



# الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر

## الجزء الثاني

المشروع القومي للترجمة

تأليف: أندريه ريمون



ترجمة
ناصر أحمد إبراهيم
باتسي جمال الدين

مراجعة وإشراف
رءوف عباس

819

المشروع القومى للترجمة

# الحرفيون والتجار فى القاهرة
## فى القرن الثامن عشر

( الجزء الثانى )

تأليف : أندريه ريمون

ترجمة : ناصر أحمد إبراهيم

باتسى جمال الدين عباس

مراجعة وإشراف : رءوف عباس




٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٨١٩
- الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر (الجزء الثانى)
- أندريه ريمون
- ناصر أحمد إبراهيم ، وباتسى جمال الدين عباس
- رء وف عباس
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب :
**Artisans et commerçants**
**Au Caire Au XVIIIe Siècle**

**Par**
**André Raymond**
**IFD, Damas, 1973, réédition IFAO/ IFD**
**Le Caire 1999**

---

**حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة**
شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo
**Tel :** 7352396 **Fax :** 7358084.

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة .

# المحتـويات

## الفصل التاسع

# الحرفيون والتجار فى قاهرة القرن الثامن عشر: البناء الاجتماعى

إن تحليل العناصر المادية للحياة الاجتماعية فى القاهرة خلال القرن الثامن عشر، والذى عرضنا له فى الفصول السابقة، يوضح أن عنصرى الحياة الاقتصادية الرئيسيين (الإنتاج والتبادل التجارى) يناظرهما وجود تفاوت هائل بين ثروات الفئات الاقتصادية العاملة. إلا أن التباين الواضح بين الحرفيين والتجار لا يكفى بالطبع لوصف المجتمع المصرى، بيد أنه يشكل واقعًا هيكليًا حاسمًا؛ لأن الاختلاف "التقنى" الذى ينبثق عن المكانة التى يشغلها كل من النشاطين فى المنظومة الاقتصادية بأكملها، لا يمثل سوى أحد عوامل الاختلاف الاجتماعى فحسب. وهكذا، لابد أن نقف الآن على مدى إمكانية وجود "طبقات اجتماعية" فعلية، داخل المجموعة الاجتماعية المهنية التى ندرسها، حيث لا تتطابق حدودها سوى بشكل جزئى مع التقسيم الخاص بالحرفيين والتجار، وهو ما يتضح بالفعل من خلال الاختلاف الكبير فى الأوضاع المادية التى سبق أن رصدناها لدى هاتين الفئتين.

## ١ - خصائص عامة

### اختلاف الثروات

إن ما يثير الدهشة للوهلة الأولى، عند مقارنة التركات التى تتم تصفيتها أمام المحاكم، هو مدى التفاوت الشديد فى حجم الثروات. تتجلى زيادة حجم هذا التفاوت، على صعيد الثروات لا الدخول، من خلال الفجوات الواضحة فى النماذج التي اخترناها. كما يتضح هذا الأمر بجلاء تام، من خلال بيان التركات الذى اطّلعنا عليه فى وثائق المحاكم: بين عامى ١٦٧٩-١٧٠٠، تراوح حجم التركات

بين ٢٣٥ بارة ذات القيمة الثابتة (تركة إسرائيل الطوقجي، عام ١٦٨٦)، و٢,٧٨٥,٦٧٨/٢,٤٢٣,٥٤٠ بارة (تركة البنّان مصطفى المنشالى عام ١٦٩٥)؛ وفيما بين عامى ١٧٧٦-١٧٩٨، تراوح حجم التركات بين ٥٧٨/١,٢٠٥ بارة (تركة زيات بالحسينية يُدعى أحمد، عام ١٧٩٠)، و١٥,٧٤٢,٤٩٨/٥,٦٦٧,٢٩٩ بارة (تركة البنّان محمود محرم، عام ١٧٩٥)[1]. فى هاتين الحالتين، بلغت النسبة بين أكبر التركات وأصغرها: ١:١٠,٠٠٠. وتجلت ذروة هذا التفاوت، حينما صادفنا فى أثناء بحثنا، تركة الخضرى أحمد الصعيدى (١٤٥/١٥٣ بارة، عام ١٧٠٣) وتركة التاجر قاسم الشرايبى (١٢,٦٤٢,٣٧٢/٨,٨٤٩,٦٦٠ بارة، عام ١٧٣٥)، حيث بلغت النسبة بينهما: ١:٦٠,٠٠٠[2]. بيد أنه من الصعب التعليق على هذه الأرقام، بسبب عدم توافر العناصر اللازمة للمقارنة بينها، فإن التفاوت بين حصيلة هذه الثروات يبدو هائلاً.

انطلاقًا من هذه الفجوة الكبيرة، كان الأثرياء يمتلكون جزءًا هائلاً من إجمالى الثروات، كما سيتضح لنا من خلال المثالين التاليين اللذين تم رصدهما فى الفترة الممتدة بين عامى ١٧٧٦-١٧٩٨:

- تقاسم ١٧ شخصًا (بواقع ٣% من العدد الكلى للتركات محل الدراسة) ٥٠,١٥% من مجموع هذه التركات (أى بما يزيد قليلاً عن المبلغ الذى تقاسمه باقى الأفراد البالغ عددهم ٥٥٠ شخصًا)؛ وجاء فى ذيل قائمة الثروات ٢٨٣ شخصًا (٤٩,٩% من العدد الكلّى) ممن لم يمتلكوا سوى ٤,٣% من إجمالى هذه التركات.

- وخلال الفترة ذاتها، إذا ما جمعنا التركات التى ورثها ٣٠% من الأفراد الذين اشتملت عليهم هذه الدراسة، وكانوا يمتلكون أقل الثروات (بواقع ١٧٠ فردًا

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٣، ص.٣٢٥ (١٦٨٦)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٩٠، ص.٥٦ (١٦٩٥)، وسجل رقم ٢١٦، ص.٧ (١٧٩٠)، وسجل رقم ٢٢٤، ص.٦٥٧ (١٧٩٥). حرى بنا أن نشير هنا إلى أن الرقم الأول فى التركات يمثل قيمة البارة الجارية، فى حين يمثل الرقم الثانى قيمة البارة الثابتة.

(٢) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٤، ص.١٤٩ (١٧٠٣)؛ والمحكمة العسكرية، سجل رقم ١٤٠، ص.٢١٨ (١٧٣٥).

ممن تقل ثرواتهم عن ٨,٧٦٣ بارة)، فإننا سنلحظ أن المجموع الكُلّــى لثــرواتهم، البالغ ٧٩٧,٣١٤ بارة ذات القيمة الثابتة، لا يمثــل ســوى ١,٥% مــن إجمــالى الثروات. فى حين نجد على النقيض تمامًا أن مجموع تركات ١٠% مــن هــؤلاء الأفراد ممن يمتلكون أكبر الثروات (٥٧ فردًا يمتلك أقلهم ثــروة تبلــغ ١٧٦,٢٥٢ بارة ذات القيمة ثابتة)، قد بلغ ٣٧,٩٧٥,٨٧١ بارة، بواقع ٧١,٤% مــن إجمــالى التركات. ومن ثمّ، تبلغ النسبة بين ثروات هذين الطرفين ١:٤٧,٦.[1]

لقد حاولنا إعداد شكل بيانى يوضح هذا التفاوت، من خلال احتــساب مؤشــر التفاوت الاجتماعى "جيني" Gini، وتطبيقه هنا على الثروات لا الــدخول[2]. خــلال الفترات المختلفة التى عمدنا إلى دراستها، حيث كان معامل التفاوت "جيني" علــى النحو التالى:

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٦٢٤-١٦٣٦ | ٠,٧٤ | (١٠٦ تركة) | |
| ١٦٧٩-١٦٨٩ | ٠,٧٢ | (٢٢٩ تركة) | |
| ١٦٩٠-١٧٠٠ | ٠,٧٤ | (٢٣٩ تركة) | |
| ١٧٢٥-١٧٣٠ | ٠,٨٠ | (١٦٨ تركة) | |
| ١٧٤٧-١٧٥٦ | ٠,٨١ | (٢٨٣ تركة) | |
| ١٧٧٦-١٧٨٥ | ٠,٦٨ | (١٦٣ تركة) | وبين عامى ١٧٧٦-١٧٩٨: ٠,٧٨ (٥٦٧ تركة) |
| ١٧٨٦-١٧٩١ | ٠,٧٦ | (١٦٥ تركة) | |
| ١٧٩٢-١٧٩٨ | ٠,٨٤ | (٢٣٩ تركة) | |

(١) لنذكر على سبيل المثال أنه على مستوى الدخل فى الدول الأوروبية بعــد الحــرب، كانــت تتراوح النسبة بين مثل هذين الطرفين (٣٠% من السكان الذين كانوا يحــصلون علــى أقــل دخل، والـ١٠% الذين كانوا يحصلون على أعلى دخل) بين ٧,٧ فى الدولة التى يشتد فيهــا تفاوت الأجور، و٢,٥ فى الدولة التى يقل بها هذا التفاوت (وفقاً لمنشور الأمم المتحدة الــذى يحمل عنوان: "الدخل فى أوروبا بعد الحرب").

(٢) يتم احتساب مؤشر التفاوت الاجتماعى "جيني"، عند تحديد التوزيعــات الخاصــة بــالأفراد والدخول، من خلال النسب المئوية لكل شريحة من شرائح الدخل (ومن ذلــك علــى ســبيل المثال: ٠ إلى ١,٠٠٠ و١,٠٠١ إلى ٢,٠٠٠ و٢,٠٠١ إلى ٥,٠٠٠ ...الخ). ومن خلال هــذه المعطيات، يتشكل منحنى يمكننا من احتساب مؤشر "جيني". زيادة "انبــساط" هــذا المنحنــى تعكس زيادة المساواة، بينما تعكس زيادة "تجويف" المنحنى اشتداد حدة تفاوت الــدخول. إذا بلغ معدل هذا المؤشر صفراً، فإن ذلك يعنى وجود مساواة تامــة؛ وإذا بلــغ معدلــه واحــدًا صحيحًا، فإن ذلك يعنى شيوع الظلم التام. انظر الأشكال البيانية رقم ٧ و٨.

لم يرد إلى علمنا أنه قد تم إعداد مثل هذه الأبحاث بصدد بعض الدول الأخرى خلال العصر الذى نعنى به[1]، حيث لم نجد أية مراجع خارجية أخرى فى هذا الشأن؛ مما يضطرنا إلى الاكتفاء بمقارنة هذه المؤشرات المختلفة مع بعضها البعض. وهناك ظاهرة شديدة الوضوح تتمثل فى زيادة تفاقم الفجوة بين الثروات، خلال فترة الأزمة الاقتصادية؛ وتتضح من خلال تقارب درجات المعامل المنخفضة نسبيًا، خلال القرن السابع عشر الذى يعد من إحدى فترات الازدهار (من ٠,٧٢ إلى ٠,٧٤)، وتقارب درجات المعامل المرتفعة، خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر (٠,٨٠ و٠,٨١). كما يتضح ذلك بصفة خاصة فيما بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، حيث أتاح لنا توافر المعلومات بشأن هذه الفترة تقسيمها إلى ثلاث مراحل واضحة: فى حين يشير المعامل فيما بين عامى ١٧٧٦-١٧٨٥ (٠,٦٨) إلى ضعف حدة عدم المساواة، فى أعقاب الإصلاح الاقتصادى الذى شهدته مصر بعد عام ١٧٥٠؛ فإن معدله قد أخذ يتزايد تدريجيًا، فيما بين عامى ١٧٩٢ و١٧٩٨، وبلغ ٠,٨٤، خلال الفترة التى شهدت خلالها مصر أشد أزمات العصر العثماني، حيث وصل وضع الحرفيين والتجار بصفة عامة إلى أسوأ حالاته على مدار هذين القرنين. هناك عدد من المعطيات التى تتيح وصف التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر الذى عرضنا له آنفًا، ألا وهى: استقرار معدل التفاوت عند حد منخفض نسبيًا خلال القرن السابع عشر، وارتفاعه خلال القرن الثامن عشر، وتزايده بشكل سريع خلال العشرين عامًا الأخيرة من هذا القرن، عقب إحدى فترات التحسن، حيث دفعت العناصر الأكثر فقرًا بين السكان ضريبة الأزمات، وكان بطبيعة الحال تفاقم الظلم الاجتماعى فى نهاية القرن الثامن عشر، هو سبب حدوث قلاقل شديدة أسفرت بشكل جزئى عن حالة الاضطراب التى عانت منها القاهرة على مدار السنوات الممتدة بين عامى ١٧٨٠ و١٧٩٨.

يمكن إثبات تطور ثروات الأغنياء والفقراء بصورة متفاوتة، من خلال مقارنة متوسط التركات التى تقل أو تزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ بارة ذات القيمة الثابتة.

---

(١) فى منشور الأمم المتحدة المذكور أعلاه، تم استخدام مُعامل "جيني" من أجل توضيح تفاوت الدخول فى مختلف الدول الأوروبية: تتراوح المعدلات بين ٠,٥٢ (أقصى درجات عدم المساواة) و٠,٣٦ (أدنى درجات عدم المساواة).

## جدول ٣٩

## إجمالى متوسط تركات الحرفيين والتجار

## التى تقل عن ٥٠٠,٠٠٠ بارة (ذات القيمة الثابتة)

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٦٢٤-١٦٣٦ | ٥٣,٨٩٥ بارة | | |
| ١٦٧٩-١٧٠٠ | ٦٩,٥٧٩ | ١٦٧٩-١٦٨٩ | ٦٩,٣٦٨ |
| | | ١٦٩٠-١٧٠٠ | ٦٩,٧٩٠ |
| ١٧٢٥-١٧٣٠ | ٤٢,٧٨٤ | | |
| ١٧٤٧-١٧٥٦ | ٣٦,٣٣٥ | | |
| ١٧٧٦-١٧٩٨ | ٤٨,٢٢٢ | ١٧٧٦-١٧٨٥ | ٦٠,٥٢٣ |
| | | ١٧٨٦-١٧٩١ | ٥٣,٠٩٥ |
| | | ١٧٩٢-١٧٩٨ | ٣٦,٥٢٤ |

**المرجع: وثائق المحاكم**

يوضح هذا الجدول مدى تراجع الثروات التى تقل عن ٥٠٠,٠٠٠ بارة، خلال القرن الثامن عشر، ولا سيما فيما بين عامى ١٧٨٦ و١٧٩٨. وإذا ما وضعنا فى مقابل هذه الأرقام، متوسط التركات التى تزيد قيمتها عن ٥٠٠,٠٠٠ بارة، خلال الفترات الخمسة ذاتها، سنلحظ أنها تتجه نحو الزيادة، عند التحول من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر: ١,٢٧٠,٢٠٦ بارة (٦ تركات بين عامى ١٦٢٤ و١٦٣٦)، و١,٠٤٣,٧٨١ بارة (٣٣ تركة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠)، و١,١٧٨,٨٤٦ (٨ تركات بين عامى ١٧٢٥ و١٧٣٠)، و١,٦٦٢,٣٤١ (٦ تركات فيما بين ١٧٤٧ و١٧٥٦)، و١,٥٨٠,٨٦٦ (١٧ تركة فيما بين ١٧٧٦ و١٧٩٨). وقد تطورت ثروات التجار على النحو ذاته، خلال الفترة الممتدة بين منتصف القرن السابع عشر ونهاية القرن الثامن عشر.

## جدول ٤٠

## متوسط تركات التجار فيما بين ١٦٢٤ و١٦٣٦

## ومتوسط تركاتهم كل عشرين عامًا، خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٦٦١ و١٧٩٨

## (البارة ذات القيمة الثابتة)

| الفترة | عدد التركات | المتوسط | الفترة | عدد التركات | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٦٢٤-١٦٣٦ | ١٥ | ٤٨٧,٨٨٨ | ١٧٢١-١٧٤٠ | ٥٩ | ٨٧٨,٩٨٤ |
| ١٦٦١-١٦٨٠ | ٣٨ | ٤٩٣,٠٤٩ | ١٧٤١-١٧٦٠ | ٢٧ | ٦٢١,٨٢٩ |
| ١٦٨١-١٧٠٠ | ٧٦ | ٥٢١,٥٨١ | ١٧٦١-١٧٨٠ | ٢٦ | ٨٠٨,٩٩١ |
| ١٧٠١-١٧٢٠ | ٣٤ | ٧٦٣,٦٥١ | ١٧٨١-١٧٩٨ | ٢٣ | ٩٥٦,٧٣٨ |

**المرجع: وثائق المحاكم**

إن هذا التفاوت الهائل فى حجم الثروات واختلاف مسار تطورها، يعكس إلى حد كبير، مدى تفوق الأنشطة التجارية على الأنشطة الحرفية (التجارة الدولية الكبيرة بصفة أساسية)؛ وهو ما يعد نتاج النظام الهيكلى الذى تطرقنا إليه فى خاتمة الفصل السادس، وحسبنا هنا الإشارة إلى بعض الأرقام للتذكير بمدى انتشاره: ارتفع متوسط تركات الحرفيين ليبلغ ٤٨,٨٤٥ بارة بالقيمة الثابتة خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، و٢٩,٦٤٤ فيما بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، فى مقابل ١٨٨,٥٦٥ و١٣٣,٥٧٢ على التوالى بالنسبة للتجار خلال هاتين الفترتين (و٦٧,٨٨٩ و٦٨,٣١٦ بارة إن لم نأخذ فى الاعتبار تجار البن والتوابل)؛ مما يؤكد أن الفجوة "الهيكلية" بين الحرفيين والتجار تتفاقم بشكل واضح من قرن إلى آخر.

كان المجتمع "المصرى" يفتقر بشدة إلى المساواة. أدت قلة الوثائق إلى صعوبة الجزم بمدى إمكانية وجود بعض العوامل التى كان من شأنها إتاحة الصعود الاجتماعى للأفراد الأقل حظوة؛ أو القول بأن نظام الثروات الطبقى كان يمثل انعكاسًا ثابتًا لمجتمع جامد.

أسهمت بعض العوامل فى حصر الحرفيين والتجار داخل إطار أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المتوارثة. ونظام الطوائف الذى سنقف على مدى قوته فيما بعد، كان يساعد على سهولة تعلُّم أبناء شيوخ الطوائف لمهن آبائهم، فى حين يحول بشدة دون دخول الغرباء. كما كان ركود الوسائل التقنية سببًا فى إبقاء هذا الاتجاه المحافظ، حيث كان هناك حرص شديد على الاحتفاظ بالمهارات الحرفية وتوارثها داخل كل أسرة، دون الخوف من إمكانية حدوث أية تجديدات من شأنها تهديد هذا النظام "الطبيعى". وفى ظل اقتصار آفاق النشاط الاقتصادى على الشارع أو السوق، أدى خمول الحياة الاقتصادية إلى تواجد الحرفيين والتجار داخل دائرة مغلقة، لا يوجد ما يدعو إلى الخروج منها.

وهكذا، ليس هناك ما يثير الدهشة بصدد غلبة الطابع الوراثى بشكل عام على النظام المهنى. وكثيرًا ما أشار المراقبون الأجانب لهذا الوضع، لكننا سنكتفى بما ذكره صامويل برنار **Samuel Bernard** فى هذا الشأن: "احتفظت طبقة الحرفيين حتى يومنا هذا، مثلها فى ذلك مثل معظم الطبقات الأخرى، بالتقليد القديم الذى اتبعه المصريون، بصدد تنشئة الأبناء من أجل تعلُّم مهنة الآباء"؛ وما ذكره بريس دافين **Prisse d'Avennes**: "معظم المهن تكاد تكون وراثية، ونادرًا ما يمارس الأبناء مهنة تختلف عن مهنة آبائهم"(١). وقد تأكدت هذه الآراء من خلال إطلاعنا على وثائق المحاكم التى تشمل الفترة الممتدة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨: من بين اثنتين وخمسين حالة تمكننا خلالها من الوقوف على مهنة الآباء والأبناء، تطابقت

(1) Samuel-Bernard, Monnaies, 421. Prisse d'Avennes, Mœurs et coutumes, 276 b.

مهنة الأب والابن فى خمس وثلاثين حالة، واختلفت فى سبع عشرة حالة فحسب. وتزداد هذه الظاهرة وضوحًا على مستوى الأشقاء: يمارس الأشقاء المهنة ذاتها فى ١٥ حالة من بين ١٨ حالة. كما وجدنا أن الحرفيين والتجار كانوا يتزوجون فى أغلب الأحوال من النساء اللاتى يمارس آباؤهن مهن هؤلاء الأزواج؛ وهذا ما رصدناه فى ١٩ حالة من بين ٧١ حالة خلال الفترة ذاتها. بيد أن المعلومات التى حصلنا عليها يشوبها النقص، ولا تتيح سوى فى حالات نادرة تتبع تعاقب الأجيال داخل الأسر، فإنه بوسعنا ذكر بعض الحالات التى لها أهمية خاصة. لقد تمكننا من الوقوف على خمسة أجيال متعاقبة داخل أسرة "مراد" الصندلجى، فيما بين عامى ١٧٤٠ و١٧٩٨. والحاج خليل الذى كان يعمل فى مصبغة السلطان قبل عام ١٧٧٨، كان والده على الأرجح صباغًا، و كانت والدته هى فاطمة بنت سليمان الصباغ، كما أنه قد تزوج من ابنة أحد الصباغين، بل كان شقيقه حسين يمارس المهنة ذاتها فى المصبغة. وكان هناك كذلك السكّرى، مصطفى على حموده، الذى أورث مهنته لولديه على وإبراهيم، وزوّج ابنته فاطمة من أحد السكّريه...إلخ(١).

كان لا بد أن ينجم عن توريث المهن نوعًا من الانفصال الاجتماعى الذى أثّر بصفة أساسية على الحرفيين أنفسهم. ويبدو أنه لم يكن من الممكن الحكم على مسألة تحول الحرفى إلى تاجر، فى ظل ما توفر لدينا من مراجع ومعلومات استقيناها من التركات المذكورة فى وثائق المحاكم: لقد تمكننا من معرفة مهنة أبناء ستة وعشرين حرفياً، خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، حيث كان من بينهم أربعة وعشرون من الحرفيين (زاول ستة عشر منهم مهنة الأب ذاتها)، فى حين تحول اثنان فحسب لممارسة التجارة. كما انعكست هذه النسبة بشدة على صعيد حالات الزواج، حيث تم رصد سبع عشرة حالة مصاهرة بين الحرفيين، من بين تسع عشرة حالة، أى أنه لم يكن هناك سوى حالتين فقط شهدتا المصاهرة بين الحرفى والتاجر. ويبدو لنا أن هذا الوضع هو النتاج الطبيعى للخصائص العامة

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠٢، ص.٤٥ (١٧٧٨)؛ وسجل رقم ٢٢٤، ص.٢٩٥ (١٧٩٥).

التى اتسمت بها الحياة الحرفية، والتى سبق أن أوضحناها بأعلى: الركـود الـشديد الذى غلّف الاقتصاد الحضرى، والشعور بالنقص إزاء الأنشطة التجارية.

لكن يبدو أن مجال التجـارة كـان يحظـى بإمكانيـات أكبـر للارتقـاء الاجتماعى. فالقصر النسبى لسلالات التجار ينطوى على حدوث تطور سريع فـى قلب هذه الطبقة المتميزة بالمجتمع المصرى؛ وهو ما يجعلنـا نفتـرض أن هـذه الجماعة الاجتماعية الاقتصادية كانت منفتحة بشكل نسبى، إلا أنـه يبـدو أن هـذا الانفتاح كان يشمل التجار وحدهم. كانت الأنشطة الاجتماعية هى السبيل الأساسـى لارتقاء الأهالى على الصعيد الاجتماعى، فضلاً عن تقلد الوظائف الدينية، وهذا ما ذكره شابرول Chabrol[1] بقوله: "كانت هذه المهنـة هـى الـسبيل الوحيـد أمـام المصريين البؤساء لبلوغ مستقبل باهر، وكانت تقودهم أحيانًا نحو الثـراء، حيـث كانت تشكل الامتياز الوحيد لتحقيق طموحاتهم؛ لأنه لم يكن هناك سبيل آخر أمـام أهالى البلد لبلوغ المناصب الشرفية والرفيعة داخل أوطانهم".

## الطبقات الاجتماعية

كان مفهوم "الطبقة" الاجتماعية غريبًا علـى مـسامع مـؤرخى العـصر العثمانى الذين كانوا يرون أن المجتمع ينقسم بصفة أساسية إلى مجموعة الحكام من ذوى الأصول الأجنبية وأفراد الرعية، علاوة على رجال الدين الذين كانوا يشكلون "قسمًا" مستقلاً، رغم ما كان يبدو من انتمائهم لفئة الرعية. ولا نجد لدى أى منهم ما يماثل الدراسة التصنيفية التى أعدها المقريزى فى كتابه "إغاثة الأمة". مـن بـين الأقسام السبعة التى حددها المقريزي، لابد أن نضع جانبًا أهل الدولة الذين كـانوا يشكلون نوعًا من النخبة "المستوردة". بينما كان الأهالى ينقسمون إلى سـتة أقـسام هى: أهل اليسر من التجار، والباعة، وأهل الفلح، والفقهاء وطلاب العلم، وأربـاب

(1) CHABROL, Essai sur les mœurs, 377. Sur "l'ouverture" de la classe des marchands voir M.RODINSON, Le Marchand musulman, 27.

الصنايع والأجراء، وفى المرتبة الأخيرة ذوو الحاجة والمسكنة[١]. وهكذا، يرى المقريزى أن سكان الحضر كانوا ينقسمون إلى أربع فئات منفصلة.

ولم يكن العصر العثمانى قد شهد وجود تقسيم منفصل لأقسام الرعية يتسم بهذا القدر من الوضوح، حيث يمكننا بواسطة قدر قليل من التنظيم استخلاص التقسيم الثلاثي، الذى سنطرحه فيما بعد، من النصوص ذات الإشارات الواضحة.

يأتى فى ذيل القائمة الذين وصفهم كاتبو الحوليات بـ "العامة"، دون أدنى مراعاة؛ حيث تظل دوماً الطبقات الشعبية خارج نطاق التاريخ، ولا تنجح فى اقتحام أبوابه سوى خلال الأزمات التى تنجم عن حالة الغليان الكامن. يتعرض المؤرخون مثل الجبرتى لوصف "السوقة" أو "الدهماء" التى تبدى دومًا استعدادها لإفراز حركات عنيفة سرعان ما يتم إخمادها، أو التى تعصف بها حماسة دينية مشبوهة تنجم عن الالتفاف حول ضريح أحد المشايخ أو الأولياء من أصحاب الكرامات. يتناول المؤرخ باستياء واضح، وبدون الدخول فى تفصيلات كثيرة، الحرف التى يشارك أصحابها فى هذه المراسم الدينية المريبة، مثل السوقة وأهل الحرف السافلة الذين كانوا يشاركون بصخب فى مولد الحسين، علاوة على أصحاب "البدع الشيطانية"، مثل السوقة وأرباب الحرف المرذولة الذين نجدهم فى افتتاح مزار زين العابدين[٢]. كما نجد فى بعض المناسبات الأخرى الكثير من أرباب الصنائع التى أصابها الكساد، واحتاجوا إلى التكسب بالحرف "الدنيئة"، كبيع الفطير وقلى السمك وطبخ الأطعمة والأكل فى الدكاكين، فضلاً عن وجود الصنائع "الدنيئة" التى زاولها العسكر فى أوطانهم عقب مغادرة مصر، مثل بيع الأطعمة الرديئة ونقل البضائع[٣]. وبصدد "الناس الدون" الذين سيفيدون من الاحتلال

---

(١) المقريزى، إغاثة، ص. ٧٢-٧٥. ناقش رودينسون M.RODINSON مسألة الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع المسلم بصفة إجمالية، فى كتابه Histoire économique ص. ١٤١-١٥١.

(٢) الحبرتي، جـ٣، ص. ٣٩ (١٧٩٩)؛ جـ٤ ، ص. ١٢٠ (١٨١٠). WIET, Matériaux, 218.

(٣) الجبرتي، جـ٣، ص.٤٣ (١٧٩٩)؛ وص.١٩١ (١٨٠١)؛ وجـ٤، ص.١٤٧ (١٨١٢-١٨١٣)؛ وص.٢٣١ (١٨١٥).

الفرنسي، أحصى نيقولا ترك المهن التالية: البياعون، والشيالون، وأرباب الصنائع، والحمارون، والسُيّاس، والقوادون، والنساء الخوارج[١]. من خلال هذا السرد المتنوع، يمكننا أن نستخلص أن طبقة "الناس الدون" كانت تتكون في مجملها من أرباب المهن الجوّالة (الحمّارون والشيالون والسقاعون والباعة الجائلون) وصغار الباعة وأهل الحوانيت الصغيرة، الذين عُرفوا جميعًا بالـ"السوقة". ويعكس بشدة التطور الدلالى لهذه الكلمة المكانة المتواضعة التى كان يحتلها هؤلاء الأفراد؛ لأنها اكتسبت بصورة تدريجية بعداً تحقيريًا[٢].

تفرق النصوص التى لدينا عادة بشكل واضح بين أصحاب هذه الحرف قليلة الشأن ومن يمكن أن نصفهم بصغار البرجوازيين ومتوسطيهم من الحرفيين والتجار الذين يمتلكون الحوانيت فى أسواق القاهرة، أى أهل الحرف وأهل الأسواق. ولا تنطوى كلمة "مُتسبب" على أى بعد تحقيري، بل تشير إلى وضع اجتماعى يفوق وضع "البائع". كان يشكل هؤلاء المتسببين مع الحرفيين مجموع الطوائف الحرفية التى كانوا ينتمون إليها[٣]، فى حين أنه داخل الفئة التى تعرضنا إليها للتو، كان هناك الكثير من الأشخاص الذين يعيشون على هامش المنظومة الحرفية. لم تشر النصوص بسوء لهذه الطبقة الوسطى، لكنها لم تُذكر كذلك باعتبارها صاحبة نفوذ اقتصادى واجتماعى مثل ذلك الذى كانت تتمتع به جماعة التجار؛ مما جعلها أكثر الطبقات التى عجزنا عن التعرف عليها بشكل جيد.

نجد كبار التجار على رأس مراتب التصنيف الاجتماعى، ولا سيما تجار التوابل والأقمشة، وبصفة عامة تجار أسواق القاهرة الكبرى الذين كانت تختلف ثرواتهم بطبيعة الحال[٤]. كان هؤلاء التجار والحرفيين الأكثر نشاطاً (مثل الحريرية) يشكلون عماد ما أطلق عليه الجبرتى، فى سياق الأحداث الطارئة عام

---

(١) Nicolas TURC, Chronique, 45 (traduction) /31 (texte arabe).

(٢) انظر الفقرة التى هوجم فيها بشدة السوقة على يد حسن الحجازى (الجبرتي، جـ١، ص.١٠٤).

(٣) الجبرتي، جـ٣، ص.١٣٩.

(٤) الجبرتي، جـ١، ص.١٠٠.

١٨٠٢، اسم "الحرف المُعتبرة"[١].إنهم كانوا يشكلون جماعة اجتماعية متماسكة للغاية ذات مصالح شديدة التقارب، ومحددة بشكل واضح يُمكّننا من وصف سلوكها "السياسى" إبان الأزمات الكبيرة التى شهدتها مصر عند نهاية القرن الثامن عشر، ومن ذلك ما حدث عام ١٧٨٦ و١٧٩٨، وتحت الاحتلال الفرنسى، ونحو عام ١٨٠٥.

وبطبيعة الحال، لم يكن من اليسير توضيح التصنيفات المختلطة، بواسطة مصطلحات اقتصادية دقيقة. إلا أننا لم نجد ما يحول دون الربط بين المعطيات التى وجدناها فى المراجع التاريخية والمعلومات المُرقَمَة التى استقيناها من وثائق المحاكم؛ وهو ما جعل التصنيف الاجتماعى الذى سنعرض له فيما بعد يختلف فى مجمله بعض الشيء عن تصنيف المقريزى؛ حيث استوحيناه بصفة أساسية من ملاحظات كتاب "وصف مصر"[٢].

## ٢ - *البروليتاريا*

### التشكيل

رغم حداثة هذا المصطلح، إلا أنه يبدو الأكثر ملاءمة لوصف السكان المجردين من الأدوات الاقتصادية (الورش أو الدكاكين)، والذين كانوا يعيشون فى حالة من البؤس من خلال ممارسة بعض الأنشطة غير المحددة أحياناً، وهم غير معروفين بوجه عام؛ بسبب تجاهل المؤرخين لهم، وعدم وجودهم بشكل فعلى فى سجلات المحاكم بسبب فقرهم.

يمكن الوقوف بإيجاز على حدود البروليتاريا بفضل البيانات التى ساقها شابرول بصفة خاصة. اشتملت هذه البيانات على ما أسماهم شابرول "الخدم"، وهم

---

(١) الجبرتي، جـ٣، ص.٢٢٦.

(٢) يتضمن الجدول رقم ٢٨ ص.٢٠٤ تصنيف شابرول (Essai sur les mœurs, 364-5, 516-7) الذى تبدو أرقامه أقرب إلى الحقيقة، وتصنيف جومار (Description abrégée, 586, ville du Kaire, 695).

السياس والفراشون والقواسون الذين كانوا بصحبة "الأشخاص المتميزين"، علاوة على السقاءين الذين كانوا يشكلون عماد هذه الفئة التي قدر عددها الإجمالي بـ ٣٠,٠٠٠ شخص، كما كان ينتمي لهذه الفئة مؤجرو الحمير والجمال والخيول والبغال الذين كانت أعدادهم كبيرة للغاية؛ فوفقًا لما ذكره شابرول، كان هناك ما لا يقل عن ٢٢,٠٠٠ من هذه الدواب التي كان يتم تأجيرها، تحت حكم علي بك، بل صار هناك ٣٠,٠٠٠ حمار فيما بعد.

كان ينتمي إلى هذه الفئة كذلك "أُجراء اليومية"؛ حيث كان يبلغ عددهم ١٥,٠٠٠ أجير، وفقًا لما ذكره شابرول الذي أوضح أنهم ينقسمون إلى ثلاث "فئات": "الفئة الأولى هي الأكثر بؤساً، وتتكون من عشرة آلاف شخص يمارسون أعمالاً ثانوية، ويتلقون أجوراً زهيدة للغاية تكفي بالكاد لتغطية نفقات معيشتهم... وتتكون الفئة الثانية من ثلاثة آلاف أجير لا يبلغون درجة الفقر المدقع ذاته، لكنهم يشكون كذلك من صروف الحياة، حيث لا تزيد أجورهم كثيرًا عن أُجراء الفئة الأولى، بيد أنهم يعدون بمثابة معاونين لمراقبي العمال... وتضم الفئة الثالثة ألفي أجير ينعمون ببعض اليسر، مثل أرباب الحرف... وبيد أن أجورهم لم تكن تفوق كثيرًا أجور الآخرين، فإن تمتعهم ببعض الرغد يرجع إلى عملهم بشكل متواصل؛ لأنهم كانوا أكثر شهرة ومهارة"[(١)]. وقد فصل مؤلفو كتاب "وصف مصر" بين هؤلاء الأجراء وغيرهم من أُجراء الطوائف الحرفية الذين كانوا يجنون أجورًا أكبر، وينعمون بحياة أفضل، لذا يبدو لنا أنه كان لابد من وضعهم في إطار تصنيف تلك البروليتاريا الحضرية.

وأخيرًا، اشتملت هذه الفئة الاجتماعية على العديد من الباعة الجائلين من غير أصحاب الدكاكين؛ وهم الذين وصفهم لين بشكل رائع: باعة المنتجات الغذائية والخبز والخضر والفاكهة، وباعة المشروبات المختلفة (عرق السوس والسحلب والسوبيا...الخ)، وباعة الدخاخنية والمسلكاتية[(٢)]. توضح لنا بعض وثائق المحاكم النادرة حالة الفقر المدقع التي كان يعاني منها هؤلاء الباعة الجائلين، من أمثال

---

(١) CHABROL, Essai sur les mœurs, 516.

(٢) LANE, Manners, 326-336.

السيد حسين الذى كان يعمل خضرياً فى حى طولون، وبلغت ثروته ١,٠٢١ بارة عام ١٦٨٦؛ والدخاخنى الذى كان يُدعى مصطفى القواس، وكانت ثروته الهزيلة (١,٠١٥/١,١٩٤ بارة عام ١٧١٨) تتكون بصفة أساسية من حمارين يستخدمهما فى تجارته (قيمة كل حمار ٢٤٠ بارة)، و٤٤٤ بارة نقدًا، ومخزونه من الدخان الذى بلغت قيمته فى مجملها الزهيد ٦٠ بارة[١].

## الأجـور

كان الأجراء يحصلون بوجه عام على أجورهم بشكل يومي: "لم يكن الأجير ليغادر الورشة عقب انتهاء عمله فى المساء، دون المطالبة بأجرته اليومية، ولا يهدأ له بال حتى يحصل عليها. ويعلق شابرول قائلاً إن هذا القلق الغريب قد يكون ناجمًا عن شدة الحاجة لدى البعض منهم، أو خوف البعض الآخر من فقدان ثمرة عملهم، إلا أن غالبية هؤلاء الأجراء كانوا يتعجلون الحصول على أجورهم كوسيلة لخداع أرباب العمل، كى يبدو عليهم الفقر، ويتجنبوا بذلك المضايقات التى يتعرض لها دومًا من يبدون فى حالة جيدة"[٢].

تتوفر لدينا بعض البيانات الجزئية بشأن قيمة هذه الأجور. يوضح لنا شابرول أن أكثر الأجراء بؤسًا كان يحصل على خمس عشرة بارة يوميًا، ويبدو أن هذا الرقم هو الأقرب للحقيقة، خلال فترة الاحتلال الفرنسي، عند نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن هذه الأوضاع قد شهدت بطبيعة الحال تنوعًا كبيرًا: نحو نهاية عام ١٨٠١، كان البواب يحصل على ما يتراوح بين ٥ و١٢ بارة يوميًا، فى حين يحصل الأجير على ما يتراوح بين ١٠ و١٥ بارة، ويجنى عامل البناء ٣٠ بارة

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٩، ص.٩٧ (١٦٨٦)؛ ومحكمة القسمة العربية، سجل رقم ٨٦، ص.١٠٧ (١٧١٨).

(٢) CHABROL, Essai sur les mœurs, 423.

يوميًا، بينما يجنى النجّار ٣٥ بارة(١). ورغم تواضع هذه الأجور، فإنها كانت تفوق بشكل واضح ما كان يحصل عليه الأجراء الآخرون فى بقية أنحاء البلاد؛ فوفقًا لما ورد فى كتاب "وصف مصر"، كان الحصرى الأجير يحصل فى مدينة الفيوم على ما يتراوح بين ٥ و١٠ بارات يوميًا، مثله فى ذلك مثل المزارع الأجير، بينما يحصل الحائك على ما يتراوح بين ٧ و١٢ بارة، فى حين يجنى السكرى الأجير فى مصر الوسطى ست بارات يوميًا(٢).

يصعب استخلاص النتائج من خلال هذا العدد القليل من الأجور التى تُمكّننا من معرفة تطورها خلال القرن الثامن عشر. إذا ما كان من الممكن عقد مقارنة بين أجر المُبلّط عام ١٧٠١ (تسع بارات)، وأجره عام ١٨٠١ فى ظل الاحتلال (٣٠ بارة)، أو بين قيمة أجر السقا خلال الفترتين ذاتهما (ارتفع من ٥ بارات ليبلغ ١٠ بارات)؛ أو بين قيمة أجر النجار التى ارتفعت من ١٠ بارات خلال عام ١٧٣٠، لتبلغ ١٤ بارة عام ١٧٥٢، ثم ٣٥ بارة عام ١٨٠١؛ فإننا قد نتوصل إلى أن الأجور قد بلغت ثلاثة أو أربعة أضعاف ما كانت عليه خلال قرن من الزمان؛ فى حين أن مؤشر قيمة البارة قد انخفض من ٧٨ ليبلغ ٣٢، خلال الفترة نفسها، وهو ما أدى إلى زيادة أسعار السلع الأساسية إلى أكثر من الضعف؛ مما يعنى حدوث انخفاض فعلى فى مستوى معيشة الأجراء.

كان يتم فى الغالب دفع هذه الأجور المتواضعة مقابل عمل شاق يبدأ مع طلوع الشمس وينتهى بغروبها، وهو عمل متواصل يستمر بلا انقطاع، حتى خلال الأعياد الدينية الكبرى، حيث تظل الدكاكين والورش مفتوحة، وقد اعتاد الأجراء على الانقطاع لأعمالهم. إلا أنه من أجل تخفيف حدة هذا البؤس الذى كان يعانى منه الأجراء، كان يتم اختصار مدة الاحتفالات التى كان يحتفى خلالها سكان القاهرة بالأحداث السعيدة التى تشهدها الدولة العثمانية(٣).

---

(١) Vincennes, B 6 62, État des dépenses, 1-20 janvier 1801.

(٢) وفقًا للبيانات التى ساقها جيرار GIRARD في: Mémoire, passim.

(٣) شهد عام ١٦٥٨ اختصار مدة الاحتفال بإحراز النصر علي المجر، لتصبح ستة أيام بدلاً من سبعة، "بسبب كثرة نفقات الشعب الذى لم يكن يجنى شيئاً آنذاك، حيث كان العمل محظوراً خلال فترة الاحتفالات": THÉVENOT, Voyage, II, 772.

## أحوال المعيشة

لم يكن مثيرًا للدهشة على الإطلاق أن يسرد شابرول العديد من الملاحظات المثيرة للشفقة، فى الفقرة التى خصصها لأُجَراء القاهرة: كان الأجير الذى ينتمى للفئة الأولى "يرتدى قميصًا بسيطًا من الصوف لونه أزرق... وكان يسكن ما يشبه الكوخ الذى يستأجره مقابل عشر بارات شهريًا. ويقتصر الأثاث على قطعة من الحصير ينام عليها هو وزوجته وأبناؤه... لم يكن هذا الأجير البائس ليذق طعم اللحم، بل كان يشترى الخبز وبعض الخضر المطهوة والبيض... كانت الزوجة ترتدى هى الأخرى قميصًا أزرق اللون، بينما كان الأبناء عرايا أو يضعون قطعة قماش بالية". فى حين كان يقيم الأجير الذى ينتمى إلى "الفئة الثانية" فى مسكن "أكثر ملاءمة وأفضل تأثيثًا. وكانت ملابسه تتكون من قميصين أو ثلاثة قمصان يرتديها أحيانًا فوق بعضها البعض. إلا أنه كان يحيا مثل أجير الفئة الأولى". لكن أجراء "الفئة الثالثة" هم الذين استطاعوا وحدهم الخروج بعض الشىء من إطار هذه الأوضاع المعيشية البائسة: "كانوا يقيمون داخل بناية تحتوى على عدة ممرات طويلة تفضى إلى الشقق المختلفة، وتشبه هذه المبانى الأديرة؛ حيث يسكن كل أجير فى حجرة منفصلة، وتتولى زوجته مهمة إعداد الطعام داخل هذه الغرفة. كان يستأجر هذه الغرفة مقابل ثلاثين بارة، ويمتلك حصيرة ومرتبة من الكتان وبعض الوسادات المكسوة بطريقة رديئة، علاوة على واحدة أو اثنتين من أوانى الطهى وغيرها من الأدوات الأخرى التى لا قيمة لها. لكنه كان يتميز عن الآخرين بوجه خاص، لأنه كان يرتدى بعض الملابس، ويضع على رأسه عمامة تتكون من شال موصلى أو صوفى يحيط بطربوشه... وترتدى النساء قميصًا أسود اللون حينما يرغبن فى اتخاذ زينتهن، بينما تستخدمن بقية الأيام قميصين أو ثلاثة قمصان زرقاء اللون..."[1].

---

[1] المسكن الذى يصفه شابرول هنا هو بالتأكيد "الربع": CHABROL, Essai sur les mœurs, 516-7.

كان هذا البؤس بلا شك هو السبب الحقيقى وراء انتشار المخدرات بين أفـراد طبقة الفقراء؛ فقد كانت توجد بالقاهرة بعض المقاهى التى تبيع الأفيون والعجـائن المخلوطة بالأعشاب. ويفسر استهلاك المخدرات آنذاك بشكل هائل سـبب وجـود طائفة من "بائعى المعسّل المخلوط بالحشيش فى القاهرة وبولاق"، حيث ورد ذكرها فى قائمة عام ١٨٠١ (رقم ١٠٧). "كما ذكر شابرول أن أفراد الطبقة الدنيا كـانوا يفقدون وعيهم من جراء تعاطى المخدرات، بيد أن الدين يحرمها. وكان يعانى من هذه الحالة ما يقرب من ثلثى الحرفيين، بل يكاد ينطبق الشىء ذاتـه علـى بقيـة السكان، غير أنهم كانوا يتعاطون المخدرات داخل منازلهم"(١).

كان يسكن قطاع عريض من هؤلاء السكان الأحياء الواقعـة فـى ضـواحى القاهرة، وكانوا يعيشون فى الغالب داخل ما أسماه چومار Jomard الـــ"حـوش"، حيث وصفه باعتباره "مجموعة من الأفنية الكبيرة أو الساحات التى تمتلئ بـأكواخ صغيرة يبلغ ارتفاعها أربعة أقدام تقريبًا، ويعيش فيها جمـع مـن الفقـراء الـذين يتكدسون داخلها إلى جوار حيواناتهم"؛ وكان يتم أيـضًا اسـتخدام هـذه الأمـاكن لمزاولة المهن التى لها صلة بالمخلفات الحيوانية، بل كانت تُستخدم كذلك كمستودع للقاذورات(٢). إن هذه الأحياء التى لم يرد ذكرها علـى الإطـلاق فـى سـجلات المحاكم، مثل العطوف والحطّابة وعرب الإيسار والقرافة والحبّالة ودرب الخليفـة وقناطر السباع وباب اللوق والفوّالة وباب البحر، قد شهدت التنـامى الـشديد فـى حركات "الفتوة" الشعبية، حيث كان يظهر دور الفتـوات عنـد التـأريخ لأوقـات الأزمات، تحت مسميات أخرى تحوى قدرًا من التحقير، وهو ما يعد دلـيلاً علـى شعور برجوازيى القاهرة بالحذر إزاء هؤلاء الأشخاص أو الخوف منهم(٣).

---

(١) CHABROL, Essai sur les mœurs, 438.

(٢) JOMARD, Ville du Kaire, 662, 696.

(٣) بصدد موضوع "الفتوة"، انظر الفصل الحادى عشر فيما بعد، والمقال الـذى أعـددناه تحـت عنوان "الأحياء والحركات الشعبية" Quartiers et mouvements populaires .

## ٣ - أهل الحرف: صغار الحرفيين وأهل الحوانيت

كان يشكِّل أهل الحرف، أي الفئات الصغيرة والمتوسطة من الحرفيين والتجار، قطاعًا عريضًا من سكان القاهرة؛ فوفقاً لما ورد في كتاب "وصف مصر"، كان يُقَدَّر العدد الإجمالي "للحرفيين المُثبتين" (المعلمين والأجراء) والقهوجية والتُجار، بـ ٣٢,٠٠٠ أو ٢٧,٨٠٠ شخص؛ ويمكن اختصار هذا الرقم إلى النصف، إذا ما أسقطنا أجراء الطوائف الذين أدخلناهم في فئة البروليتاريا. تعرضت وثائق المحاكم بشكل كبير لهذه الفئة من عمّال القاهرة: إذا ما اعتبرنا مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠ بارة (ذات القيمة الثابتة) بمثابة المَعلَم الذي تبدأ عنده حدود "البرجوازية التجارية"، فإننا سنجد أن الفئة التي تقل عن هذا الحد تتضمن ٢٨٣ تركة من إجمالي ٤٦٨ تركة (بين عامي ١٦٧٩ و١٧٠٠)؛ و٤١٠ تركة من إجمالي ٥٦٧ تركة (فيما بين عامي ١٧٧٦ و١٧٩٨).

بدا لنا أن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة تتيح التمييز بين صغار الحرفيين وأصحاب الحوانيت الصغيرة من جهة، أي الذين تدور ثرواتهم في فلك الـ ٥,٠٠٠ بارة ذات القيمة الثابتة، وفقًا لما ورد في سجلات المحاكم، والحرفيين والتجار متوسطي الحال من جهة أخرى، أي الذين تتراوح ثرواتهم بين ٥,٠٠٠ و٥٠,٠٠٠ بارة؛ لكننا يجب أن نعترف بعدم توافر الوثائق التاريخية التي كان من الممكن أن تتيح لنا رسم الحدود الاقتصادية بشكل دقيق، وإعطاء وصف تفصيلي للسلوكيات الاجتماعية والسياسية لهذه الجماعات التي سبق أن عرفناها.

كان صغار الحرفيين وأصحاب الحوانيت الصغيرة بطبيعة الحال أقل الفئات ذكرًا في ملفات المحاكم: ٩٧ تركة بين عامي ١٧٧٦ و١٧٩٨، بواقع ١٧,١% فحسب من عدد التركات الإجمالي. وفي ظل التفاوت الشديد الذي كان يسود المجتمع المصري، احتلت قيمة هذه الثروات مكانة أقل بلغت ٠,٦% فقط من القيمة الكلية لمجموع التركات خلال الفترة ذاتها (٣٠٩,٢٣٠ بارة ذات القيمة الثابتة من بين ٥٣,٢٢٦,٨٥٥)[١].

---

(١) على صعيد الفترة الممتدة بين عامي ١٦٧٩ و١٧٠٠، لا تختلف الأرقام بشكل كبير: ١٣,٩% من عدد التركات، و٠,٢% من قيمتها الإجمالية.

تختلف بالكاد الأوضاع المادية لصغار الحرفيين وأصحاب الحوانيت الصغيرة عن أوضاع أفراد "البروليتاريا" التي سبق أن تعرضنا لها بالوصف. كان الخضرى المدعو أحمد الصعيدى يمتلك حانوتاً فى حى الجعيدية، أحد أفقر أحياء القاهرة، ولم يترك وراءه عام ١٧٠٣ سوى تركة قيمتها ١٤٥/١٥٣ بارة من بينها ٨٣ بارة نقدًا... ولسنا هنا بصدد إحدى الحالات الاستثنائية؛ فقد ترك عام ١٧٤٧ أحد القماشين فى وكالة العطار تركة قيمتها ٤٠٧/٦٥٦ بارة؛ وبلغت قيمة التركة التى خلفها عام ١٧٥٢ ذلك الخضرى الذى كان يمتلك حانوتاً فى باب الوزير، ٤٩٢/٨٠٧ بارة؛ وهى كلها من التركات المتواضعة[1].

إلا أنه كان هناك تنوع شديد فى الأوضاع المادية لمثل هذه الفئة المحرومة. فى حين لم يكن يمتلك البعض سوى حانوت واحد يستخدمونه كمسكن فى الوقت ذاته، كان هناك عدد من صغار التجار الذين يمتلكون مسكنا منفصلاً عن محل تجارتهم، مثل الحاج محمد القواف الذى بلغت قيمة ثروته ٦٩٧/٨٤٠ بارة، وكان يمتلك حانوتاً فى الدرب الأحمر، ومسكنا منفصلاً فى الحى المجاور، باب الوزير. وعلى مستوى أكثر ارتفاعاً، نجد أن ثروة الحاج على العنتبلي، أحد دخاخنيَّة حى الموسكي، قد بلغت ٣,٨٣٢/٨,٣٣١ بارة، حيث كان يمتلك مسكناً وحانوتاً، علاوة على حاصل يقع فى وكالة الحي، كان يستخدمه فى تخزين بضاعته. ونجد كذلك الحاج محمد الفرّاش بحى الدرب الأحمر، الذى كان يمتلك حانوتاً فى شارع الطبّانه، بالقرب من مسكنه فى حى جامع قجماس، فضلاً عن ثلاثة حواصل فى وكالة "القسمة"[2].

وقد بلغ البعض منهم درجة حقيقية من رغد العيش، مثل الحاج خليل الفراريخى الذى كان يقيم بالقرب من باب الشعرية، ويمتلك بعض الحصص فى ثلاثة أماكن تقع فى الحى ذاته، حيث بلغت قيمة هذه الممتلكات العقارية ٤,٠٠٠

---

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٤، ص.١٤٩ (١٧٠٣)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٥٥، ص.٢٤٤ (١٧٤٧)؛ وسجل رقم ١٦٢، ص.٤٨٤ (١٧٥٢).
(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٩١، ص.١٠٣ (١٦٩٨)؛ وسجل رقم ٢١٩، ص.١٧ (١٧٩٢)؛ ومحكمة القسمة العربية، سجل رقم ٨٦، ص.١٧٥ (١٧١٨).

بارة تضمنتها تركته التى بلغت قيمتها ٣,٨٨٣/٧,٩٢٥ بارة. وكان هناك كذلك الحاج حسين الحلبى، قطايفى الجمالية الذى كان يستأجر طابونة فى هذا الحى، ويقيم بها فى الوقت ذاته، حيث قُدِّرت قيمة "الجدك"* بـ ١,٨٠٠ بارة، وهو مبلغ كبير بالنسبة لقيمة التركة الإجمالية (٥,٥٧٣/٦,١٢٤ بارة). كما كان يحتكم على مخزون صغير من الوقود اللازم لصناعته (كمية من الحطب تساوى ١,٣٠٠ بارة)، فضلاً عن بعض المواد الأولية (١٥٢ رطل من الزبد قيمتها ٦٨٦ بارة، و٦٢ أوقية من العسل قيمتها ٣٨٧ بارة). وبلغت قيمة نقوده السائلة ٦٩٢ بارة؛ بينما قُدِّرت قيمة أطماره بـ ٦٠٨ بارة[1].

كان بعض أفراد هذه الفئة من صغار الحرفيين والتجار يتمتعون بسلطة حقيقة بلغت بهم حد ممارسة مهام شيخ الطائفة، مثل الحاج محمد شيخ طائفة الصرمَاتية والقوافين بمصر، الذى أشرنا إليه أعلاه؛ والحاج محمد الشافعى شيخ طائفة السروجيه الذى تخطت تركته بالكاد مبلغ الـ ٥,٠٠٠ بارة (٥,٠٥٣/٩,١٨٧ بارة)[2].

## طبيعة المهن

تضمنت هذه الفئة بطبيعة الحال نسبة كبيرة من الحرفيين؛ فعقب مراجعة سجلات المحاكم، وجدنا ٢٥ حرفيًا مقابل ٣٥ تاجرًا (من إجمالى ٦٥ تركة تقل قيمتها عن ٥,٠٠٠ بارة)، فيما بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠؛ فى حين وجدنا ٤٢

* "الجدك" هو مصطلح فارسى/تركى الأصل يُعَبِّر عن حق مزاولة الحرفة أو المهنة (قريب الشبه بالترخيص فى العصر الحديث)، وكان يعد نوعاً من الملكية القابلة للتصرف بالإرث أو البيع والشراء والتنازل؛ وعند انتقال ملكيته من شخص لآخر لابد من دفع "حلوان" للسلطة (المراجع).

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٩٢، ص.٦٤ (١٧٢٥)؛ وسجل رقم ٧٧، ص.١٥٨ (١٧٠٨).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠٣، ص.٢٢٥ (١٧٧٨).

حرفيًا مقابل ٥١ تاجرًا (من إجمالى ٩٧ تركة)، بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، بواقع ٣٣,٣% و٤٣,٣%، وهى نسب تفوق بشكل واضح نسبة الحرفيين لمجموع الحرفيين والتجار (٢٧,٦% لكل من هاتين الفترتين). وبصدد الثروات التى كانت تقل عن ٢,٠٠٠ بارة ذات القيمة الثابتة، كان الحرفيون يمثلون أغلبية بالنسبة للتجار: ١٤ حرفيًا مقابل ١٣ تاجرًا فيما بين ١٦٧٩ و١٧٠٠، و١٣ حرفيًا مقابل ٦ تجار، فيما بين ١٧٧٦ و١٧٩٨.

كانت تتم بوجه عام ممارسة الحرف التى تخلو من التخصص إلى حد ما، وتهدف إلى تلبية الحاجات الأكثر شيوعًا بين سكان القاهرة. على صعيد الحرفيين، كانت هناك الحرف المرتبطة بالأطعمة (الطهاة والقهوجية...إلخ)، والأقمشة (الحريرية والعقادون والخياطون، حيث كان هناك ما لا يقل عن ثمانية خياطين، فيما بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨)، والجلود وصناعة الأحذية (تسعة صرماتية لجميع الفئات، فيما بين ١٧٧٦ و١٧٩٨)، فضلاً عن الحرف المرتبطة بالمعادن والخشب. وعلى صعيد التجار، نجد الزياتين والخضرية والعطارين (ثمانية أفراد فيما بين ١٧٧٦ و١٧٩٨) والدخاخنية (ثمانية أفراد كذلك) وتجار الأقمشة. كان هناك عدد قليل ممن يمارسون الأنشطة التى لها صلة بالـ"الخدمات"، مثل الدلال والقبانى.

وكما هو متوقع، كان صغار الحرفيين والتجار موزعين بصورة متساوية على جميع أنحاء القاهرة، حيث كانت مقار الحرف تتناسب مع التوزيع السكاني، ولم تتأثر سوى بشكل طفيف بعوامل الجذب النابعة من مركز القاهرة التاريخى والاقتصادى. عند نهاية القرن الثامن عشر (من ١٧٧٦ إلى ١٧٩٨)، حظيت القاهرة بوجود ورش وحوانيت ٣٥ شخصًا من إجمالى ٦٩ فرداً تمكننا من تحديد مقارهم المهنية (بواقع ٥٠,٧%)، حيث استقر ٢٦ منهم (بواقع ٣٧,٧%) فى المنطقة الجنوبية، بينما استقر سبعة أفراد (بواقع ١٠,١%) فى المنطقة الغربية (بما فيها باب الشعرية).

## محل الإقامة

كان هناك عدد لا بأس به من صغار الحرفيين والتجار الذين كانوا يسكنون فى أماكن عملهم، أى داخل الحوانيت ذاتها أو فى مسكن يقع أسفلها. والكثيرون منهم كانوا يستأجرون حجرة (طبقة، أوده) واحدة أو عدة حجرات فى الوكالة المجاورة، وهو ما كان ينطبق على الكثير من المغتربين الذين كان يتعين عليهم البقاء بالقاهرة، والاكتفاء بمحل إقامة متواضع. إلا أن وثائق المحاكم توضح شيوع إقامة هؤلاء الأفراد بالقرب من حوانيتهم، داخل بنايات مُخصصة للإيجار، وتُعرف فى القاهرة باسم "الربَع" (وجمعها "رِباع")(1). كانت تقع هذه البنايات الكبيرة التى تتكون من طابقين أو ثلاثة أو أربعة طوابق، فى الشوارع الكبيرة الواقعة بين الأسواق، حيث كانتْ الحوانيت تشغل بوجه عام الجزء السفلى، دون أن يكون لها أى اتصال بالطوابق العليا. وكان هناك اختلاف فى عدد مساكن الربع، التى كان يتم بصفة عامة تأجير كل منها مقابل ١٠ أو ١٥ بارة: اشتملت وقفية عبد الرحمن كتخدا على ثلاثة رِباع يتضمن كل منها على التوالى ٧ و١٣ و١٧ مسكناً. كان يمكن الوصول إلى هذه المساكن بواسطة درج مشترك، بيد أنها كانت ذات مساحات مختلفة؛ حيث كنا نجد مساكن صغيرة يحتوى كل منها على حجرة أو حجرتين ومطبخ ومرحاض، ومساكن أكثر اتساعًا تصطف حجراتها المختلفة على عدة مستويات. كان الحرفيون والتجار الفقراء الذين نحن بصددهم الآن هم الذين يقيمون على الأرجح فى المساكن الصغيرة. تعرضت وثائق المحاكم لذكر محل إقامة ٥٩ شخصًا بصفة إجمالية، وكان من بينهم ثمانية أشخاص يسكنون رِباعًا تقع

---

(١) تردد ذكر "الربَع" فى كتاب الجبرتي: جـ١، ص.٤٢، ٤٥، ٩٦، ١٣٠، ٤١٨، وجـ٢، ص.٣، ١٤٢؛ وجـ٣، ص.٣١٤، ٣٣١؛ وجـ٤، ص.١٤٣، ١٦٦، ٢٢٣، ٣٠٠. انظر أيضًا بهذا الصدد كل من:

DE SACY, Notices,178. NABULUSI, II, 36 b. JOMARD, Description abrégée, 585. LANE, Manners, 21-2. RAVAISSE, Essai sur l'histoire, I, 446. BRIGGS, Muhammadan Architecture, 162.

فى وسط القاهرة، حيث أقام أربعة منهم بحى الصاغة، بينما أقام اثنان بالقرب من الأزهر، وسكن واحد فقط فى حى خان الخليلى[1].

وهناك تطابق بين السمات العامة لمحل إقامة صغار الحرفيين والتجار، وما سبق أن أشرنا إليه أعلاه، فيما يتصل بمقار حوانيتهم وورشهم، حيث كان هناك عدد قليل للغاية يسكن الأحياء البرجوازية التى تقع وسط القاهرة؛ وهم ٢١ شخصًا من بين ٥٩ شخصًا، فيما بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، بواقع ٣٥,٦% (يجب مقارنة هذه النسبة بالـ ٥١,٥% من مجموع الحرفيين والتجار). كان الجزء الأكبر يسكن المنطقة الجنوبية: ٢٣ شخصاً من بين ٥٩ شخصاً. كما كان هناك ١٢ شخصًا يقيمون غرب الخليج وفى حى باب الشعرية.

## ٤ - أهل الحرف: الطبقة الوسطى

زخرت سجلات المحاكم بأفراد "الطبقة الوسطى" الذين تتراوح تركاتهم بين ٥,٠٠٠ و٥٠,٠٠٠ بارة ذات القيمة الثابتة: ينتمى إلى هذه الطبقة ٢١٨ حرفيًا وتاجرًا من بين عدد إجمالى قوامه ٤٦٨ شخصًا، فيما بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠ (بواقع ٤٦,٦% من عدد التركات)، وبواقع ٦,٦% من قيمة التركات الكلية، و٣١٣ شخصًا من بين عدد إجمالى قوامه ٥٦٧ شخصًا، فيما بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨ (بواقع ٥٥,٢% من عدد التركات)، وبواقع ١١,٤% من قيمة التركات الكلية. هناك سمتان تتميز بهما هذه الطبقة عن غيرها من الطبقات التى تعلوها أو تقل عنها: غلبة أعداد التجار على أعداد الحرفيين (١٨٠ تاجرًا مقابل ٩٤ حرفيًا، فيما بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨)؛ وضعف دور التجارة الدولية، ولاسيما تجارة البن

---

(١) هناك وصف تفصيلى لمساكن العديد من الرباع فى وقفية عبد الرحمن كتخدا (وثائق الأوقاف، القاهرة، رقم ٩٤١، ١١٥٩/١٧٤٦). انظر أيضًا: LANE, Manners, 21-2. هناك عدد من الرباع التى مازالت قائمة إلى الآن، مثل ربع قصبه رضوان (مبانى أثرية تحمل أرقام: ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩)؛ وربع شارع باب الوزير؛ حيث ترجع كلها إلى منتصف القرن السابع عشر تقريبًا.

والتوابل (خمسة تجار فحسب ينتمون لهذه الطبقة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، وثلاثة تجار بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨).

**الأنشطة المهنية**

شهدت الطبقة المتوسطة تنوعًا شديدًا فى أنشطتها المهنية. كان يمثل الحرفيين بصفة خاصة عدد من أرباب الحرف التى عُرفت بازدهارها، مثل الطحان والسُكَّرى والسرجاتى أو المعصراني. وتغلبت حرف النسيج بوضوح على الحرف الغذائية (٣٢ مقابل ٢٠ بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨)؛ حيث كان هناك عدد كبير من النساجين، ولا سيما الحريرية والعقادين والقصبجيَّة والخياطين. وكان حرفيو المنتجات الجلدية أقل وجودًا، مثلهم فى ذلك مثل حرفيى المنتجات المعدنية والخشبية (النحّاسين والبيطريه والنجارين)، ونحن هنا بصدد الحرف الفقيرة. وعلى النقيض تمامًا، كان هناك عدد كبير من الحرفيين الذين يشتغلون بالمعادن النفيسة (الجوهرى والصائغ).

على صعيد التُجار، كانت تجارة الأقمشة هى التى تتفوق على جميع الأنشطة الأخرى: ٤٦ شخصًا يتاجرون فى مختلف أنواع الأقمشة، وحرى بنا أن نضيف إليهم ١١ تاجرًا ومتسببًا لم نتمكن من تحديد نوعية تجارتهم. تأتى تجارة المواد الغذائية فى المرتبة الثانية، حيث كان يشتغل بها ٤٤ تاجراً، ونذكر منهم بصفة خاصة الزياتين وتجار الحبوب (١٤ شخصًا)، والعطارين (١٩ شخصًا)، والنقليَّة (أربعة أشخاص). كما كان هناك عدد كبير من الدخاخنيه: ٢٢ شخصًا خلال الفترة الممتدة بين ١٧٧٦ و١٧٩٨. ويأتى بعد ذلك بعض أصحاب الحرف المتنوعة التى كانت تحظى بوجود قليل للغاية، مثل الخُردجى والصرّاف والخشّاب...إلخ.

وأخيرا، كانت تتميز تلك الطبقة الاجتماعية بممارسة أنشطة "الخدمات" بدور كبير نسبيًا: عشرة قبانيَّة، وخمسة دلالين...إلخ.

كان هؤلاء الحرفيين والتجار يمتلكون بطبيعة الحال وسائل تقنية هائلة، حيث كان الحانوت والحاصِل يشكلان الحد الأدنى الذى كان يتم في الغالب تجاوزه، بل كان يتم تجاوزه بواسطة أفراد يمتلكون موارد قليلة نسبيًا: قُدِّرت عام ١٦٢٦ ثروة عبد الغنى الصناديقية بـ١٣,٧٦٨/٨,٢٩٤ بارة، حيث كان يمتلك ما لا يقل عن ثلاثة حوانيت وثلاثة حواصِل تقع كلها فى حى الأزهر الذى كان يوجد به سوق الصناديقية، كما كان يمتلك عمر بن عابدين، أحد قمصانجيَّة خان الخليلى، عدة حصص بلغت عشرة قراريط ونصف فى ثلاثة حوانيت تقع فى الخان، وتقدر قيمتها على التوالى بـ ١,٩٦٨ و١,١١٠ و١,٥٧٥، بواقع ٤,٦٥٣ بارة تضمنتها تركته التى بلغت ١٠,٢٦٧ بارة عام ١٦٩٠. إلا أن ثروات أغنياء هذه الطبقة كانت تفوق كل ما سبق بقدر كبير: كان أحد العطارين بسوق الفحامين، هو الشيخ على الأجهورى، يمتلك ثلاثة حوانيت وسبعة حواصِل، فى وكالتى الحريريين والأهوانبين ورَبع شارع الكعكيين، حيث قُدِّرت عام ١٦٨٣ قيمة تركته الإجمالية بـ ٢٨,٠٢٠ بارة؛ كما كان يمتلك الحاج حموده، أحد الزيّاتين بشارع باب الشعرية، عددا من البضائع الموضوعة فى حانوتين وسبعة حواصِل تقع كلها فى الحى ذاته (بلغت قيمة التركة ٤٥,٣٤٥ بارة عام ١٦٨٧)[1].

كانت تُشكِّل هذه الأماكن المُستخدمة فى الأغراض المهنية، أحد أشكال "توظيف" الأموال، وكانت تُعد جزءًا من الإرث العقارى الذى كان يتضمن عدة عقارات (أو بعض أجزاء العقارات)، على اختلاف أنواعها: إن أمين العيار، عبد رب النبى الذى كان على ما يبدو يبيع الأقمشة فى أحد حوانيت سوق الصاغة، كان يمتلك ثلاثة حوانيت فى سوق أمير الجيوش المجاور (١١,٧٠٠ بارة)، وحصة قوامها ثمانية قراريط فى إحدى العقارات الأخرى (١٤,٢٢٠ بارة)، وحصتين فى أحد الرِباع (٩,٠٠٠ بارة)، فضلاً عن مكان آخر فى بولاق (١٠,٩٧٠ بارة)، حيث

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٣٩، ص.٣٥ (١٦٢٦)؛ وسجل رقم ٨٣، ص.١٨٩ (١٦٩٠)؛ ومحكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦١، ص.١٧٥ (١٦٨٣)؛ وسجل رقم ٦٤، ص.٤٠٢ (١٦٨٧).

بلغت قيمة كل هذه الممتلكات، دون احتساب قيمة حانوت الصاغة، ٤٥,٨٩٠ بارة، بواقع ثلثى القيمة الإجمالية للتركة (٣٤,٥٤٣/٧١,٩٦٥ بارة)[1]. وهنـــاك كـــذلك السيد وهبه الشويخى الذى كان يعمل صباغًا فى الكنــدكى (الأحمـــر)، ويمـــارس نشاطه فى حاصل يقع بوكالة عين الغزال (حدد كتاب "وصف مصر" موقعها فـــى حى الخرنفش:6 G 65)، ويسكن فى حى الجماليه المجاور، حيث كان يمتلك ثلاثة عقارات تبلغ قيمتها ٤,٦٩٣ بارة، وحصة فى مكان يقع بدرب التمّار (بالقرب مـــن باب الشعرية: 9 F 71) تبلغ قيمتها ١٨,٠١٠ بارة، فضلاً عن حصة تبلغ قيمتهـــا ١٢,٠١٥ بارة فى إحدى الطواحين التى تقع أيضًا بحى الخرنفيش؛ حيـــث قُـــدّرت القيمة الإجمالية لهذه العقـــارات بـــ ٣٤,٧١٨ بـــارة تـــضمنتها تركـــة بلغـــت ٢٤,٠٨٣/٤٣,٧٨٧ بارة[2]. وكان أحد التجار المتواضعين للغاية، الحاج راضـــى الدخاخنى بسوق السلاح، يمتلك حانوتاً فى القلعة (١,٠٠٠ بـــارة)، ومكـــانين فـــى الدرب الأحمر بسوق الغنم (تبلغ قيمتهما ١,٥٠٠ و ٣,٠٠٠ بارة)، وحصة تقتـــرب من النصف فى إحدى الطواحين الواقعة بالشارع ذاته؛ حيث قُـــدِّرت قيمـــة هـــذه الممتلكات العقارية بـــ ٩,٤٠٠ بارة، وكانت تشكل معظم التركة التى بلغت قيمتهـــا ١٠,٤٥٠ بارة فحسب[3].

هناك دلالة خاصة وراء حقيقة امتلاك بعض هؤلاء الحرفيين والتجـــار لعـــدد من المماليك وحصص الالتزام؛ لأنها تعكس نزوع الطبقة الوسطى الأهليـــة نحـــو امتلاك بعض امتيازات الطبقة الحاكمة. كان امتلاك المماليك مقصورًا على الأفراد الأكثر ثراءً؛ لأن ثمن شراء المملوك الواحد كان يبلغ أكثر من ضعف ثمن العبـــد، بواقع ٤,٠٠٠ بارة مقابل ٢,٠٠٠، فى بداية القرن السابع عشر، و١٠,٠٠٠ بـــارة مقابل ٥,٠٠٠ نحو عام ١٧٠٠، ومن هؤلاء الأثرياء كان هناك أحد تجّار الأقمشة فى خان الخليلى وأحد تجّار الخرز وأحد الطحانين (أربعة مماليك) وأحد النَقليَّة فى خان الخليلى، حيث بلغت قيمة تركـــاتهم علـــى التـــوالى: ٣٤,٧٤٧ و٤١,٩٦٣

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٤، ص.٩٢ (١٧٨٨).
(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠٦، ص.١١٢ (١٧٨٢).
(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٨، ص.٣٨٢ (١٦٨٦).

و ٣٤,٠٤٠ و٢٢,٤٨٣ بارة ذات القيمة الثابتة[1]. شهد هذا المستوى الاجتماعى وجود هذه الظاهرة على سبيل الاستثناء؛ فقد كانت تميِّز بالأحرى البرجوازية التجارية، ولا سيما كبار تجار البن والتوابل. لكنه يبدو أن القرن الثامن عشر هو الذى شهد تكرار الحصول على حصص الالتزام الزراعى، ولا سيما خلال السنوات الأخيرة؛ ففى عام ١٧٨٨، امتلك بنّان من حى الجمالية فائضًا فى إحدى القرى بلغ قيراطاً وربع، وقُدِّرت قيمته بـ ٣,٦٠٠ بارة (بلغ إجمالى التركة ٨,٢٢٧/١٧,١٤٠ بارة)[2]؛ وفى عام ١٧٩٠، امتلك أحد الخشابين، بالقرب من باب الخلق، "رزقة" تعادل نصف فدان، وبلغت قيمتها ٤,١١٨ بارة (بلغ إجمالى التركة: ٢٩,٩٠١/٦٢,٢٩٥ بارة)[3]؛ وفى العام ذاته، خلّف أحد القصّابين تركة اشتملت على بعض الأطيان التى بلغت مساحتها سبعة فدانين تقريبًا، وكانت تقع فى القليوبية، حيث قدّرت بـ ١٨,٠٠٠ بارة تضمنتها تركة بلغت قيمتها الإجمالية ٣٢,٠٩٧/٦٦,٨٦٨ بارة؛ ونجد أخيراً، خلال عام ١٩٧٢، أن تركة أحد القوّاسين فى حى الصليبة قد تضمنت بعض الأطيان التى بلغت قيمتها ٣٢,٤٨٤ بارة، فضلاً عن بعض المنتجات الزراعية (قمح وكتان) التى قدِّرت بـ ٥,٤٥٣ بارة، حيث شكلت هذه الأملاك الزراعية (٣٧,٩٣٧ بارة) أكثر من نصف قيمة التركة التى بلغت ٢٥,٧٩٦/٥٦,٠٧٩ بارة[4].

---

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٣٢، ص.١٤٩ (١٦٣١)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٦٦، ص.١٠٤ (١٦٣٣)؛ وسجل رقم ٨١، ص.٤١٣ (١٦٨٨)؛ وسجل رقم ١٢٨، ص.٥٤٠ (١٧٢٨). فى عام ١٦٩٩، كانت ثروة أحد الفهوجيه التى لم تتجاوز سوى بقدر ضئيل حد الـ ٥٠,٠٠٠ بارة (٥٧,٠١٧/٦٨,٦٩٥ بارة)، تتكون بصفة أساسية من أربعة مماليك بلغت قيمتهم: ١٠,٢٠٠ و١١,٠٠٠ و٦,٣٠٠ و١٧,٠٠٠ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٩١، ص.٣١١).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٤، ص.٤٦٦ (١٧٨٨). وفقاً لما ذكره شو SHAW (Financial, 64)، تطلق فى بعض الحالات كلمة "فائض" على الحصة التى كان يقتطعها الملتزم من المال الحر (الحصة التى كان يفقدها المزارع من ريع الأرض).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٦، ص.٨٢ (١٧٩٠). كانت "الرزقة" من الوسائل التى تؤكد حق الانتفاع بجزء من ريع الأرض، ويشبه هذا النظام بوجه عام نظام المستعمرات والرواتب العسكرية (SHAW, Financial, 45-50).

(٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٦، ص.٢١١ (١٧٩٠)؛ سجل رقم ٢٢٠، ص.٢٨٠ (١٧٩٢).

## النفوذ الحرَفى

لقد تَمكنّا من الوقوف على التركات التى خلّفها ثمانية عشر شيخًا من شيوخ الطوائف الحرفية المذكورين فى وثائق المحاكم، فيما بين عامي ١٧٧٦ و١٧٩٨، حيث كان ينتمى معظم هؤلاء الشيوخ (ثلاثة عشر شيخًا) لتلك الفئة المتوسطة من الحرفيين والتجار. بل إن الخمسة شيوخ الذين ينتمون للفئة العليا (أصحاب التركات التى تزيد عن ٥٠,٠٠٠ بارة)، قد تجاوزوا حدود الطبقة المتوسطة بشكل طفيف للغاية: شيخ التجّار بسوق أمير الجيوش (٦٥,١٨٤ بارة ذات القيمة الثابتة)؛ وشيخ دلالين الكتان ببولاق (٥٣,١٠٧)؛ وشيخ البصمجيَّة (٦٢,٤٣٢)؛ وشيخ الجباسين (٥٣,٧٥٨)؛ وأخيراً شيخ السُكَّريَّة (٥٢,٣٦٢). وهكذا، يبدو من الإنصاف القول إن هذه الطبقة المتوسطة هى التى كانت تسود منظومة الطوائف الحرفية.

## الحياة المادية

كان يمارس معظم الحرفيين والتجار أنشطتهم المهنية فى القاهرة التى استقر بها ١٠٩ شخص من إجمالى ١٥٥ فردًا، فيما بين ١٦٧٩ و١٧٠٠، بواقع ٧٠,٣% من العدد الكلي؛ و١٢٤ من بين ٢٠٨، بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، بواقع ٥٩,٦%. فقد تمركز هؤلاء الأشخاص على وجه التحديد فى الأحياء التجارية الكبيرة: الغورية، والحمزاوى، ثم خان الخليلى، والصاغة، والجمالية التى ضمت ٨٢ تاجرًا وحرفيًا ممن ينتمون للطبقة المتوسطة، فيما بين ١٦٧٩ و١٧٠٠؛ وضمت ٩١ من أفراد هذه الفئة، بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨. ولم تضم أحياء القاهرة الجنوبية سوى ٢٣,٢% من إجمالى عدد الحرفيين والتجار الذين ينتمون لتلك الطبقة، فيما بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، وضمت ٢٦,٤% من هؤلاء الأفراد، بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨؛ فى حين لم تضم الأحياء الغربية سوى ٦,٤% و١١,٥% من العدد الكلى لأفراد هذه الطبقة، خلال الفترتين ذاتهما.

ذكر بريس دافن أن الحياة اليومية لهؤلاء التجار كانت تسير وفقًا لأوقات الذهاب إلى الدكان والعودة إلى المنزل: "كان التاجر الغنى أو الفقير الذى يمتلك حانوتاً على الشارع أو فى الخان، يباشر تجارته على مدار بعض أجزاء النهار. كان التاجر يذهب إلى حانوته فيما بين السابعة والثامنة صباحًا، ويغلق دكانه قبل غروب الشمس، حيث يذهب الجميع لأداء الصلاة وتناول الطعام والالتقاء بأفراد الأسرة...كان التاجر يقيم فى مسكن منفصل يبعد أحيانًا عن حانوته؛ لأنه كان يعده بمثابة الحرم الذى لا يجب أن يرتاده الغرباء"(١). صاغ لين فى كتابه *Manners and customs*، وصفًا دقيقًا يوضح الحياة داخل الأسواق، ولا حاجة بنا هنا للتطرق إلى هذا الموضوع الذى أثرناه آنفًا عند التعرض للأسواق والحوانيت(٢).

يمكن أن نستشف من وثائق المحاكم وجود حياة مادية تتسم بقدر من البساطة: خلّف أحد تجار سوق الحراميزيين، وهو تاجر كان يُدعى عمر، تركة بلغت قيمتها الإجمالية ٣١,٩٣١ بارة، حيث تضمنت بعض المتاع المنزلى والأطمار والصحون التى قُدّرت بـ ٧,٩٣١ بارة فحسب؛ وكان الحاج مقلد الطحان يمتلك قدرًا كبيرًا من المستلزمات الحرفية التى قُدِّرت بـ ١٦,٠٠٠ بارة (١٦ بقرة و٧ جمال وبغلة واحدة وإحدى الأدوات الفنية)؛ فى حين بلغت قيمة ملابسه ٣٠٠ بارة؛ وقُدِّرت منقولاته المنزلية بـ ١,٥٠٠ بارة، حيث خلّف تركة بلغت قيمتها الإجمالية ٣٣,٠٠٠ بارة(٣). وكانت هناك كذلك تلك التركة المتواضعة التى خلفها أحد القوافين عام ١٧٠٥، والتى بلغت قيمتها ١٠,٨٣٣/١٠,٠٧٥ بارة، وتتكون مما يلى: "مخزون" من الأحذية (١,٦٢٨ بارة)، وجدك الحانوت (١,٥٠٠ بارة)، وبعض النقود العينية (٣,٨٦٩ بارة)، والجزء الأكبر مما تبقى كان يمثل قيمة ممتلكاته الشخصية (٣,٨٣٢ بارة) التى كانت تتكون من صوان صغير للغاية اشتمل بصفة أساسية على أربعة قفاطين بلغت قيمة كل منها: ٨٠ و٤٠ و٦٠ و٣٠

---

(١) PRISSE d'Avennes, Mœurs et coutumes, 427 a.

(٢) LANE, Manners, 321-4.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٠، ص.٧٩ (١٦٨١)؛ وسجل رقم ٥٩، ص.٣٢٨ (١٦٧٩).

بارة (والقفطان الأخير كان "قديمًا")، بالإضافة إلى حزامين، وبعض الأقمشة، حيث قُدِّرت قيمة هذه الأشياء كلها بـ ٦٧٢ بارة. كما قُدِّرت قيمة أثاث منزل القواف في حي طولون بـ ٢٠٠ بارة؛ فضلاً عن بعض "الصحون" التي قُدِّرت بـ ٩١٠ بارة: ٩٠ صحنًا نحاسيًا من الأحجام الكبيرة والصغيرة، وبعض الطسوت والقدور النحاسية، وصينية من الفضة. ولم يتجل الترف بأي شكل من الأشكال سوى من خلال وجود بعض المصوغات التي قُدِّرت بـ ١,٧٥٠ بارة (سواران من الذهب وخاتم)، فضلاً عن وجود بندقية بلغت قيمتها ٣٠٠ بارة. وبلغت قيمة إيجار المسكن سنويًا ٥٤٠ بارة فحسب، وهو ما يتفق تمامًا مع نسق المعيشة بصفة عامة[1].

كان أشد الناس فقرًا يقيمون في الرباع: اثنا عشر فردًا من إجمالي ١٦٦ شخصًا تمكنَّا من معرفة محل إقامتهم، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٧٧٦ و١٧٩٨ (بلغ متوسط ثرواتهم ١١,٢٢٦ بارة ذات القيمة الثابتة فحسب). كان الغرباء والقرويون يمثلون جزءًا كبيرًا من ساكني حجرات "أود" الخان والوكالات. وفي أحايين كثيرة، كان الحرفيون والتجار الذين ينتمون لهذه الفئة، يقيمون في منازل مُستأجرة، كما هو الحال بالنسبة لقواف حي طولون الذي كان يقع حانوته في قصبة رضوان؛ إلا أنهم كانوا يمتلكون بصفة عامة بعض أجزاء المسكن أو المسكن بأكمله، حيث كان يختلف سعر المكان وفقا لحجمه والحي الذي يقع به: بلغت قيمة المكان الذي كان يقيم به علي الأجهوري، العطار المذكور آنفا، ٢,٤٠٠ بارة، بيد أنه كان يقع في حي الأزبكية؛ في حين أن محمد درويش الذي كان يعمل عقادًا بحي الأشرفية، كان يقيم بدرب الطنبلي خارج القاهرة، في مكان يمتلك به ١٩ قيراطًا بلغت قيمتها ٢٠,٥٢٠ بارة، مما يمثل مبلغًا هائلاً بالنسبة لحجم تركته التي قُدِّرت بـ ٢٠,٦٣٦/٣٧,٥٢٠ بارة (١٧٨٤)[2]. كان يشكل المسكن بصفة

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٥، ص.٨٩ (١٧٠٥).
(٢) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦١، ص.١٧٥ (١٦٨٣)؛ وسجل رقم ٢٠٨، ص.٨٧ (١٧٨٤).

عامة جزءًا كبيرًا من الثروة وصل فى أحيان كثيرة إلى أكثر من نصف التركات الكبيرة[1].

كان الحرفيون والتجار يقيمون بوجه عام بالقرب من محل عملهم؛ فقد كان يسكن داخل حدود القاهرة ما يقرب من نصف الأعداد التى تمكّنّا من تحديد محل إقامتها، بواقع ٣٣ من بين ٧٤ شخصاً، بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠ (٤٤,٦%)؛ و٧٤ من بين ١٦٦ شخصًا، بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨ (٤٤,٦% أيضًا). ولنذكر هنا أن هذه النسبة تقل بشكل واضح عن نسبة الحرفيين والتجار الذين تقع ورشهم وحوانيتهم بالقاهرة (٧٠,٣% و٥٩,٦% خلال الفترتين المذكورتين). كان هناك جزء، لا يُستهان به من الذين يعملون بوسط المدينة، يقطن فى الأحياء الواقعة على أطراف القاهرة (منطقة المؤيد والموسكى والجماليّة)، ولا سيَّما الأحياء التى تقع بعد منطقة الخليج، حيث يوجد ٢٨,٣% من المساكن، بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، فى مقابل ١١,٥% من محلات العمل: صار حى باب الشعرية فيما بعد، وحى الأزبكيه بصفة خاصة، خلال القرن الثامن عشر، من الأحياء السكنية التى تقطنها الطبقة البرجوازية المتوسطة. وباستثناء منطقة باب زويله، كانت الأحياء الجنوبية، المجاورة للقاهرة الفاطمية، أكثر استقلالاً عن مدينة القاهرة، حيث نجد بها ٢٢,٩% من أماكن الإقامة، فيما بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، وهو ما يكاد يتطابق مع نسبة الحرفيين والتجار الذين يعملون فى هذه المنطقة.

---

(١) لنذكر هنا بعض الأمثلة الأخرى التى استقيناها من وثائق المحاكم: بلغت عام ١٦٩٠ قيمة مسكن أحد البندقيين فى حى درب الأحمر ١٧,٠٠٠ بارة (التركة: ٣٢,٠١٥ بارة)؛ وقدر عام ١٧١٨ مسكن أحد العطارين فى حى طولون بـ ٥,٠٠٠ بارة (التركة: ٩,٤٥٠ بارة)؛ وبلغت عام ١٧٧٩ قيمة ما يمتلكه (تسعة قراريط) أحد الزياتين فى مكان يقع بحى باب الشعرية ٥,٤٠٠ بارة (التركة: ١٢,٠٠٨ بارة)؛ فى حين قدّرت عام ١٧٨٦ قيمة التسعة قراريط التى كان يمتلكها أحد تجار مرجوش فى بين السرايات بـ ١٤,٤٠٠ بارة (التركة الإجمالية: ٢٤,٤٣٣ بارة).

## ٥ - البرجوازية التجارية

الحد الأدنى الذى وضعناه لتصنيف البرجوازية التجارية، ألا وهـو ٥٠,٠٠٠ بارة، يمثل حداً شديد الانخفاض بالنسبة لأفراد الفئة الاجتماعيـة الـذين وصـفهم شابرول بأنهم من "التجار الذين تمتد تجارتهم إلى الخارج"، وقـدر عـددهم بـ ٤,٠٠٠ شخص(١). وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن العدد الإجمالى الذى ساقه مؤلفـو كتاب "وصف مصر" قد تضمن الغرباء الذين أقاموا بشكل مؤقت فى القاهرة؛ فـإن هذه الفئة تظل أكبر من فئة تجار البن والتوابل التى سبق أن حددنا معالمهـا مـن قبل. أتاحت لنا المعلومات التى توفرت لدينا الإحاطة عن قرب بالواقع الاجتماعى، إلا أنه يتعين علينا التمييز بين الطبقة البرجوازية ميسورة الحال من جهة، والتـى تتراوح تركاتها بين ٥٠,٠٠٠ و٢٠٠,٠٠٠ بارة، وفقًـا لمـا ورد فـى سـجلات المحاكم؛ والطبقة الأرستقراطية التجارية من جهة أخرى، وهى التى ستكون محور دراستنا؛ لأنها تعد الفئة الاجتماعية التى تمكننا من الوقوف عليها بشكل أفضل. إلا أننا نرى إمكانية دراسة الطبقة "البرجوازية" فى مجملها، من خـلال الخـصائص العامة المشتركة التى تجمع بين مختلف أفرادها.

### خصائص عامة

يضطلع الحرفيون بدور شديد التواضع، داخل الطبقة البرجوازية "التجاريـة". كان هناك ٢٠ حرفيًا فحسب، مقابل ١٥٦ تاجرًا، من بين ١٨٥ شخصًا ممـن لـم تتجاوز تركاتهم حد الـ ٥٠,٠٠٠ بارة، فيما بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠؛ ولم يكن هناك كذلك سوى ٢٢ حرفيا، مقابل ١٢٩ تاجرا (١٥٧ تركة)؛ فالنسبة تكاد تكـون

---

(١) CHABROL, Essai sur les mœurs, 364-5.

ولنذكر هنا أن جومار قد أعطى بعض التقديرات الأخرى المختلفة: ٤,٠٠٠ و٣,٥٠٠ شخص.

متطابقة خلال هاتين الحقبتين. كان الطابع "الصناعي" يغلب على "الصنائع" المذكورة، حيث كان أكثر هؤلاء الحرفيين من السُكريَّة والمعصرانية والسرجاتية؛ وكان هناك عدد لا بأس به من حرفيي النسيج (البصَمجيَّة والحريرية والعقادون)، ولم ينعكس وجود الحرف المعدنية سوى من خلال النحاسين، فى حين لم يكن هناك أى وجود للحرف الخاصة بالأغذية أو الحديد أو الأخشاب أو الجلود، حيث لم تكن مزدهرة بوجه عام. كما ورد قليلاً ذكر الأنشطة المتصلة بالـ"خدمات" (السمسرة والقبانة والكِيالة...إلخ).

على صعيد الأنشطة التجارية، كانت تلك الطبقة البرجوازية تُعنى على وجه الخصوص بمنتجات التجارة الدولية. كان يشتغل بتجارة البن والتوابل والأقمشة ١٢٧ تاجرًا من إجمالى ١٥٦ تاجرًا، فيما بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠؛ و٩٥ تاجرًا من بين ١٢٩ تاجرًا، بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨. وإذا ما أضفنا لهؤلاء تجار الزيت المستورد والأرز والياميش والدخان والصابون والخشب والعُصفر وملح النشادر والرقيق، وكلها من السلع المتبادلة مع الدول الأجنبية الغربية والشرقية والأفريقية، فإننا سنصل إلى الرقم التقريبى الذى يمثل العدد الإجمالى للتجار الذين تتجاوز تركاتهم مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠ بارة. وخلال الفترة الممتدة بين نهاية القرن السابع عشر ونهاية القرن الثامن عشر، شهدت التجارة الشرقية بعض التراجع، فى حين ازدهرت تجارة الأقمشة بشكل هائل؛ مما أدى إلى انقلاب موازين هذين النشاطين: شهدت الفترة الممتدة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، وجود ٨٨ تاجرًا من تجار البن والتوابل، و٣٩ تاجرًا يعملون بتجارة الأقمشة؛ فى حين انخفض عدد تجار البن والتوابل، بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، ليبلغ ٣١ تاجرًا، مقابل ٦٤ تاجرًا من تجار الأقمشة والمنسوجات، إلا أن سيطرة هذين النشاطين بشكل هائل على الصعيد التجارى ظلت على حالها.

كان الدور الهائل الذى اضطلع به الأجانب من السمات المُميِّزة لهذه الطبقة الاجتماعية: من بين ١٥٧ تركة تزيد قيمتها على ٥٠,٠٠٠ بارة (١٧٧٦-١٧٩٨)، كان هناك ما لا يقل عن ٦٩ تركة خلفها الأجانب، وهو ما يقترب من نصف العدد المذكور. كانت نسبة الأجانب تتزايد مع زيادة حجم الثروات: ٢١ أجنبيًا من بين

٦٧ شخصًا خلفوا تركات تتراوح بين ٥٠,٠٠٠ و١٠,٠٠٠ بارة؛ و٢١ أجنبيًا من بين ٤١ شخصًا خلفوا تركات تتراوح قيمتها بين ١٠٠,٠٠٠ و٢٠٠,٠٠٠ بارة؛ و٢٧ أجنبيًا من بين ٤٩ شخصًا تزيد قيمة تركاتهم على ٢٠٠,٠٠٠ بارة.

## هيمنة كبار التجار على الحياة الاقتصادية

إننا نعلم جيدًا أن كبار التجار بالقاهرة كانوا يمتلكون نصيبًا هائلاً من إجمالى الثروات: كانت هناك ١٨٥ تركة تزيد قيمتها على ٥٠,٠٠٠ بارة، بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، وتشكل ٣٩,٥% من العدد الإجمالى لتركات الحرفيين والتجار (٤٦٨)؛ إلا أن القيمة الإجمالية لتركاتهم قد بلغت ٦٠,٢٨٠,٦٦٠ بارة، بواقع ٩٣,٢% من قيمة التركات الكلية. وخلال الفترة الممتدة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، بلغ عدد التركات التى تزيد على ٥٠,٠٠٠ بارة ١٥٧ تركة، بواقع ٢٧,٧% من العدد الكلى (٥٦٧)، و٨٨,٤% من قيمة التركات الإجمالية إبان هذه الفترة.

وكلما ازداد علو هذه الطبقة الأرستقراطية الثرية، ازدادت سيطرة الأغنياء بشكل صارخ:

– كانت تشكل الثروات التى تزيد على ٢٠٠,٠٠٠ بارة ذات القيمة الثابتة، بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، ١٨,٢% من العدد الكلى للتركات، و٧٧,٣% من قيمتها الإجمالية. وكانت تشكل بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، ٨,٦% من العدد الكلى للتركات، و٦٨,٦% من قيمتها الإجمالية.

– كانت تشكل الثروات التى تزيد على ٥٠٠,٠٠٠ بارة ذات القيمة الثابتة، بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، ٧% من العدد الكلى للتركات، و٥٣,٢% من قيمتها الإجمالية. وكانت تشكل بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، ٣% من العدد الكلى للتركات، و٥٠,٢% من قيمتها الإجمالية.

كنا نأمل الوقوف على حقيقة الأعداد الهائلة للتجار الذين كانوا يسيطرون بشكل واضح على الحياة الاقتصادية بالقاهرة ومصر العثمانية. ذكر أوليا شلبى أنــه نحــو عام ١٦٠٠، كان يوجد ٦٠٠ تاجر من تجار البن فى القاهرة[١]. ولا يبعد هذا الــرقم كثيرًا عما توصلنا إليه من خلال الأرقام السنوية لكميات البن الواردة والمذكورة فــى تركات التجار: خلال الفترة الممتدة بين عــامى ١٦٦١ و١٧٠٠ (٤١ رقمًــا)، بلــغ متوسط كميات البن الواردة لكل تاجر ٣٠٨ قنطار (بلغ الحد الأدنــى ٢٥ قنطــاراً، والحد الأقصى ١,٠٧٤ قنطارًا). وبين عــامى ١٧٠١ و١٧٥٠ (٢٧ رقمًــا)، بلــغ متوسط الكميات الواردة لكل تاجر ٣٠٤ قنطار(بلغ الحد الأدنى ٤٤ قنطارًا، والحــد الأقصى ٩١٥ قنطارًا). وبصدد الفترة الممتدة بين عامى ١٧٥٠ و١٧٩٨، لــم نجــد سوى ستة أرقام فحسب نتج عنها متوسط بلغ ٤٥٣ قنطاراً لكل تاجر. بــالنظر إلــى الــ ٣٠٠ قنطار كمتوسط سنوى للكميات الواردة لكل تاجر، والــ ١٠٠,٠٠٠ قنطار كمتوسط سنوى لكل الكميات الواردة، نجد أن إجمالى عدد التجار يبلغ ٣٥٠ تــاجرًا على وجه التقريب، وهو ما يقل عن الواقع بصورة واضحة، حيث تتضمن ســجلات المحاكم نسبة مبالغ فيها بشأن التركات الكبيرة. وهكذا، يبدو أن حقيقة وجــود ٥٠٠ تاجر، عند نهاية القرن السابع عشر، هى الأقرب للصحة[٢]. كما يبدو أن عدد التجار المنخرطين فى تجارة البن والتوابل، قد انخفض بحلول نهاية القرن الثامن عشر[٣].

## محل العمل والإقامة

يكاد يكون عمل كبار التجار مقصورًا على وسط القاهرة والأسواق التى كانت تتمركز بها التجارة الدولية. شهدت هذه المــــناطق وجــود ٨٧ تاجرًا مــن بــين

---

(١) أوليا شلبي، جــ١٠، ص.٣٧٥.

(٢) ASHTOR, (Kārimī merchant, 51) le nombre des Kārimīs avoisinait 200. Voir WEIT, Marchands d'épices, 134, citant le voyageur Jehan Thénaud. AYACHE et ROBERT, A la lumière, 67.

(٣) انظر بهذا الصدد الفصل الرابع.

الـ ١٠٤ تاجر الذين تمكننا من تحديد أماكنهم، بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠؛ و٩٣ تاجراً من بين ١١٤ تاجرًا، فيما بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، حيث يمكن تقسيمهم على النحو التالى: وجدنا فى الغورية والحمزاوى ٣٠ تاجراً (١٦٧٩-١٧٠٠)، و٣٣ تاجرًا (١٧٧٦-١٧٩٨)، بواقع واحد إلى ثلاثة؛ ووجدنا فى خان الخليلى ٢٦ و٢٣ تاجرًا، بواقع واحد إلى أربعة؛ وفى منطقة الأزهر كان هناك ١٥ تاجرًا و٥ تجار؛ وفى الجمالية ١١ و١٨ تاجرًا؛ وفى الصاغة ٥ تجار و١٤ تاجرًا. فى حين نجد كبار التجار الذين يعملون خارج نطاق الأحياء الرئيسية (ثمانية تجار بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، وتسعة تجار بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨)، موزعين على المراكز الاقتصادية المتخصصة التى كانت تتسم بندرتها، وتقع خارج القاهرة (باب الشعرية والرميلة وابن طولون).

فضّل كبار تجار القاهرة البرجوازيين اختيار مساكنهم بالقرب من الأسواق التى تقع بها دكاكينهم وحواصلهم؛ فقد شهدت القاهرة، بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، وجود ٣٦ مسكناً من بين ٤٨ مسكناً تمكننا من تحديد مواقعها؛ و٧١ مسكناً من بين ٩١ مسكناً، بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨؛ بواقع ٧٥% فى الحالة الأولى، و٧٨% فى الحالة الثانية. ومن هنا، نجد أن منطقة وسط المدينة القديمة التى كان يقطن بها أيضاً عدد من الشيوخ، كانت تمثل أفضل الأحياء لإقامة البرجوازيين. عند نهاية القرن السابع عشر، كان خان الخليلى وبيت القاضى مركزًا لتجمع هذه المساكن البرجوازية (عشرون تاجرًا من بين ثمانية وأربعين)؛ إلا أنه عقب قرن من الزمان، بدأت هذه المساكن تنتشر فى مختلف أحياء وسط المدينة: خان الخليلى (١٤)، والجمالية (١٤)، والصاغة (١٢)، والأزهر (٦)، والحمزاوى (٤). كان التجار يتجنبون سكن الشوارع الرئيسية (ولا سيما الصاغة)؛ بسبب شدة ازدحامها وصخبها، فضلاً عن صعوبة الحصول على مساكن بها وارتفاع أسعارها؛ إلا أن منازلهم كانت تقع فى الشوارع الصغيرة المجاورة، مثل مسكن جمال الدين الذهبى فى شارع خوشقدم، ومصطفى جعفر فى الدرب الأصفر، ومحمود محرم فى درب المسمط، بل إنه يمكن أن نرى بأنفسنا هذه المساكن[1].

---

(١) تم تصنيف هذه البيوت الأثرية الثلاثة تحت أرقام: ٧٢ و٤٧١ و٢٠. وهناك بعض وثائق أوقاف القاهرة (وقفية رقم ٢٢٤) التى تنسب البيت رقم ٤٧١ لصاحبه مصطفى جعفر "أحد كبار تجار البن فى وكالة ذو الفقار كتخدا"، حيث توفى بعد عام ١٧٥٨ وقبل عام ١٧٧٥.

كان هناك عدد قليل للغاية من كبار التجار الذين يقطنون بالمنطقة الجنوبية: أحد عشر تاجرًا عند نهاية القرن السابع عشر، واثنان فحسب بعد مرور قرن من الزمان. لم تكن الطبقة الحاكمة تفضل الإقامة فى هذا الحى، وانتقل هذا الشعور بالتالى إلى الشرائح الأكثر ثراءً فى المجتمع الأهلىي. إلا أننا نلاحظ، مع نهاية القرن السابع عشر، اشتداد حركة انتقال المساكن البرجوازية إلى الجهة الغربية، أى نحو الأماكن الأفضل من حيث التهوية عند منطقة الخليج وما وراء بركة الأزبكية؛ وهو ما كان ينذر بحركة انتقال مساكن الأمراء التى شهدها النصف الثانى من القرن الثامن عشر[1]. كان حى الموسكي، "المُطّل" على الخليج، يضم أربعة مساكن "برجوازية" فى نهاية القرن السابع عشر؛ إلا أنه أصبح يضم عشرة مساكن بحلول نهاية القرن الثامن عشر. وامتد مثل هذا التغيير ليشمل الأحياء الواقعة غرب الخليج، حيث لم يكن هناك سوى مسكن برجوازى واحد، فيما بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠؛ بينما صار هناك واحد وعشرون مسكنًا، خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨. خلال القرن السابع عشر، كانت ضواحى بركة الأزبكية شبه خالية من مساكن الأثرياء: كان شهبندر تجار القاهرة هو فخر الدين عثمان بن معمور الذى بلغت ثروته، عام ١٦٣٠، ٤,٠٠٥,٣٧٢/٢,٦٨٨,١٦٩ بارة، وكان يمتلك بالطبع العديد من الأماكن بالأزبكية؛ إلا أنه ليس هناك ما يشير إلى أنه قد سكن أى منها[2]. بدأت إقامة كبار التجار حول البركة عند بداية القرن الثامن عشر، من خلال الإقامة بالمساكن الصيفية، حيث كان التاجر يحتفظ بمكان له وسط القاهرة، مثل عمر غراب الذى كان يمتلك منزلاً فى خوشقدم (١٧٨٦)، والشهبندر أحمد بن عبد السلام الذى كان يقع مسكنه بالقاهرة خلف الغورية[3]. لكن الأزبكية أصبحت المقر الأساسى لإقامة عائلة الشرايبى الكبيرة، منذ العقود الأولى للقرن الثامن عشر. وفيما بين عامى ١٧٠١ و١٧٥٠، كان يقطن بالأزبكية ستة تجار من تجار البن والتوابل، فى حين كان العدد الإجمالى لهؤلاء التجار ستة وثلاثين تاجرًا. وبحلول نهاية القرن، كان يقيم حول الأزبكية سبعة من كبار التجار، بل أقام الكثير منهم بحى الساكت، حيث ذكر الجبرتى أنه عقب حريق عام

---

(١) انظر المقال الذى أعددناه تحت عنوان "الأحياء السكنية": Quartiers de résidence, 69-72 et 78-90.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٤١، ص.٢٩٥ (١٦٣٠).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١١، ص.٣٤٤ (١٧٨٦). انظر المقال الذى أعددناه تحت عنوان "أحمد بن عبد السلام": Ahmad ibn 'Abd al-Salām, 94-5.

١٧٧٦ الذى التهم هذا الحي، حرص العديد من الأعيان على بناء مساكنهم هنـــاك، وكان من بينهم ثلاثة من كبار التجار، هم عمر غراب وعبـــد الـــسلام ومحمـــود محرم[١]. وكانت منطقة باب الشعرية تضم معظم مساكن كبار التجار الواقعة على الجانب الغربى من الخليج؛ بسبب النشاط الاقتصادى الذى تميز بـــه هـــذا الحـــى، فضلاً عن قربه من الخليج.

## القدرة المادية لكبار التجار

امتلك كبار التجار ثروات هائلة أحياناً، لم يكن من الممكـــن تقـــدير حجمهـــا الحقيقى، بدون وجود وثائق التركات التى توضح مجموع كـــل ثـــروة (ولا ســـيما الممتلكات العقارية)، وهو أمر نادر الحدوث[٢]. ولنسرد هنا قائمـــة تـــضم أكبـــر التركات التى وجدناها فى أثناء مراجعة الوثائق:

| | | |
|---|---|---|
| قاسم الشرايبى | (١٧٣٥) | ٨,٨٤٩,٦٦٠/١٢,٦٤٢,٣٧٢ بارة |
| محمود محرم | (١٧٩٥) | ٥,٦٦٧,٢٩٩/١٥,٧٤٢,٤٩٨ بارة |
| عثمان بن حسون (مغربى) | (١٧٤٠) | ٥,١٩١,٣٥٥/٧,٩٨٦,٧٠٠ بارة |
| محمود الموقَّع (سورى) | (١٧١٥) | ٥,١٧٢,٧٨٢/٧,٧٢٠,٥٧٦ بارة |
| أحمد حدّه | (١٧٥٥) | ٤,٢١٤,٦٥٨/٦,٩٠٩,٢٧٥ بارة |
| مراد الشويخ | (١٧٦٢) | ٤,٠٦٨,٢٨١/٦,٧٨٠,٤٦٩ بارة |
| عثمان بن معمور | (١٦٣٠) | ٤,٠٠٥,٣٧٢/٢,٦٨٨,١٦٩ بارة |

---

(١) الجبرتي، جـــ٢، ص.٣. انظر المقال الذى أعددناه تحت عنوان "الأحياء السكنية": Quartiers de résidence, 86-7. لكن عائلة الشرايبى كانت تمتلك مسكناً آخر فى الغورية (الجبرتـــي، جـــ١، ص.١٧٦).

(٢) لهذا السبب، فاقت التقديرات التى ساقها رواة الحوليات بكثير الأرقام التى وجدناها فى سجلات المحاكم. منذ عام ١٧٢٥، قـــدِّرت ثـــروة عائلـــة الـــشرايبى بـــــ ١,٤٨٠ كيـــسًا، بواقـــع ٣٧,٠٠٠,٠٠٠ بارة (أحمد شلبي، ورقة رقم ١٦٠ ب).

كان كل هؤلاء التجار يشتغلون بتجارة البن والتوابل. وكان من الممكن إضافة محمد العرايشى، أحد أخوة أحمد بن عبد السلام؛ فقد كان من التجار المصريين، رغم إقامته بجده، حيث تمت تصفية تركته فى المحاكم عام ١٧٨٨، وبلغت قيمتها ٦,٦٢٦,٦٨٦/١٣,٨٠٥,٥٩٥ بارة[1].

فضلاً عن "رأس المال التقنى" الذى كان يحتكم عليه كبار التجار[2]، ويختلف حجمه بشكل كبير؛ كان هؤلاء التجار يستثمرون جزءًا كبيرًا من ثرواتهم فى الممتلكات العقارية التجارية أو غير التجارية (دكاكين ووكالات ومساكن للإيجار...الخ)؛ وفى بعض الحالات النادرة، كان يتم استثمار هذه الأموال فى القاعات الحرفية. ولقد وجدنا فى سجلات المحاكم العديد من الأمثلة على مثل هذا النوع من توظيف الأموال. خلّف الحاج يوسف المُخللاتى، فضلاً عن بعض الأغراض الشخصية والمسكوكات التى قُدِّرت قيمتها عام ١٦٨٧ بـ ٢٢٠,٦٣١ بارة، عددًا كبيرًا من الممتلكات العقارية التى تم رصدها فى قائمة تخلو من الأسعار: أربعة عشر مكانًا، وعقاران، وحاصلان، وبعض الحصص التى تبلغ فى مجملها ١٥ قيراطًا موزعة بين طاحونة وفرن وثلاث قاعات، أى أقل من الثلثين. وينطبق الأمر ذاته على أحد سماسرة الحرير الذى خلّف تركة قُدِّرت عام ١٧٩١ بـ ١٦٣,١٨٨/٣٤٧,٢٠٩ بارة، وتضمنت ستة أماكن وحانوتين وقاعتين وحاصل ومقعد؛ حيث بلغت قيمة هذه العقارات ٢٠٧,٠٠٠ بارة، وهو ما يزيد قليلاً على ٤/٧ قيمة التركة الكلية[3]. تزايد حجم هذه الاستثمارات بصورة كبيرة فى تركات التجار: خلّف عبد الرحمن التونسى، تاجر البن بحى طولون، تركة بلغت قيمتها الإجمالية ١٦٨,٩٧٥/٢٢٢,٣٣٥ بارة، وتضمنت عددًا من العقارات التى

---

(١) يمكن تقدير حجم تركات التجار بشكل جيد، إذا ما قورنت بتركات الأمراء آنذاك: خلّف إبراهيم الصابونجي، قائد العزب، وأحد الشخصيات الحاكمة بالقاهرة، عقب وفاته عام ١٧١٩، تركة بلغت قيمتها ٦,٥٦٧,٣٦٦ بارة؛ كما خلف زين الدين الفقار بك أحد الأمراء الأساسيين، بين عامى ١٧٢٠ و١٧٣٠، تركة بلغت قيمتها ١٤,٠٤٨,٩٠٠ بارة، وبلغت كذلك تركة عثمان كتخدا القازداغلى ٢١,٥٣٧,١٧٦ بارة، حيث كان من الأمراء الذين حكموا البلاد نحو عام ١٧٣٠-١٧٣٥.

(٢) انظر الفصل السابع.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٥، ص.٨٨ (١٦٨٧)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٩، ص.٥٦٣ (١٧٩١).

قُدِّرت بـ ١٣٨,٦٠٤ بارة: ستة أماكن، وحانوت، وحاصلان (١٧٢٧). كما تضمن إرث شحاده الصافورى عددًا كبيرًا من العقارات التى لم يتم احتسابها فى تركته، وقُدِّرت قيمتها بـ ٥٨٤,٦٣٢/٧٣٠,٦٣٢ بارة: اثنا عشر مكانًا، وعشرة حوانيت كان يمتلكها بشكل كلى أو جزئى. ومن التجار الأثرياء، كان هناك عبد الله الحمصى الذى شكلت ممتلكاته العقارية ما لا يقل عن سبع أمواله، حيث قُدِّرت بـ ١٦٢,٦٠٤ بارة تضمنتها تركته التى بلغت قيمتها ١,٠٠٩,٥٩٢/١,٢٠١,٨٩٥ بارة، وكانت موزعة على نحو تقليدي: مكانان، وخمسة حواصل، وحانوتان[١]. ولنذكر أخيراً أن عائلة الشرايبى كانت تمتلك سبع وكالات، وعدة حمامات...الخ[٢].

كان هناك شكل آخر لتوظيف الأموال شهد انتشارًا واسعًا خلال القرن الثامن عشر، ألا وهو امتلاك حصص الالتزام الريفي؛ بسبب حجم الأمان الذى يتمتع به هذا النوع من الاستثمارات، فضلاً عن جودة عائده. ولم يقتصر هذا النشاط على أكثر التجار ثراءً فحسب، حيث نجد أن الحاج يحيى القاروالى، التاجر بسوق الغورية، كان يمتلك حصة قوامها خمسة قراريط فى إحدى قرى الغربية، بيد أنه خلَّف تركة متواضعة نسبياً قُدِّرت بـ ٥٣,٥٩٩/١٧٨,٦٦٢ بارة[٣]. وهناك العديد من الأمثلة الأخرى التى نجدها بالطبع لدى تجار البن؛ لأنهم كانوا يمتلكون أكبر قدر من رءوس الأموال. وسنرى فيما بعد مدى ازدياد حجم هذا النوع من الاستثمارات بصورة هائلة، فى إطار أفراد عائلة واحدة هى عائلة الشرايبى.

## معيشة تجار القاهرة

كانت المعيشة المتواضعة هى السمة البادية على بعض التجار من أصحاب الثروات المتوسطة. ومن المثير للدهشة أن نجد بعض الحالات مثل جعفر، التاجر بسوق الهراميزيين، الذى خلَّف تركة (١٣٥,٤٥٢/١٦١,٢٥٣ بارة)

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٧، ص.٥٤٣ (١٧٢٧)؛ وسجل رقم ١٠٠، ص.٢٦ (١٧٠٨)؛ وسجل رقم ٨٩، ص.٣١٥ (١٦٩٦).

(٢) أحمد شلبي، ورقة رقم ١٦٠ ب.

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٦، ص.٦٤٧ (١٧٩٧).

اشتملت على بعض الأطمار والممتلكات الشخصية التى لم تتجاوز قيمتها الإجمالية ٦,١٣١ بارة. وهناك كذلك مصطفى بن سليمان، تاجر البن، الذى بلغت تركته ٤٦٥,٠٤٠/٦٨٣,٨٨٢ بارة، فى حين أن قيمة أغراضه الشخصية، التى وُجدت فى حاصلِه ومنزله، قُدِّرت بـ ١٢,٣٣٧ بارة[١]. إلا أن عثمان بن حسون هو الذى أثار دهشتنا بالفعل؛ لأنه كان يمتلك ثروة هائلة، كما سبق أن ذكرنا أعلاه، فى حين بلغت قيمة ما تركه من متاع شخصى وأقمشة وجواهر ٣٩,٠٠٠ بارة[٢].

ولم يكن هذا هو الشائع آنذاك؛ لأن كبار التجار كانوا يتسمون بحب "الظهور"، على حد قول رجال الحملة الفرنسية: وصل بونابارت إلى السويس فى ديسمبر عام ١٧٩٨، برفقة بعض التجار "الأتراك"، حيث اصطحب "أقلهم ترفًا" حاشية تضم "ثمانية من الخدم على الأقل: أحدهم يحمل الغليون، والآخر يصنع القهوة، والثالث يُعنى بالخيمة". لاحظ هؤلاء التجار مدى بساطة موكب الجنرال الذى كان يسافر بصحبة ثلاثة خدم فحسب، بل أعرب أحدهم عن دهشته قائلاً: "هناك أحد عشر شخصًا مكلفون بخدمتى وحدى، ولست سوى تاجر بسيط، بينما يكتفى هذا الرجل بثلاثة خدم، رغم أن بوسعه امتلاك البلاد بأكملها"[٣]. وفى كتاب "ذكريات مدينة القاهرة" *Mémoire de la ville du Caire* الذى نجهل اسم مؤلفه، ذكر الكاتب، عند الحديث عن "مساكن" القاهرة، أنه كان من الممكن أن نجد بمسكن أحد "كبار الأمراء" فى القاهرة ١٥٠ أو ٢٠٠ شخص تقريبًا؛ وكان يوجد فى مساكن "كبار التجار" ما لا يقل عن ٢٠ أو ٣٠ شخصًا؛ فى حين كان الحرفيون يكتفون باثنين أو ثلاثة من الرقيق[٤]. وكانت معيشة كبار تجار القاهرة تتسم ببعض الترف: بلغت القيمة الإجمالية لتركة التاجر محمد شلبى لطفى ١,٦٥٥,٩٩٠/٢,٤٣٥,٢٨٠ بارة (١٧٣٦)، وقُدِّرت قيمة الأطمار والممتلكات الشخصية التى خلَّفها فى منزله بـ ٤٠,٨٨٠ بارة؛ فى حين بلغت قيمة تركة مراد الشويخ ٤,٠٦٨,٢٨١/٦,٧٨٠,٤٦٩ بارة (١٧٦٢)، وقُدِّرت أطماره بـ ١١٦,١٨٠ بارة؛ كما بلغت قيمة تركة على

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٩٠، ص.٣٢٢ (١٦٩٦)؛ وسجل رقم ١٤٣، ص.٢ (١٧٣٦).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٧، ص.٢٣٨ (١٧٤٠).

(٣) LA JONQUIÈRE, L'Expédition d'Egypte, III, 490.

(٤) Mémoires divers, Mémoire de la ville du Caire, 174 b.

أبو قورة بـ ٧,٣٩٢,٢٩٤/٢,٢١٧,٦٨٨ بارة، وقُـدِّرت قيمـة متاعه الشخـصى بـ ١٧٨,٧٧٤ بارة (١٧٩٧)[١]. تضمنت تركة قاسم الـشرايبى (١٧٣٥) بعـض الجواهر التى بلغت قيمتها ٣٤,٧٧٥ بارة، والصحون التى قُـدِّرت بـ ٨٦,٩٩١ بارة، كما قُدّرت قيمة ما وُجِد فى منزله بالأزبكية من أطمار وصحون و"فرش" بـ ١٥٥,٠٧٠٩ بارة، حيث بلغت القيمة الإجمالية لكل هـذه الأغـراض ٢٧٧,٤٧٥ بارة[٢]، مما يشكل مبلغًا كبيرًا فى حد ذاته، إلا أنه يفوق جميع المبالغ التى سبق أن ذكرناها، والتى تمثّل فى المتوسط ما يقرب من ١/٥٠ من إجمالى قيمة الممتلكات. ولنوضح هنا مدى تزايد حجم النفقات الكمالية التى صارت تحتل شيئًا فشيئًا جـزءًا هائلاً من قيمة مقتنيات أفراد العائلات التجارية الكبيرة، على حساب الاسـتثمارات المُنتجة، وخير مثال على ذلك اثنان من أفراد عائلة الشرايبى وافتهما المنيـة بعـد وفاة قاسم: أحمد بن محمد الدادة المتوفى عام ١٧٥٩، أى بعد ربع قرن من وفـاة شقيقه قاسم، وترك إرثاً بلغت قيمته ٥٧٤,٧٣٤/٣٥٠,٥٨٨ بـارة، حيـث شـكلت المقتنيات التى وجدت فى منزله (ملابس وصحون وفرش وكتب) ثلث قيمة الإرث، بواقع ١٨٧,٥٠٠ بارة. وعقب ذلك بعدة سنوات، توفى حسن أبو على بـن قاسـم، تاركا وراءه إرثًا بلغت قيمته ٧٦٧,٢٩٩/٤٦٠,٣٧٩ بارة تضمنت قيمة الأغراض الشخصية والصحون التى قُدِّرت بـ ٢١٩,٣٨٥ بارة، وإذا ما تمت إضـافة قيمـة الجواهر والمشغولات الذهبية التى احتُسبت مع النقـود العينيـة، ستـسجل هـذه المقتنيات نسبة أكبر من تلك التى شـغلتها مقتنيـات أحمـد الـدادة فـى تركتـه (١٧٦٦)[٣]. انعكس حجم الترف الذى شهدته معيشة كبار تجار القاهرة، من خلال المساكن الفاخرة التى كانوا يشترونها أو يشيدونها بأنفسهم. كان مـن الممكـن أن تحتل قيمة مسكن التاجر المتوسط ربع التركة: كان جعفر، تاجر الأقمـشة بـسوق الهراميزيين، يقطن فى مكان يقع بالقرب من المـشهد الحـسينى، بلغـت قيمتـه ٣٢,٠٠٠ بارة (قدّر حجم التركة الإجمالى عام ١٦٩٦ بـ ١٦١,٢٥٣/١٣٥,٤٥٢

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٣، ص.٢٨١ (١٧٣٦)؛ وسجل رقم ١٧٣، ص.٢٣٧ (١٧٦٢)؛ وسجل رقم ٢٢٦، ص.٣٥٧ (١٧٩٧).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٠، ص.٢١٨ (١٧٣٥).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٩، ص.٤٦ (١٧٥٩)؛ وسجل رقـم ١٧٩، ص.٣١١ (١٧٦٦).

بارة)؛ كما كان أحمد بن عبد القادر، أحد تجار الأقمشة بسوق الشارب، يقطن بمسكن يقع فى سويقة الصاحب، وبلغت قيمته ٣٢,٩٥٨ بارة، فى حين قُدِّر حجم تركته عام ١٦٩٦ بـ ١١٠,٢١٤/١٣١,٢٠٧ بارة؛ بل إن حسن الصواف، أحد تجار الصوف المتواضعين نسبيًا، كان يمتلك مكانًا فى سويقة الزلط، بلغت قيمته ٢٧,٠٠٠ بارة، بينما قُدِّرت قيمة تركته عام ١٧٨٦ بـ ٥٤,٣٧٨/١٠٨,٧٥٧ بارة[١]. وهكذا، لم يكن ليثير دهشتنا امتلاك التجار الأثرياء لمساكن باهظة التكاليف: بلغت قيمة مسكن أحمد بن سليمان، فى حى طولون ٧٥,٠٠٠ بارة، وقُدِّر الحجم الإجمالى لتركته عام ١٦٨٩ بـ ٥٤٨,٠١٦/٥٥٩,٢٠٠ بارة؛ وبلغت قيمة مسكن عبد الدايم الشرايبى بالأزبكية ١٢٥,٠٠٠ بارة، وقُدِّرت قيمة تركته الإجمالية عام ١٧١٢ بـ ٥٩٠,٢٨١/٧٤٧,١٩١ بارة؛ كما بلغت قيمة مسكن أحمد بَرُّو بحى الأزهر ٢٧٠,٠٠٠ بارة، وقُدِّر حجم التركة الإجمالى عام ١٧٩١ بـ ٢٤٠,٧٧٧/٥١٢,٢٩٢ بارة[٢]، بل إن التاجر محمود حسن قد اشترى عام ١٧٨٩ ثلاث حصص بالأزبكية بلغت قيمتها ٢٧٩,٦٩٧ بارة، وهو ما كان يعادل قيمة وكالة بأكملها[٣]. ظلت حتى يومنا هذا بعض النماذج الجميلة لمساكن هؤلاء التجار: مسكن جمال الدين الذهبى الذى تم إنشاؤه عام ١٠٤٤/١٦٣٤، ويحتوى على مقعد رائع ذى كوتين، وفناء جميل، وقاعة ذات سقف مصنوع من الخشب والرخام الملون، فضلاً عن العديد من الملحقات التى تُعد مثالاً رائعًا على الترف الداخلى الرصين[٤]. وأنشأ محمود محرم، فى نهاية القرن الثامن عشر، قصرًا اتسم بالفخامة والمساحات الشاسعة؛ حيث اشتمل على العديد من الغرف التى شغلت

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٩٠، ص.٣٢٢ (١٦٩٦)، وص.٥٦٩ (١٦٩٦)؛ وسجل رقم ٢١٢، ص.٤٧٠ (١٧٨٦).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨٢، ص.٣٩٢ (١٦٨٩)؛ وسجل رقم ١٠٢، ص.٥١٦ (١٧١٢)؛ وسجل رقم ٢١٧، ص.٥٨٠ (١٧٩١).

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، سجل رقم ٦، ص.٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٨ (٨ ذو القعدة ١٢٠٣/٣١ يوليو ١٧٨٩).

(٤) تم تصنيفه الأثرى تحت رقم ٧٢. انظر الدراسة التى أعدها A.LÉZINE في: Trois Palais, 1-16. وانظر:

Comité, VI (1889), 114; XVI (1899), 122. BRIGGS, Muhammadan Architecture, 157. PAUTY, Les Palais et les Maisons, 56.

طابقين أحاطا بساحة الشرف؛ مما دفع محمد على إلى شرائه، خلال القرن التاسع عشر، وتخصيصه لإقامة كبار الضيوف بمصر، ومن هنا، أُطلق عليه اسم "المسافرخانة" الذى ظل يعرف به حتى يومنا هذا[١]. وهكذا، يمكننا تصور الحجم الهائل الذى كان يتسم به منزل عائلة الشرايبى فى بركة الأزبكية، والذى صار عام ١٧٥٠ من أملاك أحد أمراء القاهرة آنذاك، هو رضوان كتخدا الذى يبدو أنه قد امتلك بعض أجزاء هذا المسكن فحسب؛ لأن المكان الذى اشتراه محمود حسن عام ١٧٩٨ يبدو وكأنه من ملحقات مسكن الشرايبي، والمبلغ الذى تم دفعه مقابل هذا المكان الصغير يوضح لنا القيمة الحقيقية للمكان الكبير[٢].

هناك العديد من مساجد القاهرة التى أنشأها كبار تجار التوابل، والتى يجب أن تُعد من مظاهر "النفوذ" التى كانت تهدف إلى تخليد ذكرى هؤلاء التجار بواسطة مثل هذه الأعمال الصالحة. كان يتم بوجه عام، تشييد هذه المنشآت الدينية بالقرب من محل إقامة هؤلاء التجار. فأنهى قاسم الشرايبى عام ١٧٣٣ بناء مسجد بحى الرويعى عند الطرف الشمالى من بركة الأزبكية؛ ويمكننا أن نراه قائماً فى الوقت الحالى، لكن مستواه المتواضع نسبيًا لا يعطينا صورة كاملة عن القدرة المالية لشهبندر التجار الذى تكبد تكاليف بنائه آنذاك، بل إن وجود قبر أحد الأولياء، ألا وهو الشيخ البكرى الذى توفى عام ١٢٠٩/١٧٩٤-١٧٩٥، أفقد التاجر شرف إطلاق اسمه على الضريح[٣]. كما أنشأ هذا التاجر زاوية وسبيل، بالقرب من الوكالة التى كان يعمل بها، إلا أنه لم يتبق لهما أى أثر[٤]. لم يترفق الزمان أو البشر بالمسجد الذى يبدو أن مراد الشويخ قد شيده بجوار مسكنه ووكالته، بالقرب من حى باب الشعرية: تم إنشاء هذا المسجد عام ١١٧٥/١٧٦١-١٧٦٢، وفقًا لما

---

(١) يبدو أنه قد تم إنشاء هذا المكان نحو عامى ١٧٧٩-١٧٨٨، وتم تصنيفه الأثرى تحت رقم ٢٠.

Comité, XXXII (1915-1919), 187-9. BOURGOIN, Précis de l'art arabe, II, 19-20. PAUTY, Les Palais et les Maisons, 59-60.

(٢) الدمرداشي، ص.٥٥٢. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، سجل رقم ٦، ص.٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٨.

(٣) لم يتم تصنيف هذا المسجد أثرياً. على باشا مبارك، الخطط، جـ٥، ص.٣١-٣٢. أحمد شلبي، ورقة ٢٤٠ أ. انظر كذلك:

Description, 191 G 11, Gâma' el-Chorâyby. Comité, XXXII (1915-1919), 805; XXXVI (1930-1932), 46. WIET, Catalogue, Objets en cuivre, 128-9.

(٤) Description, 128 F 5. Comité, XXXIII (1920-1924), 73.

ورد في إحدى الرسومات التي فُقدت حاليًا، لكنه اختفى في وقت متأخر نسبيًا، ولم يتبق سوى باب الوكالة فحسب، ومازال الشارع الصغير الذي كانت تقع به يحفظ ذكرى الشويخ(١). يبدو على الأرجح أن شهبندر تجار القاهرة قد رمم المسجد الصغير، أو بالأحرى الزاوية التي تضم ضريح أحمد بن عبد السلام، وأنشأ مسكنا له على الجانب الآخر من الميدان الصغير الذي كان يضم المسجد الذي تدهورت حالته في الوقت الحالي، باستثناء رواقه الثلاثي الذي ظل إلى حد ما محتفظاً بحالة جيدة، وقد حمل المسجد اسم الولي الذي دُفن به، ألا وهو علي بن عرابي(٢). كما أنشأ الشهبندر محمود محرم مسجدًا آخر، عام ١٧٩٢/١٢٠٧-١٧٩٣، أو قام على الأقل بترميمه على أوسع نطاق، مستخدماً الطراز "المملوكي الجديد"؛ مما يعطينا فكرة صحيحة عن مدى ثراء هذا التاجر، حيث كان المسجد يقع بالقرب من قصره، في قلب الجمالية؛ وهو يُعد بمثابة آخر الرموز الواضحة لقدرة كبار التجار، قبيل قدوم الحملة الفرنسية التي أنهت حقبة مصر العثمانية(٣).

## تماسك التجار ونفوذهم الاجتماعي

كان تجار البن بالقاهرة يشكلون مجموعة اجتماعية واقتصادية شديدة التفرد، وكان يُطلق على التاجر منهم اسم "الخواجة" الذي ظل مستخدمًا لفترة طويلة(٤)،

---

(١) ورد رسم المسجد في كتاب يوسف أحمد، جـ١، ص.١٢. انظر: علي باشا، الخطط، جـ٣، ص.٢٣ (وصف المسجد بالزاوية). انظر كذلك: Description, 191 F, Gâma Choueykh.

(٢) الجبرتي، جـ١، ص.٣٤٢-٣٤٤. وصف علي باشا المسجد بالزاوية (الخطط، جـ٦، ص.١٨). وقد تم تصنيف هذا المسجد تحت رقم ٤٥٩. انظر المقال الذي أعددناه تحت عنوان "أحمد بن عبد السلام" Ahmad ibn 'Abd al-Salām, 94-5. انظر كذلك: Description, 451 K 7. و Comité, XXXIV, (1925-6), 31.

(٣) علي باشا، الخطط، جـ٢، ص.٧٤؛ وجـ٥، ص.١١٠. ويوسف أحمد، جـ١، ص.٨٨. وقد تم تصنيف هذا المسجد تحت رقم ٣٠. انظر كذلك: HAUTECOEUR et WIET, Mosquées, 344.

(٤) بصدد لقب "الخواجة"، انظر: SAUVAIRE, Description, 268 ؛ و G.WIET, Catalogue, Objets en cuivre, 139-140؛ و A. RAYMOND, Ahmad ibn 'Abd al-Salām, 92 n.4. إلا أنه منذ القرن الثامن عشر، نجد استخدام هذه الكلمة لوصف كبار التجار ومتوسطيهم، على اختلاف أنشطتهم: القماشين، والسكرية،...الخ. ثم امتد استخدامها ليشمل التجار الأوروبيين، قبل أن تصبح مرادفا لكلمة Monsieur أو "السيد" باللغة الفرنسية يستخدم للإشارة إلى الشخص الأجنبي. (وكلمة "خواجة" فارسية، وتنطق دون الواو "خاجة" وتعني سيد- المراجع).

كما كانوا يشكلون تنظيمًا شبه طائفى يخضع بصفة خاصة لسلطة الشهبندر(١). يرجع استخدام مصطلح "الطبقة الاجتماعية" لوصف هذه المجموعة، إلى بعض العوامل: التجانس الواضح بين الأنشطة المهنية والأوضاع الاجتماعية، والثبات خلال الاضطرابات التاريخية التى عصفت بمصر، والوعى النسبى بقوة اتحادهم ومصالحهم الاقتصادية بل السياسية.

كان تماسك هذه المجموعة يستند إلى هيكل أسرى قوي، حيث أسهمت سياسة الزواج الحكيمة فى تدعيم الأواصر بين العائلات الكبيرة. وخير مثال على ذلك أفراد عائلة الشرايبى؛ فقد لاحظ الجبرتى أنهم لا يتزوجون إلا من بعضهم البعض: تزوجت صفية من محمد الشوربجي، ابن محمد الدادة، ثم اقترنت بعد وفاته (بين عامى ١٧٢٥-١٧٣٥) بأخيه قاسم، وأحمد شلبى، شقيق محمد الدادة الذى حصل على سدس الميراث، تزوج بابنة أخيه أمينة؛ وأحمد بن عبد الله، ابن شقيق محمد الدادة، اقترن بابنة عمه فاطمة(٢). وهكذا، كان من الممكن عدم المساس بالميراث العائلى لفترة طويلة، تفاديًا لتفتيت الثروة نتيجة قواعد الميراث الشرعية. وتحقيقًا للهدف ذاته، كانت تتم الزيجات بين التجار والمُعتَقين، من أجل تقوية الروابط بينهم والحفاظ عليهم داخل نطاق الأسرة الواحدة: تزوج سليمان بن عبد الله الشرايبى، الذى أعتقه أحمد بن محمد الدادة الشرايبى، بابنة سيده حميدة؛ كما تزوج حسن بن عبد الله، الذى أعتقه التاجر الكبير محمد الموقع، حفيدة التاجر صفية بنت مصطفى بن محمد؛ مما أسفر عن تقسيم ثروته الهائلة (٢,٦١٢,٣٧٠/٣,٢٢٩,٣١٤ بارة، عام ١٧٢٧) بين ابنته صالحة (حفيدة سيده)، وأبناء عمومة سيده، إبراهيم ومحمد وحسين(٣). وفى ظل غياب الروابط الأسرية ذاتها، كان السيد يدرك أن إعداد

---

(١) بصدد نظام التجار، انظر الفصل الحادى عشر.

(٢) الجبرتي، جـ١، ص.٢٠٤. (وهذه المعلومة لا سند لها من الناحية الشرعية حيث يحرم زواج المحارم، وقد تم الرجوع إلى الجبرتى فلم نجد أى ذكر لهذه الواقعة؛ وقد صحح هذه المعلومة حسام عبد المعطى فى رسالة الدكتوراه- جامعة المنصورة- عن البيوت التجارية المغربية فى مصر خلال العصر العثماني؛ فأوضح أن أحمد شلبى قد تزوج ابنة عمه التى تدعى آمنة- المراجع).

(٣) من بين "أشكال" هذه الزيجات، كان اقتران المُعتَق بأرملة السيد المُعتِق، مثلما كان يحدث فى الغالب بين العسكر، حيث تعد أرملة السيد بمثابة جزء من الميراث، مما يسهم فى إضفاء الشرعية على امتلاك هذه التركة. وهكذا، فإن عريفة بنت عبد الله المُعتَقة، وأرملة الحاج على السراج، قد تزوجت أحد عتقاء علي، هو الحاج حسن السراج، أحد كبار التجار آنذاك (بلغت تركته ٣,٢٢٢,٧٤١/٥,٣٧١,٢٣٥ بارة، ثم اقترنت عقب وفاته بتابعه إسماعيل بن عبد الله (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٧١، ص.٤١٠، ١٧٦١).

مملوكه لمزاولة مهنته، يشكل استثمارًا مربحًا للغاية "على المدى الطويل"؛ لأنه عقب وفاة المُعتَق، سيصير هذا السيد من أصحاب الحقوق في ثروة مملوكه السابق، مما يسهم في زيادة الميراث العائلي. وهناك العديد من الأمثلة التي توضح هذه الحقائق: عقب وفاة الجواهري حسن بن عبد الله، حصلت زوجته على ثمن الميراث، وحصلت ابنته على النصف، بينما حصل مُعتقه، الخواجة محمد الكريمي، على ثلاثة أثمان التركة (١٧٣٦)؛ كما حصل على ميراث التاجر اسماعيل بن عبد الله، الذي أعتقه التاجر يوسف العلايلي، كل من زوجته وابنه الذي توفي بعده بفترة قصيرة، ويوسف الذي حصد في النهاية ثلاثة أخماس التركة (١٧٤٠)؛ وحصل كذلك أحمد أغا عنتاكيلي على ثلاثة أرباع تركة مملوكه السابق، حيث انخفض نصيب زوجته ليبلغ ربع التركة (١٧٨٥). بل إن عقب وفاة المولى السابق، يمكن أن ينتفع أبناؤه وأقرباؤه، مثل أخوته وأبنائهم وأبناء عمومته، بجزء من تركة المُعتَق: عقب وفاة يوسف فرحات، كتانجي بولاق، حصل أبناء مولاه السابق المتوفي الثلاثة على ثلاثة أرباع تركته، وحصلت زوجته على بقية التركة (١٧٨٨)...إلخ[1]. وهكذا، نجد أن التجار قد أفادوا بحكمة بالغة من خدمات المماليك، لا في تنمية أعمالهم فحسب، بل في تدعيم الروابط الأسرية الطبيعية.

تعددت حالات المصاهرة بين أفراد مختلف العائلات التجارية؛ مما أسفر عن تشكيل كيان يرتبط بمصالح مشتركة تفوق في قوتها حجم التنافس التجاري. ونجد هنا كذلك العديد من الأمثلة التي تؤكد هذه الحقيقة: تزوجت أمينة، ابنة محمد الدادة الشرايبي، أحد كبار تجار البن والتوابل، هو الحاج الطيب المانجور الذي توفي نحو عام ١٧٢٤، تاركاً وراءه تركة بلغت قيمتها ١,٣٨٧,٠٧٠/١,٨٢٥,٠٩٢ بارة[2]. خلّف الخواجة عمر غراب عام ١٧٨٦، تركة بلغت قيمتها ١,٢٩٤,٤٩٢/٢,٥٨٨,٩٨٥ بارة، وترك وراءه أرملتين؛ إحداهما كانت أمينة، ابنة محمد بن يحيى المغربي، تاجر الأقمشة بالفحامين الذي توفي نحو عام ١٧٩٤ (بلغت قيمة تركته ٣٨٣,٦٧٠/١٦٤/٩٧٨ بارة)، والأخرى كانت طيبة، ابنة عبد

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ١٠٠، ص.٨٠ (١٧٣٦)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٧، ص.٢٢٤ (١٧٤٠)؛ وسجل رقم ٢١٠، ص.٤٦٩ (١٧٨٥)؛ وسجل رقم ٢١٤، ص.٣٧٠ (١٧٨٨).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٢، ص.٥٩ (١٧٢٤).

الفتاح ابن التاجر الكبير مراد الشويخ[١]. ويُعد مراد الشويخ وأبناؤه خير مثال لتوضيح سياسة الزواج المتبعة داخل إحدى الأسر التجارية الكبيرة: تزوجت عفيفة، بنت مراد من عبد الرحمن العاديلي، أحد تجار وكالة ذو الفقار كتخدا، الذى توفى عام ١٧٥٣، مخلفًا وراءه تركة بلغت ١,٨٠٥,٥٥٤/١,١٠١,٣٨٨ بارة؛ ثم تزوجت من مكى بن عبد الرحمن، التاجر بسوق الصاغة؛ وكان لمراد حفيدتان هما طيبة وصفية، حيث اقترنت طيبة، كما سبق أن ذكرنا، بعمر غراب، بينما اقترنت صفية بالخواجة محمد الحتفيرى الذى تمت تصفية تركته عام ١٧٨٨، وقُدّرت قيمتها بـ ٣,٠٩٥,٤٥٧ بارة. وهكذا، استطاع فرع واحد من أسرة الشويخ، على مدار جيلين، الارتباط بأربع عائلات تجارية[٢].

اكتسب كبار التجار بطبيعة الحال نفوذًا كبيرًا وتأثيرًا مؤكدًا لدى السلطات السياسية بالبلاد؛ بسبب قدرة التجار المالية وسيطرتهم على أحد القطاعات الرئيسية فى الحياة الاقتصادية المصرية. كما أسهم امتلاك حصص الالتزام، واستخدام المماليك على نطاق واسع، فى اقتراب التجار من الطبقة الحاكمة. كان لا بد من وجود علاقة ارتباط بين أصحاب السلطة ومحتكرى الثروة الحضرية التى يمكن حشدها عند الحاجة. وقد أشار رواة الحوليات إلى هذه الروابط بانحياز واضح، حيث كانوا يعدون بمثابة المتحدثين الرسميين المعتادين للطبقة البرجوازية القاهرية. دعا تاجر السكر عبد الرحيم السلامونى، لإحدى الولائم الخمس التى عقدها بمناسبة زواج ابنته، عام ١٧٢٥، أقوى سناجق القاهرة الذين كان من بينهم السنجق الشهير محمد بك شركس. وعقب هذه الوليمة بعدة أيام، دعا السلامونى كبار ضباط المستحفظان والعزب وغيرهم من الأوجاقلية لحضور عدد من الولائم الأخرى، إلا أن ذلك لم يحل دون تعرضه للابتزاز من قِبَل صغار العسكر. وحينما توفى الخواجة محمد الدادة الشرايبى، عام ١٧٢٥، خرجت القاهرة بأكملها لتشييع جنازته، بصورة غير مسبوقة، وفقًا لما ذكره راوى الحوليات: كانت بداية الموكب

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١١، ص.٣٤٤ (١٧٨٦).
(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٣، ص.٤٠٨ (١٧٥٣)؛ وسجل رقم ١٧٣، ص.٢٣٧ (١٧٦٢)؛ وسجل رقم ٢١٤، ص.٥٠٩ (١٧٨٨).

عند المسجد، فى حين كان جسد الفقيد ما يزال فى الأزبكية، حيث حضر مراسم الجنازة السناجق وكبار ضباط الأوجاقات السبعة. كما حظيت جنازة ولده قاسم عام ١٧٣٤، بالقدر نفسه من الفخامة، حيث حضر المراسم السناجق والأغاوات وضباط الأوجاقلية، بل إن الأمير الحاكم آنذاك، الأمير عثمان كتخدا القازدغلى أعرب عن إجلاله للمتوفى، من خلال السير خلف النعش من منزل الفقيد حتى المقابر، فى حين اكتفى غيره من العظماء بالسير حتى الأزهر، ثم الذهاب إلى المقابر على ظهور الخيل. وعند الإشارة إلى وفاة أحمد بن محمد أحد أبناء هذه السلالة الفرعيين، بعد ذلك بعدة سنوات، يذكر الجبرتى أن عائلة الشرايبى كانت تمتلك مسكناً كبيراً "شهد العديد من زيارات أمراء القاهرة الذين كانوا يحضرون دون انتظار الدعوة"، كما يحرص على إظهار علاقات التملق التى كانت تربط الفقيد بالأمير رضوان كتخدا. ويذكر الجبرتى ذاته أن أحمد بن عبد السلام، الذى توفى عام ١٧٩١، قد ارتبط بكبار الأمراء، ولا سيما مراد بك، أقوى الأمراء آنذاك؛ إلا أن ذلك لم يحل دون ارتباطه بعلاقات قوية مع إسماعيل بك، حينما استطاع الاستيلاء على السلطة بمساعدة العثمانيين، بعد عام ١٧٨٦. ولا شك أن أقوى الشخصيات التى تولت منصب الشهبندر خلال القرن الثامن عشر، من أمثال قاسم الشرايبى وأحمد بن عبد السلام وأحمد المحروقى، قد حظيت بتأثير هائل على القوى الحاكمة آنذاك، بيد أنه لم يكن معلناً؛ فقد كان ارتباط المصالح، الذى تولد من خلال العديد من العلاقات، أكثر ثقلاً من اختلاف الأوضاع بين طبقة الحكام الأجانب والجموع المحلية التى تتكون منها الرعية.

## الفصل العاشر

# حرفيو القاهرة وتجارها
# فى خضم المجتمع المصرى

كان الحرفيون والتجار وأسرهم يشكلون السواد الأعظم من سكان القاهرة. وخارج نطاق هذه الفئة العاملة، أحصى كتاب "وصف مصر" أثنى عشر ألف شخصًا يمثلون الطبقة الحاكمة من بينهم ستة آلاف شخص أسماهم الـ"مُلاك" كان من بينهم العلماء. كان علماء المجتمع المصرى يشكلون ما يُعد بمثابة "دائرة" أخرى، إلا أنه لا مجال لمقارنتها بدائرة أرباب الحرف، من حيث الكثرة العددية. وكانت الوظائف الدينية التى تشمل القضاء والتعليم تمثل المجال الوحيد المفتوح أمام أفراد "الرعية". ورغم قلة عدد العلماء، فإنهم كانوا يضطلعون بدور هائل نتج عن أهمية اختصاصاتهم وتنوعها، فضلاً عن تأثيرهم الكبير على الطبقة الحاكمة. ولا يجب بالتالى إغفال العديد من نقاط الالتقاء التى ربطت بين مجتمع الحرفيين والتجار من جهة، وعالم المساجد والأزهر من جهة أخرى، وجعلت المجتمع "الأهلى" مجموعة متجانسة نسبيًا.

ويجب أن نضع فى اعتبارنا الهياكل الدينية والجغرافية التى أحاطت بالمجتمع المصرى فى مجمله؛ فقد أسهمت هذه الهياكل بصورة كبيرة فى كيفية تشكيل أنشطته وسلوكياته. كما يمكننا تحديد واستكمال الصورة الكلية التى حاولنا رسمها لمجتمع الحرفيين والتجار بالقاهرة، من خلال دراسة العلاقات القائمة بين الحرف والطرق الصوفية التى كانت الأكثر نشاطًا على صعيد الحياة الدينية بالقاهرة، فضلاً عن دراسة الأحياء التى كانت تشكل مع الأسواق الإطار المادى لحياة سكان القاهرة اليومية.

## ١.أرباب الحرف والعلماء

فى إطار المنظومة التقليدية للمجتمع الإسلامي، يشكل العلماء، أى المتفقهين فى الدين وأرباب "القلم"، إحدى المجموعتين اللتين تملكان السيطرة على

أفراد الرعية، حيث تتشكل المجموعة الثانية من العسكر، أى أرباب "السيف". ولا بد من تعاون هاتين المجموعتين، بغية تنسيق جهودهما بشأن فرض السلطة داخل المجتمعات المتوازنة، حيث يضطلع العسكر بحكم البلاد وإدارتها، فى حين يضمن العلماء تطبيق الشريعة، بوصفهم حماة الدين المعنيين بالحياة الثقافية والاجتماعية[١].

## دنيا العلماء

ارتبط علماء القاهرة بالجامع الأزهر، باستثناء قضاة المحاكم الذين كان يتم- بطبيعة الحال- اختيار معظمهم من الأتراك، ولا سيَّما قاضى عسكر القاهرة، غير أن تمصير المحاكم الشرعية بدأ نحو نهاية القرن الثامن عشر، وبحلول عام ١٧٩٨، لم يكن هناك سوى ستة قضاة عثمانيين من بينهم قاضى عسكر ذاته. وكان يتم اختيار بقية موظفى المقاطعات القضائية المصرية، البالغ عددها ست وثلاثين مقاطعة، من بين العلماء المصريين (ولا سيَّما مقاطعات القاهرة العشر)[٢]. ونجد على رأس هذه المنظومة شيخ الأزهر المُنتخب من قِبَل بقية الشيوخ، وإن كان تعيينه يستلزم موافقة رجال السلطة بالقاهرة، كما كان حجم سلطته على العلماء يعتمد إلى حد كبير على قوة شخصيته، غير أنه يبدو أن هذه السلطة قد تزايدت بشكل ملحوظ خلال القرن الثامن عشر. كما كان مفتو المذاهب الأربعة يضطلعون بدور كبير فى رئاسة العلماء، وخاصة أولئك الذين كانوا ينتمون لمذاهبهم، إلا أن مدى تأثيرهم كان يرتبط كذلك بقوة شخصياتهم أكثر من ارتباطه بوضعهم الوظيفى؛ فكان نفوذ الشيخ الدردير على جموع الشعب، فى نهاية القرن الثامن عشر، ينبع من قدراته كزعيم شعبى أكثر من كونه مفتى المذهب المالكى[٣].

---

(١) لطفى السيد، دور العلماء، ص. ٢٦٤-٢٦٥.

(٢) SHAW, Financial, 59; Ottoman Egypt, 28-9, 41, 95-100

(٣) الزياتي، تاريخ الأزهر، ص.١٢٤-١٣٧؛ ولطفى السيد، دور العلماء، ص.٢٦٧-٢٦٩. انظر كذلك:

ولا نعرف على وجه التحديد عدد الشيوخ الذين كانوا يُدَرِّسون بالأزهر؛ فقد قَدَّرَ شابرول عددهم فى نهاية القرن بخمسين شيخًا على وجه التقريب، إلا أن عددهم على الأرجح كان يفوق هذا الرقم ويقارب المائة، بل يجب إضافة عدد شيوخ الأروقة الذين كانوا يلقون دروسهم فى مختلف المدارس...الخ. ولم يكن كذلك من الممكن معرفة أعداد المجاورين على وجه التحديد، إلا أن أقصى عدد ساقه لين بعد ذلك بأربعين عامًا، هو الأقرب إلى الصحة، ألا وهو ٣,٠٠٠ مجاور، ثلثهم من الأجانب. كان المجاورون موزعين على ٢٥ رواقًا، وفقًا لأصولهم الجغرافية بصفة عامة، أى أروقة المصريين (رواق الفيومية ورواق الصعايدة...الخ)، أو أروقة الأجانب (الأكراد والمغاربة والروم والشوام...إلخ). وفى حالات نادرة، كان يتم تقسيمهم وفقًا للمذاهب التى ينتمون إليها (الحنفية والحنبلية)، كما كان هناك رواق العميان. كان هؤلاء المجاورين يشكلون قوة شديدة العناد يسهل تعبئتها، إلا أن الخصومات كانت تعصف بمختلف الأروقة، بل إن بعض المجاورين كانوا يختلفون مع شيوخهم. وكان هناك عدد كبير من المنتفعين يحيطون بالمسجد؛ حيث كان يحصل ١,٥٠٠ شحاذ وكفيف على حصص من البقول والخضروات، بفضل العديد من المؤسسات، وكانوا على أتم الاستعداد للتحرك، إذا ما كان هناك ما يهدد سبل معيشتهم(١).

كان هناك تنوع شديد داخل هذه الجماعة الإنسانية التى تتسم بقدر كبير من الطبقية والتنظيم؛ فقد كان الشيوخ والمجاورون يمثلون انعكاسًا حقيقيًا للمجتمعات التى ينحدرون منها، حيث كان ينتمى العديد من العلماء البارزين لبيئات متواضعة فى الريف والحضر. لم يشكل مشايخ الأزهر فئة اجتماعية مغلقة، ورغم قوة الاتجاه نحو توريث المهن داخل هذه الجماعة الاجتماعية، شأنها فى ذلك شأن سائر

---

- GIBB et BOWEN, Islamic Society, II, 99, 154. CRECELIUS, The emergence, 109-110. JOMIER, Un aspect, 249.

(١) الجبرتي، جـ٢، ص.٩٣، ١٠٢. الزياتي، تاريخ الأزهر، ص.٢٠٤. انظر كذلك:

- A.N., Caire, B 1 336, Digeon, Notice sur l'Egypte (1778). CHABROL, Essai sur les mœurs, 393-4. LANE, Manners, 215-7. HEYWORTH-DUNNE, Introduction, 25-9. GIBB et BOWEN, Islamic Society, II, 154, 157.

الجماعات الاجتماعية المهنية آنذاك، والنزوع نحو تشكيل طبقة "أرستقراطية"، فقد كانت الوظائف الدينية تشكل أحد العوامل الرئيسية التى تحقق "الارتقاء الاجتماعى" فى مصر العثمانية(١). وظهرت بجلاء تام العلاقات الوطيدة التى كانت تربط بين الأزهر ومختلف الطبقات الشعبية المصرية، من خلال تضامن حى الجامع الأزهر مع حركات المشايخ والطلاب التى كانت تهدف إلى الاحتجاج أو عرض بعض المطالب؛ حيث كان يغلق حرفيو وتجار حارة الأزهر والأحياء المجاورة حوانيتهم، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ من أجل مؤازرة العلماء، بل الاضطلاع كذلك بدور فعال فى هذه الحركات؛ مما كان يدفع الحكام إلى التفاوض لإنهاء الصراع مع الأزهر، تجنبًا لمواجهة ثورة عامة.

وحرِىٌّ بنا الإشارة هنا إلى اثنين من شيوخ الطرق الصوفية كانا ينتميان لفئة العلماء، هما الشيخ البكرى والشيخ السادات اللذان اضطلعا بدور هائل على الصعيد الدينى فى القاهرة؛ حيث كانا من الأشراف، وورثا مشيخة الطريقة البكرية والطريقة الوفائية. وكان الشيخ البكرى بصفة خاصة يضطلع بدور كبير؛ لأنه كان يحرص على التنسيق بين أنشطة الطرق الصوفية بمصر. وفى نهاية القرن الثامن عشر، تولى هذان الشيخان مهام نقيب الأشراف(٢).

كان يحق لنقيب الأشراف ممارسة سلطاته على جميع الأشراف الذين كانوا يُعرفون كذلك باسم "السادات". حظيت القاهرة بعدد كبير للغاية من هؤلاء الأشراف الذين كانوا ينتمون لمختلف الطبقات الاجتماعية؛ فقد أعرب المراقبون الأوروبيون عن دهشتهم الشديدة إزاء التقدير الشديد والامتيازات التى كان يتمتع بها هؤلاء الأفراد، بيد أنهم كانوا يشغلون أحيانًا مكانة متواضعة فى المجتمع. وقد "ذاب" أشراف القاهرة تمامًا فى قلب المجتمع المصرى، وابتعدوا عن ممارسة الدور الذى كان يضطلع به نظراؤهم فى بقية أرجاء الإمبراطورية، ونادرًا ما كانوا

---

(١) GIBB et BOWEN, Islamic Society, II, 102. CRECELIUS, The emergence, 3-4. JOMIER, Un aspect, 244.

(٢) لطفى السيد، "دور العلماء"، ص. ٢٦٧-٢٦٩. انظر كذلك:

- GIBB et BOWEN, Islamic Society, II, 100-1. SHAW, Ottoman Egypt, 41-2, 100-4.

يشتركون فى الأنشطة الجماعية؛ لأن هذا الأمر كان يتوقف على مدى التهديد الذى يمكن أن تتعرض له مصالحهم، وهو ما يتضح من خلال الحادثتين اللتين وقعتا فى بداية القرن الثامن عشر: قام الأشراف عام ١٧٠٠ بقتل أحد أفراد العزب وحرقه فى قلب الديوان؛ لأنه اغتال أحد أفرادهم؛ كما ثاروا عام ١٧١٢ فى أعقاب مقتل أحد الأشراف على يد أحد المماليك. وكان نقيب اسطنبول هو الذى يختار نقيب الأشراف من بين الشخصيات الهامة المشاركة فى المجالس والأنشطة الحكومية الرئيسية، حيث كان يحكم فى القضايا التى تخص أتباعه. وأخذ الطابع الوراثى يغلب على هذه الوظيفة، كما سبق أن رأينا، حيث كانت تمنح صاحبها نفوذًا اجتماعيًا، علاوة على كونها مصدرًا للقوة السياسية؛ فقد كان عمر مكرم نقيبًا للأشراف فى نهاية القرن الثامن عشر، حيث يتمتع بسلطات واسعة خولّها له شغل المنصب الرسمي، وإن كانت فى الوقت ذاته نتاج قوة شخصيته التى تجلت من خلال تعامله مع أفراد الرعية والحكام(١).

## الروابط الأسرية بين العلماء وأهل الحرف

كان هناك العديد من الروابط الأسرية التى جمعت بين عالم المسجد الجامع ووسط الحرفيين والتجار. ولكننا سنكتفى هنا بذكر بعض الحالات التى ورد ذكرها فى النصوص التاريخية والوثائق بشأن مشايخ الأزهر من أبناء الحرفيين والتجار. فقد كان الشيخ أحمد بن الحسن الجوهرى مدرسًا بالأزهر، وحمل هذا اللقب لأن والده كان يبيع الجوهر (١٦٨٤/٥-١٧٦٨/٩)، وشيخ الأزهر الشافعى أحمد بن أحمد الحمّامى الذى كان والده من الحماميَّة (توفى عام ١٧٢٢)؛ والشيخ حسن بن

---

(١) أحمد شلبي، ورقة رقم ٦٥ ب. الجبرتي، جـ١، ص.٥٠. انظر كذلك:

- GIBB et BOWEN, Islamic Society, II, 100-2. SHAW, Ottoman Egypt, 103-4. CHABROL, Essai sur les mœurs, 458. DOYLE, A Non Military Journal, 117. K.tarāğim, 963-4.

- انظر بصدد أشراف سوريا: A.H.HOURANI, The changing face, 97-8.

محمد العطار الذى كان والده عطارًا متواضعًا فى أحد الحوانيت، بل إن الشيخ حسن ذاته عمل فى صباه بهذا الحانوت قبل أن يصبح من مشايخ الأزهر (١٧٦٦/٧-١٨٣٤/٥)[١]. كذلك كان هناك بعض المشايخ الذين كان أبناؤهم من أرباب الحوانيت، مثل ابن الشيخ حسن الفاخورى، الذى عمل نقاشًا فى النحاس، وخلّف بعد وفاته (نحو عام ١٧٣٨) تركة متواضعة بلغت قيمتها ٣,١٠١ بارة؛ وابن الشيخ حجازى المنياوى، الذى كان من أشهر قمصانجية خان الخليلى (توفى نحو عام ١٧٤٧). ولنذكر كذلك الشيخ عبد الله الإدكاوى الذى توفى عام ١٧٧٠، وكان له ثلاثة أبناء: مفتى شافعى بالإسكندرية، وكُتُبى، وصحّاف؛ وكذلك الشيخ حسين، شقيق الشيخ إبراهيم القطورى (توفى نحو عام ١٧٨٤)، الذى كان له ولدان عمل أحدهما قبانيًا، بينما عمل الآخر عقادًا[٢]. ومن هنا نتبين كثرة أسماء الحرف التى التصقت بالمشايخ وتنوعها، وهو ما يتضح كذلك من خلال ما ذكره الجبرتى عند تعرّضه لتراجم بعض الشخصيات التى وافتها المنية. ولنذكر على سبيل المثال محمد الفيومى "العقاد"، و حسن ومحمد "العطار"، وعبد الرحمن "البرادعي" (شيخ الأزهر)، وشهاب وأحمد بن حسن ومحمد "الجوهرى"، ومحمد "الحريرى"، وأحمد "الكُتُبي"، وعبد الله بن محمد "اللبان"، وسليمان بن أحمد "النجار"، ومصطفى بكير "الساعاتى"، وأحمد بن مصطفى الإسكندرى "الصباغ"، وعبد الله ومحمد "الصبّان"، وسليمان ومحمد "الزيات"، ومحمد "الورّاق"[٣]، فضلاً عن العديد من الأمثلة الأخرى.

كانت تشيع آنذاك حالات المصاهرة بين المشايخ وأهل الحرف. فوفقًا لما ورد فى وثائق المحاكم، اقترن الحرفيون والتجار ببنات المشايخ، مثل أحمد

---

(١) الجبرتي، جـ١، ص.٣٠٩، ٣٧٥. على باشا، الخطط، جـ٤، ص.٣٨. الشرقاوي، مصر، جـ١، ص.٥٠.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٦، ص.١٨٢ (١٧٣٨)؛ وسجل رقم ١٥٧، ص.٣٧٦ (١٧٤٧). الجبرتي، جـ١، ص.٣٦٣.

(٣) لنذكر هنا أنه فى بعض الحالات كان يتم اكتساب هذه الأسماء لأسباب أخرى بعيدة؛ فقد يكتسب الشيخ لقب معلمه، مثل عبد الكريم الزيات، شيخ الأزهر، الذى حمل اسم معلمه سليمان الزيات (الجبرتي، جـ٤، ص.٧٦). وبصدد النسبة التى تعكس نشاطًا مهنيًا أو مسألة الأنشطة الاقتصادية لدى العلماء بوجه عام، انظر مقال: H.J.COHEN, The economic background .

"القباني" بوكالة القطن فى بولاق الذى صاهر القاضى أبو السرور؛ ومحمد القبودان بن مصطفى، شيخ طائفة الدلالين، الذى صاهر الشيخ مصطفى الريان؛ ومحمد الحلبى، متسبب التبغ بوكالة التفاح، الذى صاهر الشيخ محمد الأزهرى؛ ومحمد "الحلاق" الذى صاهر محمد المهدى؛ وعلى الخشاب، تاجر الحرير ببولاق، الذى صاهر الشيخ سليمان الدمنهورى[1]. كما كانت تشيع حالات اقتران بنات المشايخ بأرباب الحوانيت، مثل الشيخ حسن الإبيارى المجاور الذى صاهر "جمال الدين" النجار؛ والشيخ عبد الوهاب الشناوى الذى صاهر "على" الحلاق؛ والشيخ أحمد البشارى الشافعى الذى صاهر "أحمد" الصرّاف؛ والشيخ مصطفى المشتولى، إمام مسجد أزبك، الذى صاهر "علي" الخيّامي[2]. ونود أن ننوه بإحدى حالات المصاهرة التى كان لها أثر تاريخي، وتتعلق ببعض الشخصيات التى سنعود إليها لاحقًا: فقد اقترن شيخ الأزهر الشافعى حسن الكفراوي، الذى اشتغل بالعلم والإفتاء، والذى ترجع أصوله إلى المحلة الكبرى، بابنة المُعلم "درع"، شيخ طائفة الجزارين وأحد أعيان الحسينية؛ فأقام بهذا الحي، وأصبح من أشهر شخصياته، بل حظى بحماية فتوة الحي، حينما تعرض للمضايقات من قبل أحد المماليك، وتوفى عام ١٧٨٨[3].

يبدو أن مثل هذه العلاقات كانت تنتشر بين أسر العلماء والتجار الذين ارتبطوا فيما بينهم بمجموعة من الروابط الأسرية الوطيدة؛ فقد كان أحمد الصديقى، نجل السيد خليل، ورب أسرة البكرى، فى نهاية القرن الثامن عشر، من التجار الذين أعتقوا العديد من الرقيق الذين ورد ذكرهم فى وثائق المحاكم، مثل على بن عبد الله الذى صار بَنّانا بحى الجمالية، وقدِّرت قيمة ثروته بـ ١١٣,١١٥ بارة، والحاج مرجان، المتسبب بسوق الصاغة، الذى بلغت قيمة ثروته ١٧,٧٧٠

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٤، ص.٣٩٥ (١٧٠٣)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٥٨، ص.٢٨٧ (١٧٤٩)؛ وسجل رقم ٢٠٩، ص.٢٩٧ (١٧٨٥)؛ وسجل رقم ٢٢٤، ص.٥٣٩ (١٧٩٥).

(٢) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٥، ص.١١٢ (١٦٨٧)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠٩، ص.١٧٣ (١٧٨٥)؛ وسجل رقم ٢٢٧، ص.٢٨٩ (١٧٩٧)؛ وسجل رقم ٢٢٧، ص.١٨٦ (١٧٩٨).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٤، ص.٢٨٣ (١٧٨٨). الجبرتي، جـ٢، ص.١٦٥. أحمد أمين، "الصعلكة والفتوة"، ص.٩٠.

بارة(١). كما كان الشيخ أبو الأنوار السادات، شيخ الطريقة الوفائية خلال الفترة ذاتها، من أبناء أحد التجار(٢). وارتبطت كذلك العديد من الأسر التجارية الكبيرة بالأوساط الدينية والعلمية، حيث نجد أن أشهر ممثلى أسرة الشيشينى كان عبد الجواد، شيخ تجار سوق الشرب والجمَّالين فى نهاية القرن السابع عشر، حيث وضع اسمه على إحدى الوكالات بحى الجمالية، وكان على ما يبدو ينتمى لإحدى أسر العلماء الشهيرة التى كانت تضم العديد من القضاة والفقهاء خلال القرن السادس عشر، بل إن والده كان هو الحاج أحمد الشيشيني، وشقيقه هو الحاج على(٣). وكذلك تاجر البن محمد شلبى، نجل الخواجه عمر لطفى، حفيد الريس لطفى، الذى بلغت قيمة تركته ٢,٤٣٥,٢٨٠ بارة عام ١٧٣٦، كان من سلالة الشيخ أحمد البكرى الصديقى، وظل محتفظًا بعلاقته الوطيدة مع عائلة البكري، حيث ورثه ابن عم والده الشيخ نور الدين على، نجل الشيخ محمد، ابن الشيخ أحمد الصديقي(٤). كان هناك كذلك عائلة الشويخ الشهيرة التى بلغت ذروة قوتها فى عهد الخواجه مراد، وضمت عددًا من المشايخ، حيث ورث الشيخ الإمام محمد الجمرى الجزء الأكبر من ثروة ابن عمه أحمد الشويخ الذى توفى نحو عام ١٧٦٦، مخلفًا وراءه تركة بلغت قيمتها ١,٢٨٥,٧١٠ بارة، وهو من أبناء عمومة الخواجه مراد(٥). وعائلة البنّانى ذات الأصول المغربية تُعد خير مثال على تواصل المهن التجارية والدينية فى آن واحد، وفقًا لما ذكره الجبرتى الذى أشار إلى وفاة الشيخ محمد عبد الوجيد البنانى عام ١٧٧٢-١٧٧٣، وأوضح أن والده وجده وعمه كانوا من كبار تجار القاهرة، فى حين كان ابن عمه الشيخ مصطفى من كبار العلماء. كما كان ينتمى الخواجه محمد كذلك لعائلة البناني، حيث كان من تجار الأقمشة الأثرياء، وتزوج نفيسة ابنة الشيخ أحمد اللقانى المالكي، وتوفى عام ١٧٩٤، وورثه ابنه مصطفى الذى عُرف بالشيخ الإمام(٦). وتُشكل عائلة الصاوى مثالاً

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٧، ص. ٥١٠ (١٧٩٨)؛ وسجل رقم ٢١٩، ص. ٦٠٦ (١٧٩١).

(٢) LOUTFI EL SAYED, A socio-economic, 315.

(٣) غازي، الكواكب السيارة، جـ١، ص. ١٥١؛ وجـ٣، ص. ٨١. محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٥٤، ص. ٣٤٤ (١٦٧٢)؛ وسجل رقم ٦١، ص. ١٧٥ (١٦٨٣).

(٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٣، ص. ٢٨١ (١٧٣٦).

(٥) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٧٩، ص. ٣٦٧ (١٧٦٦).

(٦) الجبرتي، جـ١، ص. ٣٧٥. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٣، ص. ٦٩٩ (١٧٩٤).

واضحًا على هذه الأوضاع؛ فقد أنجب أحمد الصاوى (توفى نحو عام ١٧٩٤) ولدان، كان أحدهما هو عبد الله تاجر البن بالجمالية الذى ترك ثروة قُدِّرت عام ١٧٩٤ بـ ٣,١٤٠,٨٨٥ بارة، وكان الآخر هو الشيخ مصطفى الصاوى الذى عُد من علماء القاهرة المشهورين حتى وفاته عام ١٨٠٢[١].

## الأنشطة الاقتصادية فى حياة العلماء

تباينت أوضاع العلماء المادية تباينًا شديدًا[٢]. لم يكن معلمو الأزهر يتلقون أية أجور، وكان الفقر الشديد يغلب على من لم تكن لهم أية موارد شخصية أخرى. إلا أن العلماء كانوا يحظون ببعض المنافع المادية التى نتجت عن تقدير الجميع لهذه المناصب؛ فقد كانوا يتمتعون بعدد هائل من الخيرات تتمثل فى دخل المنشآت الدينية التى أُقيمت لصالحهم، حيث كانت نظارة الأوقاف من الأمور المربحة للغاية، فضلاً عن الرواتب والمبالغ المالية والإعانات التى خصصتها خزانة الدولة للموارد الخاصة بهذا الشأن، والامتيازات الضريبية، والحصص العينية والمالية (كانت مخازن الدولة بالقاهرة تمنح العلماء سنويًا ٤٩,٧٦٠ إردبًا من القمح والشعير)،...إلخ[٣].

يجب أن نضيف لكل ما سبق ما كان يجنيه العلماء من وراء استغلال المقاطعات الريفية والحضرية. ووفقًا لما ورد فى دفاتر الروزنامة المحفوظة بالقلعة، يتضح لنا أنه خلال السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، استحوذ

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٣، ص.٤٢٩ (١٧٩٤). الجبرتي، جـ٣، ص.٢١٣.

(٢) لنعقد على سبيل المثال مقارنة بين تركة الشيخ يوسف القليوبى الذى اشتغل بالإفتاء والعلم بالأزهر (٤,٢٩٤ بارة عام ١٦٨٩ تضمنت قيمة كتبه التى بلغت ٣,١٥٦ بارة)، وتركة الشيخ المالكى شيخ الإسلام محمد (٤,٠٢٧,٦٦١ بارة عام ١٧٢١)، (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٧، ص.١٦٨؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١١٩، ص.٧٧).

(٣) الجبرتي، جـ١، ص.١٤٨؛ وجـ٤، ص.٦٨. انظر كذلك:

- Vincennes, B 6 38, 1799. LANE, Manners, 217-8. HEYWORTH-DUNNE, Introduction, 29-32. SHAW, Financial, 231, 236; Ottoman Egypt, 100. LOUTFI EL SAYED, A socio-economic, 314 et suiv.

بعض المشايخ على عدد من المقاطعات أو أجزاء منها، مثل شيخ الأزهر الشيخ أحمد العروسى الذى أصبح من الملتزمين عام ١٢٠٥/١٧٩٠، وتبعه ولداه عام ١٢٠٦/١٧٩١؛ حيث امتلكا بعض حصص الالتزام فى مقاطعة كيالة الأرز بدمياط. وبعد ذلك بعدة سنوات، أى فى عام ١٢١٢/١٧٩٧، كان السيد عبد الكريم الحنفى، المدرس بالأزهر، من الملتزمين فى المقاطعة السالفة الذكر. وفى عام ١٢١٣/١٧٩٨، كان العالم محمد الأزهرى وأبناء الشيخ السحيمى من ملتزمى مقاطعة حمام خيشه[١]، إلا أن عام ١٧٩٨ شهد وجود عدد كبير من المشايخ الملتزمين فى المقاطعات الريفية، ومعظم الوثائق التى توفرت لدينا فى هذا الشأن ترجع إلى الفترة التى أعقبت مجيء الحملة الفرنسية، بيد أن هذه الظاهرة بدأت مع نهاية العصر المملوكى. وتتناول هذه الوثائق عمليات بيع حصص الالتزام وشرائها فى مختلف القرى، حيث ورد ذكر عدد من العلماء المعروفين مثل مصطفى الدمنهورى، ومحمد المهدى وأبنائه، والسيد محمد أحمد العروسى...وغيرهم[٢]. تُعد هذه الظاهرة من مظاهر ازدياد القدرة المادية للعلماء الأثرياء، فضلاً عن قوة تأثيرهم، خلال الفترة التى بدأت تشهد تداعى سلطة المماليك فى مصر.

وقد وَجَد الكثير من العلماء فى هذه الأنشطة الاقتصادية شديدة التنوع مصدرًا إضافيًا للدخل، بل إحدى سبل المعيشة أحيانًا. وزاول المشايخ فى أحيان أخرى بعض الحرف التى كانت ترتبط بأنشطة الأزهر العلمية، وكانت تقع بطبيعة الحال فى محيط الجامع الأزهر، حيث أشار الجبرتى، فى الأجزاء المخصصة لتراجم الوفيات، إلى العديد من المشايخ الذين اشتغلوا بالخط وبيع الكتب، مثل الفقيه

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٤٢٦٨، ص.١٣٠ (١٢٠٥/١٧٩٠)؛ و٤٢٧٠، ص.١٣٢ (١٢٠٦/١٧٩١)؛ و٤٢٧٣، ص.١٣٥ (١٢٠٨/١٧٩٣)؛ و٤٢٨٢، ص.١٤٤ و٤٢٨٣، ص.١٤٥ (١٢١٢/١٧٩٧). انظر بصدد هاتين المقاطعتين:

- SHAW, Financial, 125-6 & 12 .

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، سجل رقم ٩، ص.٥٠٥، ٩ يناير ١٧٩٩؛ وص.٤٨٥، الأول من أكتوبر ١٨٠٠؛ وسجل رقم ١٠، ص.٨٦٥، ١٤ يوليو ١٨٠٤. انظر أيضًا (بصدد محمد المهدى وأبو الأنوار السادات): LOUTFI EL SAYED, A socio-economic, 315-6. يبدو أن عملية دخول العلماء مجال الالتزام الريفى قد تيسرت، بسبب الأزمة السياسية عام ١٧٩١، وانتشار الطاعون الذى قضى على عدد كبير من الأمراء. إلا أن هذه الظاهرة ليست بجديدة على الإطلاق، وفقا لما ورد في: الجبرتي، جـ١، ص.٧٣.

الشافعي حسين المحلى (توفى عام ١٧٥٦-١٧٧٧) الذى كان له حانوت بجوار باب الأزهر يتكسب فيه ببيع التقاويم والكتب؛ والفقيه أحمد السنبلاوى (توفى عام ١٧٦٦-١٧٦٧)، الذى كان إمامًا عالمًا مواظبًا على تدريس الفقه بالجامع الأزهر، وكان يحترف بيع الكتب فى حانوته الصغير بسوق الكتبيين، وأخيرًا الشيخ محمد عبد المعطي، المفتى الحنفى (١٧٣٠-١٧٣١-١٨٠٥) الذى تعلم الخط فى صباه، ثم أخذ ينسخ الكتب مقابل أجر. كما أشار الجبرتى إلى مزاولة بعض المشايخ لمهن "ثانوية" لا تمت بصلة لنشاطهم الرئيسي، مثل الشيخ مصطفى الفلكى (توفى عام ١٧٨٨-١٧٨٩)، الذى كان يزاول مهنة الخياطة، بيد أنه كان متخصصًا فى علوم الفلك وحساب التواريخ ووضع التقويم، ويوسف أفندى التركى الأصل كان يبيع الخردة والياميش فى خان الخليلى، قبل أن يصير شيخ رواق الأتراك، ثم نقيب الأشراف[1]. لكننا هنا بصدد بعض الحالات الاستثنائية، وفقًا لما ذكره الجبرتى من تفاصيل لابد من الخوض فيها من أجل توضيح هذا الوضع.

ويبدو أن اشتراك المشايخ فى المعاملات التجارية كان هو الأكثر شيوعًا، على الأقل فى إطار المستويات الاجتماعية العليا، حيث كان ينصب اهتمامهم على السلع التجارية المدرة للربح، مثل تجارة البن والتوابل. كان هذا الأمر أكثر شيوعًا فى نهاية القرن السادس عشر، حيث قرر حيدر باشا (١٥٩٨) تخفيض حصص قوات الجيش، ومن بعدهم العلماء "بدعوى أن معظمهم كانوا من التجار لا أهل علم"، إلا أنه اضطر للتخلى عن هذه الإجراءات بسبب المعارضة التى واجهته[2]. وهناك العديد من الأمثلة التى وردت فى وثائق القرنين السابع عشر والثامن عشر، مثل الشيخ عبد الغنى باش شاهد محكمة القسمة العسكرية، الذى كان يمتلك ١٣٣ قنطارًا من البن بلغت قيمتها ١٢٧,٣٣٩ بارة، حيث وضعها فى أحد حواصل وحوانيت خان الخليلى، وقُدِّرت القيمة الإجمالية لثروته بـ ٣٨١,١٢٥ بارة (١٦٨٦). شهد القرن التالى وجود نجل أحد المُعلمين المعروفين، هو السيد عبد الفتاح ابن حسن الجوهرى (توفى عام ١٨٠١)، الذى حصل على قدر جيد من التعليم، ووهب نفسه لممارسة مهنة التجارة، فى حين سار شقيقه الأكبر أحمد على

(١) الجبرتى، جـ١، ص٢١٩، ٢٨٥، ٣١٦؛ وجـ٣، ص٢٠٣، ٢٠٧، ٣٥٤.

(٢) ابن أبى السرور، ورقة رقم ٣١ أ. انظر كذلك: COMBE, L'Egypte Ottomane, 27.

خطى والده حتى وافته المنية؛ فاضطر عبد الفتاح إلى خلافة والده في منصبه، حيث صار فقيهًا دون رغبة حقيقية منه، وداوم في الوقت ذاته على الاعتناء بتجارة الحجاز. كما كان الشيخ على النجارى، الذى توفى عام ١٨٠٦/١٨٠٧ يزاول الأنشطة العلمية والتجارية فى آن واحد، حيث كان يعتنى بتجارة جده[١].

أسهم العلماء فى النشاط الاقتصادى بالبلاد من خلال اقتناء بعض الأماكن ذات الاستخدام الحرفى أو التجارى. ويجب أن نتناول توظيف الأموال على الصعيد "الصناعى"، من خلال الإشارة إلى القاضى يوسف الجرجاوى (١٧٣٧)، الذى كان يمتلك خمس قاعات لصناعة الحرير بلغت قيمتها ١١٠,٠٠٠ نصف فضة. كما امتلك الشيخ أحمد النفراوى المالكي، المفتى والمدرس بالأزهر (عام ١٧٩٢)، طاحونة ورَبَعًا بلغت قيمتهما ١٣,٩٥٠ بارة. ولنذكر كذلك الجيَّارة التى كان يمتلكها الشيخ عبد الله الشرقاوى فى رشيد[٢]. كما كانت تكثر عملية اقتناء الحوانيت؛ لأنها تدر دخلًا مرتفعًا دون الحاجة لاستثمار رأسمال كبير. ولنذكر على سبيل المثال تركة الشيخ بدر الدين حسن الحنبلى، المدرس بالأزهر وابن أحد العلماء، التى تمت تصفيتها عام ١٧٤٧، وبلغت قيمتها ١٤٠,٢٧٦ بارة، حيث كان يمتلك الشيخ بعض العقارات التى اشتملت على حانوتين بخان الخليلى (٥,٨٤٠ و٤,٠٤٥ بارة)، وحصة بلغت نصف حانوت بحى الأزهر (٣,٨٢٥ بارة)، وحصة أخرى فى بعض الحوانيت فضلاً عن قهوة وطاحونة بالأزبكية (١٧,٨٢٠ بارة)، وبلغت قيمة كل هذه الممتلكات العقارية أكثر من ثلاثين ألف بارة، بواقع ما يقرب من ربع التركة[٣]. وكانت الحمامات العمومية والوكالات بمثابة مجال الاستثمار التقليدى بالنسبة للشخصيات الثرية. لم يحظ المشايخ سوى بامتلاك ست من بين الوكالات الستة وخمسين المذكورة فى بيان وكالات بولاق عام ١٧٩٨، حيث امتلك الشيخ السادات وحده ثلاث وكالات (وكالة القلل، ووكالة البوص التى ضمت ثمانية

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٩، ص.٦٣ ٤ (١٦٨٦). الجبرتي، جـ٣، ص.١٦٦؛ وجـ٤، ص.٢٥.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، الحجة رقم ١٢٠٣ (١٧٣٧). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٩، ص.٢٨ ٤ (١٧٩٢).

- Vincennes, B 6 40, 28 janvier 1800.

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٥٦، ص.٨٠ (١٧٤٧).

حواصل صغيرة، ووكالة الحنة التى ضمت ٣٢ حاصلاً)، فى حين امتلك الشيخ مصطفى وكالة الجزرى التى اشتملت على سبعة حواصل، وامتلك الشيخ سليمان الفيومى وكالة السلالى التى ضمت ١٨ حاصلاً، بينما امتلك الشيخ سلاّم وكالة ملح النطرون التى اشتملت هى الأخرى على ١٨ حاصلاً(١).

أوضحت عفاف لطفى السيد كيفية نجاح بعض أسر العلماء بالقاهرة فى تشكيل ثروات هائلة، فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر(٢). لقد عانى عبد الله الشرقاوى، شيخ الأزهر بين عامى ١٧٩٣ و١٨١٢، من الفقر المدقع فى شبابه، لكنه صار من الأثرياء بعدما تولى الإشراف على أوقاف الجامع الأزهر وبعض المقاطعات الريفية، كما كانت زوجته بمثابة سيدة أعمال رائعة؛ لأنها أسهمت فى تنمية ثروته من خلال استثمار أمواله فى العقارات والحوانيت والحمامات التى كانت تدر دخلاً شهريًا هائلاً. وكان الشيخ محمد أبو الأنوار الذى توفى عام ١٨١٣-١٨١٤ نجل أحد الخواجات، وأفاد من وضعه كشيخ للطريقة الوفائية، حيث انتفع من الدخل الهائل الذى يأتى من وراء الوقف والإعانات والممتلكات الزراعية؛ فضلاً عن انتفاعه بالمعاملات التجارية المختلفة واستغلال بعض الأماكن ذات الاستخدام التجاري، مثل وكالات بولاق الثلاث التى سبق الإشارة إليها، وتأجير عقار يقع ببولاق ويتكون من ثلاثة طوابق تضم بعض الحوانيت والمساكن التى قُدِّرت قيمتها عام ١٧٩٢ بـ ٤٥٠,٠٠٠ بارة...إلخ(٣). ويُعد محمد المهدى الحنفي، الذى توفى عام ١٨١٥، خير مثال على تحول المشايخ لرجال أعمال؛ فقد أعرب الجبرتى عن ضيقه إزاء هذا الشيخ الذى كان بوسعه أن يصبح من كبار العلماء لولا انغماسه فى عالم التجارة، حيث كان من أبرع مدرسى الأزهر، إلا أنه آثر الإفادة من العلاقات التى كانت تربطه بالمماليك، واغتنام الفرص السياسية، والانتفاع بالإمكانات التى وفرتها له زوجته الثرية؛ فكانت الوظائف الإدارية المربحة وحصص الالتزام الريفى والوقف وراء تكوين ثروة

---

(١) Vincennes, B 6 11, 15 novembre 1798.

(٢) A socio-economic sketch of the Ulamā in the 18th century, passim.

(٣) Vincennes, B 6 31, 30 septembre 1799.

هائلة نجح هذا الشيخ فى تنميتها من خلال العديد من المعاملات التجارية الناجحة (تجارة الكتان والقطن والأرز) وتوظيف الأموال فى أماكنها الصحيحة.

وحظيت عائلة البكرى بقدرة مالية كبيرة استندت فى الأساس إلى الاستثمارات الاقتصادية الحضرية. يرجع تاريخ وقفية محمد أفندى البكرى إلى عام ١٧٧٩، أى قبل اشتهاره بلقب "شيخ السجادة"؛ حيث اشتملت على بعض الممتلكات التى استحوذ عليها بين عامى ١٧٦٦ و١٧٧٥، وكانت تضم عددًا كبيرًا من القاعات (طواحين ومعمل خل وأفران...الخ)، فضلاً عن بعض الحواصل، وخمسة عشر حانوتًا[١]. كان الشيخ محمد أفندى هو شيخ العائلة البكرية ونقيب الأشراف، وقُدِّرت تركته عام ١٧٩٣ بـ ١٢,٧٩٣ باتاك (١,١٥١,٤٣٩ بارة)، حيث تضمنت قيمة قصره بالأزبكية التى بلغت ٨,٤٨٩ باتاك، ورزقة محافظة القليوبية التى قُدِّرت بـ ١,٥٠٠ باتاك، فضلاً عن العقارات التى بلغت قيمتها ٢,٨٠٣ باتاك، وحصة سوق الحبوب بالأزبكية (٦٥٠ باتاك)، وحمامين فى بركة الرطلى والأزبكية (٥٥٠ و٦٨٨ باتاك)[٢].

## العلماء فى تاريخ قاهرة القرن الثامن عشر

كان العلماء فى العصر العثمانى وغيره من العصور الأخرى، بمثابة حلقة الوصل بين أفراد الرعية والطبقة الحاكمة؛ حيث كانوا يمثلون طائفة وطنية واجتماعية اكتسبت قدرًا كبيرًا من التقدير، بسبب اضطلاعها بالوظائف الدينية والقضائية والعلمية، وكان أفراد الرعية يتوجهون بطبيعة الحال إلى العلماء خلال الأزمات، من أجل عرض مظالمهم على السلطات التى كانوا يشعرون إزاءها بقدر كبير من الاغتراب[٣]. كما كان المماليك يشعرون بتقدير حقيقى للعلماء باعتبارهم

---

(١) الوقفية ورد ذكرها في: LOUTFI EL SAYED, A socio-economic, 317.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٣، ص.٧٠٥ (١٧٩٣).

(٣) انظر بصفة خاصة: LOUTFI EL SAYED, The role, 265-7. وانظر كذلك:

- HEYWORTH-DUNNE, Introduction, 32; GIBB & BROWEN, Islamic Society, II, 110; SHAW, Ottoman Egypt, 98-9; JOMIER, Un aspect, 245.

حملة لواء الدين والمعرفة، لكنهم كانوا يدركون فى الوقت ذاته مدى تأثير هؤلاء المشايخ، ويسعون إلى استمالتهم من أجل تجميع الحركات الشعبية(١). كما كانوا يحاولون كسب تأييدهم المعنوى فى خضم الصراعات السياسية(٢)، وخلال الأزمات الاقتصادية والمالية؛ حيث كانوا يحرصون بوجه عام على إشراكهم فى المناقشات الخاصة بتثبيت أسعار السلع الغذائية أو أسعار العملات، من أجل فرض عقوبات دينية وقضائية بهذا الصدد؛ ففى عام ١٧٣٣ على سبيل المثال، اجتمع السناجق والعلماء وأرباب السجاجيد لدى شيخ الإسلام، من أجل مناقشة تثبيت الأسعار فى حضرة شيوخ الطوائف(٣). كان موقف المشايخ المؤيد أو على الأقل المحايد يحظى بقدر من الأهمية، مما جعل المماليك يسعون أحياناً إلى التدخل فى تعيين شيخ الأزهر؛ فنحو عام ١٧٧٠، حاول الأمراء دون جدوى ترجيح كفة الشيخ العريشى الحنفى أمام الشيخ العروسى. لكن مراد بك حالفه الحظ عام ١٧٩٢-١٧٩٣، حينما نجح فى فرض مرشحه مصطفى أفندى اللازجى لتولى منصب شيخ رواق الأتراك، وإن كان هذا المنصب يقل كثيرًا فى أهميته عن منصب شيخ الأزهر(٤).

إن الدور الفعلى الذى اضطلع به العلماء كان شديد التنوع بشكل يصعب الوقوف عليه من خلال الملاحظات السابقة وحدها، فقد كان عالم العلماء يختلف كثيرًا عن المجتمع الذى ينتمون إليه؛ فعلى حين ظل الكثيرون منهم محتفظين بروابط حقيقية مع الطبقات الشعبية، وكانوا شديدى القرب من الفلاحين والسوقة، ارتبط البعض منهم بـ"أعيان البرجوازية" التجارية، وشاركوهم اهتماماتهم. ويبدو أن اختلاف المواقف التى اتخذها المشايخ إزاء الحركات الشعبية، كان ينجم إلى حد ما عن مثل هذه الفروق الاجتماعية والمادية. وكما سبق أن ذكرنا، كانت الطبقة الحاكمة هى مصدر الجزء الأكبر من دخل العلماء الذى كان يتخذ أشكالا مختلفة

---

(١) بصدد تقدير الأمراء للعلماء، انظر على سبيل المثال فى الجبرتى: جـ١، ص.٣٩٥ (عثمان بك، إبراهيم كتخدا)؛ وجـ١، ص.٤١٥-٤١٦ (على بك)؛ وجـ٢، ص.١٥٠ (أحمد شاويش)؛ وجـ٢، ص.١٦٥ (محمد بك)؛ وجـ٣، ص.٤٦ (سليمان أفندي).

(٢) حينما قرر العسكر عام ١٦٢٣ الإبقاء على مصطفى باشا فى منصبه، وقف العلماء إلى جواره (ابن أبى السرور، ورقة رقم ٤٥ أ). وفى عام ١٧١١، حاول كل طرف الحصول على فتوى تدعم قضيته (A. RAYMOND, Une "révolution" au Caire, 105).

(٣) أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٤٠ أ.

(٤) الجبرتى، جـ٢، ص.٥٢-٥٤، وص.٢٤٩. الزياتى، تاريخ الأزهر، ص.١٧٨-١٧٩.

تمثلت فى الرواتب والإعانات والمنح والعطايا، بل كان العلماء يحظون بنوع من الرعاية المباشرة، وهو ما كان يربطهم ببعض الأسر المملوكية. وهكذا، صار العلماء من أتباع المماليك الّذين نجحوا فى التفريق بينهم، وخلق نوعٍ من المصالح المشتركة بين الأمراء والمشايخ الأكثر تعاونًا والأكثر قوة. وفضلاً عن كل هذه الروابط المادية، ارتبطت بعض أسر العلماء والمماليك بعلاقات اجتماعية وطيدة. وتناول الجبرتى فى هذا الشأن بعض الحالات التى لها دلالة خاصة، والتى سنعود إليها لاحقًا(١)؛ فقد تزوج محمد بك الموارِدى، الذى توفى عام ١٧٨٦-١٧٨٧، ابنة الشيخ العنانى؛ وكان الأمير على المدنى صِهر الشيخ الجوهرى؛ فى حين أننا نعلم أن السيد العالِم محمد الحبشى، الذى توفى نحو عام ١٧٩١، كان زوج رقية ابنة الأمير محمود أغا الدمياطى(٢). كما سعى بعض المشايخ إلى الانخراط فى قلب الأوجاقلية، طلبًا للحماية، ورغبة فى تكوين أسرة من المماليك فى بعض الأحيان؛ فقد توفى شيخ الأزهر محمد شنن المالكى عام ١٧٢٠-١٧٢١، مخلفًا وراءه عددًا من قرى الالتزام، فضلاً عن العديد من المماليك الذين كان من بينهم أحمد بك "شنن" الذى بلغ رتبة السناجق(٣).

كان هناك تعارض خفى بين الروابط المادية والاجتماعية التى كانت تربط المشايخ بالطبقة الحاكمة من جهة، ودور العلماء كمتحدث رسمى أمام الشعب المصرى من جهة أخرى؛ لأن الصعوبات والانتهاكات التى كان يعانى منها أفراد الرعية كانت ترجع فى الأساس إلى سوء حكم المماليك واستبدادهم هم وأتباعهم. وكان العلماء يتخذون أحيانًا موقفًا مبهمًا إزاء الحركات الشعبية، ويشوب مساندتهم لها تحفظ واضح، بل إنهم كانوا يعارضونها فى بعض الأحيان؛ فقد شهدنا انقسام المشايخ على أنفسهم، حينما اتفق البعض منهم مع جموع الشعب، فى حين وقف البعض الآخر بشكل أو بآخر إلى جوار السلطات(٤).

---

(١) انظر الفصل الرابع عشر.

(٢) الجبرتي، جـ٢، ص.١٥١؛ وجـ٣، ص.٣١٠. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٨، ص.٩٠ (١٧٩١).

(٣) الجبرتي، جـ١، ص.٧٣. على باشا، "الخطط"، جـ٣، ص.٤٨.

(٤) LOUTFI EL SAYED, A socio-economic, 315. CRECELIUS, The emergence, 110.

يمكننا استشعار مدى اختلاف مثل هذه المواقف من خلال استعراض الأزمات الرئيسية التى شارك فيها أهل الأزهر على مدار القرن الثامن عشر، والتى كانت تسير على نسق واحد لا يتغير: تهرع جموع الشعب إلى الجامع الكبير، وتصعد على المنارات، حيث تنطلق نداءات المقاومة المتأججة التى يصاحبها قرع الطبول، وتغلق الأسواق والحوانيت أبوابها، ثم تحتشد الجموع فى الساحة الكبيرة أمام الأبواب، حيث يطلب إلى المشايخ الحضور والتدخل الفورى لدى السلطات، من أجل رفع المظالم التى يعانى منها الشعب؛ فيتم تشكيل موكب يخرج على رأسه العلماء وهم أحياناً فى حالة من الذعر، ثم يتوجهون إلى القلعة من أجل عرض الموقف على السلطات. وإذا تمت الاستجابة لهذه المطالب، يصير على العلماء ضمان تنفيذها، ويتحملون عبء تهدئة المتظاهرين وتفرقة الجموع. وقد تعرض العلماء فى بعض الأحيان لأوقات عصيبة، بسبب اتهام أفراد الرعية لهم بخيانة مصالحهم، وتشكك الأمراء فى كونهم المحرضين على الثورة الشعبية.

هناك العديد من المواقف بهذا الصدد؛ ففى فبراير عام ١٧٠٣، حينما اندلعت الأزمة الناجمة عن ارتفاع الأسعار وتخفيض سعر العملة، وفى مارس عام ١٧٨٦، وفى أبريل عام ١٧٨٨، وفى أكتوبر عام ١٧٩٠، فى أعقاب ما صدر عن المماليك من عنف وابتزاز، تزعم العلماء حركة السخط الشعبى، وكانوا لسان حال الرعية لدى الحكام، وكثيرًا ما كان مشايخ الأزهر يرفضون التصدى لمثل هذه الأمور، خوفاً من فقدان مكانتهم لدى العامة، أو التعرض للإيذاء الجسدى. ففى عام ١٧٢٥، حينما واصل رجال محمد بك شركس انتهاج سلوك عنيف بشكل يومى، تجمع أهل القاهرة بالأزهر، وطالبوا العلماء بمخاطبة الباشا فى هذا الشأن، إلا أن المشايخ رفضوا الاستجابة لهم متذرعين بأن شركس قد منعهم من صعود القلعة، وجاء حسن باشا إلى مصر، عام ١٧٨٦، بدعوى تخليصها من طغيان المماليك؛ فاستقبله أفراد الرعية بترحاب شديد، إلا أنه إزاء شعور القبطان باشا بالإحباط، اتخذ العلماء موقفاً متحفظاً، ورفضوا الوقوف صراحة ضد الأمراء. وكثيرًا ما تبنى الشيخ العروسى مثل هذا الموقف، حيث كان أحد مشايخ الأزهر، ويمثل أحياناً طبقة العلماء البرجوازيين؛ ففى أكتوبر عام ١٧٨٧، رفض العروسى إشراك الأزهر فى الاحتجاج الشعبى على ضريبة الطوائف الحرفية التى عزم إسماعيل بك على فرضها، حيث جانبه الصواب فى اتخاذ قراره. وفى عام ١٧٩٠، حاول

العروسى التخلص من مضايقات أفراد الرعية، بدلاً من العمل على تلبية مطالبهـا. وبعد مرور عدة أعوام، أى فى عام ١٨٢١، عاب أهل باب الشعرية على الشيخ العروسى ضعفه أمام السلطات التى نجحت فى استمالته(١).

ولم يُسَخِّر العلماء سلطتهم المتزايدة خلال السنوات الأخيرة مـن القـرن الثامن عشر، لخدمة أهالى القاهرة وحدهم، فعلى الرغم من زيادة قدرتهم الماديـة، وتراجع سلطة المماليك السياسة خلال الأزمات المعلنة، أعرب أكثر العلماء ثـراءً ونفوذًا عن تعاطفهم مع مصالح الحكام التى كانت كثيرًا ما ترتبط بمصالحهم، بـل إنهم كانوا يشاركونهم بعض الامتيازات.

## ٢. أهل الحرف والطرق الصوفية

لم يتوفر لدينا سوى القليل من المعلومات الدقيقة بشأن ممارسـة الشعائر الدينية لدى أهل الحرف بالقاهرة، مثل بعض الملاحظات التى وردت فى حكايـات "ألف ليلة وليلة"، والتى كانت تخلو من الإشـارات الزمنيـة بـشكل يحـول دون استخدامها، فضلًا عن بعض الملاحظات التى ساقها لين بـشأن الكتابـات الدينيـة المُعلقة على جدران الحوانيت، أو الابتهالات والأدعية التى كان يرددها السوقة(٢). ولا جرم أن الأجواء الدينية كانت تغلف الحياة المهنية للحرفيين والتجار، والـدليل على ذلك طقوس الفتوة. ويجب أن ننظر بعين الاعتبار إلى وجود عدد هائل مـن شيوخ الطوائف الذين أدوا فريضة الحج(٣)، كما خصص العديد من التجار الأثرياء جزءًا كبيرًا من أموالهم لإقامة المنشآت الدينية(٤). فى ظل هذا النشاط الدينى الـذى

---

(١) الجبرتـى، جـ٢، ص.١٥١-١٥٢ (١٧٨٧)؛ وص.١٨٩ (١٧٩٠). MENGIN, Histoire de l'Egypte, II, 244-6 (1821). وانظر بصدد هذه الأحداث الفصلين الخامس عشر والسادس عشر.

(٢) LANE, Manners, 259-260, 284, 322.

(٣) يتضح هذا الأمر بجلاء من خلال قائمة شيوخ الطوائف التى ورد ذكرها فى إحدى وثائق الحملة الفرنسية، والتى نشرناها فى Arabica عام ١٩٥٧.

(٤) انظر الفصل السابق.

نفتقر إلى الكثير من جوانبه، لعبت الطرق الصوفية الدور الرئيسى، حيث كانت أكثر مظاهر الحياة الدينية حيوية وانتشارًا فى القاهرة، وهى التى تمكننا من الوقوف عليها بصورة جيدة.

## الطرق الصوفية الرئيسية بالقاهرة

شهد القرن الثامن عشر انطلاق الطرق الصوفية بمصر؛ والدليل على ذلك أعمال الإصلاح التى اتبعتها بعض الطرق، وظهور بعض الطرق الجديدة التى كان ينتظرها مستقبل مشرق.

حظيت طريقة الخلوتية بانطلاقة جديدة فى مصر، على يد الشيخ الدمشقى مصطفى البكرى (توفى عام ١٧٤٩)؛ فقد انتعشت خلال هذه الفترة، وازداد انتشارها، حيث انبثقت عنها العديد من الطرق الفرعية التى أنشأها بعض المشايخ المصريين. وصار الشيخ محمد الحفناوى من أشهر ممثلى هذه الطريقة، حيث حظى بقدر هائل من النفوذ الثقافى والدينى والسياسى الذى دام حتى وفاته عام ١٧٦٧، ثم تلاه الشيخ أحمد الدردير (١٧١٥–١٧٨٧). كانت الخلوتية أكثر الطرق الصوفية توقيرًا خلال القرن الثامن عشر، ويكفينا للتدليل على ذلك النظر إلى مدى تقدير الجبرتى لمشايخ هذه الطريقة وأنشطتهم المختلفة، بيد أنه لا يتعاطف بشكل عام مع الاتجاهات الصوفية شديدة التطرف. كما انضم إلى هذه الطريقة عدد كبير من العلماء، بدءًا بشيخ الأزهر ذاته، الشيخ عبد الله الشرقاوى. وتعد طريقتا الجلشانية والدمرداشية من أهم فروع هذه الطريقة بمصر. كانت طريقة الدمرداشية ترتبط بحى الحسينية حيث كان يقيم مؤسسها، وتوجد الزاوية المخصصة لها(١).

---

(١) انظر مقال: E.BANNERTH, La Khalwatiyya en Egypte, 1-74. الجبرتي، جـ١، ص.٢٨٩-٣٠٣؛ وجـ٤، ص.١٥٩-١٦٠. انظر كذلك: GIBB & BOWEN, Islamic Society, II, 198-9؛ و KHALIDI, Al-Khamra, 47.

كانت طريقة القادرية أقدم هذه الطرق؛ فقد اتسع نطاق انتشارها فى العالم الإسلامى أجمع، حيث كانت تعد أكثر الطرق اعتدالاً[١].

كانت طريقة الرفاعية من أكثر الطرق انتشارًا فى مصر، ولا سيِّمَا فى مدينة القاهرة، حيث كان يقع مركزها الرئيسى فى منطقة الرميلة التى كان يوجد بها ضريح أحمد الرفاعي. وشهدت الرميلة أهم مراسم هذه الطريقة، ولا سيِّمَا مولد السيد (١٢ جمادى الثانى). اشتهر دراويش هذه الطريقة بعمليات التعذيب الذاتى، حيث كانوا يضعون الجمر فى أفواههم، ويغرسون الدبابيس فى وجناتهم والسيوف فى أجسادهم...إلخ[٢].

كانت طريقة الرفاعية أكثر اجتذابًا لأفراد الرعية من طريقتى الخلوتية والقادرية، وهى السمة التى كانت تغلب على العديد من الطرق الأخرى التى انبثقت عنها بشكل أو بآخر؛ وقد ذكر الجبرتى أن الأوباش كانوا ينضمون إلى طريقتى الأحمدية والسعدية. وكانت الطريقة الأحمدية تعرف كذلك بالطريقة البدوية، نسبة إلى مؤسسها أحمد البدوى بطنطا، وصارت تضم أعدادًا هائلة بنهاية القرن الثامن عشر، إلا أنها انقسمت لتشكل عددًا كبيرًا من الطرق الفرعية التى اتسم بعضها بالاستقلال الفعلى (الشعراوية والبيومية على سبيل المثال). وقد تركزت أنشطتها حول ضريح مؤسسها بطنطا، حيث كان يحج إليه الكثيرون كل عام. وعلى الرغم من ملاحظات الجبرتى التى كانت تنطوى على نوع من الازدراء، فإن الطريقة الأحمدية كانت تحظى بقدر كبير من الاحترام، وانضم إليها العديد من العلماء[٣].

---

(١) LANE, Manners, 249. GIBB & BOWEN, Islamic Society, II, 196.

(٢) انظر بصدد الرفاعية: أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٠٦ أ؛ و مقال: E.BANNERTH, La Rifā'iyya en Egypte, 1-35. انظر كذلك: LANE, Manners, 248. GIBB & BOWEN, Islamic Society, II, 196. SHAW, Ottoman Egypt, 101.

(٣) الجبرتي، جـ٤، ص.١٩٠. تناول المؤرخ فى موضع آخر (جـ٤، ص. ١٢٠) "الطرق الشيطانية" التى اختُص بها الأوباش الذين انتسبوا إلى الطرق الأحمدية والرفاعية والقادرية والبرهامية. إلا أنهُ يبدو أن ما ورد فى الوثائق يدحض هذا القول، مثلما هو الحال بالنسبة للطريقة الأحمدية على سبيل المثال. ففى عام ١٦٦١، تمت تصفية تركة الشيخ شرف الدين القصيرى، شيخ الطريقة الأحمدية، بحضور اثنين من مشايخ الأزهر (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٤٨، ص.٢١٩). كما كان ينتمى إلى الطريقة الأحمدية الشيخ سليمان الأزهرى الذى توفى نحو عام ١٧٢٢ (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١١٩، ص.٣٤٩). والشيخ إبراهيم الأزهرى، الذى توفى نحو عام ١٧٩٦، هو شيخ الطريقة الشعيبية التى تنبثق عن الأحمدية (أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، سجل رقم ٨، ص.٧٠٢).

وذاعت شهرة الطريقة السعدية بالقاهرة، وهي إحدى الطرق المنبثقة عن الطريقة الرفاعية، حيث كان أتباعها يقومون ببعض الممارسات المذهلة مثل "الدوسة"، أي قيام شيخ الطريقة بامتطاء جواده والسير به فوق ظهور مريديه من الدراويش، أو تناول العقارب والثعابين خلال بعض المراسم الخاصة[١].

وكانت البيومية من الطرق التى استقلت عن الطريقة الأحمدية. فقد أسسها الشيخ على البيومى (١٦٩٦/٧-١٧٦٩/٧٠) الذى انضم أولًا إلى الطريقة الخلوتية، ثم صار من أتباع الطريقة الأحمدية. ذاعت شهرة الشيخ البيومي، وسرعان ما كثر عدد مريديه فى الحى الذى كان يسكن به، أى حى الحسينية الواقع بالقرب من مسجد الظاهر حيث كان يقيم حلقات الذكر. ازداد انتشار هذه الطريقة التى ظلت محتفظة بارتباطها القوى بحى الحسينية؛ فقد شيد به مصطفى باشا عام ١٧٦٦-٦ مسجدًا للشيخ البيومي، صار بعد وفاته مقر الاحتفال السنوى بمولد مؤسس هذه الطريقة. كان لهذا المقر الجغرافى المُحدد بعض الآثار على انتشار هذه الطريقة وخصائصها المختلفة[٢]. كان هناك تشابه بين الطريقة الشعراوية والطريقة البيومية، من حيث النشأة ووجود مقر جغرافي محدد؛ فقد انتشرت الشعراوية بصفة أساسية من حى باب الشعرية، حول مسجد مؤسس الطريقة وضريحه (توفى عام ٩٧٣/١٥٦٥-٦)[٣].

سبق أن أشرنا إلى الطريقة البكرية التى حرص شيخها على التقريب بين الطرق الصوفية والطريقة الوفائية التى كان يتزعمها الشيخ السادات؛ فقد كان يحظى بنفوذ كبير فى القاهرة، حيث كان يقع مقر إقامته الرئيسى على أطراف الأزبكية. كانت هناك بعض الطرق الأخرى التى اضطلعت بدور هامشي، مثل طرائق البراهمة المرتبطة بالشيخ إبراهيم الدسوقى، وطريقة البكتاشية التى كان ينتمى إليها الأوجاقلية، والنقشبندية، والشاذلية...إلخ.

---

(١) LANE, Manners, 248-9. GIBB & BOWEN, Islamic Society, II, 197. SHAW, Ottoman Egypt, 101-2.

(٢) الجبرتى، جـ١، ص٣٣٧. على باشا، الخطط، جـ١٠، ص٢٦.

(٣) الجبرتى، جـ١، ص٨٩، ٣٦٤. E.I., IV, 329, article Sha'rānī (J. SCHACHT).

# أهل الحرف والطرق الصوفية

كانت الطوائف الحرفية والطرق الصوفية تنتشر فى المجتمع المصرى بأكمله، مما أسفر عن التقاء هذين النوعين من الهياكل الاجتماعية المهنية والدينية، وهو ما أشار إليه بحكمة بالغة جبرائيل بير G.Baer. لقد ذكر لين أن معظم "دراويش" مصر كانوا بطبيعة الحال من التجار والحرفيين، كما كان ينتمى بعض أهل الحرف للطرق الصوفية[١]. وترتب على هذا التداخل بين الحياة المهنية والدينية بعض النتائج الهامة؛ فقد أسفر عن تدعيم القيم الأخلاقية التى كانت تحظى باحترام أهل الحرف فى إطار حياتهم اليومية، وأسهم فى تقوية روابط التكافل بين الطوائف المختلفة التى كانت تستند إلى الركائز الدينية[٢]. ويظل أمامنا تحديد مغزى هذه العلاقات وحدودها؛ مما يدفعنا إلى ضرورة الوقوف على مدى إمكانية وجود بعض الروابط الخاصة بين بعض الحرف والطرق الدينية.

ويستدعى نظام تعلم الحرف ضرورة تناول كيفية تدريب المتصوفة، وإن لم تكن هناك عناصر عديدة تشير إلى وجود علاقة مباشرة بينهما. ولنصف هنا مراسم "الشد" التى كان يقوم خلالها النقيب بعقد حزام المُتقدم، حيث يذكر لين أنه فى أثناء شد العقدة الثانية، تُتلى الفاتحة للرسول ﷺ ، ثم تُتلى مرة أخرى للسيد البدوى أو لأحد كبار الأولياء[٣]، وهو ما لم يكن على ما يبدو يرتبط بطريقة محددة، حيث لم تشر كُتب الفتوة إلى ذلك بأى حال من الأحوال. ونظرًا لاشتراك أفراد الطوائف الحرفية فى الاحتفالات الدينية الرسمية وموالد الأولياء، لم نتمكن من الوقوف على وجود علاقة محددة تربط حرفة ما بأحد الأولياء. ولم تتم الإشارة بصورة رسمية إلى انضمام أفراد إحدى الطوائف الحرفية إلى طريقة صوفية بعينها، سوى فى كتاب لان الذى أكد أن معظم أتباع الطريقة القادريَّة كانوا من الصيادين؛ حيث كانوا يحملون العِصِى خلال المراسم الدينية، ويضعون على

---

(١) LANE, Manners, 251: "Almost all the derweeshes of Egypt are tradesmen or artisans or agriculturists". BAER, Egyptian Guilds, 124-5.

(٢) LANE, Islamic Society, I, 278.

(٣) LANE, Manners, 515.

أطرافها الشباك الملونة؛ كما ذكر أن حاملى المياه المعروفين باسم "الحمالة" كانوا ينتمون بوجه عام إلى الطريقة الرفاعية أو الطريقة البيومية(١). إلا أننا لم نتمكن من التأكد من صحة هذه المعلومات من خلال المصادر التى رجعنا إليها، ولا سيِّما وثائق المحاكم التى وردت بها أحيانًا بعض الإشارات بشأن انضمام أحد الحرفيين أو التجار إلى إحدى الطرق؛ فقد كان أتباع الطريقة القادرية والرفاعية والبيومية يمارسون حرفًا تختلف عن تلك التى ذكرها لان أو باتون **Paton** فيما بعد(٢). وقد يسعنا الاعتقاد مثل بير أنه لم يكن من المعتاد وجود علاقات نظامية بين الطوائف الحرفية والطرق الصوفية، ونادرًا ما كانت تقع إحدى الطوائف تحت رعاية أحد الأولياء. وإذا ما افترضنا عدم وقوع لين ضحية حالة من الالتباس، فيمكن اعتبار الأمثلة التى ساقها بمثابة وضع استثنائى(٣). إلا أننا لم نتمكن من الوقوف على أى شيء بهذا الصدد.

يبدو أن الطابع الشخصى لا الجماعى هو الذى كان يغلب على الانضمام إلى الطرق الصوفية؛ مما يفسر إمكانية انتقال أهل الحرف من طريقة إلى أخرى، حيث لم يكن هذا بالأمر اليسير إذا ما كان يتعين على الطائفة بأكملها الانضمام إلى طريقة بعينها(٤). إلا أنه يمكننا استخلاص نوعين من النتائج، من خلال بعض المعلومات الجزئية التى وجدناها فى وثائق المحاكم. فقد وجدنا داخل الطريقة الواحدة بعض الأشخاص الذين يمارسون حرفًا بالغة الاختلاف، وكما سبق أن أشرنا من قبل: ضمت الطريقة الشعرانية الحريرى والحلاق والصرماتى وتاجر البن والصواف؛ وضمت الطريقة الأحمدية الدلال والقبانى وتاجر الأقمشة وتاجر البن؛ كما ضمت الطريقة البيومية القصّاب والصبّاغ والقبانى. وفى الوقت ذاته، كان هناك بعض الأفراد الذين يمارسون المهنة نفسها، بينما ينتمون لعدد من الطرق الدينية المختلفة. كما تمكّنا من الوقوف على التفاوت الكبير بين ثروات أتباع

---

(١) LANE, Manners, 249, 329, 489.

(٢) كان معظم دراويش الطريقة البيومية من الخبازين، وفقا لما ذكره باتون: PATON (History, II, 327-8).

(٣) BAER, Egyptian Guilds, 125.

(٤) أشار لان على سبيل المثال إلى أحمد الكتبى الذى انتقل من الطريقة السعدية إلى الطريقة الأحمدية: Manners, XXVII.

الطريقة الواحدة: كانت التفاوت هائلاً بين أتباع الشعرانية، حيث نجد عبد الوهاب الشعراوى، الحلاق بمنطقة بين القصرين، الذى خلف عام ١٧١٨ تركة بلغت ٢,٩٠٣ بارة، ونجد الخواجة عثمان بن حسون، تاجر البن الذى قُدرت تركته عام ١٧٤٠ بـ ٧,٩٨٦,٧٠٠ بارة[١]. ونجد كذلك بعض الأفراد الأثرياء أو ميسورى الحال، داخل بعض الطرق التى عدها الجبرتى من الطرق الشعبية التى تضم أفراد "الطبقة الدنيئة" الذين يمارسون "الحرف المرذولة": ضمت الطريقة الأحمدية الشيخ على المسيرى، تاجر الأقمشة بمرجوش (١٧٥٩)؛ كما ضمت الطريقة الرفاعية الأسطى أحمد، العقاد بسوق العقادين الذى خلف عام ١٧٧٤ تركة قُدِّرَت بـ ٩٥,٥٩٨ بارة[٢]. وهكذا، كان أتباع الطرق الصوفية ينتمون بوجه عام إلى أوساط مختلفة، وهى السمة التى تؤكد إلى حد ما غلبة الطابع الفردى على انضمام الأفراد إليها.

وهناك بعض الحالات التى شهدت وجود ارتباط بين بعض الحرف والطرق الصوفية، ولعل العوامل الجغرافية هى الأقرب لتفسير هذا الوضع. وسوف نسوق مثالين رأيناهما أجدر بالتناول، من أجل التدليل على هذه الحقيقة. فقد جمع حى الحسينية بين الطريقة البيومية والجزارين؛ أى أن النطاق الجغرافى الواحد أسفر عن اضطلاع الجزارين بدور نشط فى حياة الطريقة البيومية. ويمكن أن نلاحظ بصورة أخرى مدى تأثير وحدة العنصر الجغرافى، رغم التنوع المهنى لدى الحركة الشعرانية؛ فقد كان ضريح الولى يوجد بمنطقة باب الشعرية التى صارت تمثل المركز الرئيسى لنشاط هذه الحركة، وكانت تتضمن فى الوقت ذاته محل إقامة وعمل الحريرى والحلاق وتاجر البن والصواف الذين انضموا إلى هذه الطريقة، كما سبق أن أشرنا من قبل. ومن هنا يمكننا أن نستخلص إمكانية وجود

---

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٨٦، ص.١٤٠ (١٧١٨)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٧، ص.٢٣٨ (١٧٤٠).

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، سجل رقم ٣، ص.٢١٣ (١٧٥٩). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٩٥، ص.٤٩١ (١٧٧٤). انظر بصفة خاصة الفقرة التى أشار فيها الجبرتى (جـ٤، ص.١٢٠) إلى أهل "الطرق الشيطانية" من السوقة وأرباب الحرف المرذولة (انظر ص.٤٣٦، الملحوظة رقم ١). كما ذكر فى موضع آخر (جـ٣، ص.٤٠) مظاهر بعض الطرق التى عدها متطرفة، وكان معظم أفرادها من السوقة وأهل الحرف السافلة.

مثل هذه الظاهرة على صعيد جميع الطرق الدينية الأخرى التى نشأت داخل نطاق جغرافى محدد، مثل الطريقة الرفاعية فى الحى الواقع بين سوق السلاح والرميلة.

## ٣. أهل الحرف وحياة الأحياء

كانت أحياء القاهرة تشكل النطاق الجغرافى لإحدى الصور الاجتماعية التى تمثل الطوائف فيها العنصر المهنى، بينما تمثل فيها الطرق الصوفية المختلفة العنصر الدينى(١).

### نظام الأحياء

لن نسترسل بشأن تناول المناطق التى تزخر بالنشاط الاقتصادى أو الحرفى أو التجاري، أو تناول منطقة القاهرة والمراكز المنعزلة (الرميلة وابن طولون...الخ). كان كل حى يقتصر فى الغالب على شارع واحد أو جزء من أحد الشوارع، وكان يغلب عليه وجود أحد الأنشطة الاقتصادية، حيث كانت الطائفة الحرفية الخاصة بهذا النشاط تكاد تكون متمركزة فى الحى ذاته؛ فقد كان التخصص الشديد هو القاعدة السائدة بالقاهرة آنذاك، مما جعلها تضطلع بدور إدارى، فضلاً عن اختصاصاتها المهنية المعتادة؛ فقد اضطلع شيخ طائفة القماشين وتجار الطائفة الرئيسيين بنوع من السلطة القضائية المحلية فى حى الغورية. وفى مثل هذه الحالة، وغيرها من الحالات المشابهة، كان هناك توافق تام بين نظام الحى والطائفة.

---

(١) سبق أن تناولنا الجوانب المختلفة لهذه المشكلة فى مقال بعنوان "الأحياء والحركات الشعبية": Quartiers et mouvements populaires, 104-116، ومقال آخر بعنوان "المشكلات الحضرية": Problèmes urbains, 1-39. انظر بصدد دمشق فى القرون الوسطى: I. LAPIDUS, Muslim Urban Society.

خارج نطاق هذه الأجزاء، كانت تمتد بعض المناطق ذات الطابع المركب أو المناطق "السكنية" الخالصة؛ فقد كانت تقع إلى جوار الأسواق الكبرى الأحياء السكنية التى كانت فى الغالب من الأحياء "البرجوازية"؛ بينما كانت تقع الأحياء الشعبية بعيدًا عن وسط المدينة عند أطراف القاهرة بصفة خاصة، حيث كان يتم تصويرها بشكل قاس للغاية. كان الحى هو نواة الحياة الحضرية، حيث كان يُعرف فى الغالب باسم "الحارة"، وكان يتشكل من نطاق مغلق يضم شبكة متدرجة من الشوارع التى تفضى إلى "درب"، وكان يتم إغلاقه بصفة عامة بواسطة باب يفصل بينه وبين الشارع الكبير. كانت تضم الحارة عددًا قليلاً من الحوانيت، باستثناء المنطقة المجاورة للمدخل، حيث كان الحى مخصصًا بصفة رئيسية لسكن أفراد الرعية الفقراء أو البسطاء، على حد وصف نيبور[١]. وكانت الجماعة السكانية التى تقطن فى الحى ذاته تتمتع أحيانًا بقدر من التجانس على صعيد المهنة والأصل الجغرافى أو القومى أو الدينى، إلا أن ذلك لم يكن ينطبق بالضرورة على جميع الحالات[٢]. يبدو أن تعداد حارات القاهرة الذى بحوزتنا لم يكن مكتملاً؛ حيث يعطى كتاب "وصف مصر" رقمًا إجماليًا يبلغ ٥٣ حيًا، بينما يذكر أسماء ٦٣ حيًا، فى حين أن العدد الصحيح لابد أن يكون أقرب للمائة، بحيث يكون متوسط عدد سكان كل حى ٢٥٠٠ ساكنًا تقريبًا. ووفقًا لما ورد فى كتاب "وصف مصر" كانت الحارات، التى تمكنًا من تحديد أماكنها، موزعة بين القاهرة (٢٣)، والمنطقة الجنوبية (١٩)، والمنطقة الغربية، والمنطقة الواقعة وراء الخليج (٢٠) ؛ حيث كان يتوافق هذا الأمر مع التوزيع السكانى، فى حين أن الأنشطة الاقتصادية كانت متمركزة بالقاهرة.

---

(١) NIEBUHR, Voyage, I, 88.

(٢) يتضح لنا، من خلال مراجعة أسماء الأحياء، أن هذه الأسماء لم تكن تدل على نشاط ساكنيها سوى فى حالات قليلة للغاية (يجب أن نضع فى الاعتبار أن بعض هذه المسميات تمثل انعكاسًا للماضى المنصرم)؛ ولنذكر على سبيل المثال حارة المدابغ التى هجرها الدباغون (8 O 160)، وحارة الزياتين (10 N 42)، والحطابة (3 R 32)، والحبّالة (6 T 126)، والسقاءين ( 212, 226 P 13)، والفوالة (13 L 287)، والطبانة (5 P 165). وقد يسعنا بالتالى أن نعد التجانس المهنى بمثابة الاستثناء لا القاعدة السائدة فى الأحياء السكنية.

لا يبدو أن عملية وضع الحواجز بالمدينة قد خفت حدتها فى نهاية العصر العثمانى: تؤكد الوثائق حقيقة إنشاء الأبواب والبوابات فى وسط القرن الثامن عشر، وما زال الدليل على ذلك قائمًا إلى الآن فى حى الجمالية، حيث يرجع تاريخه إلى عام ١٦٧٣(١). لم يكن لهذه الأبواب أى دور عسكرى، لكنها كانت تهدف إلى توفير الأمن بالقاهرة فى أثناء الليل، حيث كان يتم إغلاقها بمجرد حلول الليل، ولم يكن البوابون الذين يحرسونها يفتحونها لأحد عدا سكان الحارة أو الزائرين المتوجهين إلى أشخاص معروفين. حرصت السلطات خلال الأزمات على دعوة السكان إلى إغلاق أبواب الحارات، وفى أغلب الأحيان كان السكان يتخذون بأنفسهم مثل هذا الإجراء قبل أى إعلان رسمى. كانت الحارات تُشكِّل على ما يبدو نوعًا من الوحدات الإدارية، حيث كانت تخضع لسلطة شيخ الحارة الذى كان يعاونه عدد من الأتباع: النقيب (وقد يكون هناك العديد من النقباء)، والكاتب؛ وهو ما يذكرنا بنظام الطوائف. إلا أنه كان هناك تكامل بين هذين النظامين؛ فعند إلقاء نظرة عابرة على خريطة القاهرة، نلحظ أن الحارات هى نوع من الأبنية النظامية المرتبطة بالأحياء السكنية على وجه الخصوص، بينما كانت الطوائف الحرفية تتواجد بصفة أساسية فى الأحياء التى تتمتع بنشاط اقتصادى كبير. لذا كانت السلطات تعتبر الحارات فى بعض الأحيان بمثابة طوائف حقيقية؛ ففى عام ١٨٠٢، دعا الباشا الطوائف الحرفية للاشتراك "طوعًا" فى الأعمال التى عزم على إنجازها، حيث حضرت ذات يوم طائفة ناحية الرميلة وعرب اليسار، مما أثار دهشة الباشا، إلا أن المحتسب قال بكل بساطة: "هؤلاء طائفة من الطوائف"(٢). وأحيانًا ما كان يضطلع شيخ إحدى الطوائف بمهام شيخ الحارة؛ فقد وجدنا فى وثائق المحاكم أنه فى عام ١٧٧٧ على سبيل المثال كان محمد بن حسن البرادعى هو شيخ حارة الدراسة (حدد موقعها كتاب "وصف مصر": 3 K 14) وشيخ طائفة البرادعية فى الوقت ذاته، والتى كان يقع مركزها بالقاهرة (5 N 192). وفى عام ١٧٩٨، كان الحاج موسى بن جاد الله هو شيخ حارة الحبَّالة (؟) (6 T 126) وشيخ

---

(١) يقع باب حارة المبيضة بالقرب من وكالة ذو الفقار، وتم تصنيفه تحت رقم ٣٥٦. وردت أسماء العديد من هذه الأبواب فى كتاب "وصف مصر": باب حارة الروم (6 M 265)، وباب الحارة (11 R 124). إننا نعلم جميعًا أن بونابرت قد شرع فى إزالة أبواب الحارات عام ١٧٩٨.

(٢) الجبرتى، جـ٣، ص٢٢٥.

طائفة النجارين[1]، إلا أنه لم يتضح من خلال هذين المثالين إذا ما كان اضطلاع شيخ الطائفة بمهام شيخ الحارة يرجع إلى المكانة الخاصة التى تتمتع بها طائفته فى الحارة أو يرجع إلى مجرد نفوذه الشخصى كأى من أفراد الحارة. وبأى حال من الأحوال، ففى ظل الدور الإدارى الذى كان يضطلع به شيوخ الحارة، كان الأعيان الذين يقيمون بها يشغلون مكانة كبيرة، ويتمتعون بقدر من التأثير الذى نجم عن العديد من العوامل مثل النفوذ الاجتماعى، والثراء والنفوذ الناتج عن شغل المناصب الدينية أو السياسية والعسكرية...الخ[2].

كانت الأحياء، ولا سيِّمَا الأحياء الشعبية التى تتجلى فيها بصورة أكبر سلطة التنظيمات المهنية والدينية، تشكل مسرحًا لحياة جماعية نشطة، انعكست من خلال بعض المظاهر الصاخبة والمُعبِّرة فى أثناء بعض الأحداث المحلية (الزواج والختان)، وإحياء مولد ولى من الأولياء، أو الاحتفال بإحدى الأعياد الدينية التى يهتم بها المجتمع بأسره. كان الأهالى ينظمون بعض العروض- وخاصة الشباب- وسط قرع الطبول وأصوات المزامير والمشاعل والبيارق (الخاصة بالطرق الصوفية الرئيسية فى الحارة)، وكانوا يجولون شوارع الناحية والمدينة الرئيسية. كانت تنعكس روح الجماعة بدرجة كبيرة داخل الحارات عند التعرض لأى تهديد خارجى، أو حدوث أى اعتداء من قِبَل إحدى الحارات المجاورة، بسبب حالة التنافس المعتاد فى أغلب الأحيان، مما كان يدفع أهل كل حارة للتسلح والتجمع من أجل الدفاع عنها، أو شن هجوم على إحدى الحارات الأخرى. ومن ذلك على سبيل المثال ما حدث عام ١١٤٨/١٧٣٦، حينما تشاجر أهل الحسينية مع أهل بولاق فى الأشرفية؛ وما حدث نحو عام ١٧٧٠ حينما ساند أهل حى خان الخليلى أحد أفراد الحى الذى قتل أحد مشايخ الأزهر، بل صمدوا لعدة أيام أمام هجوم أنصار العلماء وأهل بعض الأحياء الأخرى المختلفة؛ فضلاً عما حدث عام ١٨٠٥، حينما وضع أهل الخرنفش وبعض الأحياء المجاورة عددًا من المتاريس لحمايتهم من هجوم

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠١، ص.١٢٠ (١٧٧٧)، وسجل رقم ٢٢٨، ص٩٩ (١٧٩٨).

(٢) الجبرتى، جـ١، ص٣٧٣.

الجنود،...إلخ[1]. وكانت الأحياء تتضمن بعض القوات المنظمة بشكل أو بآخر، للجوء إليها عند الحاجة، مثل "عصابات" الشباب التى أشار إليها كُتّاب الحوليات باستياء واضح، وخلعوا عليها بعض المسميات التى تنم عن الازدراء[2]. وعلى الرغم من هذه السمعة السيئة، حاول بعض الحكام أحيانًا تعبئة هؤلاء الأفراد، على غرار محاولة إسماعيل بك عام ١٧٧٧. فقد أعربوا عن مخاوفهم إزاء إمكانية تفكك تلك القوات الخفية التى كانت من صنع "دهماء" القاهرة، كما أوضح كُتّاب الحوليات مخاوف الطبقة "البرجوازية" القاهرية بهذا الصدد.

## أهل الحرف داخل الأحياء المختلفة: الحسينية

نادرًا ما كان يوجد بالقاهرة توافق تام بين هيكل الطوائف الحرفية ونظام الحى، إلا أنه كان يحدث أحيانًا، فى حارة واحدة أو فى عدة حارات، أن تحظى بعض الحرف أو المجموعات الحرفية المترابطة بقدر من النفوذ الذى قد يسفر عن آثار بارزة إذا ما توافق مع نفوذ الطرق الصوفية فى الحارة ذاتها[3].

كان حى الحسينية يتكون بصفة أساسية على الصعيد الاجتماعى من الجزارين الذين كانوا يزاولون أعمالهم فى هذا الحى من جهة، وأتباع الطريقة البيومية من جهة أخرى، حيث كانت توجد بالحسينية أضرحتهم الرئيسية. كانت تشتمل طائفة جزارى الحسينية على مجموعة من الأشخاص الأقوياء وشديدى العزم، حيث كانوا يشكلون زمرة يسهل حشدها عند الحاجة. كما كان المشايخ

---

(١) أحمد شلبي، ورقة ٢٥٢ أ. الجبرني، جـ١، ص.٣١٦-٣١٧؛ وجـ٣، ص.٣٣٦. انظر كذلك:

- Quartiers et mouvements populaires, 110-1.

(٢) ذكرنا فى المقال الذى أعددناه تحت عنوان: Quartiers et mouvements populaires, 111، أشهر هذه المسميات، مثل "العصاب" و"الشطار" و"الزعار" و"الحرافيش".

(٣) لا يسعنا سوى الشعور بالأسف إزاء ندرة الدراسات المخصصة لحارات القاهرة. الا أن المقال الهام الذى خصصه بيرك J.BERQUE والسقا M.AL-SHAKAA لحى الجمالية يُعد بمثابة فتح لمجال بحثى ينطوى على الكثير من النتائج المثمرة: La Gamāliya depuis un siècle, dans les Actes du Colloque international sur l'histoire du Caire, pp.67-93

يتمتعون بنفوذ كبير فى هذه الحارة، مثل العديد من أفراد عائلة درع الذين خُلِّدت ذكراهم فى وثائق المحاكم: الحاج عبد الكريم درع الذى كان يعمل قصابًا فى السلخانة السلطانية عام ١٧٢٧، والحاج عمر بن محمد درع الذى تولى منصب شيخ طائفة القصابين عام ١٧٥٥، والحاج حمودة درع الذى تولى المنصب ذاته فى فترة أخرى، حيث توفى عام ١٧٨٨، وتزوجت ابنته الشيخ حسن الكفراوى[١]. كما تولى أحمد سالم الجزار منصب شيخ طائفة القصابين بالحسينية خلال الثمانينات، حيث كان يتمتع بسلطة كبيرة لدى أهل الحى[٢]. وهناك ما يدعو للاعتقاد فى وجود صلة بين شيخ القصابين ابن شمعة وحارة الحسينية، حيث كان من زعماء الحركة الشعبية عام ١٨٠٥[٣].

فضلاً عن الطريقة البيومية، كانت هناك بعض الطرق الصوفية الأخرى التى اضطلعت بدور هام فى الحياة الدينية بالحسينية، ولا سيَّما الطريقة الخلوتية التى انضم إليها فى بادئ الأمر على البيومى ذاته. وكان السيد على بن موسى من أتباع هذه الطريقة، حيث عمل مدرسًا بالمشهد الحسينى، وكان من أعيان الحسينية حتى وفاته عام ١٧٧٢-١٧٧٣، ثم جاء من بعده شقيقه بدر الدين الذى كان "ريس" الحارة المحترم؛ حيث ذكر الجبرتى أنه كان يدافع عن أهلها ضد كل من كان يتعرض لهم بالأذى، "وإن كان الأمراء ذاتهم"، كما كان يفصل فى خلافاتهم[٤]. وينطبق الأمر نفسه على الطريقة الدمرداشية التى انبثقت عن الخلوتية، وازدادت تأصلاً فى هذا الحى.

كان لابد من التوفيق بين هذين العنصرين الأساسيين؛ فقد انعكس بجلاء ما بينهما من تداخل من خلال الدور المزدوج الذى اضطلع به شيخ طائفة القصابين

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٨، ص.٣٥ (١٧٢٧)؛ وسجل رقم ٢١٤، ص.٢٨٣ (١٧٨٨). الجبرتي، جـ٢، ص.١٦٥.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٦، ص.٢٠٩ (١٧٩٠). الجبرتي، جـ٢، ص.١٠٣، ١٨٩.

(٣) يبدو أنه توجد صلة ما بين هذا الشخص وزاوية شمعة الصغيرة التى ذكرها على باشا (الخطط، جـ٦، ص.٣٣) أن "الأمير شمعة" قد أنشأها نحو عام ١٢٠٠/١٧٨٥-٦. الجبرتي، جـ٣، ص.٣٣٦.

(٤) على باشا، الخطط، جـ٤، ص.٦٩. الجبرتي، جـ١، ٣٧١.

أحمد سالم الذى كان فى الوقت ذاته خليفة البيوميين، وهو ما يفسر كذلك نفوذ هــذا الشخص داخل الحى، حيث كان يتولى إمرة شبكة مزدوجة من التـضافر المهنــى والدينى. مما مكنه كذلك من مقاومة الاعتداءات التى استهدفته فى القــرن الثــامن عشر، بفضل "روح الجماعة" التى تجلت بشكل رائع داخل الحى إبان هذه الفتــرة. فقد مارس المماليك بعض أعمال العنف والمناوشات التى أسـفرت عــن انــدلاع ثورتين متتاليتين من أجل الدفاع عن أحمد سالم؛ حيث انــدلعت الثـورة الأولــى بزعامة الشيخ الدردير عام ١٧٨٦؛ ولعل ذلك يرجع إلى العلاقات التى كانت تربط بين الحى والخلوتيين والدمرداشيين، بينما اندلعت الثورة الثانية عام ١٧٩٠. وخلال ثورة القاهرة الأولى ضد الفرنسيين (أكتوبر ١٧٩٨)، انطلقت الحركة الشعبية مــن حى الحسينية، حيث كان السيد بدر الدين من زعمائها الرئيسيين، بل كان هذا الحى هو آخر معاقل المقاومة قبل إخضاع القاهرة. اضطلع الحى كــذلك بــدور حاسـم خلال ثورة القاهرة الثانية عام ١٨٠٠، حيث بدأت الثورة من جهة الـتلال خــارج باب النصر، واشترك زُعر الحسينية بكل بسالة فى المقاومــة إلــى حــين انتهــاء الثورة، وحينما تم إخضاع الجميع، نجح أحد المغاربة فى إقنــاع أهــل الحـسينية بمواصلة القتال. مما كبَّدَ الحى الكثير بسبب هذا العناد، حيث تعرض لتدمير بعض أجزائه، وتم نفى أعيان الحى أو إلقاء القبض عليهم: تشير إحدى الوثائق الفرنـسية بتاريخ ١٨٠١ إلى سجن ستة "أتراك" كان من بينهم شخص يُدعى "سالم الجــزار"، ولعله هو شيخ قصابى الحسينية الذى أشرنا إليه من قبل، كما نجد عام ١٨٠٥ أهل الحسينية يتقدمون الصفوف الأولى للحركة الشعبية التى أسفرت عن وصول محمد على إلى الحكم، وأدت إلى القضاء نهائيًا على العثمانيين؛ حيث شغلوا مكانًا بــارزًا فى الموكب المُنتصر الذى التقى فى التاسع من يوليـو عــام ١٨٠٥، بــالمبعوث التركى الذى كان يحمل مرسوم تعيين محمد على باشا واليًا على مــصر، وكــانوا تحت قيادة كبار الزعماء الشعبيين الذين لم يذكر منهم الجبرتى سوى اثنين فحــسب هما الحاج الخضرى وابن شمعة(١).

(١) الجبرتـى، جـ٢، ص.١٠٣ (١٧٨٦)، وص.١٨٩ (١٧٩٠)؛ وجـ١، ص.٣٧٤؛ وجـ٣، ص.٢٥ (١٧٩٨)؛ وجـــ٣، ص.٩١، ٩٣، ١٠٣، ١٣٦ (١٨٠٠)؛ وجـــ٣، ص.٣٣١، ٣٣٦ (١٨٠٥). Vincennes, B 6 135/1, Lazareths et Prisons, 8/9 germinal. انظر بصدد الحسينية مقال: Quartiers et mouvements populaires, 107-8.

## حي باب الشعرية

كان الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لحي باب الشعرية أكثر تعقيدًا من الحسينية؛ حيث كان يشتمل على بعض الأنشطة شديدة التنوع: تجارة الحبوب بالجملة (تحدد قائمة ١٨٠١ موضع طائفة التراسين)، وبيع الفاكهة (وفقًا لما ورد في إحدى وثائق أرشيف فينسين، كان الحاج علي النقلي عام ١٧٩٨ هو شيخ حارة الفرخة بباب الشعرية)، وصناعة الفخار في القاعات الحرفية بباب شعيب، وبيع الخزف والصيني، وكانت تتمتع الطريقة الشعرانية بنفوذ كبير في هذا الحي.

كانت بلا شك كل هذه التأثيرات المجتمعة على صعيد الطوائف الحرفية والطرق الصوفية سببًا في اشتداد روح الجماعة التي أخذت في التزايد، وانعكست في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، من خلال العديد من الحركات الشعبية التي سجلها كتّاب الحوليات: كان إعدام أحد تجار الصيني بالحي عام ١٧٨٨ سببًا في اندلاع إحدى الحركات الشعبية التي واجه إسماعيل بك بعض الصعوبات في إخمادها. وفي مارس عام ١٨٠٤، كان هناك مشروع لفرض "فردة" على عقارات المدينة؛ فتوجه المثمنون إلى باب الشعرية، حيث انتشر الأهالي في الشوارع، وتظاهروا بالطبول والبيارق، كما أغلقت الحوانيت أبوابها، وانطلق الجمع إلى الأزهر الذي توسط مشايخه لدى الأمراء من أجل إلغاء هذه الفردة. وفي عام ١٨٠٥، كان أهل باب الشعرية من بين الأحياء التي اتخذت موقفًا مؤيدًا لمحمد علي. وفي عام ١٨٢١، ظهر مشروع جديد لفرض إحدى الضرائب على المساكن؛ فتوجه المثمنون إلى الحي؛ مما أسفر عن حدوث صدام شديد بين مندوب الحكومة وأحد تجار الفاكهة، وأغلقت الدكاكين أبوابها، وتوجه الأهالي إلى الأزهر، إلا أن الأمر استلزم جهدًا جهيدًا من قبل شيوخ الحارة من أجل تهدئة الوقف[1].

---

(١) الجبرتي، جـ٢، ص١٥٩ (١٧٨٨)؛ وجـ٣، ص٢٨٢-٢٨٣. انظر: Vincennes, B 6 10, 31 octobre 1798. انظر كذلك:

-MENGIN, Histoire de l'Egypte, I, 85 (1804); II, 244-5 (1821).

كانت الأحياء الواقعة فى سفح القلعة- بصفة خاصة- مسرحًا للأحداث الساخنة، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ بسبب موقعها بالقرب من مقر الحكم، فقد كانت النطاق الطبيعى الذى شهد المعارك بين القوى المتصارعة على تولى مقاليد السلطة. كما كان أهل القاهرة يتوجهون إلى هذه الأحياء خلال الأزمات، من أجل عرض المظالم على الحكام فى إطار بعض التظاهرات التى كانت تتحول أحيانًا إلى ثورات. كانت هذه الأحياء فيما مضى من الأحياء "الأرستقراطية" قبل أن يغادرها سكانها ميسورو الحال شيئًا فشيئًا؛ حيث أقام فيها أفراد الرعية الفقراء خلال القرن الثامن عشر، ولا سيّما فى المناطق الأكثر تطرفًا، مثل درب الخليفة والقرافة وعرب اليسار والحطابة. وفى وسط هذا الحى الشعبى، بالقرب من ساحة الرميلة الكبيرة وجامع ابن طولون، تأصلت العديد من الأنشطة التجارية الهامة. كان يتم عند طريق هذا الحى توريد جزء كبير من السلع الاستهلاكية المستخدمة بالقاهرة آنذاك، حيث كنا نجد تجارة الحبوب بالجملة (المتمركزة حول أسواق الرميلة)، والسلخانات (الواقعة بين باب الخليفة وابن طولون)، فضلاً عن العديد من أسواق الخضر (بالقرب من ابن طولون).

كان حى الرميلة، مثل حى الحسينية، مسرحًا للعديد من الأنشطة الدينية، بسبب وجود مقام الشيخ سيدى أحمد الرفاعي، الواقع أمام جامع السلطان حسن، مكان جامع الرفاعى حاليًا، ووجود ضريح السيدة زينب جهة الغرب فى قناطر السباع. كان الناس يتدفقون بكثرة على مولد الطريقة الرفاعية؛ مما أسفر عام ١٧٢٨ عن مقتل سبعة عشر شخصًا فى أثناء تدافع الجموع داخل سوق السلاح. فضلاً عن الأضرحة والطرق الصوفية المتواجدة بالحي، كانت تظهر من وقت لآخر بعض الطرق الصوفية التى انجذب إليها حشود الجماهير، بيد أن أرباب التيارات المعتدلة كانوا لا يتعاطفون معها على الإطلاق. وكانت السلطات تقسو أحيانًا على "أولياء" هذه الطرق، إذا ما استشعرت خطورة أقوالهم على الأمن العام؛ فقد كان الشيخ الشيمى يلقى مواعظه بالرميلة، وسط حشد هائل من الناس، ولا سيّما الحلوانية والفكهانية؛ إلا أن الأحداث التى نجمت عن أفكاره المتطرفة تسببت

فى استياء السلطات، وانتهى الأمر بإعدامه على يد اثنين من الجنود عام ١٦٩٨. كان هناك كذلك الواعظ التركى أحمد أفندى الذى لم يكن يخشى فى الله لومة لائم، وكان يعظ العامة فى جامع المرداني؛ حيث كان الناس يتزاحمون عليه، ويحضر مجلسه أحيانًا بعض الأعيان من أمراء مصر، فيسبهم جهرًا أو يشير إلى مثالبهم؛ مما أثار حنقهم، وسلطوا عليه جماعة من الأتراك ليقتلوه، "فيغشى الله على أبصارهم" على حد قول الجبرتي، ويواصل حياته إلى أن يلقى وجه ربه عام ١٧٤٨، كما تعرض لمثل هذا الموقف الشيخ المجذوب على الهوارى الذى ترجع أصوله إلى صعيد مصر، إلا أنه مات شهيدًا بالرميلة، بعدما أصابته رصاصة أطلقها شخص رومى عام ١٧٦٢-١٧٦٣، وأقيمت صلاة الجنازة بالأزهر، وسط حشد هائل من الناس(١).

كانت الطبقات الكادحة الفقيرة تحيا داخل إطار متماسك من الطوائف الحرفية القوية، ولم تكن لتستشيط غضبًا بفعل الحماسة الدينية فحسب، بل كانت تتأثر بشدة على مدار تاريخ القاهرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بفعل المؤثرات الاقتصادية والاعتداءات السياسية. سبق أن تعرضنا بالوصف للأزمات الاقتصادية التى كانت تنتهى دومًا بثورات تتسم بالدموية فى بعض الأحيان، مثلما حدث فى الرميلة خلال الأعوام ١٦٧٨، و١٦٨٧، و١٦٩٥، و١٧٢٣، و١٧٢٤، و١٧٣٣. كانت الحملة الفرنسية بمثابة الباعث لجمهور هذا الحى الذى هب ثائرًا ضد المحتل، مثله فى ذلك مثل بقية أحياء القاهرة. خلال ثورة عام ١٨٠٠، اتضح بصفة خاصة دور أهل الرميلة وعرب اليسار والقرافة. إلا أن دور أهل الرميلة بلغ ذروته عام ١٨٠٥ تحت زعامة حجاج الخضرى الرميلي، شيخ تجار الخضر وأحد أشهر الزعماء الشعبيين الذين عرفتهم القاهرة على الإطلاق، حيث بدا كرجل حرب مخضرم وقف لعدة أسابيع فى خضم المعركة يثير حمية الميليشيات، وكان جمهور المشاركين من أفراد الرعية الذين أقاموا المتاريس وحاصروا الأتراك فى القلعة، إلى حين التأكد من انتصار محمد على باشا بشكل نهائى، وهو ما يفسر سبب اشتراكه بموكب النصر فى التاسع من يوليو عام ١٨٠٥ إلى جوار قوات

(١) أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٠٦ أ. الدمرداشي، ص.١٠٣. الجبرتي، جـ١، ص.١٦٣، ٢٦٠. كتاب التراجم، ص.٩٥٠.

الخليفة والقرافة والرميلة والحطابة والحبالة، لكن حجاج الخضرى كان يتمتع بنفوذ هائل داخل الحى، فضلاً عن سماته التحررية؛ مما أثار حفيظة محمد علـــى الـــذى عزم على التخلص منه بعد ذلك بعدة سنوات، على الرغم من كونه من الشخصيات التى أسهمت فى وصوله إلى السلطة(١).

لم يكن تاريخ أحياء القاهرة معروفًا بشكل جيد يمكننا من مــضاعفة هــذه الدراسات التحليلية. إلا أننا نعتقد أن عرض بعض الأمثلة مثــل الحــسينية وبــاب الشعرية والرميلة يوضح لنا الدور الهام الذى كانت تــضطلع بــه هــذه الأحيــاء باعتبارها نقطة ارتكاز القوى الاجتماعية والمهنية والدينية الكبيرة القائمة بأعمالهــا فى القاهرة العثمانية.

---

(١) الجبرتي، جـ٣، ص. ٣٣١-٣٣٧، وص. ٣٤١، وص. ٣٥١؛ وجـ٤، ص. ٢٧٩. انظر كذلك:

- Quartiers et mouvements populaires, 113-4 .

## الفصل الحادى عشر

# الأقليات والأجانب فى القاهرة

يُعد التقسيم "الأفقى" القائم على فصل الطبقات الاجتماعية أحد العناصر الهيكلية الرئيسية فى المجتمع الإسلامى، إلا أن التقسيم "الرأسى" القائم على فصل الأعراق أو الجماعات الدينية يضم بدوره جميع الطبقات الاجتماعية، ويضطلع بدور هام فى النظام الاجتماعى "الكلى"، بل يسهم فى زيادة حدة التقسيم الاجتماعى(1). وهو ما كان ينطبق بالفعل على المجتمع المصرى خلال القرن الثامن عشر بصفة خاصة، حيث كانت الجماعات العرقية والدينية شديدة التنوع، وتتمتع بنفوذ هائل.

ولا يسعنا هنا إطلاق صفة "الأقلية" على الجماعات "الأجنبية المسلمة" التى كانت تعيش بالقاهرة. إلا أنه يمكن خلع هذه الصفة على الأقباط الذين كانت تختلف ديانتهم عن ديانة معظم أفراد المجتمع المصرى؛ مما جعلهم يحتلون مكانة أقل، وإن كانت الأقلية اليهودية تشغل مكانة شديدة الهامشية بين المصريين. وبيد أننا نطلق وصف "الأجانب" على بقية الجماعات الأخرى، فإننا نعتقد أنه من غير الملائم إطلاق هذه الصفة على الجماعات المسلمة من غير المصريين؛ لأنهم لم يشعروا باغتراب حقيقى فى مصر، بل سرعان ما تحقق لهم الاندماج مع أفراد الرعية الذين كانوا يماثلونهم من حيث الديانة والثقافة: كان الأتراك هم الأكثر انفصالاً بسبب اختلاف اللغة، إلا أنه لم يكن هناك ما يفصل فعليًا المغاربة والشوام عن الأهالى المسلمين، باستثناء الرجوع أحيانًا إلى الأصل الجغرافى، وإن كان يتم اعتبار الموطن الأصلى بمثابة جزء صغير من منظومة "الأمة" بأكملها. بينما كان يُعامل أفراد الجماعات المسيحية من غير المصريين معاملة الأجانب، إلا أن السلطات كان تميل نحو دمج الشوام المسيحيين الناطقين بالعربية فى إطار الأقلية المحلية، بل منحهم وضعًا مماثلاً.

---

(1) من أجل الوقوف على النص الحرفى الذى صاغه رودينسون، انظر: M.RODINSON, Histoire économique, 151, 153.

يمكن إلى حد ما تقدير عدد أفراد هذه الجماعات بشكل دقيق. ففضلاً عن الأقباط الذين قدر جومار وشابرول عددهم بـ ١٠,٠٠٠ قبطى نحو عام ١٧٩٨، واليهود الذين كان يبلغ عددهم ٣,٠٠٠ يهودى على وجه التقريب، كان يوجد بالقاهرة ١٠,٠٠٠ تركى، وما يقرب من ١٥,٠٠٠ مغربى، و٢٠,٠٠٠ شامى (وضعهم جومار فى مصاف المصريين العرب المسلمين)، و٥,٠٠٠ شامى مسيحى، و٥,٠٠٠ رومي، ٢,٠٠٠ أرمينى[١]. وهكذا، كان يوجد قرابة ٤٠,٠٠٠ "أجنبى"، بواقع شخص أجنبى لكل ستة أو ثمانية أشخاص قاهريين، وشخص أجنبى مسلم (تركى أو مغربى أو شامى) لكل عشرة قاهريين. ترجع هذه النسبة الكبيرة إلى موقع القاهرة فى ملتقى الطرق التجارية الدولية، وفى قلب الإمبراطورية العثمانية، بل فى طريق الحج إلى الأراضى المقدسة، فضلًا عن دورها الرئيسى فى المجال الثقافى.

احتل الأجانب فى الحياة الاقتصادية بالقاهرة مكانة أكبر من تلك التى توحى بها الأرقام السابقة، وهو ما يتضح من خلال سجلات المحاكم[٢]. فإذا ما عقدنا مقارنة بين العدد الكلى لتركات الأجانب والتركات التى تضمنتها هذه الدراسة، وبين قيمتها الإجمالية (العملة ذات القيمة الثابتة) والقيمة الكلية للتركات المرصودة خلال كل حقبة على حدة، فإننا سنحصل على الجدول التالى:

(١) JOMARD, Ville du Kaire, 695; Description abrégée, 586. CHABROL, Essai sur les mœurs, 364-5.

(٢) سبق أن أشرنا فى الفصلين الخامس والسابع إلى الدور الرئيسى الذى كان يضطلع به الأجانب على صعيد التجارة الدولية الكبيرة (انظر ص.١٩٨-٢٠٢، والجداول المذكورة فى ص.٣٣-٣٤، وص.٢٨٣-٢٨٥).

### جدول رقم ٤١

### عدد تركات الأجانب خلال كل فترة على حدة،

### والنسبة المئوية بالنسبة لعدد التركات الكلى وقيمتها الإجمالية

| الفترة الزمنية | عدد تركات الأجانب | نسبة عدد تركات الأجانب لعدد التركات الإجمالى | نسبة قيمة تركات الأجانب الكلية لإجمالى قيمة التركات |
|---|---|---|---|
| ١٧٠٠_١٩٧٩ | ١١٨ | %٢٥,١ | %٢٨,٩ |
| ١٧٣٠_١٧٢٥ | ٣٨ | %٢٢,٥ | %٣٥,١ |
| ١٧٥٦_١٧٤٧ | ٥٨ | %٢٠,٦ | %٣١,٩ |
| ١٧٩٨_١٧٧٦ | ١٥٠ | %٢٦,٤ | %٤٢,٧ |

**المرجع: سجلات المحاكم**

وقد يسعنا أن نقول هنا إنه من بين أربع أو خمس تركات مذكورة فى سجلات المحاكم كانت توجد فى المتوسط تركة لأحد الأجانب، بل إن قيمة تركات الأجانب قد شغلت جزءًا كبيرًا من هذه التركات، حيث بلغت قيمتها قرابة ثلث قيمة التركات الكلية. وإذا لم نرصد سوى تركات الأجانب المسلمين فحسب (الأتراك والمغاربة والشوام بصفة أساسية)- بيد أن ظهور المسيحيين الشوام فى نهاية القرن الثامن عشر قد أسهم فى زيادة حجم هذه التركات- فإننا سنحصل على الجدول التالى:

## جدول رقم ٤٢

## عدد تركات الأجانب المسلمين،

## والنسبة المئوية بالنسبة لعدد التركات الكلى وقيمتها الإجمالية

| الفترة الزمنية | عدد التركات | نسبة عدد التركات لعدد التركات الإجمالى | نسبة قيمة التركات لإجمالى قيمة التركات |
|---|---|---|---|
| ١٧٠٠-١٩٧٩ | ١٠٥ | %٢٢,٤ | %٢٨,٨ |
| ١٧٣٠-١٧٢٥ | ٣٣ | %١٩,٥ | %٣٤,٨ |
| ١٧٥٦-١٧٤٧ | ٤٤ | %١٥,٦ | %٣٠,٦ |
| ١٧٩٨-١٧٧٦ | ١٢٩ | %٢٢,٧ | %٣٢,٥ |

**المرجع: سجلات المحاكم**

وهكذا، نلاحظ تضاعف تركات الأجانب المسلمين فى سجلات المحاكم (بلغ متوسط النسبة واحد إلى خمسة)، وكان الحجم الإجمالى لثرواتهم يشكل ما يقرب من ثلث قيمة الثروات الكلية. كما كانت قيمة ثرواتهم تفوق بشكل واضح قيمة الثروات الأخرى، حيث كانت تزيد عليها بنسبة خمسين بالمائة.

## جدول رقم ٤٣

## متوسط قيمة تركات الأجانب (البارة ذات القيمة الثابتة)

| الفترة الزمنية | متوسط مجموع التركات | متوسط مجموع تركات الأجانب | متوسط مجموع تركات الأجانب المسلمين |
|---|---|---|---|
| ١٧٠٠-١٦٧٩ | ١٣٨,٢٧٢ | ١٥٨,٦٠٥ | ١٨٦,٩٦٥ |
| ١٧٩٨-١٧٧٦ | ٩٣,٨٧٤ | ١٥١,٤٣٨ | ١٣٣,٩٦٤ |

**المرجع: سجلات المحاكم**

وقبل الشروع فى دراسة الجماعات التى تُشكل مجموع الأقليات والأجانب فى القاهرة، يجب الوقوف على الدور الهام الذى كانت يضطلع به "أهل الذمة" من اليهود والنصارى، حيث كانوا يتمتعون بقدر هائل من التسامح والحرية. فوفقًا للوصف الذى ساقه جومار لمدينة القاهرة، كان النصارى ينعمون بمعاملة طيبة من قبل "العامة التى كانت تتسم بالجهل ويغلب عليها التعصب"؛ لأن أفراد الشعب "قد اعتادوا على رؤية أعداد كبيرة [من النصارى واليهود] الذين يتجولون يوميًا فى الشوارع والأسواق والأماكن العامة، ويمارسون التجارة بحرية تامة". كما ذكر جومار أن "حارات الأقباط والفرنجة والروم واليهود كانت تنتشر فى جميع أرجاء المدينة، دون الحاجة إلى حمايتها بواسطة أسوار خاصة. وكل فئة كانت تمارس شعائرها الدينية فى الأماكن المخصصة لها دون التعرض لأية مضايقات"(١). ولقد وجدنا فى تاريخ النصارى واليهود خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ما يؤكد هذه الملاحظات، بيد أنهم كانوا يتعرضون بالطبع للعديد من المناوشات خلال فترة الحكم العثمانى، إلا أن مثل هذه المضايقات كانت تشمل كذلك الأغلبية المسلمة. لكن الحكام اتخذوا بعض الإجراءات التى كانت تهدف إلى تمييز النصارى واليهود عن عامة الشعب (ارتداء زى محدد، وعدم ركوب الدواب، والامتناع عن اتخاذ الخدم أو العبيد من المسلمين)، إلا أن تطبيق هذه الإجراءات كان يتم بشكل متقطع؛ لأنها لم تكن تحظى بالاحترام اللازم، بل كانت تستخدم فى الغالب كذريعة لعقد بعض "الصفقات" المربحة مع السلطات(٢). ولا جرم أن أهل

---

(١) JOMARD, Ville du Kaire, 677.

(٢) انظر على سبيل المثال: الإجراءات التى تم اتخاذها عام ١٥٨٠ من أجل إرغام النصارى على ارتداء البرانيط السوداء، وإرغام اليهود على ارتداء الطرطور الأحمر (الإسحاقي، ص.٢٣٤؛ وK. Tarāğim, 352)، والأمر الذى تم إصداره عام ١٧٢٣ لإجبار النصارى واليهود على وضع جرس حول أعناقهم عند دخول الحمامات العامة، إلا أنه تم إلغاء هذا القرار عقب قيام أصحاب الحمامات برشوة الأغا (أحمد شلبي، ورقة رقم ١٢٧ أ-ب). كما صدر قرار عام ١٧٣٦ يحظر على النصارى واليهود امتلاك الإماء السود، بل يفرض عليهم عقوبة الإعدام فى حال مخالفة هذا الأمر (أحمد شلبى، ص.٢٥٦)، وصدر قرار عام ١٧٥٨ بمنع الفرنجة والنصارى واليهود من اتخاذ الخدم الأتراك الذين يتم الحصول عليهم مقابل دفع مبلغ من المال (C. C.M., J 625, 5 mai 1758)، بل إن القابودان باشا قد اتخذ العديد من هذه الإجراءات التى استهدفت النصارى عام ١٧٨٦ (الجبرتي، جـ٢، ص.١١٥)، إلا أن هناك العديد من المؤشرات التى تؤكد امتلاك النصارى من أهالى البلد الأصليين للعبيد (انظر على سبيل المثال محكمة القسمة العربية، سجل رقم ١٢٦، ص. ٢١٠ عام ١٧٩٩). ويؤكد ديجون Digeon فى كتابه أن النصارى من ذوى النفوذ قد امتلكوا العبيد الذين تراوحت أعدادهم بين ٦٠ أو ٨٠ من البيض أو السود (A.N, Caire, B 1 336, 1778).

الذمة كانوا يتمتعون بمكانة أقل؛ حيث كانوا يعانون فى بعض الحالات النادرة من حركات العداء الشعبى؛ فقد اندلعت إحدى هذه الحركات عام ١٧٤٩ بسبب سوء تصرف بعض أعيان الأقباط الذين عقدوا العزم على الذهاب سويًا للحج فى بيت المقدس، مما أثار حفيظة المسلمين الذين رأوا فى هذا الأمر نوعًا من المحاكاة لحج بيت الله الحرام، وجعلهم يتوجهون إلى قبة العزب حيث تجمع الحجاج النصارى من أجل الحيلولة دون رحيلهم، وهو ما كبد الأقباط عشرات القتلى و٣٠,٠٠٠ سكينى[١]. كما تعرضت العديد من مساكن النصارى للسلب إبان ثورة القاهرة ضد الفرنسيين عام ١٨٠٠، وإن كان ذلك بسبب العداء الطبيعى من قبل المسلمين، لا بسبب العلاقات التى ربطت بين النصارى وقوات الاحتلال التى عمدت إلى استخدامهم فى إدارة شئون البلاد باعتبارهم الوسطاء المكلفين دومًا بمباشرة العلاقات مع الأجانب[٢]، لكنه بخلاف كل هذه الحالات الاستثنائية، كان النصارى ينعمون فى القاهرة بقدر كبير من التسامح وفقًا لمقتضيات الزمان والمكان، وهو ما يفسر التزايد الهائل فى أعداد الكاثوليك الشوام الذين وفدوا إلى مصر فيما بعد.

### ١. الأقباط

كانت تتم بصفة عامة الإشارة إلى الأقباط فى الوثائق باستخدام اسم "النصارى اليعقوبيين"، وقد استخدم كتاب "وصف مصر" الاسم ذاته **chrétiens jacobites**، بينما تشير إليهم بقية النصوص التاريخية بوصفهم "الأقباط".

#### عدد الأقباط ومهنهم

وفقًا لما ورد فى كتاب "وصف مصر"، قُدِّر عدد الأقباط بـ ١٠,٠٠٠ قبطي، بواقع ١/٣٠ من العدد الكلى لسكان القاهرة، وهو رقم ضئيل للغاية، بينما

(١) انظر الرواية كاملة فى مخطوطة: Relation du Caire (Bourges Nº 285), 41-5. انظر كذلك: الجبرتي، جـ١، ص.١٨٨؛ والدمرداشي، ص.٥٤٥-٥٤٦؛ و A.N., Caire, B 1 328, 21 mars 1749.

(٢) انظر قائمة المنازل التى تعرضت للسلب خلال هذه الثورة: Vincennes, B 6 45, 14 juin 1800.

ورد فى إحدى الرسائل المحفوظة فى أرشيف مارسيليا أن عدد أقباط مصر قد قُدِّر عام ١٦٧٠ بـ ١٥٠,٠٠٠ قبطى، وهو رقم يقترب من عُشر سكان مصر، ويبدو أنه هو الأقرب للصحة، وتقديرات كتاب "وصف مصر" بشأن القاهرة قد جانبها الصواب بسبب قلة المصادر المتاحة(١).

لم يضطلع الأقباط بأى دور على صعيد التجارة الدولية؛ فلم يرد ذكر تجارة البن أو الأقمشة فى تركات الأقباط التى تناولتها هذه الدراسة من خلال سجلات المحاكم، والتى بلغ عددها تسع وثلاثين تركة. لكننا لاحظنا أعلاه أن الأقباط قد تخصصوا بصفة خاصة فى ممارسة بعض الأنشطة الحرفية، ولا سيّما تلك التى تتعلق بالمنتجات الثمينة. فقد وجدنا من بين هؤلاء الأقباط عشرة صائغين وجواهرجى واحد، بواقع ربع العدد الكلى محل الدراسة. وبيد أن الأقباط لم يحتكروا هذه المهنة، فإنهم كانوا يسيطرون عليها. كما مارس الأقباط بعض الحرف الأخرى، مثل الحياكة ولا سيّما نسج الحرير، فضلاً عن وجود العديد من الخياطين (خمسة خياطين فى سجلات المحاكم) والفرائين. وتخصص الأقباط كذلك فى أعمال الخشب والبناء وصناعة الشمع، فقد مارسوا بصفة عامة الحرف المتواضعة(٢)؛ مما يفسر قلة الإشارة إليهم فى سجلات المحاكم؛ حيث ورد ذكرهم بصورة عابرة. وكان متوسط قيمة الثروات منخفضًا للغاية: ٣,٩١٤ بارة ذات القيمة الثابتة بالنسبة للثروات الست الخاضعة للدراسة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، و١٠,٣٨٨ بالنسبة للثروات العشر محل الدراسة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، وهى أرقام منخفضة للغاية إذا ما قورنت بمتوسط ثروات مجموع الحرفيين خلال الفترتين الزمنيتين ذاتهما (٤٨,٨٤٥ و٢٩,٦٤٤ بارة). وفى الوقت الذى تتجاوز فيه ثروة أحد الصائغين أو تجار الخيش الـ ١٠٠,٠٠٠ بارة(٣) فى بداية القرن الثامن عشر، نجد العديد من الحرفيين الفقراء أو بالأحرى البؤساء، مثل ذلك الخياط الذى

---

(١) وردت هذه المعلومة في: C.C.M., J 1648 (1670)، لكن لين قدَّر عدد أقباط القاهرة بـ ١٠,٠٠٠ قبطى (Manners, 535).

(٢) انظر الفصل السادس.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٤، ص.٣٩٢ (١٧٠٥)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٦، ص.٧٩٥ (١٧٢٧): ١٠٣,٦٥٨ و١٤٥,٤٥٦ بارة.

قُدِّرت قيمة ممتلكاته بـ٣٣٣ بارة، أو بائع المأكولات (الإدامى) الذى قدرت قيمة ممتلكاته بـ٣٢٠ بارة، مثله فى ذلك مثل أحد تجار الأقمشة فى أسيوط الذى بلغت قيمة تركته ٦٥٦ بارة[١].

ارتكز نفوذ الأقباط على الدور الهام الذى اضطلعوا به فى مجال الإدارة العامة وإدارة منازل أفراد الطبقة الحاكمة، حيث عملوا كأُمناء أو مباشرين؛ فقد ذكر ديجون فى كتابه عن مصر عام ١٧٧٨ أن الأقباط : "قد احتكروا مهنة الأمين أو السكرتير التابع للبكوات وضباط الأوجاقلية...وغيرهم من الشخصيات الأخرى المماثلة التى تضمن لهم العيش فى رغد". وهؤلاء الأقباط كانوا يتمتعون بحياة كريمة جعلتهم يحرصون على إعاشة غيرهم من أفراد هذه الطائفة الذين كانوا يعانون من ظروف معيشية صعبة[٢].

## موقع الأقباط وأنظمتهم المختلفة

كان الحرفيون والتجار الأقباط يزاولون أنشطتهم المختلفة فى أحياء وسط المدينة؛ فقد تمكننا من الوقوف على مقر عمل ٢٣ قبطيًا كان من بينهم ستة يعملون فى الصاغة، وأربعة فى خان الخليلى، وأربعة فى الجمالية، واثنان فى الحمزاوى، واثنان فى الموسكي. وقد أسفر تمركز الأقباط فى الصاغة والأحياء المتاخمة لها عن تخصصهم فى المهن الخاصة بهذه الأحياء، بينما زاول بقية الأقباط أعمالهم فى مختلف أحياء القاهرة الأخرى؛ وهو ما يؤكد حقيقة عدم وجود أى اضطهاد دينى.

ويتضح من خلال توزيع الحارات المخصصة لإقامة الأقباط أن هذه الطائفة لم تكن لتتعرض لأية تهديدات تدفعها للعيش داخل كيان منغلق على ذاته. فوفقًا لما ذكره جومار، كان هناك ما لا يقل عن أربعة حارات يقيم بها النصارى،

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٣، ص.٣٢٤ (١٦٨٨)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٦، ص.٤٢ (١٧٢٦)؛ وسجل رقم ١٥٥، ص.٢٤٤ (١٧٤٧).

(٢) A.N., Caire, B 1 336, Notice de Digeon, 1778.

وكانت تقع أهم حارات الأقباط شمال بركة الأزبكية (257 F 12/13) وجنوبها حيث توجد حارة النصارى (295 K 13)، فضلاً عن وجود العديد من الأقباط فى المنطقة ذاتها إلى الغرب من القنطرة الجديدة (42 G 8/9) وفى منطقة بين السورين حيث كانت توجد الكنيستين الرئيستين اللتين يرتادهما أفراد هذه الطائفة (257 G 8). إلا أن النصارى كانوا يتواجدون كذلك فى حارة الروم الواقعة إلى الغرب من مسجد المؤيد، وهو المكان الذى كان يضم مقر البطريرك بصفة خاصة (204 M 5)[١]. أشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود حارتين للنصارى؛ إحداهما تقع فى المكان المُشار إليه بالرمز 6 Q 25 حيث كان يقيم الأتراك، والأخرى تقع فى درب الحجار (210 PQ 12) و(58 Q 10)، وكان هناك مسكن معروف باسم "الأربعمية" تم تصنيفه تحت رقم ٥٤٠، وكان يقع فى أحد شوارع هذا الحى، ويخص كل من الأمير على كتخدا- أحد ضباط الجاويشية- وبعض أعيان الأقباط[٢]. ومن هنا، يتضح لنا أن أحياء النصارى لم تكن قاصرة على الأقباط وحدهم.

وكانت طائفة الأقباط- مثل بقية الطوائف الدينية فى الدولة العثمانية- تنعم بقدر من الاستقلال تحت زعامة عدد من الرؤساء[٣] الذين كثيرًا ما ورد ذكرهم فى الحوليات عند الإشارة إلى عمليات جمع الأموال التى كانت تلجأ إليها السلطات من أجل تغطية نفقاتها[٤]. وعلى الصعيد المهنى، كان الأقباط ينتمون إلى الطوائف الحرفية المعتادة، دون أن يكون لهم تنظيم خاص يجمعهم، وإن كثرت أعدادهم؛

---

(١) JOMARD. Ville du Kaire, 677.

(٢) Comité, XXXIII (1920/4), 322.

(٣) فى إطار سرد أحد الأحداث التى وقعت عام ١٨٠٢، أشار الجبرتى إلى ثلاثة من هؤلاء الرؤساء: جرجس الجوهري، وواصف، وفلتيوس (جـ٣، ص.٢٢٥). إبان الاحتلال الفرنسي، قام الفرنسيون بتعيين "أغا طائفة الأقباط"، انظر:

- (Vincennes, B 6 60, 7 avril 1800).

(٤) انظر على سبيل المثال القرض الذى فرضه إسماعيل بك على بعض الطوائف فى أكتوبر عام ١٧٨٧، وكان من بينها طائفة النصارى القبط. وفى يوليو عام ١٧٩٨، قرر الفرنسيون فرض قرض آخر على مختلف الطوائف بما فيها طائفة الأقباط. وفى أغسطس عام ١٨٠٢، دعا الباشا جميع الطوائف الحرفية للمساهمة "طوعًا" فى بناء التكنات العسكرية (الجبرتي، جـ٢، ص.١٥١؛ وجـ٣، ص.١٢ وص.٢٢٥).

وهذا ما استخلصناه من وصف أوليا شلبي بشأن الصاغة والخياطين[1]. كما نستخلص من وثائق المحاكم أن الحرفيين الأقباط كانوا ينتمون إلى الطوائف الحرفية ذاتها التى كانت تضم المسلمين، بل كانوا يعملون تحت رئاسة شيوخ الطوائف المسلمين. ووفقًا لما ورد فى قائمة عام ١٨٠١، كان الأقباط يرأسون الطوائف الحرفية التى تتشكل بصفة أساسية من أفراد هذه الطائفة (الجواهرجية والصاغة والسقاءون فى باب البحر، فضلاً عن الطرازين)، إلا أننا قد نكون هنا بصدد نظام جديد أدخله الفرنسيون.

## ٢. اليهود

انحسر دور اليهود فى النشاط الاقتصادى بالقاهرة عند حلول نهاية القرن الثامن عشر، ويبدو أن السبب الرئيسى فى هذا التراجع هو انطلاق طائفة الكاثوليك الشوام كما سنرى فيما بعد؛ فقد حلوا محل اليهود فى مجال الخدمات، ونجحوا فى استمالة الطبقة الحاكمة.

### عدد اليهود ومهنهم

شهدت القاهرة وجود عدد قليل للغاية من أفراد الطائفة اليهودية؛ فقد قدر ديجون عددهم عام ١١٧٨ بـ٢,٠٠٠ أو ٣,٠٠٠ يهودى فحسب، وهو رقم يطابق تقديرات جومار عام ١٧٩٨[2]. كان اليهود ينقسمون إلى جماعتين؛ إحداهما هى

---

(١) أوليا شلبي، جـ١٠، ص.٣٦٩: eskeri Kebtî taifesidir؛ وص.٣٧٠: esker Rum Kebtîdir Müslimleri azdir.

(٢) A.N., Caire, B 1 336, Notice de Digeon (1778). JOMARD, Ville du Kaire, 678. =

جماعة التلموديين، وهى الأكثر عددًا، حيث كان أفرادها يزاولون بصفة خاصة أعمال الصرافة والأنشطة التجارية، وكان من بينهم ملتزمى جمارك مصر الذين يعدون أكثر أفراد هذه الطائفة ثراءً. والجماعة الثانية هى جماعة القرَّائين التى كان أفرادها أكثر تشددًا بل أكثر فقرًا من اليهود الآخرين، وكان من بينهم عدد كبير من الصاغة وأصحاب الحرف الصغيرة(١).

وفضلاً عن الدور الذى اضطلع به اليهود فى مجال التجارة الأوروبية، والذى سنعرض له فيما بعد، تخصص اليهود فى مزاولة المهن نفسها التى مارسها الأقباط؛ حيث سيطروا بشكل كبير على النشاط التجارى وأشغال الذهب وسك العملة، بل إن المناطق الرئيسية التى كان يتم فيها تبادل العملات بالقاهرة (وكالة الستات بدر، وخان الحمزاوي) كانت تقع إلى جوار حارة اليهود. كما كان اليهود يزاولون أعمال الصرافة لدى علية القوم من الأمراء والملتزمين. والصراف باشا كان يهوديًا، وهو صراف الخزانة المصرية الذى كان يُعنى بأموال الضرائب، وظل يمارس سلطاته على الصرافين العموميين الذين كان أغلبهم من اليهود حتى نهاية القرن الثامن عشر، أى حينما انتقلت سلطة طائفة الصرافين إلى الأقباط(٢). وكل هذه الأنشطة كانت تقترن بعمليات تقديم القروض مقابل الحصول على فائدة محددة. كما اشتغل عدد كبير من اليهود بحياكة الحرير؛ فقد تمكننا من الوقوف على خمس تركات فى سجلات المحاكم كان أصحابها من اليهود الذين كان اثنان منهم من الحريرية. ولأسباب دينية واضحة للعيان، مارس عدد من اليهود حرفة

---

= - ذكر مؤلفو كتاب "وصف مصر" أن تقديرات جومار كانت تقل عن الرقم الفعلى (المرجع نفسه، ص.٦٩٤). وقد قدر لين أعداد اليهود فى مصر بـ ٥,٠٠٠ يهودى فى بداية القرن الثامن عشر (Manners, 558)

(١) NIEBUHR, Voyage, I, 107. JEMSEL, Jewish Travellers, 338. PATON, A History of the Egyptian Revolution, II, 290.

(٢) انظر: SHAW, Ottoman Egypt, 115-6. لكن الصرافين "الخصوصيين" قد شكلوا طائفة أخرى هى "طائفة الصيارف" التى كانت تخضع لسلطة أحد المشايخ (مثل الحاج حمودة الصراف عام ١٧٩٠: محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٦، ص.١٩٨). انظر كذلك: ALBERT, Etat de l'Egypte, 53.

الجزارة، بل إن بعض القصابين اليهود كانوا يمدون المسلمين باحتياجاتهم؛ مما أثار جدلًا بين العلماء فى بداية القرن التاسع عشر. كما نافس اليهود النصارى فى مزاولة بعض المهن الأخرى مثل ممارسة الطب وامتلاك الحانات وصناعة الخمور(١).

وعلى خلاف النصارى، كان اليهود يزاولون أنشطتهم ويختارون محل إقامتهم داخل مناطق محددة للغاية. فقد كان معظم اليهود يعملون فى المناطق المتاخمة لحارة اليهود، أى فى خان الحمزاوى (27 K 7)، وخان الفسقية (28 K·6)، ووكالة الصيارف (44 I 7)، والصاغة (48 I 6)، وهى المناطق التى كانت تقع بها المراكز الرئيسية التى يزاولون فيها أنشطتهم ويمارسون تجارة المعادن النفيسة. وكان الحى اليهودى شديد الاتساع ومكتظًا بالسكان، حيث كان يمتد من البيمارستان إلى كوبرى الموسكى، وقد وصفه لين قائلاً إنه كان "حيًا بائسًا ومغلقًا وقذرًا يقطعه عدد من الأزقة الضيقة للغاية التى لا يتسع بعضها لمرور شخصين متقابلين فى آن واحد":

فقد كان أغلب يهود القاهرة يسكنون هذا الحى متمركزين حول عشرة معابد يهودية، إلا أنه قد تم تشييد أحد المساجد فى وسط هذه المنطقة المتجانسة(٢).

## نفوذ طائفة يهود القاهرة وانهيارها

كان نفوذ طائفة يهود القاهرة يستند بصفة أساسية إلى الدور الذى اضطلع به أفرادها فى منتصف القرن الثامن عشر على صعيد إدارة شئون البلاد المالية والاقتصادية؛ بفضل قدرتهم الفائقة على جمع رءوس الأموال. وعلى الرغم من المحاولات العديدة التى كانت تهدف إلى إبعادهم، فقد تمكنوا من الاحتفاظ

---

(١) شهد عام ١٧٠٧ وجود ما يقرب من مائة حانة عامة يقع عدد كبير منها فى مناطق اليهود (A.N., Caire B 1 316, juin 1707, p.26).

(٢) LANE, Manners, 558. JOMARD, Ville du Kaire, 677-8.

بسيطرتهم على الشئون المالية بالديوان، حيث كانت لهم اليد العليا فى دار الضرب بالقاهرة؛ مما أتاح توليهم إدارة مناطق الالتـزام الرئيـسية، ولا سـيّما الالتـزام الجمركى الذى كان يحتل أهمية كبيرة؛ فقد أوكل إليهم هذه المهمة أصحاب عقـود الالتزام الذى كانوا يتولون مناصب رسمية، ويشكلون جزءًا من الطبقة الحاكمة(١). وكذلك أحكم المعلمون اليهود قبضتهم على المقاطعات التى تحتل مكانة أقل، مثـل مقاطعات السنا(*) والجلود. وكانت سيطرة اليهود على الجمارك سببًا فى تمكنهم من مزاولة النشاط التجارى؛ فقد اضطلعوا بدور كبير فـى التجـارة الدوليـة بفـضل علاقاتهم مع تجار الفرنجة، حيث لم يكن هناك بد من قيام اليهود بدور الوسـطاء، كما ارتبطوا بعلاقات قوية مع الإيطاليين ولا سيّما سكان مدينة ليفورن: كان رجال الجمارك اليهود الذين "سيطروا على معظم تجارة ليفورن"(٢) ينظرون بأسـى إلـى قناصل فرنسا. ويمكن الوقوف على أهمية دور اليهود على صعيد التجارة الدوليـة من خلال بيان الحسابات الخاصة بتجار الفرنجة(٣). وقد شهدت بداية القرن الثـامن عشر إحدى محاولات اليهود للعمل لصالحهم الخاص، حينما تشكلت فى الإسكندرية عام ١٧٢٧ "إحدى الشركات الخاصة ببعض التجار اليهود الأثرياء مـن أصـحاب الاعتمادات المالية الذين افتتحوا مكتبًا خاصًا يمارسون من خلاله عمليـات البيـع والشراء وتبادل البضائع المختلفة التى يمكن جلبها من أى مكان أو الحصول عليها من داخل مصر". إلا أن مصير هذه الشركة قد آل إلى الفشل، لكن فكرة تكوينهـا توضح لنا حجم المكانة التى كان يحتلها التجار اليهود فى مجـال تجـارة البحـر المتوسط(٤). وكان القنصل الفرنسى يرى عام ١٧٤٧ أن أبراهام سيرانو اليهـودى هو "أكثر تجار القاهرة ثراءً"؛ فقد قدَّر قيمة ما كان يدين له به البكوات الذين لقـوا حتفهم أو اضطروا للفرار خلال اندلاع آخر "ثورة" بـ ٥٠٠ كيس (١٢,٥٠٠,٠٠٠

---

(١) SHAW, Financial, 103.

(*) السنا أو السنى، نبتة معمرة طبية تفيد فى علاج الإسهال (المراجع).

(٢) انظر على سبيل المثال: A.N., Alexandrie, B 1 109, 4 août 1764 et 9 septembre 1766.

(٣) فى عام ١٧٣٢، كان يدين بعض اليهود للتاجرين ميشيل ودو بمبلغ ٦٦٨,٩٥١ بارة من قيمة المبلغ الإجمالى الذى كان يُقدَّر فى القاهرة بـ ٢,٥٣٤,٠٠٠ بارة، أى أنهم كانوا يدينون بأكثر من ربع المبلغ الكلى (A.N., Caire, B 1 321; 24 mars 1732).

(٤) A.N., Alexandrie, B 1 102, 12 décembre 1727; 8 juillet 1728; 5 janvier 1729.

بارة)[١]. كما كان دور اليهود يماثل دور المصارف، حيث كانوا يقرضون أصحاب النفوذ والقوة فضلاً عن تجار الفرنجة؛ فقد كانوا حلفاء الأوجاقلية الذين امتلكوا مقاليد السلطة فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر؛ مما جعل اليهود يتمتعون خلال تلك الفترة بسلطات واسعة، لكنهم لم يسلموا من بعض الضربات المفاجئة التى أسفرت عن عدد من المناوشات التى استهدفت ذوى الثراء الفاحش أو النفوذ الهائل، والتى أسفرت كذلك عن التحرش بطائفة اليهود بأكملها[٢]؛ فقد أرسى اليهود مواطن نفوذهم فى قلب نظام يُدار فى الظاهر بواسطة الطبقة الحاكمة التى تضم العسكر المرتبطين بالأوجاقلية و"الحاشية" المحيطة بالبكوات. برع نيبور عام ١٧٦٠ فى تصوير وضع اليهود الذى كان يتسم بالغرابة؛ فيهود الشرق كانوا ينعمون بقدر نسبى من الحرية، ويمارسون عددًا من المهن المختلفة، لكنهم كانوا يتعرضون لبعض الممارسات القمعية، ولا يجدون سوى السخرية من قبَل غالبية الأتراك والنصارى"؛ لكنهم حظوا بوضع أفضل فى مصر، حيث "استشعروا ضرورة القدوم إليها منذ سنوات عدة"[٣].

وهكذا، كانت الطائفة اليهودية بالقاهرة على وشك فقدان هذا الوضع المميز الذى يشوبه الاضطراب. فعقب إقالة مدير جمرك الإسكندرية اليهودى من منصبه، والحكم عليه بالجلد حتى الموت فى نهاية عام ١٧٦٨، أصدر على بك أمرًا بإلقاء القبض على مدير جمرك بولاق فى يناير عام ١٧٦٩، وسلبه ٤٠,٠٠٠ محبوب (٤,٤٠٠,٠٠٠ بارة)، ثم أعدمه[٤]. وأخيرًا، فى سبتمبر عام ١٧٦٩، تم

---

(١) A.N., Caire B 1 328, 11 septembre 1747.

(٢) فى عام ١٦٩٤، تمت إقالة أحد اليهود من إدارة جمرك الإسكندرية، وأصدر الباشا فى الوقت نفسه أمرًا بوضع الأوجاقلية بدلًا من العزب فى أمانة دمياط والإسكندرية وبولاق (C.C.M., J 565, 15 septembre 1694). وفى عام ١٦٩٧، تم إلقاء القبض على ياسيف اليهودى وإعدامه بيد أنه كان من الملتزمين ذوى النفوذ فى دار الضرب (أحمد شلبى، ورقة رقم ٣٦ ب و٣٧ أ). وفى عام ١٧١٢، أصدر إسماعيل أغا أمرًا يقضى بجمع ٢٠٠ كيس (٥ مليون بارة) من اليهود (A.N., Alexandrie, B 1 100, 14 mars 1712). وفى عام ١٧٢٨، اندلعت إحدى الثورات بالإسكندرية فى أعقاب مقتل أحد المسلمين على يد أحد اليهود (A.N., Alexandrie, B 1 102, 29 avril 1728).

(٣) NEIBUHR, Description de l'Arabie, I, 65.

(٤) الجبرتي، جـ١، ص.٣٠٩. انظر كذلك:

- A.N., Caire, B 1 333, 25 novembre 1768; B 1 334, 6 février 1769. C.C.M., J 628, 11 février 1769.

تعيين الشوام الكاثوليك فى رئاسة الجمارك بدلاً من اليهود؛ ووفقًا لما ذكره قنصل فرنسا فى الإسكندرية، فإن حدوث مثل هذه التغييرات قد أدى- منذ نوفمبر عام ١٧٦٩- إلى "انهيار جماعة اليهود بشكل كلي"[١]. وسرعان ما تدهور وضع اليهود بسبب فقدانهم حق السيطرة على الجمارك التى كانت تمثل مصدرًا أساسيًا للربح، بل كانت تجعلهم يسيطرون على أموال الحكام نتيجة لارتباط مصالحهم، وتمتعهم بمكانة هامة على صعيد التجارة الدولية. وهكذا، كان النصارى الشوام سببًا فى تراجع اليهود إلى المرتبة الثانية، ولاسيما بعدما صاروا هدفًا للتحرشات من قِبَل حكومة على بك[٢]، وفقدوا الأمل فى استعادة مكانتهم فى إدارة الجمارك مع بداية حكم محمد بك؛ ويتضح لنا حجم تراجع مكانتهم من خلال الاطلاع على وثائق القنصليات، حيث يكاد يختفى دور اليهود تمامًا من قوائم المدينين لتجار الفرنجة، ولم يعد لهم ذكر بشأن تقديم القروض للأمة[٣]. وفى عام ١٧٧٣، أصدر القنصل فرانسوا داميرا قرارًا بتعيين أحد النصارى فى وظيفة مترجم ثالث بالقنصلية، بعد أن كان يتم دومًا منح هذه الوظيفة لأحد اليهود؛ مما يعد دليلًا "على مدى تدهور حال هذه الجماعة"[٤]. ويتضح كذلك مدى انحسار دور اليهود فى النشاط الاقتصادى من خلال الحصة التى منحهم إياها لاسكارس فى إطار مشروع "الالتزام العام" الذى تم تقديمه إلى كليبر؛ فقد حصلوا على نصف حصة فحسب من إجمالى أربع وعشرين حصة[٥].

(١) A.N., Alexandrie, B 1 110, 22 novembre 1769.

(٢) يعتقد ديجون أن أحد كبار الجمارك- وهو رجل كان يُدعى يوسف- قد فقد هو وشركاؤه ١,٥٠٠ كيس بما يعادل ٣٧,٥٠٠,٠٠٠ بارة (A.N., Caire, B 1 336). وفى عام ١٧٧١، جمع على بك من الطائفة اليهودية ٤٠,٠٠٠ ريال بما يعادل ٣,٤٠٠,٠٠٠ بارة (الجبرتي، جـ١، ص.٣٥١).

(٣) انظر على سبيل المثال البيانات الخاصة بالديون المستحقة عام ١٧٧٧الجزر سانجيهى Sanguin وبيل فيل Belleville (A.N., Caire, B 1 336, 5 août 1777)، والبيانات الخاصة بكافى وشركاه عام ١٧٨٧ Caffe et compagnie: (A.N., Alexandrie, B 1 113, 20 juillet 1787)، بالإضافة إلى بيان قروض الأمة بالقاهرة (A.N., Caire, B 1 335, 2 avril 1772).

(٤) A.N., Alexandrie, B 1 111, 19 octobre 1733.

(٥) Vincennes, B 6 38 (1799).

## ٣. الأجانب المسلمون

كان المسلمون هم الأكثر عددًا داخل الطوائف الأجنبية التى كانت تقيم بالقاهرة، وقد كانوا بصفة أساسية من الأتراك الذى تدفقوا على مصر خلال الغزو العثماني، والمغاربة والشوام الذين اضطلعوا دومًا بدور كبير فى القاهرة نتيجة لعدد من العوامل الجغرافية (قرب موقعهم من مصر) والتجارية والدينية. ولم تشهد القاهرة سوى قدوم عدد قليل للغاية من مسلمى بقية الأقاليم العثمانية أو غيرها من المناطق الواقعة على أطراف الإمبراطورية مثل العراق وبلاد فارس والحجاز واليمن.

### ١- الأتراك

### العدد والأصل الجغرافى

فى ظل غياب أية إشارات من شأنها تحديد أصول الأتراك، كانت تتم الإشارة إليهم باعتبارهم الروميين. كان الأتراك هم الأكثر عددًا بين سائر الجماعات الأجنبية المسلمة؛ فقد قدَّر جومار عددهم بـ ١٠,٠٠٠ تركي، وقد استخلصنا من سجلات المحاكم أن تركات الأتراك كانت تشكل ٩,٢% من العدد الكلى للتركات محل الدراسة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠ (٤٣ تركة من إجمالى ٤٦٨ تركة)، و١٢,٣% من التركات المرصودة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨ (٧٠ تركة من إجمالى ٥٦٧ تركة). وقد حافظ الأتراك على اتصالهم بأوطانهم سواء كانت إقامتهم بالقاهرة دائمة أو مؤقتة، حيث لجأوا إلى كل الحلول الممكنة التى من شأنها تيسير سبل معيشتهم فى ظل تنقلهم بين موطنهم الأصلى، والقاهرة، وبعض الأقاليم الأخرى البعيدة التى يضطرون للذهاب إليها من أجل مباشرة أعمالهم. فقد كان الحاج إبراهيم الذى توفى عام ١٦٧٣ من تجار البن والكتان،

وكانت ترجع أصوله إلى مدينة "بورصة" التركية التى ظل على صلته بها من خلال تكوين أسرة له هناك مع الاحتفاظ بأسرته فى القاهرة. وكان هناك كذلك الحاج حسين القيصرلى تاجر البن الذى توفى عام ١٧٧٤ فى القاهرة التى كان تشكل المركز الرئيسى لنشاطه التجاري، وكان يقيم إلى جوار محكمة الصالحية، حيث كان متزوجًا من سيدتين؛ إحداهما هى أمينة التى كانت تقيم فى تركيا مع أبنائها الثلاثة، والثانية هى عباسية التى استقرت بالحجاز[١].

ولقد استطعنا الوقوف على الأصول الجغرافية لعدد من هؤلاء "الروميين" المذكورين فى وثائق المحكمة؛ حيث وجدنا اثنين وعشرين تركيًا بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠ يمكن توزيع أصول البعض منهم على النحو التالي: تركيا الأوروبية (اثنان)، واسطنبول (واحد)، وأسكدار (واحد)، وبورصة (ثلاثة)، وأزمير (واحد)، وجوزلهزار (اثنان)، وألايا (واحد)، وطرسوس (واحد)، وقيصرية (اثنان)، وسيواس (اثنان)، وملاطيا (ثلاثة)، وخربوط (اثنان)، وعينتاب (واحد). كما وجدنا اثنين وستين تركيًا بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨ ترجع أصولهم إلى المدن التالية: تركيا الأوروبية (اثنان)، وبورصة (اثنان)، جريد (اثنان)، وإزمير (واحد)، وقولة (اثنان)، وإسبرطة (واحد)، وألايا (أربعة)، وإقليم كرمان (اثنان)، وسيواس (واحد)، وملاطيا (ثمانية عشر)، وخربوط (ثمانية عشر)، وعينتاب (ثمانية)، وديار بكر (واحد)[٢].

وتستدعى هذه القائمة المزدوجة الإشارة إلى بعض الملاحظات الأساسية. فقد لاحظنا أنه لم يرد على الإطلاق ذكر كبرى المراكز التجارية فى وسط البحر المتوسط، ونعنى بها سالونيك واسطنبول وإزمير، وبغض النظر عن عدم تحديد الأصل الجغرافى للعديد من "الروميين"، فإن المرات القليلة التى ورد فيها ذكر هذه المدن لم تكن مقترنة بالإشارة إلى أهمية العلاقات التجارية التى تربطها بالقاهرة.

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٠، ص.٩١٩ (١٦٧٣)؛ وسجل رقم ١٩٥، ص.٤٤٤ (١٧٧٤).

(٢) لقد تحققنا من أسماء هذه المدن ومواقعها من خلال الرجوع إلى المادة الخاصة بالـ "الأناضول" Anadolu والخريطة المصاحبة لها فى الموسوعة الإسلامية: L'Encyclopédie de l'Islam (2e édition, I, 475-494). كما استخدمنا الشكل الحديث فى كتابة هذه الأسماء؛ لأن طريقة كتابتها فى وثائق المحاكم كانت مختلفة ومتغيرة.

مما يجعلنا نعتقد أن التجار الذين ترجع أصولهم إلى هذه المدن كانوا يقيمــون فــى القاهرة بصفة مؤقتة، وهو ما يفسر قلة الإشارة إليهم فى سجلات المحــاكم. كمــا لاحظنا أن القاهرة قد استقبلت خلال القرن الثامن عشر عددًا هائلاً من المهــاجرين الأتراك الذين وفدوا من شرق الأناضول؛ فقد قدم من هذه البقعة أحد عشر حرفيًــا وتاجرًا تركيًا من بين اثنى وعشرين تاجرًا وفدوا إلى القاهرة بــين عــامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، و٤٦ تاجرًا من بين ٦٢ تاجرًا بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨. فقد شــهدت نهاية القرن تدفق الأتراك بشكل ملحوظ من عينتاب وخربــوط وملاطيــا، بــسبب العلاقات التجارية التى كانت تربط بين مصر وهذا الجزء من الأناضول، والتى كانــت تستند بصفة أساسية إلى استيراد الخشب والتبغ[١]. وكما سنرى على الفور، فإن مدينــة حلب كانت مصدرًا هائلًا لتصدير المهاجرين إلى القاهرة، حيث أسهمت فــى توجيــه تجار وحرفيى الأناضول الشرقية نحو مصر، سعيًا وراء العمل وجنى الأرباح.

وفضلاً عن العوامل الاقتصادية والتجارية التى أدت إلــى وجــود جاليــة تركية هائلة فى القاهرة، كان هناك بلا شك عامل آخر أســهم فــى تــدفق هــذه الهجرات، ألا وهو تجنيد الميليشيات. فقد صار الأوجاقلية من الحــرفيين والتجــار عقب استقرارهم بالقاهرة، بل شكلوا ما يشبه مجال الجذب لمواطنيهم الذين يــسعون وراء تكوين ثروات فى مناطق أخرى. ويصعب علينا الخوض بإسهاب فــى تنــاول هذا الافتراض؛ لأننا نكاد نجهل كلية الأصول الجغرافية لأفراد الميليشيات المصرية، لكننا استطعنا معرفة الأصل الجغرافى لعشرة جنود من فرقة القــابى قــولى، حيــث زاولوا النشاط الحرفى أو التجارى بين عامى ١٦٦٣ و١٧٠٠، وكان من بينهم سبعة أتراك ترجع أصول ستة منهم إلى عينتاب وألايا وملاطيا وخربوط[٢].

---

(١) اشتغل بتجارة التبغ عشرة أفراد من الذين كانت ترجع أصولهم إلى الجزء الشرقى من الأناضول، أى أنهم كانوا من الدخاخنية.

(٢) كانت فرقة القابى قولى qāpī qūlī التى يُكتب اسمها بالتركية Kapi Kuli تتضمن أوجاقلية الإمبراطورية الذين تم إرسالهم إلى القاهرة بأعداد غفيرة خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر؛ ولعل ذلك كان من أجل مواجهة تمرد الأوجاقلية المحليين. انظر الفصل الرابع عشر. وانظر كذلك بصدد هذه الفرقة ودورها فى دمشق:

- LAOUST, Gouverneurs, 240, 242, 244, 246, 247, etc., et RAFEQ, The province of Damascus, 14, 25-8, 32-6, etc.

## مهن الأتراك

كان الأتراك فى القاهرة يزاولون عددًا كبيرًا من المهن المختلفة؛ فقد تمكنًا من الوقوف على ما لا يقل عن أربعين مهنة ورد ذكرها فى ١٦٧ تركة تم إخضاعها للدراسة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ ووجدنا على صعيد الأنشطة التجارية الصغيرة ١٧ دخاخنية، و٨ خردجية، حيث تخصص الأتراك فى بيع الخردة، كما وجدنا فى مجال الحرف المتواضعة ٦ قوافين وصرماتية، و٤ سكاكينية ونحاسين، فضلاً عن العقادين الروميين الذين يبدو أنهم قد احتكروا هذه الحرفة...إلخ. ومارس الأتراك بصفة خاصة عددًا من المهن المرتبطة بالتجارة الدولية، حيث اشتغل ٦١ تركيًا فى تجارة الأقمشة، بواقع ما يقرب من خمسى الأتراك المذكورين فى سجلات المحاكم. وكثيرًا ما ورد ذكر اشتغال الأتراك بتجارة التبغ والخشب وتجارة العبيد سواء كانوا من البيض المجلوبين من القوقاز أو السود القادمين من داخل القارة الأفريقية.

ويمكن أن نقف على التدهور الواضح الذى أصاب تركات الأتراك من خلال دراسة تطور متوسط هذه التركات منذ نهاية القرن السابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر. بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، كانت تشكل تركات الأتراك ١٣,٣% من قيمة التركات الكلية، وتشكل ١٢,١% بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨. وخلال هذه الفترة، ارتفعت نسبة عدد تركات الأتراك بعدما كانت تشكل ٩,٢% لتصبح ١٢,٣% من العدد الكلى للتركات؛ ففى نهاية القرن السابع عشر، كان متوسط قيمة تركات الأتراك بالقاهرة (١٩٩,٩٦٤ بارة ذات القيمة الثابتة) يفوق بشكل واضح قيمة المتوسط العام لجميع التركات (١٣٨,٢٧٢ بارة)، بل كان يفوق كذلك متوسط تركات الأجانب (١٥٨,٦٠٥). وبعد مرور قرن من الزمان، انخفضت قيمة هذا المتوسط لتبلغ ٩١,٧٠١ بارة، وصارت تقل عن متوسط تركات الأجانب (١٥١,٤٣٨ بارة) والمتوسط العام (٩٣,٨٧٤). ويرجع سبب هذه الظاهرة إلى قدوم عدد كبير من المهاجرين الفقراء إلى القاهرة خلال القرن الثامن عشر، حيث كانوا يمارسون الأعمال التجارية والحرفية الصغيرة. وخير دليل على ذلك حالة المهاجرين الذين ترجع أصولهم إلى خربوط (بلغ متوسط التركات ٥٢,٣٣٥

بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨) وعينتاب (بلغ المتوسط ٤٦,٠٦٥ بارة)[١]. ولم يكن هناك اختلاف كبير بين الهيكل المهنى والاجتماعى للسكان الأتراك بالقاهرة وأهالى البلاد المصريين؛ إلا أن هذه الجماعة المضطربة كانت تبدو كمجتمع صغير للغاية يجد صعوبة فى الاندماج داخل المجتمع المصرى بسبب اختلاف لغته، ومجابهته نوع من التمييز الجغرافى الذى بلغ ذروته.

## محل العمل

فضلاً عن الشوام الكاثوليك، كان الحرفيون والتجار الأتراك أكثر جماعات القاهرة تمركزًا فى مناطق بعينها لمزاولة النشاط الاقتصادى. فقد استقر فى خان الخليلى أكثر من نصف الأتراك الذين تمكننا من معرفة محل عملهم: ١٥ من بين ٢٨ تركيًا بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، و٣٠ من بين ٥٩ تركيًا بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨. كما كان هناك عدد من مراكز الجذب الأخرى، مثل باب زويلة الذى تراجعت أهميته خلال القرن الثامن عشر، وسوق السلاح بسبب موقعه بالقرب من القلعة، والصاغة، والجمالية.

وبدءًا من الفترة التى سبقت الغزو العثمانى، صار خان الخليلى يضم عددًا كبيرًا الأتراك[٢] وبعض الفرس[٣]، ثم أخذ "الطابع" التركى يغلب بشدة على هذا الحي. وفضلًا عن التجار والحرفيين الذين وفدوا من الأناضول، كان هناك بعض أفراد الأوجاقلية الذين أقاموا فى رِباع ووكالات خان الخليلي. وفى نهاية القرن

---

(١) لكن متوسط تركات المهاجرين الذين كانت ترجع أصولهم إلى ملاطيا كان يفوق هذه القيمة، حيث بلغ ١٣٠,٣٢٣ بارة؛ فقد كان هناك عدد كبير من التجار الأثرياء الذين ينتمون إلى هذه الجماعة.

(٢) انظر الشكوك التى أحاطت بتجار آسيا الصغرى الذين استقروا فى الخان عند نهاية عام ١٥١٦، فقد عمد العسكر إلى سلب هؤلاء التجار؛ لأنهم كانوا يتعاونون "سرًا مع العثمانين" (ابن إياس، جـ٥، ص.٨٠). كما أصدر السلطان فيما بعد أمرًا باعتقال بعض هؤلاء التجار (المرجع السابق، ص.١١٤). انظر كذلك: ابن إياس، جـ٥، ص.٣٦٩، ٤٥٠.

(٣) LÉON L'AFRICAN, Description de l'Afrique, III, 355.

الثامن عشر، كان هناك ما لا يقل عن ١٦ تركيًا من بين أحد وعشرين تاجرًا وحرفيًا كانوا يعملون فى الخان، إلا أنه لم ترد أية إشارات عن الأصول الجغرافية للخمسة الآخرين(١). وليس هنا ما يثير الدهشة إزاء تكليف الدلالين الأتراك وحدهم بالمناداة على المنتجات المطلوب بيعها، حيث استمر هذا الوضع حتى بداية القرن التاسع عشر حينما صار من الممكن اشتغال المصريين بأعمال الدلالة فى خان الخليلى. وجدير بالذكر أنه قد سبق مرور محمد على فى خان الخليلى عام ١٨٠٤ مرور أحد المنادين الذى أخذ يصيح بالتركية قائلًا "أمن وأمان" من أجل طمأنة أهل الأسواق(٢). وهكذا، نلحظ وجود تجانس وطنى قليل الشيوع آنذاك، حيث كان يرتبط أهل الحوانيت والأوجاقلية بعلاقات وطيدة؛ وهو ما يفسر كذلك حجم التماسك الشديد بين سكان الخان، وتمتعهم بروح قتالية عالية تجلت خلال العديد من الأزمات التى تعرض لها الحى خلال القرن الثامن عشر. ففى عام ١٧٦٩، أفضى أحد النزاعات إلى مقتل أحد أقارب شيخ الأزهر على يد أحد تجار خان الخليلى، وارتفعت الأصوات المطالبة بإلقاء القبض على الجانى، لكن سكان الحى الذى كان يقيم به (الخطط) وأبناء جنسه رفضوا الاستسلام، وهبوا للدفاع عنه. وفى وسط أتراك خان الخليلى، اندلعت ثورة القاهرة ضد الفرنسيين عام ١٨٠٠. كما وجد العسكر الذى كانوا ينهبون أسواق القاهرة عام ١٨١٥ فى الخان مواجهة شديدة من قِبَل الأتراك والألبان الذين يقطنون هذا الحى ويباشرون تجارتهم داخله، فضلاً عن مواجهة الأتراك الذين استقروا فى الأحياء المجاورة؛ مما دفعهم إلى التراجع دون تحقيق مأربهم(٣).

وكان من اليسير حشد الأتراك الذين كان يقيم معظمهم فى المناطق المتاخمة للخان، أى فى خان اللبان (6 I 242)، وخان النحاس (5 I 229)، ووكالة بكير الشوربجى (5 K 154)، والرِباع القريبة من باب زهومة [؟] (6 I 236)، وحى الصراماتية (50 I 221)، بل كان من الممكن تلقى يد العون من قبل مجاورى رواق الأتراك فى الأزهر، إذا ما دعت الحاجة لذلك. وكان المشهد الحسينى هو بطبيعة

---

(١) وفقا لما ورد ذكره فى وثائق المحاكم ( التركات بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨).

(٢) الجبرتي، جـ٣، ص.٣١١. انظر كذلك: WILKINSON, Modern Egypt, I, 252.

(٣) الجبرتي، جـ١، ص.٣١٦؛ وجـ٤، ص.٢٢٣.

الحال مركز التجمع الدينى لأفراد هذه الطائفة شديدة التكتل. وقد أشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود بعض الجماعات التركية فى وسط حارة الروم (6 M 226) وإحدى حارات النصارى (26 Q 6)، لكنها كانت بلا شك جماعات صغيرة للغاية.

وشكَّلَ أتراك القاهرة طائفة ذكرها الجبرتى فى كتابه بوصفها "طائفة الأتراك وأهل خان الخليلى"[١]. وبيد أنه لا يبدو أن الأتراك قد شكلوا طوائف حرفية خاصة بهم، فإنهم قد سيطروا على طوائف الحرف التى احتكروها بشكل أو بآخر، وهو ما تؤكده قائمة فنسين **Vincennes** التى اشتملت على العديد من شيوخ الطوائف الحرفية ذوى الأصول التركية.

## ٢. المغاربة

## العدد والأصل الجغرافى

يرجع وجود طائفة مغربية كبيرة فى القاهرة إلى أزمان بعيدة تكاد تقترب من فترة نشأة المدينة ذاتها[٢]. ويكمن عاملان أساسيان وراء استمرار الهجرة المغربية من الغرب إلى الشرق دون انقطاع؛ فقد ظلت القاهرة حتى القرن التاسع عشر بمثابة المعبر الإجبارى الذى يتعين على الحجاج المغاربة المرور به فى طريقهم إلى الأراضى المقدسة، سواء سلكوا الطريق البرى أو البحرى. وكان هناك آلاف الحجاج الذين يزاول الكثير منهم مهنة التجارة بصفة دائمة أو مؤقتة، وقد توقف بالقاهرة عدد كبير من هؤلاء الأفراد للإقامة فى القاهرة بشكل مؤقت أو نهائى، حيث كان من بينهم الطلبة والشيوخ الذين قصدوا الجامع الأزهر، فضلاً عن الحرفيين والتجار الذين قصدوا أسواق القاهرة. كما كانت حركة التجارة الدولية بالقاهرة سببًا فى اجتذاب عدد كبير من التجار المغاربة الذين كانت تتحول

---

(١) الجبرتي، جـ٤، ص.٧١.

(٢) انظر المقال الذى أعددناه بصدد الخصائص العامة للهجرة المغربية باتجاه القاهرة تحت عنوان: "التونسيون والمغاربة فى القاهرة" Tunisiens et Maghrébins au Caire .

أحياناً إقامتهم المؤقتة إلى استقرار دائم. وهكذا، شهدت القاهرة وجود جماعة وطنية سرعان ما اندمجت فى المجتمع المصرى بسبب تماثل اللغة والثقافة، لكنها تتجدد باستمرار نتيجة لتدفق المهاجرين من دول المغرب دون توقف. وقد نجح المغاربة فى الحفاظ على تماسكهم الشديد بفضل "روح الجماعة" التى غلبت عليهم، واحتفاظهم بصلات دائمة مع أوطانهم، ولا سيِّما من خلال العلاقات التى كانت تربطهم بالحجاج ووكلاء حكامهم[1]. ومهما انغمس المغاربة فى المجتمع المصرى واستقروا به نهائيًا، فإنه يظلون على وفائهم لوطنهم؛ والدليل على ذلك حجم الهبات التى أوصى بها عدد كبير منهم لصالح رواق المغاربة بالأزهر؛ مما يؤكد مدى ارتباطهم بموطنهم الأصلى[2].

ولم تتوفر لدينا أية أرقام محددة بشأن عدد المغاربة بالقاهرة، ولم يشر جومار على الإطلاق إلى هذا الأمر فى إطار دراسته حول مدينة القاهرة؛ لأنه لم يتم اعتبار المغاربة بمثابة جماعة منفصلة عن المجتمع المصرى المسلم، إلا أننا نعتقد أن أعداد المغاربة كانت تقل عن الأتراك؛ لأن نسبة تواجدهم فى سجلات المحاكم قد بلغت ٦% أو ٧% تقريبًا على مستوى التركات بأكملها، فى حين بلغت نسبة الأتراك ١٠%[3]. وهكذا، فقد يسعنا أن نقول إن عدد المغاربة كان يقل عن ١٠,٠٠٠ شخص.

---

(١) تشير الوثائق الخاصة بالقنصليات إلى وجود "نواب" أو "قائمين بأعمال" الداى الجزائرى أو البك التونسى فى القاهرة والإسكندرية (A.N., Caire, B 1 317, 11 juin 1714; Alexandrie, B 1 107, 10 septembre 1752)، و تستخدم النصوص كلمة "وكلاء" من أجل الإشارة إلى هؤلاء الأفراد.

(٢) تزخر وثائق المحاكم بالعديد من الأمثلة على هذا النوع من الهبات التى أوصى بعض تجار البن بمنحها لرواق المغاربة، مثل حودو المنجور الذى أوصى بمنح الرواق ٢٥,٠٠٠ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١١٩، ص.٤٩٧ عام ١٧٢١)، والطيب المنجور الذى أوصى له بـ ١٦,٠٥٠ بارة (سجل رقم ١٢٢، ص.٥٩ عام ١٧٢٤)، وأحمد المغربى الذى منحه ٤,٠٢٠ بارة (سجل رقم ١٤٠، ص.٢٠٢ عام ١٧٣٥)، والخواجة محمد الحتفيرى الذى أوصى له بـ ٩,٠٠٠ بارة (سجل رقم ٢١٤، ص.٥٠٩ عام ١٧٨٨).

(٣) بلغت نسبة المغاربة ٦,٦% بين عامى ١٦٣٦ و١٦٤٢، و٧% بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، و٥,٩ % بين عامى ١٧٢٥ و١٧٣٠، و٥,٧% بين عامى ١٧٤٧ و١٧٥٦، و٦,٧ بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨.

والمعلومات التى وردت فى سجلات المحاكم تجعلنا نعتقد أن أكثر مهاجرى بلاد المغرب العربى كانوا يفدون من سلطنة المغرب (الأقصى) التى قدم منها ٥٣ مغربيًا من بين ٩٩ مهاجرًا قدموا من ولايات المغرب العربى الثلاث، أى أكثر قليلاً من نصف الوافدين، حيث جاء معظمهم من فاس (٤٨)، وقدم ثلاثة فحسب من مراكش. إلا أنه كان يتم استخدام كلمة "فاسي" لوصف جميع المغاربة الذين ترجع أصولهم إلى المغرب الأقصى، وإن اختلف الموطن الأصلى لكل منهم. وكان يبلغ عدد التونسيين ٢٦ شخصًا، بواقع ربع عدد المغاربة، وكثير منهم كانت ترجع أصولهم إلى جزيرة جربة (١١) التى ارتبطت مع مصر بعلاقات تجارية ودينية وثقافية، شأنها فى ذلك شأن بقية الأجزاء الجنوبية للمناطق التى خضعت للحماية الفرنسية (فيما بعد). بينما كانت ترجع أصول ثمانية تونسيين إلى سوسة وصفاقس ومناستر وبنزرت. وقد وجدنا كذلك خمسة عشر تاجرًا ترجع أصولهم إلى ولاية طرابلس، حيث وفد معظمهم من مدينة طرابلس ذاتها (تسعة)، بينما قدم الآخرون من مصراطة (ثلاثة)، وزوارة (اثنان)، وقريان. وكان عدد الجزائريين بالقاهرة قليلاً للغاية، حيث لم نجد سوى خمسة جزائريين وفدوا من الجزائر (ثلاثة) وتلمسان (واحد) وتترى. وكان هناك تناسب بين أعداد الجاليات المغربية الكبيرة بالقاهرة وحجم العلاقات التجارية التى تربط مصر بموطن كل منها.

### مهن المغاربة

تخصص المغاربة بالقاهرة فى مباشرة أعمال التجارة الدولية التى تقوم على تجارة التوابل والأقمشة. وإذا ما اطلعنا على قائمة المهن التى مارسوها فى القاهرة، فإننا سنلحظ وجود اختلاف واضح يثير الدهشة بين أعمال المغاربة والأتراك؛ فقد وجدنا فى سجلات المحاكم التى تتناول التركات أنه كان هناك ٥٢ مغربيًا يعملون بتجارة الأقمشة (فضلاً عن اثنى عشر مغربيًا يبيعون الطرابيش)، و٥٩ آخرين يزاولون تجارة البن، أى أنه من بين ١٥٢ مغربيًا تمكنا من الوقوف على المهن التى كانوا يزاولونها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، كان هناك ١٢٣ من كبار التجار، وهو ما يفوق ثلاثة أرباع عدد التجار الكلى.

وقد عُني مغاربة القاهرة على وجه الخصوص بتجارة الأقمشة (ولا سيّما الأحرمة)، فضلاً عن بيع الطرابيش الواردة من شمال أفريقيا. كما اضطلعوا بدور هائل فى تجارة البن والتوابل المستوردة من الحجاز وإعادة تصديرها إلى دول شمال أفريقيا؛ فقد تم إحصاء ٥٩ تاجرًا بلغت القيمة الإجمالية لثرواتهم ٤٥,٠١٤,٥١٠ بارة ذات القيمة الثابتة، وكان المغاربة هم الأكثر عددًا، بل الأكثر ثراءً من الأتراك والشوام. واثنان من أشهر شهبندر تجار القرن الثامن عشر كانا من ذوى الأصول المغربية، ألا وهما قاسم الشرايبى الذى توفى عام ١٧٣٤، وأحمد ابن عبد السلام الذى توفى عام ١٧٩١.

غير أن نشاط بقية المغاربة اقتصر على خمسة عشر مجالاً فحسب كان أهمها على ما يبدو بيع الزيت المستورد هو الآخر من شمال أفريقيا؛ وقد أشارت وثائق المحاكم إلى ثمانية مغاربة يعملون بتجارة الزيت، كما أن قائمة عام ١٨٠١ قد تضمنت اسم طائفة "الزياتين المغاربة". بيد أنه نادرًا ما يرد ذكر الحرفيين وصغار التجار المغاربة فى سجلات المحاكم، فإننا نعتقد أن القاهرة كانت تزخر بوجود العديد منهم، إلا أن دورهم على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى كان محدودًا للغاية.

وكانت الطائفة المغربية شديدة الثراء، إن لم تكن أكثر طوائف القاهرة ثراءً؛ لأن أفرادها اختصوا بممارسة المهن التى تحظى بقدر كبير من الأهمية الاقتصادية. وفى نهاية القرن السابع عشر (١٦٧٩- ١٧٠٠)، بلغ عدد ثروات المغاربة ٧% من عدد الثروات الكلى، بواقع ٧,٨% من قيمتها الإجمالية، أى أن الأتراك كانوا يتفوقون عليهم آنذاك بشكل واضح. وبعد مرور قرن من الزمان، صار المغاربة الذين اختلف عددهم بصورة طفيفة (٦,٧% من العدد الكلى) هم الأكثر تفوقًا على صعيد الثروات (١٥.٢% فى مقابل ١٢,١%). ويمكن استشعار هذه الزيادة من خلال عقد مقارنة بين حجم متوسط التركات:

جدول رقم ٤٤

المتوسط العام للتركات

ومتوسط قيمة ثروات الأجانب المسلمين والمغاربة (البارة ذات القيمة الثابتة)

| الفترة الزمنية | متوسط مجموع التركات | متوسط تركات الأجانب المسلمين | متوسط تركات المغاربة |
|---|---|---|---|
| ١٦٧٩-١٧٠٠ | ١٣٨,٢٧٢ | ١٨٦,٩٦٥ | ١٥٢,٥٧٠ |
| ١٧٧٦-١٧٩٨ | ٩٣,٨٧٤ | ١٣٣,٩٦٤ | ٢١٣,١٧٣ |

المرجع: سجلات المحاكم

ويبدو أن ازدهار جماعة المغاربة بالقاهرة قد بلغ ذروته خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، حينما بلغت تجارة البن والتوابل ذروة انتعاشها. وإبان تلك الفترة، كان التجار المغاربة يتمتعون بقدر كبير من النفوذ الذى يمكن الوقوف على حجمه الحقيقى من خلال الاطلاع على الحادث الذى وقع فى يناير عام ١٧٣٦، عندما ثار نزاع بين التجار المغاربة فى حى الغورية والمحتسب، ووقف العديد من الأمراء إلى جوار التجار، وانتهت الأزمة بإلغاء الحسبة تمامًا، وحينما تمت إعادتها فى يوليو ١٧٣٦، تولى أحد المغاربة هذا المنصب. كما ينعكس حجم النفوذ الذى صار يتمتع به التجار– ولا سيَّما المغاربة– من خلال الإجراءات التى تم اتخاذها ضد التجار فى يوليو ١٧٣٦ من أجل الحد من سلطاتهم (حظر شراء المماليك أو الرقيق الأبيض)(١). إلا أنه كان هناك تفاوت فى توزيع الثروات بين أفراد هذه الجماعة؛ لأن أكثر التجار كانوا من الذين ترجع أصولهم

(١) أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٥١ أ-ب، ورقم ٢٥٤ ب، ورقم ٢٥٦ أ-ب.

إلى المغرب الأقصى، وكانوا بذلك الأكثر ثراءً، حيث بلغ متوسط قيمة تركاتهم ٤٠٩,٩٦٠ بارة ذات القيمة الثابتة خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، فى حين سجل متوسط قيمة تركات الجزائريين (٨٤,٧٠٠ بارة)، والتونسيين (١٠٠,٩٩٧ بارة)، والطرابلسيين (٧٤,٠٢٥ بارة) معدلات أقل بكثير من قيمة تركات المغاربة الآخرين.

## محل العمل والإقامة

. كانت طبيعة النشاط الذى يمارسه المغاربة هى التى تتحكم فى اختيار مقر عملهم، حيث كان يتعين عليهم العمل داخل الأسواق الكبيرة الواقعة بوسط القاهرة؛ لأنهم تخصصوا بصفة خاصة فى ممارسة التجارة الدولية، ولم يكن هناك سوى حالة استثنائية واحدة تمثلت فى تواجدهم داخل أحد الأحياء الواقعة بالقرب من مسجد ابن طولون.

لقد تجمع المغاربة فى منطقة القصبة الواقعة بين الغورية (173 K 6) والفحامين (282 L 6)، وفى الشوارع المتاخمة لها، وقد كان طول هذه المنطقة يبلغ مائتى متر من الأسواق التى تمتد من الشمال إلى الجنوب، حيث استقر بها اثنا عشر شخصًا بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠ من بين واحد وعشرين مغربيًا تمكننا من تحديد أماكنهم وفقًا لما ورد فى وثائق المحاكم، كما استقر بها سبعة عشر شخصًا من بين ثمانية وعشرين شخصًا بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨. وخلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، تمتع المغاربة بنفوذ كبير فى حى الغورية؛ فقد كان جميع شيوخ طوائف التجار الذين وجدناهم هناك ممن كانت ترجع أصولهم إلى شمال أفريقيا، وهم عبد الكريم برادة (نحو عام ١٧٧٤)، وعبد الرحمن بن عبد الخالق الفاسى القبّاج (بين عامى ١٧٨٦ و١٧٩٣)، ومحمد بن جلون (بين عامى ١٧٨٨ و١٧٩١)، ومحمد العشوبى الفاسى (بين عامى ١٧٩٤ و١٧٩٨)، وأخيرًا عبد الله التاودى (١٨٠١). كما عمل العديد من المغاربة فى سوق الشَرب (307 K 6) الذى كان يعد من أكبر أسواق الأقمشة؛ فقد وجدنا سبعة مغاربة من بين تسعة تجار

باشروا أعمالهم هناك، وفقًا لما ورد فى وثائق المحاكم. وكان سوق الفحامين هو بالفعل سوق المغاربة، حيث كان يقع جنوبيًا (282 L 6)، وتخصص فى بيع المنتجات المغربية من أقمشة صوفية وبرانس[1]، بل إن كثرة أعداد المغاربة المتواجدين هناك، أدت إلى تكوين إحدى الطوائف المتخصصة فى تصنيع نعال مغاربة سوق الفحامين (قائمة عام ١٨٠١ رقم ١٠). ولم يكن الجبرتى ليذكر المغاربة دون ذكر الفحامين، عند التعرض لمختلف الأحداث التى صاحبت دفاع المغاربة عن ممتلكاتهم وأنفسهم ضد المحتل الفرنسى والجنود الأتراك[2].

كما تواجد المغاربة كذلك فى عدد آخر من أحياء القاهرة التجارية الواقعة بالقرب من الأزهر، مثل وكالة الشراكسة (164 K 5)، والصاغة، وخان الخليلي. وتواجد كذلك عدد من المغاربة فى أنحاء مسجد ابن طولون التى كانت تستخدم منذ عدة قرون كمقر لمعسكر الحجاج المغاربة ذوى الإمكانات المتواضعة[3]، حيث كانت تتم إقامته فى وسط إحدى الحارات التى تضم عددًا كبيرًا من المغاربة. وقد ذاعت شهرة حى ابن طولون مثل حى الفحامين؛ حيث كان يتم هناك بيع البرانس والأحرمة فى سوق المغاربة (136 et 144 V 8) وفى وكالة المغاربة (137 V 8). وعلى خلاف السكان المغاربة فى حى الغورية، كان سكان المنطقة المحيطة بمسجد ابن طولون يمارسون بعض الأنشطة المتنوعة التى شملت عددًا كبيرًا من الحرف بالإضافة إلى الأنشطة التجارية[4].

ويبدو أنه لم يكن هناك "حيًا مغربيًا" بالمعنى المعروف فى القاهرة، بيد أن المغاربة كانوا يباشرون أعمالهم فى مركزين رئيسيين يتسمان بعدد من الخصائص

---

(١) انظر: على باشا، الخطط جـ٣، ص.٣٨ و٤١. انظر كذلك:

- JOMARD, Ville du Kaire, 718. Scenes and Impressions, 182. WILKINSON, Modern Egypt, I, 252.

(٢) وقع قتال بين مغاربة الفحامين والفرنسيين خلال ثورة القاهرة عام ١٧٩٨ (الجبرتى، جـ٣، ص.٢٥)، كما حدثت مواجهة بين المغاربة والأوجاقلية عام ١٨٠١ (جـ٣، ص.٢٠٢)، ونجح مغاربة هذا الحى فى مقاومة عمليات السلب التى قام بها العسكر عام ١٨١٥ (جـ٤، ص.٢١٣).

(٣) انظر ما كتبه ابن جبير خلال زيارته للقاهرة عام ١١٨٥ (Voyages, I, 56).

(٤) DAVITY, Description générale de l'Afrique, 270, (vers 1660).

الواضحة. وكان المغاربة يفضلون بطبيعة الحال السكن بجوار حوانيتهم في وكالات خليل أفندى بالمجاورين (230 K 5)، والمغاربة (226 K 5)، والبيرقدار (404 L 6)، والعشوبى (315 K 6)، والمواردى (313 K 6)[1]، فضلاً عن الرباع والوكالات المحيطة بمسجد ابن طولون. إلا أننا بصفة عامة شعرنا بالدهشة الشديدة إزاء انتشار أماكن إقامة المغاربة فى مناطق متفرقة.

## أنظمة المغاربة

تجلت روح الجماعة التى كانت تربط بشدة بين المغاربة من خلال وجود حياة طائفية نشطة وإرساء هياكل "وطنية" قوية؛ مما أدى بالطبع إلى تأخر اندماجهم المحتوم فى المجتمع المصرى. وكان رواق المغاربة من أكثر أروقة الأزهر قوة، حيث كان يسهم فى حشد المجاورين المغاربة من أجل الدفاع عن مصالح الطائفة. إلا أن المغاربة كانوا يمتلكون تنظيمات مهنية خاصة بهم؛ مما كان يُشكل وضعًا غير مألوف آنذاك بالقاهرة؛ فقد وجدنا- كما سبق أن ذكرنا- طائفة الزياتين المغاربة (قائمة عام ١٨٠١ رقم ٥٥)، ومغاربة سوق الأحرمة بطولون (رقم ٨١)، فضلاً عن طائفة تجار البرانس بالفحامين (رقم ٩٣)، وطائفة قَوَّافى الفحامين (رقم ١٠٠). وقد تجعلنا بعض النصوص نعتقد أنه كان هناك العديد من "الطوائف" التى تختص بها الأحياء المختلفة، ومن ذلك حديث الجبرتى بشأن طوائف المغاربة بطولون والغورية[2]. إلا أن هذه الطوائف لم تكن سوى التنظيمات المهنية التى سبق أن أشرنا إليها، والتى كانت تستند إلى قاعدة جغرافية محددة، مثلها فى ذلك مثل معظم التجمعات الأخرى.

وكانت طائفة المغاربة تخضع لسلطة أحد الشيوخ، إلا أن النصوص التاريخية كانت تخلط أحيانًا بين شيخ الطائفة وشيخ الرواق. ولقد تمكنّا من معرفة

(١) JOMARD, Ville du Kaire, 725.

(٢) الجبرتي، جـ٢، ص ١٥١.

أسماء بعض هؤلاء الشيوخ الذين كانوا يتدخلون أحيانًا فى الأمور الخاصة بتصفية تركات أفراد الطائفة(١). وكانت مشيخة الطائفة متداولة بين شيوخ الأزهر والتجار، إلا أنه يبدو أن التجار كانوا يضطلعون بدور رئيسى فى حياة هذه الطائفة؛ لأنهم كانوا أكثر العناصر نشاطًا وثراءً. فإن أفراد عائلة الشرايبى على سبيل المثال كانوا يعدون بمثابة حماة المغاربة بالقاهرة، حيث كانوا يحظون بالتقدير اللازم الذى جعلهم يمثلونهم لدى السلطات، بل إن إحدى وثائق القنصليات قد وصفت قاسم الشرايبى باعتباره "أقوى مشايخ" المغاربة بالقاهرة؛ وقوة هذا الشيخ كانت ترجع إلى أخلاقه الفاضلة أكثر من سلطاته الإدارية، إلا أن نفوذه لم يكن ليقل عن كبار تجار المغاربة.

### ٣. الشوام والفلسطينيون

كانت طائفة الشوام أكثر طوائف القاهرة عددًا ونشاطًا، إلا أننا نعتقد فى ضرورة تناول الفلسطينيين(٢) مع الشوام، بسبب تجاور موطنيهما على الصعيد الجغرافى، ووجود علاقات تجارية هائلة طالما ربطت بين هذين الإقليمين. وبسبب تقارب المراكز التجارية الرئيسية المتمثلة فى القدس ودمشق وحلب، لم يشعر الكثير من التجار السوريين والفلسطينيين بحاجتهم إلى الإقامة فى القاهرة لفترات طويلة، بل عمدوا إلى تكوين أسرتين تقع كل منهما فى ولاية مختلفة؛ ولنذكر على سبيل المثال تاجر البن الثرى عبد الغنى النابلسى الذى كان متزوجًا من ثلاث سيدات إحداهن فى نابلس والأخريان فى القاهرة. وكان السورى الذى يُدعى

---

(١) عبد العزيز عام ١٦٢٤ (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٢٦، ص.١٥٤)، والشرايبى عام ١٧٣٠ (A.N., Caire, B 1 320, 29 juillet 1730) ، وسليمان بن الحاج سليمان عام ١٧٥٣ (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٣، ص.٨٣).

(٢) كانت تُستخدم كلمة "شامي" للإشارة إلى أهل الشام فى الوثائق المختلفة، بينما كانت تتم الإشارة إلى الفلسطينيين تبعًا لموطن كل منهم الأصلى (القدسى والخليلى والرملى والنابلسي). وكانت تشمل دراسة الشوام أهل الأقاليم التى كانت تعد جزءًا من ولاية حلب، ألا وهى أنطاكيا والبيرة وكلس (انظر مقال: E.I.$^2$, Andalou, I, 483).

صالح- أحد تجار التبغ المتواضعين- متزوجًا من امرأتين تقيم إحداهما في سوريا(١).

## عدد الشوام والفلسطينيين وأصولهم الجغرافية

بيد أن جومار لم يذكر عدد الشوام الذين كانوا يقيمون بالقاهرة خلال القرن الثامن عشر، فقد حاولنا استخلاص بعض الأرقام من وثائق المحاكم، كما سبق أن فعلنا بالنسبة للمغاربة: كان عدد تركات الشوام والفلسطينيون يشكل ٥,٨% من العدد الكلى للتركات بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، و٣,٣% فحسب بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨. مما يوضح لنا أنهم كانوا أقل عددًا من الأتراك والمغاربة في القاهرة، إلا أن عدد الشوام كان يفوق بشكل كبير الفلسطينيين؛ فقد وجدنا ٢٤ شاميًا في مقابل ثلاثة فلسطينيين بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، و١٦ شاميًا فى مقابل ثلاثة فلسطينيين أيضًا بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨.

وقد وفد ثمانية عشر شاميًا من حلب، أى ما يقرب من نصف الشوام الذين ورد ذكرهم فى وثائق المحاكم (٤٢)، وتَمكنَّا من معرفة موطنهم الأصلي. وترجع كثرة أعداد الحلبيين إلى هيمنة هذه المدينة على الصعيد التجارى، باعتبارها أكبر عواصم الشام فى المنطقة الشمالية خلال القرن الثامن عشر، كما كانت تضطلع بدور هائل فى العلاقات التى تربط بين مصر والشام. بينما وفد ثمانية شوام من حمص، واثنان من حماه، وخمسة من أنطاكيا، وكلها من المدن القريبة من حلب، حيث كانت هذه المدن هى أكثر المدن التى ورد ذكرها فى الوثائق. بيد أننا نعتقد أن الكثير من الشوام الذين لم نتمكن من معرفة أصولهم الجغرافية على وجه التحديد قد وفدوا من دمشق، فإنه يبدو أن العاصمة السورية لم تضطلع بدور هام على صعيد الهجرة إلى القاهرة. وليس هناك بالتالى ما يدعو للدهشة فى كون دمشق لم تحتل مكانة رئيسية فى حركة التجارة ببلاد المشرق. ولم يفد إلى مصر

---

(١) قُدرت تركة عبد الغنى عام ١٧٣٣ بـ ٤٣٢,٥٩٥ بارة، وقدرت تركة صالح عام ١٧٥٥ بـ ٣,٢٧٠ بارة (وثائق المحاكم، سجل رقم ١٣٦، ص.٣٤٢؛ وسجل رقم ١٦٧، ص ١٠٤).

كذلك سوى عدد قليل للغاية من اللبنانيين، حيث لم يرد ذكر طرابلس وصيدا سوى مرة واحدة فحسب.

والفلسطينيون الثلاثة عشر الذين تمكننا من معرفة أصولهم الجغرافية قد قدموا من المراكز الفلسطينية الأساسية التى كان لها علاقات تجارية مع مصر: القدس (أربعة)، ونابلس (أربعة)، وغزة (ثلاثة)، والرملة (اثنان). وكان دور نابلس على صعيد هذه الهجرات يرتبط بتجارة الصابون.

## مهن الشوام والفلسطينيين

تخصص الشوام والفلسطينيون المسلمون بالقاهرة فى تجارة الأقمشة والبن وبعض المنتجات الأخرى التى كان يكثر تبادلها بين مصر ودول المشرق، ومنها بصفة خاصة التبغ والصابون، وهو ما يشبه إلى حد كبير أنشطة المغاربة أكثر من الأتراك.

وقد تَمكنًّا من معرفة المهن التى كان يزاولها تسعة وتسعين شاميًا وفلسطينيًا، حيث وجدنا من بينهم ٢٨ شخصًا يعملون فى تجارة الأقمشة، ويصدرون إلى سوريا المنسوجات المصرية، ويوردون إلى القاهرة الأقمشة السورية، كما كانوا يسيطرون على جزء من تجارة الحرير المستورد من الشام. لذا، كان الشوام يضطلعون بدور هام فى صناعة الحرير وتجارته؛ فقد كان هناك سبعة عشر حريرى وصندلجى وحايك...الخ. وخلاصة القول إن ٤٥ شاميًا وفلسطينيًا كانوا يعملون فى تجارة الأقمشة وصناعتها، بواقع ما يقرب من نصف عددهم الكلى.

وتأتى تجارة البن فى المرتبة الثانية من حيث عدد المشتغلين بها، بيد أنها كانت تتمتع بأهمية كبرى على الصعيد الاقتصادى؛ فقد بلغت القيمة الإجمالية لتركات عشرين تاجرًا شاميًا وثلاثة تجار فلسطينيين ١٩,٤٧٨,٩٩٣ بارة ذات القيمة الثابتة بين عامى ١٦٦٠ و١٧٩٨ (وهو ما يقترب من قيمة التركات التى خلفها ٣٨ تاجرًا تركيًا)، بل إن متوسط هذه التركات كان يقترب من مليون بارة

ذات القيمة الثابتة، وهو ما يفوق بشكل واضح متوسط تركات الأتراك والمغاربة على حد سواء.

وقد اشتغل بتجارة التبغ ستة شوام، بينما عمل سبعة فلسطينيين وشامى واحد بتجارة الصابون. وهذه الأنشطة الأربعة التى سبق أن ذكرناها ضمت ٨٢ شخصًا من بين ٩٩ شاميًا وفلسطينيًا، في حين مارس باقى الأفراد عددًا من المهن التجارية والحرفية التى لم تكن لها أهمية تُذكر. ويتضح لنا من خلال طبيعة نشاط الشوام المسلمين بالقاهرة سبب ارتفاع متوسط تركاتهم: ١٩٧,١٠٨ بارة ذات القيمة الثابتة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، و١٦٢,٣٥٥ بارة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨. بينما كانت إمكانيات الفلسطينيين أكثر تواضعًا، حيث بلغ متوسط ثرواتهم ٣١,٦٨٢ بارة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، و٥٠,١٨٦ بارة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨. إلا أنه فى نهاية القرن الثامن عشر، تعرضت طائفة الشوام المسلمين بالقاهرة لنوع من التراجع الواضح من حيث الأعداد والقدرة المادية. ويمكننا الوقوف على تطور أوضاع الشوام من خلال الاطلاع على الأرقام الخاصة بتركات الشوام المسلمين والنصارى خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، وبين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨:

**جدول رقم ٤٥**

**عدد الشوام المسلمين والنصارى بالقاهرة وثرواتهم**

**(البارة ذات القيمة الثابتة)**

| الفترة الزمنية | عدد السوريين | النسبة الكلية | إجمالى قيمة الثروات | النسبة الكلية | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٦٧٩- ١٧٠٠ | ٢٤ (من المسلمين) | %٥,١ | ٤,٧٣٠,٥٩٦ | %٧,٣ | ١٩٧,١٠٨ |
| ١٧٧٦- ١٧٩٨ | | %٥,٥ | ٦,٠٣٦,٤١٢ | %١١,٣ | ١٩٤,٧٢٣ |
| | ٣١ شاميًا: | %٢,٨ | ٢,٥٩٧,٦٨٥ | %٤,٩ | ١٦٢,٣٥٥ |
| | ١٦ مسلمًا | %٢,٦ | ٣,٤٣٨٧٢٧ | %٦,٥ | ٢٢٩,٢٤٨ |
| | ١٥ نصرانيًا | | | | |

**المرجع: سجلات المحاكم**

وتوضح لنا كل هذه الأرقام أنه عقب مرور قرن من الزمان، حل الشوام النصارى محل المسلمين، وعلى الرغم من تزايد أعداد طائفة الشوام بالقاهرة، فإن الهيمنة الاقتصادية داخل الطائفة قد انتقلت إلى أيدى النصارى، وهو ما سنعرض له بقدر من الإسهاب فيما بعد.

**موقع الشوام بالقاهرة**

كان الشوام يتواجدون بصفة أساسية فى خان مسرور[1] (16) خلال القرن الخامس عشر، ثم انتقلوا إلى خان الحمزاوى الذى صار مركزًا لتجارتهم بالقاهرة. فوفقًا لما ورد فى وثائق المحاكم، أصبح هذا الخان المركز الرئيسى لممارسة أنشطتهم المختلفة خلال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر؛ فقد تواجدت به حوانيت وحواصل سبعة شوام من بين الشوام التسعة عشر الذين تَمكَّنَّا من معرفة محل عملهم بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠. ومن بين عشرين تاجرًا مارسوا أنشطتهم التجارية بهذا الخان بين عامى ١٦٧٩ و١٧٦٠، وجدنا اثنى عشر شاميًا مسلمًا. إلا أن الشوام المسلمين أخذوا يغادرون خان الحمزاوى شيئًا فشيئًا خلال القرن الثامن عشر، حيث لم نجد بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨ سوى تاجر شامى واحد مسلم؛ ولعل ذلك كان يرتبط بزيادة أعداد الشوام النصارى.

وكان حى الجمالية بمثابة ثانى المراكز الأساسية التى زاول فيها الشوام والفلسطينيون المسلمون أنشطتهم المهنية، لكنه صار يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية خلال القرن الثامن عشر بعد تضاؤل دور خان الحمزاوى، حيث أصبح مركزًا لتجارة البن والمنتجات الشامية الرئيسية، ولا سيِّما التبغ والصابون؛ فقد كان يعمل فى هذا الحى ربع عدد الشوام والفلسطينيين بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠ (٢٠/٥)، وما يقرب من نصف عددهم بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨ (١٣/٦). وكان هناك العديد من الوكالات التى يترددون عليها دائمًا، ألا وهى وكالة الأسيوطى،

(١) المقريزى، جـ٢، ص٩٢. انظر كذلك: LANE, The Arabian Nights'Entertainments, I, 421.

ووكالة ذو الفقار كتخدا (290 G 5)، ووكالة بكير (298 F 5)، ووكالة التفــاح بــصفة خاصة (323 G 5) التى صارت مركز تجارة الشام[١] حتى نهاية القرن التاسع عشر، وأخيرًا وكالة الصابون (343 F 5) التى ارتبطت دومًا بتجارة الشوام التى اســتعادت كامل قوتها خلال العصر العثمانى، بعدما شهدت تراجعًا شديدًا بسبب تدهور الشام فى ظل حكم تيمورلنك. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، كــان معظــم تجار الوكالة من الشوام، بل الفلسطينيين أيضًا، حيث استقر بها ثمانية فلــسطينيين من بين أحد عشر فلسطينيًا تمكنًا من تحديد مقر عملهم؛ مما يشكل إحدى حــالات التمركز الجغرافى غير المعتاد لإحدى الطوائف الوطنية. وقد مكّن هــذا التجــانس المهنى والوطنى تجار وكالة الصابون من الاحتفاظ بقــدر مــن الاســتقلالية إزاء المحتسبين[٢]. وكثيرًا ما تعرضت روح الجماعة بين هؤلاء التجــار للعديــد مــن الاختبارات؛ لأن ثراءهم الفاحش وأهمية إنتاج الصابون قد دفعــا الــسلطات إلــى تحديد سعر هذه السلعة، وإثقال كاهل منتجيها بالضرائب المختلفة[٣]. وهكذا، فــإن شيخ الوكالة الذى كان فى الوقت ذاته شيخ تجار الصابون يحظى بمكانة هائلة، بل إن الفلسطينى أحمد الزرو الخليلى الذى تولى هذين المنــصبين خــلال الــسنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر قد بلغ شأنًا كبيرًا فى المجال السياسى إبان الاحتلال الفرنسى وعقب رحيل الفرنسيين.

وكان معظم التجار الشوام يقطنون الوكــالات الكبيــرة بحــى الجماليــة (الصابون والتفاح والجديد)، أو يمتلكون مساكن تقع فى الشوارع الــصغيرة التــى تفضى إلى شوارع الحى الرئيسية، مثل درب القرمز (284 H 5/6)، ودرب العــصفر (324 G 5)، ودرب البيضة، أى أنهم كانوا يسكنون دومًا بالقرب من محل عملهــم،

---

(١) الجبرتى، جـ٣، ص.٢٥٣، ٢٥٧. على باشا، الخطط، جـ٢، ص.٧٤. انظر كذلك:

- MENGIN, Histoire de l'Egypte, II, 324. WILKINSON, Modern Egypt, I, 253. RAVAISSE, Essai sur l'histoire, II, 39.

(٢) الجبرتى، جـ١ـ ص.١٠٣. الدمرداشي، ص١٠٧.

(٣) التسعيرة المقررة نحو عام ١٦٢٦ (أحمد شلبى، ورقة رقم ١٤ أ)، وعام ١٦٩٢ (K. tarāğim, 830)، وعام ١٧٠٣ (الدمرداشي، ص.١٠٧)، وعام ١٨١٦ (الجبرتى، جـ٤، ص.٢٥٢). انظر كذلك الضرائب المفروضة عام ١٨٠٣ (الجبرتي، جـ٣، ص.٢٣٤)، وعام ١٨٠٧ (الجبرتي، جـ٤، ص.٦١، ٧١).

وإن كان البعض منهم قد أقام فى منطقة باب الشعرية التى لا تبعد كثيرًا عن الجمالية.

## ٤. بعض الفئات الأجنبية الأخرى المسلمة

فضلًا عن الأتراك والمغاربة والشوام، شهدت القاهرة وجود عدد قليل من الأجانب المسلمين الذين اضطلعوا بدور صغير للغاية فى الحياة الاقتصادية، وفقًا لما ورد فى سجلات المحاكم. وقد تعترينا الدهشة إزاء كثرة أعداد هذه الفئات (الحجازيون والفرس...الخ) بالقاهرة قبل عام ١٥١٧، فى ظل العلاقات التجارية الوطيدة التى كانت تربط بين مصر وبلاد الشرق.

ويرجع غياب تجار الحجاز واليمن إلى تقسيم البحر الأحمر كما سبق أن ذكرنا من قبل؛ فقد صار الجزء الواقع شمال ينبع حكرًا على البحارة والتجار المصريين، ولم يعد هناك من ينافس البحارة والتجار الشرقيين فى جهة الجنوب.

وكثيرًا ما أشار ابن إياس إلى الفرس، وذكر أنهم كانوا يتاجرون فى الأقمشة والسلع المستوردة من الشرق، كما كانوا يمارسون بعض المهن الأخرى فى أحياء وسط القاهرة. ورأى كذلك ليون الأفريقى **Léon l'Africain** فى خان الخليلى العديد من التجار ذوى الأصول الفارسية خلال الفترات الأولى للاحتلال العثمانى[١]. وعلى الرغم من شيوع التجارة الدولية فى هذا الخان، فقد تضاءلت أعداد الفرس بصورة كبيرة[٢]. ولا جرم أن غياب الفرس بشكل شبه كامل يرجع

---

(١) ابن إياس، جـ٤، ص.١٢٦ (بصدد أحد تجار الأقمشة)؛ وجـ٥، ص.١٢٠ (بصدد أحد صانعى الفطائر)، وص.٢٥٨ (أحد التجار)، وص.٤٥٠ (أحد تجار خان الخليلي)، وص.٤٨٨ (أحد رؤساء الفطايرية). انظر كذلك: LÉON L'AFRICAIN, III, 355.

(٢) تناول وجود الفرس فى خان الخليلى كل من:

- BREMOND (Viaggi, 46), DAVITY, (Description Générale de l'Afrique, 269). RHONÉ, (L'Egypte à petites journées, 270, 273, 352) et CLERGET (Le Caire, II, 316).

بصفة أساسية إلى العداء بين العثمانيين والصفويين، وتحول جزء من تجارة الشرق إلى الطرق البرية الشمالية بسبب إغارة الأوروبيين على المخيط الهندى.

وكما سبق أن ذكرنا، فإن نطاق النشاط التجارى المصرى كـــان محـــدودًا للغاية خلال الحقبة العثمانية، وهو ما تؤكده قلة أعداد التجار مـــن ذوى الأصـــول الأفريقية أو العراقية.

## الأجانب النصارى

ظلت طوائف الروم والأرمن حتى بداية القرن الثامن عشر أهم الطوائـــف الأجنبية النصرانية التى استقرت بالقاهرة، لكنها اضطلعت بدور هامشى فى مجال الأنشطة التجارية والحرفية بالقاهرة. إلا أن الحال قد تبدل بظهور إحدى الطوائـــف الأخرى فى بداية القرن، ألا وهى طائفة الشوام النصارى التى نجحت خلال العقود الأولى فى احتلال مكانة هامة على صعيد الحياة الاقتصادية والسياسية بالقاهرة.

### ١. النصارى الشوام

### انطلاق طائفة الشوام بالقاهرة

كان معظم النصارى الشوام الذين أقاموا فى القاهرة خلال القـــرن الثـــامن عشر ينتمون إلى طائفة الروم الملكانيين الذين أخطأت النصوص الأوروبيـــة فـــى وصفهم حينما أسمتهم "المارونيين"؛ وقد نجم هذا الخلط عن خلع صـــفة الكاثوليـــك على تلك الطائفة، حيث عجز المراقبون عن التفرقة بـــشكل ســـليم بـــين مختلـــف الكنائس الشرقية.

وجاء استقرار النصارى الشوام بمصر فى أعقاب الأحداث التى نجمت عن انقسام طائفة الملكانيين فى سوريا إلى طائفتين منفصلتين؛ إحداهما أرثوذكسية والأخرى كاثوليكية. لكن هذا الانقسام وقع عام ١٧٢٤، واستغرق الأمر عدة سنوات من النضال كى تعترف السلطات العثمانية بطائفة الكاثوليك الشوام الذين حصلوا على استقلالهم النهائى عقب تعيين البطريرك الكاثوليكى كيرلس الطناسي. وقد تعرض الكاثوليك طويلاً للمضايقات والمناوشات من قِبَل السلطات الأرثوذكسية، وعانوا بصفة خاصة من بطريرك حلب (سلفستر) الذى تقلد منصبه عام ١٧٢٤، ولم يتنازل عنه سوى بصعوبة شديدة عقب تضاؤل نفوذه(١). وهكذا، كان من المتوقع أن يجد عدد من الروم الملكانيين الكاثوليك فى مصر الملاذ الآمن من كل هذه الاضطهادات، ولا سيَّما أنها تعد من دول الجوار التى تربطهم بها علاقات قوية. كما كان البابويين يرتبطون بعلاقات وطيدة مع الفرنجة؛ مما أتاح لهم تنمية أنشطتهم التجارية.

وقبيل عام ١٧٢٠، كان يوجد بالفعل عدد من نصارى الشرق فى المراكز التجارية المصرية الرئيسية، لكن أعدادهم كانت قليلة وأنشطتهم التجارية محدودة. وفى عام ١٧٣٠، بدأ تدفق نصارى الشام الذين هاجروا من حلب وتوجهوا إلى مصر؛ حيث استقروا بادئ الأمر فى مدينتى دمياط ورشيد اللتين كانتا بمثابة معبر التجارة السورية(٢)، إلا أنه سرعان ما تزايدت علاقاتهم التجارية مع الأوروبيين. وفى عام ١٧٣١، صار نصارى الشام يضطلعون بدور نشط على صعيد التجارة الفرنسية، بل إن التجار الفرنسيين قد قبلوا "تأجيل سداد أثمان البضائع التى اشتراها

---

(١) انظر بصدد هذا الانشقاق فى سوريا واضطهاد الكاثوليك: BREIK, Histoire du pays de Damas, 3-6, 114, 128-133, 142. وبصدد الملكيين انظر: إصدارات الزيات ولاسيما Zayat, Les Grecs melkites en Islam. وانظر كذلك بصدد الملكانيين: H. HAJJAR, Les chrétiens uniates du Proche-Orient; R. HADDAD, Syrian Christians. وانظر بصدد أنشطتهم فى مصر: P. CARALI, Les Syriens en Egypte.

(٢) وجد حورانى A.H. HOURANI فى سجلات الأحوال المدنية لهذه الطائفة بعض الدلائل على قدوم عدد من الملكانيين والمارونيين إلى مصر منذ عام ١٧٤٠ (The Syrians, 221-2). وعلى صعيد القاهرة، ورد ذكر عائلة زنانيرى عام ١٧٤٩، والصباغ عام ١٧٥٠، والعنحورى والسكاكينى عام ١٧٥٢، والفرازلى عام ١٧٥٣، وعيروط عام ١٧٦٠، وخليل عام ١٧٦١.

نصارى حلب ودمشق" من أجل تمكينهم من مواصلة أعمالهم، بل إنهم اضطروا إلى استضافتهم عند انتشار الطاعون؛ لأن الخوف من فقدان المدينين كان يفوق خوفهم من الإصابة بالعدوى. وبحلول عام ١٧٣٢، ازداد عدد نصارى الشام، حيث كان من بين المدينين للتاجرين الفرنسيين ميشيل Michel ودو Dou كل من "المعلم إلياس ميشيل ألبين"، و"لطفى نمّر"، و"جبران فورزلي"، و"إلياس مدوّر"(١). وبعد نجاح هؤلاء النصارى فى السيطرة على جزء من تجارة مصر والشام، وازدياد مكانتهم كوسطاء بين التجار الفرنسيين والسوق المحلى، أخذت أنظارهم تتحول باتجاه الأسواق الأوروبية. ففى عام ١٧٤٢، تشكلت بالقاهرة إحدى "شركات التجار المارونيين" من أجل ممارسة التجارة مع إيطاليا(٢)، لكن هذه المحاولة لم تنجح على النحو المطلوب. إلا أن القنصل الفرنسي دالميرا قد ذكر عام ١٧٤٢ أن التجار النصارى المقيمين فى مصر قد نجحوا فى إقامة علاقات تجارية منتظمة مع المارونيين فى مارسيليا، مثل "جورج سعيد" أحد تجار القاهرة "المارونيين" الذى اتصل بتاجر آخر مارونى فى مارسيليا، وكان له عدد من الوكلاء فى دمياط ("إبراهيم خير")، والإسكندرية ("جوزيف بوكتي" الذى كان يقيم شقيقه فى ليفورن، بينما يقيم شقيقاه الآخران فى القاهرة)(٣). إلا أن اتساع مثل هذه الشبكات قد أزعج القناصل، وأثار قلق التجار الفرنسيين بسبب تهديد نطاق احتكاراتهم. ووفقًا لما ذكره جوانفيل Joinville عام ١٧٥٢، فإن تجار مارسيليا بالقاهرة قد "أعربوا عن دهشتهم إزاء نصارى حلب الذين يعملون لصالحهم الخاص فحسب. فمنذ قدوم هؤلاء النصارى الذين يتسمون بالمكر وسوء النية، أخذت التجارة تئول بصفة عامة إلى الانهيار"(٤).

وبعدما ازدهرت تجارتهم بصورة كبيرة، عمل الملكانيون جاهدين من أجل تشكيل طائفة دينية خاصة بهم تمثل بالتالى كيانا إداريًا منفصلاً عن طائفة الروم الأرثوذكس، وهى الطائفة الوحيدة التى حظيت باعتراف السلطات العثمانية التى لم

---

(١) A.N., Caire, B 1 320, 11 septembre 1730; 321, 24 juillet 1730, 24 mars 1732.

(٢) A.N., Alexandrie, B 1 103, 19 mars 1734.

(٣) A.N., Caire, B 1 329, 15 mai 1742.

(٤) A.N., Caire, B 1 330, 1er août 1752.

تكن تهتم على الإطلاق بالمسائل الأرثوذكسية الدينية التى تخص النصارى، لكنها كانت شديدة الانشغال بالحفاظ على النظام العام، وانتظام أهل الذمة فى دفع الضرائب المفروضة عليهم. وفى ظل الحرص الشديد على التخلص من وصاية بطريرك الروم، لم يكن أمام الشوام الكاثوليك سوى الاعتماد على جماعة التبشير التى تحمل اسم "آباء الأرض المقدسة"، واللجوء إلى قناصل فرنسا الذين كانوا يعدون بمثابة حماة الرومان الكاثوليك. وقد قاوم بشدة بطاركة الروم هذا الوضع؛ بسبب خوفهم من تراجع سلطاتهم الدينية والسياسية، وحرصهم الشديد على الاحتفاظ بالمكاسب المادية التى تأتى من وراء السيطرة على تلك الطائفة التى تتطور وتزدهر بشكل سريع. ودام هذا الصراع عشرين عامًا شهدت تقدم الشوام الكاثوليك على فترات متعاقبة، كما شهدت ردود أفعال البطاركة بصورة متوالية، وانتهى الأمر بعقد "معاهدة بابوية" بعد عام ١٧٣٠ يحصل الكاثوليك بموجبها على حق اللجوء إلى الكهنوت الرومانى، فى ظل احتفاظ البطاركة والقساوسة الروم بسيطرتهم على جميع الحقوق المادية، إلا أن بطريرك الروم الجديد رفض الإذعان لشروط هذه المعاهدة التى تمثل "تسوية غير ملائمة". ونحو عام ١٧٤٠، طلب الكاثوليك من مفتيى المذاهب الأربعة الإفتاء بالسماح لهم بالتردد على كنائس الروم الكاثوليك "اللاتينية"؛ لأن البطاركة الموفدين من القسطنطينية لا يجيدون اللغة العربية على الإطلاق، وهى لغة النصارى فى موطنهم الأصلي، حيث يحرصون على استخدامها فى مزاولة شعائرهم الدينية وإقامة القداس"، وقد تمت إجابة مطلبهم بشأن التردد على هذه الكنائس. وشهد عام ١٧٤٨ حدوث انشقاق جديد بين بطريرك الروم والنصارى الروم الكاثوليك "اللاتينيين" الذين أصبحوا فى موضع اختيار؛ حيث ذكر كاتب مخطوطة Relation du Caire(١) أن "النصارى الروم الذين ظلوا على ارتباطهم بنا (وكان معظمهم من كبار تجار حلب ودمشق الذين استقروا بالقاهرة) قد قطعوا جميع صلاتهم ببطريرك الروم، ولم يعترفوا سوى بمبعوثينا". وبموجب الخط الشريف الذى طالب به بطريرك الروم فى اسطنبول، وتم إصداره فى القاهرة عام ١٧٥٣، كانت هناك محاولة لمنع "النصارى الكاثوليك...الذين وفدوا إلى مصر من دمشق وحلب" من التردد على كنائس الفرنجة أو اللجوء إلى الأساقفة الذين يتبعونهم، وهو ما دفعهم إليه رجال الدين التابعين "لآباء الأرض المقدسة"؛ حيث دفعوا "النصارى الكاثوليك [الشرقيين] إلى التردد على الكنائس

(١) توضح هذه المخطوطة تفاصيل النزاع بين النصارى الشوام والأرثوذكس.

الشرقية بدلاً من الكنائس الرومية اللاتينية". إلا أن الشوام الكاثوليك خرجوا من هذا الأمر بـ"تسوية" وفرت لهم الحماية من قبل بعض العلماء، وكبدتهم ١٠,٠٠٠ سكيني، فضلاً عن التعرض للمضايقات التي استهدفت رجال الدين. وقد نجحت تهديدات سلطة الروم الأرثوذكس في إرهاب الكاثوليك الشوام لبعض الوقت، بيد أنها لم تلق سوى تأييد محدود من قبل الحكام المحليين الذين انصب اهتمامهم على جمع أكبر قدر ممكن من الأموال؛ إلا أنها لم تتمكن في نهاية الأمر من مقاومة حركة الاستقلال الديني(١).

## سيطرة الشوام على الجمارك

تأكد نفوذ الشوام الكاثوليك على الصعيد التجاري بحلول منتصف القرن الثامن عشر؛ وأصبحوا يسيطرون تمامًا على تجارة الجوخ التي كانت تشكل عماد واردات تجار الفرنجة؛ فقد ذكر الفرنسيون عام ١٧٥١ أن "النصارى الشوام كانوا يحتكرون هذه التجارة في جميع أرجاء البلاد". وفي عام ١٧٥٧، أكد التجار الفرنسيون أن هؤلاء النصارى قد "استخدموا كل الحيل الممكنة من أجل فرض سيطرتهم الكلية على المعاملات التجارية بين ليفورن ومصر"، بل أعربوا عن مخاوفهم من نجاحهم في استيراد الجوخ الفرنسي مباشرة دون الحاجة إلى وسطاء الفرنجة(٢).

وصارت دمياط إحدى مناطق نفوذ الشوام، حيث انطلقوا منها نحو بسط سيطرتهم على التجارة المصرية. ولنذكر على سبيل المثال أحد "الروم الشوام"

---

(١) انظر:

-A.N., Caire, B 1 330, 5 et 7 septembre 1753; 331, 20 et 29 avril, 1er août, 7 novembre, 9 décembre 1754.

كما شهد عام ١٧٥٩ في مصر الاعلان عن وصول إحدى قيادات الباب العالي "من أجل الحيلولة دون تردد أفراد الرعية الذين يتبعون السلطان على الكنائس اللاتينية، وإجبارهم على اتباع شعائر الروم المنشقين" (A.N., Alexandrie, B 1 108, 5 mars 1759).

(٢) C.C.M., J 623, juin 1751. A.N., Caire, B 1 332, 5 avril 1757.

الذين نجحوا فى تدعيم نفوذهم بعد عام ١٧٥٠ بفترة قصيرة، هو ميخائيل فخر الذى نجح أولًا فى الحصول على امتياز توريد الأرز إلى دمياط، ثم حصل من سلطات القاهرة على الامتياز الخاص بالجمرك فى هذه المنطقة، موجهًا بذلك ضربة قوية للاحتكار اليهودى الذى اعتاد السيطرة على هذا المجال(١). وبعد عدة سنوات، حُسم الأمر لصالح النصارى الشوام، بعدما تم استبعاد اليهود من الجمارك؛ فقد أوكل على بك فى شهر سبتمبر ١٧٦٩ (الموافق لشهر توت الذى يتم خلاله تجديد امتيازات الجمارك) هذه المهمة إلى اثنين من الشوام الكاثوليك هما ميخائيل فخر ويوسف بيطار الحلبى(٢)، ولعل ذلك كان بإيعاز من فخر ذاته. ولم يكن هناك تفسير واضح للأسباب الحقيقية وراء هذا التغيير الذى كان بمثابة ثورة حقيقية أدت إلى استخدام النصارى الشوام كأتباع للحكام آنذاك بدلاً من اليهود. فقد كان اليهود مرتبطين بقائد الأوجاقلية منذ ما يقرب من قرن من الزمان، وصار عليهم تحمل تبعات استبعاده بواسطة على بك فى عامى ١٧٦٨ و١٧٦٩، لكونه من أكثر العوامل المؤثرة فى الحياة السياسية بالقاهرة. وفى الوقت ذاته/ كانت سياسة على بك الخارجية تتطلب العديد من الموارد، ولم يكن أمامه سوى الإفادة من القدرة المالية الكبيرة للنصارى الشوام الذين أسفر نجاحهم التجارى عن امتلاكهم لكم هائل من القدرات المادية. وهكذا، تأثرت قرارات على بك بنفوذ هؤلاء الشوام، ولا سيّما فى ظل تغير رؤيته وخططه بشأن منطقة الشام.

وقد أدلى الجبرتى بشهادته بصدد نفوذ النصارى من سكان القاهرة الأصليين، حيث أعرب عن حنينه للماضى المنصرم حينما قال: "كان إذ ذاك شوكة الإسلام قوية"، ثم أعرب عن حزنه إزاء تزايد نفوذ هؤلاء النصارى فى ظل حكم على بك حينما قال: "وارتفع شأن النصارى فى أيامه"(٣). وقد علّق فولنى **Volney**

---

(١) A.N., Caire, B 1 328, 24 octobre 1748; Alexandrie, B 1 107, 1er février 1752.

(٢) انظر: الجبرتي، جـ١، ص.٣٠٩. انظر كذلك:

- A.N., Alexandrie, B 1 110, 23 novembre 1768. C.C.M., J 628, 9 et 28 septembre 1769. LIVINGSTON, 'Alī Bey, 225.

(٣) الجبرتي، جـ٢، ص.٩٠-٩١ (الترجمة: جـ٤، ص.١٤٣-١٤٤). أظهر الجبرتى هذه المشاعر حينما سب تاجر نصرانى فى دمياط تاجر آخر شامى يُدعى عمر الطرابلسي، ولم يتمكن الطرابلسى من الحصول على أى تعويض ممكن بالقاهرة، بل تعرض للطرد نهائيًا من مصر.

على هذا الوضع بقوله: "اتسم النصارى الشوام بقدر من الاعتدال وحسن التدبير الذى مكنهم من بسط سيطرتهم على كل مجالات التجارة الواحد تلو الآخر، واستطاعوا فى نهاية الأمر استئجار الجمارك فى ظل الكارثة التى حلت باليهود، وصاروا منذ ذلك الحين ينعمون بسعة فى العيش ويحصلون على العديد من المطالب التى يمكن أن تفضى بهم فى نهاية المطاف إلى مصير اليهود نفسه". بيد أن سقوط على بك مكن المسلمين من الإعراب عن مشاعرهم الدفينة ضد النصارى، فإن وضع الشوام لم يتأثر بهذا الوضع سوى بقدر قليل للغاية، بل إنهم نجحوا فى الاحتفاظ بكامل نفوذهم السياسى والاقتصادى فى ظل حكم محمد بك وخلفائه. وفى عام ١٧٧٣، ذكر القنصل دالميرا تفاصيل إحدى المؤامرات التى تم إجهاضها، والتى كانت تستهدف يوسف بيطار وميخائيل جمال اللذين سيطرا على الجمارك المصرية، حيث كانا من نصارى الشام، وصارا بمثابة "اثنين من الوزراء ذوى السلطات المطلقة فى هذه الحكومة"(١).

وعقب وفاة بيطار وجمال (١٧٧٤)، انتقلت سلطة الجمارك إلى أنطون فرعون القسيس الذى ولد فى دمشق لأبوين كاثوليكيين، وقدم فى صباه إلى القاهرة حيث عمل بالجمارك ككاتب أول، وحينما بلغ الخامسة أو السادسة والعشرين من عمره تولى رئاسة الجمارك والمعاملات التجارية المصرية، وحظى بثقة كل من إبراهيم بك ومراد بك. ومن أجل الوقوف على النفوذ المالى الذى كان يتمتع به هذا الشخص، تكفينا الإشارة إلى ما ذكره فونتور دو بارادى **Venture de Paradis** بصدد نجاحه فى استئجار جمارك الإسكندرية ورشيد وبولاق ودمياط (ولم يتمكن من استئجار جمرك السويس)، وذلك مقابل ١,٥٠٠ كيس (٣٧,٥ مليون بارة). كما كان يتمتع بنفوذ هائل خَوَّلَ له "تمكين مواطنيه من بسط سيطرتهم على جميع مجالات التجارة المصرية"؛ لكنه رحل بصورة مفاجئة إلى ليفورن عام ١٧٨٤، فرارًا من مضايقات عثمان بك، وإخفاء ممتلكاته التى قدرها فولنى بثلاثة ملايين بارة(٢). ولم يؤثر هذا الرحيل بشكل سلبى على ثروات الكاثوليك الشوام سوى بعد مرور عامين

---

(١) VOLNEY, Voyage, 128. A.N., Caire, B 1 335, 6 avril 1773.

(٢) A.N., Alexandrie, B 1 113, 2 février 1783, 2 janvier 1784. VOLNEY, Voyage, 128. VENTURE DE PARADIS, Observations sur l'Echelle de Damiette, 180, a.

حينما وصل إلى القاهرة القبودان باشا الذى يبدو أنه بدأ مرحلة جديدة تتسم بمقاومة نفوذ النصارى المتزايد فى الحكومة المصرية؛ لتجاوزه الحدود المسموح بها. غير أنه فى ظل بعض الصعوبات والمناوشات العابرة، نجح العديد من كبار رجال الجمارك الذين قدموا بعد فرعون فى الاحتفاظ باحتكار الشوام لهذا المجال، واستمرار سيطرتهم على التجارة الخارجية المصرية، ومنهم على سبيل المثال يوسف قصاب، وميخائيل خليل...وغيرهم.

## الشوام عند نهاية القرن

وصف القنصل مور **Mure** وضع الشوام عام ١٧٨١ على النحو التالي: "سيطر الكاثوليك الشوام المقيمين فى هذه البلاد على الجمارك المصرية منذ ما يقرب من عشرة أعوام. ومنذ ذلك الحين استمر أفراد هذه الجماعة فى الهجرة إلى مصر، حيث ساروا على نهج من سبقوهم من أجل السيطرة على الحياة التجارية بأكملها... وخلال ما يقرب من ثلاث أو أربع سنوات، نجح هؤلاء الأفراد فى احتكار تجارة الهند والحجاز عبر البحر الأحمر، وتجارة الشام، وجزء من تجارة أزمير، وتجارة البربر التى تشكل قطاعًا هائلاً على صعيد التجارة الدولية. كما احتكروا السواد الأعظم من تجارة ليفورن، واحتكروا بالتالى تجارة إنجلترا التى تقابلها، بل إنهم اقتسموا تجارة فينيسيا مع رعايا الجمهورية الفرنسية، وأقاموا مقرًا دائمًا فى تريستا... لكنهم لم ينجحوا فى بسط سيطرتهم على التجارة الفرنسية التى طالما رغبوا فيها". وأضاف مور قائلاً إن الشوام لم يتدخلوا فى تجارة الفرنسيين؛ لأنهم كانوا يستطيعون طردهم من القاهرة خلال ستة أشهر(١).

غير أن هذا الوصف قد جانبه الصواب؛ لأن النصارى الشوام من الدمشقيين والحلبيين احتكروا تجارة الشام منذ زمن طويل، وأقاموا العديد من المنشآت فى دمياط، بل إن رئيس الجمرك الشامى كان يمارس سلطاته على كبار الضباط بالمدينة، وكان بوسعه العمل على إقالة الذين يخالفونه فى الرأى . وقد

---

(١) A. N., Alexandrie, B 1 112, 13 septembre 1781.

تمكن هؤلاء الشوام من اختراق مجال التجارة الأوروبية بفضل العلاقات التى عقدوها مع التجار الفرنجة من خلال العمل معهم كوسطاء تجاريين، بل إنهم نجحوا عام ١٧٨٠ في الحصول على "الحماية" اللازمة لمنافسة الأوروبيين ذاتهم داخل أراضيهم(١). وكان النصارى الشوام يشترون الجوخ من مارسيليا، ويجلبون القطن من الشام حيث يوردون جزءًا منه إلى فرنسا، ثم يصدرون الجوخ إلى مكة مقابل الحصول على التوابل والبن(٢). ولقد سبق أن أشرنا من قبل إلى نجاح النصارى الشوام فى اختراق تجارة الشرق التى ظلت حتى تلك الحين بين أيدى التجار المسلمين، وهو ما يعد المؤشر الحقيقى على مدى تزايد نفوذ النصارى على الصعيد التجاري؛ ففى عام ١٧٨٥، حينما تعرضت قافلة مكة للسلب على يد بعض البدو، قُدِّرت خسائر "نصارى البلاد" بأكثر من مليون بارة(٣). وقد حاول النصارى الشوام دون جدوى استغلال نفوذهم من خلال التأثير على القوى المختلفة من أجل فتح البحر الأحمر أمام التجارة الأوروبية، حيث كانوا يأملون فى تنمية هذا النوع من المعاملات التجارية التى ستعود عليهم بالنفع(٤). وتمكن النصارى الشوام من جمع قدر كبير من رءوس الأموال بفضل أنشطتهم التجارية؛ مما أتاح لهم إمكانية تولى الوظائف المالية التى احتكرها اليهود لفترة طويلة، وقد تزايدت أعداد النصارى الشوام الذين ورد ذكرهم فى البيانات الخاصة بتجار الفرنجة والقروض التى حصل عليها الفرنسيون منذ عام ١٧٧٠؛ مما يعكس العلاقات الوطيدة التى ربطت بين الطرفين وحجم نشاط هؤلاء النصارى الذى مكنهم من إقراض الغير(٥).

---

(١) طلب حنا زنانيرى- مدير جمرك الإسكندرية- عام ١٧٨٤ الحصول على براءة مترجم للعمل فى خدمة الفرنسيين. وأنطون قسيس كان من "مترجمى الإمبراطورية" (A.N., Alexandrie, B 1 113, 1er avril 1784).

(٢) A.N., Alexandrie, B 1 113, 19 août 1783.

(٣) A.N., Alexandrie, B 1 113, 4 janvier 1785.

(٤) انظر الفصل الرابع. انظر كذلك: A.N., Alexandrie, B 1 113, 2 et 6 février, 28 août 1783.

(٥) انظر على سبيل المثال الوثائق الخاصة بـ:

- إفلاس Sanguin (A.N., Caire, B 1 335, 4 et 8 février 1773, 20 avril, 14 novembre 1774, 5 août 1777).

- والبيانات الخاصة بقروض الفرنسيين: (A.N., Caire, B 1 335, 2 avril 1772; B 1 336, comptes de la Nation en 1776).

وقد ناضل الروم الملكانيون بشدة من أجل الانفصال عن كنيسة الروم الأرثوذكس، وحرصوا على كسب تأييد قناصل فرنسا ورجال الدين الذين يقيمون الشعائر اللاتينية؛ إلا أنه صار عليهم العمل جاهدين خلال العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر للتخلص من وصاية هؤلاء اللاتينيين الذين أصبحوا عبئًا يثقل كاهلهم؛ فقد كان نجاح هذه الطائفة المذهل على الصعيدين المالى والاقتصادى مقترنًا بالتطلع إلى تحقيق الاستقلال التام الذى صار أمرًا محتومًا بفعل تفرد شعائرهم الدينية، وشيوع الرغبة فى تكوين كيان مستقل. ونحو عام ١٧٧٤، أعرب الروم الكاثوليك عن رغبتهم فى إقامة شعائرهم الخاصة بواسطة رجال دين ينتمون إلى جماعتهم؛ مما دفع رجال الدين من جماعة آباء الأرض المقدسة إلى العمل على نفى هؤلاء القساوسة بدعوى أنهم يهددون النظام العام. إلا أنه تم كشف هذه "المؤامرة" بواسطة رجال الجمارك الذين كانوا يسيطرون فعليًا على هذه الطائفة، ويوفرون الحماية اللازمة لقساوستهم؛ فقد أشاعوا أنهم يسعون إلى طرد رئيس الدير، مما أدى إلى انتهاء الأزمة بسلام تام[١]. وفى عام ١٧٨١، نجح رئيس الجمارك فى جعل القساوسة الملكانيين "يتلون صلواتهم ويقيمون جميع شعائرهم داخل كنيسة الأرض المقدسة"، بموجب الاتفاق الذى تم إقراره فى القدس وروما. إلا أن رجال الدين التابعين لجماعة الأرض المقدسة كانوا يحصدون الكثير من المنافع من وراء الحماية التى يوفرونها للملكانيين[٢]؛ مما دفعهم إلى محاولة التشكيك فى هذا الاتفاق، عقب تولى القبودان باشا جميع الشئون المصرية عام ١٧٨٦، فقد حاولوا منع القساوسة الملكانيين من دخول كنيستهم؛ مما أثار حالة من الاستنكار والاستياء الشديد بين صفوف نصارى الشام،

---

(١) انظر: A.N., Caire, B 1 335, 6 avril 1774. لقد رجعنا إلى التقارير التى صاغها قناصل فرنسا من أجل سرد هذه الأحداث، حيث ذكروا أن ادعاءات رجال الدين من جماعة الأرض المقدسة كانت تحوى قدرًا من المبالغة. كما ذكر كارالى CARALI (Les Syriens en Egypte, 2-4) أن إحدى الوثائق تشير إلى سلوك الفرنسيسكان الذى بلغ حد الرغبة فى منع الروم الكاثوليك من دفن موتاهم فى المدافن التى كانوا يمتلكونها فى مصر القديمة (١٧٧٤).

(٢) ومن ذلك على سبيل المثال أنهم تمكنوا عام ١٧٨٢ من ترميم أحد أديرتهم فى الإسكندرية بواسطة الأموال التى حصلوا عليها من الكاثوليك الشوام. (A.N., Alexandrie, B 1 112, 12 juin 1780).

واستلزم الأمر تدخل القنصل الفرنسى الذى طرح عام ١٧٨٨ تسوية يتم بموجبها السماح لقساوسة الروم الملكانيين باستخدام الكنيسة اللاتينية فى أوقات محددة. وسرعان ما شكك قساوسة الأرض المقدسة فى هذا الاتفاق بدعوى أن القساوسة الروم الملكانيين لهم "تطلعات" خاصة، إلا أنه فى غضون ذلك كانت "ثورة" ١٧٩١ سببًا فى حصول الشوام بمصر على "قدر أكبر من الثقل لم يكن له وجود من قبل"، وصار من الضرورى التراجع عن الاتفاقات المبرمة عام ١٧٨٨[١]. وبعد مرور نصف قرن على اعتراف الأرثوذكس بشرعية وجود الروم الملكانيين، نجح الملكانيون فى التحرر من نير اللاتينيين الذى كان يثقل كاهلهم.

## عدد النصارى الشوام، وأصولهم الجغرافية، وأنشطتهم المهنية

لم يشهد عام ١٧٣٠ سوى وجود عدد قليل للغاية من النصارى الشوام؛ فقد ذكر فولنى أن عدد أسرهم لم يكن ليتجاوز أسرتين أو ثلاث أسرات فحسب، إلا أنهم بدأوا يتزايدون بالقاهرة فى ظل تطور أنشطتهم التجارية. وفى كتابه الصادر عام ١٧٧٨، قدَّر ديجون أعداد "نصارى البلاد" بـ ٤,٠٠٠ نصرانى، ولا يشمل هذا الرقم النصارى القبط، حيث كان معظمهم من الشوام. ويقترب هذا العدد من الرقم الذى ساقه فولنى (٥٠٠ أسرة عام ١٧٨٤)، كما يتفق تمامًا مع الرقم الذى ذكره جومار فى كتاب "وصف مصر": ٥,٠٠٠ من الروم الكاثوليك الشوام والمارونيين[٢].

إن دراسة الأصول الجغرافية للنصارى الشوام تفضى بنا إلى نتائج مشابهة لتلك التى استخلصناها بصدد المسلمين الشوام. فقد تناولت هذه الدراسة ٢٩ شخصًا من نصارى الشام بين عامى ١٧٠١ و١٧٩٨، وتم خلع صفة "نصرانى شامى" على ثمانية عشر فردًا من هؤلاء الأشخاص، حيث وفد جزء كبير منهم من

---

(١) A.N., Alexandrie, B 1 114, 29 mars, 10 juillet 1790, 14 octobre 1791.

(٢) A.N,. Caire, B 1 336, Notice de Digeon (1778). VOLNEY, Voyage, 127-8. JOMARD, Ville du Kaire, 678, 694.

دمشق، وتم إطلاق صفة "الدمشقى" على شخص واحد فحسب، وعُرف تسعة نصارى بالحلبيين، وهو ما يوضح حجم تيار الهجرة القادم من حلب. إلا أننا لم نجد سوى نصرانى واحد قدم من لبنان، وهو جبلى ترجع أصوله إلى جبل لبنان؛ ولعلنا نلحظ أن قلة أعداد المهاجرين اللبنانيين كانت من الخصائص المميزة لطائفة الشوام المسلمين.

ويكاد نشاط النصارى الشوام يكون مقصورًا على تجارة الأقمشة، ولا سيِّما الأقمشة المستوردة من أوروبا. فقد تَمكنَّا من معرفة مهنة ٢٦ نصرانيًا شاميًا خلال القرن الثامن عشر، حيث كان من بينهم ١٦ شخصًا يعملون بتجارة الأقمشة، بل تم إطلاق اسم "الجوخي" أو "تاجر الجوخ" على سبعة أفراد آخرين تخصصوا فى بيع الأقمشة الإفرنجية. كما وجدنا اثنين من الحريرية الذين كان عملهم يرتبط بتجارة الشوام فى الحرير. وينطبق الأمر ذاته على تجار التبغ الذين بلغ عددهم أربعة دخاخنية؛ حيث جاء هذا النشاط فى المرتبة الثانية بعد تجارة الأقمشة. بينما زاول النصارى الشوام الآخرين الأعمال التجارية الصغيرة وعددًا من "المهن الحرة" مثل الطب؛ فقد وجدنا الذمى جرجس بن قسيس الذى عمل حكيم باشى قبل عام ١٧٣٠[١]. وفى المقابل، لم يزاول النصارى الشوام سوى عدد قليل للغاية من الأنشطة الحرفية، بل إننا لم نجد فى الوثائق ما يؤكد صحة المعلومات التى ساقها جيرار بصدد عمل النصارى الشوام (والأرمن) كصاغة وجواهرجية، ولعله قد اختلط عليه الأمر بشأن المهن التى زاولها النصارى القبط من السكان المحليين[٢].

وقد صار النصارى الشوام من أكثر طوائف القاهرة ثراءً خلال عدة سنوات، بفضل تخصصهم فى أعمال التجارة الدولية، إلا أن مؤشر تطور أوضاعهم المادية كان يتصاعد بصورة منتظمة تسترعى الانتباه؛ فقد ورد ذكر أول نصرانى شامى فى وثائق المحاكم عام ١٧٠١، وهو أحد الحريرية بوكالة الشيشينى، حيث بلغت قيمة ثروته المتواضعة ٥,٦١٣/٧,١٩٦ بارة[٣]. وورد بعد

---

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٩٥، ص.١٧٨ (١٧٣٠).

(٢) GIRARD, Mémoire, 618.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٣، ص.٥١٣ (١٧٠١).

ذلك ذكر عدد من النصارى الشوام الأكثر فقرًا، حيث كان من بينهم القمّاش (٣,١٩٠/٣,٤٣٠ بارة عام ١٧٠٥)، والدخاخنى (٩٧٢/١,١٤٤ بارة عام ١٧١٩). ووجدنا بين ١٧٢٥ و١٧٣٠ أربع تركات خلفها النصارى الشوام (فى مقابل ثمانى تركات خلفها المسلمون الشوام)، وبلغ متوسط قيمتها الإجمالية ١٣,١٥٠ بارة (أقل من ثلث متوسط قيمة تركات المسلمين الشوام)، حيث بلغت قيمة أكبر هذه التركات ٢٠,٣٣٨/٢٦,٧٥٠ بارة، وهى تركة أحد تجار الجوخ بالبندقيين. وفى المرحلة التالية التى تمتد بين عامى ١٧٤٧ و١٧٥٦، ارتفع عدد تركات النصارى الشوام ليبلغ ست تركات (فى مقابل سبع تركات خلفها المسلمون الشوام)، إلا أن متوسط قيمتها الإجمالية ظل يتسم بالضآلة، حيث بلغ ١٩,٣٤٨ بارة، وهو ما يقل بعض الشيء عن نصف متوسط تركات المسلمين الشوام. وكان أكثر هؤلاء الشوام ثراءً هو أحد باعة الأقمشة فى وكالة قاسم كتخدا، حيث بلغت ثروته ٦٤,٧٤٨/١٠٦,١٤٥ بارة عام ١٧٥٦، وهو رقم يدخل فى إطار تركات التجار متوسطى الحال. ومنذ عام ١٧٦٠، بدأ يتضح نفوذ هذه الطائفة على الصعيد الاقتصادى. فقد وجدنا فى وثائق المحاكم بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨ خمس عشرة تركة خلفها النصارى الشوام (فى مقابل ست عشرة تركة للمسلمين الشوام)، وبلغ متوسط قيمتها الإجمالية رقمًا (٢٢٩,٢٤٨ بارة) تجاوز بشدة متوسط قيمة تركات المسلمين الشوام (١٦٢,٣٥٥ بارة)، بل تجاوز بشكل واضح متوسط قيمة تركات المغاربة (٢١٣,١٧٣). فوفقًا لما ورد فى سجلات المحاكم، كان نعمة الصبحانى الذى عمل جوخيًا بالحمزاوى هو أكثر هؤلاء النصارى ثراءً، حيث خلف عام ١٧٨٨ ثروة بلغت قيمتها ١,٢٣٣,٣١٧/٢,٥٦٩,٤١٠ بارة، وهى تعد بذلك من أكبر الثروات آنذاك(1). وقد حظى ازدهار طائفة النصارى الشوام فى نهاية القرن بقدر هائل من التقدير؛ فقد تم منح "طائفة الشوام أو الدمشقيين" ٢,٥ قيراط من إجمالى ٢٤ قيراط تشكل قيمة الالتزام العام الذى تم طرحه عام ١٧٩٩، وهو ما يكاد يماثل ما حصل عليه التجار (ثلاث حصص) والقبط (ثلاث حصص

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ١٢٧، ص. ٣٣٦ (١٧٨٨). وقد احتلت تركة نعمة الصبحانى المرتبة التاسعة من حيث حجم التركات التى تمت دراستها بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، والتى بلغ عددها ٥٦٧ تركة؛ وسبع تركات من التركات التى سبقته كانت لعدد من تجار البن.

ونصف)[1]. وخلال ثورة القاهرة عام ١٨٠٠، تعرض للسلب ١٤٣ منزلاً من مساكن النصارى بالقاهرة، ولا سيّما مساكن الكاثوليك الشوام، حيث قدر متوسط قيمة الخسائر بـ ٢٧٥,٠٠٠ بارة لكل مسكن (قيمة عام ١٨٠٠)؛ بيد أن هذا الرقم قد ينطوى على قدر من المبالغة بغية الحصول على المزيد من التعويضات، فإنه يعكس مدى الازدهار الذى كانت تنعم به هذه الطائفة[2].

## موقع النصارى الشوام

منذ الأيام الأولى لاستقرارهم بالقاهرة، حرص النصارى الشوام على التواجد بالقرب من المراكز التجارية الرئيسية التى يتمركز بها مواطنيهم المسلمين، مثل وكالات البندقيين بالقرب من خان الحمزاوي، ولا سيّما وكالة قاسم كتخدا التى يبدو أنها ظلت حتى نهاية القرن الثامن عشر مقصورة على النصارى الشوام الذين يتاجرون فى الأقمشة الأوروبية، بالإضافة إلى وكالة الجمالية، ووكالة التفاح، ووكالة الشيشينى (124 F 4/5)، ووكالة الحاج محسن رمضان (349 F 5). وسرعان ما اخترق هؤلاء الشوام خان الحمزاوى ذاته الذى صار معقل تجارة الشام؛ ففى إحدى وثائق القنصليات التى يرجع تاريخها إلى عام ١٧٣٢، تمت الإشارة إلى "لطفى نمر" و"جبران فورزيلي" باعتبارهما من المتواجدين فى هذا الخان[3]. وأخذ وجود المسلمين الشوام بالخان يتراجع شيئًا فشيئًا فى ظل تزايد أعداد النصارى الشوام الذين اتسع نطاق استقرارهم فى الحمزاوى بحلول عام ١٧٦٠؛ فوفقًا لما ورد فى وثائق المحاكم التى رجعنا إليها، لم يكن هناك وجود لهؤلاء النصارى بين

---

(١) انظر: Vincennes, B 6 38, 1799. لقد ذكرنا من قبل (ص. ٣٢١، حاشية رقم ٤) أن نهب أسواق القاهرة عام ١٨١٥ قد كبد أهل الحمزاوى خسائر بلغت قيمتها ٣,٠٠٠ كيس، بواقع ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة.

(٢) Vincennes B 6 45, 14 juin 1800.

(٣) A.N., Caire, B 1 321, 24 mars 1732.

عامى ١٦٧٩ و١٧٦٠، إلا أنه خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٧٦٠ و١٧٩٨ التى شهدت تواجد ١٧ تاجرًا بخان الحمزاوي، صار هناك ١١ تاجرًا من النصارى الشوام والفلسطينيين، بينما لم يكن هناك سوى اثنين من المسلمين. وبين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، تجمع معظم النصارى الشوام الذين تَمكّنًا من معرفة محل عملهم (١٥) داخل الخان (١٠) وفى الوكالات المجاورة (اثنان). وظل خان الحمزاوى يحمل طابع نصارى الشام حتى نهاية القرن الثامن عشر؛ فقد أكد باتون **Paton** أنه نحو عام ١٨٤٠ لم يكن بالخان سوى حوانيت النصارى الدمشقيين، حيث لم يجد سوى حانوت واحد يملكه أحد المسلمين[١].

وإزاء التمركز المهنى الذى يتضح لنا من خلال كل ما سبق، كان هناك عدد محدد وقليل للغاية من الأحياء السكنية التى يقيم بها النصارى الشوام فى القاهرة. فقد أقام معظم أفراد هذه الطائفة فى المنطقة الواقعة بالقرب من الخليج بين القنطرة والجديدة (**260 G 8**)، وفى حى الموسكى (**8 I**)، أى فى موضع حى الأقباط (**42 G 8/9**) وحى الفرنجة (**24 G/H/I 9**). ويرجع اختيار هذا الموقع إلى العلاقات التجارية الوطيدة التى عقدها النصارى الشوام مع الفرنجة، ورغبتهم فى الحصول على الحماية اللازمة لمواجهة أية مناوشات. كما أن حى الفرنجة كان يضم الكنيستين الكاثوليكيتين التى يتردد عليهما الكاثوليك الشوام، ألا وهما كنيسة دير "مجمع التبشير" **Propagande** (الدير الصغير **31 H 9**)، وكنيسة دير الأرض المقدسة (دير الكبير **32 H 9**)[٢]. وهذه المنطقة كانت تقع كذلك بالقرب من خان الحمزاوى. إلا أنه كان هناك عدد من نصارى الشام الذين سكنوا بركة الأزبكية إلى جوار حارتى الأقباط.

---

(١) انظر: الجبرتي، جـ٣، ص.١٥١؛ وجـ٤، ص.٢٣٣-٢٣٤، وص.٢٥٠. على باشا، الخطط، جـ٣، ص.٣٤. انظر كذلك:

- PATON, A History of the Egyptian Revolution, II, 287. WILKINSON, Modern Egypt, I, 252. RHONÉ, L'Egypte à petites journées, 244.

(٢) JOMARD, Ville du Kaire, 678.

## نظام الطائفة

ليس هناك ما يؤكد حقيقة الاعتراف رسميًا بطائفة النصارى الشوام؛ لأن السلطات العثمانية لم تكن لتعترف سوى بطائفة الروم الأرثوذكس التى انشق عنها الكاثوليك. ولم يرد ذكر "طائفة النصارى الشوام" سوى فى بداية القرن التاسع عشر[١] ، بل إنه لم تتم الإشارة إلى "طائفة تجار الحمزاوى" أو "نصارى الحمزاوي" سوى فى فترة لاحقة على بداية هذا القرن[٢].

وعلى الرغم من عدم وجود هيكل منظم يضم أفراد هذه الطائفة، فإن النصارى الشوام كانوا يشكلون كيانًا حقيقيًا تتضح ماهيته حينما يستشعر الحكام حاجتهم إلى الأموال التى يشرعون فى جمعها من جميع طوائف القاهرة الحرفية والوطنية والدينية؛ ومن ذلك على سبيل المثال "القرض" الهائل الذى طلبه إسماعيل بك عام ١٧٨٧ من بعض الطوائف التى كان من بينها النصارى الشوام. بل إن بونابرت طلب من الديوان عام ١٧٩٨ الحصول على قرض تبلغ قيمته ٥٠٠,٠٠٠ ريال يتم جمعها من التجار المسلمين والنصارى القبط والشوام[٣]. ولم يتم الاعتراف بوجود شيوخ للطائفة قبل عام ١٧٩٨؛ فإن وثائق الحملة الفرنسية هى التى بادرت بالإشارة إلى "شيخ تجار دمشق بالقاهرة" (ميخائيل كحيل عام ١٧٩٨) أو "شيخ الدمشقيين" (ميخائيل كحيل عام ١٧٩٨، ويوسف فرحات عام ١٨٠٠) الذى اضطلع بجميع وظائف شيوخ الطوائف، وحمل على عاتقه عبء توزيع الضرائب على مواطنيه[٤]. إلا أنه قبل عام ١٧٩٨، كان يحكم النصارى الشوام

---

(١) إحدى وثائق فنسين التى يرجع تاريخها إلى عام ١٨٠٠ (Vincennes, B 6 60)، ويبدو أن جماعة "النصارى الشوام" كانت تضم الروم والأرثوذكس على حد سواء. وقد تحدث الجبرتى عن [طائفة] "النصارى الشوام والأروام" فى أحد النصوص التى تروى حادثة وقعت عام ١٨٠٢ (جـ٣، ص.٢٢٦).

(٢) الجبرتى، جـ٤، ص.١٩٩ (١٨١٣) وص.٢٥٠ (١٨١٦).

(٣) الجبرتى، جـ٢، ص.١٥١؛ وجـ٣، ص.١٢.

(٤) Vincennes, B 6 10, 19 octobre 1798; B 6 44, 15 mai 1800; B 6 53, 25 septembre 1800.

أفراد الطائفة البارزين ذوى النفوذ، والذين كانوا بطبيعة الحال من رجال الجمارك، وهو "ما أكده قنصل فرنسا عام ١٧٩٠ حينما قال إن رئيس الجمارك هو زعيم هذه الطائفة"[١]، حيث كان يمثل بالتالى مصالح أبناء جماعته لدى السلطات، ويدافع عنهم عند الحاجة، بل كان الحكام يعهدون إليه بالنظر فى جميع شئون الطائفة الإدارية والمالية.

## ٢.النصارى الروم

خلعت وثائق الحملة الفرنسية على أفراد هذه الجماعة صفة "الروم المنشقين" الذين كانوا يعدون من أكبر طوائف القاهرة الوطنية والدينية؛ فقد قدرت إحدى الوثائق عددهم بـ٣,٠٠٠ أسرة، وهو رقم يحوى قدرًا من المبالغة، إلا أنه يبدو أن الرقم الذى ورد فى كتاب "وصف مصر" هو الأقرب إلى الصحة (٥,٠٠٠ شخص)، وهو يعادل بذلك عدد النصارى الشوام[٢]. ولا جرم أنه كان هناك كذلك عدد كبير من التجار الروم الذين أقاموا فى القاهرة بصفة مؤقتة من أجل مباشرة أعمالهم.

وعلى الرغم من قلة الإشارة إلى الروم فى وثائق المحاكم، فإن حجم نشاطهم التجارى كان هائلًا. وحينما عرض التجار الروم شكواهم على القائد الفرنسى بوسييلج **Poussielgue** بسبب كثرة الضرائب المفروضة عليهم، أرسل إلى بونابرت فى نوفمبر ١٧٩٨ قائلاً إنه بعد مراجعة سجلات جمرك بولاق تبين أن "البضائع التى دخلت لصالحهم تبلغ قيمتها ٨٤٢,٧٢١ جنيه"، بما يعادل ٢٣,٦ مليون بارة، خلال فترة لم تتجاوز عامًا واحدًا[٣]. وكانت تجارة الروم تستند بلا شك إلى التجارة الداخلية بين مصر وتركيا الأوروبية وآسيا، فى الجزء الشرقى من

---

(١) A.N., B 1 114, 29 mars 1790.

(٢) C.C.M., J 1648, Mémoire (1670). JOMARD, Ville du Kaire, 678, 694.

(٣) Vincennes, B 6 12, 24 novembre 1798.

حوض البحر المتوسط حيث كانت الملاحة الرومية تتسم بنشاط هائل؛ إلا أننا لم نجد ما يشير إلى العلاقات التى كانت تربط بين الروم فى القاهرة والطائفة الرومية باسطنبول التى كانت تضطلع بدور كبير على الصعيد التجارى. كما عمل الروم كوسطاء بين تجار الفرنجة والتجار المحليين. وقد ذكر يوسيبلج أنه منذ قدوم الفرنسيين بلغ حجم معاملات أكثر تجار الروم ثراءً (ستة تجار) ٦٠,٠٠٠ جنيه، بما يعادل ١,٦٨٠,٠٠٠ بارة، وهو ما يجعلهم فى مصاف أكثر تجار القاهرة ثراءً.

وعلى صعيد آخر، تخصص الروم فى مزاولة بعض الحرف الأخرى التى تتعلق بصناعة الملابس؛ إلا أننا لم نجد فى وثائق المحاكم سوى عدد قليل للغاية من المعلومات التى تؤكد ما ساقه الرحالة وكتاب "وصف مصر" فى هذا الشأن. فقد مارس الروم بالقاهرة حرفة "الفراء" التى تكاد تكون مقصورة عليهم، ودفعتهم إلى الاستقرار فى وكالتى الفرائين (5 P 34) و(10 R 49)[1]. كما كان هناك العديد من الخياطين والطواقية[2]، والحريرية؛ إلا أنه كانوا يمارسون كذلك الحرف التى تقوم على المعادن النفيسة، مثلهم فى ذلك مثل غيرهم من الأقليات الأخرى.

وكانت سمة التواضع هى الغالبة على الحرفيين الروم؛ وهذا ما أكدته وثائق المحاكم التى ورد بها ذكر بعض التركات التى خلفها عدد من نصارى الروم عام ١٦٨٦، حيث كان من بينهم أحد الطوقجية بحارة الروم (٢٣٥ بارة) واثنين من الخياطين فى خان الخليلى وحارة الروم (٣٨٩ و٣٣٣ بارة)، وكلها تعد من أصغر التركات التى صادفناها[3]. لكن ذلك لم يحل دون وجود بعض الحريرية والقماشين ميسورى الحال. وكانت طائفة النصارى الروم تحتل بصفة عامة مكانة جيدة بالقاهرة؛ فقد ذكر لاسكارس أنه تم منحهم قيراطًا بأكمله فى إطار مشروعه الخاص بالالتزام العام عام ١٧٩٩. وبعد مرور عام على تلك الواقعة، فرض مينو

---

(١) أوضح لاسكاريس (بصدد سالونيك) أن الروم قد احتكروا تجارة الفراء المستورد من تركيا وألمانيا وبولونيا وروسيا (Salonique, 23). انظر:

- JOMARD, Ville du Kaire, 707. CLOT BEY, Aperçu, II, 310. CLERGET, Le Caire, II, 257.

(٢) COPPIN, Relation de Voyages, 211. A.N., Caire, B 1 313, 1687.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٣، ص٣٢٤-٣٢٥.

"الضريبة على الأشخاص"، وقرر أن تدفع "طائفة الأروام" ٥٠,٠٠٠ فرنك، بينما تدفع طائفة اليهود ٣٠,٠٠٠ فرنك، وتدفع طائفة "النصارى الدمشقيين" ١٥٠,٠٠٠ فرنك[١]. وانطلاقًا من هذه الأرقام التى تعكس القدرة المادية، يمكننا أن نضع الروم فى مكانة تقع بين الشوام واليهود.

وكانت تقع المراكز الرئيسية التى يزاول فيها الروم أنشطتهم المختلفة فى كل من الجمالية (وكالات الكردي، ومحسن رمضان، والرهبان)، وخان الخليلى، حيث كانا يعدان من أكثر مناطق القاهرة التى شهدت المعاملات التجارية القائمة على المنتجات الدولية. وكانت حارة الروم تمتد إلى الشرق من السكرية **(231** و**(6 M 265)**، ويقطن بها بطريرك الروم الأرثوذكس **(5 M 204)**. إلا أن كنيسة الروم كانت تقع بالقرب من الحمزاوى **(7 K 452)**، وكان يقام بها قداس الأحد باللغة العربية، حيث كانت تمثل الكنيسة الوحيدة المخصصة للروم بالقاهرة، بيد أنه كان هناك عدد آخر فى القاهرة القديمة. ويبدو أنه خلال القرن الثامن عشر على أقل تقدير، كان هناك العديد من الروم الذين يقطنون حى الجمالية حيث يوجد مقر عملهم؛ وقد أوضح جومار اعتياد الروم على التواجد فى وكالة الرهبان **(4 F 127)**، بينما أشار كتاب "وصف مصر" إلى أنهم كانوا يتواجدون بالقرب من هذه المنطقة **(4 F 129)**. لذا، ظل جزء من الحارة الجوانيه **(4 G 118)** محتفظًا حتى يومنا هذا باسم "حارة الروم الجوانيه"[٢].

وقد اعتادت طائفة النصارى الروم الخضوع لسلطة زعيمها الدينى، أى بطريرك الروم. وورد ذكر هذه الطائفة فى النصوص المختلفة عند الإشارة إلى أداء الالتزامات الضريبية، ومن ذلك على سبيل المثال جباية الأموال عام ١٧٨٧ من مختلف الطوائف المهنية والوطنية والدينية بالقاهرة[٣]، إلا أن تقدم نصارى

---

(١) انظر: Vincennes, B 6 38, 1799; B 6 60, 12 octobre 1800. وكان شيوخ الطوائف يدفعون للوالى فيما مضى (قبل تقدم الشوام) من اجل الابقاء عليهم فى مناصبهم؛ حيث كان يدفع شيخ الأقباط ٢٥,٠٠٠ بارة، وشيخ الروم ١٠,٠٠٠ بارة، وشيخ النصارى ١٢,٠٠٠ بارة وشيخ اليهود ٦,٢٥٠ بارة (SHAW, Financial, 322).

(٢) JOMARD, Ville du Kaire, 677. Index du Bulletin du Comité (1914), 150.

(٣) الجبرتى، جـ٢، ص١٥١

الشام قد أدى إلى قلب الموازين الخاصة بأهمية مختلف الطوائف النصرانية، وهو ما يفسر أسباب اعتبار الروم عام ١٧٩٨ من أبناء طائفة التجار الدمشقيين؛ مما دفعهم إلى الاعتراض على القهر المادى الذى كانوا يلاقونه من قبل هؤلاء الدمشقيين[١]. وتحولت مجريات الأحداث بشكل يثير الدهشة؛ لأن النصارى الروم قد سقطوا بحلول نهاية القرن فى دائرة التبعية الإدارية لطائفة النصارى الشوام، بيد أنهم قد ناضلوا طويلاً على مدار خمسين عامًا من أجل الحصول على الاستقلال الدينى.

### ٣. الأرمن

تعد طائفة النصارى الأرمن من أصغر الطوائف التى استقرت بالقاهرة منذ فترة طويلة، حيث اضطلعت بنشاط اقتصادى محدود للغاية، وإن كان دورهم ينطوى على قدر من الأهمية التى تنبثق عن تخصصهم فى ممارسة عدد من الأنشطة الحرفية التى نجحوا فى احتكارها[٢].

ووفقًا لما ورد فى مذكرة القنصل الفرنسى عام ١٦٧٠، كان يقدر عدد الأرمن فى القاهرة الكبرى بـ ٦٠٠ أو ٧٠٠ أسرة، وهو رقم لا يختلف كثيرًا عن تقديرات جومار بعد مرور قرن من الزمان، حيث أشار إلى وجود ٢,٠٠٠ شخص من النصارى الأرمن[٣]. وقد ذكر ديجون عام ١٧٧٨[٤] أن أفراد هذه الطائفة التى

---

(١) انظر: Vincennes, B 6 12, 24 novembre 1798. إننا نعتقد أن إلحاق الروم بطائفة الدمشقيين هو من صنيع الفرنسيين الذين كانوا يحرصون على التزام التبسيط الإدارى (وكانوا ينزعون بطبيعة الحال إلى محاباة الشوام الكاثوليك)؛ لأن التجار الروم لم يذكروا أنه كان "يتم دومًا إلحاقهم" بطائفة التجار الدمشقيين، حينما قدموا إحدى العرائض بغرض التظلم من كثرة الضرائب التى يفرضها عليهم كحيل، ومحاولة التخلص من وصايته عليهم.

(٢) لم يكن الدور المحدود الذى اضطلعت به هذه الطائفة فى التجارة الدولية بالقاهرة يشكل انعكاسًا حقيقيًا لأهميتها فى المجال ذاته داخل بعض المناطق الخارجية الأخرى (MANTRAN, L'Empire Ottoman, 175).

(٣) C.C.M., J 1648, Mémoire (1670). JOMARD, Ville du Kaire, 678, 694.

(٤) A.N., Caire, B 1 336, Notice de Digeon, 1778.

تتسم "بالحكمة والتواضع والاقتصاد وحسن التدبير"- وإن كانت "شديدة الاهتمام بذاتها"- كانوا يمارسون عددًا صغيرًا للغاية من المهن المتواجدة. فقد كان معظم أفراد هذه الطائفة من الصاغة أو الجواهرجية، والمعلومات التى وردت فى وثائق المحاكم تؤكد تمامًا ما ذكره الرحالة، حيث تمكننا من الوقوف على مهنة خمسة عشر أرمينيًا كان من بينهم سبعة من الصاغة أو الجواهرجية. ويكاد يكون جميع الساعاتيه بالقاهرة من أفراد هذه الطائفة؛ ففى عام ١٧٥٨، حينما رغب الخازندار على بك فى الاعتذار عن الأذى الذى لحق بساعاتى فرنسى يدعى برانك Branque، فإنه قد أرجع هذا الخطأ إلى اعتقاده أن الفرنسى ليس سوى أرمني، مثل "جميع الساعاتيه فى مصر"[١]. كما كان الأرمن يمارسون حرفة الحياكة، مثلهم فى ذلك مثل الروم. ويبدو أنهم كانوا يضطلعون بدور نشط فى مجال البناء؛ فقد أوضح هاسلكيست Hasselquist أن "الأتراك لا يجيدون تسوية الأحجار وتشييد البنايات قد اعتمدوا على الأرمن فى مجال التصميم المعمارى"، ويحمل هذا القول قدرًا من المبالغة، حيث يرجع هذه القدرات إلى الفطرة الطبيعية التى كان يتمتع بها الأرمن فى هذا المجال، فضلاً عن كثرة أسفارهم التى أكسبتهم قدرًا كبيرًا من الخبرة والقدرة على التذوق الفنى[٢]. وتاجر الأرمن كذلك فى السلع الصغيرة، وشاركوا فى مجال التجارة مع الفرنجة من خلال العمل كوسطاء أو تجار تجزئة، دون أن يقترب حجم دورهم من دور النصارى الشوام أو الروم أو اليهود.

وكان الحرفيون بصفة خاصة هم الفئة الغالبة على طائفة الأرمن التى تعد من الطوائف الفقيرة؛ فقد تمكننا من رصد التركات الخاصة بـ١٦ أرمينيًا فى سجلات المحاكم بين عامى ١٦٦١ و١٧٩٨، حيث بلغ متوسط ثرواتهم ٢٤,٧٨٤ بارة (ذات القيمة الثابتة)، وهو رقم يقل بشكل ملحوظ عن متوسط ثروات مجموع الحرفيين خلال الحقبة ذاتها. وكان أكثر هؤلاء الأرمن ثراءً هو أحد الصاغة بحى بيمارستان، حيث توفى عام ١٧٩٤ مخلفًا وراءه تركة قوامها ٢٨٨,١٤٨/١٢٣,٩٠٤ بارة، وهى من تركات القاهرة متوسطة الحجم[٣]. ومن بين

---

(١) A.N., Caire, B 1 332, 3 juin 1758.

(٢) HASSELQUIST, Voyages, I, 151.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ١٢٩، ص.٢٥٥ (١٧٩٤).

هؤلاء الأرمن الستة عشر، خلف خمسة منهم تركات تقل قيمتها عن خمسة آلاف بارة، وربما أقل من ذلك بكثير؛ فقد ترك أحد الصاغة ١,٩٧٥/١,٩٣٥ بارة، وخلف أحد متسببى الدخان ١,٢٩٢/١,١٨٩ بارة، بينما خلف أحد الخياطين ٢,٧٢٨ بارة/١,٦٩١ بارة.

وقد امتلك العديد من الأرمن عددًا من حوانيت الصاغة، حيث كانت تعد بمثابة مركز نشاطهم المهنى الرئيسي. إلا أن بقية أفراد الطائفة قد انتشروا فى العديد من المناطق الأخرى؛ لأنهم كانوا يمارسون عددًا من الحرف التى تنتشر فى جميع بقاع القاهرة، ونادرًا ما كان يجمعها نطاق جغرافى واحد كما هو الحال فى منطقة الصاغة. ولم تتوفر لدينا العديد من المعلومات بشأن محل إقامة الأرمن، إلا أنه يبدو أن معظم أفراد هذه الطائفة قد سكنوا منطقتى باب الشعرية وكوبرى الموسكى حيث توجد أحياء الأقباط والفرنجة. وكانت كنيستهم تقع بالقرب من حارة الأقباط (257 G 8)، إلى جوار القنطرة الجديدة[1].

(١) JOMARD, Ville du Kaire, 678. NIEBUHR, Voyage, I, 107.

# الفصل الثانى عشر

# الطوائف الحرفية

تصطدم دراسة الطوائف الحرفية فى العالم العربى والإسلامى- بل فى مصر العثمانية على وجه الخصوص- بعدد من الصعوبات التى تعرض لها جبرائيل بير بشكل واضح فى كتابه الذى يحمل عنوان **Egyptian guilds in modern times**(١).

ولم يتوافر لدينا سوى عدد من المصادر التى تقتصر على تقديم معلومات منتقصة غير كاملة؛ لأن المؤرخين العرب لم يتناولوا مسألة الطوائف سوى بشكل عابر، بل إن النصوص القليلة المتتابعة التى حصلنا عليها قد تطرقت فحسب للجانب الدينى دون غيره من الجوانب الأخرى التى تتصل بالأنشطة الحرفية. ولم يكن هناك كذلك سوى عدد قليل للغاية من الدراسات الوافية التى خصصت بالكامل للطوائف الحرفية فى مختلف الدول العربية. كما أن الدراسات العامة التى اتسم بعضها بالقدرة على النفاذ قد استندت إلى عدد من المعلومات الجزئية المنتقصة، بحيث لم يكن من الممكن التسليم بصحتها فى ظل الأوضاع الحالية(٢).

---

(١) تم نشر هذا الكتاب عام ١٩٦٤، وهو يعد أحدث الدراسات التى تعرضت بالكامل لمسألة الطوائف المختلفة. وعلى الرغم من أنه يتناول بصفة أساسية الطوائف المصرية خلال القرن التاسع عشر، فإنه قد تضمن عرضاً كاملاً للوضع السائد إبان الحقبة العثمانية، حيث كان يسعنا الاكتفاء بما ذكره حول بعض النقاط مع مجرد تقديم عدد من الإضافات الصغيرة. انظر كذلك مقال N.TOMICHE بصدد "وضع الحرفيين وصغار التجار بمصر" La situation des artisans et petits commerçants en Egypte.

(٢) لا يمكننا الإشارة هنا إلى الدراسات العديدة التى تناولت بالكامل الطوائف الحرفية المسلمة، وإن حاولنا الاقتصار على ذكر أهم هذه الدراسات. ومن بين مقالات ماسينيون L.MASSIGNON سنكتفى بالإشارة إلى مقال "صنف" Sinf الذى ورد فى موسوعة الإسلام (الطبعة الأولى) Encyclopédie de l'Islam (première édition). وفى مقاله الذى يحمل عنوان The Islamic Guilds رسم ب.لويس B.LEWIS صورة إجمالية لتاريخ الطوائف الحرفية المسلمة، كما تعد المقالات الأخيرة التى صاغها كل من C.CAHEN (Corporations professionnelles) وSTERN (The constitution of the Islamic City) بمثابة مقالات توضيحية تحمل نقداً دامغاً لأطروحات ماسينيون. وفى ظل الحرص على مراجعة الأمور ذاتها، نجح بير فى تلخيص ما نطلق عليه حالياً اسم "تاريخ الطوائف" فى إطار كتابه الذى يحمل عنوان Guilds in Middle Eastern History. وبخلاف كتاب بير، نود الإشارة إلى عدد من الدراسات الإقليمية القديمة مثل دراسة ماسينيون بشأن المغرب تحت عنوان: Enquête sur les corporations musulmanes، ودراسة A.ATGER حول تونس تحت عنوان: Les corporations tunisiennes، وأخيرا دراسة A.QOUDSI حول سوريا: Notice sur les corporations de Damas.

وتنزع هذه الدراسات إلى دراسة ما أطلق عليه بير اسم "البنية العلوية الذهنية"– ولا سيّما "الفتوة"– دون الاهتمام بالأسس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تستند إليها الطوائف الحرفية. وفى إطار مثل هذا التناول الذى تم تحت المظلة الأيديولوجية فحسب، بدت مسألة الطوائف وكأنها إحدى حلقات سلسلة تاريخية متصلة، على الرغم من أن المصطلحات والمؤسسات المتشابهة لم تكن تشير فى الواقع سوى إلى عدد من الظواهر التى يجمعها عدد قليل للغاية من النقاط المشتركة. ومن هنا، لم يكن أمامنا سوى الاتفاق مع بير فى قوله بشأن "وجود بعض الخلط بين جماعات الفتوة التى لا يستند تشكيلها إلى قاعدة مهنية من جهة، والجماعات الحرفية التى تقوم فى الأساس على المنظومة المهنية من جهة أخرى"[١].

كما حدث نوع آخر من الخلط على صعيد الاتجاه نحو دراسة الطوائف "الإسلامية" فى مجملها، دون الأخذ فى الاعتبار اختلاف الزمان والمكان الذى يؤدى بالضرورة إلى اختلاف الأوضاع المحيطة بمثل هذه الطوائف، حيث يصعب تناول طوائف القاهرة– على سبيل المثال– فى إطار الأوضاع ذاتها التى استخلصناها بشأن طوائف اسطنبول أو دمشق.

ومن هنا، صار لزامًا علينا تحديد إطار هذا البحث بقدر الإمكان، وقصره على وثائق مصر العثمانية، غير أنه بوسعنا استخدام المعلومات التى توافرت لدينا بشأن الطوائف الأجنبية من أجل عقد المقارنات المختلفة بين الطوائف المصرية وغيرها من الطوائف الأخرى. وقد حرصنا على الرجوع إلى المصادر المصرية فحسب من أجل إعداد هذه الدراسة: عدد من المخطوطات الخاصة بالـ"فتوة" التى يرجع تاريخها إلى القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، ووصف القاهرة الذى صاغه الرحالة التركى أوليا شلبى الذى أعطى صورة كاملة للطوائف الحرفية نحو عام ١٦٧٠، وسجلات المحاكم الشرعية التى تزخر بالعديد من المعلومات حول هذا الموضوع، ووثائق القلعة بالقاهرة، والمخطوطات العربية التى تتناول تاريخ مصر والقاهرة خلال الحقبة العثمانية، وأخيرًا كتاب "وصف مصر"، ووثائق

---

(١) G. BAER, Egyptian Guilds, 1.

الحملة الفرنسية المحفوظة بدار الوثائق فى فينسين التى تضمنت قائمة اشتملت على الطوائف الحرفية بالقاهرة عام ١٨٠١، والتى حرصنا على نشرها من قبل.

### ١. المقدمة

اعتاد الجميع فى الزمن المعاصر على استخدام كلمة "طائفة" وجمعها "طوائف" من أجل الإشارة إلى الجماعات المهنية[١] المختلفة. فقد شاع استخدام هذه الكلمة فى جميع الوثائق والحوليات العربية- وإن كان ذلك بصورة أقل- مثل كتاب الجبرتى بصفة خاصة.

وعلى الرغم من شيوع استخدام كلمة "جماعة" للتعبير عن تلك التجمعات المهنية فى مصر والشام إبان الحكم المملوكى، فإنه يبدو أنها قد اختفت تمامًا فى ظل الحكم العثمانى، حيث لم نجد فى الوثائق أو الحوليات ما يؤكد استخدامها خلال تلك الفترة. لكننا نلاحظ فى النصوص التاريخية المختلفة كثرة استخدام كلمة "حرفة" وجمعها "حرف" من أجل الإشارة إلى تلك الجماعات، وإن كان معناها الشائع أقل تحديدًا؛ لأن "الحرفة" هى المهنة التى يزاولها شخص ما، ولا يمكن أن تدل بصفة عامة على الكيان المهنى بأكمله سوى فى حالة واحدة فحسب هى استخدامها فى إطار مصطلح "أرباب الحرف" الذى يعنى على وجه التحديد "رؤساء الطوائف". وينطبق الأمر ذاته على كلمة "صناعة" (الأكثر شيوعًا من كلمة "صنعة") وجمعها "صنائع" التى كانت تستخدم وحدها فى حالات نادرة للإشارة إلى معنى "الطائفة"، بينما كان استخدامها فى إطار مصطلح "أرباب الحرف والصنائع" يشير بصفة عامة إلى هذا المعنى[٢]. إلا أننا لم نصادف مطلقًا فى أى من نصوص

(١) انظر على سبيل المثال: سجلات دمنهور (قبيل: 800 H/1397-8 ) بصدد "جماعات الجزارين" (communication de M.G.Weit)، وسجلات طرابلس (882 H/1477) بصدد "جماعات الدباغين" (VAN BERCHEM, Syrie du Nord, Nº 58, p.131 ).

(٢) يقابل مصطلح "الحرف والصنائع" المصطلح الفرنسى "arts et métiers"، وتشير عادة كلمة "صناعة" إلى المهنة ذات الطابع الحرفى، حيث لا يمكن دوماً التمييز بوضوح بين معنى "الحرفة" والصناعة". بل إن الجبرتى ذاته قد استخدم هاتين الكلمتين فى جملة واحدة من أجل الإشارة إلى مهنة بائع الخضر الحجاج الخضرى (جـ٣، ص. ٣٥١).

أو وثائق تلك الحقبة استخدام كلمة "صنف" وجمعها "أصناف" من أجل الإشارة إلى الطوائف الحرفية.

لكننا صادفنا فى بعض الدراسات التى تتناول الفتوة عددًا من الكلمات الأخرى التى كان يتم استخدامها من أجل الإشارة إلى هذه الطوائف، مثل "الطريق" أو "الطريقة" و"السياج"، وإن كانت هذه الكلمات تنتمى إلى عالم التصوف. غير أننا لم نجد فى النصوص والوثائق التى توافرت لدينا ما يقودنا نحو وجود كلمات كانت تستخدم داخل منظومة الفتوة فحسب أو خلال مراسم الانضمام إليها بصفة خاصة، ويبدو أن مثل هذه الكلمات هى من بقايا الماضى المنصرم، حيث لم يعد لها وجود منذ انقضاء القرن السابع عشر. وعلى حد علمنا، لم يستخدم الجبرتى كلمة "طرائق" سوى مرة واحدة فحسب من أجل الإشارة إلى "قوانين" النساجين التى أصدر محمد على أمرًا بإلغائها عام ١٨١٥-١٨١٦، ومعنى تلك الكلمة يختلف هنا تمام الاختلاف عن كل ما سبق[1].

وكان استخدام كلمة "طائفة" هو الأكثر شيوعًا، حيث تعنى بصفة عامة "الجماعة"، وتشتمل على العديد من الدلالات الأخرى، حيث كان يتم استخدامها خلال الحقبة العثمانية من أجل الإشارة إلى مختلف التجمعات التى تشبه بشكل أو بآخر نظام الطوائف الحرفية، وتماثلها من حيث الخضوع لسلطة أحد المشايخ؛ مما ساعد على الحد من اختلاط المفاهيم، فى ظل وجود سمات مشتركة واضحة بين هذه "الجماعات" والطوائف الحقيقية. ونجد من ذلك الجماعات "الوطنية"، والجماعات الدينية غير المحلية المسلمة (الأتراك والمغاربة والشوام)، والجماعات المصرية غير المسلمة (الأقباط)، والجماعات الأجنبية بصفة عامة (الروم...)، حيث كانت تشكل كل منها طائفة بالمعنى الحقيقى الذى أفضى ببعض المصادر إلى الخلط بينها وبين الطوائف المهنية: حينما تطرق الجبرتى لمسألة مطالبة الباشا باشتراك مختلف الطوائف "طوعًا" فى عملية بناء أبواب المدينة عام ١٨٠٢، فإنه قد أشار إلى وجود عدد من الطوائف فى موقع البناء، وذكر منها على التوالى طوائف الأقباط، والنصارى الشوام والأروام، وأرباب الحرف من المسلمين؛ حيث

---

(١) ـــ، جـ٤، ص.٢٥٧. انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 16.

كانت تخضع كل طائفة لسلطة أحد الرؤساء أو الشيوخ(١)، إلا أن عددًا من هذه الجماعات "الوطنية" كانت تعد فى الوقت ذاته من الجماعات المهنية؛ لأنها كانت متخصصة فى مزاولة بعض الحرف بعينها. ولنتذكر على سبيل المثال مغاربة حى طولون الذين كانوا يشكلون طائفة وطنية منظمة، ويحتكرون فى الوقت ذاته تجارة الأحرمة بالقاهرة؛ حيث كان يرد ذكرهم فى النصوص المختلفة باعتبارهم من الجماعات الوطنية (طائفة المغاربة بطولون)، ومن الطوائف الحرفية التى يغلب عليها الطابع الوطنى (طائفة المغاربة بسوق الأحرمة بطولون)، بل اعتبارهم من الطوائف الحرفية فحسب (طائفة التجار بسوق طولون).

كما كان يتم استخدام كلمة "طائفة" للإشارة إلى التنظيمات المختلفة داخل الأحياء التى تماثل الطوائف الحرفية من حيث النظام الهيكلي. وقد أشار الجبرتى- فى النص المذكور أعلاه- إلى وجود عدد من طوائف الأحياء فى موقع البناء، ولا سيَّما طائفة ناحية الرميلة وعرب الإيسار التى تساءل الباشا بنفسه عن ماهيتها، فأجاب المحتسب أنهم يعدون من بين "طوائفه".

وكانت كلمة "طائفة" تستخدم كذلك من أجل الإشارة إلى مختلف الطرق الصوفية التى يشبه نظامها النظام الداخلى للطوائف الحرفية؛ مما أسفر عن الخلط بين النظام المهنى والطرق الدينية بسبب اتصالهما بواسطة الفتوة.

ولا يتعين علينا أن ندرج جميع الحرف دون تمييز تحت مظلة "الطائفة"، مثلما فعل العديد من الباحثين الذين ساقوا عدة قوائم تشتمل على أسماء حرف تثير الدهشة دون أن يكون لها وجود فعلى فى إطار منظومة الطوائف. ويجب علينا فى المقابل وضع تعريف محدد ودقيق لكلمة "طائفة"؛ فالطائفة هى مجموعة من الأشخاص الذين يزاولون النشاط المهنى ذاته داخل المدينة تحت رئاسة أحد الشيوخ(٢). ويستبعد هذا التعريف الطوائف غير الحضرية، مثل طوائف المزارعين والفلاحين، فضلاً عن استبعاد "أشباه الطوائف" التى أقرت وجودها بعض النصوص التاريخية، مثل طائفة العميان.

---

(١) الجبرتى، جـ٣، ص٢٢٥.

(٢) BAER, Egyptian Guilds, 18.

## ٢. عدد طوائف الحرف بالقاهرة

### قوائم الطوائف المختلفة

من أجل الوقوف على عدد الطوائف الحرفية بالقاهرة، آثرنا الرجوع إلى قائمتين تضمنتا معلومات موثوق بها، وهما الحصر الذى أجراه أوليا شلبى نحو عام ١٦٧٠، وتعداد شيوخ الطوائف عام ١٨٠١ خلال فترة الاحتلال الفرنسي، ولم نتمكن من استخلاص معلومات كاملة من المصادر العربية أو الوثائق أو الحوليات، بل إن نطاق البحث فى وثائق المحكمة الشرعية بلغ درجة من الاتساع لم تمكننا من الحصول على النتائج المرجوة.

والقائمة التى ساقها أوليا شلبى تضمنت أسماء الحرف التى شاركت فى موكب القاهرة عشية شهر رمضان(١)؛ حيث اشتملت على ٢٨٩ حرفة، غير أنه يجب استبعاد سبع حرف تتعلق ببناء السفن وكانت تتمركز فى بولاق، وعشر حرف لا ينطبق عليها التعريف الذى وضعناه (الصيادون، والقناصون، والقواسون، والعاملون بالضربخانة، وحائكو كسوة الكعبة)، بل تتضمن عددًا من الحرف غير المعروفة، فضلاً عن استبعاد ثمانى حرف تتعلق بممارسة البغاء والقوادة، بيد أن أصحاب هذه الحرف يتجمعون فى طوائف حقيقية، إلا أنه لم يرد لها أى ذكر فى سائر القوائم الأخرى؛ وحرصنا كذلك على استبعاد الشحاذين واللصوص. وخلاصة القول إننا قد استبعدنا ٢٧ حرفة، وبلغ إجمالى عدد الطوائف الحرفية التى رصدناها من خلال هذه القائمة ٢٦٢ طائفة.

ولقد تمكننا من الوقوف على ١٥٦ طائفة حرفية فى وثائق المحكمة والقلعة، وأضفنا إليها ٤٠ طائفة ورد ذكرها فى الحوليات العربية، ولا سيّما كتاب الجبرتى الذى ساق العديد من القوائم الطويلة التى تضمنت أسماء هذه الحرف(٢). وهكذا، يبلغ عدد الحرف الكلى ١٩٦ حرفة، وهو رقم يقترب من العدد الذى ورد

---

(١) تعرض الرحالة التركى لوصف هذا الموكب فى كتابه "سياحت نامه" ، ص.٢٥٨-٣٨٦.

(٢) انظر على سبيل المثال: جـ١، ص.١٠٠، ص.٣٩٧؛ وجـ٢، ص.٣٢٤؛ وجـ٣، ص.١٠٧؛ وجـ٤، ص.١٩٨.

فى قائمة أرشيف فينسين: اختصت القاهرة[١] وحدها بـــ١٩٥ حرفة من إجمالى ٢٧٨ حرفة وجدت فى القاهرة وبولاق ومصر القديمة والجيزة، ويبدو أنه يتعين علينا إضافة الطوائف الحرفية التى تحمل رقم ١٨٩، و٢٠٣، و٢١٣، و٢١٤، و٢٤٥، و٢٤٨، و٢٥٤، و٢٦٧، و٢٧٦، بواقع تسع حرف أخرى يجب إضافتها إلى الطوائف الحرفية بالقاهرة.

غير أن هذا التوافق الشديد بين الأعداد التى استخلصناها من الوثائق العربية (١٩٦) وقائمة عام ١٨٠١ (٢٠٤) لا يؤكد بالضرورة صحة هذه الأرقام؛ فإننا نعتقد أن عدد الطوائف الفعلى بالقاهرة كان يزيد على كل هذه التقديرات؛ لأنه لم يتم استكمال هذين التعدادين، والبيانات التى وردت بكل منهما لا تتطابق سوى بشكل جزئي. وقليلاً ما كان يرد ذكر الحرف الفقيرة فى وثائق المحاكم. وبصدد الحرف التى تتعلق بالمنتجات الغذائية، لم نجد فى الوثائق سوى ٢٣ طائفة أضفنا إليها ١٣ طائفة أخرى ورد ذكرها فى الحوليات، أى أن عدد هذه الطوائف قد بلغ ٣٦ طائفة، فى حين ورد اسم ٤٨ طائفة فى قائمة عام ١٨٠١؛ لذا لم نجد فى الوثائق ما يدل على وجود طوائف الخضرية أو الفكهانية فى القاهرة بسبب قلة أعدادهم آنذاك، كما أننا لم نجد ما يشير إلى طائفة السقائين، ولا سيِّما طائفة السقائين بالرويعى، بيد أن قائمة عام ١٨٠١ تتضمن ثمانى طوائف للسقائين وحدهم. وينطبق الأمر ذاته على العديد من الأنشطة الحرفية الأخرى التى تتسم بالتواضع، مثل الحرف القائمة على المنتجات الخشبية، حيث أشارت سجلات المحاكم إلى وجود ثلاث طوائف فحسب تضمَّن حرفيى هذه المهنة، ولم تشر على الإطلاق إلى طوائف الخراطين التى بلغ عددها فى قائمة ١٨٠١ ثمانى طوائف، بل إنها أشارت إلى وجود ثلاث طوائف للحدادين فى مقابل ثمانى طوائف ورد ذكرهم فى قائمة ١٨٠١. ونادرًا ما كان يرد ذكر طوائف الشيالين، حيث لم تشر هذه السجلات مطلقًا إلى طوائف العتالين أو الحمَّارين، إلا أنها أشارت إلى إحدى

---

(١) لقد بدا لنا الطوائف الحرفية التى تحمل رقم ١٦، و٣٥، و١١٦، و٢٢٣، و٢٢٩ كانت تتمركز بالقاهرة؛ مما جعلنا نحرص على إضافتها إلى تعداد الطوائف بالقاهرة. كما أدرجنا كذلك الطائفتين رقم ١٩٧ و٢٧٠ فى قائمة الطوائف التى أعددنها وتضمنت ١٩٣ طائفة: Une liste des corporations.

طوائف الجمّالين، فى حين تضمنت قائمة ١٨٠١ تسع طوائف تضم هذه الفئة من الحرفيين. وينطبق هذا الأمر كذلك على الطوائف التى تضم الحرفيين الذين يقدمون بعض "الخدمات العامة" قليلة الشأن، مثل طائفة الحانوتية التى لم يرد ذكرها على الإطلاق فى هذه الوثائق، على الرغم من وجود ثمانى طوائف تضم هذه الفئة فى قائمة ١٨٠١. كما لم نجد فى وثائق المحاكم أية إشارة إلى طوائف أرباب الملاهى التى بلغ عددها ثمانى طوائف فى قائمة ١٨٠١ (أصحاب الألعاب الاستعراضية المختلفة، والراقصون والراقصات، والموسيقيون، والمطربون والمطربات). وفى المقابل، زخرت هذه السجلات ذاتها بطوائف الحرف المعتبرة، مثل الطوائف الخاصة بتجارة الأقمشة وصناعتها، حيث بلغ عددها ٤٣ فى مقابل ٣١ طائفة ورد ذكرها فى قائمة ١٨٠١، علاوة على ذكر طوائف الحرف الخاصة بالسلع الترفيهية التى بلغ عددها ٢٨ فى مقابل ٢٧ طائفة تضمنتها قائمة ١٨٠١.

لكننا نجد أن قائمة ١٨٠١ ذاتها تتضمن عددًا من الثغرات الواضحة؛ لأن الحالة السيئة التى وجدنا عليها بعض أجزائها قد حالت دون التعرف بدقة على ماهية ١٣ طائفة تمركز جزء كبير منها بمدينة القاهرة. وقد لاحظنا كذلك أن بعض الحرف التى انتشرت على نطاق واسع فى القاهرة لم يرد ذكرها فى هذه القائمة، وحسبنا أن نذكر منها على سبيل المثال الباشماجية والقاوقجية والفرائين والبارودية والبنائين والدباغين. كما أكدت المصادر العربية أن بعض الأنشطة الحرفية قد انقسمت إلى العديد من الطوائف، فى حين أشارت قائمة ١٨٠٢ إلى واحدة أو اثنتين فحسب من هذه الطوائف؛ ومن ذلك على سبيل المثال جماعة الدلالين التى ضمت ما لا يقل عن اثنتى عشر طائفة، فى حين لم تذكر القائمة سوى طائفة الدلالين (رقم ٢) وطائفة السماسرة (رقم ٢٤٩).

ولقد حاولنا عقد مقارنات عديدة بين مختلف المصادر التى توافرت لدينا، إلا أن الأمر ازداد صعوبة بسبب تغير النظام الهيكلى لبعض الطوائف التى انقسم بعضها لعدد آخر من الطوائف المنفصلة، فى حين تجمع البعض الآخر تحت مظلة طائفة واحدة. ولنذكر على سبيل المثال طائفتى تجار الأقمشة بسوق الجمالين وسوق الشرب اللتين يبدو أنهما قد تجمعتا فى طائفة واحدة عام ١٦٨٩، إلا أن عام ١٧٣٦ قد شهد اتحاد طائفتى تجار الغورية والجمالين، فى حين انفصل تجار سوق

الشرب وخضعوا لسلطة شيخ منفصل[1]. كما اتحدت طائفتي الدلالين بخان الخليلي وسوق السلاح لتشكل طائفة واحدة، غير أنهما قد ذكرتا أحيانًا في وثائق المحاكم باعتبارهما طائفتين منفصلتين. ويبدو أن انقسام الحرف إلى طوائف تستند إلى أساس جغرافي أو تقني لم يكن ليظل على وتيرة واحدة؛ فقد أشارت الوثائق على سبيل المثال إلى وجود العديد من طوائف الدلالين التي ترتبط كل منها بأحد الأسواق الرئيسية، إلى جوار طائفة واحدة أساسية تغطي القاهرة بأكملها، مثلها في ذلك مثل طائفة الجزارين التي يندرج تحتها عدد من الطوائف الأخرى التي تضم جزاري الأغنام والأبقار والماعز[2].

وانطلاقًا من كل هذه الملاحظات التي استندت إلى عقد مقارنة بين مختلف القوائم التي توافرت لدينا، قد يمكننا القول إن عدد الطوائف الحرفية بالقاهرة يزيد على المائتي طائفة، ويقترب من ٢٣٠ أو ٢٤٠ طائفة، وهو رقم لا يبعد كثيرًا عن الرقم الذي ساقه أوليا شلبي. إلا أن الجبرتي قد تعرض لمشاركة الطوائف في بعض الاحتفالات التي شهدتها البلاد، وذكر أعدادًا تقل كثيرًا عن تلك التقديرات: ٧٠ حرفة نحو عام ١٧٩٠، و٩١ عربة للحرفيين عام ١٨١٤، وإضافة ١٥ عربة ليصبح العدد الكلي ١٠٦ عام ١٨١٦[3]. ويبدو أن جميع طوائف القاهرة لم تكن لتشارك في مثل هذه الاحتفالات، ومثل هذه الأرقام تقترب من تلك التي ورد ذكرها في كتب "الفتوة". لكن المعلومات التي توافرت لدينا بشأن القرن التاسع تؤكد صحة الأرقام التي سقناها، على الرغم من أن الضعف بدأ يستشري في نظام الطوائف الحرفية خلال تلك الفترة؛ فقد أشار باورنج **Bowring** إلى وجود ١٦٤ "طائفة" نحو عام ١٨١٤، وأكد علي باشا مبارك أن عدد طوائف القاهرة قد بلغ ١٩٨ طائفة نحو عام ١٨٧٠، وذكر منها ٨٧ طائفة[4].

---

(١) أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٥١ أ-ب، ورقم ٢٥٢ أ.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٩٠، ص٥٨ (١٦٩٥): طائفة الدلالين بالقاهرة؛ وسجل رقم ٢٢٣، ص٤٦٥ (١٧٩٣).

(٣) الجبرتي، جـ٢، ص٢٢٤؛ وجـ٤، ص١٩٨، ٢٠٠، ٢٤٥.

(٤) علي باشا، الخطط، جـ١، ص٩٩. انظر كذلك: BOWRING, Report on Egypt, 117.

ويجدر بنا عقد مقارنة بين كل هذه التقديرات والأرقام التى توفرت لدينا بشأن عدد من المدن الإسلامية الأخرى. وإن كان من غير المعقول إمكانية التسليم بصحة الأرقام التى ذكرها أوليا شلبى بصدد عدد الطوائف الحرفية فى اسطنبول التى قدر عددها بـــ ١,١٠٩ طائفة، فإنه يمكن الأخذ ببعض التقديرات الأخرى التى تبدو أقرب إلى الصحة؛ حيث قُدِّرَ عدد هذه الطوائف بـــ ١٤٨ طائفة عام ١٦٥٧، و١٤٣ طائفة عام ١٧٣٤، وتقل هذه الأعداد بشكل ملحوظ عن عدد الطوائف الحرفية بالقاهرة، على الرغم من أن عدد سكان إستانبول يبلغ ثلاثة أضعاف عدد سكان القاهرة. وفى فترة لاحقة، أشار ماسينيون إلى وجود ١٦٤ طائفة فى فاس، و١١٤ طائفة من الطوائف التقليدية فى دمشق[١]. ومن هنا، نجد أن كثرة عدد الطوائف الحرفية بالقاهرة كان يعد من الأمور غير المعتادة خلال الحقبة العثمانية، إلا أنه يشير فى الوقت ذاته إلى مدى الانتعاش الذى شهدته الأنشطة الحرفية والتجارية آنذاك.

## تطور عدد طوائف الحرف

كنا نود أن نعقد مقارنة بين الأرقام التى توافرت لدينا بصدد تلك الحقبة ومختلف العصور الأخرى بغية الوقوف على حجم تطور هيكل الطوائف الحرفية، ومعرفة التحولات التى طرأت على الحياة الاقتصادية بأكملها. إلا أنه لم يكن من الممكن إتمام هذه المهمة بسبب النقص الذى يشوب القوائم المختلفة وصعوبة عقد المقارنات المطلوبة.

ويبدو بصفة عامة أن العدد الكلى للطوائف الحرفية قد اختلف بشكل نسبى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ وهناك قدر من التطابق بين الأرقام التى ساقها أوليا شلبى وتلك التى وردت فى المصادر العربية وقائمة فينسين؛ حيث تزيد كلها على المائتى طائفة.

---

(١) MANTRAN, Istambul, 353-4. L.MASSIGNON, Enquête sur les corporations musulmanes, 3-13; La structure du travail à Damas en 1927, 38.

إلا أن المقارنات التى عقدناها بين القوائم المتتابعة قد أظهرت بعض الاختلافات التى تحمل بعض الدلالات بشأن تطور الحياة الاقتصادية والحضرية فى القاهرة خلال العصر العثماني. فقد ذكر أوليا شلبى عددًا كبيرًا من الطوائف المتخصصة فى مزاولة بعض الحرف التى لم يرد ذكرها فى القوائم اللاحقة؛ مما يعكس بلا شك مدى تراجع عدد من الحرف الخاصة بالسلع الترفيهية التى ساءت أحوالها بالفعل خلال القرن السابع عشر، حيث انخفضت أعدادها بصورة كبيرة؛ حيث أشار أوليا شلبى إلى وجود ١٥ طائفة للفطايرية وحدهم، وخمس طوائف للسكرية، فى حين لم يرد ذكر سوى ثلاث طوائف فحسب فى المصادر العربية وقائمة عام ١٨٠١ (رقم ٨٧ و٢٦٥ و٢٦٧). ويتعين علينا أن نشير كذلك إلى اختفاء بعض الطوائف بشكل تدريجى، مثل طوائف القاوقجية والفرائين الذين بلغ عددهم ست طوائف لدى أوليا شلبى، بينما لم نجد سوى طائفتين فحسب فى المصادر العربية، ولم يرد ذكرها على الإطلاق فى قائمة عام ١٨٠١. وينطبق الأمر نفسه على انخفاض عدد طوائف القوافين بشكل ملحوظ؛ حيث بلغ عددها ثمانى طوائف لدى أوليا شلبى، وخمس طوائف فى المصادر العربية، وطائفتين فحسب فى قائمة فينسين (رقم ٢٧ و١٠٠). كما نجد الأمر ذاته على صعيد الأنشطة الأكثر ترفًا، حيث ساق أوليا شلبى قائمة متنوعة تحوم حولها بعض الشكوك؛ لأن عددًا صغيرًا من الحرفيين والتجار كان يزاول هذه التخصصات: ثلاث طوائف للنقاشين (٦٠ و٣٠ و١٣ شخصًا)، وطوائف تجار المسك (١٥ شخصًا)، وتجار الصابون برائحة بالمسك (١٢ شخصًا)، وتجار الصبر والعنبر (٢٠ شخصًا). وقد ذكر أوليا شلبى بصفة إجمالية أربع عشرة طائفة يتخصص أفرادها فى شغل المعادن النفيسة والنقش...الخ، فى مقابل سبع طوائف ورد ذكرها فى الوثائق العربية، وثلاث طوائف فى قائمة ١٨٠١، بينما ذكر تسع طوائف يشتغل أفرادها بتجارة التوابل والعطور، فى مقابل ثلاث طوائف فى المصادر العربية، وطائفة واحدة فحسب فى قائمة فينسين. وفى مجال صناعة الأسلحة، انعكس التغير الذى طرأ على التقنيات العسكرية من خلال الانخفاض الملحوظ فى عدد الطوائف التى يزاول أفرادها هذه المهنة، حيث أشار أوليا شلبى إلى وجود ثلاث عشرة طائفة من بينها سبع طوائف تخصصت فى صناعة الأقواس والسهام والأسلحة البيضاء، فى مقابل ست طوائف ورد ذكرها فى الوثائق العربية،

وطائفتين فحسب فى قائمة ١٨٠١؛ إلا أن ست طوائف من تلك التى ذكرها شلبى كانت تضم ما يقل عن ٤٠ شخصًا فحسب، مما يعكس حجم التراجع الذى شهدته هذه الطوائف التى اضطرت إلى التجمع سويًا فيما بعد. وقد اعترتنا الدهشة كذلك إزاء انخفاض عدد الطوائف المتخصصة فى مزاولة إحدى الصناعات التى ترتبط بالطبقة الحاكمة، ألا وهى صناعة الخيام؛ فقد أشار أوليا شلبى إلى وجود خمس طوائف، فى حين ورد ذكر طائفة واحدة فقط فى الوثائق العربية وقائمة ١٨٠١. وعلى صعيد الحرف القائمة على منتجات الحديد، ترجع قلة الطوائف (١٦ طائفة لدى أوليا شلبى، و٦ طوائف فى قائمة ١٨٠١) إلى التحام الطوائف التى تزاول عددًا من الأنشطة الصغيرة، حيث لم يعد يهتم بها خلال القرن السابع عشر سوى عدد محدود للغاية من الأشخاص: ١٠ من صناع المبارد (إجيجيه)، و٢٠ من صناع البلط (كيسرجى)، و٢٠ من صناع المناشير (منشارجيان)، و١٥ من صناع الأقفال والمفاتيح (كيليدجيان).

فى ظل اختفاء بعض الحرف لأسباب فنية واجتماعية واقتصادية، تزايد بشكل واضح عدد بعض الطوائف الحرفية الفرعية المحلية، بسبب زيادة العمران. وهناك حالات عديدة ذكر فيها أوليا شلبى الطوائف التى تغطى مدينة القاهرة بأكملها، وتقابلها فى الوقت ذاته طوائف الأحياء التى ورد ذكرها فى المصادر العربية وقائمة ١٨٠١: أربع طوائف للدلالين والسماسرة فى كتاب "سياحت نامه"، واثنتا عشرة طائفة للدلالين فى وثائق المحاكم (طائفة بكل سوق من الأسواق الكبيرة)، وذكر شلبى أربع طوائف للسقائين تختلف كل منها وفقًا للوسائل المستخدمة (السير على الأقدام أو استخدام الحمير أو المكوث فى الحوانيت)، فى مقابل ثمانى طوائف فى قائمة ١٨٠١ تحمل الأرقام التالية: ٧٥- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٩٧- ١١٤- ٢١٨)، وهى بصفة خاصة من الطوائف المحلية. إن تعدد الطوائف التى تخصصت فى بيع الأقمشة، والتى تتواجد بوجه عام فى عدد من الأسواق المحددة (لم يذكر أوليا شلبى سوى طوائف خان الخليلى)، يرجع إلى الدور الهام الذى اضطلعت به هذه التجارة فى النشاط الاقتصادى بالقاهرة. وقد ينطبق الأمر ذاته على كثرة أعداد طوائف الدباغين الذين شمل نشاطهم جميع أنواع الأقمشة والألوان المختلفة، والذين ورد ذكرهم فى الوثائق العربية وقائمة ١٨٠١ (خمس طوائف فى مقابل طائفة واحدة ذكرها أوليا شلبى بوياجيان). وقد حقق إنتاج

الدخان نجاحًا ملموسًا انعكس من خلال تطور عدد طوائف الدخاخنية، حيث لم يذكر أوليا شلبى سوى طائفة واحدة فحسب (دخان فروشى)، بينما ورد ذكر طائفتين فى المصادر العربية (بياعون الدخان والشبكشية)، فى حين تضمنت قائمة ١٨٠١ ثمانى طوائف (ثلاث طوائف لبائعى الدخان، وخمس طوائف للشبكشية). وهذا التطور السريع الذى شهدته الطوائف خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر يوضح مدى حيوية هذا النظام على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى، وإن بدا أكثر جمودًا على الصعيد "الأيديولوجى".

## عدد أفراد الطوائف المختلفة

لم يتوافر لدينا سوى مصدر واحد فحسب يطلعنا على عدد الطوائف الحرفية خلال الحقبة العثمانية، ألا وهو كتاب أوليا شلبى الذى تضمن عددًا من التقديرات الإجمالية غير المؤكدة. لكننا إذا ما سلمنا بصحة الأرقام التى ساقها أوليا بشأن طوائف الحرفيين والتجار و"الخدمات" المختلفة؛ لأنه يمكن الوثوق بالمعلومات التى جمعها فى هذا الصدد، فإننا سنجد ١١٩,١٤٠ شخصًا ينتمون إلى ٢٦٢ طائفة، أى أن كل طائفة تضم فى المتوسط ٤٥٥ شخصًا. ويقترب هذا الرقم من تقديرات على باشا نحو عام ١٨٧٠، حيث أشار إلى وجود ١٩٨ طائفة حرفية بلغ عدد أفرادها الكلى ٦٣,٤٨٧ شخصًا (يبلغ متوسط أفراد كل حرفة ٣٢٠ شخصًا)، لكننا إذا لم نعتد سوى بالحرف التى ذكر هذا الكاتب أسماءها، والتى بلغ عددها ٧٩ حرفة، فإن عدد أفرادها الكلى سيبلغ ٣٥,٢٥٩ شخصًا، بواقع ٤٤٦ شخصًا لكل حرفة؛ مما يجعلنا نصل إلى المتوسط ذاته الذى ساقه أوليا شلبى[١].

وهذا الرقم المتوسط الذى يبدو أنه هو الأقرب للصحة ينطوى على تفاوت هائل فى أعداد أبناء كل طائفة. فقد ذكر أوليا شلبى أن حجم بعض الطوائف كان هائلاً، مثل طائفة السقائين الذى يستخدمون الحمير فى تنقلاتهم (٨,٠٠٠ شخص)،

(١) على باشا، الخطط، جـ١، ص.٩٩-١٠١.

والقوافين (٥,٥٠٠ شخص)، والقماحين (٣,٨٠٠ شخص)، والطحانين (٣,١٦٠ شخصًا)، والسقائين والنساجين والخياطين والحلاقين والنجارين والحمارين (٣,٠٠٠ شخص لكل طائفة). وهكذا، نجد بصفة إجمالية ٣٩ طائفة تضم كل منها أكثر من ١,٠٠٠ شخص. كما ذكر شلبى عددًا كبيرًا من الطوائف الحرفية صغيرة الحجم التى لا تتعدى كونها مجرد شرذمة صغيرة للغاية؛ حيث كان هناك ٦١ طائفة تضم كل منها ما يقل عن ستين شخصًا، وأصغر هذه الطوائف كانت طائفة النقاشين وصانعى الأختام، والمطرزين (ثلاثة أشخاص لكل طائفة)، والمكوجية، والحبارين (ستة أفراد لكل طائفة).

## القاهرة وضواحيها

تقع ضاحيتا بولاق ومصر القديمة فى منطقة متاخمة لمدينة القاهرة، وعلى الرغم من كونهما يشكلان جزءًا منفصلاً عنها، فإنهما يرتبطان بها ارتباطًا وثيقًا بفضل الدور الاقتصادى الأساسى الذى اضطلعا به بسبب موقعهما المتميز فى مدخل العاصمة. وكانت ضاحية الجيزة تقع على الجهة المقابلة من نهر النيل، لكنها كانت تسهم بقدر أقل فى النشاط الاقتصادى، وتتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية. ومن هنا، شهد نظام الطوائف الحرفية ارتباط هذه الضواحى الثلاثة بمدينة القاهرة على نحو لا مثيل له. فوفقًا لما ورد فى قائمة ١٨٠١، ضمت القاهرة وضواحيها ٥١ طائفة: ١٠ طوائف تغطى القاهرة وبولاق ومصر القديمة والجيزة، و١٧ طائفة تغطى القاهرة وبولاق ومصر القديمة، و٣ طوائف تغطى القاهرة وبولاق والجيزة، و١٨ طائفة تغطى القاهرة وبولاق، و٣ طوائف تغطى القاهرة ومصر القديمة. ولم تشترك بولاق ومصر القديمة سوى فى طائفتين فحسب هما طائفة "باعة الغلال" (رقم ١٠٥)، و"صانعى المسامير" (رقم ١٢٠). ومعظم الطوائف التى تغطى القاهرة وضواحيها، والتى يبلغ عددها ٤٨ طائفة من عدد إجمالى قوامه ٥٣ طائفة، كانت تقع فى القاهرة وبولاق اللذين يشكلان كيانًا اقتصاديًا متكاملاً. وقد اشتركت القاهرة مع مصر القديمة فى ٣٠ طائفة، بينما اشتركت مع الجيزة فى ١٣ طائفة فحسب.

والطوائف المشتركة كانت تضم بصفة أساسية أكثر الحرف انتشارًا، حيث تضمنت أربع وعشرين حرفة تقوم على المنتجات الغذائية، وهو ما يقرب من نصف العدد الكلى (الخبازين، والفرانين، وبائعى الخبز، والخضرية، والجزارين...الخ)؛ بينما استندت الحرف الأخرى إلى الأنشطة الأساسية، مثل النساجين، والدباغين، والخياطين، والقوافين، وصنّاع السلاح، والقهوجية، والحلاقين، والبيطرية، والنحاسين، والسمكرية. وكانت التجارة الدولية تقتصر على القاهرة، ولا سيّما تجارة البن والتوابل، بل إنها كانت تحتكر معظم تجارة الأقمشة، حيث كانت تضم ٣٢ طائفة تضم الحرف القائمة على صناعة القماش (وتشترك مع الضواحى فى أربع طوائف فحسب)، بينما كانت بولاق تضم ست طوائف من بينها أربع طوائف مشتركة. كما كانت القاهرة تزخر بالطوائف التى تُعنى بالـ"خدمات العامة"، بسبب اتساعها وكثرة سكانها؛ مما أسفر عن بعض المشكلات الملحة: ٩ طوائف للسقائين من بينها طائفة واحدة مشتركة، فى مقابل طائفة واحدة ببولاق، وسبع طوائف للشيالين من بينها طائفة واحدة مشتركة؛ وعشر طوائف للفَعلَة. وتكاد القاهرة تكون هى المنطقة الوحيدة التى تضم أرباب الملاهى: ١١ طائفة من بينها طائفتين مشتركتين، فى مقابل طائفتين مشتركتين ببولاق.

لم تكن ضواحى القاهرة تضم سوى عدد قليل للغاية من الطوائف التى كانت تشترك فى معظمها مع القاهرة؛ فقد ضمت بولاق وحدها ٣٢ طائفة فى مقابل ٥٠ طائفة مشتركة، وضمت مصر القديمة وحدها ١٣ طائفة فى مقابل ٣٢ طائفة مشتركة؛ وضمت الجيزة وحدها ١٥ طائفة فى مقابل ١٣ طائفة مشتركة. وكان عمل الطوائف الخاصة بكل ضاحية يقوم على ممارسة الأنشطة الأساسية، ولا سيّما ضاحية الجيزة التى نجد بها على سبيل المثال طائفة النجارين (رقم ١٦٨)، وطائفة الزياتين (رقم ١٦٦)، فضلاً عن ممارسة بعض الأنشطة الخاصة التى لم تتواجد بصفة عامة فى القاهرة. كما نجد فى بولاق ست طوائف تقوم على تجارة الغلال والأرز التى تركزت فى هذه الميناء الذى كان يعد مركزًا لتجارة المنسوجات والخشب، وضم عددًا من طوائف تجار القطن (رقم ١٨٧)، والكتان (رقم ٢٠٢)، والفحم (رقم ٨٨)، والخشب (رقم ١٠٨)، وحطب الوقود (رقم ١٠٦). وكانت بولاق مركزًا لصناعة المراكب؛ مما جعلها تضم طوائف القلافطة، والنجارين، والنشارين. ولا نجد فى مصر القديمة التى كانت طوائفها أقل تخصصًا

فى مزاولة بعض الحرف سوى طائفة صنّاع الأوانى الفخارية (رقم ١٣٨). بينما كانت تضم الجيزة عددًا من الطوائف التى تتمتع بقدر من الاستقلالية، مثل رؤساء المراكب (رقم ١٧٩)، والصيادين على ضفاف نهر النيل (رقم ١٧٨)، وصناع الجِرار (رقم ١٧١)، وصباغى النيلة (١٧٢).

ولم يكن هناك بالطبع أى وجه للمقارنة بين النشاط الاقتصادى الذى ساد مدينة القاهرة ،حيث اتسمت الطوائف الحرفية بكثرتها العددية وتنوعها الشديد، ونشاط تلك الضواحى الذى اقتصر على عدد من القطاعات المحدودة للغاية بما فيها ضاحية بولاق التى كانت تتمتع بمكانة خاصة. وقد أصدر مينو أمرًا يوميًا بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٨٠٠ تم بموجبه فرض الضرائب على الطوائف الحرفية بشكل يفتقر إلى العدالة؛ لأن قيمة المبالغ المقررة على القاهرة وضواحيها كانت تتناسب وتفوق العاصمة، فقد كان يتعين على القاهرة دفع مليون بارة، فى حين بلغت قيمة المبالغ المفروضة على الضواحى الثلاثة الرئيسية ٣٠,٠٠٠ (بولاق) و٢٠,٠٠٠ (مصر القديمة) و٣,٠٠٠ (الجيزة)، وهو ما يقل كثيرًا عن النسبة التى تتوافق وعدد سكان كل منها[1].

### ٣. الخصائص العامة للطوائف الحرفية

#### تقسيم الطوائف

يعد تقسيم الطوائف الحرفية على نطاق واسع من الخصائص بالغة الوضوح التى اتسمت بها الطوائف فى القاهرة. وقد استند هذا التقسيم إلى مبدأين مختلفين؛ أحدهما يتعلق بالاختلافات الفنية مثلما هو الحال بالنسبة لطوائف الدباغين التى بلغ عددها خمس طوائف فى قائمة ١٨٠١، وانعكست عملية التقسيم إلى عدد من الطوائف شديدة التخصص على النظام الاجتماعى بأكمله. فتقسيم العمل- كما

(١) كانت هذه الضواحى الثلاث تضم ما يقل بعض الشيء عن ٤٠,٠٠٠ نسمة، أى ما يقارب سبع سكان القاهرة، وقد تجاوزت بالكاد قيمة الضرائب المفروضة عليها ٢٠/١ من المبالغ المقررة على مدينة القاهرة. انظر: Vincennes, B 6 60, 12 octobre 1800.

سبق أن أوضحنا من قبل- يعد من أهم خصائص عملية الإنتاج والتسويق، بل يؤثر على بعض الحرف الحديثة مثل صناعة الغليون وبيعه، وهى حرفة بلغ عدد طوائفها خمس طوائف وفقًا لما ورد فى قائمة ١٨٠١(١). وقد أشار أوليا شلبى إلى وجود ما لا يقل عن خمس عشرة طائفة تضم الحرفيين الذى يعملون بصناعة البقسماط والحلوى(٢).

نجم تقسيم الطوائف وفقًا للمعايير الجغرافية عن مبدأ أساسى يعود إلى تمركز التنظيمات المهنية- بطبيعة الحال- فى قطاع محدد يتمثل فى أحد أحياء أو حارات المدينة، باستثناء الحرف القائمة على المنتجات واسعة الانتشار (الخبازون أو الخضرية على سبيل المثال)، حيث كان الحرفيون والتجار ينتشرون فى المناطق العمرانية المختلفة. وتجلى هذا التمركز بشكل واضح من خلال أسماء الطوائف المختلفة مثل طائفة "الزياتين بطولون" (وتقابلها طائفة "زياتين المغربى" التى ورد ذكرها رقم ٥٥ فى قائمة ١٨٠١)، و"السكرية بخط باب زويلة" (رقم ٥ فى قائمة ١٨٠١)، و"المنجدين بسوق المطيبين" (رقم ٩٥)، وأخيرًا الطوائف الخاصة بتجار كل سوق على حدة. وكان هناك بصفة عامة ارتباط قوى بين مكان تمركز الطائفة والحرفة التى تقوم عليها، وإن لم يقترن اسم المكان باسم الطائفة التى تتمركز به. فقد تمركز جميع الصاغة (الطائفة رقم ٢٦) فى الحى الذى حمل اسمهم بشرق القصبة، كما تمركزت حوانيت الخيامية (رقم ٩٦ فى قائمة ١٨٠١) فى جزء من الشارع الذى يمتد إلى الجنوب من قصبة رضوان، والذى صار يحمل اسمهم فيما بعد ("وصف مصر" 112 P O 7) ...الخ. وقد أسفر هذا التمركز الشديد عن وجود روابط وثيقة بين الطائفة والحى الذى تتواجد به، وهو ما كان ينطبق- كما سبق أن ذكرنا- على حى الحسينية الذى ضم طائفة القصابين، أو حى الرميلة الذى ضم الخضرية.

ولم يكن يُستثنى من هذه القاعدة سوى عدد صغير للغاية؛ ومن أبرز هذه الحالات التى تجدر الإشارة إليها هى حالة خان الخليلى وسوق السلاح؛ حيث لم

---

(١) الطوائف رقم ١٦، ١٣٦، ١٤١، ٢٤١، ٢٤٢.

(٢) أوليا شلبي، جـ١٠، ص٣٦٤-٣٦٥.

يحل التباعد الجغرافى دون تجمع حرفيى هذين السوقين فى طوائف مشتركة؛ فقد ورد ذكر طائفة الدلالين بخان الخليلى وسوق السلاح، كما وجدنا فى قائمة ١٨٠١ خردجية خان الخليلى وسوق السلاح (رقم ٢٤٣). ولعل هذه الحالة الاستثنائية ترجع إلى سبب فنى نجم عن علاقة التكامل التى ربطت بين هذين السوقين اللذين شهدا تصفية معظم التركات التى يصاحبها بيع فى المزاد العلنى بحضور الدلالين، وكان ذلك يتم بالتناوب بينهما.

وقد حظى هذا التمركز بقبول الحكام ورؤساء الطوائف؛ فالاتصال المباشر مع أفراد الطوائف يمكنهم من السيطرة عليها، وإدارة شئونها بكل سهولة. وانطلاقًا من هذه الاعتبارات جميعًا، وبعض الأسباب الفنية الأخرى، شهدت القاهرة ظهور عدد من "الطوائف الفرعية" المحلية التى كانت تعد بمثابة همزة الوصل بين الطائفة والحى، إذا ما كان نشاط الحرفة يمتد على مساحات واسعة أو متباعدة. وحرى بنا أن نشير إلى طوائف الدلالين التسع التى ارتبطت بأسواق القاهرة الرئيسية، وطوائف السقائين الثمان التى كان انتشار أفرادها الجغرافى ينجم عن حاجة ملحة لذلك. وكل طائفة من طوائف تجار الأقمشة كانت ترتبط بأحد الأسواق وتتخصص فى بيع نوع منها بعينه، كما كان نشاط الجيارة الذين تجمعوا فى ثلاث طوائف (رقم ١١١، ٢١١، ٢١٢) يدور خارج حدود المدينة، وكل طائفة من طوائف حفارى القبور الثمانى كانت ترتبط بإحدى الجبانات (رقم ٨٩، ١١٠، ١١٧، ٢١٠، ٢١٧، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٢، فضلاً عن ضرورة إضافة رقمى ٢١٣ و٢٤٥)...إلخ.

## تجمع الطوائف الحرفية

عند وصف العرض الخاص بطوائف القاهرة، أشار أوليا شلبى إلى وجود ثلاثين مجموعة تضم كل منها عددًا من الطوائف الحرفية المتشابهة، على الرغم من أن بعض هذه المجموعات قد ضمت حرفًا لا تمت لبعضها البعض بأية صلة على الإطلاق؛ فالمجموعة الثالثة التى ذكرها كانت تضم السقائين وباعة المشروبات المُحلاة وتجار الخل والقهوجية والدخاخنية ورواة القصص والنوادر

فى القهاوى[١]. وعملية التجمع تلك تتسم فى مجملها بقدر من المنطق، حيث كانت كل منها تضم مجموعة متماسكة تتخذ من أحد الأولياء راعيًا لها، دون أن يتعارض ذلك مع مهام شيخ كل طائفة على حدة، كما هو الحال بالنسبة للفتوة؛ فقد كان هناك ما يقرب من سبعين طائفة تخضع كل منها لبير*، وهو ما يزيد كثيرًا عن عدد هذه المجموعات. غير أننا لم نجد أية إشارة لمثل هذه المجموعات فى المصادر التى توافرت لدينا، بل إنه حينما تطرق البعض لعروض تشبه تلك التى ذكرها أوليا شلبى بالقاهرة، فإنهم قد أشاروا إلى وجود نظام يختلف تمام الاختلاف عما ذكره فى كتابه؛ مما يجعلنا نعتقد أن مثل هذه التجمعات كانت ذات طابع عملى، وترتبط ببعض المراسم العامة التى كانت تشترك فيها الطوائف المختلفة.

وقد يسعنا الاعتقاد أنه كان يتم أحيانًا تشكيل مثل هذه المجموعات لأسباب إدارية؛ فقد ذكر أوليا شلبى فى كتابه أن بعض الجماعات الحرفية قد خضعت لسلطة أحد ضباط الحكومة لامتلاكه التزام إحدى المقاطعات التى تقع فى نطاقها حرف هذه المجموعة: معمارباشى الحرف الخاصة بأعمال البناء (المجموعة الخامسة)، وصوباشى الطوائف الخاصة بالحرف الخليعة (المجموعة الثلاثون)...الخ[٢]. ووضع هذه المجموعات الطائفية التى وقعت تحت "حماية" أشخاص كانوا بالأحرى يستغلونها لصالحهم يشبه إلى حد كبير وضع بعض المجموعات الأخرى التى تَمكنَّا من الوقوف عليها بصورة أفضل، مثل المجموعة التى ضمت تجار المأكولات وخضعت لسلطة المحتسب، وتلك المجموعة غير المتجانسة التى رأسها الخردة أمينى. وقد أورد شابرول بعض المعلومات التى كانت مثارًا للشك، حيث ذكر أن رئيس الحمامات كان يمارس سلطاته على "٢٤ شيخًا من شيوخ الطوائف المختلفة مثل الخيامية، والجمالين، ولاعبى العصيان،

---

(١) أوليا شلبى، ص.٣٥٩-٣٦١. انظر بهذا الصدد: BAER, Egyptian Guilds, 40-2.

(*) البير ولى صوفى يعتقد أفراد كل طائفة أنه المؤسس الأول لحرفتهم ومستودع أسرارها؛ فهو بمثابة الأب الروحى الأسطورى للحرفة (المراجع).

(٢) انظر تعداد الحرف الذى أعده THÉVENOT (Voyage, III, 123) بمناسبة أحد المواكب فى حلب عام ١٦٦٤، وتعداد الجبرتى (جـ٤، ص.١٩٨) الذى وصف خلاله موكب الطوائف الحرفية عام ١٨١٤.

والمغنيين، والمنادين فى الشوارع، ومروضى الحمير الصغيرة"[1]. وكانت هذه المجموعات تتسم بطابع إدارى ومالى لا يؤثر مطلقًا على هيكل الطوائف التى تنتسب إليها. ولا مجال هنا للتعرض بإسهاب لمسألة سنعود إليها لاحقًا.

## طوائف الحرفيين والتجار

يتساوى عدد طوائف الحرفيين والتجار فى القوائم التى توافرت لدينا، ويعد هذين النوعين من الطوائف بمثابة انعكاس للتنظيمات المهنية والأجهزة الإدارية، بل هناك تماثل شبه كامل بينهما من حيث طبيعة نشاطهما الأساسى خلال الحقبة التى تعنينا[2].

ولا مجال لإثارة هذه المسألة على صعيد المجالات التجارية الصغيرة؛ لأننا أوضحنا من قبل أن معظم صانعى هذه المنتجات التجارية كانوا يتعهدون ببيعها فى الوقت ذاته. وكثيرًا ما ورد ذكر التجار فى القوائم التى توافرت لدينا فى إطار الطوائف الخاصة بالأسواق، حيث كان معظمهم من تجار الأقمشة. وعلى الرغم من أن هذا النوع من الطوائف قد تضاعف خلال الحقبة العثمانية، فإن ذلك لم يكن بالأمر المستحدث؛ لأن ابن إياس قد أشار إلى وجود طوائف الأسواق خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر[3]. ويبدو أن النظام الداخلى لهذه الطوائف كان يماثل بقية الطوائف الأخرى، حيث كانت تخضع لسلطة الشيوخ، وتشترك فى جميع المراسم الجماعية، وتتحمل جميع الأعباء المالية المفروضة عليها. ولم تشر النصوص المختلفة إلى تميز هذه الطوائف بأى شكل من الأشكال؛ فحينما تطرق الدمرداشى إلى الاحتفالات التى أقيمت فى القلعة بمناسبة ختان أبناء إسماعيل باشا (عام ١٦٩٦)، فإنه قد ذكر على حد سواء أهل خان الخليلى وسوق الصاغة،

---

(١) SHAW, Financial, 118-123. CHABROL, Essai sur les mœurs, 515.

(٢) انظر بهذا الصدد: GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 302-3.

(٣) شيخ سوق الغزل (١٥١٧)، وسوق الوراقين (١٥١٩): (ابن إياس، جـ٥، ص.١٨٤، وص.٣٠٩).

والعقادين، والسروجية، وأهل الغورية وطولون،...الخ؛ وتم عام ١٨٠٧ فرض ضريبة بلغت قيمتها ٢,٠٠٠ كيس على جميع أرباب الحرف وأهل الغورية وخان الخليلى، كما شارك تجار الغورية وطائفة تجار خان الخليلى فى العرض الذى أقيم عام ١٨١٤ بمناسبة زواج إسماعيل باشا وتضمن ٩١ عربة للحرف المختلفة(١). وينطبق الأمر ذاته على الوكالات الكبيرة التى كانت تضم هى الأخرى عددًا من الطوائف، مثل وكالة الجلابة مقر طائفة "دلالى العبيد والإماء" (رقم ٩٤ فى قائمة ١٨٠١)، وكان شيخ وكالة الزيت من بين شيوخ الطوائف الحرفية الذين دعاهم على أغا عام ١٧٠٣ من أجل تحديد الأسعار، كما ضمت قائمة ١٨٠١ إحدى طوائف "تجار الصابون الذى تمركزوا فى وكالة الصابون بالقاهرة" (رقم ١٨٢).

وطوائف الأسواق لم تكن سوى الشكل الجغرافى لحقيقة مهنية ومؤسسية واحدة. وكل طائفة حرفية كانت بصفة عامة من طوائف الأسواق؛ لأن أفرادها يمارسون أنشطتهم فى إطار أحد الأسواق بعينه، مثل العطارين الذين تمركزوا فى سوق الفحامين، وحريرية الحمزاوى والتربيع الذين تجمعت حوانيتهم فى هذين السوقين (26 K 6)، بل إن سوق الغورية صار مركزًا لبيع الأقمشة الهندية، وأصبحت طائفة التجار التى تعمل به تحمل اسم "طائفة الغورية" أو "طائفة التجار فى الأقمشة الهندية".

لم تكن طوائف الأسواق لتختلف بصورة جوهرية عن الطوائف الحرفية، وعلى الرغم من الارتباط الوثيق والواضح بين معظم هذه الطوائف والحى أو الحارة التى تتمركز بها، إلا أنها كانت أقل استقرارًا من طوائف الحرف "الأساسية"؛ لأنها كانت تعانى من تقلبات الأوضاع الاقتصادية وتطور النطاق العمرانى، بل تتأثر كذلك باختلاف أذواق العصر. لذا، كانت هذه الطوائف أقل رسوخًا واندماجًا فى منظومة الطوائف الحرفية، ولم يظهر دورها على سبيل المثال فى إطار نظام الفتوة، ولا نستبعد أن يكون هيكلها بصفة عامة أقل صلابة من هيكل الطوائف الحرفية.

---

(١) الدمرداشى، ص.٤٤. الجبرتى، جـ٤، ص.٧١ وص.١٩٩.

نزعت مختلف الجماعات الوطنية والدينية بالقاهرة إلى التخصص في مزاولة بعض الحرف، بل الاقتصار أحيانًا على حرفة بعينها بغية احتكارها؛ مما كان له تبعات خاصة على منظومة الطوائف الحرفية. "وقد كتب رينييه قائلاً إنه إذا ما قام عدد من الأفراد الذين ينتمون لديانة واحدة بمزاولة النشاط التجارى ذاته، فإنهم يُكوِّنون طائفة تضمهم... كما يعمد التجار إلى تشكيل الطوائف وفقًا لموطنهم الأصلى، أو نوع التجارة التى يزاولونها، أو الديانة التى يتبعونها"[1]. وهناك بهذا الصدد اختلاف شديد بين الجماعات "الوطنية" والجماعات "الدينية".

حينما كانت الجماعات الأجنبية المسلمة تنجح فى السيطرة على أحد الأنشطة الاقتصادية، فإنها كانت تستطيع على الفور وبصورة فعلية تشكيل طوائف وطنية حقيقية. فقد وجدنا بالقاهرة أربع طوائف للمغاربة كان شيوخها ومعظم أفرادها من بلاد المغرب الثلاث (تجار الزيت والزبد والجبن، وتجار الأحرمة بطولون، وتجار البرانس، والقوافون بالفحامين). كما يسعنا أن نعتقد أن معظم تجار الصابون الذين ينتمون إلى طائفة وكالة الصابون كانوا من الفلسطينيين، مثلهم فى ذلك مثل شيخهم أحمد الزارو الذى تولى مشيخة الطائفة عام ١٧٩٩. كما ضمت القاهرة عددًا من الطوائف التى كانت تتشكل فى مجملها أو فى معظمها من الأتراك، حيث وجدنا العديد من الأمثلة على ذلك فى قائمة ١٨٠١: طائفة الدلالين (رقم ٢) التى خضعت لرئاسة الشيخ محمد "القيصرلى"، وطائفة الدخاخنية بحى باب الزهومى التى كان يرأسها الشيخ حسن "العنتبلي" (رقم ١٣٥)، والعديد من طوائف خان الخليلى حيث كان الشيخ إبراهيم "الخربوطلى" هو شيخ طائفة تجار الأقمشة بخان الخليلى (رقم ٣٨). وكان أفراد طائفة الجلابين من أهل النوبة،...الخ. ولم يكن هذا الوضع غريبًا؛ لأنه لم يكن يتم اعتبار المسلمين غير

(١) Général Reynier (State of Egypt after the Battle of Heliopolis), cité par BAER, Egyptian Guilds, 29.

المصريين من "الأجانب" بسبب وحدة الدين، واندمجت طوائفهم بكل سهولة فى منظومة الطوائف الحرفية بالقاهرة.

غير أن الأمور ســـارت على نحو مختلف بالنسبة للأقليات الدينية، أى الأقباط واليهود. فقد ضمـــت القـــاهرة عددًا من الحرف المختلطة التى زاولها المسلمون والنصارى بنســـب متفاوتة (أعمال البناء، والنجارة، وأشغال المعادن النفيسة)، كما كانت هناك بعـــض الحرف التى تقتصر مزاولتها على غير المسلمين فحسب (الجزارة، وبيع الخمور). ويبدو أن كيفية حل المشكلات الخاصة بالمنظومة الطائفية كانت تختلف باختلاف الحالات التى تتصدى لها. ولا جرم أن القاهرة قد شهدت وجـــود بعض الطوائف المتميزة، بسبب احتكار غير المسلمين لممارسة حرفة ما أو أحد فروعها. وقد ذكر أوليا شلبى عددًا من هذه الطوائف ذات الطابع العقائدى حينما اشتركت فى العرض الخاص بالحرف المختلفة، حيث ضمت المجموعة الثامنة (مجموعة القصابين) طائفة القصابين اليهود، وجـــاءت طائفة أصحاب الخمارات الذين كانوا جميعًا من الكفرة فى المجموعة الثـــالثة بعد تجار البوظـــة الذين كانوا من المســـلمين، بينما ضمت المجموعة الخـــامسة عشر (الصاغة والحرف المماثلة) طائفة السمكرية (صناع أوانى الصفيح) الذين كانوا جمـــيعًا من اليهود. كما أن تجار الجبن اليهود قد شكلوا طائفة منفصلة عن طائفـــة تجار الجبن التى جاءت فى المجموعة الثامنة[1]. وهذه الحـــالات الاستثنائية فحسب هى التى شهدت وجود عدد من طوائف غير المسلمين، لكننا لم نجد أية إشارة إلى هذه الطوائف فى الوثائق المصرية.

وفى حالة الحرف "المختلطة"، كثيرًا ما كانت تضم الطائفة فى الوقت ذاته المسلمين والنصارى واليهود؛ فلم يكن هناك أى تمييز دينى، بل مجرد اختلافات

---

(١) أوليا شلبى، ص.٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٠. وأشار لين LANE (Modern Eguptians, ed. 1846, II, 398-9) إلى وجود "رئيس القصابين اليهود".

عقائدية داخل الطائفة نفسها[١]. وقد ذكر أوليا شلبى العديد من الأمثلة على الطوائف التى ضمت أفرادًا يدينون بديانات مختلفة، مثل الصاغة الذين كان معظمهم من الأقباط، وشكلوا مع المسلمين طائفة واحدة يرأسها النقيب نصر بن عبد الله زرجى، كما ينطبق الأمر ذاته على الخياطين الذين كان معظمهم من الروم والأقباط وهم فى رعاية سيدنا إدريس، والنجارين وصانعى الأزرار الذين كان معظمهم من اليهود[٢]. وهذا ما تؤكده وثائق القاهرة حيث كانت تتم تصفية تركات الحرفيين والتجار من الأقليات بحضور شيوخ الطوائف (المسلمين) التى ينتمون إليها، ولم نصادف أية إشارة إلى وجود طوائف منفصلة؛ فقد تمت تصفية تركتى اثنين من أهل الذمة، هما هارون اليهودى ونعمه النصرانى اللذين كان من الحريرية، بحضور شيخ أو نقيب الحريرية؛ وتركة متسبب الورق نيقولا اليهودى بحضور شيخ طائفة الوراقين؛ وتركة كل من يوسف بن عيد اليهودى الصراف ومنقورة القبطى بحضور نقيب الصاغة؛ وتركة توما النصرانى المخيشاتى بحضور شيخ طائفة المخيشاتية؛ وتركتى اثنين من الخياطين، هما ينى النصرانى الرومى وميخائيل النصرانى اليعقوبى، بحضور شيخ طائفة الخياطين[٣]. وقد جاوز نطاق الاختلافات العقائدية داخل الطوائف هذا الحد؛ فقد تمت تصفية تركة الصائغ

---

(١) بصدد هذه المسألة، نجد أن بير قد بالغ فى قوله حينما أكد أنه "باستثناء بعض الحالات القليلة، كان أفراد الطائفة الواحدة ينتمون للديانة ذاتها أو الجماعة العرقية نفسها" (Egyptian Guilds, 29)، بل جاوز الحد حينما قال إنه فى حالة الحرف المختلطة كان أهل الحرفة "يشكلون عادة طوائف منفصلة" (p.30). انظر كذلك بصدد الاختلافات العقائدية داخل الطوائف: L. MASSIGNON, Les corps de metiers et la cité islamique, 483-4. GIBB et BOWEN (Islamic Society, I, 285 et 289) ، حيث اعتقدوا أن تدهور العلاقات بين المسلمين وأهل الذمة داخل الطوائف خلال الحقبة العثمانية قد أدى إلى وجود تمييز ديني.

(٢) أوليا شلبى، جـ١٠، ص.٣٦٢، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٦، ص.٣٨٣؛ وسجل رقم ٧٥، ص.١٨٢. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٦، ص.٧٣٣. محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٤، ص.٣٩٢؛ وسجل رقم ١٢٧، ص.٢٨٠. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٦، ص.٧٩٥. محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٤٨، ص.٢٧٨. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٧، ص.١٢٤.

النصرانى إسحاق تحت إشراف ميخائيل النصرانى نقيب الصاغة، فى حين كان شيخ الطائفة آنذاك هو الحاج محمود الذهبى؛ مما يؤكد إمكانية اضطلاع الأقليات بمسئوليات هامة داخل الطوائف متعددة الديانات(١).

إلا أن سلطة الأقليات لم تكن لتصل إلى حد الاضطلاع بمهام شيخ الطائفة. ولا يمكن أن نصدر حكمًا على هذه المسألة من خلال الوثيقة الوحيدة التى تؤكد أن واحدًا من غير المسلمين قد ترأس إحدى الطوائف المختلطة؛ حيث تشير قائمة ١٨٠١ إلى وجود اثنين من شيوخ الطوائف الأقباط، ألا وهما إبراهيم مقار الغيط شيخ طائفة الجواهرجية والصاغة (رقم ٢٦)، وإبراهيم شيخ السقائين بحى باب البحر (رقم ٧٧)، وقد تجدر الإشارة إلى شخص يدعى "ميخائيل" (الاسم غير واضح) تولى مشيخة طائفة العقادين (رقم ١٥٢). ولعلنا هنا بصدد حالة استثنائية نجمت عن بعض الأوضاع الخاصة؛ لأن القاعدة العامة لم تشهد مثل هذه الاستثناءات، فإن وثائق المحاكم التى توفرت لدينا لم تذكر سوى أسماء لشيوخ مسلمين تولوا رئاسة طائفة الجواهرجية والصاغة التى ضمت بين جنباتها عددًا من النصارى.

ويمكن إرجاع تعايش المسلمين والنصارى داخل منظومة طائفية واحدة إلى شيوع روح التسامح وعدم الاهتمام بالاختلافات العقائدية، أو يمكن إرجاعه كذلك إلى نفور السلطات من تشكيل طوائف غير مسلمة، باستثناء بعض الحالات التى تتطلب مثل هذا التمييز بسبب الالتزامات الدينية (ضرورة احترام المحظورات الغذائية) والاجتماعية (المهن الدنيئة). بيد أن نصارى الشام قد احتلوا تدريجيًا سوق الحمزاوى منذ بداية القرن الثامن عشر، فإنهم لم ينجحوا فى تشكيل طائفة مستقلة بهذا السوق الذى صار أكبر أسواق الأقمشة خلال تلك الفترة، ولم يتم الاعتراف بطائفة نصارى الحمزاوى سوى فى بداية القرن التاسع عشر(٢). ويبدو أن القرن التاسع عشر قد شهد حدوث طفرة على صعيد تشكيل الطوائف المنفصلة التى تضم

---

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ١٢٦، ص.٢٣٦.

(٢) عند التطرق لأحد عروض الطوائف الكبيرة، أشار الجبرتى عام ١٨١٤ إلى وجود أهل الحمزاوى (جـ٤، ص.١٩٩، ص.٢٥٠).

الأقليات من النصارى أو اليهود؛ فقد وجدنا العديد من الأمثلة بهذا الصدد لدى على مبارك باشا، ولعل ذلك يرجع إلى زيادة تأثير أهل الذمة واتساع نفوذهم منذ وصول محمد على إلى الحكم(١).

## الحرف الدنيئة والحرف المعتبرة

لم تكن بعض حرف القاهرة تحظى بأى قدر من التقدير، ولا تلقى سوى التحقير من شأنها. وقد عمد الكُتاب إلى وصفها بواسطة استخدام عدد من المسميات المختلفة، ومن ذلك ما كتبه الجبرتى بشأن الحرف (أو الصنائع) الدنيئة، والحرف السافلة، والحرف المرذولة(٢). وكانت بصفة عامة الحرف المُجرَّمة أقل إدرارًا للربح، وأكثر دنسًا، ويزاولها الباعة الجائلون. كما تضم هذه الفئة جميع الحرف التى تفتقر إلى التقدير المعنوى (غسل الموتى وحفر القبور)، فضلاً عن الحرف المخزية، مثل أرباب الملاهى من ذوى المستويات المتدنية، والقوادين، والبغايا على اختلاف أنواعهم(٣).

وهذه المجموعة الأخيرة كانت توجد بالطبع على هامش منظومة الطوائف الحرفية؛ لأنها لقيت أكبر قدر من التحقير بحيث تم استبعادها تمامًا. وقد اختتم أوليا شلبى عرض الطوائف الحرفية بمجموعة ضمت ٢٩ حرفة اشتملت على جزء كبير من الحرف التى ذكرناها للتو، فضلاً عن مجموعة مختلفة من البغايا والقوادين (سبع طوائف)، والشحاذين والنخاسين، واللصوص...الخ(٤). إلا أنه لا يمكن الجزم بأن معظم هذه الحرف قد كونت طوائف حقيقية؛ فالمهن التى ذكرها أوليا شلبى قد

---

(١) طوائف الخياطين الروم، والجواهرجية الأرمن، وصانعى المقاعد الروم، والأقباط واليهود... (على باشا، الخطط، جـ١، ص.٩٩-١٠٠). انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 30-1

(٢) الجبرتي، جـ٣، ص.٤٠-٤٣، ص.١٤٧، وص.١٩١؛ وجـ٤، ص.١٢٠.

(٣) ابن أبى السرور، ورقة رقم ٦٤ أ. انظر كذلك: Nicolas Turc, Chronique, 45, texte, 31.

(٤) أوليا شلبي، ص.٣٨١-٣٨٥. وفى زفة ابنة أحمد أغا، كان أرباب الملاهى يسيرون وحدهم (الجبرتي، جـ٢، ص.٢٢٤).

شكلت مجموعة ذات طابع إدارى تقع تحت إشراف الصوباشي. ولا توجد أية إشارات لمثل هذه الطوائف فى سائر القوائم الأخرى، كما أننا لا نعتقد أن الرحالة الذين أشاروا إلى إحدى "طوائف" اللصوص قد آثروا إعطاء وصف جذاب بدلاً من ذكر الحقيقة.

وفضلاً عن هذه المهن المشينة، كانت توجد بعض الأنشطة التى تفتقر إلى التقدير الاجتماعى الذين يمكن الوقوف على أسبابه، حيث ورد عدد منها فى كتب الحسبة. كما نجد فى بعض كتب الفتوة، مثل "كتاب الذخائر"، العديد من القوائم التى تشتمل على مختلف الفئات المهنية. وبعض هذه الطوائف كانت تخص العوام، ولا تخضع لسلطة الشيوخ بالمعنى المتعارف عليه، بل كان هناك عدد من المقامات فحسب، مثل طوائف الطباخين، والخبازين، والدخانية، وبائعى الليمون، والحمارة، والخواصين، والتراسين، والسيالين. بينما كانت هناك مجموعة أخرى تضم الطوائف التى يترأسها الشيوخ، ولا تطبق عملية الشد على هذه الطوائف بسبب جهل أفرادها، بل إن بعضها قد ورد ذكره فى القائمة السابقة، ومنها على سبيل المثال طائفة الجمالة، والحمّارة، والطوابين، والحبالين، والمعصرانية، والصباغين، والحدادين، والخبازين، والطحانين، والطباخين، والفرانين، والجزارين، والصيادين، والأدمية، والغرابيلية، والمناخيلية، والسيالين، والصياغ. كما كانت هناك بعض الطوائف الأخرى التى لم يترأسها المشايخ سوى فى فترة لاحقة؛ مما جعلهم يفتقرون إلى وجود السلسلة التى تربطهم بالرؤساء السابقين، مثل الطحانين، والمعصرانية، والسياريج (صناع الزيت)، والطبالين، والغرابيلية، وأرباب الملاهى[1]. إننا هنا بصدد عدد من الحرف الفقيرة فى معظم الأحيان، إلا أن الحالة الاستثنائية الواضحة تتمثل فى معصرانية زيت الكتان، على الرغم من أنهم يزاولون حرفة تعد من الصناعات الدنيئة التى تقلل من شأن أصحابها إلى حد ما، مثلهم فى ذلك مثل الصباغين والأدمية الذين صاروا موصومين بالحرف التى

---

[1] انظر: Gotha 903, 124 b-125 a, 126 a-b, 105 a- 106 b. BAER, Egyptian Guilds, 34-7 .

يمارسونها، غير أن الصياغ قد ورد ذكرهم فى هذه القائمة بسبب التشكيك فى ديانة الذين يشغلون المعادن النفيسة(١).

إن كيفية تصنيف المهن "المعتبرة" تعكس حالة التردد ذاتها بين المعايير الأخلاقية (أخلاقيات مهنة ما ومدى نفعها) والاعتبارات المادية البحتة (القدرة الاقتصادية للأفراد الذين يزاولون مهنة بعينها). ويتضح من خلال القوائم الواردة فى "كتاب الذخائر" مدى الانشغال بالمعايير الأخلاقية على وجه الخصوص، فقد كان الأطباء والحلاقون والسقاءون والقبانية والكُتبية من أكثر الفئات تميزًا، إلا أن ذكر الحباكين والعطارين فى الفئة ذاتها يعكس مدى الاهتمام بحقيقة ازدهار بعض الحرف(٢). ويمكننا أن نصل إلى نتيجة جديدة من خلال الفقرات التى صاغها الجبرتى بشأن الحرف المعتبرة، حيث يبدو أنه قد أعد شكلاً طبقيًا للحرف المختلفة؛ لأنه تناول فى مختلف الحالات أهم الحرف على الصعيد الاقتصادى، وهى بصفة خاصة الحرف القائمة على تجارة التوابل والمنسوجات : تجار الغورية أو الحريرية، وخواجات سوق الشَرب، والقوقجية، والعقادين(٣). ومن الواضح هنا أننا نخرج عن نطاق مبادئ الطوائف الحرفية لندخل فى إطار الحقائق المادية الاقتصادية والاجتماعية.

## ٤. أيديولوجية الطوائف الحرفية: الفتوة

تبدو الطوائف الحرفية المصرية من الخارج كهيئات اجتماعية واقتصادية، فى حين أنها تعد كذلك مركزًا لنشاط دينى يمكن الوقوف على مبادئه الأساسية

---

(١) انظر بصدد المهن قليلة الشأن: R. BRUNSCHVIG, Métiers vils en Islam. LAPIDUS, Muslim Cities, 83.

(٢) انظر: Gotha 903, 60 b- 62 b. BAER, Egyptian Guilds, 37-8. يقترح بير أن نقرأ كلمة "حياكين" فى Gotha, 61 b بدلاً من "حباكين" التى تضمنها النص- دون إبداء سبب مقنع- لأن الحباكة كانت من الأنشطة الثرية فى حين كانت الحياكة تفتقر أحيانًا إلى التقدير اللازم (انظر مقال: BRUNSCHVIC, 52-5 الذى ورد ذكره فى الحاشية السابقة).

(٣) الجبرتي، جـ١، ص.١٠٠، وجـ٣، ص.٢٢٦.

وشعائره فى كتب الفتوة. وقد اكتنف الغموض معرفة أصول الفتوة، وأشكالها المتتالية، والطرق التى سلكتها كى تصير فى نهاية الأمر أحد الأنظمة المتبعة فى منظومة الطوائف الحرفية(١). وكل الشواهد تؤكد أن دخول الفتوة إلى مصر لم يسبق مجيء العثمانيين عام ١٥١٧(٢). وهكذا، سنعمد إلى دراسة الفتوة من خلال الشكل النهائى الذى اتخذته، أى باعتبارها نوع من "العقائد" الطائفية التى تحدد من خلالها بشكل دائم ما يمكن أن نطلق عليه اسم أيديولوجية الطوائف وشعائر الانضمام إليها. لكننا سنكتفى فى الغالب بوصف عدد من الظواهر لم نتمكن من شرحها على النحو المطلوب؛ لأن النصوص الأساسية التى تناولت الفتوة لم تكن معروفة بالشكل الكافى، ولم تخضع للدراسات الدقيقة التى تمكننا من استيفاء تلك المسألة.

## المصادر

لم تتوافر لدينا معلومات كاملة بشأن الفتوة فى الحوليات المخطوطة، أو فى كتاب الجبرتى، أو حتى فى مختلف المصادر المطبوعة التى تمكننا من الإطلاع عليها. وكان لابد من الإطلاع على الدراسات المتخصصة التى ذكرها

---

(١) من بين العديد من المراجع الهائلة، وفضلاً عن ذكر مقال "الفتوة": C.CAHEN et F.TAESCHNER (E.I.$^{2}$, 983-991)، والمقالات التى حررها F.TAESCHNER (E.I.$^{2}$, 331-5) تحت عنوان: Akhī, Akhī Bābā et Akhī Ewrān، اكتفينا بذكر بعض المؤلفات الكلاسيكية تتمثل فى كتاب بير بالنسبة للقاهرة والمؤلفات التالية:

- L.MASSIGNON, La Futuwwa; C.CAHEN, Mouvements populaires; Elia QOUDSĪ, Notice; I.GOLDZIHER, Abhandlungen zur arabischen Philologie, deuxième partie; H.THORNING, Beiträge zur Kenntnis des islamischen Vereinswesens.

(٢) صاغ صبحى لبيب S.LABIB بحثاً مقتضباً عن الفتوة دون عرض وثائق جديدة بصدد هذه المسألة تحت عنوان:

- (Handelgeschichte Ägyptens, 225-6).

ثورنينج من أجل استيفاء مسألة الفتوة من جميع الجوانب، غير أنه حتى يومنا هذا لم يصدر مُؤلَف كامل يتضمن مثل هذه الدراسات، كما كان لابد من الرجوع إلى كتاب وصف القاهرة الذى أعده أوليا شلبي.

وقد عمد كل من جولدزيهر وثورنينج ومؤخرًا بير إلى دراسة "كتاب الذخائر والتحف في بير الصنايع والحرف" الذى يعد من مخطوطات مكتبة جوته (رقم ٩٠٣). ووفقًا لما ذكره جولدزيهر، فقد تم إعداد هذا الكتاب فى نهاية القرن السادس عشر أو السابع عشر، وتم نسخه عام ١١٠٥/١٦٩٣، غير أنه لا يمكن اعتباره بمثابة دراسة متصلة حول الفتوة؛ لأنه يتضمن شرحًا لإحدى القصائد التعليمية التى تتناول الطوائف. وكغيرها من المخطوطات التى سنعرض لها فيما بعد، تتضمن تلك المخطوطة قائمة بأسماء رؤساء الطوائف (من الصحيفة رقم ٥أ إلى ١٣أ)، وهى تعد من أكثر الأجزاء وضوحًا؛ لأن بقية النص الذى يكتنفه الكثير من الغموض، وتشوبه العديد من الثغرات، يسوق بشكل غير مرتب عددًا من المعلومات بشأن الطوائف ونظام الفتوة، وإن كانت تتسم أحيانًا بالدقة الشديدة. وهوية كاتب تلك المخطوطة غير معروفة، إلا أنه لا مجال للشك فى كونه قد أقام بالقاهرة حيث وصف الأوضاع السائدة بمصر عقب وصول العثمانيين بقرن من الزمان(١).

والمخطوطات الأربعة التى سنعرض لها على الفور ترتبط ببعضها البعض ارتباطًا وثيقًا؛ لأنها تعد كلها بمثابة كُتب موجزة عن الفتوة، حيث تتضمن عرضًا تقليديًا لتاريخ هذا النظام، فضلاً عن قائمة بأسماء الأولياء رعاة الطوائف (بير)، وسلسلة من الأسئلة والإجابات، ووصف عملية الشد. وقد عمد ثورنينج إلى استخدام مخطوطة جوته التى لا عنوان لها وتحمل رقم ٩٠٦؛ فقد ترجم نص الفصل الخاص بالمطالب والإجابات الذى نشره هنرى لوبيز فى فترة لاحقة. وقد انتهت عملية نسخ هذه المخطوطة فى الثالث من محرم ١٠٦٤ الموافق ٢٤ نوفمبر ١٦٥٣، وهى تشكل بذلك المرحلة الأخيرة فى تحرير هذه الدراسة التى يبدو أنها قد تمت فى فترة معاصرة لتلك التى شهدت نسخ المخطوطات الثلاثة الأخيرة

---

(١) ZIHER, Abhandlungen, LXXVI-LXXXIX. THORNING, Beiträge, 41-5. BAER, Egyptian Guilds, 2-3.

المحفوظة فى دار الكتب القومية بباريس، وهو ما يؤكده التشابه الواضح بينها وبين مخطوطة جوته[1]. إلا أنه كانت هناك بعض الاختلافات بشأن رواية نص "كتب الفتوة" بباريس (المخطوطات العربية رقم ١٣٧٥- ١٣٧٦- ١٣٧٧) التى ذكرها ثورنينج واستشهد بها ماسينيون فى مقاله بشأن الفتوة؛ إلا أن أكثر هذه الاختلافات أهمية يتمثل فى الترتيب الخاص بذكر الطوائف الأخيرة فى المخطوطتين رقم ١٣٧٥ و١٣٧٧ (لم يتم استكمال المخطوطة رقم ١٣٦٦). وقد وردت المخطوطات الثلاثة من مصدر واحد؛ فهى كلها مخطوطات "مصرية" تتقارب فترتها الزمنية[2]. وتحمل المخطوطة رقم ١٣٧٥ توقيع لوكاس وتاريخ عام ١٧١٨، ويبدو بالطبع أن الرحالة الفرنسى قد حصل عليها خلال إقامته بمصر فى الفترة الممتدة بين سبتمبر ١٧١٦ وأغسطس ١٧١٧، غير أن طريقة كتابتها توضح أنه قد تم تحريرها فى القرن الثانى عشر[3]. وكان الفقيه عبد الغنى محمد اللقانى الذى كان ينتمى إلى أحد أشهر عائلات شيوخ المالكية بمصر يمتلك المخطوطة رقم ١٣٧٦ التى يبدو أيضًا من طريقة كتابتها أنها ترجع إلى القرن الثانى عشر، ولعله هو الشيخ محمد بن أحمد اللقانى الذى عاش بالقاهرة عام ١٧٠١، وفقًا لما ورد فى إحدى وثائق المحاكم، أو لعله الشيخ محمد بن إبراهيم اللقانى الذى أشار إليه الجبرتى، ويبدو أنه قد توفى فى السنوات الأخيرة من القرن الثانى عشر[4]. وقد تأخر نسخ المخطوطة رقم ١٣٧٧ ليتم فى نهاية شهر شعبان ١١٤٥ أى خلال عام ١٧٣٣ ميلاديًا.

---

(١) انظر: THORNING, Beiträge ولاسيما ص.٦٦ وص.٢٢٥-٢٧٠. انظر كذلك:

- H.PÉRÈS, Kitāb bast madad al-tawfīq.

(٢) انظر: THORNING, Beiträge, 17, 53. L.MASSIGNON, La Futuwwa. تم استخدام هذه المخطوطات على نحو محدود للغاية بواسطة ناشرو كتاب الفتوة لمحمد بن المعمار (بغداد، ١٩٦٠).

(٣) انظر بصدد لوكاس: R. CLÉMENT, Les Français d'Egypte, 108-111.

(٤) هناك العديد من الإشارات إلى اللقانى لدى بروكلمان BROCKELMAN. والعديد من الإشارات فى ابن إياس (جـ٣، ص.٧٢، وص.٢٧٠؛ وجـ٥، ص.٤٢٣)؛ وحول محمد بن أحمد اللقانى فى محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٣، ص.٣٩٧ (١٧٠١)؛ وحول محمد بن إبراهيم فى الجبرتي، جـ١، ص.٦٥. كان هذا الشخص شقيق عبد السلام بن إبراهيم الذى توفى عام ١٦٦٨ وفقاً لما ذكره بروكمان، وشقيق خليل بن إبراهيم الذى توفى عام ١٦٩٣-١٦٩٤.

ويغلب بكل تأكيد الطابع المصرى على كل هذه المخطوطات؛ فقد تم إثبات الإشارات النصية للمخطوطات عدة مرات بواسطة الإشارات التوضيحية، وهى التى قد تكشفت من خلال الدراسة النقدية الباطنية كما سبق أن أوضحنا من قبل. وتتدرج تواريخ عملية النسخ بين عامى ١٦٥٣ و١٧٣٣، لكن جميع الشواهد تؤكد أن المؤلفات التى أُخذت منها هذه المخطوطات قد شهدت بعض التعديلات الأخيرة خلال فترة سابقة فى النصف الأول من القرن الثانى عشر، والدليل على صحة هذه التواريخ يكمن فى وجود طائفة القهوجية بين الطوائف المذكورة (المركزان رقم ٥٠ و٥١ فى مخطوطة جوته ٩٠٣، ورقم ٧٥ فى كتاب الفتوة ١٣٧٥، ورقم ٧٤ فى مخطوطة ١٣٧٧)، فى حين لم يرد ذكر الدخاخنية الذين تكاثرت أعدادهم فى فترة لاحقة. وبأى حال من الأحوال، فإننا بصدد نصوص ترجع نماذجها الأصلية إلى فترات قديمة للغاية، حيث أكد ماسينيون أن تاريخ أقدم المخطوطات يرجع إلى القرن الثالث عشر[1]، غير أنها قد شهدت العديد من التعديلات. ولكن، هل بوسعنا الرجوع إلى تلك الفترة ومحاولة الوقوف بشكل نسبى على التسلسل الزمنى لهذه المخطوطات، من أجل معرفة كيفية تطور نظام الفتوة؟ إننا نعتقد أن القوائم الأكثر اقتضابًا التى ضمت أسماء الأولياء رعاة الطوائف (بير) ترجع إلى مرحلة قديمة من مراحل تطور الفتوة، ولابد أن مخطوطتى جوته رقم ٩٠٣ و٩٠٦ اللتين تضمان على التوالى ٦٩ و٦٧ طائفة تمثلان فترة سابقة على مخطوطتى كتاب الفتوة رقم ١٣٧٥ و١٣٧٧ اللتين تضم كل منهما ٧٥ طائفة. وتتضح لنا حقيقة إدخال بعض الإضافات فى فترة لاحقة بسبب اختلاف ترتيب الثلاثة طوائف الأخيرة فى القائمتين "الطويلتين"، على الرغم من تطابق الترتيب على نحو كبير بالنسبة للطوائف الأولى البالغ عددها ٧٢ طائفة[2]. وتثور هنا مشكلة عويصة تنجم عن كل هذه الاختلافات والتعديلات التى تم إدخالها- كما سنرى على الفور- فضلاً

(١) MASSIGNON, La Futuwwa, (in Opera Minora, I), 400.

(٢) نجد على التوالى فى كتاب الفتوة رقم ١٣٧٧: الضوئية (رقم ٧٣)، والقهوجية (رقم ٧٤)، والسقائين حمالين القرب (رقم ٧٥). وفى المخطوطة رقم ١٣٧٥، تحمل هذه الطوائف ذاتها رقم ٧٣ و٧٤ و٧٥. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تم إدراج طائفتى المشعالجية والقهوجية فى قائمة مخطوطتى جوته رقم ٩٠٣ و٩٠٦ (تحت رقمى ٤٩ و٤٧؛ ورقمى ١/٥٠ و٤٨).

عن الاختلاف الشديد فى العديد من تفاصيل تلك القوائم التى تتقارب فى مجملها: يبدو نظام الفتوة وكأنه ظاهرة حية تخضع للتطور، إلا أنه يصعب فى ظل هذه الأوضاع معرفة أسباب الاختلافات الهائلة بين عدد من الوثائق اضطلعت بدور حاسم فى حياة الطوائف الحرفية.

تضمن سرد الرحالة أوليا شلبى تعدادًا شاملاً للطوائف الحرفية بالقاهرة نحو عام ١٦٧٠، أى بعد فترة قصيرة من إثبات وجود منظومة الفتوة التى تناولتها تلك المخطوطات بالعرض المنهجي. ولابد أن نعتد بالمعلومات التى ساقها أوليا شلبى الذى وقف على تلك المسألة بشكل كامل. غير أن قائمة رؤساء الطوائف بالقاهرة التى يمكن استخراجها من كتاب "سياحت نامه" هى الأقل اكتمالاً، حيث لم يذكر الكاتب سوى أربعين راعيًا (بير) لإجمالى ست وثلاثين حرفة (هناك أربع حرف خضعت كل منها لسلطة اثنين من الرعاة)، كما أنه لم يكن هناك تطابق بين أسماء الرؤساء الذين ذكرهم أوليا شلبى والأسماء الواردة فى مخطوطات الفتوة الخمسة، سوى فى ثمانى عشرة حالة فحسب من بين ثمانى وعشرين حرفة. وانطلاقًا من كل هذه الاختلافات، يجب علينا الاستناد بصفة أساسية إلى كتاب الفتوة الذى يمكن أن نستخلص منه صورة متكاملة نسبيًا لنظام الحرف، فى حين لم يسق أوليا شلبى سوى عدد من المعلومات الإضافية.

## الأولياء الرعاة (بير) للطوائف

استندت قاعدة الفتوة إلى التقاليد الخاصة بالأولياء الرعاة للطوائف، وفقًا للشكل الذى اتخذته فى القاهرة خلال الحقبة العثمانية، حيث كان راعى كل طائفة يُشار إليه بكلمة "بير" الفارسية، وهو بمثابة همزة الوصل بين الطائفة والرسول محمد ﷺ، وهو بالتالى يربطهم بالأنبياء إبراهيم ونوح وآدم بواسطة سلسلة متصلة[1]. وقد باشر الرسول ﷺ تدريب سيدنا على بن أبى طالب بواسطة مراسم

[1] يعتبر النظام الصوفى رئيس الطائفة "البير" بمثابة "الزعيم الروحي" (انظر المقال التالي: E.I., III, R. LEVY, III, 1144).

الشد. وبناء على طلب الرسول ﷺ، باشر على بن أبى طالب عملية الشد لتدريب سبعة عشر رئيسًا آخر من الصحابة، وبدأ بسلمان الفارسى رئيس الحلاقين. وهناك ثبات واضح للغاية بشأن قائمة القرن الثانى عشر التى وردت فى مختلف مخطوطات كتاب الفتوة: ورد بعد سلمان الفارسى ذكر عمرو الدميرى (شيخ السعاة)، وبلال الحبشى مؤذن الرسول ﷺ، وبريدة الأسلامى (حامل الراية)، وذو النون المصرى (الحكماء والجراحون)، وسهيل أو سعد الرومى (الحمالون)، وحسن البصرى (المشايخ)، وقنبور على (السياس)، وكميل بن زيد (المصنفون)، وعبد الله بن عباس (المفسرون)، والسيد رابحى (المصارعون أو الأمراء)، وجمار أو جماره (القصابون)، وأبى ذر الغفارى (البرادعية)، وأبى الدرداء العميرى (الفقراء)، وأبى عبيدة الهرمزى (رئيس المراكب)، وأبى النصر عبد الله (الحياكون)، والمعجز (القصارون)[1].

ثم أصدر على بن أبى طالب ﷺ أوامره إلى سلمان الفارسى كى يباشر عملية الشد مع الصحابة الآخرين، عقب الحصول على "إجازة النبى وإجازة على ذاته". وبدأت عملية الشد بعمران البربرى الذى ترأس الخبازين، ثم واصل سلمان مباشرتها مع بقية الرؤساء الذين اختلفت أعدادهم كما سبق أن ذكرنا، وفقًا لما ورد فى كل مخطوطة على حدة: ٥٢ فى مخطوطة جوته رقم ٩٠٣ (بلغ العدد الإجمالى ٦٩)، و٥٠ فى مخطوطة جوته رقم ٩٦ (بلغ العدد الإجمالى ٦٧)، و٥٨ فى مخطوطتى باريس رقم ١٣٧٥ و١٣٧٧ (بلغ العدد الإجمالى ٧٥). وهكذا، تم استكمال نظام رعاية الطوائف الحرفية بالقاهرة من خلال الجمع بين سبعة عشرة من الأصول وعددًا متغيرًا من الفروع، ولم نتمكن من الوقوف على أسباب مثل هذا التمييز، بل إن ماسينيون قد أكد أن قائمة القرن الثانى عشر لا تتفق مع "تصنيف المراتب الشرفية" أو التوزيع الاقتصادى الفعلى[2]. كما لاحظنا أن قائمة القرن الثانى عشر قد تضمنت عددًا كبيرًا من "الطوائف" غير الحرفية أو التجارية

---

(١) إن قائمة القرن الثانى عشر التى ساقها ماسينيون (L a Futuwwa, Opera Minora, I, 418) تختلف بعض الشيء عن تلك التى حصلنا عليها من مخطوطتى جوته رقم ٩٠٣ و٩٠٦، وكتاب الفتوة رقم ١٣٧٥ و١٣٧٦ و١٣٧٧، وكتاب "سياحتمان" لأوليا شلبي.

(١) MASSIGNON, La Futuwwa, Opera Minora, I, 418.

(المؤذنون، وحاملو الألوية، والمشايخ، والمصنفون، والمفسرون، والفقراء)، لذا لم تعترينا الدهشة لأنها قد احتلت مكانة متميزة فى المنظومة الطائفية. وإذا ما كان ذكر طائفة مثل طائفة الحلاقين يرجع إلى الدور المتميز الذى اضطلع به سلمان الفارسى، فإننا لا نستطيع تفسير أسباب وجود بعض الطوائف الأخرى مثل طائفة الحمالين أو البرادعية التى تحتل مكانة شديدة التواضع على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى.

وهناك تقارب كبير بين مختلف القوائم التى ضمت الأولياء رعاة الطوائف؛ فإن مخطوطات باريس الثلاثة لا تختلف سوى فى عدد من التفصيلات فحسب، فضلاً عن الاختلاف الذى أشرنا إليه من قبل بصدد ترتيب الطوائف التى ورد ذكرها فى نهاية المخطوطات. وهناك كذلك تطابق تام بين مخطوطة جوته رقم ٩٠٦ وكُتب الفتوة بشأن ٥٨ حالة من إجمالى ٦٧ طائفة. كما اتفقت مخطوطة جوته رقم ٩٠٣ مع مخطوطات باريس فى ذكر ٥١ حالة من إجمالى ٦٩ طائفة تمت الإشارة إليها. غير أن ما يثير قلقنا بشأن تلك الاختلافات بين المخطوطات الخمسة هو كون نظام رعاية الطوائف يمثل الأساس الحقيقى لنظام الفتوة، وكان لابد من تطابق هوية الرعاة (بير) فى جميع القوائم على نحو لا يشوبه مثل هذا الاختلاف كما رأينا للتو. وعند عقد مقارنة بين هذه المخطوطات، وجدنا أنه على الرغم من تطابق أسماء عدد كبير من رؤساء الطوائف فى جميع النصوص، فإننا لاحظنا اختلاف الطوائف التى يترأسونها من مخطوطة إلى أخرى. ومن ذلك على سبيل المثال أمير بن عبد الله الذى ورد ذكره فى ثلاث مخطوطات باعتباره رئيس العتالين، فى حين أشارت إليه مخطوطة جوته رقم ٩٠٣ باعتباره راعى صناع البسط، فى حين لم تشر هذه المخطوطة على الإطلاق إلى طائفة الصباغين التى ورد ذكرها فى المخطوطات الأخرى (مع اختلاف بعض التفاصيل) باعتبارها تخضع لرئاسة نصر بن عبيد، غير أن مخطوطة جوته ٩٠٣ قد جعلت من ابن عبيد راعيًا لطائفة الصاغة التى لم يرد ذكرها على الإطلاق فى القوائم الأخرى. ومن أكثر الحالات التى أثارت دهشتنا حالة منصور بن معاذ الذى ورد ذكره باعتباره راعى طائفة المجونية (رقم ٣٠ فى جوته ٩٠٣)، وراعى المقاربين (رقم ٣١ فى جوته ٩٠٦)، وراعى المصنفين (رقم ٣١ فى كتاب الفتوة رقم ١٣٧٥)، وراعى المنجدين (رقم ٣١ فى كتاب الفتوة رقم ١٣٧٧). وقد توافرت لدينا العديد

من الأمثلة على مثل هذه التبديلات التى نجمت بالطبع عن أخطاء ارتكبها الناسخون، أو حدوث خلط فى نقل الروايات المختلفة، غير أنه يصعب قبول كل هذه الأسباب؛ لأن نصوص الفتوة كانت كتبًا متداولة خلال القرنين الثانى عشر والثالث عشر من أجل إدارة الشئون الداخلية للطوائف الحرفية. وهناك دلالات واضحة لتعدد الروايات التى أفضت إلى اختلاف أسماء رعاة الطوائف من مخطوطة إلى أخرى، بحيث صار من العسير التعرف عليها فى بعض الحالات، مثل جومار القصاب رئيس القصابين الذى يكتب اسمه بالتركية **Gömerd** وورد بطريقتين مختلفتين (جارمو وجوماره) فى ثلاثة نصوص، فى حين لم يُكتب على النحو الصحيح سوى مرة واحدة. كما اختلف اسم راعى خياطى العراق من مخطوطة إلى أخرى؛ فتارة كان ورقة بن الغدادى أو مزرق بن العدادى، وتارة أخرى كان ورقة بن العدادى أو درقة بن العدادى، مثله فى ذلك مثل راعى الحزامين الذى تأرجح اسمه بين قيطور ومبقور وطبقور المكي... كما حدث خلط شديد فى أسماء الحرف ذاتها؛ فقد ورد ذكر حرفة "الحرازين" فى مخطوطات باريس (رقم ٤٣) بدلاً من "القزازين" (ويشير إليها أوليا شلبى باسم "الجزازين")، ولم يرد ذكر اسم طائفة "صناع السلاح" على النحو الصحيح سوى مرة واحدة فحسب، فى حين أشارت إليها بقية المخطوطات باعتبارها حرفة "صناع الشكول" و"صناع السلال" و"صناع التلال".

وهذه الملاحظات التى يمكن أن نضيف لها الكثير تجعلنا نعتقد أنه إبان الحقبة التى تعنينا كانت قوائم رعاة الطوائف التى تضمنتها كتب الفتوة هى نتاج انتقال تراث مكتوب؛ مما قد يفسر كثرة الاختلافات التى نجمت عن القراءة الخاطئة لهذا التراث، ولم يكن الأمر كما اعتقدنا نتاج الروايات الشفهية الخاصة بالعادات التى تم الاحتفاظ بها داخل الطوائف الحرفية من أجل تعليم أفرادها وتلقينهم إياها. ومن هنا، تصير كتب الفتوة التى وصلت إلينا بمثابة مؤلفات نظرية أكثر من كونها كتب استرشادية يستخدمها أفراد الطوائف فى حياتهم اليومية، باستثناء بعض الطوائف التى احتفظت بتقاليدها الحرفية فى كامل قوتها. وهكذا، يمكننا أن نقف بالتالى على أسباب قلة عدد الحرف التى خضعت لسلطة الرعاة بالنسبة لعدد الحرف التى استخلصنا قائمة بأسمائها من المصادر التاريخية المختلفة: هناك ٧٥ حرفة فى أكثر المخطوطات اكتمالاً، ويمكننا أن نقول إننا

بصدد قرابة مائة حرفة، إذا ما نظرنا بعين الاعتبار إلى الاختلافات المرصودة بين مخطوطات الفتوة، في مقابل أكثر من مائتي حرفة تمكنًا من الوقوف عليها. ولعل الأمر يزداد وضوحًا إذا ما أشرنا إلى أمر قد يثير دهشتنا لأول وهلة، ألا وهو غياب بعض الحرف التي كانت تشيع آنذاك مثل الطحن، وبيع الخضر، وعصر الزيوت، وصناعة السكر وبيعه...الخ.

وانطلاقًا من دراسة قوائم الحرف التي توفرت لدينا، يتضح لنا أن نصوص الفتوة تشكل إحدى مراحل تطور منظومة الطوائف الحرفية، وإن كانت مرحلة قد تم تجاوزها بشكل كبير خلال القرن الثاني عشر. ومن المظاهر القديمة التي لم يعد لها وجود طوائف المؤذنين (رقم ٣)، وحاملي السناجق "الرايات" (رقم ٤)، والمشايخ (رقم ٧)، والمصنفين (رقم ٩)، والمفسرين (رقم ١٠) من بين الطوائف المذكورة؛ مما يجعل نصوص الفتوة تشبه إلى حد كبير كتب الحسبة الكلاسيكية أكثر من القوائم المحددة التي تقتصر على ذكر المهن الاقتصادية التي تمكنًا من الوقوف عليها أو إعدادها بصدد القرنين الثاني عشر والثالث عشر. بل إن القائمة التي ساقها أوليا شلبي تخلو من تلك الطوائف الحرفية، وهو أمر يثير الاهتمام لأنه عند تصدى هذا الرحالة التركي لوصف طوائف اسطنبول فإنه قد أشار على وجه التحديد إلى المؤذنين (رقم ٢٦) وحاملي السناجق (رقم ١٦) والمفسرين (رقم ٢٤) ذاكرًا رعاة طوائفهم بشكل يوافق تمامًا ما ورد ذكره في كتب الفتوة[1]. كما أن القائمة التي أعدتها السلطات الفرنسية عام ١٨٠١ تخلو تمامًا من أية إشارات إلى هذه الطوائف. وهناك مظهر آخر من المظاهر القديمة يتمثل في توقف عملية تطور الفتوة بعد استمرارها حتى القرن السادس عشر، حيث استوعب الهيكل التقليدي للطوائف عددًا من الحرف التي ظهرت في مرحلة متأخرة مثل تلك التي تتصل بتجارة البن؛ غير أن كتب الفتوة لم تستوعب بعد ذلك الحرف التي تتصل بتجارة التبغ، على الرغم من مستقبلها الواعد على الصعيدين الاقتصادي والطائفي بالقاهرة، كما أنه لم يرد ذكر طوائف تجار الأقمشة التي

---

(١) انظر قائمة الحرف التي ساقها أوليا شلبي في الجزء الثاني من كتاب: Narrative of travels، ص.١٠٥ إلى ٢٥٠، وورد ذكر الحرف المشار إليها في ص.١١٠-١١١. وقد ورد ذكر هذه المهن في النص التركي ص.٥٢١-٥٢٣.

تضاعف عددها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولم تعتد الفتوة كذلك بالاتجاه المتزايد نحو تقسيم الحرف لتكون أكثر تحديدًا على الصعيدين الفنى والجغرافى. ومن أبرز مظاهر تأخر مواكبة الحرف لحركة التطور اشتمال قوائم الفتوة على طائفتين فحسب لصناع الأقواس والسهام من إجمالى أربع طوائف لصناع السلاح، فى حين أشارت وثائق القاهرة إلى وجود طائفتين من إجمالى ست طوائف خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولم تذكر قائمة فنسين سوى طائفتين عام ١٨٠١؛ إحداهما لصناع السلاح الأبيض، والأخرى لصناع الأسلحة النارية.

## طقوس الطوائف الحرفية

على الرغم من كل الشكوك التى أحاطت بكل ما ذكرناه، فإن مختلف كتب الفتوة قد اتفقت حول طقوس الطوائف التى ظلت راسخة إبان الحقبة العثمانية داخل بعض الطوائف الحرفية التى ورد ذكرها فى هذه الكتب على أقل تقدير.

عقب التضرع إلى الله الذى أنعم على رسوله محمد ﷺ بتعلم الفتوة التى نقلها بدوره إلى ابن عمه على وأسرته وصحابته، تعرض كتب الفتوة الكلمات الجوهرية فى منظومة الطوائف الحرفية؛ ألا وهى **الشد** الذى يمثل اللحظة الحاسمة لدخول الوافد الجديد بعد أن يخضع لشد حزام معقود، ويختلف عدد عقده من حالة إلى أخرى، ثم **العهد** الذى يأخذه المستجد على نفسه عند تلقينه ويربطه بالشخص الذى يتصدى لتعليمه، وأخيرًا **الحلاوة** التى يتم توزيعها على جموع الحاضرين بهذه المراسم[1].

ثم تستعرض كتب الفتوة كيفية انتقال الفتوة من آدم إلى محمد ﷺ بواسطة سلسلة من الرسل يختلف عددهم وترتيبهم من نص إلى آخر، وكان يتم التعبير عن

---

(١) جوته ٩٠٦، ورقة رقم ١ و٢. كتاب الفتوة ١٣٧٥، ورقة رقم ١أ، و٢ب. كتاب ١٣٧٦، ورقة رقم ١أ و٣ب. كتاب ١٣٧٧، ورقة رقم ١أ و٢ب.

الفترات الحاسمة فى عملية الانتقال تلك بواسطة أربع تكبيرات. وعقب سرد قصة آدم وخروجه من الجنة ثم إعلان توبته التى قبلها الله، تشرع الكتب فى تناول كيفية تعليم آدم فى حضرة "معلمه" جبريل، وميكائيل الذى كان له بمثابة "الأب"، ثم يأخذ على نفسه "العهد" والميثاق" اللذين يقبلهما الله، ويتم وضعهما داخل الحجر الأسود. وينطق آدم التكبيرة الأولى، ثم يشرع فى تناول "الحلاوة" التى أعدت خصيصًا له مع اللبن والعسل المجلوبين من الجنة. وتنتقل الفتوة بعد ذلك من آدم إلى ابنه شيث الذى ينقلها بدوره إلى أبنائه حتى تصل إلى نوح الذى دعا على الكافرين بالفناء، فاستجاب الله دعاءه، وسلط عليهم الفيضان، وهنا ينطق نوح التكبيرة الثانية المعروفة باسم "تكبيرة الفناء"، ثم يتناول الحلاوة المصنوعة من العنب والتين اللذين أحضرهما جبريل. وتنتقل الفتوة من نوح إلى ولده سام، ومن رسول إلى آخر حتى تصل إلى إبراهيم. وحينما أراد الله بناء الكعبة، أرسل إليه جبريل ومعه عدد من الملائكة الذين باشروا مراسم الشد وجلبوا له الحلاوة. وحينما جاء جبريل لإنقاذ إسماعيل من الذبح، أعرب إبراهيم عن فرحته بـ"تكبيرة الصفا"، وأخذ فى اليوم التالى يعلم ابنه الفتوة التى انتقلت من رسول إلى آخر حتى وصلت إلى محمد ﷺ. وفى ليلة المعراج أرسل الله جبريل إلى رسوله محمد ﷺ ليحمله إليه بعد أن ألبسه "تاجًا" و"حُلَّة". وعقب وصول محمد ﷺ إلى القدس، صلى فى المسجد الأقصى، وصعد على الصخرة، ثم تناول كوبًا من اللبن، وأخذ يكبر ناطقًا التكبيرة الرابعة المعروفة باسم "تكبيرة الوفا". وانتهت بذلك سلسلة انتقال الفتوة بين الرسل[1].

وخلال فترة الهجرة، وفى أعقاب نزول الوحى على محمد ﷺ فى مكان يقع خارج المدينة المنورة وردت له أسماء عدة فى المخطوطات المختلفة، أخذ الرسول ﷺ يخطب فى أصحابه قائلاً: "أنا وعلى من نور واحد...وكل رسول له وريث، وأنت يا ابن عمى وريث علمى وقائم مقامي. أنا خاتم الأنبياء وأنت خاتم الأولياء وأمير المؤمنين[2]. وعقب صلاة العصر، بدأ محمد ﷺ فى مباشرة مراسم الشد مع

---

(١) جوته ٩٠٦، ورقة رقم ٣-٢١. كتاب الفتوة ١٣٧٥، ورقة ٣أ-١٣ب؛ وكتاب ١٣٧٦، ورقة رقم ٤أ-٢٥أ؛ وكتاب ١٣٧٧، ورقة رقم ٣أ-١٢ب.

(٢) جوته ٩٠٦، ورقة رقم ٢٣. كتاب الفتوة ١٣٧٦، ورقة ٢٦ب؛ وكتاب ١٣٧٧، ورقة رقم ١٣ب (رواية تختلف بعض الشيء عن كتاب ١٣٧٥، ورقة رقم ١٤ب).

على بن أبى طالب، وألبسه تاج ولباس الفتوة، وقال: "إننى ألبسك كما ألبسنى جبريل". ثم دعاه إلى مواصلة مراسم الشد مع سبعة عشر صحابيًا، وتواصلت هذه المراسم مع ٥٨ (أو ٥٢ أو ٥٠) صحابيًا آخرين على يد سلمان الفارسي. ثم أحضر على البقسماط والسمن والتمر، وأعد الرسول الحلاوة التى تم توزيعها على الصحابة فى خيمة على، بينما حصل سلمان على ما تبقى منها كى يعطيه للحسن والحسين وفاطمة فى المدينة المنورة. ومن هنا، نقف على أصل تلك الطقوس التى يمارسها الشيوخ حينما ينتقلون من منزل إلى آخر حاملين الحلاوة[١].

وتأتى بعد ذلك سلسلة طويلة من الأسئلة والإجابات التى تتضمن شرحًا دقيقًا للفتوة، ورموزها، ومفرداتها الخاصة، والأشياء المستخدمة فى مزاولة هذه الشعائر، والانشغال بالتعليم الدينى والأخلاقى أكثر من النظام المهني. ولم ينصب الاهتمام على الحرفة سوى مرة واحدة حينما تم توجيه التساؤل التالى: "كيف فهمت أصول الصناعة؟"، وأعقبته الإجابة التالية: "برضاء الله، ورضاء معلمى، وتسامح أهل الطريقة"[٢]. وأخيرًا، تنتهى نصوص الفتوة بوصف دقيق لشعائر مراسم الشد، وهى لا تختلف فى مجملها عن الشعائر التى وصفها إليا القدسى فى دمشق. وسنعود لاحقًا لهذه الشعائر عند تناول كيفية الانضمام إلى الطوائف، والترقى من درجة إلى أخرى لبلوغ المراتب المختلفة داخل منظومة الطوائف الحرفية[٣].

---

(١) جوته ٩٠٦، ورقة رقم ٢٢-٤١. كتاب الفتوة ١٣٧٥، ورقة ١٤أ-٢٣ب؛ وكتاب ١٣٧٦، ورقة رقم ٢٥ب-٣٧ب (غير مكتملة)؛ كتاب ١٣٧٧، ورقة رقم ١٢ب-٢٢أ.

(٢) وردت كلمة "تعلمت" بدلاً من "فهمت" لدى كل من بيريز (PÉRÈS, Kitāb bast madad, 7, question 46)، وثورنيج (THORNING, Beiträge, 244). فى حين أكدت جميع المخطوطات الأخرى أن السؤال قد تضمن كلمة "فهمت" (جوته ٩٠٦، ورقة رقم ٥٨؛ وكتاب الفتوة ١٣٧٥، ورقة رقم ٣٢أ؛ وكتاب ١٣٧٧، ورقة رقم ٣٠أ). انظر بصدد تلك الأسئلة والإجابات: جوته ٩٠٦، ورقة ٤٢-٦٥. كتاب ١٣٧٥، ورقة ٢٤أ-٣٥أ؛ وكتاب ١٣٧٧، ورقة ٢٢ب-٣٣ب. PÉRÈS, Kitāb bast madad, 1-11 .THORNING, Beiträge, 225-254 .

(٣) انظر كتاب الفتوة ١٣٧٥، ورقة ٣٥ب- ٣٨ب؛ وكتاب الفتوة ١٣٧٧، ورقة ٣٣ب- ٣٧أ. انظر كذلك:

- Elia QOUDSĪ, Notice, 19-25. PÉRÈS, Kitāb bast madad, 12-5. THORNING, Beiträge, 225-267.

## الخلاصة

لا جرم أن الدراسة الدقيقة لنصوص الفتوة قد تتيح الوقوف على بعض الشكوك التى أحاطت بالبيئة التاريخية والثقافية والجغرافية التى شهدت مولد هذا النظام وتطوره، غير أنها لا تعرض سوى قدر قليل من المعلومات بشأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى مصر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد أكدت جميع دراسات ماسينيون حول الطوائف الحرفية على الطابع الشيعى لنظام الفتوة، وهو ما يتجلى بوضوح من خلال الدور الرفيع الذى أُسند إلى على بن أبى طالب وأفراد أسرته فى عملية إنزال مراسم الشد التى أرسلها الله إلى رؤساء الطوائف عن طريق عدد من الوسطاء المتتالين. وكان السكان يعدون هذا الدور بمثابة أمر طبيعى؛ لأنهم كانوا يكنون تقديرًا كبيرًا للعلويين انعكس من خلال عدد الأضرحة الخاصة بهم فى القاهرة، فإن إجلال وتوقير على بن أبى طالب يمثل جزءًا من عقيدة أهل السنة، ومعظم أفراد الطوائف الحرفية كانوا من هؤلاء السكان الذين لم تعترهم الدهشة إزاء تأثر أيديولوجية الطوائف بهذا الوضع.

ويمكننا استخلاص عدد من المعلومات الإضافية بشأن الإطار التاريخى والأيديولوجى للفتوة من خلال دراسة قائمة أسماء رعاة الطوائف الحرفية، والوقوف بصفة خاصة على أسماء المدن التى تتواجد بها أضرحتهم. وكما سبق أن ذكرنا، فإنه من المفترض أن يكون هؤلاء من الصحابة، لكن هذا الأمر لم ينطبق سوى على بعض الأسماء التى ورد ذكرها فى القوائم التى بدأت بسلمان الفارسى أو بلال الحبشي. وقد تضمنت القوائم عددًا كبيرًا من الشخصيات التى ترجع إلى عصور أكثر حداثة بدءًا بحسن البصرى (٦٤٢-٧٢٨)، أو ذو النون المصرى (ولد نحو عام ٧٩٦ وتوفى عام ٨٦١)، وانتهاءً بسلطان أخى بابا (أخى أوران أحد أولياء المتصوفين الأتراك خلال القرن الثالث عشر، وتضمنت أخباره عددًا من الأساطير)[١]، وعلى بن عمر الشاذلى (القرن الخامس عشر)، وأبو بكر بن عبد الله

---

(١) انظر دراسة ماسينيون: MASSIGNON, Salmān Pak, passim. وانظر بصدد كل هذه الشخصيات المختلفة المقالات التالية:

- E.I.$^2$ : W. 'ARAFAT (I, 1251), RITTER (III, 254-5), SMITH (II, 249), TAESCHNER, (I, 334).

العيداروس (توفى عام ١٥٠٨/١٥٠٩)[١] اللذين ارتبطا بمجال تجارة البن. والوقوف على أماكن أضرحة رعاة الطوائف يعكس مدى غلبة الشيعة العراقيين والفرس؛ فقد وجدنا من بين ٦٧ راعيًا ورد ذكرهم فى مخطوطة ٩٠٦ ثلاثة عشر شخصًا تم دفنهم في الري[*]، وثلاثة عشر آخرين فى الكوفة، وخمسة فى المدينة المنورة وهرمز، وأربعة في بغداد، وأربعة فى القاهرة، بينما تم دفن الأعداد المتبقية فى مختلف أجزاء العالم الإسلامى بشكل يعكس النزعة التوحيدية على حد قول ماسينيون[٢]، بدءًا بالجزائر التى ضمت أضرحة رعاة العقبائية (رقم ٢٧) والنجارين (رقم ٥٠)، وفقًا لما ورد فى مخطوطة جوته ٩٠٦، وانتهاءً بالهند التى ضمت قبر راعى المشعالجية (رقم ٤٧). إلا أن الأساطير قد أحاطت بشخصية العديد من هؤلاء الرعاة (ذكرت مخطوطة جوته ٩٠٦ أن أعمار الرعاة السبعة عشر الأوائل قد بلغت عند وفاتهم: ٣٣٠- ٤٠٣- ٢٠٩- ٢٩٠- ١٠٠- ٣٠٠- ١٩٠- ٩٠- ٩٠- ١٠٠- ٢٠٠- ١٣٠- ٤٧٠- ٢٣٠- ١٧٠- ٨٧- ١٠٠ عام)، كما تحيط الشكوك بحقيقة أخبارهم التاريخية، باستثناء عدد من الشخصيات المعروفة.

وفى ختام هذه الدراسة حول الفتوة فى ظل الحكم العثمانى، ثارت مشكلة أساسية تمثلت فى معرفة مدى احتفاظ الفتوة بنشاطها الكامل، ومدى مطابقة الوصف الذى استخلصناه من تلك الكتب الدقيقة للحقيقة الواقعة فى الوقت الحالى. فهناك بعض الدلائل التى تؤكد استمرار ممارسات الطوائف الحرفية حتى القرن التاسع عشر؛ حيث وصف لين مراسم الفتوة الرئيسية موضحًا استمرار طقوس الانضمام للطوائف لدى "النجارين، والدباغين، والمزينين والكتبية، وعدد قليل من الحرفيين الآخرين". وأشار على مبارك باشا فيما بعد إلى استمرار مراسم الشد لدى الصرماتية، والمزينين، والحمَّاميَّة، بل إن طائفة الصرماتية ظلت محتفظة بمراسم الشد فى بداية القرن العشرين، وهو ما تعرض له بالوصف محمود صدقى على

(١) انظر مقال: C.VAN ARENDONK, E.I.$^2$, II, 671-6. انظر كذلك: A. DARRAG, Barsbay, 231. ورد ذكر الشاذلى فى جميع القوائم باعتباره رئيس طائفة القهوجية. ولم يرد ذكر العيداروس سوى فى مخطوطة جوته ٩٠٣ باعتباره رئيس "صبيان القهوة" (رقم ٥١).

(*) تبعد الرى ٨٠ كيلومترا عن طهران، وبها ضريح الرازى (المراجع).

(٢) L. MASSIGNON, La futuwwa, Opera Minora, I, 415.

نحو يطابق الذين سبقوه[1]. ويبدو أنه منذ بداية القرن التاسع عشر لم يهتم سوى عدد قليل من الطوائف الحرفية باستمرار الفتوة. ولا بُد من وجود دلالات واضحة لهذا الصمت الرهيب الذى اكتنف جميع المصادر التاريخية بشأن الفتوة، باستثناء تلك الفقرة الطويلة التى ساقها الجبرتى بصدد الانضمام إلى طائفة القواسين والرماة، بل إن كلمات مثل "الفتوة" و"الشد" لم يرد ذكرها فى أية مواضع أخرى[2].

وكما سبق أن أوضحنا فى العديد من المواضع الأخرى، لا ريب أن تطور نظام الطوائف الحرفية كان من العوامل المذيبة لنظام الفتوة الذى صارت احتمالات تطوره محدودة؛ فقد توقفت التغيرات التى شهدها هذا النظام عند حدود القرن السادس عشر بما فيها انضمام طائفة القهوجية لتلك المنظومة. وإن صدقت حقيقة استمرار الفتوة داخل طوائف الحرف التقليدية، فإن أكثر من ثلثى طوائف القاهرة قد خرجت عن هذا الإطار خلال القرن الثامن عشر.

وصار لزامًا على نظام الطوائف الحرفية التخلص تدريجيًا من هياكله التقليدية، بسبب ما شهده من تطورات واكبت التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على القاهرة. وعلاوة على هذا العامل الداخلى، كانت هناك تداعيات موقف العثمانيين الذى يحمل قدرًا من السلبية إزاء نظام الطوائف الحرفية. وتجدر الإشارة هنا إلى "كتاب الذخائر" الذى تم تحريره فى نهاة القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، وتضمن العديد من التوبيخات الموجهة إلى أفراد الطوائف المختلفة من أجل الحفاظ على تقاليد الطوائف التى أخذت فى الانهيار. ووفقًا لما ذكره بير، فإن مؤلف هذا الكتاب قد أرجع هذا التدهور إلى الاحتلال العثمانى، فى حين ذكر المماليك باعتبارهم "أهل الخيرات"؛ لأنهم كانوا يمثلون العصر الذهبى للطوائف الحرفية، ثم شرع يعدد مساوئ العثمانيين التى تمثلت فى تسلل الأجانب وإلغاء مخصصات الطوائف والتكايا، فضلاً عن تدخل الحكام فى شئونها، ولا سيّما بصدد تعيين شيوخ الطوائف الذين صاروا من رجال الشرطة المالية والإدارية التابعة للسلطات؛ لذا أعرب مؤلف "كتاب الذخائر" عن بغضه

(١) على باشا، الخطط، جـ١، ص.١٠١. محمود صدقي، طائفة القوافين، ص.١٠٩. انظر كذلك: LANE, Manners, 515.

(٢) الجبرتي، جـ٢، ص.٢١٤.

الشديد لهؤلاء الأتراك الذين شبههم بأولاد العرب (المصريين) على نحو يسيء إليهم[١].

وإننا نعتقد أنه يجب اعتبار اختلاف العقائد الذى سبق أن أشرنا إليه داخل بعض الطوائف الحرفية بمثابة إحدى علامات انهيار الفتوة، أو على الأقل ضعف الدور الفعلى الذى تضطلع به. ولم يتوافر لدينا أى دليل على اشتراك أفراد طوائف القاهرة من غير المسلمين فى مراسم الشد مثلما كان الحال فى دمشق خلال القرن التاسع عشر على حد قول إليا القدسي[٢]. وقد يسعنا أن نعتقد كذلك أنه كان بلا شك من الصعب وجود احترام فعلى لقواعد الفتوة فى ظل اختلاف العقائد، كما أن وجود النصارى داخل الطوائف قد أفضى إلى إضعاف النموذج الدينى الذى تجسده الفتوة. ومن هنا، انفصلت الطوائف الحرفية عن ركيزتها الأيديولوجية، وصارت إحدى هيئات المنظومة الاجتماعية والاقتصادية بالقاهرة.

### ٥. مراتب الطوائف الحرفية

تضمنت الطوائف الحرفية سلسلة من المراتب المختلفة التى يصل إليها الفرد بعد تخطى سلسلة مماثلة من الدرجات الخاصة بعملية التلقين. إلا أنه يبدو أن بلوغ هذه المراتب لم يكن بتلك الصعوبة التى وصفتها كتب الفتوة؛ فالصورة التى رسمتها مخطوطة جوته ٩٠٦ على سبيل المثال لم تكن لتنطبق على جميع الطوائف أو تتوافق معها، بل إن مؤلف الكتاب قد أشار بكل وضوح إلى أن عصره لم يعرف الالتزام الشديد بالعادات القديمة. ومنظومة الطوائف الحرفية خلال تلك الفترة التى تعنينا كانت تتسم بالسلاسة والمرونة.

---

(١) انظر بصفة خاصة مخطوطة جوته ٩٠٣، ورقة رقم ٥٥أ، ورقم ١١٦ أ. انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 11-5.

(٢)Elia QOUDSĪ, Notice, 29-30. MASSIGNON, Les corps de métiers, 484.

ورد فى "كتاب الذخائر" أن عملية التعليم تضم بابين من إجمالى أربعة أبواب تهيئ لصاحبها الانضمام إلى طائفة ما. ويبدو أن دخول المبتدئ تحت إمرة معلمه كان مصحوبًا بإحدى المراسم التى أطلق عليها الكتاب اسم "الالتحام"، حيث كان يعقد حزام حول خصر المتقدم على غرار ما يحدث فى عملية الشد. ومخطوطة جوته هى التى أشارت وحدها إلى نوع آخر من المراسم أطلقت عليه اسم "العهد"(١).

لم تعرف الطوائف الحرفية المصرية وجود قوانين محددة بشأن الشروع فى تعلم حرفة ما، بل إنه لم تكن هناك كلمة محددة تستخدم فى الحياة اليومية من أجل وصف المستجدين؛ فإن كلمة "مبتدئ" التى وجدناها فى كتب الفتوة لم يرد ذكرها فى النصوص الأخرى التى استخدمت كلمة عامة وغير محددة ألا وهى كلمة "غلام"، كما ورد ذكر الفعل "مارس" دون اشتقاق اسم الفاعل منه. "وقد أكد شابرول أنه لم تكن هناك قواعد ثابتة لتعلم حرفة ما؛ فالوالد يصطحب ابنه إلى أحد الحوانيت ليضعه تحت إمرة أحد المعلمين، ويحضر الابن معه طعامه، لأنه يقضى اليوم بأكمله فى الدكان، ولا يعود لوالده سوى فى المساء. وحينما يبدأ الابن فى تعلم الحرفة، فإنه يحصل على أجر يتزايد حسب مهارته". ولم تكن هناك مدة محددة لعملية التعليم، ولا قدر محدد للأجر الذى يتلقاه المبتدئ، بل لم تكن هناك أية التزامات من قبل المعلم تجاه الغلام عدا تعليمه الحرفة ومعاملته معاملة حسنة. وقد أكد جيرار أنه كان بوسع شيوخ الطائفة "معاقبة الحرفى وضربه بالعصا إذا ما أساء معاملة غلامه الذى عُهد إليه بمسئولية تعليمه"(٢).

---

(١) انظر: مخطوطة جوته ٩٠٣، ورقة رقم ٤٦أ. أحمد شلبي، ورقة ١٥١ أ، حيث ذكر أن غلاماً قد التحق بالعمل فى حانوت أحد المزينين بعد أن ربطه بالحزام، "فأتاه الأسطى محزماً تحزم فيه وقايشاً". انظر كذلك:

-BAER, Egyptian Guilds, 50.

(٢) CHABROL, Essai sur les mœurs, 515. GIRARD, Mémoire, 603. GERMAIN MARTIN, Les bazars du Caire, 34. Mémoires sur l'Egypte,III, GIRARD, Mémoires sur la Province du Fayoum, 351.

وكل الشواهد تؤكد أن عدم وضع قواعد ثابتة يرجع بصورة كبيرة إلى شيوع توريث الحرف المختلفة؛ فالابن يتعلم الحرفة لدى والده قبل أن يخلفه فى ورشته أو حانوته، وابن المعلم كان يتعلم دومًا حرفة والده على يد أحد زملائه؛ مما يفسر هذا النوع من العلاقات غير المشروطة التى تربط بين الحرفيين.

وقد أكدت بعض المصادر أنه بعدما يتعلم المبتدئ أصول حرفته، فإنه يصبح واحدًا من العمال عقب تأدية نوع من المراسم يماثل مراسم إجازة المعلم، ويذكر"كتاب الذخائر" فى هذا الصدد أن المبتدئ يتخطى هنا "الباب" الثالث، وينضم إلى الطائفة بعدما يصبح من "العمال" أو "الصنايعية". إلا أن التفاصيل التى يسوقها الكتاب بشأن عملية الشد (المفاوضات الأولية، وطلب الانضمام للطائفة، واجتماع أفرادها ليشهدوا انعقاد أربع عقد حول خصر المتقدم، وإعداد الوليمة) تشبه تمامًا مراسم الشد الخاصة بالمعلمين؛ مما يجعلنا نعتقد فى وجود خلط بين هذين النوعين، ولا نعلم إذا ما كان بلوغ هذه المرتبة المتوسطة بين المبتدئ والمعلم يستدعى إجراء مراسم خاصة بها.

كما أشارت المصادر التاريخية إلى وجود عدد من الأُجراء أو الصنّاع الذين يعملون فى الورش تحت إشراف المعلمين. وأحد نصوص جومار المعروفة تجعلنا نعتقد أن هؤلاء الأجراء كانوا يخضعون لرقابة شديدة من قِبَل رؤسائهم وشيوخ الطوائف: "إذا ما ترك أحد الأجراء العمل لدى رئيسه فى أعقاب حدوث مشاجرة بينهما، أو بسبب استيائه من الأجر الذى يحصل عليه، لا يمكن قبوله للعمل فى أى من الورش الأخرى قبل أن يتوجه إلى شيخ طائفته لشرح الأسباب التى دفعته إلى ترك معلمه؛ وفى بعض الأحيان يتوجه الشيخ إلى هذا المعلم، وينجح فى عقد الصلح بينه وبين الأجير الذى تركه؛ وعدا ذلك يمكن للأجير ممارسة عمله لدى معلم آخر شريطة الحصول على موافقة شيخ الطائفة أو من ينوب عنه ثم توسطه لدى المعلم الجديد، وهو ما يكلف الأجير مبلغًا زهيدًا يتراوح بين ٣٠ و٤٠ بارة. والسلطة القضائية التى يمارسها هؤلاء الشيوخ على أفراد طائفتهم تؤكد أنهم كانوا ينتمون إلى الطائفة ذاتها، غير أننا لم نجد ما يشير على وجه التحديد إلى المكانة التى يحتلونها أو وضعهم الفعلى داخل نظام الفتوة.

## المعلمون

عند بلوغ العامل مرتبة المعلم (الباب الرابع)، فإنه يكون قد وصل إلى ثانى الدرجات الرئيسية فى منظومة الطوائف الحرفية.

تمت الإشارة إلى هذه الفئة من الحرفيين باثنين من المصطلحات؛ أولهما هو مصطلح "المعلم" الذى كثيرًا ما صادفناه فى النصوص المختلفة، لأنه صار ملتصقًا باسم صاحبه، فقد ذكر الجبرتى على سبيل المثال المعلم حسن عبد المعطى الذى كان يعمل بالبناء، والمعلم درع القصاب[1]. والمصطلح الثانى هو كلمة "الأسطى" وجمعها "أسطوات" التى تعد بمثابة الشكل الشعبى لكلمة "الأستاذ"؛ حيث وجدناها هى الأخرى فى النصوص التى توافرت لدينا ولكن بصورة أقل، وعلى الرغم من أنها تعادل كلمة "معلم" فإنها كانت مقصورة على معلمى بعض الحرف المحددة لأسباب نجهلها، مثل الحلاقين والخياطين.

ولسنا على يقين من أن تصنيع "عمل رائع" أو اجتياز اختبار ما يمثل السبيل للحصول على إجازة المعلم؛ لأننا لا نملك سوى عدد قليل من الدلائل على هذا الأمر، مما يجعلنا نعتقد أن شيوع هذه العادة داخل بعض الطوائف لا يعطينا الحق فى تعميمها. ومن هنا، يصعب علينا كذلك استخلاص عدد من النتائج من خلال ما كتبه ليون الإفريقى الذى ذكر أنه: "إذا ما أقدم أحد أفراد الطائفة على ابتكار منتج جديد بواسطة الحرفة التى يمتهنها، فإن زملاءه يلبسونه حُلّة ذهبية، ويطوفون به بين الحوانيت بموكب (زفة) يقوده عدد من العازفين، وكأنه قد أحرز نصرًا ما، بل إن كل شخص يمنحه قطعة من الفضة". كما أكد جيرار أنه "حينما يرغب أحد العمال فى ممارسة حرفة الحياكة لحسابه الخاص، فإنه يتعين عليه صناعة قطعة من القماش كعمل فنى رائع، ثم يعرضه على معلمى الطائفة الذين يجتمعون للحكم على مدى جودته، وإذا ما استشعروا مهارته الحقيقية، فإنهم يعدونه واحدًا منهم". وقد جاءت فى فترة لاحقة الدلائل القاطعة التى ساقها كل من على مبارك باشا (صناعة شىء دقيق)، وجرمان مارتين ("عمل رائع يصنعه المعلم

---

(١) الجبرتي، جـ١، ص٣٨٢؛ جـ٢، ص١٦٥. انظر: HAUTECOEUR et WEIT, Mosquées, 131-2.

المُنتظر")، ومحمود صدقى (صناعة زوج من "المراكيب" كى يصير قوّافا)، غير أننا لا نستطيع قبولها لأنها وردت فى فترة متأخرة للغاية[1]. ويبدو أنه فى بعض الحالات كان يتم إخضاع المُتقدم لاختبار ما قبل قبول انضمامه. وأكد فانسلب كذلك أنه كان يتعين على الذين يرغبون فى العمل كـ"سعاة للإسكندرية" حمل مشعل مُضاء يضعونه على أكتافهم فى وعاء حديدى يبلغ وزنه ٣٦ رطلاً، ويسيرون به لمسافة ٢٧ ميل يقطعونها مرتين على طريق رشيد خلال يوم واحد. ويروى موريسون بهذا الصدد أنه كى يتم قبول أحد الأشخاص فى طائفة السقائين، كان يتعين عليه حمل قربة مصنوعة من جلد الماعز ومملوءة بالرمال بحيث يبلغ وزنها ٦٧ رطلاً، وذلك لمدة ثلاثة أيام دون أن يحق له الاتكاء على شيء، أو أخذ قسط من الراحة، أو النوم خلال تلك الفترة[2]. غير أن ما نعلمه بشأن حب الرحالة الأوروبيين لكل ما هو مثير وجذاب – سواء كان من الأمور الحقيقية أو المختلقة – يجعلنا لا نثق فى صحة هذه الأقوال.

لكننا على يقين تام من أن انضمام شخص ما لإحدى الطوائف يستلزم الحصول على موافقة شيخ الطائفة (الذى يحصل على ضريبة من العضو الجديد) والمعلمين الآخرين؛ ففى ظل هذه الأوضاع يتم منح المتقدم إجازة "المعلم" التى لا يستطيع بدونها ممارسة الحرفة لحسابه الخاص أو فتح حانوت لمزاولتها. وعلى الرغم من أن شيخ الطائفة كان يتمتع بسلطات واسعة للغاية، فإنه يتعين عليه استشارة زملاءه الآخرين. وقد وصف مؤخرًا محمد شركس الحسين الإجراءات المتبعة داخل الطوائف؛ حيث يعد من أقدم شيوخ طائفة تجار النحاس التى ظلت محتفظة بقوانين الطوائف الحرفية لفترة طويلة، غير أن الوصف الذى ساقه لا ينطبق إلا على "الماضى المنصرم": "كانت حالة المرشح تخضع لفحص دقيق يبحث فى أصله، وماضيه، وعاداته...الخ. وتتم استشارة جميع أفراد طائفة تجار

---

(١) محمود صدقي، طائفة القوافين، ص.١٠٩. على باشا، الخطط، جـ١، ص. ١٠١. انظر كذلك:

- LÉON L'AFRICAIN, description de l'Afrique, III, 376. GIRARD, Mémoire, 603. GERMAIN MARTIN, Les bazars du Caire, 31.

(٢) VANSLEB, Nouvelle Relation, 211. MORISON, Relation historique, 137.

النحاس، فلا يتم قبوله سوى عقب شهادة الجميع لصالحه"(١). ويسوق الجبرتى العديد من الأمثلة على انعقاد مثل هذه الاجتماعات لدى الكتبة والخطاطين الذين يمنحون إجازاتهم فى إطار قواعد تكون أحياناً شديدة الرسمية. وفى إطار تناول طائفة الكتبة، أشار الجبرتى إلى حالة الخطاط على بن عبد الله الذى رفض معلموه منحه الإجازة على الرغم من مهارته الفنية؛ مما دفعه إلى عقد مجلس يضم جميع رؤساء الخطاطين الذين منحوه الإجازة، ويبدو أن هذه الرواية توضح إمكانية اللجوء إلى مجلس رؤساء الطائفة بدلاً من شيخها(٢). ويبدو كذلك أنه كان يحق للسلطات الإدارية التدخل فى عملية منح إجازة "المعلم"، وإن كان ذلك ينطبق على بعض الحرف على أقل تقدير؛ فوفقاً لما ذكره مارسيل، كان الأغا "يختبر العمال الذين يتقدمون لممارسة حرفة الصياغة، ويفرض ضريبة مالية على الذين يتم منحهم إجازة المعلم"(٣)، إلا أن هذه الحالة لها قدر كبير من الخصوصية بسبب الدور الهام الذى يضطلع به الصاغة فى النشاط المالى.

إن احتكار كل طائفة لحرفة ما ومتابعة انضمام أعضاء جدد على نحو دقيق كان من شأنه الحد من عدد أبناء الطائفة، وتجنب حدوث أية منافسات بينهم. كما ازدادت صعوبة انضمام "الغرباء" للطوائف المختلفة بسبب نظام الجدك الذى تطرقنا إليه من قبل. ويبدو أن الحصول على الجدك كان مرهوناً بموافقة الطوائف المعنية التى تحدد بلا شك قيمة الجدك الإجمالية، وفقاً للقوانين السارية داخل كل طائفة على حدة(٤). ويمكن أن تختلف هذه القيمة من فترة إلى أخرى، ومن حرفة إلى أخرى، بل تختلف كذلك حسب حجم الحانوت أو الورشة، ولنذكر هنا أن أعلى قيمة رصدناها لهذا النظام فى التركات بلغت ٧٧٠ و ٤١,٤٠٠ بارة. ولعل ما يثير

---

(١) الحوار الذى تم نشره فى جريدة Images، القاهرة، ٢٦ أبريل، ١٩٤٧، العدد رقم ٩٢٠.

(٢) الجبرتي، جـ١، ص. ١٦٦، ٢٦٥، ٢٨٥، ٣٩٢؛ جـ٢، ص. ٩٦، ١٨٨، ٢١١، ٢٦٧.

(٣) BRETON, l'Egypte et la Syrie, IV, 246 (Note de Marcel). ESTÈVE, Mémoire, 361.

(٤) هذا ما يمكن استخلاصه من العديد من وثائق المحاكم، ولا سيما ذلك النص (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٧، ص.٤٥٢، ١٦٩٠) الذى أشار إلى تحديد قيمة جدك أحد الحوانيت وفقاً للقواعد السارية بين القوافين (العادة حسب القوانين بين القوافين). انظر بصدد نظام الجدك الفصل السابع.

الاهتمام أكثر من هذه الأرقام هى النسبة بين قيمة الجدك والحجم الإجمالى للتركة. ومن ذلك على سبيل المثال التركات التى خلفها ثلاثة تجار للأقمشة بالحمزاوى فى نهاية القرن الثامن عشر، حيث سجل متوسط قيمة الجدك مبلغًا كبيرًا للغاية (٣٤,٨٠٠ بارة) يقترب من ١٥% من متوسط قيمة الثروات الإجمالية (٢٣٨,٣٢٢ بارة). وكانت قيمة الجدك بالطبع أقل لدى التجار والحرفيين الأكثر تواضعًا، إلا أنها كانت تحتل دومًا نسبة هائلة من تركاتهم. ولقد تمكننا من الوقوف على قيمة الجدك فى تركات خمسة قوافين بين عامى ١٦٩٠ و١٧٥٣؛ حيث بلغ متوسط القيمة الإجمالية ٣,٦١٤ بارة فى ثروات يقدر متوسط حجمها بـ ١٤,٤٥٧ بارة، والجدك يمثل فى هذه الحالة ما يقرب من ٢٥% من قيمة الثروة الكلية. وقد أسهم هذا النظام بلا أدنى شك فى مواصلة احتكار أبناء الحرفيين لمهنة آبائهم.

ويحصل الحرفى على إجازة "المعلم" عقب تأدية نوع من المراسم التى تم وصفها بفيض من التفاصيل[1]. فحينما يكتسب المتدرب خبرة كبيرة فى مجال حرفته بشكل يؤهله إلى فتح ورشته أو حانوته الخاص، فإنه يصطحب معلمه (أو والده) إلى شيخ الطائفة للإعراب عن رغبته فى الحصول على إجازة "المعلم". ثم يرسل الشيخ نقيب الطائفة إلى المعلمين الآخرين وزملاء المرشح الجديد كى يدعوهم إلى مشاهدة مراسم القبول. ويحمل النقيب معه باقة من الأعشاب أو الزهور التى يوزعها على كل فرد من المدعوين وهو يتلو معه الفاتحة، ثم يعلمه بموعد إقامة المراسم ومكانها. وفى الموعد المحدد، يجتمع المدعوون بصفة عامة فى منزل والد العضو الجديد أو فى مكان رحب، ثم يتناولون القهوة، ويأتى النقيب بالمُتقدم ليمثل بين يدى شيخ الطائفة. ويبدأ الشيخ بسؤال الشاب عن سبب هذه الزيارة، فيجيب النقيب أن العامل الذى بصحبته قد حصل على قدر كاف من التعليم

(١) فضلاً عن مختلف مخطوطات الفتوة التى سبقت الإشارة إليها، نجد النصوص الأساسية التى تتناول هذه المراسم في: الجبرتى، جـ٢، ص.٢١٤-٦ (مراسم القبول لدى صانعى الأقواس والسهام). على باشا، الخطط، جـ١، ص.١٠١. محمود صدقي، طائفة القوافين، ص. ١٠٩-١١٠. أحمد أمين، الصعلكة والفتوة، ص. ٨٢-٨٦ ، كما نجدها كذلك لدى كل من:

- JOMARD, Ville du Caire, 698-9. LANE, Manners, 515-6. GERMAIN MARTIN, Les bazars du Caire, 32-4. CLERGET, Le Caire, II, 133-4. G. BAER, Egyptian Guilds, 60-2, 63-4. Elia QOUDSĪ, Notice, 18-29 (بصدد دمشق) .

الحِرفى، ويرغب فى فتح ورشته الخاصة لمزاولة حرفته عقب إجازته كـ"معلم". وتُتلى الفاتحة، ثم يشرع الشيخ فى تأدية مراسم الشد حسب عدد من الشعائر الدقيقة، حيث يربط حول خصر العضو الجديد حزامًا تتراوح عقده بين ثلاث وست عقد على أقصى تقدير على حد قول على مبارك باشا، أو سبع عقد على حد قول محمود صدقى، وفقًا لعدد المعلمين المتواجدين الذين يتمتعون بمكانة هامة؛ لأن كل عقدة تنطوى على بعض المعانى الرمزية. وتُتلى الفاتحة من جديد خلال الأوقات المختلفة لتأدية هذه المراسم. وبانتهاء ربط جميع العقد ثم حلها، يصير الشاب من أفراد الطائفة، ويحمل لقب "المشدود"، وكل هذه المراسم ذاتها تحمل اسم "شد الولد". ويبدأ شيخ الطائفة حينئذ فى توجيه بعض النصائح إلى المعلم الجديد بشأن ضرورة "التزام الإخلاص فى جميع شئونه، والحرص على التجديد فى مجال حرفته، وانتهاج جميع السبل من أجل إتقان مهنته"(١). وعقب الانتهاء من كل هذه المراسم، يتم إعداد وليمة كبيرة فى اليوم ذاته (لين)، أو بعد عدة أيام (جومار). وعملية الشد تكبد العضو الجديد نفقات هائلة، فضلاً عن الهدايا التى يتعين عليه تقديمها إلى نقيب الطائفة والرؤساء المتواجدين، والتى تتكون بصفة أساسية من الأقمشة والصابون. وقد تم الاحتفاظ لفترة طويلة بمراسم الشد الخاصة بقبول "المعلمين" من بين جميع التقاليد الأخرى الخاصة بالطوائف الحرفية، غير أن ذلك لم يكن يحدث سوى فى عدد من الطوائف التى أخذت تتناقص تدريجيًا.

## شيوخ الطوائف الحرفية

على الرغم من وجود عدد من الكلمات التى كانت تستخدم من قبل لوصف الذين يديرون شئون الطوائف الحرفية، فإن كلمة "شيخ" وجمعها "مشايخ" كانت هى الأكثر شيوعًا خلال الحقبة العثمانية. وقد وجدنا كلمة "عريف" وجمعها "عُرفاء" لدى المقريزى وفى كتاب "ألف ليلة وليلة" وبعض نصوص الحسبة، غير أنها

(١) انظر: GERMAIN MARTIN, Les bazars du Caire, 33. ومن الأمثلة التى يمكن أن نسوقها فى هذا الصدد أقوال على بن عبد الله عند قبول حسن فى طائفة صانعى الأقواس والسهام (الجبرتى، جـ٢، ٢١٤).

دخلت تمامًا فى طى النسيان. كما استخدمت بعض المصادر التاريخية المصرية كلمة "كبير الحرف" ولكن بصورة أقل، وينطبق الأمر ذاته على كلمة "المُقدم"(١). وكثيرًا ما صادفنا كلمة "رئيس" فى النصوص التاريخية ووثائق المحاكم، إلا أن استخدامها يقتصر على طوائف الأطباء التى كانت تقع إلى حد ما على هامش منظومة الطوائف الحرفية: رئيس الحكماء (١٥٧٥)، ورئيس الأطباء (١٦٣٥)، ورئيس الجراحين (١٦٣٥)، ورئيس مارستان المنصورى، ورئيس الرؤساء (١٧٥٥)(٢).

ويرمز الشيخ إلى كيان الطائفة؛ لأنه يمثل السلطة العليا التى تحكم أفرادها. ووفقًا لما ورد فى "كتاب الذخائر"، فإن الاضطلاع بمثل هذه المهام كان يأتى فى أعقاب تأدية نوع خاص من مراسم الشد التى تنعقد خلالها العقدة الثالثة باسم حسن البصرى الذى يُعد بمثابة الرئيس الأكبر لجميع المشايخ(٣).

ولم تتفق المصادر التى توافرت لدينا بشأن كيفية تعيين شيوخ الطوائف، وحجم المشاركات الخاصة بعملية الانتخاب والتعيين؛ فوفقًا لما ورد فى مخطوطة جوته ٩٠٣، كانت السلطات تتولى مهمة تعيين شيوخ الطوائف خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهو ما تصدى له كاتب المخطوطة؛ لأنه يشكل أحد أسباب انهيار التقاليد الخاصة بالطوائف، لكنه أقر حق أبناء الطائفة فى معارضة تعيين أحد الأفراد كشيخ لطائفتهم، بل إمكانية عزله فى حالات بعينها. وعلى النقيض تمامًا، أكد بوكوك أن الخدم (النوبيين) "كانوا يشكلون فيما بينهم ما يشبه الحكومة التى يختارون من خلالها من يترأسهم"، وهو ما يعضد ما ورد فى أحد نصوص الجبرتى الذى لم يستبعد تمامًا تدخل السلطة، لكنه حينما سرد ترجمة

---

(١) ابن أبى السرور، ورقة رقم ٦٧أ (١٦٣٦). الجبرتي، جـ٤، ص. ١٥٩، ١٩٩. الإسحاقي، كتاب الأخبار، ص. ٢٥٦. انظر كذلك:

- CHABROL, Essai sur les moeurs, 518.

(٢) الإسحاقي، B.N. ١٨٤١، ورقة رقم ٢٠١أ. مرعي، ص.٣٥٠. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٤٤، ص. ٢٠٣ (١٦٣٥). الجبرتي، جـ١، ص. ٢١٦.

(٣) انظر: BAER, Egyptian Guilds, 55-6. ولنذكر هنا أن حسن البصرى كان الرئيس السابع الذى تولى هذا المنصب على يد على .

حسن أفندى الخطاط الذى توفى عام ١٧٩٠، فإنه أشار إلى اختياره شيخًا لطائفة الخطاطين بموافقة جميع أفرادها، حيث قال: "جُعل المُترجَم شيخًا باتفاق منهم". ولعله يتعين علينا تفسير العديد من نصوص كتاب "وصف مصر" من المنطلق ذاته: "فقد كتب جيرار قائلاً إن أحد كبار المعلمين كان يدير شئون طائفة الحائكين، ويراقب أحوالها فى جميع المدن، مثلها فى ذلك مثل معظم الطوائف الأخرى. وجرت العادة على تولى هذا الشيخ المُنتخب مهام منصبه طوال حياته، شريطة ألا يثير استياء أفراد طائفته من خلال ممارساته المختلفة". وكل ما كتبه شابرول يؤكد أن تولى المشيخة كان يتم بالانتخاب، وإن كانت السلطات تتدخل فى اختيار المرشحين: "بحلول نهاية العام، إذا لم يشعر الحرفيون بالاستياء من شيخهم، وأعربوا عن رغبتهم فى بقائه، فإنه لا يحق للكخيا المتولى استبداله... وإذا ما أعرب الحرفيون عن تذمرهم، يتعين على الكخيا ترشيح شيخ آخر ينتخبه أفراد الطائفة بالإجماع، دون اللجوء إلى طريقة أخرى، أو التفكير فى مسألة الاقتراع التى كان الأتراك يعرفونها جيدًا. وقد شهدنا بعض الحالات التى حاول خلالها الكخيا دفع عملية التصويت لصالح أحد المشايخ، لكن جميع رؤساء الحمامية اجتمعوا وتصدوا لهذا الانتهاك غير المشروع"(١).

ويبدو أنه لا يسعنا التوصل إلى رأى قاطع بشأن تلك المسألة الهامة، غير أن القاعدة المتبعة بشكل عام تتمثل فى ضرورة انتخاب شيخ الطائفة بواسطة زملائه تحت رقابة السلطات، أى رقابة الأغا وكتخدا الأوجاقلية وفقًا لمقتضيات الأحوال. وكانت الطريقة الفعلية المتبعة فى انتخاب شيخ كل طائفة على حدة تختلف باختلاف حجم الطائفة، وتقاليدها، وقدرتها على مقاومة ضغوط السلطات، ومدى قوة هذه السلطات، وحجم النفع الذى سيعود عليها من جراء فرض أحد المرشحين(٢)؛ مما يعكس إلى حد ما موازين القوى بين الطوائف الحرفية والسلطة الحاكمة، ويبدو أن ذلك كان يسفر عن حدوث بعض الصراعات التى لم تتوفر لدينا أية معلومات بشأنها، باستثناء ما ذكره شابرول.

---

(١) BAER, Egyptian Guilds, 70-1.

(٢) ألف ليلة وليلة، جـ٣، ص. ٦٧.

ويبدو أن نصوص جيرار وشابرول التى أوردنا ذكرها توضح إمكانية عزل شيخ الطائفة بواسطة أبنائها، إذا ما شعروا بالاستياء من ممارساته؛ وقد رأينا فى قصة علاء الدين أن تجار السوق قرروا عزل شاهبندر التجار شمس الدين بسبب سلوكياته المشينة، إلا أن مثل هذا الإجراء يعد بالطبع من الحالات الاستثنائية. كما أننا لا نعتقد فى صحة مسألة التجديد السنوى التى ساقها شابرول باعتبارها من القواعد العامة فى جميع الطوائف الحرفية. وكل الشواهد تؤكد أنه لم يكن هناك ما يحول دون بقاء الشيخ فى منصبه طوال حياته، وهو ما كان يمثل أكثر الحالات شيوعًا، كما هو الحال بالنسبة لمن تولوا منصب شاهبندر التجار. غير أن وثائق المحاكم قد تضمنت ما يفيد أن تولى الشيخ لهذا المنصب هو أمر مؤقت؛ لأننا وجدنا العديد من المشايخ الذين تنازلوا عن منصبهم بعد عدة سنوات، شريطة أن يعودوا إليه مرة أخرى، وخير مثال على ذلك هو مثال طائفة الحمامية التى تعاقب على رئاستها خمسة مشايخ على الأقل بين عامى ١٦٨٦ و١٦٩٩، وكان من بينهم الشيخ رمضان الذى تولى هذا المنصب مرتين[1].

لا يوجد تعارض مطلق بين انتخاب شيخ الطائفة بشكل نظرى والتوريث الفعلى لمهام هذا المنصب؛ وعلى الرغم من عدم الاعتراف رسميًا بهذا الوضع، بل اعتباره من الأمور التى تثير بعض الاستياء، فإن العديد من الحالات قد شهدت احتكار أسرًا بأكملها لمشيخة الطوائف الحرفية[2]. وهناك العديد من الأمثلة التى تزخر بها وثائق المحاكم، مثل عائلة الفوى التى تولى العديد من أبنائها مشيخة سوق الغورية خلال القرن الثامن عشر: على الفوى (بين عامى ١٧٢٦ و١٧٣٥)، ومن قبله والده الشيخ مصطفى الذى تولى مهام هذا المنصب، والحاج قاسم الفوى الذى تولى المشيخة بين عامى ١٧٥٣ و١٧٥٩، والحاج أحمد ابن المرحوم قاسم

---

(١) ورد فى وثائق المحاكم أسماء شيوخ طائفة الحمَّاميَّة، ألا وهم على التوالى : أحمد (١٦٨٦)، والحاج رمضان (١٦٩٠)، وأحمد بن أحمد (١٦٩٢)، والحاج محمد (١٦٩٦)، والحاج رمضان (١٦٩٩).

(٢) انظر بصدد وظائف "شيخ البستانجية" برشيد التى يتوارثها "الأبناء عن الآباء": Vincennes, B 6 9, 7 octobre 1798. انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 56. GIRARD, Mémoires, 598. Mémoires sur l'Egypte, III, GIRARD, Mémoires sur la province du Fayoum, 351. GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 278, 292-3.

(بين عامى ١٧٦٣ و١٧٧١)[١]. وينطبق الأمر ذاته على طائفة القصابين التى سيطرت عليها عائلة درع فى نهاية القرن الثامن عشر؛ فقد تولى الحاج عمر بن محمد درع مشيخة الطائفة عام ١٧٥٥، وتولى حموده درع هذا المنصب قبل عام ١٧٨٨[٢]. والعديد من أفراد عائلة مصباح تعاقبوا على مشيخة طائفة النحاسين فى نهاية القرن، بدءًا بحموده مصباح نحو عام ١٧٨٥، ثم ولديه خليل (نحو عام ١٧٨٨) وحسن (نحو عام ١٧٩٢)[٣]، إلا أن أكثر الحالات إثارة للدهشة هى حالة عائلة مراد التى يبدو أنها قد احتكرت بالفعل مشيخة طائفة الصندلجية منذ عام ١٧٤٠ حتى نهاية القرن. فقد ورد على التوالى فى وثائق المحاكم ذكر الحاج مراد الذى توفى قبل عام ١٧٤٧، وولده زين الدين عبد الرحمن الذى تولى المشيخة بين عامى ١٧٤٧ و١٧٤٩، ومراد بن عبد الرحمن بن مراد الذى تولى هذا المنصب نحو عام ١٧٥١، وعبد الرحمن مراد الذى يبدو أنه ابن ذلك الأخير (بين عامى ١٧٧٨ و١٧٨٠)، وإسماعيل مراد بن عبد الرحمن مراد (بين عامى١٧٧٩ و١٧٩١)[٤]. وكل الشواهد تؤكد أن الاتجاه نحو التوريث كان قويًا لغاية؛ بحيث يمكن لأية عائلة أن تشكل "سلالة" من المشايخ إذا ما كانت تتمتع بنفوذ قوى ودائم داخل إحدى الطوائف.

والوثائق التى لدينا تؤكد أن إدارة الطوائف لم تكن تميل باتجاه الثروات، وإن كان هناك عدد من الأغنياء الذين تولوا مشيخة الطوائف بخلاف طوائف تجار البن والتوابل؛ فقد وجدنا تركات بلغت قيمتها ٩٠٦,٦٥٣ بارة (شيخ طائفة تجار التوابل بسوق الفحامين عام ١٦٢٤)، و٨٠١,٣٠١ بارة (شيخ طائفة السكرية عام

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٥، ص.٢٣(١٧٢٦). أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٥١ب. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٣، ص.٤١٦ (١٧٥٣)؛ سجل رقم ١٦٩، ص.٥٦ (١٧٥٩)؛ سجل رقم ١٧٥، ص.١٨٣ (١٧٦٣)؛ سجل رقم ١٨٥، ص.٥٠١ (١٧٧١).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٤، ص.٢٨٣ (١٧٨٨). الجبرتي، جـ٢،ص.١٦٥.

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠٩، ص. ٢٣٩ (١٧٨٥)؛ سجل رقم ٢١٤، ص. ٣٣٠ (١٧٨٨)؛ سجل رقم ٢٢٠، ص.٢٥٢ (١٧٩٢).

(٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٥٧، ص.٣٥٤ (١٧٤٧)؛ سجل رقم ١٦٢، ص.١١٤ (١٧٥١)؛ سجل رقم ٢٠٣، ص.٣١٥ (١٧٧٩)؛ سجل رقم ٢٢١، ص.١٨١ (١٧٩٢). محكمة القسمة العربية، سجل رقم ١٢٦، ص.٩١ (١٧٧٨)، ص. ٣٧٨ (١٧٨٠).

١٧١٥)، و٢٧٠,٧٠٣ بارة (شيخ سوق الوراقين عام ١٦٢٤)، و٢٢٤,٤٩٨ بـارة (شيخ طائفة الجلودية عام ١٦٩٠)، و١٧٤,٠٩٧ بارة (شيخ تجار مرجوش عـام ١٧٦٧)، و١٤٤,٦٠٠ بارة (شيخ النحاسين عام ١٦٨٨)...الخ(١). إلا أن المـشايخ الفقراء كانوا أكثر عددًا، لكن طبيعة الوثائق التى توفرت لدينا تسوق لنا نسبة مـن التركات الضخمة تفوق الحقيقة الواقعة. وحسبنا الإشارة إلى عـدد مـن التركـات المتواضعة التى صادفناها خلال إعداد هذا البحث: ٦٩٧ بارة (شيخ القوافين عـام ١٦٩٨)، و٢,٤٩٨ بارة (شيخ القوافين عام ١٧٦٠)، و٢,٥٥٥ بارة (الشيخ السابق للقهوجية عام ١٧٣٦)، و٣,٥٠٤ بارة (شيخ تجار الأسلحة النارية عـام ١٧٢٨)، و٣,٩١٥ بارة (شيخ دلالى الكتان عام ١٧٧٣)، و٤,٩٣٦ بارة (شـيخ الـسروجية عام ١٧١٣)...الخ. وكان من المنطقى أن يتولى المشايخ الأغنياء إدارة الطوائـف الحرفية التى تتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة، والعكس صحيح بالنسبة للمشايخ الفقراء الذين يتولون رئاسة طوائف مثل طوائـف القـوافين، والـسروجية، والزيـاتين، والحلاقين التى تضم الحرفيين والتجار ذوى الثروات المتواضـعة.وقـد اعترتنـا الدهشة إزاء معرفة حجم تركة شيخ العطارين التى بلغـت قيمتهـا ٨,٥١٣ بـارة فحسب عام ١٧٨٦، وتركة شيخ الحمَّاميَّة التى قُدرت عام ١٧٣٥بـ ٥,٣٣٣ بـارة فقط. وانطلاقًا من متوسط الأرقام التى وقفنا عليها، نجـد أن الأوضـاع الماديـة لشيوخ الطوائف خلال القرن السابع عشر لم تكن تختلف عـن أوضـاع مجمـوع التجار والحرفيين:

---

(١) تم احتساب قيمة هذه التركات والتركات التالية بالبارة الثابتة.

**جدول رقم ٤٦**

**مقارنة بين متوسط تركات شيوخ الطوائف الحرفية**

**والحرفيين والتجار (باستثناء تجار البن والتوابل)**

**(البارة الثابتة)**

| الفترة التاريخية | شيوخ الطوائف الحرفية | | المتوسط العام |
|---|---|---|---|
| | العدد | متوسط التركات | |
| ١٦٢٤_١٦٣٦ | ٦ | ٦٨,٥٦١ | ٦٢,٥٥٤ |
| ١٦٧٩_١٧٠٠ | ١١ | ٧٣,٣٦٥ | ٥٩,١٦٧ |
| ١٧٧٦_١٧٩٨ | ١٦ | ٣٠,٩١٥ | ٥٣,٩٧٣ |

**المصدر: المحاكم**

**ملحوظة:** لم يتوافر لدينا سوى عدد قليل من تركات شيوخ الطوائف الحرفية؛ مما جعلنا لا نعتد بقيمة أكبر التركات وأصغرها خلال كل فترة من الفترات الثلاثة محل الدراسة، كيلا نحدث عدم توازن بين قيمة المتوسطات التى حصلنا عليها.

وقيمة هذه الأرقام هى بطبيعة الحال قيمة نسبية بسبب قلة المعلومات التى توفرت لدينا، لكنها تؤكد أن شيوخ الطوائف لا ينتمون إلى إحدى الطبقات الحرفية الأرستقراطية، بل يبدو أن وضعهم الاقتصادى قد أخذ فى التدهور بحلول نهاية القرن الثامن عشر، غير أننا لا نمتلك المعطيات اللازمة للتدليل على صحة هذه الظاهرة. وقد نجح هؤلاء الشيوخ فى تقلد مناصبهم بفضل نفوذهم بين أفراد الطوائف، ومكانتهم الشخصية وليس حجم ثرواتهم، وكما سبق أن أشرنا فى أحد الفصول السابقة، فإنهم يمثلون بالفعل "الطبقة المتوسطة" التى ينتمى إليها السواد الأعظم من أبناء الطوائف الحرفية. وأوضح بير على نحو جيد أن الوضع الاقتصادى لهؤلاء الشيوخ كان يمثل انعكاسًا لطبيعة الحرفة التى يزاولونها أكثر

من كونه انعكاسًا للمنصب الذى يتقلدونه. ولا يبدو أنهم قد اضطلعوا بدور فعلى على الصعيد الاجتماعى أو السياسى، فلم يذع صيت بعضهم سوى من خلال مشاركة "الطوائف" فى تحديد الأسعار أو بعض مظاهر الحياة الطائفية، ولم يتجل دورهم التاريخى سوى من خلال ديوان بونابرت فى نهاية القرن عند حدوث عدد من الاضطرابات، ومن خلال الأحداث التى شهدتها البلاد قبيل وصول محمد على إلى الحكم.

ولم يحصل شيوخ الطوائف على رواتب ثابتة على الرغم من أنهم كانوا يتبعون الطبقة الحاكمة إلى حد كبير جعل أفرادها يتدخلون أحيانًا فى اختيارهم. غير أنهم كانوا يتمتعون بعدد من الامتيازات المالية مقابل المهام الإدارية التى يضطلعون بها. فقد كان يتعين عليهم تقسيم الضرائب المفروضة على أبناء الطوائف وجبايتها؛ مما دفعهم إلى الاحتفاظ بجزء من الأموال التى تصل إليها أيديهم، مثل شيخ القوافين الذى جمع عام ١٨٠١ ١٣,٦١١ تالرى توازى ثلثى قيمة "الفردة الاستثنائية" المفروضة على أبناء هذه الطائفة، لكنه احتفظ لنفسه بمبلغ ٥٥١ قيمة الثلث، فضلاً عن نفقات عملية الجمع التى بلغت ٦٦٥ تالرى، وقد يسعنا أن نعتقد أن هذا الشيخ لم يكن يفعل خلال الاحتلال الفرنسى سوى ما كان يفعله فى ظل الحكم العثمانى، غير أن أفراد الطائفة كانوا أكثر خضوعًا؛ لأنهم كانوا يأملون فى استماع السلطات إلى شكواهم[١]. كما كان شيوخ الطوائف يجمعون عددًا كبيرًا من الضرائب الثابتة والمتغيرة، وهى الضرائب التى وصفها شابرول بأنها "تكاد تكون كلها من قبيل التعسف... لكن شيخ الطائفة الذى يحق له زيادة حجم هذه الضرائب كان يلزم الاعتدال خوفًا على مكانته العامة ومنصبه وأملاً فى الاضطلاع بأية مهام أخرى"[٢]. وكان شيوخ الطوائف يحصلون على "دخل إضافي" يتضمن عددًا من الرسوم المختلفة التى يجمعونها نظير الانضمام إلى الطائفة، أو منح إجازة المعلم، أو افتتاح حانوت جديد، فضلاً عن "دراهم الشكاوى" والضرائب التى تتم جبايتها فى بداية العام والضرائب المفروضة على

(١) Vincennes, B 6 64, 28 février 1801.

(٢) CHABROL, Essai sur les mœurs, 515.

المصنوعات...الخ[1]. كما كانوا يجمعون الضرائب عند تصفية التركات التى تتم تحت إشرافهم، والتى تحمل اسم "العوائد" أو "الخدمة" فى بعض الأحيان، حيث كانت تتراوح قيمتها بوجه عام بين ١ و٢% من حجم التركة الإجمالي. وإذا ما احتسبنا مجموع هذه النسبة من عدد التركات التى توفرت لدينا بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨ (٣٩ تركة)، فإننا نجد أنهم كانوا يحصلون فى المتوسط على ١,٢% من قيمة التركات. بل كان الشيوخ يجمعون الضرائب من العامة مقابل "توظيف" أهل حرفتهم على سبيل المثال أو توفير الأيدى العاملة. وكل هذه الضرائب التى كان شيوخ الطوائف يحرصون على جمعها تشكل عوضًا عن المبالغ التى يتعين على مشايخ بعض الحرف دفعها لكبار الضباط – سواء كان ذلك بصورة تعسفية أو غيرها– من أجل السماح لهم بمباشرة وظائفهم.

ولم تكن هناك سلطة أعلى من سلطة المشايخ فى منظومة الطوائف الحرفية بالقاهرة إبان الحقبة العثمانية. ولم تشر أى من النصوص قبل عام ١٧٩٨ إلى وجود نظير لـ"شيخ المشايخ" الذى اضطلع بدور هام فى هذه المنظومة بدمشق، لكن الفرنسيين ابتدعوا نحو عام ١٨٠٠ وظيفة "مدير الحرف" الذى تم تكليفه بمراقبة الطائفة دون أن يكون من أبنائها[2]. وفى المقابل، كان هناك عدد من الأشخاص الثانويين الذين يساعدون الشيخ فى مباشرة مهامه الإدارية والحرفية. ويأتى فى مقدمة هؤلاء الأشخاص "النقيب" الذى يبدو أن الشيخ كان يتكفل باختياره ويباشر بنفسه مراسم الشد الخاصة بتعيينه. ويبدو كذلك أن النقيب كان يحتل مكانة شديدة الأهمية على صعيد مباشرة الطقوس الحرفية التى يتكفل بتنظيمها، كما كان يضطلع بدور إدارى يتضح من خلال الإشارة إليه فى سجلات المحاكم عند تصفية التركات، حيث كان يتلقى العوائد، مثله فى ذلك مثل شيخ الطائفة ذاته[3]. ويختلف

---

(١) تناول على باشا هذه الضرائب بفيض من التفاصيل (الخطط جـ١، ص.١٠٠-١٠١)، حيث تؤكد جميع الشواهد أنها كانت موجودة بالفعل خلال القرن السابق. انظر: الجبرتي، جـ٣، ص.١٩٩. انظر كذلك: CHABROL, Essai sur les mœurs, 515 .

(٢) انظر مقال: W.M. BRINNER, The significance of the harāfīsh, 207-8 بصدد منصب "شيخ المشايخ" فى قاهرة العصر المملوكى واختفائه فيما بعد. الجبرتي، جـ٣، ص.١٣٩. انظر كذلك:

- BAER, Egyptian Guilds, 22-3. Elia QOUDSĪ, Notice, 9-12.

(٣) BAER, Egyptian Guilds, 54-5. LANE, Manners, 515.

عدد النقباء من طائفة إلى أخرى، كما يمكن للنقيب أن ينوب عن الشيخ فى المناطق الجغرافية التى تبعد عن مركز الطائفة الرئيسي؛ لذا نجد على سبيل المثال أن طائفة العطارين المتمركزة فى حى الفحامين قد ضمت نقيب العطارين بخط باب الشعرية، كما كان لشيخ طائفة القهوجية ثلاثة نقباء بمصر وبولاق. وقد أشارت إحدى وثائق المحاكم إلى وجود "باشنقيب" الدلالين فضلاً عن النقيب ذاته، لكننا نجهل طبيعة دور هذا الشخص وحجم مكانته على وجه التحديد. وضمت الطوائف كذلك عددًا من الشخصيات الثانوية الأخرى مثل الكتخدا الذى يرد ذكره عند الإشارة إلى النقيب، غير أننا لا نعلم كذلك حقيقة اختصاصاته. وهناك أيضًا الكاتب الذى لابد أنه كان يضطلع ببعض المهام الإدارية، والمنادى الذى يماثل شاويش الطوائف الحرفية فى دمشق، ويعمل كرسول لشيخ الطائفة[1].

## مجلس الطائفة

بيد أن حق المساواة مكفول لجميع أفراد الطائفة، فإنه يبدو أنه كانت هناك جماعة تضطلع بدور خاص ينبثق عن حجم الخبرة التى اكتسبتها على المدى الطويل، ألا وهى جماعة "الكبار" أو "الاختيارية" التى يساعد أفرادها الشيخ فى إدارة شئون الطائفة دون أن يكون لرأيهم "الاستشارى" وجود شرعى؛ وهو ما يفسر ضآلة حجم المعلومات بشأن نظام هذه الجماعة ووظائفها[2].

ولم يتوافر لدينا كذلك الكثير بشأن مجلس الطائفة، غير أن وجودها بات أمرًا مؤكدًا[3] تتضح حقيقته من خلال عدد قليل من الوثائق المعاصرة التى أشارت إلى الاجتماعات الدورية التى عقدها أفراد الطوائف، والعديد من الشواهد تفسر

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨٤، ص.٤٤١؛ سجل رقم ٧٧، ص.١٦٢؛ سجل رقم ٢٢٥، ص.٣٧٣. الجبرتي، جـ٤، ص.٩٩. انظر كذلك: GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 293.

(٢) الجبرتي، جـ١، ص.٣٩٩. انظر: GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 284. BAER, Egyptian Guilds, 53.

(٣) تناول الجبرتى (جـ١، ص.٣٨٤) المجالس التى عقدها الخطاطين "على عادتهم". انظر: أحمد أمين، الصعلكة، ص.٨٦.

أسباب دعوة شيخ الطائفة لعقد مثل هذه المجالس التى يتعين عليها اتخـاذ القـرار النهائى بشان ضم أحد الأعضاء الجدد للطائفة المعنية، وهى التى تحكم كذلك على مدى جودة العمل الذى تتمسك بعض الطوائف بتقديمه، بل الحكم كذلك على مـدى المهارة الحرفية للمتقدم، والسماح له بافتتاح ورشته أو حانوتـه الخـاص. وتـتم استشارة هذا المجلس فى حالة حدوث أية نزاعات، حيث يحق له أحيانا اتخاذ عـدد من القرارات وفرض العقوبات اللازمة[١] . غير أن دور هذا المجلس يظل محدودًا للغاية فى ظل السلطة المطلقة التى يتمتع بها شيوخ الطوائف، وهو ما تؤكده جميع الشواهد التى نذكر منها بصفة خاصة عدم اهتمام المصادر التاريخية بتنـاول هـذا الدور. وهكذا، لم تكن الديمقراطية هى السبيل المتبع فى إدارة الطوائـف الحرفيـة بالقاهرة العثمانية، بل إن التطور الذى سيطرأ عليها لن يتعدى حدود اختـصاصات المشايخ.

## وظيفة الطوائف الحرفية

لم يتوافَر لدينا سوى عدد من المعلومات المنتقصة حول نشاط الطوائـف الحرفية، كما أن المصادر المتاحة لم تقدم لنا صورة كاملة بشأن حيـاة الطوائـف، ولم تشر إليها سوى عند التعرض لبعض الخطوب أو الأزمـات بـشكل لا يتـيح تصور حقيقة المسار الطبيعى لشئون الطائفة، كما أن الأدب المتخصص فـى هـذا المجال (نصوص الفتوة) لا يعرض سوى صورة تقريبية. وكنا نأمل فى الوقـوف على حقيقة التطور الذى شهده نشاط الطوائف الحرفية فى ظل الحكـم العثمـانى، غير أن هذا الأمر بات مستحيلاً؛ لأننا نجهل حقيقة الوضع عند بدايته، وصار لزامًا علينا انتظار القرن الثامن عشر من أجل رسم صورة دقيقة للأوضاع الـسائدة، ولا سيَّما بعد الذى وجدناه فى مخطوطة ٩٠٣ التى حفلت بالعديد من الملاحظات التـى تتناول التداعيات الـسيئة للغزو العثـمانى على نحو يستدعى التزام الحـذر قبـل الأخذ به.

---

(١) الجبرتى، جـ٢، ص.٩٦. محمود صدقى، طائفة القوافين، ص.١٠٨-١٠٩. انظر كذلك: GIRARD, Mémoire, 603.

## الدور الإدارى

أشارت بعض النصوص إلى وجود عدد من اللوائح الداخلية لكل طائفة (القوانين أو الطرائق)، إلا أننا لم نتمكن من الوقوف على أى منها، وقد يسعنا أن نفترض أن هذه القوانين كانت تنظم العلاقة بين المعلمين والعمال، والمعلمين وشيخ الطائفة، والحرفيين والتجار والجمهور (قواعد التصنيع وآداب المهنة)(١). وكما سبق أن رأينا، هناك عدد من الشخصيات التى كانت تساعد الشيخ فى إدارة شئون الطائفة، وتعد قائمة دورية بأسماء أفرادها من أجل تقسيم الضرائب المفروضة، بل تعد أحيانًا سجلاً يتضمن البيانات المالية؛ فعند إدانة شيخ القوافين عام ١٨٠١، تم الإطلاع على سجل العوائد "والقائمة التى تضم أسماء أفراد الطائفة"(٢).وقد استغل الحكام سلطة هؤلاء المشايخ على أبناء الطوائف الحرفية من أجل مراقبة سكان القاهرة، وإلا لما كان هناك من يحكمهم؛ فإن الطائفة الحرفية تشكل على الصعيد المهنى الخلية الرئيسية فى النظام الاجتماعى والإدارى بالقاهرة (مثل طوائف الأحياء على الصعيد الجغرافى، أو الجماعات الأجنبية والأقليات على الصعيدين الوطنى والدينى)، حيث تتيح "تطويق" الحرفيين والتجار الذى يشكلون معظم سكان القاهرة. وكان المشايخ ينقلون أوامر الحكام إلى أفراد طوائفهم، ويعملون على تنفيذها، ويشكلون كذلك همزة الوصل بينهم وبين الحكام، فيحملون إليهم المظالم

---

(١) سبق أن ذكرنا إن إحدى الوثائق التى يرجع تاريخها إلى عام ١٦٩٠ قد أشارت إلى "القواعد" الخاصة بصانعى الأحذية (القوانين بين القوافين) (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٧، ص.٤٥٢). وقبل عام ١٧٨٠، كان يتم منح "الإجازة" فى طائفة الخطاطين وفقًا للـ"الطريقة" التى يتبعونها (الجبرتى، جـ٢، ص.٦٠). ولنذكر كذلك أنه فى عام ١٨١٣، كان شاهبندر التجار يمارس سلطاته القضائية على الحرفيين والمتسببين وفقًا "للقوانين" السارية بينهم (الجبرتى، جـ٤، ص.١٧٦). وفى عام ١٨١٥-١٨١٦، أصدر محمد على أوامره لإقامة الورش الخاصة بنسج القطن، وإغلاق ورش الحرفيين بعد إلغاء "الطرائق" السارية بينهم (الجبرتى، جـ٤، ص.٢٥٧).

(٢) انظر : Vincennes, B 6 64, 28 février, 1801. فقد أعد الفرنسيون "قوائم" تضم أسماء أفراد الطوائف المختلفة خلال فترة الاحتلال، غير أن مثل هذه القوائم كانت موجودة بالفعل قبل عام ١٧٩٨. انظر كذلك: أوليا شلبى، ص.٣٨٢. أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٥٢ب. الجبرتى، جـ٣، ص.١٠٧، ص.٢٢٥.

للنظر فيها؛ غير أنه يبدو أن دور المشايخ فى ظل الحكم العثمانى كان يسير باتجاه الحكام أكثر من الرعية لنقل الأوامر والمطالبة بجمع الأموال والاستدعاءات المختلفة، أى أنهم صاروا يمثلون الطبقة الحاكمة أكثر من التعبير عن مطالب الرعية. والمقولة التى ساقها على مبارك باشا خلال القرن التاسع عشر تنطبق بالفعل على القاهرة العثمانية؛ فقد قال إنه "حينما كانت الحكومة ترغب فى الحصول على شىء ما، فإنها تلجأ إلى المشايخ"[١].

كان شيخ الطائفة يحظى بسلطات واسعة بين أفراد طائفته، ويعمل على تنفيذ رغبات الحكام لدى أتباعه. فقد كان يضطلع بدور إدارى وتحكيمى على حد سواء؛ لأنه يعمل علىَ تسوية النزاعات بين أبناء الطائفة، ولا سيّما بين المعلمين والعمال الذين يختلفون بسبب تحديد الأجور أو تظلم أحد العمال من سوء معاملة معلمه، ويُعنى كذلك بالنظر فى النزاعات التى تنشب بين الطوائف وبعضها البعض، أو بين التجار والحرفيين وعملائهم، كما يبدو أن سلطته كانت تُخَوِّل له معاقبة المخالفين بفرض الغرامات، أو إنزال العقاب الجسدى بهم، وغلق حوانيتهم، بل استبعادهم تمامًا من الطائفة فى حالة حدوث مخالفات جسيمة. والشيخ بصفة عامة هو المسئول أمام السلطات عن سوء سلوك أفراد طائفته؛ مما جعله يتمتع بسلطات إدارية كبيرة، وقدر من السلطة القضائية[٢].

---

(١) على باشا، الخطط، جـ١، ص١٠٠-١٠١. والحوار الذى أشرنا إليه أعلاه، والذى تم إجراؤه مع محمد شركش ونشر فى جريدة Images. انظر:

- BAER, Egyptian Guilds, 77-79, 80-4. GIRARD, Mémoire, 598. JOMARD, Ville du Kaire, 699. LANE, Manners, 128. OLIN, Travels in Egypt, I, 293. BOWRING, Report on Egypt, 117. GERMAIN MARTIN, Les bazars du Caire, 30, 31, 48.

(٢) روى لنا الجبرتى قصة اثنين من التحقيقات القضائية شديدة التميز، حيث أدى أحدهما إلى الكشف عن حقيقة إحدى جرائم القتل بفضل شيخ الخياطين، وكان التحقيق الثانى بصدد إحدى قضايا تزييف العملات بواسطة مجموعة من الحدادين.

## الدور المالى

اضطلعت الطائفة بدور هام فى الحياة المالية؛ لأنها تمثل واسطة جمع معظم الضرائب المباشرة التى يتم فرضها على الحرفيين والتجار؛ فانطلاقًا من نظام الالتزام، كان الملتزم يشترى من السلطات حق جباية عدد محدد من الضرائب على مدار عام واحد. وكانت بعض عقود الالتزام تتبع خزانة الدولة، مثل الاحتساب والخردة التى تعد أهم هذه العقود على الإطلاق؛ إلا أنه كانت هناك بعض المقاطعات التى تم إنشاؤها خارج هذا الإطار، حيث كان مجموع هذه العقود يحتل جزءًا هائلاً من حجم النشاط الاقتصادى الحضرى خلال القرن الثامن عشر[(١)].

وفضلاً عن جمع هذه الضرائب بشكل منتظم نسبيًا، كان هناك عدد من الضرائب الاستثنائية التى بلغت قيمتها حدًا باهظًا، مثل "القروض" العديدة التى تقع على عاتق التجار بصفة خاصة، وتضاعف جمع الأموال من الطوائف عقب القرض الذى طلبه إسماعيل بك عام ١٧٨٧. وحرىّ بنا أن نذكر هنا الغرامة التى فرضها كليبر على الطوائف الحرفية، والتى بلغت قيمتها عشرة ملايين بارة، عقابًا لهم على ثورة القاهرة عام ١٨٠٠[(٢)]. كما كانت هناك "الفردة" التى أثقلت كاهل بعض الطوائف، واختلفت قيمتها على نحو له دلالات واضحة: بيع النحاس جبريًا لمعلمى الحرف عام ١٦٣٤، وفرض نصف فضة يوميًا على كل مزين بموجب أمر صادر من باشطائفة المزينين (١٦٧٨)، ولجوء طائفة الشحاذين إلى فرض إحدى الضرائب الاختيارية من أجل تقديم هدية إلى إبراهيم بك (١٦٩٢/١٦٩٣)، وجمع ٨,٠٠٠ نصف فضة من الحمامية لتقديمها إلى أغا الأوجاقلية كى يتراجع عن أحد قراراته ذات التأثير السلبى على أنشطتهم الحرفية (١٧٢٣)، وفرض الضريبة الوطنية على جميع الطوائف الحرفية من أجل تعزيز الدفاع الوطنى قبيل

---

(١) انظر: SHAW, Financial, 118-123, 126-130, 138-141, 142-150. سنعود لاحقًا إلى تلك المسألة فى الفصل التالي.

(٢) الجبرتى، جـ٢، ص.١١٧، ص.١٢٠-١٢١ (١٧٨٦)، ص.١٥١-١٥٢ (١٧٨٧)؛ جـ٣، ص.١٠٧ (١٨٠٠).

اقتراب الفرنسيين (١٧٩٨)، وجمع بعض الأموال من الطوائف لتغطية نفقات الاشتراك فى المراسم المصاحبة لزواج بعض كبار الشخصيات (١٨٠٥ و١٨١٣/١٨١٤)...إلخ[١].

وكان يتعين على شيوخ الطوائف النظر بعين الاعتبار إلى اختلاف الأوضاع المادية لأفراد الطائفة عند تقسيم المبالغ المستحقة عليها، والتى يجب على الجميع المساهمة فى دفعها؛ لذا نجد أن الضريبة المفروضة على طائفة الحائكين بمدينة الفيوم (٢٠,٠٠٠ بارة) "قد تم تقسيمها على أفراد الطائفة، وفقًا للدخل الذى يحصل عليه كل منهم نظير تصنيع منتجاته" (جيرار)؛ حيث عمد شيخ الطائفة إلى "تقسيم المبلغ المستحق على كبار الحرفيين وأكثرهم ثراء ممن يقعون تحت إمرته" (جومار). كانت هذه هى القواعد التى يتعين اتباعها، لكن الحقيقة الواقعة كانت شيئًا آخر؛ فجميع الشواهد تؤكد أن التوصيات التى صدرت عن مينو عام ١٨٠٠ كان لها ما يبررها، حيث صار لزامًا على شيوخ الطوائف المكلفين بجمع الأموال تقديم بيان لمديرى الطوائف من أجل توضيح حالة الأفراد الذين يجب عليهم دفع هذه المبالغ، ويتعين عليهم النظر إلى "قدرات هؤلاء الأفراد الفعلية، وضرورة إعفاء الفقراء... وإلزام الأغنياء بالدفع وفقًا لمواردهم الخاصة"[٢]، إلا أنه داخل الطوائف القائمة على أكثر الحرف ازدهارًا، ساد اتجاه نحو إثقال كاهل غير الميسورين بدفع قسط كبير من قيمة المبالغ المستحقة على الطائفة، كما سعى أغنياء كل طائفة إلى إلزام الفقراء بالدفع عن طريق التعاون مع شيوخ الطوائف أنفسهم؛ ومن ذلك ما ذكره أحد محررى جريدة "لوكورييه دو ليجيبت"؛ حيث قال إنه "يتم بالفعل دفع

---

(١) زبده، ورقة رقم ٦ب (١٦٣٤). كتاب التراجم، ص.٧٠٠ (١٦٧٨). الجبرتى، جـ١، ص.١٠٥ (١٦٩٢-١٦٩٣). أحمد شلبى، ص.١٢٧أ (١٧٢٣). الجبرتى، جـ٣، ص.٦ (١٧٩٨)؛ جـ٣، ص.٣٤٦؛ جـ٤، ص.١٩٨.

(٢) كتاب التراجم، ص.٧٠٠. الجبرتى، جـ٣، ص.١٠٧؛ جـ٤، ص.١٩٨. أحد أوامر مينو اليومية بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٨٠٠. على باشا، الخطط جـ١، ص.١٠٠. انظر بصدد المسئولية الجماعية: الجبرتى، جـ٣، ص.١٠٩. انظر كذلك:

- GIRARD, Mémoire, 598-603. CHABROL, Essai sur les mœurs, 515. JOMARD, Ville du Kaire, 698. Vincennes, B 6 60, Ordre du jour de Menou, 12 octobre 1800. BOWRING, Report on Egypt, 117.

الضرائب المطلوبة بعد تقسيم قيمتها على أفراد الطائفة بصورة سيئة للغاية. ويبدو أن طبقة الأغنياء الأرستقراطية كانت تبسط سيطرتها على هذه المدينة أكثر من أى مكان آخر، بحيث يفضى تأثير ذوى النفوذ إلى سحق الشعب الذى يكاد يقع على عاتقه عبء الضرائب بأكملها"[1].

## الدور الاقتصادى للطوائف الحرفية

كانت الطوائف الحرفية تضطلع بعدد من الوظائف الاقتصادية، غير أن نشاطها فى هذا المجال يبدو محدودًا للغاية بالنسبة لنشاط مثيلاتها فى الغرب.

ولم يكن تحديد الأسعار بصفة أساسية من بين المهام التى اضطلعت بها الطوائف؛ لأنه كان يتعين على أصحاب السلطة مراقبة عدم ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية (السلع الغذائية، والصابون، والشمع، والوقود) بشكل يهدد النظام العام، وكان يضطلع بالدور الرئيسى فى هذا الشأن كل من المحتسب وأغا المستحفظاين عند حدوث الأزمات الناجمة عن ارتفاع الأسعار وانتشار القحط اللذين يعدان من أكثر العوامل المؤثرة فى العصر العثماني. وكان يجب إشراك الطوائف الحرفية ومشايخها فى عمليات التسعير إذا ما اقتضت الضرورة الاستعانة بمشورتهم، أو إذا ما توقف نجاح هذا الأمر على مدى تعاونهم مع السلطات. وهكذا، كان تحديد الأسعار العامة يستلزم أولاً الاجتماع بمشايخ الخبازين والطوائف الرئيسية المعنية، من أجل وضع الحد الأقصى لسعر كل سلعة، ومعرفة البيانات اللازمة بشأن الأوزان، ومقاييس الجودة، وأوضاع السوق، ثم يتم الإعلان

---

(١) انظر على سبيل المثال الجبرتى، جـ٢، ص.١١٧ ("قرض" عام ١٧٨٦)؛ جـ٢، ص.٢٢٦ (الفردة عام ١٧٩١). جـ٣، ص.١٥٧ (الغرامة المفروضة عام ١٨٠٠)؛ جـ٣، ص.١٩١ ("قرض" عام ١٨٠١). انظر كذلك: Vincennes, B 6 33, 20 octobre 1799 بصدد الفردة المفروضة على الدمشقيين. وVincennes, B 6 52, 1er septembre 1800 بصدد الضريبة المفروضة على نصارى دمشق، وبصدد الضريبة المفروضة على "الروم المنشقين": B 6 63, 9 février 1801. وأخيرًا انظر العدد رقم ٧٦ من جريدة Le courrier de l'Egypte بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٠٠.

فى شوارع المدينة وأسواقها عن التسعيرة التى شارك شيوخ الطوائف فى تحديدها، وتعهدوا بالعمل على الالتزام بها(١).

كما تعد الطوائف الحرفية ومشايخها بمثابة همزة الوصل بين "سوق العمل" والجمهور؛ لأنهم يوفرون الأيدى العاملة والخدمات للعملاء المُنتظرين، فقد حرص شيخ الخدم بعد انتخابه على "توظيف الوافدين الجدد" (بوكوك)، وصار بذلك مسئولاً عن سلوكيات الذين أوصى بتشغيلهم (لين). وشيخ التَرابين هو الذى تولى أمر تنظيف الخليج بواسطة إبرام اتفاق بين طوائف الأسواق وسكان المنطقة. وأخيرًا، فقد ذكر شابرول أنه كان يتعين مخاطبة شيخ الحَمَاميَّة عند "الحاجة إلى توفير عدد كبير من الدواب لإنجاز أمر ما"(٢)؛ لأن نطاق سلطته يشمل مشايخ الجَمَّالين ومروضى الحمير الصغيرة. وكان لا بُد بالتالى من اتخاذ تلك الخطوة عند الحاجة إلى إبرام ما يشبه التعاقد غير المشروط بصدد توفير عدد من العمال والدواب، وهذا ما كان يحدث فى أغلب الأحيان خلال القرن الثامن عشر: نحو عام ١٧٢٥ على سبيل المثال، تمكن حاكم القاهرة وشركس بك- بواسطة هذا الإجراء- من حشد العمال والبناءين والنجارين لإتمام أعمالهما الإنشائية، بل إنه لم يكن هناك أى مقابل نظير الأعمال التى تم إنجازها لصالح شركس بك(٣). وقد شاع هذا النوع من الممارسات خلال الاحتلال الفرنسى، ثم إبان عصر محمد على، حيث تزايدت دعوة شيوخ الطوائف لتوفير العمالة والدواب من أجل إتمام أعمال البناء وتلبية حاجة الانتقالات الرسمية.

ولم يشر أى نص إلى تدخل شيوخ الطوائف فى المسائل الخاصة بتحديد الأجور. غير أن بورينج قد أكد خلاف ذلك بقوله إن "الطوائف... لم تكن تتدخل فى مسألة الأجور أو فى النزاعات التى تنشب بين المشترين والبائعين، لكنها تترك

---

(١) الدمرداشى، ص.١٠٥-١٠٨. القينالى، ورقة رقم ٤١أ. الجبرتى، جـ١، ص.١٠٢-١٠٤. وانظر بصدد التسعير عام ١٧٣٣: أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٤٠أ. وبصدد تعريفة عام ١٨٠٢، انظر الجبرتى، جـ٣، ص.٢٠٨.

(٢) POCKOCKE, Voyages, I, 103. LANE, Manners, 128. A.N., Caire, B 1 336, 29 juillet 1777. CHABROL, Essai sur les mœurs, 515.

(٣) أحمد شلبى، ورقة رقم ١٥٠ب، ورقم ١٨٠أ.

مثل هذه الأمور لتتخذ مسارها الطبيعي". لكننا هنا بصدد نص واحد فحسب ورد خلال فترة متأخرة، ووفقًا لجميع الشواهد الأخرى فى نهاية القرن التاسع عشر، فإن المشايخ كانوا يتحكمون فى مسألة تحديد أجور الحرفيين. بل إننا فى ظل غياب ما يعضد هذا الأمر، لا يسعنا سوى الاتفاق مع باير بشأن إقرار حقيقة تدخل المشايخ فى هذه المسألة؛ لأنهم هم الذين يتعهدون بتوفير الأيدى العاملة، ويتحملون مسئولية كفاءتها وإخلاصها(١).

وقد اعترتنا الدهشة إزاء وجود إحدى الثغرات التى لا مجال للشك فيها، حيث يبدو أن الطوائف الحرفية لم تكن تخضع لأى نوع من أنواع الرقابة على جودة المنتجات التى يصنعها أفرادها. وعلى الرغم من وجود بعض الحالات التى تُعنى فيها الطائفة باختبار القدرات الفنية للأعضاء الجدد، فإنها لم تنشغل بالحفاظ على مستوى إنتاجها عند حد مُرضٍ. لكن السلطات العامة حرصت على مراقبة السلع الغذائية التى قد يسفر التلاعب فيها عن حدوث تداعيات خطيرة. غير أن المنتجات الحرفية لم تكن تخضع لأية قواعد تتعلق بالأوزان أو المواد الأولية التى يجب استخدامها. وبصدد الأقمشة التى كانت تشكل المنتج الأساسى الذى تصدره مصر إلى الخارج، ذكرت إحدى وثائق القنصليات حقيقة وجود "قواعد خاصة لكل نوع من أنواع الأقمشة فى مختلف قرى مصر"، إلا أن التجار الفرنسيين قد أعربوا كثيرًا عن استيائهم من انخفاض جودة الأقمشة الكتانية والقطنية، وعدم ضبط مقاييسها؛ مما يجعلنا نعتقد أنه إذا ما سلمنا بوجود مثل هذه القواعد، فإنها لم تكن تحظى بالاحترام اللازم خلال القرن الثامن عشر(٢).

---

(١) BOWRING, Report on Egypt, 117. BAER, Egyptian Guilds, 103-4.

(٢) C.C.M., J. 564, 20 Juillet 1692; J 623, Mémoire sur le commerce, 1751. A.N., Alexandrie, B 1 108, 23 mars 1755; B 1 111, 5 septembre 1774. Baer, Egyptian Guilds, 96-7.

## التعاون داخل الطوائف الحرفية

انتشر بصورة كبيرة الرأى القائل بأن الطوائف الحرفية كانت تمنح أفرادها نوعًا من المساعدات التى توافرت بفضل المساهمة فى صندوق المعونات، غير أنه لا يوجد الكثير الذى يعضد هذا القول فى النصوص المختلفة. وبخلاف الملاحظة التى ساقها بوكوك بشأن رئيس الخدم الذى كان "يمد أفراد طائفته بالمال عند إصابتهم بالمرض أو توقفهم عن العمل"، ثم يسترد أمواله بالكامل "حينما تتحسن أحوالهم"، فإن المعلومات التى توافرت لدينا بهذا الصدد قد اقتصرت على عدد من النصوص الواردة فى فترة متأخرة بشأن طائفة القوافين. وفى أحد التقارير التى ترجع إلى عام ١٨٧٠، ذكر بورج أنه كان يتعين على الحرفى المنضم حديثًا إلى إحدى الطوائف تقديم هبة قوامها خمسة أوعية من النحاس، ثم يتكفل شيخ الطائفة بتأجيرها مقابل مبلغ من المال يتم إعطائه لأفراد الطائفة المعوزين. كما أكد محمود صدقى هذه المعلومة فى إحدى المقالات التى كتبها حول الطوائف الحرفية، وذكر أنه حينما كان يمر أحد المعلمين بضائقة مالية، فإنه يعمد إلى إعداد وليمة يدعو إليها زملاءه الذين يقدمون إليه الهدايا التى تمكنه من سداد ديونه (مبالغ مالية بصفة عامة)، وقد تم رصد هذا السلوك لدى تجار الفخار والصحون[١].

ويبدو أن "التعاون المشترك" بين أفراد الطوائف قبل القرن التاسع عشر قد اقتصر على مثل هذه الأشكال البدائية، ولم تظهر صناديق الإعانات التى تعرض لها كل من جيرمان مارتين وأحمد أمين سوى فى فترة متأخرة للغاية[٢]. إلا أن الطائفة قد أسهمت فى تنمية شعور قوى بالتضامن عن طريق خلق رابطة اجتماعية ومهنية قوية تجمع أبناءها بشكل دائم داخل إطار جماعى متماسك.

---

(١) التقرير الذى أعده بورج Borg حول الطوائف الحرفية (١٨٧٠)، والذى أورده بير فى كتابه: Egyptian Guilds, 115. انظر كذلك: محمود صدقى، طائفة القوافين، ص.١٠٩-١١٠.

(٢) أحمد أمين، الصعلكة، passim [؟]. و GERMAIN MARTIN, Les bazars du Caire, 31, 35.

## ٧ – المراسم العامة

تعد المراسم العامة من أكثر المظاهر الخارجية وضوحًا فى حياة الطوائف الحرفية التى يكتنف الغموض العديد من أنشطتها؛ فقد تَمكنًا من الوقوف عليها بصفة عامة، وكل ما ورد بشأنها فى بعض المصادر التى توفرت لدينا (أوليا شلبى والجبرتى على سبيل المثال) صار يشكل أحيانًا الركيزة التى تستند إليها معرفتنا بالطوائف الحرفية.

## مراسم الطوائف الحرفية

تؤكد جميع الشواهد حقيقة وجود احتفالات منتظمة تقيمها الطوائف الحرفية أو بعضها على أقل تقدير للاحتفاء بالرئيس أو إحياء ذكرى أحد الأولياء الذين تكن لهم تقديرًا خاصًا، وهو ما كان يحدث كذلك فى بعض الدول الإسلامية الأخرى(١). إلا أنه لم يتوافر لدينا سوى عدد قليل للغاية من الوثائق التى تتعرض بالوصف لمثل هذه المراسم فى القاهرة العثمانية. ولا يوجد ما يؤكد أن هذه الاحتفالات تشتمل كذلك على الاحتفال السنوى الذى يعقده شيخ طائفة المعجانية لتصنيع "الأدوية" فى مارستان القاهرة؛ لأن طائفة المعجانية تقع على هامش منظومة الطوائف الحرفية، مثلها فى ذلك مثل طوائف الأطباء والجراحين(٢). ولا مجال

---

(١) ذكر ماسينيون (Enquête sur les corporations musulmanes, 147) أن الطوائف الحرفية فى فاس بالمغرب كانت تشترك فى "موسم" مولاى إدريس. كما أشار إلى قيام حرفيى بغداد (الحلاقون والمزينون...) فى العراق بإحياء ذكرى سلمان فى الخامس عشر من شعبان حول الضريح الخاص به (Futuwwa, Opera Minora, I, 406). كما كانت العراق تحتفل بموسم حدادى بغداد (العلاف، بغداد القديمة، ص.٤٩). وبصدد احتفالات تركيا انظر: GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 286-7.

(٢) M. ROUYER, Notice sur les médicaments usuels, 221. BAER, Egyptian Guilds, 118.

للشك في حقيقة خروج الدباغين كل عام للاحتفال بيوم "شم النسيم" خلال القرن التاسع عشر، وهو ما كان يتم على الأرجح خلال القرن الثامن عشر أيضًا. وينطبق الأمر ذاته على مولد سيدى شرف الدين كردى الذى يقع ضريحه فى الحسينية؛ حيث تم تشييد المسجد الذى يحمل اسمه، وتشترك طائفة القصابين بصفة خاصة فى الاحتفال الذى يُقام سنويًا حول الضريح، إلا أنه يصعب الجزم بأن هذا الاحتفال هو أحد مظاهر حياة الطوائف الحرفية، أو أنه ليس سوى أحد احتفالات الحى الذى سيطر عليه القصابون بسبب كثرتهم العددية(١).

وتحتل مراسم رؤية هلال رمضان مكانة خاصة للغاية لدى الطوائف الحرفية بالقاهرة؛ لأنها تثير اهتمام قطاع كبير منها، وتتيح تشكيل ما يشبه العرض العام لجميع الطوائف، ولعل العرض الرائع الذى يصاحب هذه المراسم هو الذى دفع الكثيرون إلى وصفها والتعرض لها بفيض من التفاصيل(٢). ويرجع تاريخ هذه المراسم إلى أزمان بعيدة للغاية؛ فقد وصف المقريزى فى "السلوك" ركب القاضى المتجه إلى استطلاع هلال رمضان، ويتبعه حشد من الناس الذين يحملون الشموع فى أيديهم (عام ١١٩٧/٥٩٤-١١٩٨)، كما رأى ابن بطوطة فى منطقة الأبيار بالدلتا موكبًا مماثلاً خرج القاضى على رأسه. وكانت تتم إقامة مثل هذه المراسم خارج حدود القاهرة إبان العصر العثمانى، فقد توافر لدينا العديد من المصادر التى

---

(١) على باشا، الخطط، جـ٥، ص.٩٤. انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 119 (استشهد بير بأقوال بايل سان جون Bayle Saint John بشأن الدباغين).

(٢) لقد استخدمنا بصفة أساسية الدراسات الوصفية التى وردت لدى كل من: أوليا شلبى، جـ١٠، ص.٣٥٨-٣٨٦. الجبرتى، جـ٣، ص.٤٤٣؛ جـ٤، ص.٧٠. فضلاً عن تلك التى وردت في:

- THÉVENOT, Voyages, II, 463-465. Vincennes, B 6 61, 1er et 15 janvier 1801. LANE, Manners, 478-9.

انظر كذلك كل من:

- BREMOND, Viaggi, 85-6; MONCONYS, Journal des voyages, 293; Vincennes, Mémoires historiques, 526/527, Journal de Detroye, 148; DE LA JONQUIÈRE, L'expédition d'Egypte, IV, 136-7; BRETON, L'Egypte et la Syrie, IV, 2; MENGIN, Histoire de l'Egypte, I, 307.

تعرضت بإسهاب لوصف ليلة الرؤية فى رشيد[١]. وكان المحتسب لا القاضى[٢] هو الذى يتولى أمر هذه المراسم بالقاهرة؛ مما جعلها حكرًا على الطوائف التى تخضع لسلطته. ومن هنا، كان الوصف الذى ساقه أوليا شلبى وصفًا نظريًا؛ لأنه تناول مراسم الرؤية كإطار يتيح له تعداد طوائف القاهرة تعدادًا كاملاً.

بحلول نهاية شهر شعبان، وفى عشية الليلة التى تسبق بداية شهر رمضان، يتم إرسال بعض المراقبين لاستطلاع الهلال، وتعرف هذه الليلة باسم "ليلة الرؤية". ثم تتم إضاءة المصابيح فى الطرقات والأسواق وعلى مآذن المساجد، ويحتشد المارة فى كل مكان. وتشهد هذه الليلة مرور موكب المحتسب الذى يمتطى جوادًا يزينه سرج بهى، ويعتمر قلنسوة صُنعت خصيصًا لهذه المناسبة، حيث يسير بصحبة عدد من مشايخ الطوائف الحرفية مثل مشايخ الطحانين، والخبازين، والقصابين، والزياتين، والفكهانية. فقد كان الموكب المصاحب له يتسم بالروعة والتنوع على حد سواء؛ لأنه يضم بعض أفراد الطوائف الحرفية الذى يرتدون أزيائهم الخاصة، ويحيطون بشيوخ الطوائف الذين يمتطون عددًا من الخيول الرائعة، "ويرتدون بدورهم زيًا خاصًا"، كما يضم حملة المشاعل والمصابيح المعلقة على أطراف العصى، فضلاً عن أهل الطبول والزمور، والفقراء، وأرباب الملاهى، والسناجقة، والضباط، والعسكر، وكل هؤلاء ينطلقون وسط كم هائل من الصيحات (الصلاة.. صلوا على النبى عليه السلام) والأغانى والرقصات والأضواء. ويخترق الموكب مدينة القاهرة وميدان الأزبكية حتى يصل إلى بيت القاضى لانتظار عودة الرسل. وبعد التأكد من رؤية هلال رمضان، يغادر المحتسب بيت القاضى بصحبة الموكب ذاته، ويبدأ نشر الخبر فى جميع أنحاء المدينة إيذانًا ببدء شهر الصوم بالمناداة: (الصيام، الصيام). واعتاد حكام القاهرة

(١) المقريزى، كتاب السلوك، جـ١، ص.١٤٢. انظر كذلك: IBN BATTŪTA, Voyages, I, 55; Travels, 33. وبصدد ليلة الرؤية فى رشيد انظر:

- SONNINI, Voyage, III, 366-7; Vincennes, B 6 18, 19 février 1799; BRETON, L'Egypte et la Syrie, IV, 2.

(٢) كانت مراقبة مسألة استطلاع هلال رمضان من اختصاصات "الحسبة". انظر على سبيل المثال: RACHEL ARIÉ, Traduction, 25.

آنذاك على منح المحتسب فى هذه المناسبة عباءة خاصة وقفطانًا نظير الاشتراك فى هذه المراسم.

وكان هناك ضابط مسئول عن تنظيم مراسم ليلة الرؤية، ويتلقى مقابل عمله هذا ٥٠,٠٠٠ مديني. كما كان يحق لمشايخ الطوائف المشاركين فى هذه المراسم تلقى "أجرًا خاصًا" تختلف قيمته من شيخ إلى آخر؛ فقد حصل كل من شيخ الخبازين والطحانين على ٣,٠٠٠ مدينى، بينما حصل شيخ الزياتين على ٢,٥٠٠ مدينى، وتم منح مشايخ تجار اللحوم على اختلاف أنواعها ٢,٠٠٠ مدينى... إلخ(١). وكانت الطوائف هى التى تتولى دفع كل هذه المبالغ، وتتكبد نفقات الإعداد لهذا الاحتفال، وتتحمل جميع أعبائه، ثم يتعين عليها الاشتراك فى مراسمه. لذا لا تعترينا الدهشة إزاء محاولة بعض الطوائف الحرفية التخلص من هذا العبء، حيث تم نحو عام ١٦٩٣ إعفاء مشايخ أسواق القاهرة الكبرى من الاشتراك فى مراسم ليلة الرؤية. وفى عام ١٧٣٦، أرسل المحتسب إلى مشايخ الأسواق التذاكر الخاصة بدعوتهم إلى المساهمة بصحبة أفراد طوائفهم فى إعداد مراسم ليلة الرؤية، والاشتراك فى الموكب، غير أنه واجه معارضة شديدة من قِبَل التجار الذين نجحوا فى الإبقاء على الوضع الراهن(٢). ويرجع إلغاء هذه المراسم فى بعض الأحيان إلى ارتفاع تكلفتها واتساع حجمها، ولا سيَّما عند عدم مواءمة الأوضاع السياسية، أو عدم توافُر الموارد الاقتصادية اللازمة لإقامة مثل هذه الاحتفالات. ومن ذلك ما حدث عام ١٧٣٧ حينما تم عزل بكير باشا فى يوم التاسع والعشرين من شهر شعبان الذى كان يتعين الاحتفال خلاله بليلة الرؤية، كما تم إلغاء الاحتفال ذاته عام ١٨٠٢ بسبب تمرد الجنود وغياب المحتسب، وإلغائه عام ١٨٠٧ بسبب الاضطرابات التى عصفت بمدينة القاهرة. وعلى النقيض تمامًا، كان الفرنسيون أكثر حرصًا على إقامة هذه المراسم على أفضل ما يكون خلال احتلالهم لمدينة القاهرة(٣)، وذلك لأسباب سياسية واضحة للعيان.

---

(١) Vincennes, B 6 61, 15 janvier 1801.

(٢) أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٥١أ- ٢٥٢أ.

(٣) أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٦٢أ. الجبرتى، جـ٣، ص.٢٠٧؛ جـ٤، ص.٧٠. انظر كذلك: MENGIN, Histoire de l'Egypte, I, 307.

**والإبقاء على إقامة هذه المراسم هو خير دليل على مدى أهمية ليلة الرؤية فى الحياة الاجتماعية بمدينة القاهرة. فقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الاختفاء شبه التام لنظام الفتوة من حياة الطوائف الاجتماعية، غير أنه استمر الحرص على إحياء ليلة الرؤية بواسطة موكب طوائف القاهرة الذى كان يجوب شوارع العاصمة لأداء تلك المراسم الشعبية. وفى إحدى المقالات الحديثة التى تصف الاحتفال بشهر رمضان فى القاهرة، أكد كل من ج.جومييه وج.كوربون أن القاهرة ظلت تنظم حتى عام ١٩٥٥ موكب العربات التقليدية الذى يمثل مختلف القطاعات الصناعية والحرفية والتجارية؛ حيث كان يتجه من مقر محافظة القاهرة إلى المحكمة الشرعية العليا التى كان يتولى رئيسها صياغة المحضر الخاص برؤية هلال رمضان وبدء الصيام[١].**

## مواكب الطوائف الحرفية

كانت الطوائف الحرفية تشترك فى المواكب التى تصاحب الاحتفال ببعض الأحداث الهامة، وتأتى كل طائفة بعربة ترمز إلى الحرفة لتى تزاولها. بيد أن هذا الأمر لم يكن من المظاهر الطائفية البحتة، فإنه كان يتعين على الطوائف الحرفية الاشتراك فى هذه المراسم التى تتيح استعراض جميع طوائف القاهرة على نحو يفوق ما يحدث خلال ليلة الرؤية. وقد انتشرت هذه المواكب فى معظم المدن الإسلامية الكبيرة، مثل اسطنبول التى اعتادت على تنظيمها عند الاحتفال بتقليد سلطان جديد، أو ختان أحد الأمراء، أو استعراض قوات الجيش. وتشهد هذه المناسبات استعراض الطوائف الحرفية أمام السلطان، حيث تحمل كل عربة منها "نموذجًا لحانوت صُنع خصيصًا لهذا العرض... وتم تزويده وتزيينه بالبضائع أو المنتجات الحرفية الخاصة بكل طائفة على حدة". وكانت دمشق تطلق على مثل هذا الموكب اسم "العرض". وقد شهد الرحالة تيفونو فى حلب أحد تلك العروض فى نهاية الاحتفالات العامة التى أُقيمت عام ١٦٦٤ بمناسبة مولد ابن السلطان،

---

(١) JOMIER ET CORBON, Le Ramadan au Caire, 9-10.

واستمرت على مدار خمسة أيام توالى خلالها استعراض جميع الطوائف الحرفيـــة، حيث كان الحرفيون يرتدون أزياءهم الخاصة، ويحملون عـــددًا مـــن "الـــدووابن" الصغيرة التى يجلس بداخلها الأطفال وهم يتظاهرون بممارسة الحرفة التى يحـــيط بهم أفرادها(١).

غير أن مواكب الطوائف الحرفية بالقاهرة تختلف بعض الشيء عما ذكره تيفونو. فإن تنظيم معظم هذه المواكب التى وصفها رواة الحوليات كان يهدف إلـــى الاحتفال بزواج (الزفة) بعض الشخصيات ذات الصلة بذوى الشأن آنـــذاك: زواج ابنة أحمد أغا (قبل عام ١٧٩١)، وزواج ابنة سليم الكاشف من حسن الـــشماشرجى الذى كان ينتمى إلى حاشية محمد على (١٨٠٥)، وزواج إسماعيل بن محمد علـــى من ابنة عارف بك (١٨١٤)، وزواج ابنة محمد علـــى مـــن الـــدفتردار (١٨١٤)، وزواج ولدى والى أفندى الذى كان يعمل كاتبًا لدى الباشا (١٨١٦). ونادرًا ما كان يتم تنظيم مثل هذه العروض لمصاحبة "زفة" الاحتفال بإحدى عمليات الختان، وهو ما حدث على سبيل المثال عام ١٨٠٩ عند الاحتفال بختان حفيد نقيـــب الأشـــراف عمر مكرم(٢). وعلى الرغم من أن الاشتراك فى هذه الاحتفالات كان بصفة أساسية أمر اختيارى، فإنه لم يكن بوسع الطوائف الحرفية سوى قبول الـــدعوة. وجـــاءت كلمات الجبرتى فى هذا الصدد شديدة الوضوح؛ فقد ذكر أنـــه فـــى عـــام ١٨١٣-١٨١٤ تم إعلام مشايخ الطوائف الحرفية بضرورة إعداد العربات التى ترمز إلـــى الحرف المختلفة من أجل الاشتراك فى موكب العروس، مما دفع شيخ كل طائفـــة إلى فرض حصة من المال على أفراد طائفته بغية استخدامها فى إعـــداد العربـــات

---

(١) انظر: MANTRAN, Istanbul, 381-2. انظر J. PALERNE, Pérignnations, 461-2 بصدد الاحتفال بإحدى حالات الختان عام ١٥٨١. وبصدد جمع السلاح عام ١٧١٤ انظر: P. LUCAS, Voyage, I, 77-8 (اسطنبول). وانظر بصدد دمشق كل من:

- LECERF ET TRESSE, Les 'Arāda, 238; LAOUST, Gouverneurs, 225.

انظر بصدد حلب: THÉVENOT, Voyages, III, 123-9.

(٢) الجبرتى، جـ٢، ص.٢٢٤؛ جـ٣، ص.٣٤٦؛ جـ٤، ص.٩١، ص.١٩٨-١٩٩، ص.٢٠٠-٢٠١، ص.٢٤٥. انظر كذلك:

- BAER, Egyptian Guilds, 117-118, 122-123.

وشراء المواد اللازمة. وقبيل مراسم الزفاف، أبلغ مشايخ الطوائف مندوب الباشا بالاستعدادات التى تم اتخاذها، وحصل كل منهم علي تعويض مناسب مقابل ما تكبده من عناء، إلا أن قيمة التعويض قد اختلفت وفقًا لأهمية كل حرفة وعدد أبنائها؛ فمنهم من حصل على شال من الكشمير، أو خلعة، أو مبلغ من المال.

وكانت كل طائفة تضع المعدات التى ترمز إلى نشاطها الحرفي على عربة تجرها الحمير أو الخيول أو حتى أبناء الطائفة ذاتهم؛ ففى زفة إسماعيل، كان الحلوانى محاطًا بعدد من الأوانى المملوءة بالحلويات، والفران يخبز الخبز فى أحد الأفران، وعربة الجباسين تضم إحدى الرحى التى تدور بواسطة بقرة تسير إلى جوار العربة، بل إن المراكبى كان يجلس فى قارب مجهز بالأشرعة ويسير بواسطة عدد من العجلات...الخ. وشهد كذلك موكب زفاف ابنة الباشا بعد عدة أيام الاهتمام الشديد بعربة "معمل الزجاج" التى استرعت جميع الأنظار. ويختلف عدد الطوائف المشاركة فى كل زفة على حدة وفقًا لأهمية المراسم، بل وفقًا لحجم الضغط الذى تمارسه السلطات لإجبار الطوائف على الاشتراك. وقد ذكرنا أعلاه أن عدد هذه الطوائف قد بلغ ١٠٦ طائفة عام ١٨١٤، وارتفع هذا الرقم عام ١٨١٦؛ وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن الحرفيين هم الذين اشتركوا بصفة خاصة فى هذه الاحتفالات "الزفة"، فإننا نكون بصدد اشتراك قطاع هائل من الطوائف الحرفية.

وبعد الانتهاء من إعداد العربات، يتم تجميعها عند نقطة انطلاق الموكب التى كانت تقع ببركة الأزبكية فى بداية القرن التاسع عشر. ويخرج على رأس الموكب قوات الجيش ووالى الشرطة والمحتسب ثم الطوائف الحرفية، حيث تتقدم كل عربة محاطة بأهل الطائفة التى تمثلها وهم يرتدون أفخر الملابس، ويحملون الطبول والزمور، ولا يبدو أن نظام تقدم العربات كان يسير على نحو له دلالة خاصة. ويبدو كذلك أنه لم يكن يتعين على التجار المشتركين فى الموكب اصطحاب عربات ترمز إلى طوائفهم. وكانت مسيرة الموكب خلال القرن التاسع عشر تهدف إلى مرور العرض بمعظم شوارع القاهرة الرئيسية، غير أنه لم يكن هناك ما يشير إلى الإبقاء على التقاليد القديمة: يبدأ الموكب فى الأزبكية، ثم يسير باتجاه كوبرى الموسكى، وباب الخلق، ودرب الجماميز، والصليبة، والمظفر،

والسروجية، وقصبة رضوان، وباب زويلة، والغورية، والجمالية، وسوق مرجوش، وبين السورين، ثم يعود مرة أخرى إلى الأزبكية (باب الهوا).

واستمر تقليد تنظيم مواكب العربات العربات على مدار القرن التاسع عشر بأكمله لا عند الاحتفال بالزواج والختان فحسب، بل عند إقامة بعض المراسم العامة الأخرى التى اعتادت الطوائف الحرفية على الاشتراك فيها[1].

## تزيين الأسواق (الزينة)

اعتادت القاهرة منذ فترات بعيدة على تزيين الأسواق وإنارتها للاحتفال بالأحداث السعيدة؛ فقد ذكر المقريزى أنه فى أول أيام عام ١١٢٣/٥١٧ تم تزيين الأسواق الكبرى التى تقع فى طريق مرور حاكم البلاد، وشرع أهل الحرف المختلفة فى عرض المنتجات التى تقوم عليها تجارتهم (الجوهرية، والصرافون، والصاغة، وتجار الأقمشة). كما أشار ابن إياس إلى كيفية الاحتفال بالعديد من الأحداث من خلال رفع الأعلام وتزيين المدينة وإنارتها ولاسيما فى مناطق الأسواق؛ مثل الاحتفال بختان ابن السلطان (١٤٩٠)، وختان ابن أحد كبار الشخصيات (١٥٠٢)، وتماثل السلطان للشفاء (١٥١٣)، وعودة السلطان من الإسكندرية (١٥١٥)... إلخ[2]. ويعد التزيين من التقاليد التى استعادتها البلاد منذ بداية الاحتلال العثمانى[3]، والتى استمرت حتى نهاية القرن الثامن عشر.

وخلال القرن الثامن عشر، كان انتصار السلطان من أكثر الأسباب التى تستدعى تزيين المدينة، وتدعو حكام القاهرة إلى إقامة الاحتفالات؛ فقد أشارت المصادر المختلفة إلى إقامة الزينات خلال السنوات التالية على سبيل المثال:

---

(١) الشرقاوى، مصر، جـ٢، ص.١١٦. انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 121-4.

(٢) المقريزى، جـ١، ص.٤٤٦. ابن إياس، جـ٣، ص.٢٦٥؛ جـ٤، ص.٢٩، ٣٣٣، ٤١٧.

(٣) انظر ابن إياس، جـ٥، ص.٣٦١ (تولى السلطان سليم مقاليد الحكم عام ١٥٢٠)، وص.٣٧٩ (وصول أحد السفراء عام ١٥٢١)، وص.٤١٢ (انتصار السلطان عام ١٥٢١)، وص.٤٢٨ (موكب خير بك عام ١٥٢٢).

١٦٢١، و١٦٥٨، و١٦٦٠، ١٦٦٩، و١٦٧٨، و١٦٩٦، و١٧١٦، و١٧٢٤، و١٧٢٥. كما جرت العادة على الاحتفال ببعض المناسبات الأخـرى مثـل تـولى سـلطان جديـد مقاليـد الحكـم (١٦٢٣، و١٦٤٠، و١٦٨٧، و١٦٩١، ١٦٩٥، و١٧٠٣)، أو مولد أحد أبناء حاكم الـبلاد (١٦٥٤، و١٦٦٤، و١٦٩٢، و١٦٩٦، و١٧٠٦، و١٧٥٨). وتشير الحوليات كذلك إلى إقامة الزينات ابتهاجًا بتماثل الباشا للشفاء (نحو عام ١٦٢٠)، أو ختان أحد أبنائه (نحـو عـامى ١٦٢٠ و١٦٩٦)، أو عودة إحدى الحملات العسكرية بعد إحراز النـصر (١٦٣٢، و١٦٥٥، و١٧٧١). وتستند إقامة الزينات إلى حالة الأوضاع السياسية فى الدولـة العثمانيـة، وحجـم الموارد المادية للبلاد؛ فقد تعدد مرات إقامة الزينات على مدار القرن السابع عـشر (٦ مرات بين عامى ١٦٠٠ و١٦٤٩، و١٥ مـرة بـين ١٦٥٠ و١٦٩٩)، لكنهـا صارت أكثر ندرة فى القرن التالى (٥ مرات بين ١٧٠٠ و١٧٤٩، ومرتان فحسب بين ١٧٥٠ و١٧٩٨)، حيث تناقصت المناسبات التى تـستدعى إقامـة الحفـلات العامة، ولاسيما فى ظل تناقص الموارد المادية[1].

كانت تتم إقامة الزينات وفقًا لأوامر الحكام الذين يمثلهم الباشا بصفة عامة، فقد كان المنادون يجوبون مختلف أحياء القـاهرة للإعـلان عـن إقامـة إحـدى الاحتفالات العامة، ويتم خلال تلك الفترة تزيين المنـازل بالمـصابيح، وإضـاءة الشوارع بواسطة أعمدة الإنارة والمصابيح ولا سيَّما في الأسواق الكبـرى، وتـتم تغطية أرضية الحوانيت بالأقمشة التى تكون أحيانًا باهظة الثمن، كما يتم تزيينهـا بالشموع[2]. وكلما طالت فترة الاحتفالات زادت أعباء التجار؛ فقد جـرت العـادة

(١) ابن أبى السرور، ورقة رقم ٤٢ب. المختصر، ورقة رقم ٤١ب، ٤٥أ، ٥٠ب، ٦٣ب، ٦٧أ. مرعى، ص.٤٠٤-٤٠٥، ٤١٧، ٤٣٤، ٤٤٦، ٤٧١. زبده، ورقة رقم ٩أ، ١٦ب، ٢١أ، ٢٤أ، ٢٥أ، ٢٨أ، ٣١أ، ٣٢ب، ٣٨أ. كتاب التراجم، ص.٥٨١، ٦١٦، ٦٩٩، ٨١٧، ٨٣٨، ٨٨٠، ٩٠٤، ٩٥٢. أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٩أ، ٣٠ب، ٣١ب، ٨٠ب، ١٥٥أ، ١٦٥أ. الدمرداشى، ص.٤٤، ١١٤. الجبرتى، جـ١، ص.٢٥، ٢٧، ٩٩-١٠٠، ٢٥٠، ٣٦٥. انظر كذلك:

- THÉVENOT, Voyages, II, 769-772. A.N., Caire, B 1 315, 11 février 1706.

(٢) WITTMAN, Travels, 369. THÉVENOT, Voyages, II, 770.

على إقامة الزينات لمدة ثلاثة أيام، غير أنها كانت تمتد أحيانًا لفترات أطول، مثلما حدث عام ١٦٦٤ عند الاحتفال بمولد ابن السلطان محمد الذى استمر لمدة سبعة أيام؛ وحينما تماثل حسين باشا للشفاء أصدر أوامره بإقامة الزينات لمدة ثمانية أيام (١٦٢٠)، بل إن عام ١٧٠٦ قد شهد الاحتفال بمولد ابن السلطان لمدة عشرة أيام. كما كانت تتم أحيانًا إقامة الزينات على فترات متقاربة، حيث تكرر هذا الأمر ثلاث مرات خلال عام ١٦٩٦، حينما تم الاحتفال خلال شهر يناير ولمدة ثلاثة أيام بنجاح السلطان فى استعادة ثمانى قلاع، ثم جاء الاحتفال بمولد محمود خلال شهر أغسطس، وتلاه الاحتفال بختان أبناء إسماعيل باشا فى شهر نوفمبر. وهكذا، فإننا نكون هنا بصدد عبء ثقيل يقع على عاتق سكان القاهرة ولا سيِّما التجار منهم؛ فقد استنكر أحد كتاب الحوليات إقامة الزينات عام ١٦٢٠، بينما كانت القاهرة تعانى من انتشار الطاعون، وأعرب عن ذلك بقوله: "لا أعلم من الذى جَعل هذه الزينة من الإسلام فى شيء"، وأضاف أنها: "تشكل بالفعل كارثة تحل بالمتسببين الذين يتكبدون أموالاً هائلة وينقطعون عن مزاولة أعمالهم"(١). وكانت بعض الشدائد تجبر الحكام أحيانًا على تخفيف عبء إقامة الزينات الذى كان يثقل كاهل أهل الحوانيت بالقاهرة، مثل إصدار الأوامر بإقامة "الزينة" عام ١٦٥٨ لمدة ستة أيام بدلاً من سبعة، وتأجيل الاحتفالات التى كان يجب إقامتها عام ١٦٦٠ بسبب بعض القلاقل الداخلية التى استحوذت على اهتمام الباشا، بل إنه حينما أمر السلطان بإقامة الزينات عام ١٧٢٤، صدر قرار بجعل الأمر يقتصر على إطلاق ضربات المدافع فحسب؛ لأنه لم يكن بوسع أفراد الرعية تكبد أية نفقات فى ظل ارتفاع الأسعار وانتشار المجاعة(٢).

---

(١) مرعى، ص.٤٠٥.

(٢) كتاب التراجم، ص.٥٨١. أحمد شلبى، ورقة رقم ١٥٥أ. انظر كذلك: THÉVENOT, Voyages, II, 772.

## اشتراك الطوائف الحرفية فى المراسم العامة

لم نجد فى النصوص المعاصرة ما يؤكد حقيقة الاشتراك "الجماعي" للطوائف الحرفية بالقاهرة فى مراسم "قطع الخليج" التى شهدها كبار الأعيان، مثل ضباط الفرق، وأغا الأوجاقلية، والمحتسب، والمشايخ، والشاهبندر...إلخ. غير أن بعض الدراسات التى يرجع تاريخها إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تؤكد حضور البناءين، والحجارين، والنحاتين، والجيارين، والجباسين، والنجارين، بل إنها تناولت بالوصف أحد المواكب على نحو يماثل تمامًا وصف موكب ليلة الرؤية و"الزفة"، حيث أشارت إلى العربات المزينة والبيارق والفرق الموسيقية. وهو ما يجعلنا نعتقد بالتالى أن الاحتفال بقطع الخليج خلال الحقبة العثمانية كان مجالاً لاستعراض الطوائف الحرفية التى تتبع المعمارباشى مثلما كانت طوائف ليلة الرؤية تتبع المحتسب(١).

واشتركت كذلك الطوائف الحرفية فى الاحتفالات الخاصة بموالد الأولياء؛ فقد شهدت نهاية القرن الثامن عشر إحياء مولد سيدى إبراهيم فى رشيد بمشاركة مختلف طوائف المدينة. كما أكد أحمد أمين أنه حضر فى صباه (نهاية القرن التاسع عشر) إحياء مولد سيدى إبراهيم الفار، وشهد بنفسه استعراض العربات. وينطبق الأمر ذاته على الموالد الكبيرة بالقاهرة مثل مولد النبى بصفة خاصة، حيث تنتشر الأضواء، وتطوف المواكب ليلاً بالمشاعل والزمور، وتظل الحوانيت مفتوحة ومضاءة طوال الليل، ولا سيّما حوانيت الشارع التجارى الرئيسى الذى يمتد من باب زويلة حتى بين القصرين(٢).

---

(١) نجد وصف هذه المراسم في: على باشا، الخطط، جـ١٨، ص.٣٣-٣٥؛ والعدد رقم ٥٠ من جريدة Le Courrier de l'Egypte بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٧٩٩. كما نجدها كذلك لدى كل من:

- ESTÈVE, Mémoire, 374-375. Vincennes, B 6 38, Courrier de l'Egypte, n°50, 24 décembre 1799. BAER, Egyptian Guilds, 121-2.

(٢) أحمد أمين، قاموس العادات، ص.٣٠٣. الجبرتى، جـ٢، ص.١٧٥. انظر كذلك:

- SAVARY, Lettres sur l'Egypte, I, 60. LANE, Manners, 448-450. JOMARD, Ville du Kaire, 735.

وكان خروج موكب المحمل من المراسم الدينية الرئيسية التي حرصت الطوائف الحرفية على الاشتراك فيها، حيث كان يتجه من القاهرة إلى مكة بصحبة قوافل الحجاج. ونحن هنا بصدد أحد التقاليد الضاربة في القِدَم؛ فقد ذكر ابن بطوطة أن رؤساء الطوائف كانوا يسيرون في هذا الموكب خلف المحتسب والفقهاء. وفي ظل الحكم العثماني، اعتاد عدد من الطوائف الحرفية على الخروج بصحبة مشايخها للاشتراك في الموكب الذي يخترق القاهرة من قراميدان إلى باب النصر. والرحالة بارسون الذي ساق وصفًا تفصيليًا لمختلف المجموعات المشاركة في موكب عام ١٧٧٨، ذكر على وجه الخصوص أن المجموعة الثالثة كانت تضم مائة وأربعة وستين شخصًا من "كبار التجار... بصحبة رجال يحملون بيارق مختلف ألوانها"، ومائة شخص من "جماعة الحائكين الذين كانوا يرفعون عددًا كبيرًا من الأعلام التي يحمل كل منها رسمًا لزوج من المقصات"، ومائة شخص من "جماعة النحاسين الذين يسير كل أربعة منهم إلى جوار بعضهم بعضًا، ويرفعون العديد من الأعلام التي تحمل رسمًا للقدور والطسوت وأباريق القهوة"، ومائة شخص من "جماعة الجوهرية والصائغين الذين يحملون عددًا كبيرًا من الأعلام التي يزينها رسم لبعض الموازين الصغيرة والخواتم والأساور"؛ بينما تضم المجموعة الرابعة "مائة صياد يسير كل أربعة منهم سويًا، ويرفعون شبكة طويلة تدعمها عصيان مدببة تستخدم في صيد الأسماك". ويوضح لنا هذا النص ونص بروتون بشأن موكب المحمل وجود شعارات محددة لكل طائفة يتم استخدامها عند الاشتراك في المراسم العامة ("يمثل الطوائف الحرفية عدد من الوفود رافعة البيارق التي تحمل شعار كل طائفة على حدة")[1].

(١) الجبرتي، جـ٣، ص٤٩. انظر كذلك:

- IBN BATTŪTA, Voyages, I, 93; Travels, 59. DELLA VALLE, Voyages, I, 319-321. THÉVENOT, Voyages, II, II, 471. POCKOCKE, Voyages, II, 81, 306. HASSELQUIST, Voyages, I, 120-1. PARSONS, Travels, 325-336. BRETON, L'Egypte et la Syrie, IV, 130. LANE, Manners, 490-2. BAER, Egyptian Guilds, 116-7.

لا يجب تصنيف هؤلاء التجار خارج إطار منظومة الطوائف الحرفية؛ لأن قائمة فنسين قد أشارت إلى وجود "وكلاء جده من التجار" (الطائفة رقم ٤٠)، كما ذكر على مبارك باشا هذه الطائفة عند تعداد الطوائف الحرفية[١]. ونجد كذلك في النصوص التاريخية العديد من الإشارات إلى طائفة "تجار البن والتوابل"، حيث يرد ذكر طوائف "تجار البن مثل غيرها من الطوائف الأخرى بصدد الاشتراك "الجماعي" في المواكب الرسمية، بل إنهم كانوا يخضعون لعمليات جمع الضرائب أو بعض حالات الابتزاز[٢]. غير أن جماعة تجار البن والتوابل تشكل بالفعل حالة قائمة بذاتها داخل هيكل منظومة الطوائف الحرفية؛ فقد كانت تختلف بصورة واضحة عن الطوائف الأخرى، حيث لم يقع أفرادها تحت إمرة أحد المشايخ البسطاء، بل كانوا يخضعون لسلطة شخص يتمتع بقدر أكبر من الأهمية والنفوذ، هو "شاهبندر التجار". ولا نستبعد على الإطلاق إمكانية تأثر وضع التجار الخاص بنظام "الكارمية" الذي توارثه تجار القاهرة من أزمان بعيدة، وحرص عدد من المؤسسات على الاحتفاظ ببعض مكوناته. إلا أن هذه المكانة المتفردة تعود إلى نفوذ هذه الجماعة على الصعيدين الاقتصادى والمالى، وحرص السلطات على مراعاة أحوالهم (بغية استغلالهم).

---

(١) على باشا، الخطط، جـ١، ص.١٠٠.

(٢) اشترك تجار البن والتوابل [؟] فى الاحتفالات الخاصة بختان ابن إسماعيل باشا عام ١٦٩٦-١٦٩٧ (الجبرتى، جـ١، ص.١٠٠)؛ كما قدموا الهدايا بمناسبة زفاف أحد العبيد الذين أعتقهم على بك عام ١٧٦٠-١٧٦١ (المصدر السابق، جـ١، ص.٢٥٢)، وختان ابن القاضى عام ١٧٦٥-١٧٦٦ (المصدر السابق، جـ١، ص.٢٥٤)، وزواج ابنة أحمد أغا قبل عام ١٧٩٠-١٧٩١ (المصدر السابق، جـ١، ص.٢٢٤،...الخ. كما دفع هؤلاء التجار الغرامة ذاتها التى تم فرضها على جميع الطوائف عام ١٨٠٠ (المصدر السابق، جـ٣، ص.١٠٧، بل إنهم دفعوا "القرض" المفروض عليهم وحدهم عام ١٨٠٣ (المصدر السابق، جـ٣، ص.٢٣٣)، و"الفردة" المفروضة على جميع الطوائف، بل تجار البن والتوابل بصفة خاصة (المصدر السابق، جـ٣، ص.٢٣٣)،...الخ.

وقد اضطلع "شاهبندر التجار بمصر" لدى تجار القاهرة بدور "شيخ التجار"، واحتل مكانة "الرئيس" أو "كبير" أو "وكيل" التجار خلال العصر المملوكي. ويبدو أن هذا اللقب العربي- الفارسى الذى كان يطلق على شيخ تجار البن والتوابل لم يظهر بمصر سوى فى نهاية القرن الخامس عشر أو بداية القرن السادس عشر، وكثيرًا ما ورد ذكره فى حكايات "ألف ليلة وليلة" التى تمت كتابتها فى فترة مُتأخرة[1]. وقد بدأ استخدام هذا اللقب فى ظل الحكم العثمانى، حيث ورد ذكره فى وثائق المحاكم على مدار القرنين السابع عشر والثامن عشر، لكن الجبرتى لم يستخدمه سوى فى فترة متأخرة حينما تعرض لترجمة أحمد بن عبد السلام الذى توفى عام ١٧٩١[2]. واستخدام لقب "شاهبندر التجار" لم يحل تمامًا دون وجود لقب "كبير التجار" الذى ظل مستخدمًا حتى نهاية القرن الثامن عشر. بل إن دمشق وحلب واسطنبول قد شهدت وجود شخصيات مماثلة تحمل اللقب ذاته، وتضطلع بالوظائف نفسها[3].

ولقد تمكنًا من معرفة بعض شيوخ التجار خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، مثل فخر الدين عثمان وعثمان بن مأمور (قبل عام ١٦٣٠)، وجمال الدين الذهبى (بعد عام ١٦٣٠ بفترة قصيرة)، والداده الشرايبى (توفى عام ١٧٢٥)، ومن بعده ولده قاسم (توفى عام ١٧٣٤)، وأحمد بن عبد السلام (توفى عام ١٧٩١)، ومحمود محرم (توفى نحو عام ١٧٩٥)، وأخيرًا أحمد المحروقي[4].

---

(١) انظر بصدد كلمة الـ"شاهبندر": WIET, Compte rendu, 162 et Les Marchands d'épices, 130 et 146. وقد ذكر لابيدوس LAPIDUS (Moslem Cities) إلى إطلاق هذا اللقب على تاجر توفى عام ٨٥٠/١٤٤٦-١٤٤٧، وكان يعمل كوكيل للحكومة فى الهند (ص.٢١٥)، وإطلاقه كذلك على موظف كان يعتنى بشئون التجارة فى جده (ص.٢٨٤).

(٢) الجبرتى، جـ٢، ص.٢٤٨.

(٣) MANTRAN, Istambul, 147-148. Evliya ČELEBI, Narrative of travels, II, 140. THÉVENOT, Voyages, III, 121.

(٤) ذكر الجبرتى أن أحمد المحروقى قد تولى منصب الشاهبندر خلفًا لابن عبد السلام (جـ٣، ص.٣٢٣). لكن وثائق المحاكم تؤكد أن محمود محرم قد تولى هذا المنصب عام ١٧٩٣ (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٣، ص.٥٨٠. انظر كذلك: وثائق القلعة، سجل رقم ١٠، ص.٨٨٣). وتشير المصادر التى توفرت لدينا إلى بعض الشخصيات التى تولت هذا المنصب خلال العصر العثمانى، دون إضافة معلومات دقيقة، مثل الخواجة الشجاعى قبل عام ١٠٥٤/١٦٤٤-١٦٤٥ (على باشا، جـ٣، ص.٣١)، وعلى الشوربجى نحو عام ١١٤٦/١٧٣٣-١٧٣٤ (الدمرداشى، ص.٤٠٨).

وهناك سمات مشتركة تجمع بين كل هؤلاء الأشخاص الذين كانوا من أكثر التجار نفوذًا على مدار عصورهم المختلفة؛ وهذا ما يؤكده حجم ثرواتهم التى تمكنا من الوقوف عليها، حيث يبدو أن شاهبندر التجار كان أكثر التجار ثراءً على خلاف مشايخ الطوائف الأخرى[1]. ولعل تولى شاهبندر التجار مهام منصبه كان يتم بشكل آلى؛ فقد كان قاسم الشرايبى يتمتع بنفوذ كبير جعله يخلف والده محمد الداده فى تقلد هذا المنصب، فضلاً عن خلافته فى مباشرة أعمال الأسرة بأكملها. وهو ما يفسر أسباب الدهشة البالغة التى اعترت أحمد شلبى إزاء عدم تولى عبد الرحمن الشرايبى المنصب ذاته خلفًا لوالده قاسم الشرايبى، على الرغم من خلافته فى مباشرة أعماله، والحصول على رتبته في الأوجاقلية. لكن السلطات المنوط بها التصديق على تعيين المُرشح لتولى هذا المنصب، كانت تتدخل أحيانًا فى عملية الاختيار لما لها من أهمية كبرى تنبئ عن مدى نفوذ هؤلاء التجار وأهميتهم فى الحياة الاقتصادية. وبعد وفاة أحمد بن عبد السلام، نجح أحمد المحروقى فى تولى مهام منصبه ومباشرة أعماله، بفضل تدخل محمد أغا البارودى الذى كان يحظى بثقة إسماعيل بك[2]. ويبدو أن جميع التجار الذين تولوا منصب الشاهبندر- المذكورين أعلاه- ظلوا محتفظين بمناصبهم حتى وفاتهم.

وانطلاقًا من هذين السببين (اختيار أحد الأعيان، واضطلاعه بمهام منصبه حتى وفاته)، قد يسعنا الاعتقاد أن تولى منصب الشاهبندر لا يعد سوى تتويج لسلطة أكثر التجار ثراءً التى يتعين ممارستها على جميع أفراد الطائفة. إلا أن اختصاصات شاهبندر التجار كانت تماثل تمامًا اختصاصات مشايخ الطوائف الأخرى. فقد كان يتعين عليه بصفة رئيسية مراقبة أحوال تجار البن والتوابل، وتسوية النزاعات التى تنشب بينهم. كما كان يمثل أفراد طائفته لدى السلطات، ويحمل إليها تظلماتهم المختلفة. ويعد كذلك همزة الوصل بين السلطات وأفراد الطائفة، حيث يبلغهم بمطالب الحكام ولا سيما المطالب المالية، ويحرص على جمع الضرائب و"القروض" المطلوبة التى سيتضاعف حجمها على مدار القرن الثامن عشر كما سنرى فيما بعد.

---

(١) خلف الأشخاص الذين تولوا منصب الشاهبندر تركات وردت كلها فى قائمة أكبر تركات التجار حجمًا البالغ عددها سبع تركات، وفقًا لما ورد فى وثائق المحاكم المُشار إليها أعلاه (ص.٤٠٥).

(٢) الجبرتى، جـ٣، ص.٣٢٣. انظر كذلك الحاشية رقم ٢، ص.٥٨٠.

وكان تجار البن والتوابل يتمتعون بقدر هائل من الثراء، وعقدوا علاقـات وطيدة مع الطبقة الحاكمة على نحو جعلهم لا يخضعون لسلطة المحتسب أو سلطة أغا المستحفظان خلال الأزمات: حينما أراد على أغـا الحـصول علـى جميـع السلطات عام ١٧٠٣، فإنه طالب بمنحه مراقبة شئون هـؤلاء التجـار(١). بـل إن محمد المحروقى الذى تولى هذا المنصب بعـد عـام ١٨١٠ قـد جـاوز حـدود اختصاصاته بشكل مبالغ فيه، بسبب نفوذه الهائل لدى محمد على، حيث لم يكتـف فحسب بإدارة شئون تجار البن والتوابل وأهل الغورية الـذين خـضعوا لـسلطته المطلقة، بل مارس سلطاته على جميع أهل الحرف والمتسببين، وفقًا لما تم الإعلان عنه فى الأسواق عام ١٨١٣، وامتدت هذه السلطات لتشمل الباعة وأرباب الحرف البلدية، وفقًا لما ذكره الجبرتى عند تعداد المناصب الهامة بالبلاد فى بدايـة عـام ١٢٣٢/١٨١٦؛ مما أسفر عن نشوب صراع شديد مع المحتسب مـصطفى كـرد الذى أخذ يروج بعض الادعاءات المناهضة لحكم هذه الطائفة، والتى كانت تفتقـر إلى الكثير من الصحة(٢).

ولا نعرف على وجه التحديد موقف طائفة تجار البن والتوابل مـن نظـام الفتوة. ففى إطار الوصف الذى ساقه أوليا شلبى لموكب طوائف اسـطنبول، ذكـر على التوالى تجار البن (أتباع الطريقة الشاذلية)، ثم الشاهبندر الذى كان من أتبـاع عمر بن الفارض. وبصدد طوائف القاهرة، وضع أوليا شلبى طائفة تجار البن فـى المجموعة الرابعة والعشرين التى يتصدرها العطارون، ويرعاها "حسن بن عبد الله البصرى"، بينما جاء الشاهبندر فى المجموعة السابعة عشر (خان الخليلى)(٣). وإذا

---

(١) الجبرتى، جـ١، ص.١٠٣. خلال المراسم العامة التى شهدتها نهاية القرن، كان "الشاهبندر" يتقدم "المحتسب"؛ انظر:

- GALLAND, Tableau I, 184; OMAR TOUSSON, Mémoire, 190 (بصدد مراسم قطع الخليج).

(٢) الجبرتى، جـ٤، ص.١٧٦، ٢٦٩، ٢٧٩، ٢٨٠. بعد نهب الأسواق عام ١٨١٥، أمر الباشا محمد المحروقى بإعداد قائمة لتحديد خسائر كل طائفة على حدة؛ وهو ما يستدعى بلا شك وجود سلطة ما للمحروقى على جميع الطوائف الحرفية (الجبرتى، جـ٤، ص.٢٢٥). انظر كذلك:

- GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 303. MANTRAN, Istanbul, 147.

(٣) أوليا شلبى، سياحتمان، جـ١، ص.٥٥٤؛ جـ١٠، ص.٣٧٥، ٣٧٧.

ما كان القهوجية ينتمون للطوائف الحرفية التى تتبع أحد الأولياء الرعاة، فإننا لم نجد رغم ذلك أى أثر لتجار البن والتوابل فى قوائم الفتوة التى عمدنا إلى دراستها. ويبدو أن الطابع المهنى البحت هو الذى كان يغلب على طوائف هؤلاء التجار؛ فضلاً عن المكانة الهامة التى احتلها الشاهبندر والمجالس التى تنعقد عند الحاجة[1]، كان هناك "ديوان البهار" الذى يديره "قاضى البهار" ويحتل أهمية كبرى لأنه يتعين عليه تحديد الضرائب المفروضة على التجار من أجل جلب منتجات الشرق. بل إن قائمة ١٨٠١ لم تشر إلى الشاهبندر باعتباره "شيخ" الطائفة رقم ٤٠، لكنها ذكرت كاتب الديوان إبراهيم أفندى بدلاً منه.

### ٩ – الخاتمة

يمكن أن تثير خاتمة هذه الدراسة حول هيكل الطوائف الحرفية بالقاهرة العديد من التساؤلات التى ترتبط ببعضها البعض ارتباطًا وثيقًا: هل كان الجمود من سمات النظام الذى تعرضنا له بالوصف، أم أنه كان قيد التطور والنمو؟ هل كانت الطوائف الحرفية من الهيئات المنفتحة التى تتبنى قدرًا من المساواة يتيح الحفاظ على التوازن الاجتماعى، أم أنها كانت من الهيئات المنغلقة على ذاتها التى يغلب عليها النظام الطبقى بصورة تثير حالة من التوتر؟ وهل كانت الطوائف الحرفية تضطلع بدور إيجابى فى الحياة الاقتصادية يتمثل فى تحديد نظام تصنيع المنتجات وبيعها، أم أنها أسهمت فى إحداث حالة من الركود الفنى؟ مازلنا فى حاجة إلى الكثير من المعطيات، ولا سيّما بصدد كيفية تطور الإنتاج، كى نتمكن من صياغة العديد من الافتراضات الأخرى.

لقد وجدنا بالفعل بعض المعلومات الجزئية التى تساعد فى الإجابة على التساؤل الأول. فهناك بعض التطور الذى شهدته الهياكل "الأيديولوجية" لنظام الطوائف الحرفية (الفتوة) التى يبدو أن العثمانيين هم الذين جلبوها إلى مصر؛

---

(١) الجبرتى، جـ٣، ص.١٣٩. انظر كذلك: A.N., Alexandrie, B 1 111, 20 octobre 1775.

ويتجلى هذا التطور من خلال إدخال الطوائف المرتبطة بتجارة البن في إطار رعاية الأولياء، ومن خلال التعديلات التي طرأت على قوائم رعاة الطوائف. إلا أنه لا يبدو أنه يمكننا دفع الأمور بعيدًا عن حدود بداية القرن السابع عشر الذي شهد إصابة نظام الفتوة بحالة من الجمود النهائي؛ فلم يعد بوسعه مواكبة التغيرات التي طرأت على النظام الاجتماعي والاقتصادي بالقاهرة. غير أن منظومة الطوائف الحرفية نجحت في مواكبة التغيرات الفنية والاقتصادية التي شهدتها القاهرة خلال تلك الحقبة؛ وهو ما يتضح من خلال تشكيل العديد من الطوائف المرتبطة بتجارة الدخان خارج إطار نظام الفتوة، وتشكيل بعض "الطوائف الفرعية" التي تستند إلى التوزيع الجغرافي أو التخصص الفني، فضلاً عن تشكيل طوائف الأسواق. وترجع تلك القدرة النسبية على مواكبة التغيرات إلى كون الطوائف لم تشكل بالفعل كيانًا منظمًا يتسم بالمركزية، على الرغم من خضوع كل طائفة لاستغلال الضباط المسيطرين على الأوضاع آنذاك.

وكانت الطوائف الحرفية منغلقة على ذاتها أمام العناصر الخارجية، حيث كان توارث الحرفة يشكل القاعدة الرئيسية في النظام الاجتماعي والمهني بالطائفة، ولا سيِّما أن نظام الجدك قد ساعد على إرساء هذه القاعدة بسبب الحيلولة دون إمكانية حصول الحرفيين الفقراء على إجازة "المعلم". ومثل هذا الوضع كان من شأنه تكوين ما يشبه طبقة أرستقراطية داخل الطوائف الحرفية على نحو يجعل الفقراء في مواجهة الأغنياء. غير أن الوثائق التي توافرت لدينا لم تمكننا من الفصل نهائيًا في هذه المسألة. لكن وفقًا للمصادر التي اطلعنا عليها، كانت على وجه الخصوص عملية جمع الأموال التي تطالب بها السلطات سببًا في حدوث بعض الوقائع التي توضح حجم الفجوات الاجتماعية العميقة داخل الطوائف الحرفية، وتعكس مدى نزوع الأغنياء نحو قهر الفقراء. غير أننا لم نجد ما يعضد حقيقة وجود ما يمكن أن نطلق عليه اسم "الصراعات الاجتماعية" داخل الطوائف، ولعل ذلك يرجع إلى تطابق الأوضاع المهنية الحرفية بشكل نسبي؛ حيث لم يكن هناك بصفة عامة سوى عدد من الاختلافات الطفيفة التي تفصل بين المعلمين والأجراء، بل إن الوضع المادي لمشايخ الطوائف لا يشير مطلقًا إلى وجود طبقة متميزة على رأس الطائفة. لكن عدم المساواة كانت تتجلى بشكل هائل بين الحرفيين والتجار ولا سيِّما تجار البن والتوابل الذين كانوا ينزعون نحو بسط

سيطرتهم على الفئات الأقل شأنًا، وإن كانوا يحتلون مكانة تقع على هامش منظومة الطوائف الحرفية.

واقتصرت حدود التنافس المهنى على أبناء الطائفة الواحدة، حيث كانت تحتكر كل جماعة إحدى الأنشطة المهنية؛ مما جعل نظام الطوائف الحرفية يسير باتجاه عدم تشجيع الابتكارات الجديدة وإحداث حالة من الركود الفنى. إلا أننا لا نمتلك المعلومات المؤكدة التى توضح لنا مدى مسئولية الطوائف الحرفية عن حالة التأخر التى تجلت بوضوح خلال القرن الثامن عشر فى معظم قطاعات الإنتاج. ولعله يجب علينا الرجوع إلى إحدى حكايات "ألف ليلة وليلة" التى تروى قصة أبو الخير وأبو صير، حيث تعد من إحدى الوثائق المعاصرة النادرة التى تلقى بعض الضوء على هذه المسألة[1]. فقد أعرب أبو الخير عن دهشته إزاء السعر المبالغ فيه الذى طلبه الصبّاغ مقابل صباغة منديل واحد، والإصرار على صباغته باللون الأزرق فحسب، لكن الدباغ أجابه قائلاً: "لا يوجد فى مدينتنا سوى أربعين معلمًا، لا أكثر ولا أقل. فإذا مات أحدنا، يأتى ولده ليحل محله". وحينما عرض عليه أبو الخير أن يعمل لديه ويتعلم أسرار مهنته، قال له: "إننا لا نقبل مطلقًا دخول الغرباء بين أبناء حرفتنا". ولم يستطع كذلك أبو الخير أن يفتح حانوتًا لحسابه الخاص. فقد أعرب جميع معلمى الطائفة وشيخها عن عدم قبوله بينهم كأجير أو معلم. وإننا نعتقد أن هذه القصة تتضمن خلاصة الانتقادات التى يمكن أن يوجهها المعاصرون لنظام الطوائف الحرفية: توارث الحرفة وإجازة المعلم فى ظل استبعاد جميع العناصر الخارجية، واحتكار كل طائفة ومعلميها لأحد الأنشطة المهنية، واستغلال المستهلكين، وتجاهل معلمى الحرف المختلفة لحركات التقدم بشكل أسفر عن إحداث حالة من الركود الفنى.

وخلاصة القول إن هيكل الطوائف الحرفية يمثل بطبيعة الحال انعكاسًا لمجموع القوى الإنتاجية التى يغلب عليها الانقسام والتقاليد القديمة؛ بل إن حالات الضعف المصاحبة لمثل هذا النوع من الأنظمة قد انعكس على الحرف ذاتها، وكان سببًا فى تأخرها الدائم.

---

(١) انظر الفصل السادس.

## الفصل الثالث عشر

# السيطرة والاستغلال المالى للطوائف الحرفية

أدركنا من قبل أنه لا يمكن حصر العلاقة التى تربط بين الطبقة الحاكمة بمصر، أى الباشا وعسكر الأوجاقات والمماليك من جهة، والحرفيين والتجار المصريين من جهة أخرى، فى إطار المقابلة التقليدية بين "الهيئة الحاكمة"[1] و"الرعايا". ولا شك أن مصر قد تأثرت بشدة من جراء تقسيم الأنشطة المختلفة على نحو خَوّلَ للأجانب احتكار السلطة السياسية، فى حين اقتصر دور السكان الأصليين- ولا سيّما سكان المدن- على أداء المهام الاقتصادية التى من شأنها توفير سبل المعيشة الرئيسية لأفراد الطبقة الحاكمة؛ وهو ما أفضى بهم إلى الخضوع التام لسيطرة هؤلاء الحكام، والانصياع لاستغلالهم. غير أن العلاقة التى ربطت بين هذين الطرفين، أى الحكام الأجانب وأهل البلاد، كانت تتسم بقدر أكبر من التعقيد؛ فقد تم إدماج أهل الحرف فى الأوجاقات، وصار هناك عدد من المنافع المشتركة، بحيث لا يمكننا تناول هذه المسألة من منطلق إحدى أشكال "التطفل" فحسب. وهذه العلاقة تضم قطبين متعارضين (السيطرة والاستغلال/ التداخل) سنعمد إلى دراستهما على التوالى، لكنهما لا يشكلان "سلسلتين" متواليتين أو متوازيتين، بل إنهما يمثلان رؤيتين متكاملتين على صعيد حقيقة تاريخية واحدة. ويتعين الفصل بين هذه الظواهر فى إطار التحليل الذى سنشرع فى إجرائه، بغية التعرض لها بالوصف على نحو جيد، وهو ما سيؤدى بنا إلى استبعاد الجانب الخاص بتلك العلاقة المعقدة.

## ١. السيطرة على الطوائف الحرفية

كان نظام السيطرة على الطوائف الحرفية يستند إلى توزيع عملية مراقبة الطبقة العاملة بين "القوى" الحاكمة بالقاهرة فى نهاية القرن السابع عشر وعلى

---

(١) عمدنا هنا إلى استخدام مصطلح ruling institution الذى ساقه GIBB et BOWEN.

مدار معظم القرن الثامن عشر، أى توزيعها بصفة أساسية بين رجال الأوجاقات. وهذه الرقابة كانت تهدف بطبيعة الحال إلى تحقيق عدد من المطالب السياسية والإدارية؛ غير أن تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى عدد من القطاعات التى يحكم كل منها أحد الأوجاقات أو أحد كبار رجال الدولة، كان يهدف فى الأساس إلى ضمان الاستغلال الضريبى أو شبه الضريبى الذى خضع له جميع الحرفيين والتجار الذين يتبعون المحتسب أو أغا الانكشارية أو أغا العزب.

**( أ ) المحتسب**

تعد "الحسبة" من أكثر الهيئات التقليدية التى عرفتها الحياة المدنية؛ فقد زخرت الكتابات[١] المختلفة التى عرفها مثقفو القاهرة آنذاك بالتعرض لمبادئها وكيفية ممارستها، غير أن المهمة المثالية التى تعرضوا لها بالوصف، والتى أدرجت بصفة خاصة الوظيفة الاقتصادية الخاصة بمراقبة الطوائف الحرفية والأسواق فى إطار "أكثر اتساعًا يشمل إحدى الواجبات التى تستند إلى القاعدة الدينية؛ بغية الحفاظ على مصالح المجتمع"، وفقًا لمقولة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، لا علاقة لها على الإطلاق بنظام الاحتساب فى قاهرة القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث اقتصرت مهمته على بعض الاختصاصات المحددة التى تندرج داخل إطار النظام السياسى والعسكرى الذى يحكم مصر. وقد اكتسب نظام الحسبة جزءًا من أهميته فى ظل الاضطرابات الاقتصادية التى كثيرًا ما عانت منها مصر خلال حكم العثمانيين على مدار قرنين من الزمان؛ حيث اضطلع المحتسب بالعديد من المسئوليات الهامة خلال الأزمات الناجمة عن القحط، وارتفاع الأسعار،

---

(١) انظر بصدد توضيح نظام الحسبة فى E.I.² مقال: C.CAHEN, M.TALBI et R.MANTRAN, III, 503-7 . وانظر بصدد نظام الحسبة بالقاهرة خلال العصر العثماني: SHAW, Financial, 118-120; Ottoman Egypt, 137.

ومشكلة العملات، لكنه لم يكن يمثل فى العادة سوى إحدى السلطات الثانوية التى تُعنى بالأنشطة المتواضعة[١].

## الحسبة: إحدى مهام أوجاق الجاويشية

كانت الحسبة إحدى المقاطعات الرئيسية بالقاهرة إبان الحكم العثمانى. ومنذ نهاية القرن السادس عشر، تولى أوجاق الجاويشية أمر الحسبة التى صارت بمثابة إحدى ممتلكاتهم الخاصة؛ فقد كان جميع المحتسبين الذين تَمكنًا من معرفة هويتهم- عدا بعض الحالات النادرة- من أفراد ذلك الأوجاق، حتى نهاية القرن الثامن عشر.

ومثل جميع عقود الالتزام الأخرى، كان يتم طرح الحسبة للالتزام فى بداية السنة المالية، خلال الأيام الأولى من شهر توت الذى يوافق شهر سبتمبر. وكانت الأمور تسير على النحو التالي: يجمع الكتخدا جماعة "الاختيارية" بغية اختيار المرشح الذى يجب تقديمه إلى الباشا فى الديوان؛ وحينما يحصل هذا المرشح على الخلعة الخاصة بصاحب هذا المنصب، فإنه يخرج فى موكب كبير ليتوجه إلى "بيت الحسبة" من أجل تولى مهام منصبه[٢].

وكان المحتسب يُختار من بين حملة رتبة الأغا فى فرقته العسكرية؛ فكان من كبار ضباط الأوجاق. وهو ما يجعلنا ندرك حجم الاستنكار الذى ساد عام ١٨٠١، حينما عمد الفرنسيون إلى إلقاء القبض على المحتسب حسن أغا، وتعيين شخص ذى مكانة اجتـماعية متواضعة، ولا ينتمى إلى الفرق العسـكرية، وهو

---

(١) شاع استخدام لقب "المحتسب" فى جميع النصوص، ولاسيما نصوص الجبرتى وأحمد شلبى؛ لكننا صادفنا كثيرًا لقب "أمين الحسبة" أو "أمين الاحتساب" (لدى الدمرداشى والقينالى وفى وثائق المحاكم)، كما صادفنا لقب "ناظر الحسبة" أو "الاحتساب".

(٢) ورد هذا الوصف فى كتاب الدمرداشى (ص.٤٨٠) بصدد تعيين يوسف أغا نحو عام ١٧٤٠.

عبد العال الذى جعل منه الفرنسيون أغا المستحفظان؛ وقد ساق الجبرتى هذا الحدث "من جملة النوادر" خلال تلك الفترة التى حفلت بالكثير منها[1].

ولم تكن فرقة الجاويشية تتمتع فى أى وقت من الأوقـات بالكثرة العددية أو القدرة المادية التى حظيت بها الأوجاقات الكبيرة (الانكشارية أو العزب)؛ فقد وقعت خلال القرن الثامن عشر تحت سيطرة المستحفظان وخضعت لهم، مما جعلهم يفرضون رجالهم، و"يحتلون" منصب المحتسب[2]. وفى نهاية القرن، تَجلَّى رجحان كفة البكوات على حساب الأوجاقات، من خلال تعيين أشخاص يرتبطون بأمراء الطبقة الحاكمة فى منصب المحتسب. وقبل حلول عام ١٧٦٩ بفترة قصيرة، اختار على بك الكتخدا الخاص به لتولى منصب المحتسب، غير أنه سرعان ما عزله فيما بعد. وشهدت الفترات اللاحقة اضطلاع العديد من المماليك بمهام هذا المنصب؛ مثل مصطفى الكاشف (قبل عام ١٧٨٢)، ومصطفى بك (١٧٨٤)، وحسن أغا كتخدا على بك (١٧٩٠)، وحسن كتخدا مراد بك (قبل عام ١٧٩٨)[3].

## نظام الحسبة

يبدو أن سلطة محتسب القاهرة لم تكن تتعدى حدود العاصمة. فقد أشارت بعض الوثائق إلى وجود اثنين من المحتسبين لكل من بولاق ومصر القديمة، وكان هؤلاء المحتسبون الثلاثة يشتركون سويًا فى مراسم ليلة الرؤية (١٨٠١)[4]، إلا أننا

---

(١) الجبرتى، جـ٣، ص.١٥٠-١٥١.

(٢) SHAW, Financial, 119.

(٣) الجبرتى، جـ١، ص.٣٠٩ (١٧٦٩). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠٥، ص.٢٦٤ (١٧٨٢). الجبرتى، جـ٢، ص.٨٢ (١٧٨٤)؛ جـ٣، ص.١٨٢ (١٧٩٠). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٧، ص.١٣٤ (١٧٩٨).

(٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٤، ص.٣٢٧ (١٧٨٨): عمر كتخدا محتسب بولاق. انظر كذلك:

- Vincennes, B 6 61, 15 janvier 1801

لا نستبعد إمكانية اتساع نطاق حكم المحتسب خلال بعض الفترات ليشمل نطاق ضواحي القاهرة التي كان يمثله فيها الكتخدا(١).

وكان هناك عدد من "الأتباع" أو "الأعوان" الذين يساعدون المحتسب في أداء مهام منصبه، ويشاركون كذلك في الموكب الخاص به. وقد أحصت إحدى وثائق فنسين هؤلاء الأعوان على نحو يبدو كاملاً من خلال التعرض لتنظيم ليلة الرؤية عام ١٨٠١. وكان يمكن لكتخدا المحتسب ("الكخيا" وفقًا لطريقة النطق السائدة آنذاك) أن يحل أحيانًا محل المحتسب في أداء بعض المهام الرئيسية؛ فقد ورد في بعض النصوص أنه ترأس موكب الرؤية، وكان يقود كذلك المواكب التقليدية بصحبة الأغا ذاته. وكان الخزنه دار من أعوان المحتسب، غير أنه فضلاً عن اختصاصاته المالية، كان يحق له أن ينوب عن المحتسب إذا ما اقتضت الحاجة ذلك. وقد ورد ذكر "القواس" في وثيقة عام ١٨٠١، وهو يناظر بلا شك "المنادي" الذي يتعين عليه السير في الطرقات والأسواق من أجل الإعلان عن الأوامر المختلفة التي تتعلق بتحديد الأسعار، وأسعار العملات...الخ. واكتمل مجموع هؤلاء الأعوان بوجود كل من "المباشر" و"النقيب" و"الوزان"، علاوة على عدد من المندوبين المنوط بهم سرعة تنفيذ العقوبات التي يفرضها المحتسب، والتي كانت تتسم أحيانًا بالشدة(٢). ويبدو أن كل هؤلاء الموظفين كانوا يحصلون على رواتبهم من المحتسب الذي استطاع بذلك اقتطاع بعض "الإخراجات" من المبالغ التي يتعين عليه توريدها للخزانة. كما كانوا يحصلون كذلك على بعض الأجور الإضافية نظير اشتراكهم في ليلة الرؤية على سبيل المثال، بل كان يمكنهم جمع بعض الضرائب بشكل منتظم إلى حد ما من الأشخاص الواقعين تحت إشرافهم.

و"بيت الحسبة" هو على الأرجح مقر المحتسب، حيث لم تذكر الوثائق سوى أنشطة المحتسب التي كانت تستلزم التنقل من مكان لآخر، والتي تجدر

---

(١) أشارت الوثائق إلى وجود "كتخدا الحسبة...ببولاق" عام ١٧٢٢ (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٠، ص.١٩٦)، و"كتخدا الحسبة...مصر القديمة" عام ١٨٠٠ (وثائق أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، سجل رقم ٩، ص.٤٩٠).

(٢) الجبرتي، جـ٣، ص.٢٠٧، ١٥٠؛ جـ٤، ص.٢٨١، ٢٨٠. انظر كذلك: Vincennes B 6 61, 15 janvier 1801.

الإشارة إليها لأهميتها؛ إلا أنه حينما قرر حكام القاهرة عام ١٧٣٦ إلغاءها، فإنهم شرعوا على الفور فى إغلاق بيت الحسبة[١]. لكن المصادر التى توفرت لدينا لم تحدد مكان هذا البيت، بل إننا نجهل إذا ما كان يعد بمثابة التطور الحقيقى لـ"دكة الحسبة" التى أشار إليها المقريزى، والتى كانت تقع فى الغورية، أى فى وسط المناطق التجارية بالقاهرة. وخلال القرن الثامن عشر، لم يرد ذكر "دكة الحسبة" سوى فى الدراسة الخاصة بأسماء الأماكن، وفى إطار بعض الإشارات التى تتناول إلى حد ما "الماضى المنصرم"؛ فقد ذكر الجبرتى أن التاجر الكبير أحمد بن عبد السلام (توفى عام ١٧٩١) قد شرع فى توسعة منزله بالفحامين، وألحق به دكة الحسبة التى كانت تقع بالتالى بالقرب من الموقع 376 L 7، وفقًا لما ورد فى خريطة كتاب "وصف مصر"[٢]. غير أنه ليس هناك ما يشير إلى وجودها حتى ذلك الحين، لكننا نعتقد أن مقر المحتسب قد ظل قائمًا فى وسط القاهرة.

## اختصاصات المحتسب

هناك تعارض واضح بين النظرية التقليدية للحسبة وما آلت إليه على أرض الواقع؛ لذا اعترت الدهشة سكان القاهرة (بل شعروا بالاستياء أيضًا) حينما شرع مصطفى كرد فى إحياء النظام القديم بأكمله، بعدما منحه محمد على عام ١٨١٨جميع السلطات اللازمة لإنهاء حالة الفوضى التى انتشرت بين تجار الأسواق؛ "فقد ذكر الجبرتى أن هذا الوضع قد أثقل كاهل معظم الأهالى الذين لم يعتادوا على مثل هذه المطالب من قبل المحتسبين السابقين. ويبدو أن كرد قد أدرك تمامًا دور أتباع المحتسب واختصاصاتهم "فى الدول المصرية القديمة". فقد كانت

---

(١) سمَّروا بيت الحسبة (أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٥٤أ).

(٢) وصف مصر: قنطرة الدكة (350 F 14)؛ وبالقرب من درب دكة الحسبة (375 L 6/7). الجبرتى، جـ٢، ص.٢١٨. انظر المقال الذى أعددناه تحت عنوان "أحمد بن عبد السلام"، ص.٩٤-٩٥. وفى أحد النصوص الأخرى التى تتناول أحداث عام ١٨١٧ وما يخص أحمد المحروقى، أشار الجبرتى إلى "دكة الحسبة القديمة" (جـ٤، ص.٢٩٤).

سلطة أمين الاحتساب سلطة قضائية، لكنه كان يتمتع بسلطة استثنائية تُخوّل له الفصل فى جميع الأمور. ولم يكن بوسع أى شخص ممارسة هذه المهمة عدا الذين يمتلكون جميع المعارف والعلوم المختلفة، ويتميزون بكفاءة قضائية شاملة"، لذا تعددت الشكاوى ضد كرد، وأصدر الباشا أوامره إلى الكتخدا التابع له بضرورة وضع حد لتصرفاته السيئة، ثم تم توجيه اللوم للمحتسب، وإلزامه بعدم تخطى حدود سلطاته التى تشمل "الباعة والذين كانوا يخضعون لحكم كل من سبقوه"، باستثناء تجار البن والتوابل وأهل الذمة[1]. وانطلاقًا من هذا الأمر، يمكننا الوقوف على حدود سلطة المحتسب فى نهاية القرن الثامن عشر.

وكان المحتسبون يمارسون سلطاتهم فى بعض أجزاء أسواق القاهرة، من أجل مراقبة الأسعار والسلع التموينية والتحقق من الأوزان والمكاييل. فهذه هى الجوانب التى وردت فى المصادر المختلفة، ولا سيِّما إبان الأزمات التى وقعت خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر، حيث عمد المحتسبون إلى جمعِ شيوخ الطوائف المعنية من أجل تحديد أسعار "تسعير" كل سلعة على حدة وفقًا للوزن والنوع، بل بلغ الأمر حد المطالبة بمعرفة جميع خطوات تصنيع الخبز، بدءًا من طحن القمح، وانتهاءً بخبز العجين؛ بغية الوقوف على التكلفة الحقيقية، ثم وضع الحد الأقصى للأسعار التى يتم الإعلان عنها فى شوارع القاهرة وأسواقها[2].

---

(١) الجبرتى، جـ٤، ص.٢٨٠.

(٢) هناك العديد من الإشارات بهذا الصدد فى الحوليات وقصص الرحالة. انظر: كتاب التراجم، ص.٨٤١. الدمرداشى، ص.١٧، ٤٧٩، ٤٨١. الجبرتى، جـ٢، ص.١٧٧، جـ٣، ص.٤١، ٨٨، ١٤٨، ٢٤٤، ٢٦٣، ٢٨٧، ٣٠٥؛ جـ٤، ص.٢٧٦، ٢٩٩. انظر كذلك:

- Recueil des Séances, 230. LÉON L'AFRICAIN, Description de l'Afrique, III, 391. Jacques ALBERT, Etat de l'Egypte, 80. GIRARD, Mémoire, 626. CHABROL, Essai sur les mœurs, 515. SAMUEL-BERNARD, Notice sur les poids arabes, 240. Vincennes, B 6 115, Arrêtés de Kléber, 4 octobre 1799; B 6 132, Belliard, 6 février 1801. J.J. MARCEL, Contes de Cheykh el-Mohdy, III, 398-9. GERMAIN MARTIN, Les bazars du Caire, 69-72.

ولم تكن سلطة المحتسب تشمل سوى عدد محدود من الطوائف الحرفية التى تتعلق على وجه الخصوص بالسلع الغذائية؛ مثل الطحانين، والخبازين، والخضرية، واللبانين، والزياتين، ومعصراتية السمسم والكتان، وقصابى اللحم الضأنى واللحم الخشن والكرشة، وبائعى السمك والسردين. وكان المحتسب يمارس سلطاته على عدد آخر من الحرفيين الذين يوفرون بعض المنتجات المعروفة بكثرة عدد مستهلكيها؛ مثل الدهانين، والصبانين، وصانعى الشموع، والخراطين،... الخ(١). كما كان يجمع الضرائب المفروضة على المأكولات التى يتم جلبها إلى القاهرة (الخضر والفاكهة بصفة أساسية) داخل الأسواق التى تقوم ببيعها؛ مما أسهم فى زيادة إحكام الرقابة على الحرف الخاصة بالسلع الغذائية(٢).

وكان المحتسب يباشر مهام وظيفته وهو "يطوف" فى شوارع القاهرة وأسواقها فى مشهد جعل كُتّاب الحوليات والرحالة يحرصون على وصفه فى كتاباتهم. فقد كان يمتطى صهوة جواده، ويرتدى خلعة سوداء، ويضع على رأسه عمامة خاصة تحيط بقلنسوة تتخذ شكلاً مخروطيًا ويكسوها قماش الموسلين الأبيض؛ ويسبقه أحد موظفيه حاملاً ميزانًا كبيرًا يحوى الأوزان الخاصة بالمعايير المختلفة؛ ويحيط به موكب كبير يضم جماعة من الانكشارية وعددًا من الجلادين والخدم الذين يحملون "العكاكيز" أو "الكرابيج". ثم يجوب القاهرة مخترقًا معظم المراكز التجارية الهامة. وكان التجار يشعرون بالذهول (وأحيانًا الخوف الشديد) أمام عظمة هذا الموكب، وشدة العقوبات التى يتم تطبيقها فى الحال على الذين تعمدوا مخالفة الأسعار أو غش الميزان. وكانت هذه العقوبات تتراوح بين بعض عمليات التأديب البسيطة التى كانت تفضى أحيانًا إلى الموت، مثل ضرب المخالف بالعصا على باطن قدميه وهو ممدد على الأرض بعد تقييد أرجله فى قيد خشبى؛ وعدد من العقوبات الأكثر شدة، مثل تعليق التاجر غير الشريف من أذنيه أمام حانوته، بحيث لا يستطيع لمس الأرض سوى بأطراف أصابعه (وقد زعم مارسيل إطلاق مقولة "ذى الأذن العريضة" على كل من يخالف هذه القوانين فى القاهرة)؛

---

(١) تم إعداد هذه القائمة وفقًا لما ورد فى إحدى وثائق أرشيف فنسين (B 6 61, 15 janvier 1801)، وما ذكره: SHAW, Financial, 119.

(٢) SHAW, Financial, 119-120.

بل إن الخباز الذى يتعمد تقليل وزن الخبز يواجه عقوبة ثقب الأنف بإبرة معلق بها أحد الأرغفة؛ والقصاب الذى يتعمد التلاعب فى أوزان اللحوم يتعرض لعقوبة اقتطاع جزء من جسده يعادل حجم الكمية التى أبخس مقدارها؛ ولا بُد من إسالة دم الزيات الذى يغش الميزان من أجل استكمال الوزن المنتقص بدمائه بدلاً من الزيت؛ وكل من تُسوّل له نفسه تكرار الجرم مرة أخرى يواجه عقوبة جدع الأنف أو قطع الأذنين أو الرسغ. وهناك قائمة طويلة تتضمن كمًا هائلاً من هذه الأعمال العنيفة، بدءًا بيوسف أغا الذى تسبب فى وفاة ثلاثة تجار فى الأسواق خلال جولة واحدة (نحو عام ١٧٤٠)، وانتهاءً بمصطفى كاشف كرد الذى أجلس أحد الفطايرية على صينية ساخنة، لأنه باع الكنافة بسعر يفوق التسعيرة المحددة. فقد اشتهر بعض المحتسبين بدرجة من العنف يبدو أنها كانت صحيحة تمامًا، حيث كتب نيبور بعد زيارته لمصر عام ١٧٦١-١٧٦٢: "لقد رأيت الخوف والذعر على وجوه المصريين كلما صادفت أحد الضباط فى أحد شوارع"(١). غير أنه يبدو أن كل هذا العنف لم يكن يتسم بالفاعلية المطلوبة؛ فقد كان أهل الحوانيت ينحنون أمام الرياح العاتية؛ وبمرور الزمان، يفقد المحتسب قوته ويضيع نفوذه، وسرعان ما يعود أهل الأسواق إلى ممارسة عاداتهم السيئة التى استنكرها كُتّاب الحوليات، حتى تقع إحدى الأزمات الجديدة.

وقد اضطلع المحتسب بدور الوسيط بين السلطات والطوائف الحرفية التابعة له، وهو دور اكتسب أهمية كبرى بسبب ندرة الهيئات التى تقوم بمثل هذه المهمة بالقاهرة. ونشاط المحتسب فى هذا الصدد يكاد ينحصر فى إطار إطلاع

---

(١) علاوة على النصوص التى ذكرناها من قبل (الدمرداشى، SAMUEL-BERNARD، GIRARD، J.J. MARCEL) انظر بصدد هذه الجولات: الجبرتى، جـ١، ص١٠٣ ، جـ٢، ص.٢٦١؛ جـ٤، ص.٨٥، ١٧٦، ٢٧٠، ٢٧٧-٢٧٨، ٣٠٨. انظر كذلك:

- LUCAS, Voyage au Levant, 56-7. NEIBUHR, Voyage, I, 112. Vincennes, Mémoires historiques, 526/7, Journal de Detroye, 61. FORBIN, Voyage dans le Levant, 300. RIFAUD, Tableau de l'Egypte, 55-6. LANE, Modern Egyptians, 125-6. Ida SAINT ELME, La contemporaine, IV, 220. PATON, History of the Egyptian Revolution, II, 261-2. JONQUIÈRE, L'expédition d'Egypte, III, 14.

الرعايا على رغبات الحكام، حيث كان يتعين عليه نقل أوامرهم المختلفة مثلما حدث عام ١٨٠٥ حينما أعلنهم بضرورة الاستعداد لتعزيز الحراسة على منازلهم وأحيائهم؛ وجمع الدواب اللازمة لحركة الانتقالات إبان الحرب الأهلية (عام ١٧١١)؛ والمساهمة فى إعداد إحدى الحملات العسكرية (نحو عام ١٧١٥)؛ والمشاركة فى مراسم استقبال الباشا الجديد (١٧٥٤ و١٨٠٣)؛ كما كان يُعنى بجباية الضرائب المفروضة عليهم لصالح السلطات، غير أن الأمثلة التى توافرت لدينا فى هذا الشأن ترجع إلى ما بعد عام ١٧٩٨ (اشتراك المحتسب فى جمع الغرامة المفروضة على جميع سكان القاهرة بعد اندلاع ثورة عام ١٨٠٠، وجمع الفردة خلال شهرى يونيو ويوليو عام ١٨٠٠)[١].

وقد اشترك المحتسب فى جميع المراسم الرسمية التى اشتركت فيها الطوائف الحرفية بصورة جماعية؛ مثل موكب المحمل قبل رحيل قافلة الحجاج، حيث عُهد إليه- مثله فى ذلك مثل بعض كبار رجال الدولة الآخرين (القاضى، وأغا الانكشارية، والوالى)- بتفقد حالة كسوة الكعبة التى يتم إرسالها إلى الحجاز. واشترك كذلك فى مواكب "الزفة" التى كان أهم ما يميزها عرض العربات الخاصة بالطوائف الحرفية[٢]. واضطلع بطبيعة الحال بالدور الرئيسى فى أهم مظاهر حياة الطوائف الحرفية المتمثلة فى مراسم ليلة الرؤية؛ حيث حمل على عاتقه المسئولية المادية لتنظيم الموكب الذى تشترك فيه بصفة خاصة الطوائف "التابعة له"، كما سبق أن أشرنا أعلاه.

وكانت هذه هى المهام الأساسية التى يتعين على المحتسب مباشرتها خلال القرن الثامن عشر، حيث فقد الكثير من الاختصاصات التقليدية التى كان يتمتع بها من سبقوه فى تولى هذا المنصب إبان العصور الوسطى. وقد رأيناه فى حالات نادرة يهتم بالمسائل العمرانية، أو يُعنى على الأقل بنظافة الشوارع والأسواق؛ حيث لم يرد إلى علمنا سوى مثال واحد فحسب بشأن تدخل المحتسب فى هذه الأمور؛ ألا وهو مثال مصطفى أغا كرد الذى أصدر أوامره إلى سكان القاهرة عام

---

(١) القينالى، ورقة رقم ٧٣أ، ١٠٦أ. الدمرداشى، ص٥٦٣. الجبرتى، جـ٣، ص١٠٩، ١٣٥، ٢٧٤-٢٧٥، ٣٣٢.

(٢) الجبرتى، جـ٣، ص٤٩، ١٤٥، ٣١٦؛ جـ٤، ص٢١، ١٩٩.

١٨١٨ من أجل كنس الأسواق ورشها بالمياه، وتنظيف الشوارع، وإزالة الأتربة المتراكمة، غير أننا أوضحنا مدى حرص هذا الشخص على إحياء الاختصاصات التى وقعت فى طى النسيان منذ فترات بعيدة، ومثل هذا الجهد الفردى الذى جاء فى فترة متأخرة لا يمكن اعتباره كأحد أنشطة المحتسب الفعلية(١). والأكثر من ذلك هو تجاهل المحتسبين على نحو يكاد يكون كليًا لمراقبة المنتجات المختلفة، سواء كانت من المنتجات الغذائية التى قد يؤدى التلاعب فيها إلى حدوث مخاطر شديدة تتعلق بالصحة العامة، أو سواء كانت من المصنوعات الأخرى على اختلاف أنواعها. وهاتان الحالتان تعكسان مدى التعارض الواضح مع دقة تنفيذ الأحكام الواردة فى كُتب الحسبة خلال العصور الكلاسيكية. وأخيرًا، لم يعد المحتسب مختصًا بكل ما يتعلق بالأخلاق العامة، أو ما كان يمثل من قبل أحد أسباب التطور النظرى الذى شهدته الرقابة على الآداب التى كان يتعين عليه متابعتها مثل كل من سبقوه؛ لأن أغا الانكشارية حل محله فى هذا الشأن(٢).

## إعفاءات الحسبة

لم يتأكد تراجع سلطة المحتسب سوى من خلال الإعفاءات التى حصل عليها بعض أفراد الرعية. وهو ما يتضح بجلاء من خلال حالة تجار الأسواق الكبرى الذين تم إعفاؤهم منذ نهاية القرن السابع عشر من الاشتراك فى مراسم ليلة الرؤية(٣). كما خرج تجار التوابل عن نطاق سلطة المحتسب، وهو ما تعرض له مصطفى كرد فى بداية القرن التاسع عشر(٤).

---

(١) الجبرتى، جـ٤، ص.٢٩٠.

(٢) انظر هنا أيضًا محاولات مصطفى كرد الفاشلة من أجل استعادة هذه السلطات عام ١٨١٧ (الجبرتى، جـ٤، ص.٢٨٠).

(٣) أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٥١أ. الجبرتى، جـ١، ص.١٠٣.

(٤) الجبرتى، جـ٤، ص.١٧٦، ٢٦٩، ٢٧٨-٢٨١.

وينطبق الأمر ذاته على شئون أهل الذمة من اليهود والنصارى التى كانت تشكل فى المعتاد أحد اختصاصات المحتسب الرئيسية. فحينما أراد مصطفى كرد فى نهاية شهر رمضان عام ١٢٣٢ (أغسطس ١٨١٧) إجبار النصارى الأرمن الروم والشوام على مغادرة منازلهم الجميلة التى تطل على نهر النيل، والعودة إلى ارتداء زى خاص بهم يتضمن العمامة الزرقاء، بل التخلى عن امتطاء الخيول والبغال أو استخدام الخدم المسلمين، توجه أعيان هذه الفئة بشكواهم إلى الباشا الذى كان يكن لهم قدرًا من التقدير؛ مما دفع محمد على- فضلاً عن بعض الأسباب الأخرى- إلى إصدار أوامره كيلا يتجاوز المحتسب حدود الاختصاصات التى كانت يزاولها كل من سبقوه. وخلال الفترة ذاتها، نجح اليهود فى الحصول على نوع مماثل من إعفاءات الحسبة: "فقد ذكر لين أنهم كانوا يدفعون المال من أجل إعفاء أحيائهم من زيارة المحتسب... وينتفعون بالتالى من امتياز بيع السلع الغذائية بأسعار تفوق أسعارها فى جميع أرجاء العاصمة، فى حين أنهم يستطيعون شراء هذه المنتجات باهظة الثمن، وتزويد حوانيتهم بالمؤن اللازمة، ولا سيّما أجود أنواع الفاكهة التى لا تتوفر فى بقية أنحاء المدينة"(١).

وقد حاول شيوخ الأزهر خلال القرن الثامن عشر الحصول على إعفاءات مماثلة بصدد المسجد الجامع والحى الذى يقع به. ففى أعقاب المشكلة التى وقعت بين المجاورين المغاربة وأحد الأمراء عام ١٧٧٧، ولجوء المشايخ إلى اتخاذ بعض الإجراءات الاحتجاجية (إيقاف دروس العلم، وإغلاق الحوانيت المجاورة)، طالب الأزهر- من أجل إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعى- بعدم مرور أى من المحتسب أو الأغا أو الوالى فى حى الأزهر، وهو ما يؤدى بالتالى إلى إعفائهم من الخضوع لسلطاتهم. فآثر أمراء الحكم قبول هذا الشرط، غير أنه يبدو أنه لم يحظ فعليًا بالاحترام اللازم خلال فترة طويلة. إلا أنه يبدو كذلك أن الأزهر كان يخرج عن نطاق سلطة المحتسب فى بداية القرن التاسع عشر: عندما تناول الجبرتى الأحداث التى وقعت عام ١٨١٢/١٢٢٧، فإنه أشار إلى وجود شخصين يطلق عليهما اسم "جُندى المطبخ" ويتوليان شئون الحسبة فى المناطق المجاورة للأزهر

(١) الجبرتى، جـ٤، ص.٢٨٠. انظر كذلك: LANE, Manners, 559.

حيث تشمل سلطتهما بصفة خاصة المتسببين والخضرية والقصابين فى هذا الحى(١).

وازداد تفاقم الأوضاع بسبب أحقية أهل الحرف فى الخروج عن سلطة المحتسب إذا ما انضموا إلى الأوجاقات؛ وينطبق الأمر ذاته على العسكر الذين ينخرطون فى الأعمال الحرفية أو يمارسون بعض أنواع التجارة الصغيرة، و"لا يسرى عليهم حكم المحتسب"، لأنهم يتبعون أحد الأوجاقات(٢). وكانت التبعات السيئة لضعف المحتسب تظهر خلال الأزمات الناجمة عن القحط أو ارتفاع الأسعار؛ وهو ما يفسر الطلب الذى تقدم به جزء من القوى الحاكمة من أجل إعادة سلطة المحتسب الكاملة على جميع التجار؛ ففى إحدى المذكرات المقدمة للباشا عام ١٧٠٩ على سبيل المثال، طالب قادة ست فرق من فرق الأوجاقات بعدم مطالبة أهالى الأسواق بالحصول على حماية الأوجاقات، وضرورة تمكين المحتسب من تولى جميع شئونهم ومراقبة الأوزان "على العادة"(٣). إلا أنه كما سنرى فيما بعد، فإن المرض كان مستشريًا فى الجسد بأكمله بحيث يصعب توفير العلاج المناسب له.

## انهيار قيمة الحسبة خلال القرن الثامن عشر

فى ظل ما تبقى له من اختصاصات، كان سلوك المحتسب يشبه الملتزم الذى انشغل بجمع الأموال عن طريق استنزاف الواقعين تحت إمرته، أكثر من كونه يمثل منصبًا قضائيًا ذا طابع شبه دينى. ووفقا لما ورد فى المصادر التى

---

(١) الجبرتى، جـ٣، ص.٨-٩؛ جـ٤، ص.١٤٣. وقد أكد باتون PATON (History of the Egyptian Revolution, II, 324) الملاحظات التى ساقها الجبرتى: لم يكن للمحتسب "أية سلطات على المنطقة الملاصقة للأزهر التى يُعنى بها اثنين من الضباط اللذين يطلق عليهما اسم جندى المطبخ...".

(٢) الجبرتى، جـ٣، ص.١٩٢، ١٩٩.

(٣) المختصر، ورقة رقم ١٧٨أ. أحمد شلبى، ورقة رقم ٤٥ب. الدمرداشى، ص.١٣١. الجبرتى، جـ١، ص.٣٤.

توافرت لدينا، كانت الشبهات تحوم حول معظم المحتسبين: إن الثناء على المحتسب النزيه على أغا (الذى رفض قبول الرشوة) يعد بمثابة اتهام ضمنى للمحتسب الذى حل محله عام ١٧٠٣؛ ونحو عام ١٧٤٠، طلب على باشا من الجاويشية البحث عن أحد أفراد "الاختيارية" لتولى هذا المنصب، شريطة أن يكون منزهًا عن تلقى الرشى (بلص)، وهو ما يؤكد أن الأمر لم يكن سهلاً؛ بل إن كُتاب الحوليات قد ذكروا أن عثمان بك ذو الفقار كان يشرف بنفسه على الحسبة، ويحول دون حصول المحتسب على أية رشاوى؛ وفى عام ١٧٦٩، قرر على بك نفى إبراهيم أغا الذى استغل مهام منصبه،...الخ(١). ولا يبدو أن العقوبات التى كانت تتسم أحيانًا بالقسوة، وتستهدف بصفة خاصة المحتسبين غير الشرفاء، قد حالت دون وقوع المخالفات بسبب الإغراء المادى الذى يتعرض له أصحاب هذا المنصب(٢).

وكان يشيع آنذاك قبول المحتسب رشاوى التجار مقابل غض الطرف عن بعض الممارسات السيئة، غير أن عدم الدفع كان له أثر عكسى: "كان من المعتاد أن يستغل الأغاوات سلطتهم من أجل الحصول على الأموال أو الهدايا من التجار؛ ولم يكن أمامهم سوى معاقبة أصحاب الموازين والأوزان الصحيحة لإجبارهم على دفع الإتاوة المطلوبة" (صاموئيل- برنار)؛ "وإننى أعلم جيدًا أن المكلفين بمراقبة الأوزان كانوا يتوجهون كثيرًا إلى حوانيت التجار، ويزعمون دومًا أن الأوزان غير صحيحة، ثم يرسلون القواسين، ويأمرون بفرض عقوبة الضرب بالعصا أو غيرها من العقوبات الأخرى. وهنا، يشعر التاجر بالذعر، ويتعهد بالذهاب فى اليوم التالى لمقابلة الأغا المسئول عن الأوزان والمكاييل، ويذهب بالفعل حاملاً معه مبلغًا يتراوح بين ٢٠ و٥٠ باتاك تقريبًا" (مينو). ويروى تيفونو أنه تم فى عام ١٦٥٨ تعليق أحد حاملى الأوزان على الخازوق؛ لأنه تآمر مع التجار الغشاشين، وأمدهم بالأوزان المزيفة التى تخفى جريمتهم. وفضلاً عن الضرائب المشروعة التى كان يجمعها المحتسب من التابعين له، فإنه كان يطالب أحيانًا بدفع ضريبة "الحماية" التى أثارت احتجاج أهل الحوانيت عام ١٦٩٢. وقد ترك بعض

---

(١) الجبرتى، جـ١، ص.١٧٩. انظر كذلك: A.N., Caire, B 1 334, 2 avril 1769.

(٢) أمر موسى باشا بقطع رأس أحد المحتسبين عام ١٦٣١ (COMBE, Précis d'histoire, III, 31-2).

المحتسبين الأسعار تواصل ارتفاعها عن الحد المسموح به، مما أدى إلى إعدام أحد المحتسبين عام ١٨٠١ بسبب ارتكاب هذه الجريمة؛ بينما مارس بعض المحتسبين الآخرين عملية احتكار السلع التى يتعين عليهم محاربتها خلال الأزمات الناجمة عن القحط...الخ. إلا أنه كان هناك عدد من المحتسبين الشرفاء خلال القرن الثامن عشر، غير أن نزاهتهم كانت سببًا فى عرقلة الكثير من مصالح الآخرين، وأصابتهم بخسائر تفوق عمليات الاحتيال على الآخرين؛ ولنذكر على سبيل المثال يوسف أغا الذى قام الباشا بتعيينه عام ١٧٤٠ باعتباره المرشح الوحيد القادر على الاضطلاع بمهام هذه الوظيفة، لكنه أنزل بالمخالفين عقوبات قاسية تماثل تلك التى فرضها على أغا فى بداية القرن؛ مما أدى إلى سرعة عزله من منصبه[١].

### (ب) الانكشارية وأغاواتهم

. يرجع بصفة أساسية نفوذ الانكشارية فى الحياة الاقتصادية بالقاهرة إلى بسط سيطرتهم على الجمارك التى صارت بمثابة إحدى أدوات التحكم فى التجارة الدولية وكبار التجار، وانضمام عدد من الحرفيين والتجار إلى الأوجاقات وفرقة الانكشارية على وجه الخصوص. كما نجحوا فى إحكام السيطرة المباشرة على عدد من الأنشطة وأهل الحرف التى يمارسونها، بفضل سيطرتهم السياسية والعسكرية على المقاطعات الحضرية الأكثر إدرارًا للربح. وأخيرًا، فإن نشاط الأغا الذى يترأسهم قد أسهم بشدة فى تمكينهم من تولى شئون أهل الحرف.

---

(١) كتاب التراجم، ص.٨٣٣. الدمرداشى، ص.٤٨١. الجبرتى، جـ٣، ص.٢٠٨، ٢٦٥. انظر كذلك:

-THÉVENOT, Voyages, 830. SAMUEL-BERNARD, Notice sur les poids arabes, 240. Vincennes, B 6 56, Courrier de l'Egypte, 6 novembre 1800, Proclamation de Menou. HAMILTON, Remarks on several parts of Turkey, I, 338.

## أغا الانكشارية

على الرغم من سلطة الكتخدا المهيمنة على أوجاق الانكشارية، فإن الأغا يعد بمثابة الضابط الأول في هذه الفرقة، ويأتي ذكره من بين أقوى الشخصيات الحاكمة بمصر جنبًا إلى جنب الباشا والأمير الحاكم؛ فإنه لم يقع عليه الاختيار من بين رجال الأوجاقات وضباطها، بل كان يتم إرساله من اسطنبول، أو اختياره من بين أحد أفراد الجاويشية أو المتفرقة، من أجل إكسابه القدرة على حكم الانكشارية، وإعطائه على ما يبدو قدرًا من الاستقلالية إزاء الفرقة التي يقودها[١]. وكان أغا الانكشارية يترأس الجيش والشرطة، ويعتبر المسئول الأول عن الحفاظ على الأمن والنظام بالقاهرة، وهي المهمة التي يباشرها أحيانًا بواسطة الكتخدا التابع له، وبالتعاون مع ولاة (زعماء) القاهرة وبولاق ومصر القديمة، وفرق الشرطة "القلق" الموزعة في مختلف أحياء المدينة وضواحيها. وخلال القرن الثامن عشر، كان أغا الانكشارية يترأس بصفة خاصة الشرطة النهارية، بينما يتولى الوالي مسئولية الشرطة الليلية.

وهكذا، كان الأغا يترأس قوات الشرطة نحو نهاية القرن الثامن عشر؛ مما جعله يتدخل بقوة في النشاط الاقتصادي من حيث تحديد أسعار السلع والعملات. فعند وقوع الأزمات التي تزايدت حدتها بعد عام ١٦٧٠، كان الأغا وحده هو الذي يستطيع التصدي للاضطرابات الداخلية التي تنجم عن حالات القحط وارتفاع الأسعار وانهيار قيمة العملات؛ لأن سلطته تشمل قوات الشرطة والجيش. كما أنه كان يتزعم أقوى فرق العسكر، ويمتلك -على خلاف المحتسب- الأسلحة اللازمة لمواجهة مشكلة انضمام عدد كبير من الحرفيين إلى الأوجاقات ولا سيّما الانكشارية. بل إنه كان الشخص الوحيد الذي استطاع إجبار الانكشارية على تقديم التضحيات اللازمة عند الحاجة.

وخلال القرن الثامن عشر، كان سلطة الأغا تتضمن الإشراف المباشر على عدد من الطوائف الحرفية، ولاسيما الطوائف الخاصة بصناعة السلع

---

(١) انظر بصدد أغا الانكشارية: SHAW, Financial, 148, 190; Ottoman Egypt, 40, 91-2.

الاستهلاكية؛ فقد تناول استيف مسألة الضرائب التى يجمعها الأغاوات، وذكر أن أغا الانكشارية "كان يجمع العديد من الضرائب على المأكولات التى يحدد أسعارها". وأكد شابرول أن كتخدا الانكشارية كان يتحكم فى رؤساء "معظم الطـوائف الحرفيـة التى "يدخـل بعضها فى إطـار سـلطة مباشر العزب أو المحتسب"[1].

## أغا الانكشارية بديلاً للمحتسب

فى السنوات الأخيرة من القرنين السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، استبدل بالمحتسب تدريجيًا أغا المستحفظان مشرفًا على الطوائف الحرفية، ولا سيِّما عند وقوع الأزمات المختلفة. فقد كان يتم اللجوء إليه من أجل توفير السلع التموينية لسكان القاهرة، ومراقبة أسعار العملات، وخفض الأسعار "إجباريًا"، ومراقبة الأوزان والمكاييل، والاضطلاع بجميع اختصاصات الحسبة التقليدية.

ولأجل معالجة الأزمة النقدية الخطيرة التى ألمت بالقاهرة عام ١٧٠٣، حصل على أغا المستحفظان أولاً على تفويض كامل بممارسة جميع السلطات، ثم أراد التأكد من التزام الجميع بالمكاييل التى حدد قيمتها، فأخذ يجوب شوارع المدينة فى موكب يماثل موكب المحتسبين، وبصحبته المحتسب والوالى على وجه التحديد، حيث كان القواس يحمل على كتفه حقيبة من القماش مملوءة بالعصى، والمشاعلى يحمل فى يده قائمة الأسعار التى يعلن فحواها فى الطرقات. وسرعان ما تم عزل هذا الأغا قبل استدعائه مجددًا؛ فقد تم استبعاده حتى عام ١٧١١ حينما أجبرت الأوضاع السائدة الأمراء على اللجوء إلى هذا الرجل النشط الذى سنراه يجوب المدينة بصحبة الوالى والمحتسب فى جولة تاريخية جعلت الرحالة مصطفى القينالى يحرص على وصف خط سيرها بصورة دقيقة. وعند وفاته بعد هذا الحدث بفترة قصيرة، رثاه الشاعر حسن حجازى فى بعض أبيات الشعر التى قد نظن أنها

---

(١) ESTÈVE, Mémoire, 334. CHABROL, Essai sur les mœurs, 515.

مهداة إلى أحد المحتسبين: "لقد أنزل المصائب والنكبات وجميع أشكال العقوبات على رؤوس الظالمين والتجار الأشرار غير الشرفاء الذين يكرسون جهودهم لنهب المشترين. لقد عدّل الموازين، وأصلح المكاييل، وقضى على القلاقل، ونشر السلام"(١).

وخلال الفترة التى فصلت بين عزل هذه الشخصية النادرة وعودتها مرة أخرى، ظهر أغا الانكشارية رضوان أغا الذى أمر أهل الحوانيت عام ١٧٠٧ بضرورة دمغ أوزانهم فى الضربخانة؛ بغية نشر الثقة على صعيد المعاملات التجارية، كما كان الحال فى ظل وجود المحتسبين القدامى، وإن كان يهدف بالأحرى إلى تحقيق ربح كبير من جراء تنفيذ هذا الأمر؛ لأن عملية دمغ كل وزن على حدة تستلزم دفع ضريبة قيمتها بارة واحدة(٢).

وبعد مرور عدة سنوات، تم استدعاء إسماعيل أغا الذى سلك سلوكًا عنيفًا تسبب فى إرهاب التجار بحيث صار عدد منهم يفضلون إغلاق حوانيتهم بدلاً من احتمال مواجهة عقوبة الخازوق أو السلخ؛ لذا أثار عزله عام ١٧١٦ شعورًا عامًا بالارتياح داخل الأسواق(٣). وحينما شهد عام ١٧٢٢ موجة الغلاء الفاحش الذى جعل الفتنة تعصف بالقاهرة، قرر أغا الانكشارية تحديد التسعيرة بنفسه فى بولاق. وفى بداية عام ١٧٢٥، ساد القحط من جديد؛ فتوجه السكان بشكواهم إلى باب المستحفظان، وصدر قرار بتعيين بكير أغا فى منصب أغا المستحفظان المكلف بمحاولة إصلاح الأوضاع. وصارت جولات أغا الانكشارية أكثر انتشارًا، حيث طلب الأمير الحاكم شركس بك من أغاوات الأوجاقات الخمس (الجمالية، والتفكجية، والشراكسة، والمستحفظان، والعزب) النزول إلى مدينة القاهرة فى موكب خاص بهم، غير أن أفراد اختيارية المستحفظان تقدموا بشكواهم للبك، وأوضحوا له أن "نزول هؤلاء الأغاوات لا يتوافق مع التقاليد السائدة، بل إنه لا يوجد سوى تقليد واحد يقضى بنزول أغا المستحفظان". وعلى الرغم من فصاحة

---

(١) الدمرداشى، ص.١١٠، ١٥٣. القينالى، ورقة رقم ٤١ب، ٦٩أ. أحمد شلبى، ورقة رقم ٦٢أ. الجبرتى، جـ١، ص.١٠٢-١٠٤ (الترجمة: جـ١، ص.٢٤١).

(٢) المختصر، ورقة رقم ٧٥أ. أحمد شلبى، ورقة رقم ٤٣أ. الجبرتى، جـ١، ص.٣٢.

(٣) أحمد شلبى، ورقة رقم ٨٠أ.

إجابة شركس بك الذى قال: "إن لم يكن هناك تقليد سائد بهذا الصدد، فلنضع نحن هذا التقليد"، فإن الباشا قد فرض حظرًا على نزول الأغاوات الأربعة بعد استشارة الانكشارية(١). وخلال الأزمات التى وقعت قبل عام ١٧٣٠ وبعده، كان يتعين على أغاوات الانكشارية إعلان أسعار العملات (ولا سيِّما خلال الأعوام ١٧٢٨ و١٧٣١ و١٧٣٣ و١٧٣٦)، كما كان يجب عليهم التأكد من توفير السلع التموينية لسكان المدينة خلال فترات القحط، مثلما حدث فى يونيو عام ١٧٣٣ حينما نزل الأغا إلى المدينة بصحبة القواسين الذين يحملون أربعة خوازيق لم يتم استخدامها على الإطلاق(٢).

وبعد فترة من الهدوء المؤقت، عاد الأغاوات للظهور مجددًا نحو عامى ١٧٧٠-١٧٨٠. ويقف الميزان المحفوظ بالمتحف العربى فى القاهرة شاهدًا على حكم دمغ الموازين الذى أصدره سليمان أغا المستحفظان عام ١٧٧٦(٣). وفى ربيع ١٧٨٦، اختفت السلع وارتفعت أثمانها؛ فنزل سليم أغا المستحفظان إلى الحوانيت، وقام بإخراج حبوب القمح، ثم أصدر أوامره بضرب القماحين والمتسببين، وفرض حظرًا على زيادة الأسعار، وبدأ ظهور القمح والخبز فى الأسواق المختلفة، مما أدى إلى تحسن الأوضاع. وفى يناير عام ١٧٨٧، اشتكى الأهالى من غلاء الأسعار، وتوجهوا بمظالمهم إلى الباشا الذى استشار الاختيارية، واتفق معهم على عقد اجتماع داخل ثكنة الانكشارية، واشترك كل من الأغا والمحتسب فى وضع تسعيرة السلع الاستهلاكية، ثم ذهبا سويًا لإعلانها فى أسواق المدينة. وفى عام ١٧٩١، ارتفعت أسعار السلع بسبب الانخفاض المفاجئ فى منسوب مياه النيل؛ فأخذ أغا الانكشارية يجوب مخازن القمح، وأمر بضرب المتسببين الذين تعرضوا أحيانًا لعقوبة التعليق من آذانهم على الجدران(٤).

---

(١) أحمد شلبى، ورقة رقم ١١١ب، ١٥٥ب، ١٥٨ب-١٥٩أ.

(٢) أحمد شلبى، ورقة رقم ٢١٠أ، ٢٣٥ب، ٢٤٠أ، ٢٤٠ب، ٢٥٥ب.

(٣) WIET, Catalogue, Objets en cuivre, p.155, n° 9902.

(٤) الجبرتى، جـ٢، ص١٠٦، ١٣٦، ٢٢٥.

ولم يحل أغا الانكشارية محل المحتسب على صعيد الاختصاصات الاقتصادية والسيطرة على الحرفيين فحسب، بل سعى أيضًا إلى استعادة بعض صلاحيات الحسبة القديمة التى ترتبط بطبيعة الحال بحجم سلطاته الواسعة على قوات الشرطة بالقاهرة. ومن ذلك الأعمال التنظيمية، مثل صيانة شبكة الطرقات بالقاهرة التى لم يهتم بها فعليًا سوى أغاوات الانكشارية خلال القرن الثامن عشر، حيث أمر على أغا بإزالة الأتربة المتراكمة فى الطرقات على عمق ذراع واحد أو ذراع ونصف (١٧٠٣)، كما شرع فى طلاء المبانى وترميمها وتنظيف الشوارع (١٧١١). وفى عام ١٧٢١، قرر أحد الأغاوات الآخرين هدم إحدى الورش المتهالكة فى كوم الشيخ سلامه لأنها كانت تهدد أمن المناطق المجاورة لها فى الحى؛ وقد عُنى عبد الرحمن أغا بإزالة المخلفات التى يتم إلقائها فى النيل بالقرب من بولاق على طول الطريق المؤدى إلى تلك الضاحية؛ كما قرر سليم أغا عام ١٧٨٦ إعادة فتح باب جامع السلطان حسين على سوق السلاح بعد أن ظل مغلقًا منذ حدوث بعض القلاقل عام ١٧٣٦، وأمر كذلك بهدم جميع الحوانيت والمبانى العشوائية التى تم بناؤها فى هذا المكان[١]، كما امتدت سلطة أغا الانكشارية لتشمل مجالين من مجالات الحسبة فيما مضى، ألا وهما أهل الذمة ومراقبة الآداب العامة. وهنا بدأت تظهر الإجراءات القمعية مرة أخرى لتطول النصارى واليهود؛ فقد تم إجبارهم على ارتداء جرس صغير عند دخول الحمامات العمومية من أجل ضمان عدم اختلاطهم بالمؤمنين، إلا أنه تم التراجع عن هذا القرار بعد تقديم الهدايا للأغا؛ وصدر عام ١٧٥٨ قرار يقضى بمنع نصارى البلاد واليهود من امتلاك الخدم الأتراك، وهو القرار الذى تراجع عنه أيضا الأغا آنذاك بعد حصوله على "الهدية" المناسبة[٢]. وبصدد مراقبة الآداب العامة، حرى بنا أن نشير إلى بعض الأحكام المختلفة مثل حظر "العياط" فى الجنازات ( وهو حكم سنى مشكوك فى أمره من الناحية الدينية)، ومنع التجار والمصريين من امتطاء البغال أو الخيول (وتعد

---

(١) القينالى، ورقة رقم ٤٣أ (١٧٠٣). الجبرتى، جا١، ص.٤٦. الدمرداشى، ص.١٧٥ (١٧١١). أحمد شلبى، ورقة رقم ٩٥أ (١٧٢١). الجبرتى، جـ١، ص.٣٨٣؛ جـ٢، ص.١٠٧ (١٧٨٦).

(٢) أحمد شلبى، ورقة رقم ١٢٧أ. انظر المقال الذى أعددناه تحت عنوان "الحمامات العمومية": Les bains publics, 148, 150 (1723). انظر كذلك: C.C.M., J 625, Délibération de la Nation, 5 mai 1758.

رفاهية غير مشروعة)[1]، فضلاً عن الإجراءات التى يتم اتخاذها بالطبع ضد الأماكن السيئة، والتى تخضع للتجديد على نحو متكرر[2]. واتخاذ القرارات الخاصة بإغلاق الحانات وبيوت الدعارة خلال الأزمات كان يتم مصحوبًا بطريقة استعراضية، كما لو أن الأغاوات قد أرادوا إعطاء تبريرات أخلاقية ودينية لهذا الفعل الاقتصادى البحت، على الرغم من أنها كانت تتعارض تمامًا مع السلوكيات السائدة آنذاك، بل تتعارض مع مصالح الانكشارية أنفسهم الذين كانوا يوفرون الحماية للحانات والبغايا فى بعض الأحيان ويستغلونهم لصالحهم، كى يستمر نجاحهم لأطول فترة ممكنة.

وتزايدت حدة سطوة أغاوات الانكشارية على الحسبة خلال القرن الثامن عشر، فى حين تأكدت سيطرة أوجاق المستحفظان على الجاويشية. وقد شهد عام ١٧٣٦ إلغاء الحسبة لمدة عدة أشهر، كما اضطلع بعض رجال أوجاق الانكشارية بجميع وظائف المحتسب نحو عام ١٧٨٠؛ وهو ما ينطبق بصفة خاصة على عبد الرحمن أغا الذى توفى عام ١٧٧٨-١٧٧٩، والذى كان يباشر جميع وظائف المحتسب فضلاً عن مهام منصبه[3].

---

(١) القينالى، ورقة رقم ٤٣أ؛ الجبرتى، جـ١، ص.١٠٤. يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن الحالة الثانية تهدف إلى التمييز بين الأمراء وأفراد الرعية.

(٢) أمر على أغا عام ١٧٠٣ بإغلاق الأماكن السيئة فى القاهرة (القينالى، ورقة رقم ٤٠ب، ٤٢ب؛ الدمرداشى، ص.١١١)؛ كما كانت جولة أغا الانكشارية الجديد عام ١٧٠٧تهدف إلى "محاربة الخمور" (A.N., Caire, B 1 316, 20 juin 1707)؛ وكان هناك قرار إغلاق الحانات عام ١٧٢٢ والشروع فى هدمها (A.N., Caire, B 1 319, 2 mars 1722)؛ وقرار الباشا والأغا بإغلاق الحانات وبيوت الدعارة نحو عام ١٧٣٠(الدمرداشى، ص.٣٩٠)؛ وحظر بيع الخمور عام ١٧٣٢ (A.N., Caire, B 1 321, 18 novembre 1732)؛ وقرار كتخدا الانكشارية الذى نفذه الأغا عام ١٧٥٠ بصدد إغلاق الخمارات (الدمرداشى، ص.٥٥٤؛ الجبرتى، جـ١، ص.١٨٦؛ A.N., Caire, B 1 331, 20 octobre 1752)؛ وقرار على أغا نحو عام ١٧٥٧ بصدد طرد العاهرات وإغلاق الخمارات (VAN EGMONT, Travels, II, 107).

(٣) الجبرتى، جـ٢، ص.٣٦.

## (جـ) العزب والخردة

امتدت سلطة أوجاق العزب- مثل الانكشارية- لتشمل حكم عدد من الطوائف الحرفية من خلال توفير الحماية اللازمة للحرفيين والتجار التابعين لهم، وللمقاطعات التى يتكفل الأوجاق باستغلالها.

فقد سيطرت ميليشيات العزب على العديد من المقاطعات، حيث عُنى أفرادها بمباشرة حركة تداول القمح وتجارته عبر نهر النيل فى ضواحى القاهرة وموانئ بولاق ومصر القديمة (مقاطعة سمسارية بحرين، وأمين الأنبار، والمعرفين)(١). وقد تبوأت فرقة العزب بذلك مكانة متميزة على صعيد جميع الأنشطة التى تتصل بتجارة القمح.

وبصدد المجال الذى يعنينا هنا، أى تحكم القوى الحاكمة فى الطوائف الحرفية، نجد أن أكثر الأمور أهمية يتمثل فى امتلاك أوجاق العزب لمقاطعة الخردة منذ عام ١٦٧١-١٦٧٢. فقد كان تكوين هذه المقاطعة نتاج سلسلة من التطور الذى بدأ فى أوائل القرن السادس عشر، حيث تم تشكيلها عام ١٥٢٨-١٥٢٩، وصارت تعطى لحائزيها حق فرض الضرائب على جميع العروض العامة بالقاهرة والدلتا، والإشراف عليها. وفى عام ١٠٥٣/١٦٤٣، تم ضم مقاطعة الطشتيخانه التى اشتملت على عدد من الأنشطة الحرفية والتجارية؛ وشهد عام ١٦٧١-١٦٧٢ إضافة حق وضع القوانين الخاصة بمختلف أسواق القاهرة وفرض الضرائب عليها، باستثناء الأسواق الواقعة تحت حكم المحتسب (مقاطعة باجى بازاران). وكانت فرقتى المتفرقة والجاويشية تمتلكان حق التزام مقاطعة الخردة قبل إصلاح عام ١٦٧١-١٦٧٢، ثم انتقلت إلى العزب بعد ذلك، غير أن المتفرقة لم يكفوا عن الاهتمام بها لمدة محدودة؛ وكان ملتزم المقاطعة يحمل لقب "أمين الخردة"(٢).

---

(١) انظر هذا الفصل.

(٢) نحو عام ١٧٠٠، أعلن كل من العزب والمتفرقة سيطرتهم على مقاطعة الخردة: "الخردة معهم ومع المتفرقة" (الدمرداشى، ص.١٠٣). انظر بصدد الخردة: وثائق أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٤١٣٩/١؛ الجبرتى، جـ٣، ص.٢٢٩. انظر كذلك:

- SHAW, Financial, 120-3. ESTÈVE, Mémoire, 360; GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 277, n°1.

كانت هذه المقاطعة تضم مجموعة متباينة من الحرف التى تم جمعها سويًا لأسباب ضريبية: بفضل هذه المقاطعة، نجح العزب فى بسط نفوذهم بين سائر الطوائف الحرفية بالقاهرة، إلى درجة التنافس مع الانكشارية أنفسهم. وكان التزام الخردة يتضمن حق فرض الضرائب على أنشطة الملاهى وتحديد القوانين الخاصة بها، حيث تشكل النواة الرئيسية لهذه المقاطعة التى تضم الراقصين والراقصات، والحواة، ومروضى القرود والحيوانات الأخرى، والطبالين، والمنشدين، وأرباب العروض البهلوانية، وبائعى الحشيش...الخ. كما تضم هذه المقاطعة العديد من الحرفيين الآخرين؛ مثل السكرية بالقاهرة ومصر وبولاق، وصانعى الخل بالقاهرة (اثنا عشر شخصًا) وبولاق (ثلاثة أشخاص)، والشبكشية بمصر القديمة، وصانعى النشادر بالقاهرة، وصانعى الأوانى الفخارية، والسروجية، وصباغى الأقمشة الحريرية بالقاهرة،...الخ[١]. وكان أمين الخردة يجمع ضريبة الحماية من الدلالين الذين يبيعون الجمال فى ميدان الرميلة، كما كان هناك عدد آخر من أسواق القاهرة التى تخضع لسلطته. وخلاصة القول إن أمين الخردة كان يوفر "الحماية" لعدد آخر من أرباب الأنشطة الحرفية التى يعود عليه حق استغلالها بدخل هائل.

وعلى الرغم من عدم التجانس الذى يغلب على مقاطعة الخردة، فإنها تشكل ما يشبه الطائفة الواحدة فى حد ذاتها: ذكر شابرول أن بعض الحرف لم تكن تخضع لسلطة مباشر الانكشارية (كيخيا المتولى) أو مباشر العزب أو المحتسب، بل "تشكل جماعات منفصلة مثل الراقصين والراقصات، والطبالين، وباعة نفايات الحديد أو مختلف أنواع الخردة بصفة عامة"[٢]. وقد ذكر الجبرتى "طائفة الخردة من الغياش" من بين الطوائف الحرفية التى خضعت لمطالب الباشا عام ١٨٠٢[٣].

---

(١) فضلاً عن هذه الأنشطة "الصناعية" التى ذكرها شو SHAW (Financial, 122)، حرى بنا أن نذكر بعض الحرف الواردة فى إحدى دفاتر أرشيف دار المحفوظات بالقلعة الخاصة بمدينة القاهرة رقم ١/٤١٣٩ (١٠٥٣/١٦٤٣): الإسكافية، والماطيين، والمنجدين، وسوق أخفاف النساء، والسمكرية، والحصرية،...إلخ.

(٢) انظر: CHABROL, Essai sur les mœurs, 515. إننا نعتقد هنا فى وجود نوع من الخلط لدى شابرول الذى ربط بين "الخردة" و"الخردجية"، وينطبق الأمر ذاته على بعض الذين تناولوا هذه المسألة من بعده (انظر على سبيل المثال: GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 277). غير أن أحد سجلات المحكمة (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨٤، ص.١٣٠، ١٦ مايو ١٦٩٠) قد أشار إلى حصول أمين الخردة على العوائد الخاصة بتركة أحد الخردجية.

(٣) الجبرتى، جـ٣، ٢٢٩.

## (د) الشخصيات المسيطرة على الطوائف الحرفية

هناك عدد من كبار رجال الدولة من العسكريين أو غيرهم الذين ينتمون للطبقة الحاكمة، ويسيطرون على الطوائف الحرفية بشكل يتضمن حق الاستغلال الضريبى.

### الوالى

كان يتم استخدام كلمة "الصوباشى" أو "الزعيم" لوصف تلك الشخصية ذات المقام الرفيع، غير أن كلمة الوالى كانت أكثر شيوعًا فى الحوليات العربية، بينما نصادف الكلمتين الأوليين فى الوثائق العثمانية الرسمية(١). كان هناك ثلاثة ولاة لتولى شئون القاهرة وبولاق ومصر القديمة. وكان والى القاهرة- مثله فى ذلك مثل سلفه المملوكى- يتولى شئون الشرطة بصفة أساسية، حيث يأتى فى المرتبة الثانية بعض أغا الانكشارية. ويقبع مركز نشاط الوالى فى باب زويلة، بالقرب من المكان الذى ضم "بيت أهل الأوالى" وفقًا لما ورد فى كتاب "وصف مصر" (خريطة القاهرة، **238 N 6**). وكان يتولى بصفة خاصة أمور الشرطة الليلية بالمدينة، ويقود ما يشبه "فرقة إطفاء الحرائق"، حيث يستدعى عند الحاجة أفراد الطوائف المتخصصين فى مكافحة الحرائق، ولا سيِّما السقائين والقصارين، مثله فى ذلك مثل "والى الطوف" الذى وصف المقريزى جولاته الليلية.

وانطلاقًا من كل هذه السلطات المتعلقة بالشرطة، حظى الوالى بطبيعة الحال بقدر من السلطة داخل الأسواق وعلى صعيد المسائل الخاصة بالأوزان والمكاييل وأسعار السلع، فى ظل التنافس مع الأغا والمحتسب اللذين كان يحرص

---

(١) انظر: NORDEN, Voyage, I, 99; ESTÈVE, Mémoire, 336; SHAW, Financial, 148; Ottoman Egypt, 40, 92. انظر كذلك المقال الذى أعددناه تحت عنوان "مشكلات الحضر" Problèmes urbains.

على مصاحبتهما فى جولاتهما المختلفة. كما كان يجمع "مال الحماية" من طوائف المدينة التابعة له، بل إن بعض الطوائف الحرفية كانت تخضع لسلطته المباشرة. وهو ما ينطبق بصفة خاصة على الحرف الحقيرة التى يمثل الإشراف عليها مصدرًا للربح الوفير إن لم يكن المشروع؛ فقد ذكر أوليا شلبى أن سلطة الصوباشى كانت تشمل ما لا يقل عن ٢٩ حرفة من هذه الحرف التى تضم عاهرات باب اللوق، وعاهرات المنازل، وغلمان باب اللوق، والقوادين والقوادات، بل اللصوص، والشحاذين، والنخاسين، والقنديلجية، والحمارين، وحلاقى الحمير، والحليجية. لكننا تعرفنا بصفة خاصة على مقاطعة فتيات الليل اللاتى كثيرًا ما وصفهن الرحالة وصفًا صارخًا للغاية؛ فقد ذكر دافيتى أن "القاهرة كانت تضم وحدها مائة امرأة من سيدات المتعة اللاتى يدفعن ضريبة تضمن عدم التعرض لهن"، غير أن هذه المعلومات مستقاة من مصدر آخر، وهناك ما يشوب مثل هذه التقديرات. وديلا فال الذى أقام بمصر عامى ١٦١٥-١٦١٦ كتب قائلاً إن القاهرة كانت تضم بعض الأماكن التى "تشبه المواخير العامة" حيث توجد سيدات يعرضن أنفسهن على الملأ، ولا يرفض الباشا التماساتهن مطلقًا طالما أنهن يدفعن يوميًا مبلغًا من المال يتلقاه الصوباشى الذى يعد بمثابة "شيخ" طائفتهن. وفى نهاية القرن الثامن عشر، دون الجنرال دوجوا فى مذكراته بعض المعلومات الإضافية؛ فقد ذكر أنه قبل مجيء الحملة "كان أغا الصحة العامة يحتفظ بسجل يتضمن أسماء جميع البغايا بالقاهرة. ويتم إدراج اسم المرأة فى هذا السجل بمجرد ضبطها مع أحد الرجال، حيث يتعين عليها منذ ذلك الحين دفع ضريبة تتراوح قيمتها بين خمسة وسبعة جنيهات يتلقاها الأغا. وإذا ما حاولت إحدى هؤلاء النسوة التهرب من الدفع، تتم معاقبتها على الفور بالضرب بالعصا أو النفى؛ وإذا ما عاودت تكرار الجرم، أو أقدمت على ارتكاب بعض الأخطاء الفادحة، يتم إغراقها فى المياه". وبالنظر إلى كل رواية على حدة، نجد أن الإشراف على الأماكن السيئة (بيوت الدعارة والخمارات) كان مربحًا للغاية، كما سنرى فيما بعد[1].

(١) DELLA VALLE, Voyages, I, 410-2. DAVITY, Description Générale de l'Afrique, 305. EVLIYA ČELEBI, X, 381-5. HUSAÏN EFENDI, 48b/22. LA JONQUIÈRE, L'expédition d'Egypte, V, 232 (citant Dugua). WEIT, Fêtes et jeux au Caire, 112-5.

كان هناك قاضى العسكر الذى يتم تعيينه بصفة عامة لمدة عامين بواسطة قاضى عسكر الأناضول، ويقع مقره فى قاعة الأمير ماماى التى تُعرف باسم "بيت القاضى" الكائن فى وسط القاهرة (خريطة "وصف مصر": 265 H 5). وفى أحد النصوص اللاحقة التى تناولت أحداث عام ١٨١٦، ذكر الجبرتى أن الحال قد وصل ببعض القضاة "إلى حد الادعاء بأحقيتهم فى الإشراف على وظائف القبانية"، ومطالبتهم بإحضار المعايير، وتحديد أصحابها؛ مما كان يجعلهم ينتفعون من حجم المخالفات التى تتيح لهم الحصول على مبالغ هائلة. إلا أن مختلف الوثائق الأخرى تؤكد خلاف ما ذكره الجبرتى، وتوضح أن ادعاءات القضاة لم تكن لتبلغ هذا الحد التعسفى بصدد تلك المسألة على وجه التحديد، بل إنه يبدو أنهم كانوا يتمتعون بحق الإشراف على القبانية منذ فترة طويلة. وإبراهيم كتخدا العزب الذى أراد عام ١٧٢٤ الحصول على مقاطعة القبانية لحسابه الخاص، توجه إلى القاضى مطالبًا إياه تسجيلها باسمه مقابل هبة قدرها مائة زنجيرلى، لكن القاضى رفض فى بداية الأمر، ثم وافق بعد تدخل شركس بك، وزيادة قيمة المبلغ ثلاثة أضعاف. كما تؤكد العديد من حجج أرشيف دار المحفوظات بالقلعة أن التزام القبانية كان يقع تحت إشراف القاضى(١).

وكان المعمارباشى من رجال الدولة الذين يحتلون مكانة متواضعة بالقاهرة؛ فقد عهد إليه بالإشراف على الإنشاءات العامة والخاصة. ومهام هذه الوظيفة تشكل قلمًا يتبع أوجاق المتفرقة الذى مارس سلطته عليها منذ بداية النصف الثانى من القرن السادس عشر؛ فقد أشاروا إليها فى إحدى المذكرات المقدمة إلى السلطان عام ١٦٩٨-١٦٩٩ باعتبارها من وظائف "المناصب" الثلاثة "المتعلقة" بفرقتهم، وكان صاحب هذا المنصب عام ١٨٠٤ أحد أفراد هذه الفرقة. وكانت

(١) الجبرتى، جـ٤، ص.٢٤٩. أحمد شلبى، ورقة رقم ١٥٦أ. وثائق أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، جـ٨، ص.٦٥٧ (١٧٩٣)، ص.٧٠٤ (١٧٩٦)؛ جـ١٠، ص.٨٦٢ (١٨٠٤). انظر كذلك: .SHAW, Financial, 59-60; Ottoman Egypt, 96

طوائف البنائين والمهندسين تتبع المعمارباشى الذى أطلق عليه حسين أفندى اسم "أغا المهندسين والبنائين"(١).

وكان الجبجى باشى قائد أسلحة أرشيف دار المحفوظات بالقلعة يدير جبخانة القاهرة، وعُهِدَ إليه بتصنيع البارود لصالح جيش الباب العالى الذى أرسل إليه كمية محددة. وهذه الوظيفة تتبع أوجاق المتفرقة مثل الوظيفة المذكورة أعلاه. وفضلاً عن الدور الذى يضطلع به الجبجى باشى على صعيد النظام السياسى والعسكرى بمصر، فإنه كان يحق له وضع القوانين الخاصة بطوائف البارودية فى القاهرة وفرض الضرائب عليها، غير أنه لم يترأس هذه الطوائف لأننا نعرف جيدًا المشايخ الذين تولوا شئونها. كما كان الجبجى باشى يشرف على مقاطعات البن التابعة للمتفرقة(٢).

والمهتارباشى (قائد الموسيقيين) كان يحتل كذلك مكانة متواضعة بين صفوف العسكريين. وقد وجدنا بعض المؤشرات التى تؤكد جمع "عوائد المهتارباشى" عند تصفية تركة أحد الخيامية عام ١٦٨٦، وتركة أحد مدولبى الحمام عام ١٦٩٢؛ مما يجعلنا نعتقد أنه كان يتمتع ببعض السلطات داخل هذه الطوائف الحرفية(٣).

---

(١) تماثل هذه الوظيفة تمامًا وظيفة ناظر العمارة إبان العصر المملوكى (VAN BERCHEM, Matériaux, Le Caire, 538). انظر: كتاب التراجم، ص.٧٩١ (حسين أغا، المتفرقة، المعمار...عام ١٦٨٨-١٦٨٩)؛ ص.٩٥٦ (مذكرة عام ١٦٩٨-١٦٩٩). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٥٦/٤٢٩٤، ١٥٨/٤٢٩٦، ١٦٠/٤٢٩٨ (١٨٠٤/١٢١٩). انظر بصدد المعمار باشي: أوليا شلبى، جـ١٠، ص.٣٦٢؛ حسين أفندى، ورقة رقم ١٨/أ٥١، ٩ب/٥٧. انظر كذلك:

- ESTÉVE, Mémoire, 335; SHAW, Financial, 147; SHAW, Ottoman Egypt, 38, 85; BAER, Egyptian Guilds, 42; A.N., Caire, B 1 321, 15 décembre 1732.

(٢) أطلق حسين أفندى (٩ب/٥٧) على هذا الشخص اسم "أغا البارودية". انظر: اوليا شلبى، جـ١٠، ص.٣٦٨؛ القينالى، ورقة رقم ١٢ب. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 335; SHAW, Finanvial, 146, Ottoman Egypt, 39, 63-4.

(٣) محكمة القسمة العسكرى، سجل رقم ٧٩، ص.٣١٠ (١٦٨٦)؛ سجل رقم ٨٥، ص.٤٨٥ (١٧٩٢).

وقد تم تكليف أحد ضباط المتفرقة، ألا وهو القافلة باشى، بتوفير الجمال والدواب اللازمة لنقل قافلة الحجاج، فقد تضمنت وظيفته الإشراف على جميع أسواق الدواب بالقاهرة والمناطق المجاورة، فضلاً عن أحقيته فى فرض الضرائب عليها، مما جعله يحصل على مبالغ هائلة(١).

وهناك العديد من الأمثلة التى يمكن أن نذكرها فى هذا الشأن؛ فقد ذكر أوليا شلبى أن الطوائف الحرفية التى تعرض لها بالوصف فى إطار موكب العربات، كانت تخضع لإشراف أحد ضباط حاشية الباشا، حيث كان يضطلع بعدد من المهام التى ترتبط بنشاط هذه الطوائف، وهو ما ينطبق على المعمارباشى على سبيل المثال، كما كان الخبازون وتجار القمح يتبعون الاتمكجى باشى، ويتبع الطباخون الأشجى باشى،...الخ(٢). وهكذا، نجد أن جزءًا كبيرًا من الطوائف الحرفية كان يقع تحت سلطة كبار رجال الطبقة الحاكمة؛ فكانت الهيمنة على هذه المقاطعة أو تلك بمثابة العامل الرئيسى الذى يحدد تقسيم السلطات الإدارية على صعيد مختلف الأنشطة الاقتصادية. وفضلاً عن التحكم فى الطوائف الحرفية، كان اهتمام الحكام ينصب على سبل الاستغلال الضريبى أو شبه الضريبى الذى يمثل الغاية القصوى لهذا النظام.

## ٢ - استغلال الطوائف الحرفية على الصعيد المالى

كان حق فرض الضرائب على الأنشطة الصناعية والتجارية- مثله فى ذلك مثل الثروات العقارية- "أحد الامتيازات التى يمتلكها السلطان، ويتولى تقسيمها إلى عدد من الحصص... داخل المقاطعات التى يوزعها على مجموعة من الوكلاء الذين يتولون إدارتها وحق استغلالها"(٣). وكانت هذه هى الطريقة الشائعة بمصر

(١) حسين أفندى، ورقة رقم ٥٧/أ١٩. انظر كذلك: SHAW, Ottoman Egypt, 86.

(٢) أوليا شلبى، جـ١٠، passim [؟]. انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 42.

(٣) SHAW, Financial, 98.

لتولى المهام الإدارية، بل إن مصر ذاتها كانت إحدى المقاطعات التى وهبها السلطان للوالى أو الحاكم. ويمكن للسلطة المعنية بهذه الشئون الإدارية الحصول على المقابل المادى بواسطة عدة طرق نذكر منها "التيمار" الذى يتمثل فى حصول الوكيل على مجمل إنتاج المقاطعة مقابل الخدمات التى يؤديها للسلطان؛ أو "الأمانة" التى يحصل الضابط بموجبها على راتب ثابت، فى حين يترك للسلطان إنتاج المقاطعة بأكمله؛ أو "الالتزام" الذى يجمع بين بعض عناصر "التيمار" و"الأمانة"، حيث يحصل الملتزم على جزء من إنتاج المقاطعة مقابل مجهوداته فى جمع الضرائب، ويتم سنويًا توريد مبلغ ثابت لخزانة الدولة. وكان نظام "الأمانة" هو المتبع فى مقاطعات الحضر، غير أنه منذ منتصف القرن السابع عشر، صارت معظم هذه المقاطعات تخضع لسلطة الأوجاقات بموجب نظام "الالتزام". ويحصل الملتزمون على هذه المقاطعات لفترة طويلة تمكنهم من إدارتها على النحو الصحيح، ودفع المبالغ المقررة للخزانة، وإلا (فى حالة وفاة الملتزمين) يتم استعادتها مرة أخرى، ويتولى حاكم البلاد مسألة بيعها فى المزاد العلنى. لكن حائزى هذه المقاطعات من العسكر والمماليك استطاعوا خلال القرن الثامن عشر اكتساب حق توريثها لأبنائهم، أو تركها لأحد أفراد فرقتهم أو حاشيتهم، دون ضرورة اتخاذ الإجراء الخاص بالبيع فى المزاد العلنى[١].

وقد حصد أفراد الطبقة الحاكمة من نظام الالتزام العديد من المنافع التى لا يمكن إنكارها، حيث صار لهم مصدرًا للدخل ثابتًا ومنتظمًا؛ فحينما يتم توزيع عقود الالتزام فى بداية السنة المالية خلال شهر توت/سبتمبر، يحصل الملتزمون على حق الإشراف على العاملين بالمقاطعات وتقسيم الضرائب وجبايتها، ويتم إعفاء الحكومة منذ ذلك الحين من إعالة الموظفين المكلفين بإدارة شئون هذه المهام الإدارية والضريبية.

غير أن هذا النظام لم يسلم من وجود بعض العيوب الواضحة، حيث لم يخضع الملتزمون لأى نوع من أنواع الرقابة؛ مما أتاح لهم ممارسة الحكم التعسفى على الرعايا الذين يقعون تحت إمرتهم، وكان يحق لهم الإفراط فى استغلالهم من

---

(١) SHAW, financial, 26-7; Ottoman Egypt, 136-7, 140-1.

أجل تحقيق أكبر عائد ممكن؛ وكثيرًا ما كان الملتزمون يتركون إدارة المقاطعة لعدد من الوكلاء؛ فيجد العاملون أنفسهم تحت نير عدد هائل من جامعي الضرائب، بل إن المبالغ التى تدخل صناديق خزانة الدولة لا توازى العبء الحقيقى الذى يتعين عليهم احتماله. فقد كانت قيمة عقود الالتزام الخاصة بالجمارك الخمسة لا تتجاوز فى مجملها سبعة عشر مليون بارة ونصف، إن لم نضع فى الحسبان مختلف المقاطعات التى تمت إضافتها لأسباب إدارية، فى حين ارتفع دخل الجمارك الكلى خلال السنوات الأولى من القرن الثامن عشر ليبلغ ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة، بواقع أربعة أضعاف قيمة الالتزام. ونقلاً عن بعض المراقبين، ذكر استيف أن المماليك كانوا يحصلون من مقاطعة الجمارك على ستة ملايين (بواقع ١٤٨ مليون بارة)، مما جعله يستخلص أنه "كان لابد أن يعمد ملتزمو الجمارك إلى انتهاج مختلف سبل الابتزاز والإذلال، من أجل الحصول على هذا المبلغ؛ لأن قيمة الضرائب لم تتجاوز الثلاثة ملايين"(١). ومن هنا، نجد أن الخزانة كانت تحصل على مبلغ ضئيل للغاية من قيمة المبالغ الفعلية التى تتم جبايتها، حيث يذهب الجزء الأكبر إلى الملتزمين ومقاولى الباطن التابعين لهم. وعلى الرغم من قلة المعلومات الدقيقة التى توافرت لدينا بشأن المقاطعات الأخرى، فإننا نعتقد أن الأمر كان يسير على النهج ذاته بصدد التفاوت بين قيمة عقد الالتزام وحجم الضرائب التى يتم جمعها بالفعل؛ فقد كان بستانجية رشيد يدفعون للحكومة ضريبة "الحملة" التى تبلغ قيمتها ١٠٠ بطاقة سنويًا، غير أننا نعتقد أن شيخ البستانجية الذى حصل على عقد الالتزام قد رفع قيمة الضريبة لتصبح ٥٠٠ بطاقة، بواقع خمسة أضعاف قيمتها الأصلية(٢). وقد تم منح التزام مقاطعة كيالة أرز بياض دمياط عام ١٨٠٢/١٢٧ مقابل ١٥٤,٣٩٠ بارة، غير أنه تم بيع إحدى حصص هذه المقاطعة (قيراط واحد) خلال شهر شعبان/ديسمبر من العام نفسه مقابل ١٨,٠٠٠ بارة، بواقع ٤٣٢,٠٠٠ لكل أربعة وعشرين قيراط، وهو ما يبلغ ثلاثة أضعاف قيمة الالتزام،

---

(١) وردت هذه الأرقام لدى كل من استيف ESTÈVE (Mémoire, 359, et note 1)، وشو SHAW (Financial, 103-117). انظر كذلك: GIRARD, Mémoire, 679-681.

(٢) Vincennes, B 9, 7 et 13 octobre 1798.

وإن يقل فعليًا عن حجم المبالغ التى يتم جبايتها من دافعى الضرائب[1]. ووفقًا لما ورد فى كل هذه الأمثلة، قد يتعين علينا مضاعفة قيمة الالتزام لتبلغ فى المتوسط أربعة أو خمسة أو ستة أضعاف القيمة الرسمية من أجل الوقوف على الأرقام الفعلية لحجم الضرائب التى تتم جبايتها.

وانطلاقًا من هذا النظام الذى يقضى بمنح التزام بعض الأملاك العامة لعدد من الأفراد الذين يتولون مهمة جمع الضرائب المفروضة عليها، كان لابد من تناول كيفية تكوين المقاطعات "الخاصة" داخل الممتلكات القائمة على الأنشطة الحضرية التى لا يتعين عليها دفع الضرائب للسلطان، فى ظل تزايد ضعف السلطة المركزية منذ منتصف القرن السابع عشر، فضلاً عن تنامى المقاطعات "العشوائية" داخل المقاطعات "الرسمية". وقد وافقت السلطات على إضفاء الصفة الرسمية على المقاطعات الخاصة شريطة أن يلتزم مالكوها بدفع ضريبة الميرى، غير أن عددًا كبيرًا منها ظل يفتقر إلى الشرعية المطلوبة، وصار يشكل قوام هذا الكم الهائل من "المظالم" التى لا يكل أصحابها من تقديمها للسلطات على مدار القرنين السابع عشر والثامن عشر، ويتم رفعها بصفة دورية، لكنها سرعان ما تعود مرة أخرى[2]. وهذه الصورة المختصرة تتيح لنا التعرف على الخطوط العريضة الخاصة بتطور هذه المقاطعات، دون التمكن من معرفة التفاصيل الدقيقة، بل إننا لم نتعرف سوى بشكل جزئى على آثار هذا التطور بسبب قلة المصادر المتوفرة بهذا الصدد؛ لأن المقاطعات غير الرسمية لم يكن يرد ذكرها بصفة عامة فى الوثائق التى اطلعنا عليها. إلا أن بعض الأمثلة قد تكفى لتوضيح مدى انتشار مثل هذه المقاطعات فى إطار الأملاك العامة وخارج نطاقها:

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٥٣/٤٢٩١ (١٨٠٢/١٢١٧). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، جـ١٠، ص٨٢٧. انظر: SHAW, Financial, 125-6. وسنرصد فيما بعد بعض الأمثلة الأخرى التى تتناول "البحرين"، واحتكار نبات السنا وملح النطرون، وقاطعة السلخانة.

(٢) ESTÈVE, Mémoire, 301. SHAW, Financial, 98-9, 138-142; Ottoman Egypt, 157.

- وتطلق كلمة الميرى بصفة عامة على كل ما يتم توريده إلى خزانة الدولة أو يدخل فى حيازتها. و"المال الميرى" هو الجزء المقتطع من أموال الضرائب التى يتم توجيهها إلى خزانة الدولة (SHAW, Financial, 64).

- اكتسب بعض المكلفين بجمع الضرائب حق الاضطلاع بمهام هذه الوظيفة، وحصلوا على اعتراف الباشا بمناصبهم بعدما تعهدوا بدفع ضريبة الميري: "مقاطعة مباشرة كتابة عشور أصناف البهار" التى تشكلت عام ١٧٥٧[١].

- فرض الضباط أو المماليك على الملتزمين ضرورة دفع ضريبة "الحماية"، حيث كان يتم أحيانا إلحاق المقاطعات الجديدة بأملاك الدولة خلال القرن الثامن عشر: "مقاطعة مال حماية كتابة جمرك إسكندرية" التى تشكلت عام ١٧١٥، و"مال حماية قبانية بندر السويس" التى تشكلت عام [٢]١٧٩٢.

- تم فرض ضريبة الحماية على جميع أشكال الأنشطة الصناعية أو التجارية، سواء خضعت من قبل أو لم تخضع للضرائب الرسمية التى قررتها الخزانة؛ مثل الضرائب المفروضة على معظم وكالات القاهرة وبولاق ومصر القديمة، حيث التزم البعض منها فحسب بدفع الميرى، مثل فرض مال الحماية على وكالة فسيخ بولاق التى تشكلت عام ١٧٥٠[٣].

- هناك العديد من ضرائب الاستهلاك التى أطلق عليها اسم "الحملة"، وهو مصطلح نجد تعريفه فى إحدى الملاحظات التى تناولت الشئون المالية فى مصر، والتى يرجع تاريخها إلى ١٦ سبتمبر ١٨٠٠: فقد تم فرض هذه الضريبة فى جميع المدن "على جميع السلع التى يتم جلبها إلى الأسواق. ويتعين على جميع الحرفيين دفعها، عدا القوافين والنجارين"[٤]. ونحو نهاية القرن الثامن عشر، تضاعف انتشار هذه المقاطعات الخاصة، بحيث لم يكن هناك أى نشاط اقتصادى لا يخضع لدفع ضريبة الحماية أو إحدى الضرائب الخاصة، وكان يتم تطبيق نظام الالتزام من قبل

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٨١/٤٢١٩. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 352. SHAW, Financial, 129, n 17.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٣٤/٤٢١٩. انظر كذلك:

- ESTÈVE, loc.cit. SHAW, Financial, 128, n° 10; 130, n° 27.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٧٥/٤٢١٣. أخطأ شو فى قراءة كلمة "ملح" بدلاً من "فسيخ": SHAW, Financial, 129, n 15. ووكالة الفسيخ التى ذكرها استيف ESTÈVE (Mémoire, 361-2) ورد ذكرها فى بعض المصادر الأخرى (Vincennes, B 6 11, 15 novembre 1798).

(٤) Vincennes, B 6 53. ESTÈVE, Mémoire, 191.

صاحبها الأصلي- من العسكر أو المماليك- على غرار التزام الخزانة بصدد الضرائب الرسمية.

ومن هنا، يصعب علينا التمييز بين الضرائب والمكوس التى كانت تخص الأملاك السلطانية منذ أمد بعيد، والتى كانت تعتبر من هذا المنطلق بمثابة الضرائب الشرعية، وبين الضرائب التى كانت تعد فى الأساس من الضرائب الخاصة التى أضيف إليها فيما بعد دفع ضريبة الميرى، أو تلك التى ظلت تجبى خارج نطاق الأملاك العامة، أو حتى جميع أشكال الابتزاز التى تقع دون قيد أو شرط[١]. كما كان هناك نوع من الخلط الإدارى الواضح الذى اقترن بعدم تحديد المسميات بشكل دقيق، حيث شاع استخدام كلمة "المقاطعة" (أو كلمة قلم/أقلام التى تعادلها تمامًا) لوصف جميع أنواع المقاطعات سواء كانت تعد جزءًا من الأملاك السلطانية أو غيرها. ودفاتر مالية أرشيف دار المحفوظات بالقلعة بالقاهرة قد تناولت المسائل الضريبية من منظور واحد فحسب لا يعتد سوى بالأملاك السلطانية وما تتضمنه من مقاطعات يتعين عليها دفع الميرى، واستبعدت تمامًا المقاطعات "الخاصة"، على الرغم من ضرورة تحديد عدد هذه المقاطعات على وجه الدقة لمعرفة حجم العبء الذى يقع على عاتق الحرفيين والتجار، ولاسيما أنها كانت تتسم بالكثرة العددية، وتعد من أكثر الأعباء التى أثقلت كاهل دافعى الضرائب[٢].

---

(١) انظر بهذا الصدد الملاحظات التى ساقها استيف ESTÈVE (Mémoire, 363): فضلاً عن الضرائب التى تدخل فى إطار الميرى، كان هناك عدد من الضرائب التى لا تمت بصلة للشئون المالية السلطانية؛ "لكن يبدو أنها كانت تشكل جزءًا من رواتب البكوات وبعض الوكلاء الذين أسهموا فى تشكيلها، بل إن الشعب اعتاد على سداد قيمتها على نحو جعل الفرنسيين يعدونها من الضرائب التى شرعها السلطان أو صدق على وجودها، وواصلوا جبايتها...فقد كانت هذه الضرائب تماثل تلك التى تدخل فى إطار الميرى، حيث لم يكن هناك أى خلاف حقيقى بين هذين النوعين باستثناء كون ضرائب الميرى قد اكتسبت الشرعية اللازمة من قبل الأمير، فى حين مازال النوع الآخر فى انتظار التصديق على شرعيته".

(٢) وفقًا لما ورد فى الحوليات المختلفة، يسود الاعتقاد فى وجود عدد آخر من القوائم الأكثر اكتمالاً من الدفاتر التى بين أيدينا. فحينما قرر مقصود باشا (١٦٤٢-١٦٤٤) إلغاء عدد من الضرائب التعسفية، فإنه أصدر أوامره لـ"رفعها من الدفاتر" (زبده، ورقة رقم ٧ب). وفى عام ١٧٢٥، تم الرجوع إلى أحد دفاتر إبراهيم باشا (١٦٧٢/٣)، من أجل تقدير حجم الزيادة التى أضيفت خلال السنوات الخمسين التى تجاوز فيها "الظلم" كل الحدود؛ ويبدو أن هذه الدفاتر كانت تضم حسابات المقاطعات الرسمية وبعض المقاطعات الخاصة، أى أنها تعد الأكثر أهمية فى جميع الأحوال (أحمد شلبى، ورقة رقم ١٥٧ب). غير أننا لم نتمكن للأسف من إيجاد الدفترتين غير المرقمين اللذين اطلع عليهما شو S.J.SHAW فى سجلات المحاكم (التى تم نقلها من القاهرة إلى شبرا خلال الفترة التى أجرينا فيها هذا البحث)؛ فقد وجد بهما العديد من المعلومات الثمينة بشأن المقاطعات الخاصة (Financial, 120, note 57 et 141, note 109).

ووجود مثل هذه الثغرات يحول دون حصولنا على رؤية متكاملة بشأن الأحوال الضريبية العامة والخاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. والقائمة التى يمكن استخلاصها من دفاتر أرشيف دار المحفوظات بالقلعة تضم اثنتى وثلاثين مقاطعة حضرية من بينها العديد من المقاطعات التى تجمعت سويًا؛ وتم إلغاء ثلاث مقاطعات بعد تشكيلها بفترة قليلة خلال القرن الثامن عشر؛ وتعد هذه المقاطعات بأكملها من المقاطعات "العامة" التى يتعين عليها دفع "الميرى". وبصدد معرفة المقاطعات "الخاصة" قبل عام ١٧٩٨، لا نملك سوى عدد من الإشارات المتفرقة التى يصعب شرحها. وقد ترك لنا الاحتلال الفرنسي العديد من القوائم التى تتضمن أسماء عدد من المقاطعات الرسمية والخاصة، إلا أنها كلها غير مكتملة: خطاب من بوسييلج يشير إلى إحدى عشرة ضريبة خاصة(١٠ أكتوبر ١٧٩٨) وآخر من دور الذى يذكر ست ضرائب خاصة (١٠ سبتمبر ١٧٩٩)؛ غير أن أكثر تلك الوثائق اكتمالاً هى تلك التى تحمل تاريخ شهر فريكتيدور من السنة السابعة لإعلان الجمهورية الفرنسية (أغسطس ١٧٩٩)، وتعلن طرح المزايدة الخاصة بالسنة الثامنة (١٧٩٩-١٨٠٠) للحصول على التزام سبع عشرة مقاطعة حضرية عامة وخاصة يحصل عليها "أعلى المزايدين الذى يرسو عليه المزاد". وفى كتابه حول الشئون المالية بمصر ("وصف مصر")، عرض استيف جدولاً مفصلاً يتضمن حجم الالتزام الضريبى بمصر عام ١٧٩٨؛ حيث أشار إلى وجود ٤٠ ضريبة منها ١٧ ضريبة لا تدخل فى إطار الميرى[1]. وقد وجدنا أخيرًا فى أرشيف دار المحفوظات بالقلعة- بعد سلسلة طويلة من الدفاتر المالية- العديد من السجلات التى يرجع تاريخها إلى عام ١٢١٩ (١٨٠٤-١٨٠٥)، وتتضمن العديد من المقاطعات "الخاصة" إلى جوار المقاطعات الرسمية، حيث بلغ العدد الإجمالى ٤٠ مقاطعة؛ ولا يجب استبعاد هذه القائمة على الرغم من تدوينها فى

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، من دفتر رقم ١/٤١٣٩ (١٦٢٤/١٠٣٣) حتى رقم ١٤٦/٤٢٨٤ (١٧٩٨/١٢١٣). انظر كذلك:

- Vincennes, B 9, 10 octobre 1798; B 6 141, 10 septembre 1799; B 6 27, 31 juillet 1799; B 6 39, 21 aout 1799 (وسنعود إلى هذه الوثيقة الأخيرة فى هذا الفصل تحت المسمى التالى المختصر: Vincennes, liste de 1799). انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 333 à 364, passim

فترة متأخرة؛ لأنه يبدو أنها توضح حقيقة الوضع الضريبى السائد قبل الاحتلال الفرنسى، كما أنها تعد القائمة المصرية الوحيدة التى تسوق عددًا كبيرًا من المقاطعات "الخاصة"، غير أنها ليست سوى مُسودة غير مكتملة، ولا يمكن الرجوع إليها على نحو كامل مثل بقية الوثائق التى أشرنا إليها[1].وهكذا، فإن القائمة التى حاولنا إعدادها غير مكتملة على الإطلاق على الرغم من أنها تتضمن ما يقرب من مائة مقاطعة.

وكى نتمكن من دراسة هذه المقاطعات، آثرنا التخلى عن فكرة إعداد تصنيف يفصل بين المقاطعات التابعة للأملاك السلطانية والمقاطعات التى لا تلتزم بدفع الضرائب لخزانة الدولة، وهو التصنيف الذى تبناه كل من استيف فى كتابه "وصف مصر" **Description de l'Egypte**، وشو فى كتابه **The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt**: وعلى الرغم من هذا التصنيف يتناول فى المقام الأول الضرائب المفروضة، فإنه قد تعرض لعملية فرض الضرائب من منطلق إدارى بحت، كما يستبعد حقيقة كون الخزانة لم تكن العنصر الرئيسى المستفيد من المقاطعات، حيث لم يكن السلطان يتمتع سوى بحق الإشراف الظاهرى فحسب. وكان لزامًا إعداد تصنيف يتناول الضرائب والمكوس فى إطار المنتفعين الحقيقيين (الباشا، والأوجاقات، والمماليك)، شريطة أن يتغير وفقًا لتغير هؤلاء المنتفعين واختلاف الأملاك التى يسيطرون عليها. وهكذا، فإننا سنعمد إلى إعداد تصنيف يستند إلى طبيعة المنتجات والحرف التى تخضع لدفع الضرائب، بغية تناول مسألة فرض الضرائب من خلال المنظور الاقتصادى والاجتماعى انطلاقًا من وجهة نظر دافعى الضرائب أنفسهم.

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٥٦/٤٢٩٤، ١٥٨/٤٢٩٦ (١٨٠٤/١٢١٩) (أشرنا إلى هذا المرجع فى هذا الفصل على نحو مختصر: أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٨٠٤/١٢١٩). وتثير قائمة ١٨٠٤/١٢١٩ مشكلة أخرى. ففى حين تتقارب إلى حد ما الأرقام الخاصة بالمبلغ الإجمالى للمقاطعات التى ورد ذكرها فى كل من دفاتر أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، وقائمة ١٧٩٩، وكتاب استيف (انخفضت قيمة الأرقام التى ترجع إلى زمن الحملة على نحو يوضح حجم الأزمة التى نجمت عن الاحتلال والحرب الداخلية مع الأجانب)، فإن الأرقام التى وردت فى قائمة ١٢١٩ لا علاقة لها بالأرقام السابقة ويصعب الاستشهاد بها.

## أ. الجمارك

تعد الجمارك المصدر الرئيسى للضرائب التى يجمعها الحكام على مجموع الأنشطة التجارية الحضرية. وأكثر هذه الجمارك إدرارًا للربح كان جمرك السويس الذى اختص فحسب بتجار البن والتوابل المصريين والعرب، وظل محتكرًا تجارة الشرق حتى نهاية القرن الثامن عشر، وكانت ضرائبه تستهدف أهم الأنشطة الاقتصادية بمصر التى انصب عليها اهتمامنا بصفة خاصة. بينما اختصت الجمارك الأخرى بتجارة الأجانب، وإننا نعتقد أن أهمية دراستها تأتى فى المرتبة الثانية.

وكانت الجمارك المصرية تدر عائدًا ضخمًا يعد أحد أسباب الصراعات التى نشبت بين أفراد الطبقة الحاكمة من أجل الاستيلاء على السلطة. فقد احتفظ الباشاوات بالجمارك لفترة طويلة تمتعوا خلالها بمصدر هائل من مصادر الدخل(١)؛ حيث نجحوا فى إدارتها من خلال نظام الالتزام بمساعدة الأمناء اليهود أو النصارى، غير أنها انتقلت لسلطة الانكشارية نحو عام ١٦٧٢/١٦٧١، باستثناء جمرك السويس؛ فقد بلغوا أوج قوتهم، ولجأوا بدورهم إلى نظام الالتزام، كما عهدوا بإدارتها لعدد من "المعلمين" اليهود والنصارى. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، كانت جميع الجمارك تقع تحت سلطة الأمراء المتنفذين.

### جمرك السويس "جمرك البحر"

بمجرد وصول السفن المحملة ببضائع الحجاز والهند إلى ميناء السويس، ينتشر الخبر سريعًا فى جميع أرجاء القاهرة، بينما يتم إنزال المنتجات المختلفة وإيداعها بوكالة التوابل(٢). ويرسل قاضى البحر أحد الكتبة إلى السويس من أجل

---

(١) فقد خصص السلطان سليم للباشا فى مصر دخلاً ثابتًا تبلغ قيمته ٤٠٠ بارة "لفرق" البن (حسين أفندى، ورقة رقم ٥٦أ/١١؛ انظر كذلك: SHAW, Ottoman Egypt, 35).

(٢) تعرض استيف لكيفية جمع الضرائب المفروضة (Mémoire, 351). انظر كذلك: SHAW, Financial, 99, 104-105.

تحديد كمية البضائع التى وصلت الميناء، وإعداد بيان بأسماء جميع التجار الذى سيحصلون عليها، ثم يقوم بتقدير حجم الضرائب المفروضة عليها، وفقًا لما ورد فى هذه المذكرة؛ ويستطيع بعد ذلك تجار البن والتوابل نقل بضائعهم إلى القاهرة. وقد عُهد بمسئولية إدارة جمرك السويس إلى كل من قاضى البحر وديوان البحر الذى يتولى إدارته. ونحو نهاية القرن الثامن عشر، كان يتم توارث وظيفة قاضى البحر (الذى يطلق عليه كذلك اسم "كاتب البحر")؛ فقد جاء بعد موسى أفندى الذى توفى عام ١٧٦٦ ولده حسن أفندى الذى خلفه ولده على أفندى (توفى عام ١٧٩٣)، وجاء من بعده إبراهيم أفندى شقيق على. ثم توفى إبراهيم عام ١٨٠٥ تاركًا وراءه طفلاً صغيرًا؛ لذا تم اختيار مملوكه الذى يُدعى حسن للاضطلاع بمهام وظيفته كوكيل عن ابن سيده[١]. وكان ديوان البحر يضم عددًا من "المعلمين"، و"الكتبة"، و"الصرافين" النصارى أو اليهود الذى امتلكوا حصصهم الخاصة؛ فقد كان الديوان يشكل فى حد ذاته "قلمًا"[٢] يُعرف باسم "قلم البحر". وكان تجار البن والتوابل يتمتعون ببعض السلطات على صعيد إدارة ديوان البحر مما أتاح لهم الامتناع عن دفع جزء من قيمة الرسوم الجمركية التى يتعين توريدها للخزانة، وقد عاب الباشا عام ١٧٨٨ على نهج أحد هؤلاء التجار الذى أجابه بجرأة قائلاً إن عمليات التهرب الضريبى تعد من الأمور المعتادة التى يتعين على السلطات الحيلولة دون وقوعها[٣]. وحقيقة القول إنه كان يصعب على الحكام التعامل بقسوة مع هؤلاء التجار الذى يخضعون لاستغلالهم، بل يلجئون إليهم للحصول على الأموال التى تلزمهم وقت الحاجة: كثيرًا ما طالبوهم خلال القرن الثامن عشر بتقديم العديد من القروض التى يتم سدادها بواسطة منحهم عددًا من الخصومات على الرسوم الجمركية التى يتعين عليهم دفعها لتمرير شحنات البن الواردة إليهم. وقد وجدنا فى

---

(١) الجبرتى، جـ٣، ٣٤٩.

(٢) هناك العديد من وثائق أرشيف دار المحفوظات بالقلعة التى تتناول مسألة نقل "الحصص" التى كان يمتلكها الكتبة اليهود فى "قلم البحر"؛ انظر على وجه الخصوص: ارشيف دار المحفوظات بالقلعة، جـ٣، ص.٢٦٤ (١٧٦٦)، ٥٦١ (١٧٦٨)؛ جـ٤، ص.٣٢٦ (١٧٣٣)، ٣٨٤ (١٧٧٧)، ٣٩٥ (١٧٧٨)، ٤٢٢ (١٧٨٠)، ٤٢٣ (١٧٨٠)، ٤٢٥ (١٧٨٠)؛ جـ١١، ص.٥٤٠ (١٨٠٥).

(٣) الجبرتى، جـ٢، ص.١٦٢.

سجلات المحاكم العديد من الإشارات إلى اعتمادات هؤلاء التجار المالية لدى ديوان البحر.

وفضلاً عن "مقاطعة عشور أصناف البهار"، كان جمرك البحر يضم العديد من المقاطعات الأخرى التى تتعلق بتجارة التوابل- باستثناء "مقاطعة دار ضرب الذهب"- مثل "مقاطعة سمسارية البهار"، و"مقاطعة الإفرنج" التى يتعين أن ينتظر بها التجار المصاحبين للتوابل حتى يتم الانتهاء من تقدير حجم البضائع، و"مقاطعة قصير شامى". وبلغت قيمة هذه المقاطعة ٤,٤١٢,٩٢٤ بارة عام ١٧٩٨، فضلاً عن "كشوفية الكبير" التى بلغ حجمها ١,٦٥٨,١٣٢ بارة، غير أنه يجب استقطاع الجزء الخاص بدار الضرب الذى يبلغ ٦٨٣,٣٣٣ بارة. وقد اختلف هذا الرقم قليلاً منذ نهاية القرن السابع عشر؛ فقد كان إجمالى قيمة الالتزام ٣,٢٤٣,١٩٦ بارة بين عامى ١٠٨٨ (١٦٧٧) و١١٣٠ (١٧١٨)، وارتفعت هذه القيمة لتبلغ ٤,٠٧٩,٩٩٦ بارة، ثم تعرضت للزيادة خلال عامى ١١٥٥ (١٧٤٢) و١١٧٥ (١٧٦١) لتصبح فى النهاية ٤,٤١٢,٩٢٤ بارة. وكان الباشا هو ملتزم هذه المقاطعة، لكن الانكشارية نجحوا فى بسط سيطرتهم عليها مثل غيرها من المقاطعات الجمركية الأخرى، غير أننا لم نستطع تحديد زمن حدوث هذا الأمر أو الملابسات المحيطة به(١).

وعلاوة على جمرك التوابل، كان هناك عدد من المقاطعات الصغيرة التى اكتسبت قدرًا من الرسمية. ولنذكر أولاً العديد من مقاطعات مال الحماية التى تلتزم بدفع الميرى، وتم إنشاؤها خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر: "مقاطعة مباشرة كتبة عشور أصناف البهار" التى تم إنشاؤها عام ١٧٥٧، وانخفضت قيمتها

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٢١٢/١٧٩٧). ووفقا لما ورد فى Mémorial de l'Estat d'Egypte (1634)، فإن دلبور أمين الجمرك كان يدفع ١٨٠ كيسًا، بواقع ٤,٥٠٠,٠٠٠ مدين. وقد عرّف شو (Financial, 100) "كشوفية الكبير" على النحو التالي: كان ملتزمو المقاطعات الحضرية يحتفظون بجزء من المبالغ التى يجمعونها باعتبارها من "الفايظ"، ويتعين عليهم فى المقابل دفع ضريبة سنوية لخزانة الدولة تُعرف باسم "كشوفية الكبير" التى تختلف عن الضريبة السنوية التى يدفعونها للوالى وتُعرف باسم "كشوفية الصغير". الجبرتى، جـ٢، ص.١٢٠. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 337. SHAW, Financial, 103-8; Ottoman Egypt, 139.

من ٣٩٠,٠٠٢ بارة لتبلغ ١٦٣,٤٣٣ بارة عام ١٧٩٨[١]؛ و"مال الحماية عن البهار" التى تم فرضها عام ١٧٦١، وبلغت قيمتها ٢٣,٨٩٥ بارة، إلا أنه تم إلغاؤها عام ١٧٦٩-١٧٧٠[٢]؛ "ومال حماية قبانى السويس" التى تم فرضها عام ١٧٩٢، وبلغت قيمتها ٥١٠ بارة[٣]؛ و"حماية مباشر ديوان بندر السويس" التى تم فرضها عام ١٧٩٢، وبلغت قيمتها ٤١٠ بارة[٤]. وقد تم إنشاء مقاطعة وكالة بحر السويس من أجل تخزين البضائع إلى حين نقلها إلى القاهرة، خارج نطاق أملاك الدولة، لكن استيف يؤكد أن الملتزم كان يدفع إحدى ضرائب الميرى التى بلغت قيمتها ٦٣,٠٠٥ بارة، وهو على ما يبدو السبب الذى جعلها تحظى بالموافقة الرسمية[٥]. وحرى بنا أن نشير إلى كون "القافلة باشى" هو المكلف بتوفير الإبل والدواب اللازمة لنقل قافلة الحجاج، ثم اتسع نطاق مسئولياته ليشمل إعداد القوافل التجارية بين القاهرة والسويس وتوفير الحماية اللازمة لها، فصار يجمع ضريبة مقدارها ربع بطاقة عن كل "فِرد" من البن يتم نقله من السويس إلى القاهرة، مما جعله يحصد مبلغًا كبيرًا بلغت قيمته قرابة ٥٠٠,٠٠٠ بارة. وكان هذا الشخص الذى يعد أحد أفراد المتفرقة يدفع ضريبة قيمتها ٦٩,٠٠٠ بارة نظير الحصول على هذا الالتزام[٦]. وكان فى الغالب ملتزمو مـال الحـماية من تجـار التوابل أو كاتب البحر نفسه.

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣. انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 352. SHAW, Financial, 129, n° 17.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٨٣/٤٢٢١. انظر كذلك: Shaw, Financial, 130, n 21.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٣٤/٤٢٧٢. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 352. SHAW, Financial, 130, n 27.

(٤) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٣٤/٤٢٧٢. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 352. SHAW, Financial, 130, n 28.

(٥) انظر: ESTÈVE, Mémoire, 361. كما أكد شو SHAW (Financial, 140) أن هذه المقاطعة لم تكن تدخل فى إطار أملاك الدولة، لكن الملتزم كان يدفع ١٠٠,٠٠٠ بارة لمالكها الخاص.

(٦) حسين أفندى، ورقة رقم ١٨/أ٥١. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 333, 335. SHAW, Financial, 175-6.

ولا مجال للمقارنة بين المبالغ التى يتعين على أصحاب عقود الالتزام دفعها للخزانة وحجم الضرائب والمكوس التى يدفعها تجار البن والتوابل لهؤلاء الملتزمين أو وكلائهم. ويمكننا الوقوف على حجم العبء الضريبى الذى كان يثقل كاهل التجار من خلال الإطلاع على البيانات الواردة فى سجلات المحاكم. بين عامى ١٦٦٣ و١٦٩٩، ارتفعت قيمة ضريبة العشور المفروضة على البن الوارد إلى السويس بمقدار ١٤% فى المتوسط من قيمة أسعار البن، وبلغت النسبة القصوى لهذا الارتفاع ١٨,١% من قيمة سعر البن (تم فرض ١٧٨,٧٥٩ بارة عام ١٦٨٦ على ١,٠٢٣ قنطار تعادل قيمته ٩٨٣,١٣٢ بارة). وفى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، شهدت قيمة عشور البن انخفاضًا ملحوظًا؛ حيث بلغ متوسط النسبة المفروضة ٧,١% بين عامى ١٧٠٠ و١٧٣٦[١]. ويبدو أن إجمالى قيمة العشور قد شهد ارتفاعًا ملحوظًا فيما بعد، على الرغم من أننا لم نجد فى سجلات المحاكم سوى رقم واحد فحسب تم رصده بعد عام ١٧٣٦ (بلغت نسبة إحدى ضرائب العشور ١٤,٢% عام ١٧٥١)؛ لكننا وجدنا ما يعضد حدوث ارتفاع فعلى من خلال ما قرأناه فى كتاب "وصف مصر" بشأن التغييرات الضريبية التى شهدها النصف الثانى من القرن الثامن عشر[٢]. ونحو عام ١٧٤٧، تراوحت قيمة هذه الضريبة بين ٤٠٠ و٦٠٠ بارة لفرد البن الواحد الذى كان يبلغ سعره آنذاك ٧,٠٤٢ بارة، أى أن نسبة العشور كانت تتراوح بين ٥,٧% و٩,٤%. وقد بدأت زيادة الضرائب فى عهد إبراهيم شاويش الذى فرض رسمًا قيمته اثنان "زر محبوب" لكل قنطار من البن، حيث قدر بوسييلج قيمة الضريبة الإجمالية بـــ ٨٦٨ مدين للفرد الواحد الذى بلغ متوسط سعره ٧,٠٤٢ بارة بين عامى ١٧٤١ و١٧٥٠. وفى ظل حكم على بك، بلغت قيمة الضرائب ١,٠٠٨ بارة للفرد الواحد

---

(١) تم احتساب هذا المتوسط بواسطة مجموع: ستة عشر رقمًا تمثل قيمة العشور المرصودة بين عامى ١٦٦٣ و١٦٩٦ (حيث بلغت النسبة الدنيا ١٢,٥% عام ١٦٧٨، بينما بلغت النسبة القصوى ١٨,١% عام ١٦٨٦)؛ وعشرة أرقام تمثل قيمة العشور بين عامى ١٧٠٠ و١٧٣٦ (حيث بلغت النسبة الدنيا ٥,٨% عام ١٧٢٠، بينما بلغت النسبة القصوى ٩,٩% عام ١٧٠٠).

(٢) انظر بصفة خاصة خطاب بوسييلج إلى بونابرت بتاريخ ٥ أكتوبر ١٧٩٨: Vincennes, B 6 9.
انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 350-1; GIRARD, Mémoire, 681; SHAW, Financial, 105-6.

الذى بلغ متوسط سعره ٧,٠٣١ بارة بين عامى ١٧٦١ و١٧٧٠. ثم تزايدت حدة ارتفاع هذه الضرائب فى ظل حكم مراد بك وإبراهيم بك، وسجلت تحت حكم إسماعيل بك ٢,٠١٦ بارة لفرد البن الذى بلغ متوسط سعره ٩,٩٧١ بارة بين عامى ١٧٨١ و١٧٩٠. وبعد عودة مراد بك وإبراهيم بك لتولى السلطة مرة أخرى، ارتفعت قيمة هذه الضريبة لتبـلغ ٢,٩٦٨ بارة للفرد الواحد (بوسـيلج)، أو ١,٩٨٠ (جيرار)، فى حين بلغ متوسط سعره ١١,٥٩٥ بارة بين عامى ١٧٩١ و١٧٩٨، أى أن نسبة الضريبة المفروضة قد بلغت ٢٥,٦% أو ١٧,١%. ويبدو أن هذه الأرقام هى الأقرب إلى الصحة، بل إنها تمكننا من معرفة حجم العبء الواقع على عاتق التجار الذين كانوا يستوردون ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ فرد سنويًا. وفضلاً عن هذه الضريبة التى كان يتم دفعها بجمرك السويس، تجدر الإشارة إلى العديد من الضرائب الأخرى التى وجدناها فى سجلات المحاكم، والتى تمدنا ببعض البيانات المذهلة. ويكفينا فحسب الوقوف على حالة الحاج عباس بن أحمد الذى استورد كمية من البن عام ١٧٣٦، وصار لزامًا عليه دفع ضريبة العشور بالإضافة إلى "خدمة وكيل السويس"، و"رسم أغات الباشا"، و"حق الطريق عند حضور البن"، و"أجرة اليمق والسراج"،...إلخ(١).

وخلاصة القول إن ملتزمى جمرك السويس كانوا يحصدون دخلاً هائلاً؛ لأن قيمة المبالغ التى يتعين عليهم توريدها للخزانة مقابل التزام التوابل لم تكن تتجاوز أربعة أو خمسة ملايين بارة. كما أكد شو أن متوسط دخل هذا الجمرك قد ارتفع خلال القرن السابع عشر ليبلغ سنويًا ٦٠ مليون بارة يحصل منها حاكم مصر على النصيب الأكبر باعتباره صاحب حق الالتزام. غير أن تدهور الاقتصاد المصرى خلال القرن التالى قد أثر سلبًا على حجم دخل الجمارك؛ إلا أن استيف قد قدر قيمة متوسط الدخل السنوى لجمرك السويس بـــ ٣٦,٨٤٢,٨٧٦ بارة يتم تحصيلها نظير رسوم الاستيراد على مدار الاثنى عشر عامًا التى سبقت مجيء نابليون إلى مصر (بين عامى ١٢٠١/١٧٨٦-١٧٨٧ و١٢١٢/١٧٩٧-١٧٩٨). وكان الملتزمون يحصلون على خمسة أسداس هذا المبلغ، ونعنى بهم الانكشارية فى بادئ الأمر، ثم أمراء الحكم بدءًا من على بك، حيث بلغت قيمة المبلغ الذى يتم

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٢، ص.٤٠٨ (١٧٣٦).

توريده للخزانة ويحصل عليه الباشا ٦,٠٧١,٠٦٥ بارة نظير التزام التوابل، بواقع ١٦% من قيمة المبلغ الإجمالى. وهكذا، يمكننا أن ندرك قدر جمرك السويس لدى حائزى الالتزام الذين يعدونه بمثابة إحدى الأدوات الهامة على الصعيدين المالى والسياسى. وهنا يكمن إلى حد ما تفسير أسباب هيمنة الباشاوات خلال القرن السابع عشر، والانكشارية فيما بعد، بل بوسعنا أن نقول إن فقدان التزام الجمارك من شأنه التسبب فى انهيار كل هذه القوى بشكل نهائى(١).

## الجمارك الأخرى

تولى أوجاقات الانكشارية إدارة جمارك الإسكندرية ودمياط والبرلس وبولاق منذ عام ١٦٧١-١٦٧٢، وأحكموا سيطرتهم عليها بعد عام ١٦٩٣-١٦٩٧، باستثناء الفترة التى فصلت بين عامى ١١١٧ و١١١٩ (١٧٠٥-١٧٠٧) وحصل خلالها يوسف بك على التزام الجمارك. وكانت هذه الجمارك تدر ربحًا هائلاً؛ فقد ذكر شو أن حجم الضرائب التى جمعها الملتزمون عام ١١٥١ (١٧٣٨-١٧٣٩) قد بلغ ٣٢,١٢٥,٠٠٠ بارة، حيث بلغ إجمالى أرباحهم ١٠,٧٢٦,١٤٨ بارة، بواقع ٣٢% من قيمة المبلغ الإجمالى بعد دفع المبالغ المقررة لخزانة الدولة وكشوفية الباشا. وفى عام ١١٩٣ (١٧٧٩)، بلغ عائد الجمارك ٤٢,٧٥٠,٠٠٠ بارة، وبلغت حصة الملتزمين ٢٠,٦٨٣,٢٩٩ بارة، بواقع ٤٨% من قيمة المبلغ الإجمالى. وفى عام ١٢٠٠ (١٧٨٦-١٧٨٧)، بلغ عائد الجمارك الأربعة ٤٧,٧٥٠,٠٠٠ بارة، وحصل الملتزمون على ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة، بواقع ٥٣% من القيمة الإجمالية. وأخيرًا، خلال السنوات الاثنتى عشرة التى سبقت عام ١٧٩٨، بلغ متوسط عائد الجمارك الأربعة ٣٩,٨٣٢,٩٨٦ بارة، ومتوسط ما حصل عليه الملتزمون ٢٤,٤٨٢,٩٦٨ بارة، بواقع ٦٣% من المبلغ الإجمالى.

---

(١) حسن أفندى، ورقة رقم ٣٤أ/٣٥. انظر: ESTÈVE, Mémoire, 359. SHAW, Financial, 106-7; Ottoman Egypt, 139-140. وفقًا لما ذكره شو، فإن البكوات قد استولوا على الجمارك "بعد عام ١٧٧٩"، ومنحوا الوالى حق الالتزام.

وهكذا، توضح لنا تلك الأرقام الفعلية (باستثناء الفترة الأخيرة التى تضمنت المتوسط فحسب) أن الملتزمين لم يتوقفوا عن زيادة حجم المبالغ المقتطعة لصالحهم من عائد الجمارك، وزيادة النسبة المقررة لهم بصفة خاصة(١).

وظل الباشا يمنح الانكشارية سنويًا حق التزام الجمارك حتى ستينيات القرن الثامن عشر، مقابل دفع الضريبة المقررة للدولة. وكان أحد كبار ضباط الأوجاق يتولى منصب رئيس الجمارك، وهو بصفة عامة الكتخدا أو إحدى الشخصيات المسيطرة داخل هذه الفرقة؛ فقد تولى عثمان كتخدا رئاسة جمارك مصر نحو عام ١٧٣٠، واستمر فى إدارة شئونها لمدة عدة أعوام؛ وجاء من بعده إبراهيم كتخدا نحو عام ١٧٥٠(٢). ثم يقوم رئيس الجمارك بمنح عدد من عقود الالتزام الفرعية لمجموعة من المعلمين الذين كانوا فى الغالب من اليهود. وهناك العديد من الأسباب التى تكمن وراء هذا الاختيار؛ ألا وهى قدرة اليهود على إدارة الصفقات التجارية والمعاملات النقدية، ووجود علاقات وطيدة تجمعهم بالتجار الأجانب الذين يتعاملون مع هذه الجمارك بصفة خاصة، فضلاً عن دورهم الهام فى مختلف الأنشطة "المصرفية" والنقدية، مما يتيح لهم سرعة جمع الأموال اللازمة لدفع التزام الجمارك. وقد نشأت علاقات وطيدة بين طائفة اليهود بالقاهرة وأوجاق الانكشارية الذين ساعدوهم على تدعيم نفوذهم الاقتصادى والمالى؛ غير أن هذا الأمر لم يخل من بعض المخاطر، لأن تزايد سلطتهم كان سببًا فى إزعاج السكان وبعض أفراد أوجاق الانكشارية؛ فقد شهد ياسف هذه التجربة المريرة عام ١٦٩٧؛ فقد بلغ الوكلاء اليهود أوج قوتهم فى ظل حكم إبراهيم كتخدا، لكنهم واجهوا عام ١٧٥٥ موقفًا مغايرًا من قِبَل عبد الرحمن كتخدا الذى لم يمتد حكمه لفترة تتيح له النيل من نفوذهم، مما جعلهم يعودون أكثر قوة من ذى قبل، بل بلغ بهم الأمر حد إعلان يوم السبت عطلة رسمية فى الجمارك التى حصلوا على توكيلاتها(٣).

---

(١) SHAW, Financial, 116-7.

(٢) A.N., Caire, B 1 326, 1er avril 1742; Alexandrie, B 1 102, 5 juin 1730; Caire, B 1 321, 13 janvier 1731; Caire, B 1 332, 11 octobre 1757.

(٣) A.N., Alexandrie, B 1 108, 22 juin 1755. NIEBUHR, Voyage, I, 107.

وقد عمد على بك عام ١٧٦٩ إلى استبعاد اليهود من إدارة الجمارك، حيث فرض البكوات سيطرتهم عليها، وتمت إدارتها بواسطة عدد من الشوام هم ميخائيل فخر، ثم يوسف بيطار وميخائيل جمال، وأنطون القسيس فرعون الذى تركها عام ١٧٨٤. وبحلول نهاية القرن، كانت إدارة الجمارك تخضع لسلطة النصارى بصفة خاصة، وكان يقتسم عائدها كل من مراد بك وإبراهيم بك(١).

وقد تم تجميع جمارك الإسكندرية ورشيد فى مقاطعة واحدة، ثم أُلحقت بها "مقاطعة تعريف المراكب" عام ١٠٨٨ (١٦٧٧-١٦٧٨)، وصارت تضم كذلك عددًا من المقاطعات الخاصة بمراقبة الملاحة فى النيل ونشاط الأسواق فى الإسكندرية ورشيد. وانتهت سيطرة الانكشارية على هذا الجمرك نحو عام ١٧٧٠، حيث حصل محمد بك على حق الالتزام عام ١١٨٦ (١٧٧٢-١٧٧٣)، وصار الاضطلاع بهذه المهام من اختصاص البكوات حتى نهاية القرن الثامن عشر، غير أن الانكشارية استعادوا حكم جمرك الإسكندرية بصفة مؤقتة خلال الفترة التى فصلت بين عامى ١٧٨٦ و١٧٩٠، فى أعقاب الحملة التى قام بها حسن باشا. ولم تختلف قيمة الميرى الذى يتم توريده للخزانة خلال القرن الثامن عشر كثيرًا عما كانت عليه خلال القرن السابع عشر: ٤,٤٠٨,٠٠٠ بارة عام ١٦٣٤، و٤,٨٨١,٣٣٤ بارة عام ١٠٨٨ (١٦٧٧-١٦٧٨)، و٥,٤٠٤,٦٦٩ بارة عام ١٢١٣ (١٧٩٨-١٧٩٩)؛ أى أن نسبة الزيادة قد بلغت ١١% فحسب خلال ما يزيد على قرن من الزمان. فقد كان الملتزم يدفع عام ١٧٩٨ مبلغًا إجماليًا قوامه ٦,٧٣٦,٩٥٤ بارة تتضمن كشوفية الباشا، فى حين يقدر عائد الجمرك بـــ١١,٥٤٨,١٠٤ بارة، أى ضعف المبلغ المفروض عليه. وقد حاول حسن باشا عام ١٧٨٦ زيادة المبالغ المستحقة للخزانة لتبلغ ٦,٠٠٠,٠٠٠ بارة، لكن محاولته باءت بالفشل بسبب رفض الأمراء المصريين الذين نجحوا فى إقناع السلطان بإلغاء هذه الزيادة(٢). وفى عام ١٧١٥، تم إنشاء مقاطعة "حماية كتبة جمرك بندر

---

(١) انظر بصدد نظام الجمارك: GIRARD, Mémoire, 680-1.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٢١٢/١٧٩٧-١٧٩٨). حسين أفندى، ورقة رقم ٣٤ب/٣٥. انظر كذلك:

- Mémorial de l'Estat d'Egypte, 261. ESTÈVE, Mémoire, 337, 359, 396. SHAW, Financial, 109-110; Ottoman Egypt, 49, 61-2, 127-8, 164-7.

إسكندرية" "على هامش" هذه المقاطعة، وتم بموجبها فرض ضريبة الميرى التى بلغت ٢٧,٠٤٠ بارة عام ١٧٩٨[١].

وينطبق الأمر برمته على مقاطعة جمرك دمياط التى يتعين عليها دفع ضرائب الميرى التى ارتفعت قيمتها من ١,١٧٢,٦٦٧ بارة عام ١٠٨٨ (١٦٧٧-١٦٧٨) إلى ١,٥٦٤,٥٣٠ بارة نحو عام ١٧٩٨، حيث اشتملت على الالتزام الخاص بالجمرك ومختلف أسواق دمياط والأراضى المجاورة فى المدينة ذاتها. وإذا ما احتسبنا قيمة الكشوفية التى يتعين على الملتزمين دفعها، فإن المبلغ المستحق يصل إلى ٢,٣٣٥,٧٧٧ بارة. وقد أشار استيف إلى ارتفاع قيمة متوسط العائد السنوى لدخل الجمارك بين عامى ١٢٠١ (١٧٨٦-١٧٨٧) و١٢١٢ (١٧٩٧-١٧٩٨)، حيث بلغ ١١,٥٤٨,١٠٤ بارة، غير أن الملتزمين يحصلون على ٨٠% من قيمة الضرائب التى تمت جبايتها فى جمرك دمياط، ونعنى بهم أوجاق الانكشارية فى بادئ الأمر، ثم البكوات فيما بعد[٢]. وقد تم إنشاء مقاطعة "حماية كتبة مقاطعة الجمرك" عام ١٧٥٩، حيث صار لزامًا عليها دفع ضريبة ميرى قوامها ١,٠٤٠ بارة[٣].

وعبر جمرك البرلس الواقع فى الدلتا إلى الجنوب من دمياط، كانت تمر بصفة أساسية منتجات مصر السفلى والبضائع القادمة من شمال أفريقيا بواسطة الطريق البرى. وكان عائد هذا الجمرك محدودًا، بل غير منتظم على الإطلاق. وعلى الرغم من استقلاله على الصعيد المالى، فإنه قد تم منح حق التزامه لملتزمى جمارك دمياط، أى أنه كان يشكل جزءًا من الالتزام الضريبى التابع للانكشارية منذ

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٣٦/٤١٧٤و ٣٧/٤١٧٥ (١١٢٦/١٧١٤ـ١٧١٥). انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 352. SHAW, Financial, 128, n° 10.

(٢) كتاب التراجم، ص.٨٣٣. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٢١٢/١٧٩٧ـ١٧٩٨). حسين أفندى، ورقة رقم ٣٤أ/٣٥. انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 337, 359. SHAW, Financial, 111-2; Ottoman Egypt, 49, 128-9.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٨٢/٤٢٢٠ (١١٧٣/١٧٥٩ـ١٧٦٠). SHAW, Financial, 129, n 19.

عام ١٦٩٣ وحتى سبعينيات هذا القرن، باستثناء بعض الفترات المحددة، مثل تلك التى فصلت بين عامى ١٧٠٥ و١٧٠٥، وبعد عام ١٧٤٠ حينما حصل ضباط العزب (ولا سيِّما رضوان كتخدا جلفى) على التزام جمرك البرلس. ومنذ عام ١٧٩٠-١٧٩١، عُهد به إلى الكُشَّاف، وهم من المماليك الذين يحتلون مراتب ثانوية، مما يوضح أنه لم يكن يحتل مكانة هامة. وقد اختلفت بشكل واضح قيمة الميرى المفروضة على ملتزم هذا الجمرك: ٣٠٦,٠٦١ بارة عام ١٠٩٢ (١٦٨١-١٦٨٢)، و١١٧,٨١٨ عام ١١٢٢ (١٧١٠-١٧١١) بعد تحويل جانب من اختصاصه المالى إلى جمرك دمياط؛ و٢٧٣,٩٦٦ بارة فى نهاية القرن الثامن عشر[١].

وكان الميناءان الأماميان لمدينة القاهرة- أى بولاق ومصر القديمة- يشكلان مقاطعة واحدة منذ بداية القرن السادس عشر. وتم إلحاق عدد من المقاطعات الأخرى بمقاطعة الجمرك، ألا وهى مقاطعة "الدبغانة"، والمقاطعات الأربع التى تجمعت مع مقاطعة "الخضرة" (الحاصلات الزراعية لإحدى الجزر الواقعة بالقرب من رشيد): "مقاطعة قوافل الشام وحلب"، و"مقاطعة سوق الأغنام"، و"مقاطعة مملحة منية بدران" (بمحافظة الشرقية)، و"مقاطعة الكتان والنحاس" (بمصر القديمة). ومن هنا، نجد أنه خلال عام ١٠٨٨/١٦٧٧-١٦٧٨، كان جمرك بولاق ومصر القديمة يسهمان بـــ ١,٠٩١,٦٦٧ بارة فحسب من إجمالى قيمة الالتزام الخاص بسائر المقاطعات الذى بلغت قيمته ٢,٥٩٥,٢٦٧ بارة. وكان حاكم مصر يحكم هذه المقاطعة فى بداية الأمر، ثم خضعت لسلطة الانكشارية نحو عام ١٦٧١-١٦٧٢، حيث نجحوا فى الحصول على حق التزامها بشكل متواصل بعد عام ١١٠١/١٦٩٠-١٦٩١. ومنذ مجيء محمد بك (حصل على حق الالتزام عام ١١٨٦/١٧٧٢-١٧٧٣ وعلى مدار الأعوام التالية)، بسط الأمراء الحاكمين قبضتهم على هذه المقاطعة (إبراهيم بك، ومراد بك)، غير أن رضوان كتخدا المستحفظان قد نجح فى الحصول على هذا الالتزام بين عامى ١٧٨٦ و١٧٩٠. وقد ارتفع حجم

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٢١٢/١٧٩٧-١٧٩٨). حسين أفندى، ورقة رقم ٣٤/٣٥ (لم يذكر على وجه التحديد ملتزمى هذه المقاطعة). انظر: SHAW, Financial, 113; Ottoman Egypt, 130.

المبالغ المستحقة على هذه المقاطعة فى إطار ضرائب الميرى بنسبة ٦٨% عند التحول من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر؛ فقد بلغت قيمتها ٢,١٠٠,٠٠٠ بارة عام ١٦٣٤، ثم وصلت إلى ٢,٥٩٥,٢٦٧ بارة عام ١٦٧٧-١٦٧٨، وانتهى بها المآل لتصبح ٣,٥١٩,٤٣٧ بارة عام ١٢١٣ (١٧٩٨). وإذا ما احتسبنا قيمة الكشوفية، فإننا نجد أنه كان يتعين على الملتزمين دفع مبلغ إجمالى قوامه ٤,٣١١,٨٧٢ بارة تتضمن ١,٥٠٣,٦٠٠ بارة تخص المقاطعات الأخرى، فى حين ذكر استيف أن متوسط قيمة المبالغ التى تتم جبايتها سنويًا من الجمارك وحدها قد بلغت ١٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة؛ وهو ما يوضح لنا حجم المكاسب الهائلة التى يجنيها الملتزمون. وعلى غرار بقية الجمارك الأخرى، تم إنشاء مقاطعة "حماية كتبة أسكلة بولاق" عام ١٧٤٦، وصار يتعين عليها دفع ضريبة ميرى تبلغ ١,٠٤٠ بارة[1].

**ب. الرسوم الضريبية**

**رسوم نقل الغلال وتجارتها**

هناك سلسلة من الضرائب المفروضة على نقل الغلال وتجارتها على صفحة نهر النيل، بجوار مدينة القاهرة عبر الموانئ الأمامية، وهى الضرائب التى تم توزيعها بصفة أساسية بين اثنتين من الأوجاقات الرئيسية هما فرقتى الانكشارية والعزب.

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٢١٢/١٧٩٧-١٧٩٨). حسين أفندى، ورقة رقم ٣٤أ/٣٥. انظر كذلك:

- Mémorial de l'Estat d'Egypte, 263. ESTÈVE, Mémoire, 337, 359. SHAW, Financial, 113-7; Ottoman Egypt, 49, 136.

- انظر بصدد مقاطعة الحماية: أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٦٦/٤٢٠٥، ٦٧/٤٢٠٦ (١١٥٩/١٧٤٦-١٧٤٧). انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 352. SHAW, Financial, 128, n° 13.

و"الرسالة" هى مقاطعة تعريفة مرور المراكب عبر نهر النيل شمال القاهرة وجنوبها؛ وأصحاب هذا الالتزام يجمعون عددًا من الرسوم الضريبية على المراكب التى تم تقسيمها إلى ثلاث فئات وفقًا لأحجامها المختلفة. ويبدو أن هذا الالتزام كان يخضع لسلطة العزب فى بداية القرن الثامن عشر على أقل تقدير؛ فقد ذكر الانكشارية – ردًا على إحدى المذكرات عام ١٧٠٩– أن العزب يتحكمون فى "الرسالة". ثم انتقلت هذه المقاطعة إلى أيدى الانكشارية الذين صاروا يتلقون من الملتزم ١,٠٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا (١١٧٤/١٧٦٠-١٧٦١)[1]. وهناك بلا شك ارتباط بين "الرسالة" و"قلم أغات الرسالة ببولاق" الذى تم طرحه مقابل ٥٨,٠٠٠ بارة، وحصل عليه أعلى المزايدين مقابل ١٣٥,٠٠٠ بارة؛ فقد ورد ذكر هاتين المقاطعتين فى إحدى الوثائق التى تتناول المزايدة على المقاطعات عام ١٧٩٩[2].

وكان هناك ارتباط بين مقاطعة "سمسارية البحرين" ومقاطعة تعريفة المراكب على صفحة النيل، والإشراف على أنشطة السمسرة على أرصفة مينائى بولاق ومصر القديمة (البحرين)، وتعريفة الغلال التى تصل إليهما. وتم إلحاق مقاطعة "كيالة غلال بولاق" بهذه المقاطعة منذ عام ١١٧٦/١٧٦٢-١٧٦٣. وكانت واحدة من أهم المقاطعات الحضرية، حيث تم إعطائها للمتفرقة بموجب نظام "الأمانة"، ثم انتقلت بواسطة "الالتزام" إلى ضباط العزب الذى ورد ذكرهم فى دفاتر المالية باعتبارهم من الملتزمين منذ عام ١٠٣٥ (١٦٢٦-١٦٢٧). وكان "أمين البحرين" من أصحاب الرتب الكبيرة، ويحمل بصفة عامة رتبة الكتخدا: اضطلع أحمد كتخدا عزبان بمهام هذه الوظيفة ثلاث مرات، بل كان أحد أمراء الحكم بالقاهرة بين عامى ١٧١٠ و١٧٢٠. وصار لزامًا على هذه المقاطعة دفع مبلغ هائل قوامه ٨٣٧,٣٠٠ بارة لسداد الميرى، فضلاً عن الكشوفية التى بلغت قيمتها ٨٠,٣٠٠ بارة. إلا أن هذه المقاطعة كانت تدر عائدًا مرتفعًا للغاية؛ فقد ذكرت

---

(١) الدمرداشى، ص.١٢٦، ١٣٢، ٢٢٩. انظر قائمة فنسين لعام ١٧٩٩. انظر كذلك:

- Vincennes, B 6 30, Poussielgue, 11 septembre 1799. ESTÈVE, Mémoire, 363. SHAW, financial, 138-9.

(٢) انظر: Vincennes, liste de 1799; B 6 141, Daure à Kléber, 10 septembre 1799. فإننا لم نجد أية إشارات إلى هذه المقاطعة فى المصادر العربية.

إحدى الوثائق الفرنسية أن "قلم السواحل" الذى نعده على الأرجح "قلم البحرين" ذاته قد عُرض فى المزاد عام ١٧٩٩ مقابل ٣,٩٦٠,٠٠٠ مدين. ونحو نهاية القرن الثامن عشر، صارت "الأمانة" تخضع لسلطة البكوات، مثلها فى ذلك مثل بقية المقاطعات الأخرى؛ فقد كان قاسم كتخدا عزبان (توفى عام ١١٩١/١٧٧٧-١٧٧٨) الذى صار أمين البحرين أحد مماليك محمد بك أبو الذهب[(١)].

كما تم إنشاء مقاطعة ضريبة "الطبقة" المفروضة على القمح الذى يصل إلى مصر القديمة وبولاق، وتم عرضها بالمزاد العلنى عام ١٧٩٩ مقابل ١٥٠,٠٠٠ بارة[(٢)].

وقد عُهِدَ إلى "أمين الشونة" أو "أمين الأنبار" الذى كان يعد أحد أفراد العزب[(٣)] بمراقبة عملية جمع الغلال ونقلها وتخزينها، وهى الغلال التى يتم الحصول عليها كضرائب عينية فى مصر العليا؛ مما خوّل له الاضطلاع بدور هام على صعيد إمداد القاهرة بالحبوب الغذائية. وكان يتعين عليه سداد ٢٩٤,٣٣٢ بارة للخزانة مقابل السماح له بمباشرة هذه الوظيفة، لكنه يفرض فى المقابل عددًا من الضرائب على الملتزمين والمراكب التى تصل إلى بولاق محملة بالقمح. وكانت هذه المقاطعة محل نزاع شديد خلال فترات القحط، مثلها فى ذلك مثل بقية مقاطعات الغلال؛ ففى عام ١٧٠٠، تم إلقاء القبض على أمين الأنبار عقابًا له على

---

(١) الدمرداشى، ص.١٣٢، ١٦٥، ٤١٨. أحمد شلبى، ورقة رقم ١٥٧ب. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٢١٢/١٧٩٧-١٧٩٨). الجبرتى، جـ١، ص.١٠٩، ١١٦، ١٣٥. داوم حسين أفندى (ورقة رقم ٤٨ب/٢٢) على اعتبار هذه المقاطعة جزءًا من أملاك العزب. انظر كذلك:

- Vincennes, liste de 1799. ESTÈVE, Mémoire, 360. SHAW, Financial, 123-5; Ottoman Egypt, 40, 49, 62, 132-8.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٢١٩/١٨٠٤. انظر: Vincennes, liste de 1799.

(٣) يأتى هذا الأمر على خلاف ما ذكره شو (Financial, 195, 350). انظر بهذا الصدد: كتاب التراجم، ص. ٩٤٥-٩٤٦. وجميع الذين تقلدوا هذه الوظيفة- وتمكَّنا من معرفة هويتهم- كانوا من أفراد فرقة العزب. لكن وفقا لما ذكره حسين أفندى فى نهاية القرن الثامن عشر، فإن "أمين الشون" كان أحد أفراد الشاوشية (حسين أفندى، ورقة رقم ٥٠ب/١٩؛ SHAW, Ottoman Egypt, 39).

تأخر وصول الغلال؛ وفى عام ١٧٠٩، قررت الأوجاقات الستة وقف أعمال الحماية، وحظرت إلحاق أمانة الأنبار بأى من الأوجاقات[١]. وتم إنشاء مقاطعة "حماية كتابة محصول شونة أمين در بندر بولاق" عام ١١٢٨ (١٧١٦-١٧١٧)، غير أنه سرعان ما تم إلغاؤها، حيث كانت تدفع ضريبة ميرى قدرها ٥٠٠ بارة[٢].

وكان "المُعرفين" ببولاق من أفراد الأوجاق نفسه، ويشكلون جزءًا من الإدارة المكلفة بمباشرة شحنات الغلال القادمة من الصعيد؛ ففى عام ١٦٩٨، طالب الانكشارية بألا يكون "المُعرف"- مثل "أمين الأنبار"- أحد أفراد العزب، بل نجحوا بالفعل فى عزله. وصار "المعرفون" أنفسهم من ملتزمى المقاطعات التى كانت تخصهم، مثلهم فى ذلك مثل العديد من المعلمين الآخرين؛ فقد ورد فى قائمة "أقلام" عام ١٢١٩ (١٨٠٤-١٨٠٥) ذكر "مقاطعة مُعرفين سفائن غلال در بولاق" التى لم تشر إليها أى من الوثائق الأخرى[٣].

وفضلاً عن كل هذه الضرائب التى كانت تتم جبايتها عند نقل الغلال عبر نهر النيل ودخولها مرفأى القاهرة، تؤكد جميع الشواهد أنه كان هناك عدد آخر من الرسوم التى يجب دفعها عند إدخال الغلال إلى القاهرة؛ فقد ذكر ريبو **Reybaud** فى كتابه **Histoire de l'Expédition d'Egypte** أن القبطى الذى كان يرأس جباة الضرائب فى شارع "خليفة" قد مثل أمام القاضى، لأنه طالب التجار الذين يجلبون الغلال إلى القاهرة بدفع ضريبة تفوق التعريفة المحددة[٤].

---

(١) كتاب التراجم، ص.٩٠٨، ٩٦٧. أحمد شلبى، ورقة رقم ٤٥ب. الدمرداشى، ص.١٣٢. انظر كذلك:

- Vincennes, liste de 1799; B 6 141, Daure 10 septembre 1799. ESTÈVE, Mémoire, 333, 335. SHAW, Financial, 148, 350; Ottoman Egypt, 88, 179.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٣٨/٤١٧٦، ٣٩/٤١٧٧ (١٧١٦/١١٢٨-١٧١٧). لم يذكر شو هذه المقاطعة على الإطلاق.

(٣) كتاب التراجم، ص.٩٤٦. الدمرداشى، ص.١٢٦. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٨٠٤/١٢١٩.

(٤) REYBAUD, Histoire scientifique, V, 144.

## الاحتكارات

كان إنتاج بعض المنتجات الطبيعية وبيعها هدفًا لعمليات الاحتكار التى تعد أحد أهداف المقاطعات الخاضعة لاستغلال قوى القاهرة المختلفة.

فقد ظل العزب حتى عام ١٦٩١ يتحكمون فى حق التزام مقاطعة تصنيع الملح وشرائه وبيعه بالقرب من رشيد "الملاّحة"؛ ثم انتقلت "مقاطعة الملح" لأيدى الانكشارية الذين منحوا حق استغلالها لعدد من الملتزمين مقابل ١,٦٢٠,٠٠٠ بارة، حيث كانت من أكثر المقاطعات المصرية إدرارًا للربح، ولا سيّما أنه لم يكن يتعين عليها دفع ضريبة الميرى لخزانة الدولة(١).

وكان يتم جلب نبات السنا من المنطقة الواقعة جنوب مدينة أسوان، واحتكار هذا المقاطعة اشتمل على القلم الخاص بشرائه من البدو والمزارعين، ثم بيعه فى أسواق القاهرة، وإعطائه للتجار الأجانب الذين يصدرون منه كميات ضخمة. وتاريخ مقاطعة "السنا" يتضمن خلاصة تاريخ مختلف مقاطعات القاهرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد وقع هذا الاحتكار بين أيدى الشوام، ثم التجار اليهود، مقابل دفع مبلغ سنوى مقداره ٣٠٠,٠٠٠ بارة يتم توريدها لخزانة الدولة. وخلال الفترة التى أعقبت عام ١٥٨٣، كان أحد الأمناء يدير حق احتكار هذه المقاطعة، حتى استولى عليه الانكشارية فى نهاية الأمر، وتولوا إدارته منذ عام ١٦٤٧. ونحو منتصف القرن الثامن عشر، منح الباشا مقاطعة السنا إلى أحد الضباط بموجب نظام الالتزام مقابل دفع مبلغ محدد للخزانة (٤٥٠,٠٠٠ مدينى عام ١٧٣٦)؛ ثم تم منح توكيل الالتزام لعدد من الملتزمين كانوا فى معظمهم من اليهود الذين باشروا المعاملات التجارية مع التجار الأجانب. وبين عامى ١٧٤٠ و١٧٤٣، نجح الأمير الحاكم عثمان بك فى بسط يده على المقاطعة. ثم

---

(١) الدمرداشى، ص.٤٤٥. حسين أفندى، ورقة رقم ٤٩أ/٢١. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٢١٩/١٨٠٤. انظر كذلك:

- Vincennes, liste de 1799. ESTÈVE, Mémoire, 363-364. SHAW, Financial, 139; Ottoman Egypt, 40, 94, 132, 160.

استعاد أوجاق الانكشارية مقاطعة السنا فى عهد إبراهيم كتخدا، حيث ارتفع التزام المقاطعة بشكل هائل، فقد بلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ بل ٢,٠٠٠,٠٠٠ بارة وفقا لما ذكره القنصل الفرنسى؛ وقد بذل الوكلاء اليهود جهدًا كبيرًا- فى ظل مساندة إبراهيم كتخدا- من أجل حث التجار الأجانب على شراء السنا، لأنهم صاروا يواجهون صعوبة شديدة فى بيعه للدول الأوروبية. وفى عام ١٧٦٨، صارت مقاطعة السنا "تتبع" على بك؛ حيث استبدل برجال الجمارك من الوكلاء اليهود أحد النصارى الشوام، هو "يوسف الزنانيرى الذى كان ملتزمًا عامًا" (فبراير عام ١٧٦٩). وأخذ الشوام يديرون المقاطعة منذ ذلك الحين لصالح بكوات الطبقة الحاكمة؛ فقد حصل أنطون القسيس عام ١٧٨٣على توكيل التزام العديد من المنتجات الأخرى. ونحو عام ١٧٨٦، حاول حسن باشا زيادة حجم ضريبة الميرى المفروضة على مقاطعة السنا بمقدار ٤٠٠,٠٠٠ بارة، لكن محاولته باءت بالفشل. وقبيل مجيء الحملة الفرنسية، منح مراد بك حق التزام مقاطعة السنا للقنصل البندقى روستى الذى كان من رجال الأعمال آنذاك؛ وقد ذكر استيف أن قيمة الميرى المفروضة على نبات السنا قد ارتفعت بالتالى لتبلغ ٩٠١,٦٦٦ بارة. غير أن البكوات كانوا يمنحون حق التزام مقاطعة السنا مقابل مبالغ مرتفعة للغاية: ١,٥٠٠,٠٠٠ بارة (جيرار)، أو ١,٦٨٠,٠٠٠ بارة (بوسييلج)(١).

وكان ملح النطرون كذلك أحد منتجات التصدير الهامة؛ لأنه يتم استخدامه فى مارسيليا بصفة خاصة من أجل صناعة الصابون بدلاً من الصودا، ويتم استخراجه من إقليم الطرانه. وقد حصل "أمير الحج" على حق التزام هذه المقاطعة شريطة دفع مبلغ سنوى مقداره ٣٥٣,٧٨٩ بارة يتم توريدها لخزانة الدولة. غير أن المقاطعة كانت تدر على الملتزمين مبالغ مرتفعة للغاية؛ فعند طرح المقاطعات للمزايدة عام ١٧٩٩، تم اكتتاب "أمانة الطرانه" مقابل ١,١٢٥,٠٠٠ بارة، وفى

---

(١) حسين أفندى، ورقة رقم ٥٩/أ٨. انظر كذلك:

- A.N., Caire, B 1 323, 3 décembre 1736; 330, 8 mars 1753; 334, 15 février 1769; Alexandrie, B 1 113, 2 février 1783. Vincennes, B 6 12, Poussielgue, 24 novembre 1798. ESTÈVE, Mémoire, 360-1. GIRARD, Mémoire, 622-3, 655. SHAW, Financial, 149, 173-4; Ottoman Egypt, 61, 65, 166, 173.

أكتوبر عام ١٨٠٠، كتب جرجس عبده خطابًا إلى استيف يذكر فيه أنه تم منح "حق التزام قلم الطرانه" مقابل مبلغ مالى يزيد على السنة السالفة بـــ ٢,٠٠٠,٠٠٠ بارة(١).

### جـ. ضرائب المناصب

ينحصر اهتمامنا بالضرائب المفروضة على المناصب فى إطار ضريبة الميرى التى يتعين على بعض الضباط دفعها للخزانة مقابل منحهم حق جباية الضرائب على الحرف التى تتعلق بهم، حيث صار دورهم يماثل دور الملتزمين: "أوضح استيف أن ملكية المقاطعات القائمة على المنتجات الصناعية والسلع الاستهلاكية تستمد قوتها من ملكية الوظائف؛ فإنها تتمثل فى التمتع الكامل والكلى بمثل هذا النوع من المقاطعات التى أنشأها سليمان لصالح عدد من الأشخاص المكلفين أو غيرهم، بحيث يحصلون مقابل جباية الضرائب على دخل محدد تختلف قيمته باختلاف رتبة كل شخص واختصاصاته". ولا يمكننا بطبيعة الحال اعتبار قيمة الميرى الإجمالية بمثابة مؤشر على حجم الضرائب التى يجمعها كل ملتزم داخل المقاطعة التى حاولنا إعطاء تعريف لها فى بداية هذا الفصل؛ لأن تحديد قيمة الميرى كان "يستند إلى إجمالى الدخل [نعنى هنا دخل الضباط] لا حجم العائد الذى تدره هذه المقاطعة أو تلك على المنتفعين بحق التزامها"(٢).

وقد ورد ذكر "الحسبة" فى دفاتر المالية بأرشيف دار المحفوظات بالقلعة باعتبارها "مقاطعة احتساب مصر"، وكما سبق أن رأينا، فإنها كانت تخضع لسلطة أوجاق الجاويشية، لكنها وقعت فى أيدى الانكشارية خلال القرن الثامن عشر. وصار لزامًا على هذه المقاطعة دفع مبلغ إجمالى قوامه ٦٤١,٦١٠ بارة يتم

---

(١) A.N, Caire, B 1 335, 4 décembre 1775; Alexandrie, B 1 114, 20 février 1790. Vincennes, liste de 1799. Vincennes, B 6 60, 29 octobre 1800. ESTÈVE, Mémoire, 363. SHAW, Financial, 15, 236, 241.

(٢) ESTÈVE, Mémoire, 105, 332.

توريدها للخزانة، حيث يشتمل على "مال الخراج" الذى يبلغ ١٩٧,٩٧٢ بارة (والذى اختلفت قيمته قليلاً عما كانت عليه خلال القرن السابع عشر، حيث ارتفعت لتبلغ ١٨٣,٠٣٦ بارة عام ١٠٠٤/١٥٩٥-١٥٩٦)، وضريبة الكشوفية التى تبلغ ٤٤٣,٦٣٨ بارة (٢٥٧,٦٤٠ بارة عام ١٠٠٤)[١]. ويتكون عائد المقاطعة من بعض الضرائب التى تم فرضها على عدد من الطوائف المختلفة (تجار المواد الغذائية بصفة خاصة)، فضلاً عن الضرائب المفروضة على مختلف السلع الغذائية (الخضر والفاكهة)، كما يلجأ المحتسب إلى جنى بعض المكاسب غير الشرعية من خلال جباية "مال الحماية". وهناك أشكال مختلفة للضرائب المفروضة على الطوائف الحرفية، حيث نجد على سبيل المثال "العوائد"، و"اليوميات"، و"المشاهرات"، و"المساناهات" (الضرائب السنوية)[٢]. ويصعب بطبيعة الحال تقدير حجم المبالغ الكلية التى كان يجمعها المحتسب من خلال جباية الضرائب القانونية، وجمع الأموال التى تفتقر إلى بعض الشرعية، وممارسة بعض حالات الابتزاز المطلق. وبعد رحيل الفرنسيين بفترة قصيرة، أى فى شهر أغسطس عام ١٨٠١، وجد حسن أغا محرم نفسه (تولى منصب المحتسب خلال شهر يوليو عام ١٧٩٨) مطالبًا بكل المبالغ التى حصدها من الحسبة خلال سنوات الاحتلال الثلاث، بواقع مائتى كيس، وهو ما يوضح أنه كان يحصل على دخل سنوى مقداره ١,٦٦٥,٠٠٠ بارة. ويقترب هذا الرقم من حجم الراتب الذى قرر محمد على منحه للمحتسب عام ١٨١٦ بدلاً من الضرائب التى كان يجمعها من رؤساء الطوائف الحرفية والتجار، حيث أراد الاقتداء بالفرنسيين فى هذا الشأن: خمسة أكياس شهريًا، بواقع

---

(١) "مال الخراج" هو حجم المبالغ التى يدفعها حائزو المقاطعات الحضرية؛ ففى حالة "الأمين"، يشكل مال الخراج مجموع الضرائب التى تتم جبايتها، بينما يتم اخذ جزء فحسب من هذه الضرائب فى حالة "الملتزم" الذى يحتفظ بالمال المتبقى كـ"فايظ" (SHAW, Financial, 100). انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 333. SHAW, Financial, 118-121; Ottoman Egypt, 137.

(٢) انظر قائمة الضرائب لدى ESTÈVE, Mémoire, 335 . SHAW, Financial, 119-120. الجبرتى، جـ٣، ص.١٤١؛ جـ٤، ص.٢٣١، ٢٦٩. انظر بصدد الفروض المالية الشهرية:

- SAUVAGET, Décrets Mamelouks, III, 5, 32; LAOUST, Gouverneurs, 85, 106; LEWIS, Nazareth, 417.

١,٥٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا. ويفوق هذا الرقم بمرتين ونصف قيمة ضريبة الميرى التى يتعين على المحتسب دفعها؛ لذا لم يكن من المقبول أن يستمر فى جمع عدد من الضرائب المشكوك فى شرعيتها(١).

والضريبة التى كان يتعين على أغا الانكشارية دفعها (٤٥,٣٨٢ مدينى عام ١٧٩٨) مقابل تقلد هذا المنصب، كانت تشكل جزءًا ضئيلاً للغاية من حجم الدخل الذى يجنيه من جراء استغلال الحرفيين والتجار الذين يخضعون لمراقبة أفراد فرقته. وفضلاً عن الضرائب المشروعة التى كان يفرضها الانكشارية على السلخانات والقهاوى،...الخ، والتى سنعود إليها لاحقًا، فإنهم كانوا يجمعون عددًا كبيرًا للغاية من الضرائب التى لم نتمكن من معرفة مفرداتها كضريبة المأكولات على سبيل المثال، بل إنهم كانوا ينتفعون بصفة خاصة من دورهم فى الحفاظ على النظام العام من أجل فرض بعض أموال الحماية غير المشروعة على مجموع الطوائف بصفة عامة أو على مختلف الأفراد من الحرفيين والتجار، وهى الضرائب التى كانت تدر عليهم أرباحًا طائلة(٢).

وكان أمين الخردة يدفع للخزانة ٦٨١,٦٣٧ بارة، علاوة على ١٨٠,٣٤٧ بارة تشكل قيمة الكشوفية، أى أنه كان يتعين عليه بصفة إجمالية دفع ٨٦١,٩٨٤ بارة. وكان يجوز لهذا الضابط الذى ينتمى للعزب جمع مبلغًا قوامه ٩٩٥,٩٢٢ بارة، وهو يشكل قيمة الضرائب المفروضة على الطوائف الحرفية التى تتبعه، والتى يخرج جزء منها عن نطاق مدينة القاهرة؛ مما يفسر الملاحظة التى أوردها استيف حينما قال إنه عند منح هذا الالتزام "فإنه لا يتم اقتطاع قيمة ضريبة الميرى من إجمالى الضرائب المفروضة". إلا أنه فضلاً عن هذه الضرائب القانونية، فإن أمين الخردة كان يجنى دخلاً هائلاً من جراء جمع "مال الحماية" الذى يفرضه هو الآخر على الحرفيين والتجار(٣).

---

(١) الجبرتى، جـ٣، ص.٤٣، ١٤١، ١٩٤؛ جـ٤، ص.٢٦٩.

(٢) انظر الفصل التالى بصدد مسألة أموال الحماية. انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 333-4. SHAW, Financial, 146; Ottoman Egypt, 93.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٦/٤٢٨٤ (١٧٩٨/١٢١٣). انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 360. SHAW, Financial, 120-3; Ottoman Egypt, 137, 161.

وكان الولاة الثلاثة الذين يحكمون القاهرة وبولاق ومصر القديمة يدفعون الضريبة ذاتها مقابل تولى مناصبهم: ١٥,٤٦٤ بارة. وفضلاً عن مراقبة طوائف الحرف الدنيئة واستغلالها، كان الوالى يجمع ضرائب الاستهلاك وأموال الحماية من الطوائف الحضرية(١).

وكان يجب على المعمار باشى دفع مبلغ قوامه ٥١,٧٩٤ بارة يتم توريدها سنويًا للخزانة، فى حين يتعين على طوائف البناءين والمهندسين دفع ضريبة يومية تبلغ ٤٠ بارة يتم فرضها على كل عملية إنشائية على حدة؛ مما جعله يحصل على دخل تفوق قيمته الـــ ١,٠٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا، وهو مبلغ هائل بالنظر إلى حجم ضريبة الميرى البخس(٢).

وكانت ضريبة الميرى المفروضة على الجبجى باشى تبلغ ٦٦,٩٩٣ بارة؛ وفضلاً عن العوائد التى يجمعها على مصانع البارود الخاصة، كان بوسعه بيع الكميات المتبقية من البارود بعد إمداد الدولة باحتياجاتها؛ مما جعله يحقق ربحًا يقدر بـــ ٢,٠٠٠,٠٠٠ بارة فى نهاية القرن الثامن عشر(٣).

### د. ضرائب الطوائف الحرفية

كانت المقاطعات الخاصة بالطوائف الحرفية تتخذ شكلين رئيسيين يستندان إلى "مكان" التصنيع أو البيع (السوق أو الوكالة)، أو طبيعة "النشاط" المهنى ذاته. غير أننا هنا بصدد وجهين لعملة واحدة؛ أحدهما جغرافى والآخر فنى.

---

(١) ESTÈVE, Mémoire, 333, 336. SHAW, Financial, 148.

(٢) حسين أفندى، ورقة رقم ٩ب/٥٧. انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 333, 335. SHAW, Financial, 147, n°70; Ottoman Egypt, 38, 64, 85.

(٣) حسين أفندى، ورقة رقم ٩ب/٥٧. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 333, 335. SHAW, Ottoman Egypt, 39, 64, 86.

عند التعرض للضرائب المفروضة على الوظائف المختلفة، أشار استيف إلى ضريبة الميرى التى يدفعها "شيخا الدلالين"، حيث كان هناك اثنين من المشايخ أحدهما تركى والآخر مصرى، وتبلغ قيمتها ٣٠,٠٠٠ بارة. ولعلنا هنا بصدد القلم الذى ورد ذكره فى قائمة عام ١٢١٩ تحت مسمى "مقاطعة مشيخة دلالين مصر". فقد منحهما هذا المنصب حق جباية "الضرائب على جميع الدلالين الذين يبيعون فى الأسواق العامة الملابس الداخلية، والأسمال، والثياب...الخ[١].

كما أشار أحد نصوص أحمد شلبى إلى "القبانة" باعتبارها إحدى المقاطعات التى تخضع لسلطة شخص واحد (توفى عام ١٧٢٤)، وهو الذى يمتلك "وظائف" القبانة نظير دفع مبلغ قوامه ٨٠,٠٠٠ بارة. وهناك بعض وثائق أرشيف دار المحفوظات بالقلعة التى يرجع تاريخها إلى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، والتى تشير إلى "وظائف الوزن بالقبّان" فى باب الشعرية ومختلف أرجاء بولاق (حارة الخطيرى، والسبتية)، بل أيضًا مختلف المنتجات التى يتم بيعها فى بولاق (وزن الخيار والبقسماط)،...الخ. ولعل مقاطعة القبانة كانت تنقسم إلى عدد كبير من المقاطعات الفرعية التى تستند إلى العوامل الجغرافية والفنية، أو أنه كان هناك عدد من المقاطعات التى تختلف عن مقاطعات "الوظائف"[٢].

وقد ذكر تيفونو أن جماعة المنادين العموميين كانوا يشكلون إحدى المقاطعات التى اشتراها رئيس المنادين من أحد القواسين بعدما حصل عليها هو نفسه من "الباشا"؛ وتعويضًا عن الأموال التى تكبدها، فإنه كان يجمع بعض الضرائب من أفراد طائفته. ويبدو أن مقاطعة المنادين هى ذاتها "مقاطعة الطبالين بمدينة القاهرة" التى تم منح حق التزامها عام ١٧٩٨ مقابل تسديد ضريبة للخزانة قيمتها ٧٠,٠٠٠ بارة[٣].

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٢١٩/١٨٠٤. انظر كذلك: ESTÈVE, mémoire, 333, 336.

(٢) أحمد شلبى، ورقة رقم ١٥٦أ. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، جـ٨، ص.٦٥٧ (١٧٩٣)، ص.٧٠٤ (١٧٩٦).

(٣) THÉVENOT, Relation d'un voyage, 302;Voyages, II, 500. Vincennes, B 9, 10 octobre 1798.

تم منح حق التزام "مقاطعة رسوم رقعة باب الشعرية" بالقاهرة عام ١٧٩٩ مقابل ٣٦٠,٠٠٠ بارة. ونحن هنا بصدد إحدى المقاطعات الخاصة التى لم تكن تخضع لدفع ضريبة الميرى قبل عام ١٧٩٨[١].

ووثيقة عام ١٧٩٩ التى تناولت المزايدة على عقود الالتزام تشير كذلك إلى منح التزام "وكالات البرسيم وبذر الكتان والقِرطم" ببولاق مقابل ١٤٥,٠٠٠ بارة؛ ولم يكن يتعين على هذه المقاطعة دفع ضريبة الميري[٢].

ووفقًا لما ذكره شو، فإن مقاطعة "وكالة الأرز" ببولاق كانت إحدى المقاطعات الخاصة التى يتلقى مالكوها ٢٢٠,٠٠٠ بارة سنويًا. وقد تم عرض هذا القلم فى المزاد عام ١٧٩٩ مقابل ١٠٥,٠٠٠ بارة[٣].

وكان فرض مال الحماية على الطواحين يتم بشكل شبه متواصل خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد ذكر أوليا شلبى أن جزءًا من طواحين القاهرة البالغ عددها ١,٢٠٠ طاحونة كان يتبع سلطة المحتسب، بينما يقع الجزء المتبقى تحت حماية الأوجاقات والأغاوات. كما ذكر أحمد شلبى أن سليمان أغا الانكشارية قد فرض على كل طاحونة عام ١٧٢٧ ضريبة تبلغ ريالين يتم دفعهما بشكل أسبوعى[٤].

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٢١٩/١٨٠٤. انظر كذلك:

- Vincennes, liste de 1799. Vincennes, B 6 141, Daure à Kléber, 10 septembre 1799. Mémoire, 364.

(٢) Vincennes, liste de 1799. ESTÈVE, Mémoire, 364.

(٣) لقد ذكر حسين أفندى أنه تم فرض هذه الضريبة فى فترة لاحقة (ورقة رقم ١٧أ/٤٩). انظر كذلك:

- Vincennes, liste de 1799. ESTÈVE, Mémoire, 363. SHAW, Financial, 140, n° 1.

(٤) أوليا شلبى، جـ١٠، ص.٣٦٥. أحمد شلبى، ورقة رقم ١٩٣أ.

ولم يتوافر لدينا الكثير من المعلومات بشأن العديد من المقاطعات التى أنشأها الانكشارية لصالحهم الخاص، وأثارت بشدة حنق فرق الأوجاقات الستة عام ١٧٠٩. فقد ورد ذكر قلم الخضر والفاكهة بالرميلة فى النصوص الخاصة بالأحداث التى وقعت عام ١٧٣٣، حينما رغب أمراء الحكم فى مقاومة ارتفاع الأسعار، وقرروا معاقبة عبد الله البهوتى الذى ملك عددًا كبيرًا من الأقلام باسم فرقة الانكشارية، وكان من بينها قلم الرميلة. وقد ورد فى أحد النصوص التى ترجع إلى عام ١٧٣٦ أن أوجاق العزب كان يجمع بعض "المكوس" المفروضة على الخضر بالرميلة(١). كما أشار بوسييلج فى العاشر من أكتوبر عام ١٧٩٨ إلى العديد من حقوق الالتزام، وذكر ضريبة الخضر التى تبلغ ٧,٠٠٠ مدينى، والتى يتعين على الملتزم توريدها للخزانة(٢). وبوسعنا أن نشير كذلك إلى الضرائب المفروضة على وكالات الغلال والتمر بالقاهرة وبولاق، حيث تم منح التزام وكالة القاهرة مقابل ٢٥,٠٠٠ بارة، ووكالة بولاق مقابل ٥٥٢,٠٠٠ بارة (وهى بلا شك وكالة بذر الكتان التى تمت الإشارة إليها فى سياق مزاد عام ١٧٩٩ الذى أسفر عن عرضها مقابل ٣٥٠,٠٠٠ بارة). وكانت هذه المقاطعات تخضع للملكية الخاصة، ويحصل مالكوها على كل هذه المبالغ دون التزامهم بدفع أية ضرائب للخزانة(٣).

وفى سياق التعرض لبعض المقاطعات التى لم يتم بعد إبرام عقود التزامها، أشار بوسييلج فى أكتوبر عام ١٧٩٨ إلى عرض إحدى مقاطعات باعة العسل بالقاهرة وبولاق مقابل ٣٦,٠٠٠ بارة. وكان مالك "قلم وكالة السكر" ببولاق يجنى من مقاطعته ٣٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا(٤).

---

(١) الدمرداشى، ص. ١٣١. القينالى، ورقة رقم ٥٥ب. أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٤٠أ، ٢٥٤ب

(٢) Vincennes, B 9, 10 octobre 1798.

(٣) انظر: Vincennes, liste de 1799. وذكر دور Daure (Vincennes, B 6 141, 10 septembre 1799) أن قيمة التزام وكالة البذر ببولاق قد بلغت ٥٥٠,٠٠٠ بارة. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 363; SHAW, Financial, 140.

(٤) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٢١٩/١٨٠٤. انظر كذلك:

- Vincennes, B 9, 10 octobre 1798 (liste de Poussielgue). Vincennes, liste de 1799. ESTÈVE, Mémoire, 364. SHAW, Financial, 141, n° 9.

وقد تضمنت قائمة بوسييلج كذلك قلم معامل الخل بالقاهرة وبولاق، حيث قدر حق التزام هذه المقاطعة بـ ١٩,٠٣٠ بارة عام ١٧٩٨.

ومقاطعة سوق الأغنام التى تُخوِّل لحائزها حق تحديد تعريفة أسواق الأغنام بالقاهرة وجمع الضرائب المقررة عليها، كانت تعد جزءًا من مقاطعة "الخضرة" خلال القرن السابع عشر؛ ثم صارت كلتاهما عام ١٠٨٨/١٦٧٧-١٦٧٨ متعلقتين بمقاطعة جمرك بولاق ومصر القديمة الذى يتبع أوجاق الانكشارية كما سبق أن رأينا من قبل. وقد انخفضت قيمتها من ٥٧٥,٠٠٠ بارة لتصبح ١٩١,٦٦٧ بارة دون أن يطرأ أى تغيير على هذا الرقم حتى نهاية القرن الثامن عشر(١).

وكانت مقاطعة السلخانة من أكثر المقاطعات أهمية بمصر؛ فقد كان يتعين ذبح الماشية فى السلخانة السلطانية خارج باب الفتوح. وكان يحق لملتزم السلخانة جمع ١٠% من قيمة الماشية المذبوحة، ويمكنه كذلك بيع الجلود والسلب(*) لصالحه الخاص. وفى المقابل يتعين على هذا الملتزم دفع ضريبة الكشوفية التى تبلغ ٤٦,٠٠٠ بارة، وإمداد الوالى بكميات من اللحوم تبلغ قيمتها ٣٤٥,٠٠٠ بارة. وقد تم منح حق الانتفاع بهذه المقاطعة لحاكم القاهرة فى بادئ الأمر، ثم انتقلت لأيدى الانكشارية منذ بداية القرن السابع عشر، حيث صارت تدر عليهم أرباحًا طائلة جعلت منها أحد أهم أسباب النزاع الذى نشب بينهم والأوجاقات الأخرى فى بداية القرن الثامن عشر، ولاسيما خلال عامى ١٧٠٩ و١٧٢٥. وقد انتزع على بك هذا الامتياز من الانكشارية الذين استعادوه لفترة قصيرة فى ظل حكم حسن باشا عام ١٧٨٦. وسعى حسن باشا نفسه إلى زيادة قيمة المبلغ الذى يدفعه ملتزمو السلخانة بمقدار ٢٠٠,٠٠٠ بارة، غير أنه لم يتم دفع هذا المبلغ على الإطلاق؛ وحينما استعاد مراد بك وإبراهيم بك سلطتهما، فإنهما قد نجحا فى إعادة حاصل المقاطعة لقيمته الأصلية. وإننا نعتقد أن هذا الاحتكار كان يدر على الملتزمين ١,٣٩١,٠٠٠ بارة عام ١٧٩٨؛ أى أن مجموع أرباحهم كان يبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ بارة. ويبدو أن

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٤١٣٩/١و ٤١٤٠/٢ (١٠٨٨/١٦٧٧-١٦٧٨).
انظر: SHAW, Financial, 114.

(*) السَلب: أحشاء الذبيحة وأكارعها (المُراجع).

حجم أرباحهم قد فاق هذا المبلغ عام ١٨٠٠ الذى شهد طرح المقاطعة للمزايدة مقابل ٣,٠٠٠,٠٠٠ مدينى[١].

ومن المفارقات التى تجدر الإشارة إليها حقيقة كون "مقاطعة مال حماية يدى قطاع حانوت جزارة الخشن در بندر بولاق" تعد خير مثال على تضاعف قيمة مال الحماية خلال القرن الثامن عشر، على الرغم من صغر حجمها حيث تضم سبعة حوانيت تبيع لحم الضأن فى بولاق، ورد ذكرهم على نحو دقيق فى دفاتر المالية؛ فقد تم إنشاؤها عام ١٧٩٧/١٢١٢، وصار يحق للملتزم مراقبة شئون تلك الحوانيت وفرض الضرائب عليها مقابل تسديد ضريبة الميرى التى تبلغ ٥٠٠ بارة لخزانة الدولة[٢].

ولم نتمكن من جمع أية معلومات بشأن مقاطعة "سوق السمك"، غير أنه حينما أصدر السلطان قرار منع أفراد "المصرلية" الذين ينتمون إلى أوجاقات القاهرة من السيطرة على المقاطعات (عام ١١٥١/١٧٣٨-١٧٣٩)، فإن الباشا قد وجه الدعوة للاجتماع بملتزمى المقاطعات الرئيسية، وكان من بينهم ملتزم مقاطعة سوق السمك[٣].

ويعد "مال حماية وكالة الفسيخ" الذى أشرنا إليه أعلاه من الضرائب التى تم فرضها على تلك المقاطعة الخاصة فى فترة حديثة (١٧٥٠) بعدما حصلت على موافقة السلطات مقابل دفع ضريبة زهيدة للغاية تبلغ ٣١٢ بارة سنويًا. وكان يتم جلب الفسيخ من دمياط وتوريده إلى وكالة بولاق التى لا يدفع مالكها سوى هذا

---

(١) أحمد شلبى، ورقة رقم ٩٥ب، ١٥٧ب. الجبرتى، جـ٢، ص.١٢٠. استمر حسين أفندى فى جعل هذه المقاطعة من مخصصات الانكشارية (ورقة رقم ٣٤أ/٣٥، ٤٩أ/٢١). انظر كذلك:

- JEMSEL, Jewish travellers, 343. VANSLEB, Nouvelle relation, 125. Vincennes, B 6 56, ESTÈVE, 4 novembre 1800. ESTÈVE, Mémoire, 360-1, 396. SHAW, Financial, 149, n° 83; Ottoman Egypt, 140.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٢١٢/١٧٩٧-١٧٩٨). انظر: ESTÈVE, Mémoire, 361-2. لكن شو لم يذكر هذه المقاطعة على الإطلاق.

(٣) الدمرداشى، ص.٤٤٥.

المبلغ المتواضع، فى حين يمكنه جمع "بعض الضرائب البسيطة من تجار الوكالة"(١).

## المنسوجات، والأقمشة، والجلود

كانت هناك مقاطعة واحدة فحسب تضم وكالات القطن ببولاق، ودمياط، ورشيد، والمحلة الكبرى، والمنصورة، وسمنود، وهى المقاطعة التى تخضع لسلطة فرقة العزب، ويتم منح حق التزامها مقابل ٢,١٩٥,٠٠٠ بارة، فى حين يجمع الملتزمون ٩٠ بارة عن كل بالة قطن مصرى، و٣٦٠ بارة عن كل بالة قطن شامى. وفى عام ١٧٩٩، تم طرح مقاطعة "القطن ببولاق ودمياط والمحلة والمنصورة" فى المزاد العلنى مقابل ١,٩٨٠,٠٠٠ بارة(٢).

كما كان هناك العديد من المقاطعات الأخرى التى تضم وكالات القطن ببولاق، ويبدو أنها كانت منفصلة عن المقاطعة السابقة. ففى قائمة الأقلام التى طرحت للمزايدة عام ١٧٩٩، ورد ذكر مقاطعة إحدى وكالات القطن ببولاق التى بلغت قيمتها ٣٠٠,٠٠٠ بارة(٣). وقد تضمنت دفاتر المالية رصدًا لـ"مال حماية عن وكالة القطن والأبذار" الذى تم فرضه عام ١١٧٥/١٧٦١-١٧٦٢، وتم منح حق التزامه لفرقة الانكشارية التى كان يتعين عليها فى المقابل دفع ٥٠٠ بارة للخزانة و١٨٧,٥٠٠ بارة للأوقاف العامة. وقد تولى عبد الرحمن كتخدا قزداغلى التزام هذه المقاطعة منذ إنشائها عام ١٢٠٧/١٧٩٢-١٧٩٣ على نحو شبه متواصل(٤). كما بلغت قيمة "وكالة القطن والمسيك" ١٢٠,٠٠٠ بارة فى قائمة

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٤٢١٢/٧٤و ٤٢١٣/٧٥ (١١٦٣/١٧٥٠-١٧٥١)، ٤٢٨٢/١٤٤ و٤٢٨٣/١٤٥ (١٢١٢/١٧٩٧-١٧٩٨). انظر: ESTÈVE, *Mémoire*, 361-2.

(٢) ESTÈVE, Mémoire, 364. Vincennes, liste de 1799. SHAW, Financial, 140, n° 7.

(٣) أرشيف دار محفوظات القلعة، قائمة عام ١٢١٩/١٨٠٤. انظر: Vincennes, liste de 1799.

(٤) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٤٢٢١/٨٣ (١١٧٥/١٧٦١-١٧٦٢). انظر: SHAW, Financial, 130.

المقاطعات عام ١٧٩٩؛ لكن "دور" ذكر فى فترة لاحقة- خلال شهر سبتمبر من السنة ذاتها- أن قيمتها قد بلغت فى المزاد ٢٣٩,٠٠٠ بارة[١].

وهناك العديد من المقاطعات الأخرى التى تضم أسواق الكتان بالقاهرة وبولاق والجيزة. فقد تم إنشاء مقاطعة "مال حماية كتان وقطن در بندر بولاق" عام ١١٢٨ (١٧١٦-١٧١٧)، وإلحاقها بمقاطعة "الخضرة"، وصار لزامًا عليها دفع ٣,٠٠٠ بارة للخزانة؛ لكنها انفصلت عنها عام ١٧٤٨، وشكلت مقاطعة قائمة بذاتها، وارتفع إيرادها من ٣,١٢٠ بارة ليصبح ٢٤٩,٩٨٦ بارة (عام ١١٧٥/١٧٦١-١٧٦٢)، غير أنه كان يتم اقتطاع ٢٣٧,٢٥٠ بارة لصالح قبودان السويس منذ عام ١١٨٣ (١٧٦٩-١٧٧٠)، واستمرت الخزانة فى تحصيل ١٢,٧٣٦ بارة من هذه المقاطعة التابعة للانكشارية[٢]. و"مقاطعة الكتان والنحاس" كان تعطى للملتزم حق تحديد تعريفة بيع الكتان والنحاس بمصر القديمة وفرض الضرائب عليهما، وهى جزء من مقاطعة "الخضرة"؛ غير أنهما انضمتا لمقاطعة جمرك بولاق عام ١٠٨٨ (١٦٧٧-١٦٧٨)، وتم تخفيض ضريبة الميرى المقررة من ٣١٢,٥٠٠ بارة لتصبح ١٠٤,١٦٧ بارة دون أن يطرأ عليها أى تغيير حتى عام ١٧٩٨[٣]. وعلى خلاف المقاطعتين السابقتين اللتين كان يتعين عليهما دفع الميرى، لم تكن مقاطعة وكالة الكتان بالقاهرة والجيزة تتبع الأملاك السلطانية، لكن المزايدين يمنحون مالكيها ٢٧٨,٠٠٠ بارة سنويًا[٤].

ومقاطعة وكالة الحرير بالقاهرة كانت تعد كذلك من المقاطعات الخاصة التى تدر على مالكيها ١٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا[٥]. ولم يرد ذكر "مقاطعة رسوم مدق

---

(١) Vincennes, liste de 1799. Vincennes, B 6 141, Daure, 10 septembre 1799.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٣٩/٤١٧٧ (١١٢٨/١٧١٦-١٧١٧)؛ ٦٨/٤٢٠٧ (١١٦٠/١٧٤٧-١٧٤٨). انظر كذلك:

- SHAW, Financial, 115, 129 n° 14.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١/٤١٣٩. انظر: SHAW, Financial, 114.

(٤) SHAW, Financial, 140, n° 3.

(٥) SHAW, Financial, 141, n° 12.

القطن در مصر" التى تختص بالحلج سوى فى قائمة أقلام عام ١٢١٩ (١٨٠٤-١٨٠٥)[١].

وورد ذكر "قلم العصفر ببولاق والقاهرة" فى وثيقة مزايدات عام ١٧٩٩، حيث تركزت تجارته فى "خان العصفر"، وهذا الاسم تم استخدامه فى الوثيقة العربية وقائمة أقلام ١٢١٩: مقاطعة خان أو وكالة العصفر. وعُرضت مقاطعة العصفر (أو القُرطم) فى المزاد مقابل مبلغ مرتفع للغاية (٩٠٠,٠٠٠ بارة عام ١٧٩٩)؛ بسبب أهميته التجارية كأحد منتجات التصدير نحو نهاية القرن الثامن عشر[٢]. كما تمت إضافة مقاطعة مال حماية إلى هذه الوكالة عام ١٢٠٥ (١٧٩٠-١٧٩١)، ثم إلغاؤها عام ١٢٠٧/١٧٩٢-١٧٩٣؛ وكان الملتزم هو رضوان بك الذى يدفع للخزانة ضريبة قدرها ٥,٠٠٠ بارة[٣]. وأشار استيف كذلك إلى هذه المقاطعة التى يدفع الملتزم عنها ٥,٠٠٠ بارة تشكل قيمة ضريبة الميرى، وأضاف أنه كان هناك نوع من الإلزام بشأن إيداع جميع كميات القرطم التى تصل إلى القاهرة فى وكالة بولاق تمهيدًا لبيعها بعدما يجمع مالكها "الضرائب المفروضة التى تتضمن الـ ٥,٠٠٠ بارة المقررة لصالح الخزانة". وأكد استيف أن إسماعيل بك هو الذى قرر فرض ضريبة الميرى على وكالة العصفر ببولاق[٤].

ووكالة النيلة ببولاق والقاهرة كانت تشكل إحدى المقاطعات الخاصة التى يتلقى مالكها من الملتزم ١٣٠,٠٠٠ بارة سنويًا. ووفقًا لما ورد فى إحدى وثائق المحاكم، فإن شيخ الصباغين كان هو ذاته "ملتزم النيلة" عام ١٧٥٣، أى أنه ملتزم الوكالة التى نحن بصددها[٥].

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٢١٩/١٨٠٤.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة ١٢٩/١٨٠٤. ووفقا لما ذكره حسين أفندى، فإن إنشاء مقاطعة وكالة العصفر قد تم فى فترة حديثة (ورقة رقم ١٧ب/٤٩). انظر: Vincennes, liste de 1799.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٢٩/٤٢٦٧ و١٣٠/٤٢٦٨ (١٢٠٥/١٧٩٠-١٧٩١). انظر: SHAW, Financial, 130, n 26.

(٤) ESTÈVE, Mémoire, 361, 362, 376.

(٥) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٤، ص.١١٣ (١٧٥٣). انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 364. Vincennes, liste de 1799. SHAW, Financial, 140, n° 2.

ويبدو كذلك أن شيخ الحريرية كان على الأرجح هو ملتزم مصبغة السلطان، مثل الحاج حسين بين عامى ١٧٢٩ و١٧٣٦. وفى عام ١٧٩٨، تم منح التزام مقاطعات صباغى الحرير مقابل ٢١٨,٢٨٠ بارة(١).

وقد تلقى محمد باشا (١٦٣٧-١٦٤٠) عددًا من "المظالم" التى تضمنت الشكوى من فرض إحدى المقاطعات التى تثقل كاهل طوائف "أنوال القزازين" بالقاهرة؛ وهى المقاطعة التى ألغاها مقصود باشا على الفور (١٦٤٢-١٦٤٤). ويبدو أنه قد تمت إعادة هذه المقاطعة فيما بعد، على الرغم من أننا لم نجد أية إشارة إليها خلال الفترة اللاحقة(٢).

وقد أشار استيف إلى الالتزام الخاص باثنتين من المقاطعات الخاصة، ألا وهما "مقاطعة بصمة بلدى"، و"مقاطعة رسوم بصمة هندى"؛ فقد ورد ذكرهما فى قائمة أقلام عام ١٨٠٤-١٨٠٥(٣). وهناك كذلك التزام الجلود الذى ورد ذكره كثيرًا فى وثائق القنصلية الفرنسية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ وهو ليس سوى مقاطعة "الجلد" ببولاق التى اكتسبت أهمية كبرى بسبب تصدير الجلود المصرية، والأرباح الهائلة التى تدرها هذه المقاطعة على الملتزمين. وبوسعنا اعتبار هذه المقاطعة بمثابة انعكاس لأحد أشكال الاحتكار بسبب قصر تجارة الجلود على الملتزمين فحسب، كما يمكن اعتبارها بمثابة إحدى المقاطعات التى تثقل كاهل الوكالة التى تتركز بها هذه التجارة. وكانت هذه المقاطعة تقع فى حيازة الانكشارية الذين استغلوها بمساعدة الوكلاء اليهود بصفة عامة. ولابد أن نفور عبد الرحمن كتخدا من رجال الأعمال اليهود هو الذى دفعه إلى الإعلان عام ١٧٥٥ عن تفكيك مقاطعة الجلود، وإطلاق العنان لحرية هذه التجارة. غير أنه سرعان ما تم إعادة هذه المقاطعة حينما حاول إبراهيم عام ١٧٧٧ الحصول على قرض قوامه ١٠٠

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٩، ص.٣٢٥ (١٧٢٩). أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٥١ب. انظر كذلك:

- Vincennes, B 9, 10 octobre 1798.

(٢) ابن أبى السرور، ورقة رقم ٧٢ب، باريس، ١٨٥٤. زبده، ورقة رقم ٧ب. انظر: MARCEL, Histoire de l'Egypte, 215.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة ١٢١٩/١٨٠٤. انظر: ESTÈVE, Mémoire, 364.

كيس من التجار الفرنسيين والبندقيين مقابل أن يبيع لهم "فندق مقاطعة الجلد"، لكن محاولته باءت بالفشل. وفى عام ١٧٩٩، تم طرح "مقاطعة وكالة الجلد" فى المزاد مقابل ٨١٠,٠٠٠ بارة[١].

وتم تشكيل "مقاطعة الدبغجانة" خلال القرن السابع عشر كمقاطعة مستقلة، وكان ملتزمو هذه المقاطعة من اليهود أو أفراد العزب تارة، ومن أفراد المتفرقة أو الجاويشية تارة أخرى، حيث يتعين عليهم دفع ضريبة هائلة للخزانة تبلغ قيمتها ١,١٣٥,٨٠٠ بارة. وفى عام ١٠٨٨/١٦٧٧-١٦٧٨، تم إلحاق الدبغجانة بمقاطعة جمرك بولاق، وصارت تقع تحت سلطة الانكشارية مقابل دفع ضريبة الميرى التى انخفضت قيمتها لتصبح ٣٧٨,٠٠٠ مدينى دون أن يطرأ عليها أى تغيير حتى نهاية القرن الثامن عشر. وخلال مزايدة عام ١٧٩٩، تم طرح "المدابغ" بمصر القديمة وباب زويلة- وسط سائر الأقلام الأخرى- مقابل ١٧٥,٠٠٠ بارة، غير أن أعلى المزايدين حصل عليها بعد دفع ٢٨٠,٠٠٠ بارة[٢].

## الحرف المتنوعة

كان طحن البن يشكل فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر أحد المجالات التى يحتكرها أوجاق المتفرقة، وهو الذى عارض بشدة عام ١٦٩٧ مشروعات ياسيف اليهودى الذى طالب فى إحداها بجعل هذا الاحتكار لصالح خزانة الدولة. وعادت هذه الفكرة للظهور مجددًا نحو عام ١٧٠٠-١٧٠١

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة ١٢١٩/١٨٠٤. حسين أفندى، ورقة رقم ٥٨/أ٩. انظر كذلك:

- A.N., Alexandrie, B 1 108, 22 juin 1755. C.C.M., J 734, 17 septembre 1755. A.N., Caire, B 1 336, 6 août 1777. Vincennes, liste de 1799.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٤١٣٩/١. انظر كذلك:

- Vincennes, liste de 1799. Vincennes, B 6 141, 10 septembre 1799. SHAW, Financial, 113-4.

حينما رغب الباب العالى فى إقامة "مدق بن القهوة" داخل بيت أق بردى، ووقف تشغيل جميع "مدقات وطواحين البن"(١).

وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من معرفة شكل التطور الذى طرأ على استغلال هذا النوع من الأنشطة بواسطة المتفرقة، فإننا استطعنا جمع العديد من المعلومات بشأن مقاطعة البن التى تخضع لسلطة أوجاق الانكشارية بالقاهرة. فقد ذكر شابرول أن كتخدا الانكشارية كان يتولى عادة مهمة الإشراف على مقاطعات البن، و"هو المنصب الذى حصل عليه مقابل دفع ضريبة الحكومة". وكان هناك ١,٢٠٠ مقاطعة للبن بالقاهرة، حيث تدفع كل منها للملتزم ضريبة سنوية صغيرة تتراوح قيمتها بين ١٠ و٤٠ مدينى؛ ولم يكن من الممكن استغلال البن دون الحصول على تصريح منه بذلك، فهو المكلف من قبل قوات الشرطة بتولى شئون هذه المقاطعات(٢).

وكانت وكالات التوابل بالقاهرة تشكل إحدى المقاطعات التى تدر على حائزيها ٢٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا. وقد ذكر حسين أفندى أنه كان يتعين على مالكى "وكالة البهار" دفع ضريبة الميرى فى مقابل جمع "العوائد" المفروضة على منتجاتها(٣).

ووفقًا لما ذكره شو، فإن مقاطعة "مال حماية الأجله" التى تم تشكيلها عام ١١٢١/١٧٠٩ كانت تستهدف حائز المقاطعة مقابل السماح له بشراء الذهب القادم من منطقة "الأجله" (الواقعة جنوب دولة ليبيا الحديثة) من أجل استخدامه فى دار ضرب الذهب. وكان يتعين على ملتزم هذه المقاطعة الذى ورد ذكره فى دفاتر المالية دفع ضريبة الميرى للخزانة، حيث بلغت قيمتها فى الأساس ٢٦,٠٠٠ بارة، ثم انخفضت لتصبح ١,٦٢٣ بارة عام ١٧٩٨؛ وتتبع هذه المقاطعة أوجاق الانكشارية. ووفقًا للمعلومات المذكورة فى دفاتر المالية الخاصة بعامى ١٢١٣

---

(١) القينالى، ورقة رقم ١٢ب. الدمرداشى، ص.١٠٢.

(٢) CHABROL, Essai sur les mœurs, 438. CLERGET, Le Caire, II, 74.

(٣) حسين أفندى، ورقة رقم ٨ب/٥٨. انظر: SHAW, Financial, 140, n 6 ؛ فقد وضع شو هذه المقاطعة فى إطار المقاطعات الخاصة التى لا تدفع أية ضرائب للخزانة.

(١٧٩٨-١٧٩٩) و١٢١٨ (١٨٠٣-١٨٠٤)، فإن هذه المقاطعة كانت تستند إلى وكالة بولاق التى ينزل بها "جلابة الأسير" فى طريق توجههم إلى المغرب قبل مواصلة مسيرتهم. ويبدو على الأرجح أن هذه المقاطعة كانت تشمل النشاط التجارى الخاص بمنتجات أفريقيا الوسطى (الذهب والعبيد بصفة أساسية)، والمكان الذى يضم هذا النشاط. وتؤكد جميع الشواهد أن مقاطعة الأجله هى ذاتها "مقاطعة تجارة العبيد السود" التى ذكرها استيف؛ فقد أكد أن الملتزم كان يحوز مقاطعة بيع العبيد الذى يجب أن يتم داخل "إحدى الوكالات حيث يجمع الوكيل المال، ويسلم الصك الذى يؤكد إتمام البيع"، ويجب أن يوقع الملتزم على هذا الصك مع تحديد نوع الأسير، واسمه، ومكان البيع، واسم البائع والمشترى؛ ويجب تقديمه عند إبرام أية عمليات بيع لاحقة أو فى حالة عتق الأسير. ويتعين على حائز هذه المقاطعة دفع ضريبة الميرى التى تبلغ قيمتها ١,٦٢٣ بارة يتم توريدها للخزانة[١].

وتم نحو عام ١٧١٤-١٧١٥ فرض مال حماية بيع العبيد (البيض والسود) بخان الخليلى فى إطار "مقاطعة حماية بنجكشى أق أسير ومستخرج قره أسير" التى تماثل تمامًا المقاطعة السابقة. فقد كانت تدفع ضريبة الميرى التى تبلغ ٢٧,٠٠٠ بارة، وتتبع هى الأخرى الانكشارية. وفى عام ١١٢٨ (١٧١٦-١٧١٧)، تم إلحاقها بجمرك بولاق، حيث ظلت جزءًا منه حتى نهاية القرن[٢].

ولم يتوافر لدينا سوى عدد قليل من المعلومات بشأن مقاطعة وكالة الجلابة (خان سرور) التى ورد اسم ملتزمها فى إحدى وثائق المحاكم التى ترجع إلى عام ١٧٦٦ بصدد تركة أحد تجار الأقمشة الذى كان يمتلك حاصلاً فى هذا الخان[٣].

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٣١/٤١٧٠ (١١٢١/١٧٠٩-١٧١٠)؛ ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٤/٤٢٨٣، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٢١٢/١٧٩٧-١٧٩٨)؛ ١٤٦/٤٢٨٤ (١٢١٣/١٧٩٨-١٧٩٩)؛ ١٥٧/٤٢٩٥ (١٢١٨/١٨٠٣-١٨٠٤). وذكر شو أن مقاطعة الأجله التى تدفع ضريبة الميرى للخزانة تختلف عن مقاطعة "سوق العبيد بالقاهرة" التى تعد من المقاطعات الخاصة. انظر:

- SHAW, Financial, 128, n° 7; 141, n° 10. ESTÈVE, Mémoire, 361-2.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٣٦/٤١٧٤، ٣٧/٤١٧٥ (١١٢٦/١٧١٤-١٧١٥)؛ ٣٩/٤١٧٧ (١١٢٨/١٧١٦-١٧١٧). غير أن شو لم يشر إلى هذه المقاطعة على الإطلاق.

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٧٩، ص. ٢٥٠ (١٧٦٦).

وهناك العديد من المقاطعات التى تتعلق بالمعادن النفيسة. فقد كان ملتزم قلم "قاعة الفضة" يجمع الضرائب من العمال الذى يجهزون الذهب والفضة تمهيدًا لصناعة المشغولات المختلفة؛ كما شهد النظام الضريبى بمصر شيوع فرض عدد آخر من الضرائب على سن الفيل، والصدف،...الخ. ولم يكن يتعين على هذه المقاطعة دفع ضريبة الميرى، وقد تم عرضها فى المزاد عام ١٧٩٩ مقابل ٣٠٠,٠٠٠ بارة[1]. وفى عام ١١٥٥/١٧٤٢، تم تشكيل مقاطعة "مال حماية أمين الدمغة" المنوط به التحقق من عيار المشغولات الذهبية والفضية قبل دمغها. وقد تم منح حق استغلال هذه المقاطعة مقابل دفع ضريبة الميرى التى اختلفت قيمتها من وقت لآخر، حيث بلغت ١٠,٠٠٠ مدينى عند إنشاء المقاطعة، ثم صارت ١٠,٤٠٠ مدينى منذ عام ١١٧٥ (١٧٦١-١٧٦٢) حتى نهاية القرن الثامن عشر. وكان هذا الالتزام فى حيازة الانكشارية، ثم انتقل إلى سلطة البكوات[2]. ومن بين الأقلام التى طرحت للمزايدة، أشارت قائمة ١٧٩٩ إلى مقاطعة "الصاغة" التى بلغت قيمتها ١١٢,٥٠٠ بارة. وهى بالطبع من المقاطعات القديمة؛ فقد ورد ذكر ملتزمها فى أحد النصوص التى تناولت أحداث عام ١٧٠٣؛ ويبدو أنها قد انضمت فى فترة ما إلى المقاطعة السابقة؛ لأن قائمة أقلام ١٢١٩ تشير إلى "مقاطعة بدل التزام الدمغة والصاغة بمصر"[3].

وكانت وكالتا الصابون بالقاهرة وبولاق من المقاطعات الخاصة التى يجنى مالكيهما على التوالى ٣٠٠,٠٠٠ و٣٠٧,٠٠٠ بارة. وانطلاقًا من أهمية هذا المنتج

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٢١٩/١٨٠٤. انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 364-5. Vincennes, B 6 27, 31 juillet 1799; 39, 21 août 1799.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٤٢٠١/٦٣ (١١٥٥/١٧٤٢-١٧٤٣). انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 361-2. BRETON, L'Egypte et la Syrie, IV, 246. SHAW, Financial, 128, n° 12.

(٣) القينالى، ورقة رقم ٤٠ب. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة ١٢١٩/١٨٠٤. انظر كذلك: Vincennes, liste de 1799.

على صعيد المعاملات التجارية الكبيرة بالقاهرة، كان ملتزم وكالة الصابون يتمتع بمكانة خاصة، وهو بصفة عامة أحد تجار هذه السلعة[١].

وقد تم منح حق الانتفاع بمقاطعة معامل النشادر لصالح فرقة العزب التى تجمع ضريبة سنوية تبلغ ٩٠٠ بارة عن كل فرن، أو تعطى هذا الالتزام لأحد الوكلاء مقابل دفع مبلغ سنوى قوامه ٢٢٠,٠٠٠ بارة. وفى قائمة الأقلام عام ١٧٩٩، ورد ذكر قيمة "مقاطعة النشادر بالعطوف وبولاق" التى بلغت ٢١٦,٠٠٠ بارة[٢]. كما تم عام ١٧٩٤-١٧٩٥ إنشاء "مقاطعة مال حماية معمل نشادر در بولاق" مقابل دفع ضريبة الخزانة التى تبلغ ١,٥٠٠ بارة، بل إن الملتزمين قد احتكروا امتياز تصنيع النشادر وبيعها[٣].

وأشارت قائمة أقلام عام ١٢١٩ (١٨٠٤-١٨٠٥) إلى وجود مقاطعتين لم يرد ذكرهما فى أى موضع آخر؛ ألا وهما "مقاطعة...الفحم...در بولاق"، و"مقاطعة مشيخة قلفطجيان در بولاق"[٤].

ومن بين المقاطعات الخاصة، وجدنا مقاطعة وكالات القاهرة وبولاق لبيع الخيول والإبل والحمير والبغال. فقد تم تشكيل هذه المقاطعة لصالح القلفة باشى([*])

---

(١) انظر قائمة فنسين لعام ١٧٩٩ Vincennes, liste de 1799 (وكالات الصابون وبذرة النيلة: بلغ سعر المزاد ٥٠٣,٥٠٠ بارة). انظر كذلك:

SHAW, financial, 140, n° 4.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة ١٨٠٤/١٢١٩. انظر كذلك: Vincennes, liste de 1799. SHAW, Financial, 140.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٠/٤٢٧٨ (١٧٩٤/١٢٠٩-١٧٩٥). انظر: ESTÈVE, Mémoire, 361-2. غير أن شو لم يذكر هذه المقاطعة.

(٤) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٨٠٤/١٢١٩. وبلغت قيمة المبالغ المذكورة بصدد هاتين المقاطعتين: ١,٣٥٠ و٣٠٠ بارة.

(*) القلفة باشى هو كبير موظفى المالية (الروزنامة) المنوط بهم توزيع المخصصات المالية لرجال الإدارة (المراجع).

الذى طرحها للالتزام مقابل ٢٣٠,٠٠٠ بارة سنويًا. وفى عام ١٧٩٩، تم طرح قلم حماية سوق الخيول ببولاق والرميلة للمزايدة مقابل ٢٢٠,٠٠٠ بارة[١].

وأخيرًا، كانت هناك مقاطعة الجبانات العمومية، ومقاطعة "مدافن القاهرة وبولاق" التى طالب بارتيلمى بمنحه حق التزامها عام ١٧٩٨، حيث جلبت للخزانة ٣٦,٠٠٠ و١٢,٨٦٧ بارة خلال العام المنصرم. غير أنه لم يتوافر لدينا المزيد من المعلومات بشأن هاتين المقاطعتين[٢].

## المهن المرذولة

سبق أن رأينا من قبل كيف تجلى تردد الحكام المصريين بين رغبتهم فى تحقيق مصالحهم المادية واحترام المبادئ الدينية والأخلاقية؛ مما دفعهم إلى الجمع بين هذين النقيضين من خلال استغلال المهن المرذولة على الصعيد الضريبى من جهة، واتخاذ بعض الإجراءات ضد الأماكن السيئة من جهة أخرى، وإن كانت هذه الإجراءات لا تتسم بالفاعلية المطلوبة، حيث يتم تغييرها بصفة دورية.

فقد كان يتم تصنيع المشروبات الروحية والخمور فى منازل النصارى واليهود فحسب. ولم يكن من الممكن أن تفرض الخزانة أية ضريبة على نشاط غير مشروع. إلا أن الانكشارية تمكنوا خلال القرن الثامن عشر من بسط سيطرتهم على تصنيع "العرق" وأماكن بيعه، وشكلوا مقاطعة تقوم على هذه الصناعة، ويتم استغلالها لصالحهم بواسطة عدد من النصارى واليهود؛ وقدر شو حجم الأرباح التى حصلوا عليها من هذه المقاطعة بـــ ٣,٥٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا، وهو ما تؤكده الأرقام التى وردت فى وثائق الحملة الفرنسية، حيث عمد الفرنسيون

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة ١٢١٩/١٨٠٤. انظر كذلك:

8 °- ESTÈVE, Mémoire, 364. Vincennes, liste de 1799. SHAW, Financial, 140, n (230.000 paras); Ottoman Egypt, 86.

(٢) Vincennes, B 9, 10 octobre 1798.

إلى طرح هذا الالتزام مقابل ٢٤٠,٠٠٠ مدينى شهريًا، بواقع ٢,٨٨٠,٠٠٠ بارة سنويًا[1]. وقد تضمنت قائمة أقلام ١٢١٩ هذه المقاطعة التى وردت تحت اسم "مقاطعة رسوم الخمر والعرقى بما فيها البلح والزبيب"، وأضيفت إليها "مقاطعة المنكر" التى تتعلق بالخمر الممزوج بالحشيش أو ببذر القنب والكتان؛ ففى عام ١٧٩٩، تم منح التزام مقاطعة المنكر مقابل ٤٣,٢٠٠ جنيه، بواقع ١,٢٠٩,٦٠٠ بارة[2]. وكان أوده باشى الانكشارية يجمع الضرائب على "الخمامير"[3].

وكانت سلطة الوالى تشمل الخمارات وبيوت الدعارة، وتتيح له جمع "العوائد" التى تصل قيمتها إلى أرقام هائلة؛ فحينما قرر عبد الله باشا إغلاق مثل هذه الأماكن السيئة عام ١٧٣١، فإنه حرص على تعويض الوالى من خلال منحه راتبًا شهريًا يبلغ ٢٥,٠٠٠ نصف فضة، بواقع ٣٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا، ويماثل هذا الرقم حجم المبلغ الذى ساقه حسين أفندى كراتب للوالى عام ١٨٠١ (كيس واحد شهريًا). وقد ذكر بوسييلج أن المقاطعة الوحيدة التى تخص البغايا عام ١٧٩٨ كانت تدر على خزانة الدولة مبلغًا قوامه ٩٧,٠٠٠ بارة[4].

كما أشار المصريون من كُتّاب الحوليات إلى قيام محمد باشا (١٦٣٧-١٦٤٠) بتشكيل إحدى مقاطعات "المغانى" و"الجنكيات" (الغناء والرقص)، وتكليف الأمير شكّار بجمع الضرائب المفروضة عليها. وكان أمر هذه المقاطعة ووظيفة هذا الأمير من بين المظالم التى أمر مقصود باشا برفعها، إلا أنها سرعان ما عادت فيما بعد[5].

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة ١٨٠٤/١٢١٩. انظر كذلك:

- Vincennes, B 6 37, 6 décembre 1799. ESTÈVE, Mémoire, 364-5. SHAW, Financial, 140; Ottoman Egypt, 132, 158.

(٢) Vincennes, B 6 36, Menou, 19 novembre 1799.

(٣) حسين أفندى، ورقة رقم ٤٩أ/٢١.

(٤) القينالى، ورقة رقم ١٧٩ب. أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٣٥أ. الدمرداشى، ص.٣٩٤. الجبرتى، جـ١، ص.١٤٤. حسين أفندى، ورقة رقم ٤٨أ/٢٢. انظر كذلك: Vincennes, B 9, 10 octobre 1798. SHAw, Ottoman Egypt, 40.

(٥) ابن أبى السرور، ورقة رقم ٧٢ب، ٨٠أ. زبده، ورقة رقم ٧ب. انظر: MARCEL, Histoire de l'Egypte, I, 215.

## ٣. الخاتمة

### حجم العبء الضريبى

حرصنا على ذكر الأرقام التى تعضد المعلومات المتوفرة لدينا، والتى تتعلق بـ ٩٠ مقاطعة من بينها ٥٤ مقاطعة تستند إلى عدد من الحرف أو المراكز الاقتصادية. وهذا الرقم الإجمالى يقل كثيرًا عن العدد الفعلى للمقاطعات العامة والخاصة. فقد كانت القاهرة تضم ما يزيد على مائتى طائفة يتعين على معظمها دفع الضرائب المقررة، حيث يضطلع شيوخ الطوائف فى هذا الشأن بدور ملتزمى المقاطعات، ويعملون لصالح القوى المختلفة التى تستغل الطوائف الحرفية[١]. كما كانت الوكالات الهامة تشكل فى حد ذاتها عددًا من المقاطعات، حيث وجدنا فى قائمة المقاطعات ثلاث عشرة وكالة من إجمالى خمسين وكالة ببولاق[٢]. وهكذا، فإنه بوسعنا افتراض حقيقة وجود عدة مئات من المقاطعات الحضرية والأقلام الخاصة وجميع أنواع مقاطعات الاستهلاك[٣].

---

(١) عند التعرض للضرائب المقررة لصالح الخزانة، ذكر حسين أفندى "ميرى مشايخ الأسواق" (ورقة رقم ١١ب/٥٦). وفى إحدى المذكرات التى تناولت الشئون المالية المصرية (Vincennes, B 6 53, 16 septembre 1800)، ورد أنه كان يتعين على جميع الحرفيين دفع ضرائب "الحملة". وكانت معظم طوائف الحرف والأسواق برشيد تدفع ضرائب "الحملة" التى تطرح بدورها للمزايدة؛ وأكثر القوائم المذكورة اكتمالاً تشير إلى وجود ٢٦ ضريبة من ضرائب "الحملة". انظر:

- Vincennes, B 6 10, 16 septembre 1798; B 6 11, 9 novembre 1798; B 6 17, 22 janvier 1799; B 6 30, 11 septembre 1799; B 6 53, 21 septembre 1800.

(٢) ورد ذكر ثلاث وخمسين وكالة فى إحدى وثائق أرشيف فنسين التى استشهدنا بها من قبل (Vincennes, B 6 11, 15 novembre 1798). ولم نجد سوى ثلاثين وكالة فحسب فى قائمة أسماء أماكن بولاق التى تضمنها كتاب "وصف مصر".

(٣) حرى بنا أن نذكر هنا واقعتين من شأنهما تعزيز تلك الحقيقة ألا وهما قيام مقصود باشا نحو عام ١٦٤٢-١٦٤٣ بإلغاء ما لا يقل عن ٣٢ أو ٤٠ قلم بسبب الظلم الذى حاق بهما. وبعد مرور قرن من الزمان، أشار أحمد شلبى إلى وجود شخصين توليا- ينتمى أحدهما إلى الانكشارية بينما ينتمى الآخر إلى العزب- السيطرة على ٧٢ قلمًا (باريس ١٨٥٤، ورقة رقم ١٦٧ب؛ كتاب التراجم، ص٤٣٥؛ زبده، ورقة رقم ٧ب؛ المختصر، ورقة رقم ٤٨أ؛ أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٤٠أ).

وتتسم الحياة الضريبية فى القاهرة بقدر من التعقيد الذى يتجلى بشكل كاف من خلال تعدد الضرائب، وتنوعها، وتشابك أنواعها المختلفة. ويمكن إدراك حجم العبء الضريبى، على الرغم من عدم وجود حصر كامل للضرائب المقررة، وصعوبة إيجاد الأرقام التى توضح قيمتها على نحو دقيق. لكننا إذا ما احتسبنا مجموع المبالغ التى جمعها الملتزمون "الرئيسيون" فى المقاطعات المذكورة آنفا، فإننا سنصل إلى النتيجة التالية:

| | | |
|---|---|---|
| مقاطعات الغلال.................... | ٢,٤١٩,٩٣٢ | كانت القاهرة تسهم بجزء فى هذا الأرقام |
| الاحتكارات........................... | ٢,٨٧٥,٤٥٥ | |
| ضرائب المناصب................. | ١,٧١٤,١٥٥ | |
| الدلالون................................ | ١٨٠,٠٠٠ | |
| الحرف الغذائية..................... | ٢,٣٤٧,٥٠٩ | |
| المنسوجات والأقمشة.............. | ٣,٧٨٢,٠٣٣ | |
| حرف متنوعة | ١,٩٦٠,٥١٣ | |

وهكذا، نجد أنفسنا إزاء ما يزيد على ١٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة لا تشكل بأى حال من الأحوال سوى جزء من قيمة الضرائب الفعلية؛ لأن المعلومات التى توفرت لدينا لم تتناول سوى بعض المقاطعات المتواجدة آنذاك، وإن كانت تتعلق على الأرجح بأكثر هذه المقاطعات أهمية. وقد اطلعنا بشكل دقيق على النظام الضريبى برشيد من خلال الإطلاع على وثائق الحملة الفرنسية التى يرجع تاريخها إلى عام ١٧٩٨، حيث صار لدينا أحد طرفى المقارنة التى يمكن عقدها فى هذا الصدد، بحيث تتيح لنا صياغة عدد من الافتراضات بشأن الوضع السائد فى القاهرة انطلاقًا من المنظور التالي: كان يتم منح حق التزام جباية الضرائب المفروضة على مختلف الأنشطة الاقتصادية (الحرف والأسواق من غير الجمارك) فى هذا المركز الإقليمى عام ١٧٩٨ مقابل ١,٣٥٠,٠٠٠ بارة، أى أن نصيب الفرد

من هذه الضرائب يبلغ فى المتوسط ١٠٠ بارة[١]. غير أن عدد سكان القاهرة كان يبلغ ٣٠٠,٠٠٠ نسمة، فى حين يبلغ عدد سكان رشيد ١٥,٠٠٠ نسمة؛ وإذا ما افترضنا أن متوسط الضرائب المفروضة على الفرد برشيد هو ذاته بالقاهرة، فإننا سنحصل على ما يقرب من ثلاثين مليون بارة كقيمة إجمالية لحجم التزام المقاطعات بالقاهرة. لكن الرقم الفعلى يفوق هذه القيمة بصورة كبيرة بسبب كثافة النشاط الاقتصادى بالقاهرة؛ وهو ما يتضح من خلال معرفة قيمة الضرائب المفروضة على طوائف القاهرة وبولاق ومصر القديمة عام ١٨٠٠ (١,٠٥٠,٠٠٠ فرنك)، وعلى طوائف رشيد (١٥,٠٠٠ فرنك)؛ فقد بلغت نسبة هذه الأرقام ١ : ٧٠، فى حين بلغت نسبة عدد السكان ١ : ٢٠ فحسب[٢]. وإن كان يبدو أن المعامل ٣,٥ الذى توصلنا إليه يحمل قدرًا من المبالغة[٣]، فإننا نرى أن القيمة الإجمالية لمقاطعات القاهرة كانت أقرب إلى مائة مليون لا خمسين مليون بارة.

وفى ظل هذه الأوضاع حيث كانت المبالغ الفعلية التى يتحملها دافعو الضرائب تفوق قيمة المقاطعات الأصلية بأربع أو خمس بل ست مرات، وبالنظر إلى ضرورة إضافة جميع الضرائب التى تتم جبايتها فى جمرك السويس وبعض ضرائب الجمارك الأربعة الأخرى (بواقع مائة مليون بارة بصفة إجمالية)، يتراءى لنا أن حجم الضرائب المفروضة على سكان القاهرة فى نهاية القرن الثامن كان يتراوح بين ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ و٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ بارة يتم جمعها من المقاطعات

---

(١) انظر: Vincennes, B 6 11, 9 novembre 1798. تناولت بالتفصيل إحدى وثائق فنسين الأخرى (B 6 53, 21 septembre 1800) حجم "العوائد المعتادة" التى تدرها رشيد، حيث قدرت قيمتها بـ ٢٤٩,٤٠٠ مدين شهريًا، بما فيها عائد الجمارك (٤٠,٠٠٠)، ومقاطعة تصنيع المشروبات الروحية (٤٦,١٠٠) التى يبدو أن ازدهارها يرجع إلى وجود الفرنسيين، وضرائب التركات (٢٥,٠٠٠). لكننا إذا لم نحتسب عائد هذه الأقلام الثلاثة، فإن قيمة المبلغ المتبقى ستكون ١٣٨,٣٠٠ مدين شهريًا، بواقع ١,٦٥٩,٦٠٠ مدين سنويًا، وهو ما يقارب الرقم المرصود عام ١٧٩٨.

(٢) أصدر مينو قرارًا بفرض هذه الضرائب على "حرف الصنايعية والمتسببين" فى نهاية عام ١٨٠٠، انظر الأمر اليومى الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر عام ١٨٠٠: Vincennes, B 6 60, Ordre du jour du 12 décembre 1800.

(٣) حرى بنا أن نشير هنا إلى قيام مينو بتخفيض حجم الضرائب المفروضة على رشيد بسبب العلاقات الوطيدة التى عقدها مع سكانها.

العامة والخاصة، لصالح الخزانة والأوجاقات والبكوات والمماليك والوكلاء (يبلغ نصيب الفرد في المتوسط ١,٥٠٠ بارة). وكان سكان الريف المصرى يدفعون آنذاك ٨٧ مليون بارة هى قيمة "الخراج" الذى يتم توريده للخزانة، و٤٩ بارة تشكل قيمة "الكشوفية" التى يحصل عليها حكام الأقاليم، و٢٧٤ مليون بارة تمثل قيمة ضرائب "الفائض" و"البرانى" التى تذهب لصالح الملتزمين ووكلائهم، بواقع مبلغ إجمالى قوامه ٤١٢ مليون بارة (ما يقرب من مائتى بارة لكل شخص من سكان الريف)(١). وفى إطار المقاربة بين هذا الرقم وحجم التقدير الافتراضى الذى سقناه لقيمة الضرائب بالحضر، نجد أن سكان القاهرة كانوا يتحملون عبئًا ضريبيًا يفوق بشكل كبير ما كان يتحمله الفلاحون المصريون.

## زيادة العبء الضريبى

يصعب علينا وصف تطور حجم الضرائب المقررة عند التحول من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر؛ لأنه لم تتوفر لدينا معلومات متصلة سوى بشأن أسعار المزايدات الخاصة بالمقاطعات العامة التى تم تسجيلها فى دفاتر أرشيف دار المحفوظات بالقلعة. وفى إطار هذه المعلومات، نلاحظ أولاً ثبات قيمة ضريبة الميرى المقررة لصالح خزانة الدولة بين عامى ١٦٧٠ و١٧٩٨. وبالنظر إلى انخفاض قيمة العملة المستخدمة فى دفع تلك المبالغ المالية على النحو الذى نعلمه جيدًا، فقد سعى الباشاوات عدة مرات إلى رفع قيمة الميرى، لكنهم اصطدموا بمعارضة الأمراء الذين يستغلون المقاطعات، وحصلوا على بعض التعديلات الضئيلة فحسب. ولم تزدد قيمة المقاطعات العامة فى معظمها سوى ثلاث مرات، وتبلغ قيمة "المضاف" فى كل مرة ٤%: عام ١١٠٨ (١٦٩٦-١٦٩٧)، وعام ١١٥٥ (١٧٤٢-١٧٤٣)، وأخيرًا عام ١١٧٤ (١٧٦٠-١٧٦١). وبصفة إجمالية، كان نادرًا ما يتجاوز متوسط زيادة قيمة الميرى نسبة الـ ١٠%، وكانت الحالات الاستثنائية الوحيدة التى شهدت ارتفاع قيمة هذه الزيادة، تتعلق بجمرك التوابل

---

(١) SHAW, Financial, 95-7.

(٣٦,١% بين عامى ١٠٨٨/١٦٧٧-١٦٧٨ و١٢١٣/١٧٩٨)، ومقاطعة الخردة (١٧,٤%). وآخر هذه المحاولات كانت محاولة حسن باشا الذى حاول عام ١٧٨٦ فرض زيادة كبيرة على العديد من المقاطعات، وهذا الأمر له دلالة كبيرة؛ فعلى الرغم من المكانة الرائعة التى كان يتمتع بها ممثل الباب العالى فى مصر، فإنه لم يتمكن من الحصول على الزيادة المطلوبة(١).

وكان تضاعف عدد المقاطعات العامة من أكثر السمات المميزة لتلك الحقبة التى استمرت قرابة قرن من الزمان. ففى عام ١٠٨٨ (١٦٧٧-١٦٧٨)، كان هناك عشر مقاطعات للجمارك، وثمانى مقاطعات تختلف أنشطتها، ثم شهد القرن التالى إنشاء سبع وعشر مقاطعات فى كل من هذين القطاعين على التوالى؛ وخلال بعض الفترات القصيرة، تم إنشاء خمس مقاطعات جديدة بين عامى ١٧٠٩ و١٧١٦، وأربع مقاطعات بين ١٧٥٧ و١٧٦١، وخمس مقاطعات بين ١٧٩٠ و١٧٩٧. غير أن عائد هذه المقاطعات الموجه لخزانة الدولة كان ضعيفًا للغاية باستثناء بعض الحالات القليلة؛ ففى حين كانت قيمة الميرى التى تتم جبايتها من ثمانى عشرة مقاطعة قائمة بالفعل عام ١٠٨٨ (١٦٧٧-١٦٧٨) تتجاوز حد الـ ١٣ مليون بارة، بلغت قيمة عائد سبع عشرة مقاطعة (سرعان ما اختفت ثلاث مقاطعات من حيز الوجود) تم إنشاؤها خلال القرن الثامن عشر ٧٠٠,٠٠٠ بارة فحسب. ويبدو أن الأمر يتعلق فى معظم الأحوال بتسوية الوضع القانونى للمقاطعات التى تم إنشاؤها خارج نطاق أملاك الدولة، من خلال دفع مبلغ للخزانة يكاد يكون رمزيًا. وعلى الرغم من أن الخزانة لم تستشعر آثار تضاعف عدد هذه المقاطعات العامة سوى بقدر ضئيل، فإن الأشخاص الذين ينتفعون منها مباشرة قد حققوا أرباحًا مؤكدة على حساب أفراد الرعية.

---

(١) حسين أفندى، ورقة رقم ١٢ب/٥٣. بصدد الجمارك الأربعة الأخر، أوضح شو على بصورة جيدة استمرار انخفاض نسبة حصة الخزانة الإمبريالية من إجمالى قيمة المبالغ التى تتم جبايتها على مدار القرن الثامن عشر: ١٤,٦٤٨,٨٥٢ بارة عام ١٧٣٨-١٧٣٩ (٤٥% من المبلغ الكلى)، و١٥,٣١٦,٧٠١ عام ١٧٧٩-١٧٨٠ (٣٥%)، و١٦,٠٠٠,٠٠٠ عام ١٧٨٦-١٧٨٧ (٣٣%)، و٨,٦٠٠,٠٠٠ فى المتوسط عامى ١٧٨٦-١٧٨٧ و١٧٩٧-١٧٩٨ (٢١%)؛ انظر: SHAW, Financial, 116. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 396.

ولم نتمكن للأسف من الوقوف جيدًا على تاريخ النظام الضريبي الخاص، فلم يكن بوسعنا سوى وضع بعض الافتراضات بهذا الصدد. لكن جميع الشواهد تؤكد أن المقاطعات الخاصة كانت تتضاعف هى الأخرى بمعدل يماثل على أقل تقدير المقاطعات العامة خلال القرن الثامن عشر؛ ويمكننا تصور تزايد حجم العبء الضريبي الكلى على الصعيدين العام والخاص عند التحول من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر، إذا ما عرفنا أن "مظالم" الأوجاقات (التى تدخل فى إطارها المقاطعات والخردة والجمارك) قد ارتفعت بمقدار ١٧ مليون[١].

## المنتفعون من النظام الضريبي

انطلاقًا من المنظور التاريخي الذى يتناول تلك الحقبة، لا بُد من معرفة المنتفعين من ذلك النظام الضريبي على الصعيدين العام والخاص، ولا سيّما أننا قد أوضحنا حجم العبء الذى يثقل كاهل دافعي الضرائب.

فقد حرص العثمانيون بعد وصولهم إلى مصر على وضع نظام ضريبي يتيح استغلال موارد البلاد لصالحهم الخاص، وأرادوا أن يحصل ممثلهم فى مصر على دخل هائل يسهم فى تدعيم سلطاته السياسية؛ لذا استأثر الوالى بأرباح الجمارك، ولاسيما أكثر الجمارك إدرارًا للربح، ونعنى بذلك جمرك التوابل. غير أن القرن السابع عشر شهد تضاؤل حصة الخزانة والباشا من عائد المقاطعات لصالح تزايد نصيب الملتزمين. وعمدت القوى التى كانت تحكم القاهرة آنذاك- الممثلة فى الباشا والأوجاقات والبكوات- إلى تقسيم الأرباح وفقًا لحجم السلطة التى تتمتع بها كل منها، وهو ما كان يتم بشكل متوازن حتى ١٦٥٠-١٦٦٠؛ ويتضح لنا من خلال الاطلاع على دفاتر المالية الخاصة بالمقاطعات الرئيسية أنه حتى ذلك الحين لم يتم تحديد النطاق الضريبي بشكل نهائى. وباستثناء جمرك التوابل على سبيل المثال الذى ظل حكرًا على الباشاوات، نلاحظ تعاقب الملتزمين من ممثلى

---

(١) أحمد شلبى، ورقة رقم ١٥٧ب.

الجماعات المختلفة المعنية باستغلال المقاطعات؛ فقد تعاقب على جمرك الإسكندرية أحد البكوات (١٠٣٦/١٦٢٧-١٦٢٨)، وأحد الملتزمين اليهود (١٠٣٩/١٦٢٩-١٦٣٠)، ومصطفى بك (١٠٤٠/١٦٣٠-١٦٣١)، وقاسم أغا (١٠٤٣/١٦٣٣-١٦٣٤)، ثم أحد اليهود مرة أخرى (١٠٤٥/١٦٣٥-١٦٣٦)؛ كما تعاقب على جمرك البرلس عدد من ضباط المستحفظان والجاويشية والعزب؛ وتعاقب على مقاطعة الخردة ضباط الجاويشية، والمستحفظان، والمتفرقة، والعزب الذين احتكروها فيما بعد ...الخ.

وتغير الوضع بعد عام ١٦٥٠؛ فقد أخذ النظام "المنفتح" إلى حد ما يتحول تدريجيًا إلى مجموعة من الأنظمة "المغلقة" التى تضمر لبعضها البعض العداء، وتحكمها الرغبة فى احتلال ممتلكات الغير. ويرتبط بلا شك هذا التغير بضعف سلطة الباشا، وانحسار دور البكوات الذين تركوا المجال مفتوحًا أمام الفرق العسكرية التى كانت بصفة أساسية من القوى الحضرية، وحظيت بنصيب الأسد من استغلال الحرفيين والتجار بالقاهرة؛ فقد تمكن رجال الأوجاقات من "بسط أيديهم" على الطوائف الحرفية بسبب نزوع الحرفيين والتجار نحو الانضمام إلى فرقهم التى بلغت أوج قوتها خلال تلك الفترة، فضلاً عن وجود بعض الثغرات التى شابت منظومة الطوائف، وغياب السلطة العليا لمشايخ الحرف بصفة خاصة. وحرص البكوات ومماليكهم من جانبهم على تأمين مصادر دخولهم بواسطة الانتفاع بالأراضى، أى استغلال الفلاحين المصريين. وكانت فرقة الانكشارية هى أقوى فرق الأوجاقات نحو عام ١٦٧٠، حيث أتاحت لها سلطتها السياسية المهيمنة فرض سيطرتها على المقاطعات الرئيسية. والجدول رقم ٤٧ يوضح لنا حجم الموارد الضريبية التى سيطرت عليها الانكشارية.

وهكذا، نرى كيفية تشكيل الموارد الضريبية الخاضعة لسلطة الانكشارية بصورة نهائية خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر، بل ازدادت قوتها خلال القرن الثامن عشر؛ فقد بسطوا أيديهم على خمس مقاطعات من إجمالى سبع مقاطعات جديدة تم إنشاؤها بين عامى ١٧٠٠ و١٧٦١ خارج نطاق الجمارك، فضلاً عن تحكمهم فى مقاطعات حماية الجمارك الأربع التى تم إنشاؤها خلال

الفترة ذاتها. كما كان نفوذهم المالى سببًا فى تحول نصف عوائد المقاطعات الحضرية لصالحهم الخاص.

وبالنظر إلى هذه الحالة من شبه الاحتكار المؤكد، نلاحظ مدى تواضع نصيب فرق الأوجاقات الأخرى من عوائد المقاطعات الحضرية. وعلى الرغم من المكانة القوية التى تبوأتها فرقة المتفرقة بين سائر الأوجاقات، فإنها أخذت فى الانهيار خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، حيث فقدت مقاطعتى "الخردة" و"البحرين" اللتين انتقلتا لسلطة العزب (سيطرت على "البحرين" نحو عام ١٦٢٦-١٦٢٧)، ومقاطعة "سوق السلاح" التى انتقلت لسلطة الانكشارية، و"أمانة الشون" التى سيطر عليها العزب قبل عام ١٦٩٨. غير أنهم احتفظوا بعدد من المناصب التى تمكنهم من السيطرة العديد من الطوائف الحرفية واستغلالها: "القافلة باشى" (قدِّر دخله بنحو ٥٠٠,٠٠٠ بارة)، و"المعمار باشى" (بلغ دخله أكثر من ١,٠٠٠,٠٠٠ بارة)، و"الجباجى باشى" (قدِّر دخله بـــ ٢,٠٠٠,٠٠٠ بارة)؛ فضلاً عن السيطرة على مجال طحن البن. ويبدو أن الجاويشية قد فقدت سيطرتها على مقاطعتى "الشون/الأنبار" اللتين انتقلتا للعزب، ولم تعد تتحكم سوى فى "الحسبة" التى كانت بلا شك سببًا فى تدعيم نفوذها على الطوائف الحرفية وأسواق القاهرة؛ وقد بلغ عائدها قرابة ١,٦٦٥,٠٠٠ بارة. ولم يكن هناك مجال للمقارنة بين وضع الانكشارية والفرق الأخرى على صعيد استغلال الموارد الحضرية، باستثناء فرقة العزب التى اقتربت منها إلى حد ما. إلا أن مناطق نفوذهم قد تعرضت بلا شك لبعض الأضرار (فقدان "الملاحة" عام ١٦٩١، و"الرسالة" بعد عام ١٧٠٩)؛ لكنهم حصلوا على عدد آخر من المقاطعات التى كانت بمثابة تعويض لهم عما فقدوه: حيازة "البحرين" التى كانت تخضع لسيطرة المتفرقة (يقدر عائدها بـــ ٣,٩٦٠,٠٠٠ بارة)، والسيطرة على "الخردة" قبل عام ١٠٨٨/١٦٧٧ (تبلغ ضريبة الميرى ٨٦١,٩٨٤ بارة)، و"أمين الشون" (قيمة الميرى ٢٩٤,٣٣٢ بارة)، و"المعرفين"، وضرائب المأكولات بالرميلة قبل عام ١٧٣٦، ومقاطعة "كيالة غلال بولاق" التى تم إنشاؤها عام ١١٧٦/١٧٦٢-١٧٦٣، ومقاطعة "وكالة القطن" ببولاق ودمياط ورشيد (يبلغ عائدها ٢,١٩٥,٠٠٠ بارة)، ومقاطعة "النشادر" (يبلغ عائدها ٢٢٠,٠٠٠ بارة).

## جدول رقم ٤٧

## المقاطعات الرئيسية التى تقع فى حيازة الانكشارية منذ منتصف القرن السابع عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر

| المقاطعة | الحائز السابق | تاريخ هيمنة الانكشارية على المقاطعة | قيمة الميري | عائد المقاطعة |
|---|---|---|---|---|
| السلخانة | الباشا | بداية القرن السابع عشر | ٣٩١,٠٠٠ | ٣,٠٠٠,٠٠٠ |
| السنا | الأمين | ١٦٤٧ | ٩٠١,٦٦٦ | ١,٥٠٠,٠٠٠ أو ١,٦٨٠,٠٠٠ |
| جمرك بولاق | الباشا، والبكوات، والأوجاقات | نحو ١٦٧١-١٦٧٢ | ٢,٨٠٨,٢٧٢ | ١٥,٠٠٠,٠٠٠ (تقريبًا) |
| جمرك دمياط | | نحو ١٦٧١-١٦٧٢ | ٢,٣٣٥,٧٧٧ | ١١,٥٤٨,١٠٤ |
| جمرك البرلس | البكوات، والملتزمون، واليهود | نحو ١٦٧١-١٦٧٢ | ٢٧٣,٩٦٦ | |
| جمرك الإسكندرية | البكوات، والملتزمون، واليهود | نحو ١٦٧١-١٦٧٢ | ٦,٧٣٦,٩٥٤ | ١١,٥٤٨,١٠٤ |
| مقاطعة سوق الأغنام | الباشا | نحو ١٦٧١-١٦٧٢ | ١٩١,٦٦٧ | |
| الدبغجانة | الخضرة، والمتفرقة، وألحقت ببولاق | نحو ١٦٧١-١٦٧٢ | ٣٧٨,٦٠٠ | |
| مقاطعة الكتان والنحاس | مختلف فرق الأوجاقات، وألحقت ببولاق | نحو ١٦٧١-١٦٧٢ | ١٠٤,١٦٧ | |
| الملاحة | | | | ١,٦٢٠,٠٠٠ |
| جمرك السويس | مختلف فرق الأوجاقات، وألحقت ببولاق | ١٦٩١ | ٦,٠٧١,٠٥٦ | ٣٦,٨٤٢,٨٧٦ |
| تصنيع العرق | | القرن الثامن عشر | | ٣,٥٠٠,٠٠٠ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| وبيعه | العزب | القرن الثامن عشر | ١,٦٢٣ | |
| الأجله | الباشا | نشأت ١٧٠٩-١٧١٠ | | ١,٠٠٠,٠٠٠ |
| الرسالة | | بعد ١٧٠٩ | ٢٧,٠٠٠ | |
| حماية بنجكشى خان الخليلى | العزب | نشأت١٧١٤-١٧١٥ | ٢٤٩,٩٨٦ | |
| حماية كتان وقطن بولاق | | نشأت ١٧١٦-١٧١٧ | ١٠,٤٠٠ | |
| حماية أمين دمغة | | | | ٨١٠,٠٠٠ |
| مقاطعة الجلد | | نشأت ١٧٤٢ | ١٨٨,٠٠٠ | |
| حماية وكالة قطن وأبذار بولاق | | قبل ١٧٥٠<br>نشأت ١٧٦١-١٧٦٢ | | |

**تم رصد هذه الأرقام فى نهاية القرن الثامن عشر**

## الفصل الرابع عشر

# أهل الحرف وطبقة العسكر

لا تعد سيطرة أفراد الطبقة الحاكمة على أهل الحرف واستغلالهم من الناحية المادية سوى أحد جوانب العلاقة التى تربط بين هذين الطرفين؛ فقد تشكلت شبكة معقدة من علاقات التضامن والمصالح المشتركة بينهما بسبب انضمام الحرفيين والتجار إلى فرق الأوجاقات من جهة، وممارسة العسكر للأنشطة الحرفية والاقتصادية من جهة أخرى.

## ١. العلاقات بين الطوائف الحرفية وفرق الأوجاقات

### أ. التحاق الحرفيين والتجار بفرق الأوجاقات

يمكننا الوقوف جيدًا على السمات العامة لحركة انضمام أهل الحرف للأوجاقات فى مختلف أجزاء الدولة العثمانية، بفضل المصادر الأجنبية لا سيِّما كتابات الرحالة، غير أنه يصعب التعرض بالوصف الدقيق لمختلف جوانبها بسبب ندرة الوثائق، وإن كانت سجلات المحاكم تمدنا بالكثير فى إطار الاطلاع على المعلومات التى تتيح لنا عرض التسلسل الزمنى لهذه الحركة، وتناولها من منظور إحصائى، لكنها لا ترجع فى الوقت ذاته إلى ما قبل عام ١٥٦٠، وتقدم لنا معلومات أقل تفصيلاً بشأن الحقبة التى تسبق عام ١٦٥٠، والتى شهدت على وجه التحديد بداية الانضمام إلى فرق الأوجاقات.

كانت فرق الأوجاقات السبعة بالقاهرة تتمتع فى بداية القرن السابع عشر بكثرة عددية ونفوذ لا مثيل لهما؛ وهو ما يؤكده جاك ألبير فى كتابه الذى يعد بصفة عامة من المصادر الموثوق بها، حيث قدر عددهم عام ١٦٣٤ بأكثر من ١٢,٠٠٠ شخص يمكن تقسيمهم على النحو التالي: أكثر من ٣٠٦٠٠ من المتفرقة،

و ٣,٥٠٠ من الجاويشية، و ١,٢٠٠ من الشراكسة، و ١,٢٠٠ من الجمالية، و ١,٢٠٠ من التفكجية، و ٣,٠٠٠ من الانكشارية، و ٨٠٠ من العزب. والترتيب الذى ساقه ألبير لهذه الفرق يتعلق بالمراتب الشرفية، ولم تعد تلك المراتب تتصل منذ ذلك الحين بالقوة الفعلية التى تتمتع بها كل فرقة. المتفرقة التى كانت تعد أهم فرق الأوجاقات، وحصلت على أكثر المقاطعات إدرارًا للربح، فقدت الكثير من نفوذها، وتراجع حجم مواردها بصورة أدت حتمًا إلى تطور أوضاعها على النحو التالي: صار عدد أفرادها أقل من ٢,٠٠٠ شخص نحو عام ١٦٧١-١٦٧٢، وأصبحت من الفرق التابعة للإنكشارية خلال القرن الثامن عشر مثل بقية الفرق الأخرى؛ ولم يتجاوز عدد أفرادها الرسمي ١,٦١٠ فردًا عام ١٧٩٤-١٧٩٥. وواجهت الجاويشية المصير ذاته عقب عام ١٦٥٠، حيث بلغ عدد أفرادها ٢,٦٠٨ فردًا عام ١٧٩٤-١٧٩٥. ولم تتمكن فرق الفرسان الثلاث (الإسباهية) من السيطرة على المقاطعات الحضرية الكبيرة، وظل دورها السياسى دومًا محدودًا للغاية؛ فقد بلغ عدد أفرادها بصفة إجمالية ٤,٣٠٦ فردًا عام ١٧٩٤-١٧٩٥، بواقع ٢,٠٨٦ شخصًا للجمالية، و ١,١٤٠ فردًا للتفكجية، و ١,٠٨٠ فردًا للشراكسة. وبين عامى ١٦٥٠ و١٧٩٨، كان النفوذ العسكرى والاقتصادى ينحصر فى إطار فرقتى الانكشارية والعزب اللتين كانتا الأكثر عددًا. وسرعان ما تكاثر عدد أفراد الانكشارية بعدما كان ٩٤٠ جنديًا عام ١٥٩٥-١٥٩٦، ثم صار ٣,٠٠٠ عام ١٦٣٤، و ٦,٤٦١ عام ١٦٧١-١٦٧٢، و ٦,٠٠٠ أو ٨,٠٠٠ عام ١٦٩٢ الذى شهد أوج تفوقهم، و ٧,٠٣٠ جنديًا عام ١٧٩٤-١٧٩٥. وقد ازدادت أعداد العزب فى فترة متأخرة (٤٩٨ جنديًا عام ١٥٩٥-١٥٩٦، و ٨٠٠ عام ١٦٣٤، و٢,٧٠٣ عام ١٦٧١-١٦٧٢، ومن ٣,٠٠٠ إلى ٤,٠٠٠ جندى عام ١٦٩٢)؛ وظل عددهم خلال القرن الثامن عشر يقارب ما كان عليه فى نهاية القرن السابع عشر، غير أنهم كانوا دومًا أقل عددًا من الانكشارية (٣,٢٩٣ جنديًا عام ١٧٩٤-١٧٩٥)[١].

---

(١) انظر:

- JACQUES ALBERT, Etat de l'Egypte, 56-8. CHABROL, Essai sur les mœurs, 468-9. LA JONQUIÈRE, Expédition d'Egypte, II, 578.

انظر بصدد أوجاقية القاهرة المقدمة التاريخية لهذا الكتاب. انظر كذلك:

- SHAW, Financial, 189-197, 210-211; Ottoman Egypt, 82-95; HOLT, Career, 276.

## بداية حركة الانضمام لفرق الأوجاقات (حتى عام ١٦٥٠)

كان القنصل دو مايبه من المراقبين الذين اطلعوا بوجه خاص على الأحداث التى شهدتها القاهرة خلال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، واستطاع أن يقدم ملخصًا للأسباب التى دفعت الحرفيين والتجار بالقاهرة للانضمام إلى الأوجاقات؛ فقد ذكر عام ١٦٩٢ أن عددًا كبيرًا من أهل البلاد كانوا ينتمون لفرقة الانكشارية، وهم من "التجار الأثرياء... والحرفيين الذين انضموا إلى هذه الفرقة بغية الحصول على الحماية اللازمة (والإفادة من الامتيازات التى تتمتع بها)"[١]. وسنرى فيما بعد حجم المنافع المادية الهائلة التى كانت تجنيها فرق الأوجاقات من جانبها بسبب هذا الانضمام الذى كان يخول لها الحصول على ضرائب "الحماية" و"التركات". وسنقف بالتالى على أسباب اشتداد هذه الحركة بالقاهرة خلال القرن السابع عشر.

ولم تكن هذه الظاهرة بالأمر الجديد[٢] الذى طرأ على مصر، كما أنها لم تكن من الأمور التى اقتصرت عليها وحدها، حيث نجدها فى جميع ولايات الدولة العثمانية، وحسبنا- كى نوضحها- أن نذكر الفرمان الذى يرجع إلى عام ١٥٧٧، ويعرب فيه الباب العالى لبكلربيك دمشق عن استيائه من عدم منح الأماكن الشاغرة بفرقة الانكشارية "لمجموعة من شباب الروم الذين يتسمون بالكفاءة والشجاعة وفقًا للأمر الذى أصدره... بل يتم منحها لعدد من أثرياء البلاد (اليرلية) والأجانب"[٣].

---

(١) انظر: De MAILLET, Mémoires divers, 93 b، وفقًا لما ورد فى تقرير دو مايبه: A.N., Caire B 1 313, septembre 1692. وقد استشهد لوماسكرييه بهذا التقرير فى كتاب "وصف مصر": LE MASCRIER, Description de l'Egypte, 161 (حيث نجد كذلك العبارة المذكورة بين قوسين).

(٢) كانت هناك حالات سابقة شهدها العصر المملوكي: انظر ما ذكره ابن إياس (جـ٢، ص.١٩٩/ الترجمة، جـ٤، ص.٢٠٦، ٣٦٩) بصدد إنشاء الفرقة الخامسة "نصفهم من الخياطين، ونصفهم من الطوقجية" خلال أحداث عام ١٥١٤.

(٣) انظر: HEYD, Ottoman documents, 68. انظر بصدد السمات العامة لهذه المسألة فى ولايات الدولة العثمانية: GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 225, 295.

وعند مراجعة أولى سجلات المحاكم، وجدنا بعض الأمثلة على انضمام الحرفيين والتجار لفرق الأوجاقات، غير أننا نعتقد فى وجود العديد من الحالات التى شهدها القرن السابق قبل كل من الزينى محمود، أحد حريرية سوق الهرامزة، وأحد أفراد الانكشارية المتقاعدين (توفى عام ١٦٠١)، وتاجر خان الخليلى الذى كان يدعى على، وأحد أفراد المتفرقة (توفى عام ١٦٠٢)، حيث يبدو أن هذه الظاهرة بدأت على الأرجح فى بدايات النصف الثانى من القرن السادس عشر(١). لكن المعلومات العديدة التى توافرت لدينا بصدد الفترة الممتدة بين عامى ١٦٢٤ و١٦٣٦ توضح لنا أن هذه الظاهرة قد بدأت لتوها خلال هذه الفترة. ولم نجد بين ١٠٦ تركة خضعت لتلك الدراسة سوى ٣٣ تركة فحسب (بواقع ٣١%) فى دفاتر القسمة العسكرية، وإن كانت قيمتها الإجمالية تشكل ٥٦% من المجموع الكلى للتركات. وبلغ متوسط تركات "العسكر" ١٤٤,٦٣٩ بارة مقابل ٥١,٤٢٢ لتركات"المدنيين". ونجم هذا الفارق عن انضمام أكثر تجار البن ثراءً لفرق الأوجاقات؛ فقد وجدنا ستة تجار من "العسكر" من إجمالى ١٥ تاجرًا (بواقع ٤٠%)، وبلغت قيمة تركاتهم الكلية ٣,٧١١,٩٠٦ بارة (متوسط التركة: ٦١٨,٦٥١ بارة)؛ وتسعة تجار من "المدنيين" بلغت قيمة تركاتهم ١,٠٩٦,٤٩٧ (متوسط التركة: ١٢١,٨٣٣ بارة). ومن غير هؤلاء التجار، يكاد متوسط ثروات "العسكر" (٣٩,٣٠٣ بارة) يماثل متوسط تركات "المدنيين" (٤١,٥٢٠ بارة). وهكذا، لا يمكن القول بأنه كان يتم "اختيار" الذين ينضمون للأوجاقات، باستثناء حالة تجار البن فحسب. وكان معظم الأفراد وأكثرهم ثراءً يتوجهون نحو أوجاق المتفرقة؛ حيث وجدنا ثمانية عساكر ينتمون للمتفرقة من إجمالى تسعة عشر تم الوقوف على فرقهم العسكرية، وبلغ إجمالى ثرواتهم ٣,١٢١,٣٤٩ بارة، ومتوسط الثروة الواحدة ٣٩٠,١٦٩ بارة. وتأتى الانكشارية فيما بعد فى مرتبة متأخرة للغاية (خمس تركات تبلغ قيمتها الإجمالية ٢١٦,١٧٦ بارة)، وتليها الجاويشية. ونكون بذلك قد أشرنا إلى جميع فرق الأوجاقات التى ورد ذكرها فى هذه السجلات.

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٣، ص.٤٣٩ (١٦٠١). تم احتساب مجموع المتوسطات المذكورة فيما بعد بواسطة البارة "الخالصة"، وأشرنا عند الحاجة إلى خلاف ذلك.

وخلال السنوات الممتدة بين عامي ١٦٢٤ و١٦٣٦ لم نجد سوى عدد قليل للغاية من الحالات التى تمكننا من استخلاص نتائج محددة بصدد كيفية انضمام الحرفيين والتجار إلى فرق الأوجاقات، وفقًا لطبيعة المهن التى يزاولونها، وذلك باستثناء تجار البن الذين تعرضنا لهم أعلاه. ولعلنا سنكتفى بالإشارة إلى كون عملية الانضمام إلى الأوجاقات كانت تتعلق بالتجار (ولا سيَّما تجار الأقمشة) والحرفيين على حد سواء؛ فقد وجدنا فى قائمة "العسكر" عددًا من الحريرية، والصاغة، والسروجية، والصناديقية، والقوافين...وغيرهم. وكان هناك تفاوت هائل فى حجم ثروات "العسكر"، حيث وجدنا فى فرقة المتفرقة الخواجة عثمان بن معمور شهبندر التجار الذى بلغت قيمة ثروته ٢,٦٨٨,١٦٩ بارة، إلى جوار الخردجى مصطفى بن صالح الذى خلف تركة قيمتها ٥,٦٤٦ بارة[1].

وهناك دلالة ما وراء حرص ذلك العدد الكبير نسبيًا من شيوخ الطوائف على الانضمام إلى الأوجاقات التى انضم إليها ست مشايخ من اجمالى ثمانية استطعنا تحديد هويتهم خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٦٢٤ و١٦٣٦، فضلاً عن الشخصين اللذين أشرنا إليهما آنفًا وتوليا منصب شهبندر التجار. ويبدو أن فرق الأوجاقات كانت تجتذب شيوخ الطوائف بصفة خاصة، أو لعل الضغوط التى تمارسها الأوجاقات من أجل فرض حمايتهم كانت تثقل كاهل المشايخ على نحو جعلهم يفضلون الانضمام إلى هذه الفرق بغية التزود بالأداة التى تمكنهم من السيطرة على الطوائف الحرفية.

## حركة الانضمام إلى الأوجاقات خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر

تزايدت حدة انضمام الحرفيين والتجار إلى فرق الأوجاقات خلال الثلث الأخير من القرن السابع عشر، وبلغت ذروتها خلال السنوات الأولى من القرن الثامن عشر.

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٤١، ص.٢٩٥ (١٦٣٠)؛ سجل رقم ٤٢، ص.٥٢٩ (١٦٣٣).

وإذا ما اطلعنا على الأرقام الإجمالية، فإننا سنجد أن الأمور قد تغيرت بشكل طفيف خلال الفترة التى فصلت بين السنوات الممتدة بين ١٦٢٤-١٦٣٦ من جهة و١٦٦٠ من جهة أخرى. بين عامى ١٦٦١ و١٦٦٤، بلغت نسبة الحرفيين والتجار المذكورين فى سجلات القسمة العسكرية ٣٩% من إجمالى الأعداد المذكور (٢٣ من إجمالى ٥٩ شخصًا)، وشكّل مجموع ثرواتهم ٥٧% من إجمالى الثروات المذكورة. ولكن إن لم نأخذ فى الاعتبار تجار البن، فإن ثروات ٣٧% من عدد الأفراد محل الدراسة (٢١ شخصًا من إجمالى ٥٧) فى سجلات القسمة العسكرية تشكل ٤٥% من قيمة الثروات الكلية، بحيث يبلغ متوسط ثروة أحد "العسكر" من غير تجار البن والتوابل ٧١,٨٠٧ بارة مقابل ٥١,٠٩٤ بارة كمتوسط لثروة أحد "المدنيين"؛ ومن هنا نجد أن حركة انضمام الأفراد إلى الأوجاقات كانت تميل باتجاه الحرفيين والتجار الأكثر ثراءً، وهو الاتجاه الذى ستزداد حدته فيما بعد. وهناك سمة أخرى جديدة كانت تميز هذه الحركة، ألا وهى تفوق المتفرقة من حيث الكثرة العددية (٩ أفراد من إجمالى ٢٣ من "العسكر")، وإن كانت الانكشارية تأتى فى المرتبة الثانية (٧ من إجمالى ٢٣)، غير أن ما يثير الاهتمام بالفعل هو كون متوسط ثروات الحرفيين والتجار من أفراد الانكشارية يبلغ ١٣٢,٨١٩ بارة مقابل ٧٦,١٠٧ بارة لأفراد المتفرقة؛ مما يؤكد سعى الأشخاص الميسورين نحو الحصول على حماية الانكشارية بصفة خاصة. وهناك سمة ثالثة تجدر الإشارة إليها، وهى ظهور فرقة العزب التى غاب أفرادها عن سجلات المحاكم خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٦٢٤ و١٦٣٦ (٣ من إجمالى ٢٣). ومن خلال الإطلاع على التعداد الخاص بتجار البن وحدهم الذين بلغ عددهم ١١ تاجرًا بين عامى ١٦٦١ و١٦٧٠، ورد ذكر تسعة منهم فى سجلات القسمة العسكرية، حيث انضم سبعة للإنكشارية، بينما انضم تاجر واحد فحسب لفرقة العزب.

واقتربت هذه الحركة من ذروتها بعد عام ١٦٧٠. فيما يخص تجار البن والتوابل، وجدنا ٧٢ تاجرًا فى سجلات القسمة العسكرية من إجمالى ٨٠ تاجرًا أخضعناهم للدراسة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠ (بواقع ٩٠% من العدد الكلى)، وكان حجم ثرواتهم يشكل ٩٦% من إجمالى ثروات التجار. بل إننا لم نجد فى

سجلات المحاكم بعد عام ١٧٠١ أى أثر لتجار البن والتوابل من غير العسكر[1]. وهكذا، نلاحظ استئثار فرق الأوجاقات على نحو شبه تام بتجار التوابل، من خلال فرقة الانكشارية بصفة أساسية، حيث التحق بها ٦٢,٥% من هؤلاء التجار بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠ (٥٠ من إجمالى ٨٠ تاجرًا)، وكان حجم ثرواتهم يشكل ٦٨% من إجمالى ثروات هذه الفئة. وتأتى فرقة العزب فى المرتبة الثانية، حيث التحق بها ٢١% من هؤلاء التجار (١٧ من إجمالى ٨٠ تاجرًا)، وتشكل قيمة ثرواتهم ٢٢% من إجمالى ثروات تجار التوابل.

وعلى الرغم من أن تطور حركة انضمام بقية الحرفيين والتجار لم يبلغ حد انضمام تجار البن والتوابل، غير أنه سلك الاتجاه ذاته، كما يتضح لنا من خلال الأرقام التالية:

**جدول ٤٨**

**انضمام الحرفيين والتجار للأوجاقات بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠**

**(من غير تجار البن والتوابل)**

| الفترة التاريخية | القسمة | عدد التركات | | حجم التركات الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | النسبة | الحجم | النسبة |
| ١٦٧٩-١٦٨٩ | العسكرية | ١٠٨ | ٥٧% | ٦,٤٢٠,٩٧٩ | ٧٤% |
| | العربية | ٨٢ | ٤٣% | ٢,٢٧٧,٢٨٤ | ٢٦% |
| | المجموع | ١٩٠ | ١٠٠% | ٨,٦٩٨,٢٦٣ | ١٠٠% |
| ١٦٩٠-١٧٠٠ | العسكرية | ١٣٩ | ٧٠% | ١٢,٥٥٦,٨٩٨ | ٧٧% |
| | العربية | ٥٩ | ٣٠% | ٣,٧٠٣,٧٢٦ | ٢٣% |
| | المجموع | ١٩٨ | ١٠٠% | ١٦,٢٦٠,٦٢٤ | ١٠٠% |

**المصدر: المحاكم**

(١) كان الحاج محمد هو آخر تاجر من تجار البن والتوابل الذين ورد ذكرهم فى سجلات القسمة العربية وفقا لحدود معرفتنا (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٣، ص.٣٩٧، ١٧٠١).

**ملحوظة:** تم احتساب قيمة التركات بالبارة "الخالصة".

ويمكننا أن نلاحظ عند التحول من عقد إلى آخر مدى التطور السريع الذى شهدته حركة الالتحاق بفرق الأوجاقات، والذى طال أكثر من ثلثى الحرفيين والتجار بين عامى ١٦٩٠ و١٧٠٠. وعلى غرار ما وجدناه بصدد تجار البن والتوابل، لاحظنا ارتفاع متوسط ثروات الأفراد الملتحقين بالأوجاقات (٧٦,٨٣٣ بارة) على نحو يفوق بشكل ملحوظ متوسط ثروات "المدنيين" (٤٢,٤١٨ بارة)، على مدار تلك الفترة فى مجملها. وكان أوجاق الانكشارية هو المنتفع الرئيسى من هذه الحركة؛ فقد التحق بهذه الفرقة ١٣١ من الحرفيين والتجار بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠ (بواقع ٣٤% من العدد الإجمالى الذى يبلغ ٣٨٨ شخصًا)، وشكَّلت قيمة تركاتهم الكلية ٣٨% من إجمالى التركات من غير تجار البن والتوابل (ونصف تركات هذه الفئة من "العسكر"). وقد ازداد نفوذ العزب بشكل هائل بين الطبقات الحضرية منذ عام ١٦٧٠، دون المساس بهيمنة الانكشارية؛ فقد انضم إلى هذه الفرقة ٦٦ شخصًا (١٧% من العدد الكلى)، وشكلت ثرواتهم ٢٦,٥% من إجمالى الثروات، بل بلغ متوسط هذه الثروات رقمًا يفوق بصورة ملحوظة متوسط ثروات الحرفيين والتجار من الانكشارية. وتراجعت المتفرقة بشكل شبه تام، مما يؤكد حقيقة انحسار دور هذه الفرقة فى نهاية القرن، حيث لم يلتحق بها سوى شخصين فقط. وفى المقابل، تم رصد عدد مرتفع من الـ"قابى قولى" (١٢ بصفة إجمالية) خلال تلك الفترة، وهو ما سنعود إليه فيما بعد.

ومن خلال الاطِّلاع على الأرقام الكلية التى تتضمن تجار البن والتوابل وغيرهم من الحرفيين والتجار، يمكننا إدراك حجم النفوذ الاقتصادى والاجتماعى الذى كانت تتمتع به فرق الأوجاقات– ولا سيَّما الانكشارية– بسبب حرص الحرفيين والتجار بالقاهرة على الانضمام إليها. فقد استطعنا رصد ٤٦٨ شخصًا خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، ووجدنا من بينهم ٣١٩ شخصًا فى سجلات القسمة العسكرية (٦٨%)، حيث ارتفع حجم ثرواتهم ليبلغ ٨٩% من إجمالى الثروات المذكورة. والتحق بفرقة الانكشارية ١٨١ شخصًا (٨٩% من

العدد الكلى)، وبلغت قيمة ثرواتهم ٥٧% من حجم الثروات الكلى. وكان معظم شيوخ الطوائف الحرفية المذكورين فى السجلات نحو ١٦٧٩-١٧٠٠ ينتمون إلى إحدى فرق الأوجاقات (١٢ من إجمالى ١٣ شيخًا)، حيث التحقوا على وجه الخصوص بفرقتى الانكشارية (تسعة) والعزب (اثنان). وهكذا، بدأت سيطرة الأوجاقات على الطوائف الحرفية من "قمة" هذه المنظومة المتمثلة فى شيوخ الطوائف وأكثر أفرادها ثراءً.

ونحو عام ١٧٠٠، كانت فرق الأوجاقات ولا سيّما الانكشارية تسيطر بشكل شبه كلى على الطوائف الحرفية بالقاهرة؛ وحينما استدعى القاضى عام ١٧٠٩ شيوخ الطوائف لإطلاعهم على قرار الباب العالى بشأن حظر انضمامهم إلى هذه الفرق، فإنهم أكدوا له أنهم جميعا من "العسكر وأبناء العسكر"، وهو قول يحمل قدرًا من المبالغة[١]. وذكر دو ماييه من جانبه عام ١٦٩٢ أن فرقتى الانكشارية والعزب كانتا تضمان عددًا من "الجنود الأدعياء" (التجار والحرفيون) لا مجموعة فعلية من العسكر الذين يشكلون قوام مثل هذه الفرق[٢]. بل إن التجار والحرفيين الذين لم يلتحقوا بأى من هـــذه الفرق كانوا يخضعون بدورهم لســيطرتها واستغلالها؛ وهو ما يفسر بالطبع تكرار وجود بعض أفراد الأوجاقات فى أثناء تصفية عدد من تركات القسمة العربية، وفرض ضريبة الـ"صايل"* على العديد من تركات القلة القليلة التى تشمل تجار البن والتوابل من غير "العسكر" بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، لصالح أوجاق الانكشارية الذى يضم معظم هؤلاء التجار[١].

---

(١) الجبرتى، جـ١، ص.٣٧ (وفقا لما ذكره أحمد شلبى، ورقة رقم ٤٩أ).

(٢) A.N., Caire, B 1 313, septembre 1692.

* ضريبة يتم تحصيلها على تركات العسكر بنسبة معلومة من مجمل التركة (المراجع).

(٣) انظر بصفة خاصة تركات الحاج أحمد المكى (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٣، ص.٢٠٣، ١٦٨٦)، ومصطفى الانبابى (سجل رقم ٦٦، ص.٤٥٠، ١٦٨٩)، ومحمد أبو موز (سجل رقم ٦٧، ص.٣٧١، ١٦٩٠)، ومحمد الصنيلى (سجل رقم ٧٢، ص.١١٤، ١٦٩٨).

## طبيعة الانضمام إلى الأوجاقات

تناولت المصادر التاريخية العربية والغربية كيفية انضمام الحرفيين والتجار لفرق الأوجاقات بعدما وصلت هذه الحركة إلى ذروتها؛ فلم نجد الكثير من المعلومات بهذا الصدد، ولم نتمكن كذلك من الوقوف على العديد من الجوانب التى كنا فى حاجة إليها.

لكننا اعتقدنا أن شيوخ الطوائف الحرفية هم الذين تزعموا بصفة خاصة بداية انطلاق حركة الالتحاق بالأوجاقات التى سرعانً ما تم تعميمها فيما بعد. ويبدو لنا من المنطقى أن يكون انضمام هؤلاء المشايخ إلى فرق الأوجاقات هو الدافع وراء انضمام سائر أفراد الطوائف الآخرين، لكن الإطلاع على سجلات المحاكم يؤكد لنا خطأ هذا الافتراض. فقد وجدنا بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠ اثنين من شيوخ طائفة القاوقجية ينتميان إلى فرقة الانكشارية، بينما لم يلتحق بهذه الفرقة سوى واحد فحسب من القاوقجية الأربعة الذين انضموا إلى "العسكر"، واستطعنا رصد تركاتهم. وعلى الرغم من أن شيخ المعصرانية الذى ورد ذكره خلال تلك الفترة قد انضم إلى العزب، فإن اثنين من المعصرانية المذكورين قد التحقا بالمستحفظان، وظل واحد منهم على حاله من "المدنيين". والأكثر من ذلك ما وجدناه بصدد طائفة السكرية التى انضم أحد مشايخها إلى الانكشارية، بينما لم يلتحق بها سوى شخص واحد فحسب من أفراد الطائفة الذين ورد ذكرهم فى السجلات (١٤ شخصًا).

ولا يبدو كذلك أنه كان يوجد ارتباط قوى بين سيطرة الأوجاقات على بعض الحرف واستغلالها ماديًا من جهة، وانضمام الأفراد الذين يزاولون هذه الحرف إلى الأوجاقات من جهة أخرى. وخير دليل على ذلك نجده فى طائفة السكرية التى كانت تعد جزءًا من مقاطعة الخردة، فقد كان نصف السكرية المذكورين بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠ (سبعة من إجمالى أربعة عشر سكريًا) يتبعون أوجاق العزب، بينما لم يلتحق خمسة منهم بأية فرقة عسكرية، وكما سبق أن ذكرنا، فإن شيخ الطائفة ذاته كان أحد أفراد الانكشارية. وكانت طائفة الزياتين جزءًا من مقاطعة الحسبة التى تخضع لسيطرة الجاويشية، غير أنه لم ينضم إلى

الأوجاقات سوى خمسة فقط من إجمالى أربعة عشر زياتًا ورد ذكرهم فى الوثائق، حيث التحق اثنان منهم بالانكشارية، والتحق اثنان آخران بالعزب.

وهكذا، يتضح لنا من خلال الاطِّلاع على سجلات المحاكم أن انضمام الحرفيين والتجار إلى الأوجاقات لم يكن يتم بشكل "جماعى" بحيث تلتحق الطائفة بأكملها بإحدى الفرق العسكرية، بل كان يتم على نحو تدريجى؛ فقد وجدنا داخل الطائفة الواحدة عددًا من الأفراد الذين يتعلقون بالقسمة العربية، بينما يتعلق العدد الآخر بالقسمة العسكرية التى تتضمن بدورها مختلف الأوجاقات. وكان هناك عدد من الاستثناءات التى تتجلى بشكل واضح من خلال الحرف التى يزاولها النصارى بصفة أساسية؛ لأنهم لا يستطيعون- بطبيعة الحال- الالتحاق بالفرق العسكرية، مما جعلهم يتبعون القسمة العربية، مثل الخياطين، والصاغة، والفرائين. وتجدر كذلك الإشارة إلى عدد من الحالات الخاصة، مثل الأربعة معصرانية الذين ورد ذكرهم فى الوثائق، والتحق ثلاثة منهم بالفرق العسكرية، ومثل السرجاتية الذين ورد ذكرهم جميعًا فى سجلات القسمة العربية؛ وانضم جميع أبناء بعض الطوائف إلى مختلف الفرق العسكرية وفقًا لرغبة كل فرد على حدة، مثل الحمَّاميَّة والمزينين والحلاقين، وجاء ذكر جميع النحاسين فى سجلات القسمة العسكرية منذ عام ١٦٧٩ (ستة يتبعون الانكشارية من إجمالى تسعة نحاسين)؛ وأخيرًا نجد أن فرقة الانكشارية قد ضمت جميع صناع وتجار الأسلحة (القواسين، والشيبية، والقندقجية، والبندقجية، والبارودية)؛ لأنهم عقدوا بطبيعة الحال علاقات وطيدة مع رجال العسكر. غير أن التنوع كان هو السمة الغالبة على التحاق أبناء الطوائف الذين ورد فى سجلات المحاكم بمختلف الفرق العسكرية. ولنذكر مجددًا من بين الطوائف التى تميزت بكثرتها العددية: السكرية (انضم إلى "العسكر" تسعة من إجمالى أربعة عشر فردًا؛ حيث التحق سبعة منهم بالعزب، بينما التحق اثنان بالانكشارية)، والزياتين (انضم إلى "العسكر" خمسة من إجمالى أربعة عشر فردًا؛ حيث التحق اثنان منهم بالعزب، بينما التحق اثنان آخران بالانكشارية)، والحريرية (انضم إلى "العسكر" تسعة أفراد، حيث التحق أربعة منهم بالمستحفظان، بينما التحق اثنان بالعزب، فضلاً عن وجود ثمانية من "المدنيين")؛ وتجار الأقمشة (انضم إلى "العسكر" ستة عشر فردًا، حيث التحق ثمانية منهم بالانكشارية، بينما التحق خمسة بالعزب، فضلاً عن وجود أحد عشر "مدنيًا")؛ والقوافين (خمسة من "العسكر"،

وثلاثة من "المدنيين")؛ والعطارين (انضم إلى "العسكر" أفراد، حيث التحق خمسة منهم بالانكشارية، بينما التحق ثلاثة بالعزب، وكان هناك أربعة "مدنيين")؛ والدخاخنية (سبعة من "العسكر"؛ حيث التحق ستة منهم بالانكشارية، وكان هناك ثمانية "مدنيين")؛...الخ.

ومن هنا نجد أن انضمام الحرفيين والتجار كان يتم بصورة فردية، وهو على الأرجح نتاج الضغط الذى يمارسه رجال الأوجاقات، والرغبة فى الحصول على المكاسب التى يمكن جنيها بعد الانضمام إلى الفرق المختلفة. وعلى الرغم من توارث الانتماء إلى فرقة بعينها بصفة عامة، فإن العديد من الحالات قد خرجت عن هذا الإطار، مثل تاجر خان الخليلى يوسف بن عبد الله الذى التحق بفرقة المتفرقة، فى حين انضم ابنه إلى الانكشارية (١٦٢٩)؛ والخواجة يحيى تاجر سوق الصاغة الذى انضم إلى المستحفظان، بينما التحق ابنه بالعزب على الرغم من أنه قد خلف والده فى مباشرة جميع أعماله (١٧٠٦)؛ كما التحق اثنان من أبناء تاجر التوابل محمد الدادة الشرايبى بالانكشارية (قاسم وعبد الرحمن)، فى حين انضم ابنه محمد إلى العزب (١٧٣٥)...الخ[1].

## الأوضاع السائدة خلال القرن الثامن عشر

يبدو أن حدة الانضمام إلى الفرق العسكرية قد انخفضت خلال السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، باستثناء تجار البن الذى كانوا جميعًا من العسكر، وينتمى معظمهم إلى العزب والإنكشارية بصفة خاصة، حيث التحق بهاتين الفرقتين ما يقرب من ثلثى هؤلاء التجار.

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٤١، ص.٢٠٣؛ سجل رقم ٩٨، ص.٧٣٢؛ سجل رقم ١٤٠، ص.٢١٨.

## جدول رقم ٤٩

## حركة انضمام تجار البن والتوابل إلى الأوجاقات بين عامى ١٦٨١ و١٧٥٠

| الفترة التاريخية | مجموع التجار | | الانكشارية | | | | العزب | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد الكلي | حجم التركات الإجمالي | العدد | النسبة المئوية | حجم التركات الإجمالي | النسة المئوية | العدد | النسبة المتوية | إجمالى التركات | النسبة المئوية |
| ١٦٨١-١٦٩٠ | ٤١ | ١٨,٥١٣,٩٦٤ | ٢٤ | ٥٨ | ١١,٧٤٤,٢١١ | ٦٣ | ٩ | ٢٢ | ٣,٤٠٧,٧٦١ | ١٨ |
| ١٦٩١-١٧٠٠ | ٣٥ | ٢٤,٥٢٩,٠٦٧ | ٢٣ | ٦٦ | ١٧,١٥٦,٠٥٩ | ٧٠ | ٧ | ٢٠ | ٦,٥١٣,٣٤٤ | ٢٧ |
| ١٧٠١-١١١٠ | ١٢ | ٦,٨٩٥,٩٨١ | ٧ | ٥٨ | ٥,٣٥٩,٧٣٨ | ٧١ | ٢ | ١٧ | ٤٧١,١٣١ | ٧ |
| ١٧١١-١٧٢٠ | ٢٢ | ٢٦,٩١٦,١٢٠ | ١٣ | ٦٠ | ١٩,٣٤٣,٠٦٠ | ٧٢ | ٧ | ٣٢ | ٥,٧١١,٨٦٠ | ٢١ |
| ١٧٢١-١٧٣٠ | ٢٩ | ٢٧,٢٥٦,١٨٦ | ١٩ | ٦٥ | ١٩,٤٢٩,٣٧٦ | ٧١ | ٧ | ٢٤ | ٥,٤٠٨ ٥٠٠ | ٢٠ |
| ١٧٣١-١٧٤٠ | ٢٩ | ٤٣,٦٠٩,٣٣٧ | ١٩ | ٦٥ | ٢٨,٦١٠,٢٧٩ | ٦٦ | ٥ | ١٧ | ١٠,٤٧٢,٦٢٧ | ٢٤ |
| ١٧٤١-١٧٥٠ | ١٣ | ١٠,١١٦,٩٧٥ | ٩ | ٦٩ | ٨,١٣١,٤٢٩ | ٨٠ | - | - | | - |

**المصدر:** وثائق المحاكم

**ملحوظة:** تم احتساب قيمة التركات بالبارة الخالصة

وإن لم نأخذ فى الاعتبار تجار البن والتوابل، فإننا سنجد أن ١٠١ من إجمالى ١٤٨ تركة كانت تتبع محكمة القسمة العسكرية بين عامى ١٧٢٥ و١٧٣٠، بواقع ٦٨% من العدد الإجمالى، وهى النسبة ذاتها التى تم احتسابها بين عامى ١٦٩٠ و١٧٠٠؛ كما أنه لم يطرأ سوى تغير طفيف على نـصيب الانكشـارية (٤٥ تركة بواقع ٣٠% من العدد الكلى) والعزب (٢١ تركة بواقع ١٤%) من هذه التركات منذ الحقبة الممتدة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠. وإننا نعتقد أن توقف حركة الالتحاق بالأوجاقات يرجع إلى حدوث العديد من الأزمات التى وقعت فى بداية القرن، وأسفرت عن نشوب النزاعات بين العسكر (بين الانكشارية والأوجاقات الستة بصفة عامة)، كما أدت إلى زيادة تدخل البكوات فى شئون القاهرة. وهكذا، تراجعت قوة الأوجاقات، وانخفض نفوذهم، بحيث لم يعد الانضمام إلى الفرق العسكرية يجتذب سكان الحضر بسبب تراجع حجم المنافع التى يمكن الحصول عليها، كما أنه لم يعد بوسع رجال الأوجاقات ممارسة الضغوط المختلفة لإجبارهم على الالتحاق بفرقهم. ويتضح لنا من خلال الوقوف على حركة انضمام شيوخ الطوائف هذا التراجع النسبى الذى تعرضت له فرقة الانكشارية؛ فقد تضمنت السجلات اثنى عشر شيخا ينتمى تسعة منهم إلى الأوجاقات بين عامى ١٧٢٥ و١٧٣٠، حيث انضم خمسة مشايخ إلى الانكشارية، والتحق ثلاثة بالعزب. وتزايد فى الوقت ذاته اتجاه الأفراد الأكثر ثراءً نحو الالتحاق بالفرق العسكرية المختلفة؛ فقد تضمنت سجلات القسمة العسكرية ٨٨% من إجمالى حجم التركات التى خلفها الأفراد خارج إطار فئة تجار البن والتوابل بين عامى ١٧٢٥ و١٧٣٠ (٤١% تتبع الانكشارية، و١٦,٤% تتبع العزب).

وخلاصة القول إننا تمكنا من الوقوف على ١٦٨ تركة بين عامى ١٧٢٥ و١٧٣٠ (بما فيها تركات تجار البن والتوابل)، وكان من بينها ١٢١ تركة تخص "العسكر" (بواقع ٧٢% من العدد الكلى)، حيث وجدنا ٥٨ تركة تخص الانكشارية (٣٤%)، و٢٤ تركة تخص العزب (١٤%). وإذا ما تعرضنا لإجمالى حجم التركات، فإننا سنجد أن تركات "العسكر" كانت تشكل ٩٨% من قيمة التركات الكلية (بواقع ٥٧% للانكشارية، و١٦% للعزب). ولم يحظ الحرفيون والتجار الذين ظلوا خارج المنظومة العسكرية بأى ثقل اقتصادى (٢٨% من العدد الكلى)[1].

---

(١) لم نجد فى سجلات القسمة العربية سوى صغار الحرفيين والتجار، باستثناء تلك المخيشاتى الذى بلغت قيمة تركته ١٩١,٣٨٩ بارة عام ١٧٢٧، غير أنه كان من النصارى.

وعلى مدار السنوات العشرين التى أعقبت عام ١٧٣٠، بلغت حركة انضمام الحرفيين والتجار إلى القسمة العسكرية ذروتها. فقد استطعنا الوقوف على تركات ٢٨٣ شخصًا بين عامى ١٧٤٧ و١٧٥٦، وكانت تركات ٢٥٢ منهم تتبع محكمة القسمة العسكرية (٨٩%)، بواقع ٩٨,٥% من قيمة التركات التى تم رصدها. وإن لم نأخذ فى الاعتبار تركات تجار البن والتوابل، فإننا سنصل كذلك إلى أرقام مذهلة: ٨٨% من عدد التركات، و٩٦% من قيمتها الكلية. ولم تعد تتضمن سجلات القسمة العربية سوى عدد من التجار والحرفيين شديدى الفقر[1]، ولا سيّما النصارى (سبعة عشر نصرانيًا من بينهم ستة شوام). وظلت الانكشارية تحتل النصيب الأكبر بطريقة ساحقة، حيث ضمت تسعة من إجمالى سبعة تجار البن والتوابل الذين تم رصد تركاتهم (٥٣%)، بواقع ٤٤% من إجمالى حجم التركات المرصودة؛ وبخلاف هؤلاء التجار، ضمت هذه الفرقة ٩٦ من إجمالى ٢٦٦ شخصًا التحقوا بالفرق العسكرية (٣٦%)، بواقع ٥٣% من إجمالى قيمة التركات. وتراجع نفوذ العزب على نحو كبير، حيث لم يلتحق بها أى من تجار البن والتوابل، وصارت تضم ١٠% من عدد الأفراد الذين يخرجون عن إطار هؤلاء التجار، حيث شكلت تركاتهم ١١% من قيمة التركات الخاصة بهم. وقد بدأ بالفعل تداعى النظام القائم على التحاق الحرفيين والتجار بالأوجاقات، حيث اشتملت سجلات القسمة العسكرية على تركات بعض الأفراد دون الإشارة إلى الفرق التى ينتمون إليها (٤ تجار للبن والتوابل من إجمالى ١٧ تاجرًا، و٩٠ من غير هؤلاء التجار من إجمالى ٢٦٦ شخصًا). ويبدو أن اشتمال سجلات القسمة العسكرية على معظم تركات الحرفيين والتجار المسلمين لم يعد يعنى شيئًا على صعيد الانتماء لإحدى الفرق العسكرية، بل صار الأمر برمته يتعلق بالشئون الضريبية.

وتأكد اتجاه تطور هذه الحركة خلال العقود الأخيرة، حيث اختفى دور الأوجاقات بشكل نهائى. وصارت محكمة القسمة العربية بمثابة القطاع الذى يضم أهل الذمة؛ فقد وجدنا ٣٤ تركة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، وكان من بينها ٣٢ تركة تخص النصارى وحدهم، وتركة واحدة خلفها أحد اليهود، فقد تطور حجم

---

(١) كان أكثر هؤلاء الأفراد ثراءً هو أحد الدخاخنية الذى خلف تركة بلغت قيمتها ١٦,٨٦٩ بارة فحسب.

تركاتهم الإجمالى على نحو يعكس الطفرة الاقتصادية التى شهدتها طائفة الشوام بالقاهرة. بينما صارت محكمة القسمة العسكرية تتضمن فعليًا تركات المسلمين[١]، غير أن الارتباط الفعلى بإحدى الفرق العسكرية صار من الأمور الاستثنائية: من بين ٥٠٥ تركة تم رصدها فى سجلات القسمة العسكرية، لم نجد سوى ٤٢ تركة تخص رجال الانكشارية، و١١ تركة تخص أفراد العزب. ولم نجد من بين ٢٨ تاجرًا من تجار البن والتوابل سوى اثنين فحسب يتبعان الانكشارية، واثنين آخران يتبعان فرقة الجاويشية. وهكذا، نلاحظ أن حركة الانضمام إلى الأوجاقات قد بدأت منذ قرنين حينما كانت سلطة الأوجاقات تتيح توفير الحماية اللازمة للحرفيين والتجار الذين يلتحقون بصفوفهم، وممارسة الضغوط على الآخرين؛ وهو ما بلغ نهايته حينما نجح البكوات فى فرض سلطاتهم بدلاً من العسكر.

**ب. العسكر وممارسة الحرف المختلفة**

صاحب حركة التحاق الحرفيين والتجار بالأوجاقات حركة أخرى تمثلت فى إقبال العسكر أنفسهم على ممارسة الحرف المختلفة، غير أنه كان من العسير التمييز بين أفراد هاتين الفئتين، لأنه لم يكن بوسعنا التأكد من حقيقة التاجر أو الحرفى الذى يتبع أحد الأوجاقات، وكان فى الأساس من العسكر سوى من خلال الإشارة إلى رتبته العسكرية فى الوثائق المختلفة (مثل رتبة الجوربجى بصفة عامة)، أو تحديد وظيفته بصورة دقيقة: البولوك باشى، والأوده باشى، والنوباتجى،...الخ. كما كان يصعب أحيانًا التمييز بين ممارسة أحد الأنشطة الاقتصادية بصورة عارضة (المضاربات "الصناعية" أو التجارية المؤقتة) وامتهان حرفة ما بشكل دائم، حينما لا يعد امتلاك أحد الحوانيت بمثابة دليل قاطع على مزاولة أحد الأنشطة الحرفية أو التجارية على نحو دائم[٢].

---

(١) إلا أنه كان هناك عدد من تركات النصارى التى تمت تصفيتها فى محكمة القسمة العسكرية؛ مثل تركة أحد الصاغة الأرمن عام ١٧٥٤ (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٦، ص.٣٣)، وتركة أحد الدخاخنية الشوام (سجل رقم ٢١٠، ص.٥٧٥).

(٢) لم يكن امتلاك أحد الحواصل فى وكالة ما دليلا قاطعًا على مزاولة النشاط الحرفى بشكل دائم، بل يعد فى المقابل مؤشرًا على ممارسة أحد النشطة التجارية الهامشية.

وكان إقبال العسكر على ممارسة الأنشطة الحرفية من الأمور المعتادة لدى العثمانيين، بل إنهم بمجرد استقرارهم فى القاهرة (١٥١٩)، شرع الجنود فى بيع البوظة داخل عدد من الحوانيت[١]. وسرعان ما غادر رجال الانكشارية ثكناتهم بدمشق من أجل مزاولة الحرف المختلفة، وممارسة الأنشطة التجارية[٢].

وتضاعفت مثل هذه الممارسة عند نهاية القرن السادس عشر لأسباب عدة. فقد شاع تدريجيًا الاتجاه نحو التخلى عن جمع الأطفال النصارى، وإبعادهم عن أسرهم من أجل تدريبهم على الخدمة العسكرية، واللجوء شيئًا فشيئًا إلى تجنيد المسلمين الأحرار؛ مما أدى إلى التخلى عن مبدأين من مبادئ الانكشارية الأساسية، ألا وهما حظر الزواج أثناء الوجود بالخدمة أو ممارسة الأنشطة الحرفية والتجارية[٣]. كما كانت عمليات غش النقد وانخفاض قيمة البارة سببًا فى دفع العسكر المصريين نحو البحث عن مصادر إضافية للدخل خارج إطار الخدمة العسكرية، بحيث لم تجد معهم أية محاولات للالتزام بخلاف ذلك واحترام لوائح النظام العسكرى فى هذا الشأن[٤].

وكان موقف أفراد الطبقة الحاكمة من هذه الممارسات سببًا مؤكدًا لتيسير الإقبال عليها، لأنهم لم يروا فى مزاولة الأنشطة الاقتصادية ما يخل بالشرف على الإطلاق. وقد زخرت الحوليات بالعديد من الأمثلة على انشغال أرباب بعض الوظائف العسكرية بممارسة بعض الأنشطة الحرفية أو التجارية، مثل حسين أغا الذى كان أحد باعة الأسواق واحتل منصب أغا الانكشارية (توفى عام ١٧١١)[٥]؛

---

(١) ابن إياس، جـ٥، ص.٣٠٠ (الترجمة، جـ٣، ص.٢٩٤).

(٢) انظر الفرمان الصادر بتاريخ ١٥٧٧، والمذكور آنفًا (HEYD, Ottoman documents, 68-9 et note 3). انظر كذلك:

- A. RAFEQ, The Province of Damascus, 26-7.

(٣) GIBB ET BROWEN, Islamic Society, I, 43, 181-2.

(٤) انظر الملاحظات التى أوردها رفيق RAFEQ بشأن مصر واليمن (Bilād al-Šām wa Misr, 167-173). انظر كذلك:

- GIBB ET BROWEN, Islamic Society, I, 182.

(٥) أحمد شلبى، ورقة رقم ٦١ ب.

وهناك كذلك خازندار محمد بك الجزار الذى اضطر إلى الاختفاء بعد إلقاء القبض على سيده، ثم أقام فى رشيد حيث افتتح حانوته الخاص وانتهت حياته فى صمت تام (نحو عام ١٧٢٨)[١]؛ وذلك الخردجى التركى خليل أغا الذى جذب اهتمام لاشين بك، ثم طفق يعمل فى خدمته، وأصبح من كبار الأمراء هو وأبنائه من بعده؛ ولنذكر أخيرًا حسن كتخدا الجربان، أحد مماليك حسن بك، الذى فقد مصدر دخله بعد وفاة سيده، واضطر إلى بيع الدخان والصابون فى أحد حوانيت الأزبكية، لكنه صار فيما بعد قائمقام مراد بك (توفى عام ١٨٠٠/١٨٠١)[٢]. ونجح البكوات فى فرض سيطرتهم فى نهاية القرن الثامن عشر، حيث صارت هناك فجوة هائلة تفصل بين أرباب الحرف المختلفة والطبقة الحاكمة.

### مزاولة الحرف المختلفة: فرقة القابى قولى

وصف الجبرتى حركة إقبال العسكر على مزاولة الحرف المختلفة عقب وصولهم إلى مصر، عند التعرض لوصف عودة العثمانيين إلى مدينة القاهرة عام ١٨٠١، حيث قال إن معظم الجنود قد أقبلوا على ممارسة تجارة التجزئة، ولا سيِّما المتاجرة فى السلع الغذائية والخضر التى كانوا يحددون أسعار بيعها دون التعرض لرقابة المحتسب أو غيره[٣]. ويبدو أن الأمور سارت على المنوال ذاته خلال الحقبة العثمانية بأكملها، ولاسيما فى بداية الحكم العثمانى، حينما استقرت فرق الأوجاقات بمدينة القاهرة؛ ويمكننا الوقوف على كيفية تحول العسكر تدريجيًا إلى حرفيين وتجار من خلال الإطلاع على المعلومات الواردة فى وثائق المحاكم بشأن فرقة القابى قولى.

ولم تشر الحوليات إلى وجود فرقة القابى قولى بمدينة القاهرة؛ مما يشير إلى قلة النزاعات بين العسكر الموفدين من اسطنبول إلى القاهرة ورجال الانكشارية "المحليين"، وانخفاض حدة عمليات الابتزاز التى يزاولونها، عما كانت

---

(١) الدمرداشى، ص.٣٤٥.

(٢) الجبرتى، جـ١، ص.٣٠٥؛ جـ٣، ص.١٧٤.

(٣) الجبرتى، جـ٣، ص.١٩٩.

عليه فى دمشق التى تعرضت للعديد من الصعوبات فى هذا الشأن. غير أننا نستطيع معرفةٍ الدور الهام الذى اضطلعت به فرقة القابى قولى خلال تلك الحقبة من خلال الاطّلاع على العديد من وثائق المحاكم التى أشارت إليها بين عامى ١٦٧٠ و١٧٠٠. وترجع أصول رجال هذه الفرقة إلى مناطق متنوعة فى مختلف أرجاء الدولة العثمانية، لكنهم ينتمون بصفة خاصة إلى الأناضول (ولا سيّما ألايا وملاطيا وخربوط) وبلاد المغرب، حيث شكلوا وحدة منفصلة تمامًا تقع تحت قيادة السردار، وإن كانوا يرتبطون فى الوقت ذاته بأوجاق الانكشارية (صار أوده باشى المستحفظان الحاج محمود سردار الفرقة عام ١٧٢٦)[(١)].

وهناك الكثير من رجال فرقة القابى قولى الذين زاولوا الأنشطة الاقتصادية عقب وصولهم إلى مصر، من خلال بعض المضاربات التجارية العارضة، بغية الإفادة من حركة التنقلات التى فرضتها عليهم وظائفهم العسكرية، مثل الحاج حسين الذى توفى بالسويس عند عودته من جده التى جلب منها ٦٦ قنطارًا من البن، والحاج إبراهيم البورصلى الذى تاجر فى البن والكتان بالقاهرة وبولاق، غير أنه يبدو أن كلا هذين الشخصين لم يزاولا النشاط التجارى بصفة دائمة فى مدينة القاهرة[(٢)]. ولم يستقر فعليًا سوى رجال الفرقة الذين عانوا من شدة تواضع مواردهم المادية، مما دفعهم إلى افتتاح حوانيتهم وورشهم الخاصة؛ وقد بلغ متوسط ثروات اثنى عشر شخصًا من أفراد هذه الفرقة ٤١,٤٢٢ بارة ذات القيمة الثابتة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، وفقًا لما ورد فى سجلات المحاكم، فى حين بلغ متوسط ثروات "العسكر" خلال الفترة ذاتها ٧٦,٨٣٣ بارة، وبلغ متوسط ثروات "المدنيين" ٤٢,٤١٨ بارة. ففى حين نجد عددًا من التركات المتواضعة مثل تركة الحريرى سيد على التى بلغت قيمتها ٥٨٠ بارة عام ١٦٨٣، وتركة أحمد بن الشوربجى الذى كان يعمل سروجيًا بحى قوصون وخلف تركة بلغت قيمتها ٥٧٠ بارة عام ١٦٨٨، نجد أن فرقة القابى قولى قد ضمت عددًا من تجار الأقمشة والتوابل ميسورى الحال بل الأثرياء، مثل بكير بن خليل الملاطيلى الذى خلف تركة تتكون بصفة أساسية من الأقمشة الهندية، حيث قدرت قيمتها عام ١٧٠٠

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٥، ص.١٥٥.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٠، ص.١٩١ (١٦٧٢)، ص.٩١٩ (١٦٧٣).

بـ١٧٥,٠٣٠/٢١٦,٠٨٧ بارة[١]. وشيئًا فشيئًا، لم يعد رجال القابى قولى من العسكر المتنقلين الذين يقيمون فى البلاد بصفة مؤقتة، حيث تركوا عائلاتهم التى تقيم بعيدًا عنهم، وشرعوا فى الاستقرار بالبلاد التى اختاروها، مثل القابى قولى إبراهيم الذى صار من تجار خان الخليلى عام ١٦٩٦، وأصبح يمتلك مسكنًا وحانوتًا بالقاهرة، بينما تقيم شقيقاته بموطنه الأصلى فى إحدى ولايات الدولة العثمانية، ثم تزوج من ابنة أحد العقادين فى حى الغورية، وحالته تعد خير دليل على تكيفه التام مع الإقامة فى موطنه الجديد[٢].

## العسكر فى ظل مزاولة الحرف المختلفة

فضلاً عن العسكر الذين حاولوا "تنمية" مصادر دخلهم من خلال ممارسة الأنشطة الحرفية، كان هناك عدد الأفراد الذين انضموا إلى الأوجاقات من الطبقات الشعبية الفقيرة والحرفيين ومتسببى الأسواق، حيث صارت الفرق العسكرية تعتمد بصورة أكبر على التعبئة المحلية. كما كان هناك عدد كبير من العسكر الذين يزاولون الحرف المختلفة بالقاهرة على غرار ما يحدث فى سائر مدن الدولة العثمانية؛ فقد أوضح فولنى عام ١٧٨٣ أن "فرق الانكشارية والعزب والأوجاقات الخمسة لم تعد تضم سوى مجموعة من الحرفيين والأوغاد والمتسكعين الذين يسعون يطرقون جميع أبواب الرزق"[٣].

وتزخر الحوليات والوثائق المختلفة بالعديد من الأمثلة على الجنود الذين كانوا يمتلكون عددًا من الحوانيت. ولنذكر على سبيل المثال الحاج أحمد الطويل بن خير الدين كان من رجال المستحفظان، وصار نوبتجيًا فى فرقة الوالى المتمركزة

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٧، ص.٣١٥ (١٦٨٣)؛ سجل رقم ٨١، ص.٥٣٧ (١٦٨٨)؛ سجل رقم ٩٣، ص.٣٢٢ (١٧٠٠). والرقم الثانى يشكل قيمة التركة بالبارة الثابتة.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٩٠، ص.٤٢٧ (١٦٩٦).

(٣) VOLNEY, Voyage (éd. GAULMIER), 101. GIBB ET BOWEN, Islamic Society, I, 295.

بالقرب من باب زويلة، فقد سكن الحي ذاته الذى ضم على الأرجح المقهى الخاص به، حيث كان يتولى إدارته بنفسه، ويعنى بشئونه خلال فترات الراحة بين نوبات الحراسة (١٧٣٧)[١]. ونحو عام ١٧٤٠، شب نزاع بين المحتسب وجندى يمتلك حانوتاً للجزارة بالقرب من باب زويلة، بعدما ضبطه المحتسب متلبسًا بغش الميزان؛ ودار بينهما هذا الحوار السريع: – من أنت؟

– عسكرى

– لا يجب على العسكرى ارتكاب مثل هذه الجريمة، ثم أصدر أوامره بضربه على الفور[٢]. وخلال السنوات الأخيرة من هذا القرن، ضم سلاح المدفعية بالقوات المصرية جنديًا نصرانيًا روميًا يدعى بارتيليمى، حيث كان يعمل فى خدمة محمد بك الألفى، لكنه كان يبيع كذلك الزجاجات فى أحد حوانيت حى الموسكى خلال "أيام البطالة"[٣]. ومن بين جميع الضباط الذين ورد ذكرهم فى سجلات المحاكم (باش نوبة، وملازم، وباش ملازم[٤]، وبولوك باشى)، كان الأوده باشية هم الأكثر إقبالاً على ممارسة مختلف الأنشطة التجارية أو الحرفية: رئيس أحدى مراكب البحر الأحمر، ودخاخنى، وعسّال، وحطاب، وقواف، وبارودي[٥]، ومخللاتى، وخردجى...وغيرهم، حيث كانوا فى مجملهم ميسورى الحال، وينتمون إلى فرقتى الانكشارية والعزب بنسب شبه متساوية. ووفقًا لما ورد فى سجلات المحاكم، فإن عددًا كبيرًا منهم قد تولى بالفعل مهام شيخ الطائفة فى طوائف مثل: السروجية، والحريرية، والدلالين، والنحاسين، والتوفقجية.

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٥، ص.١٠١.

(٢) الدمرداشى، ص.٤٨١.

(٣) الجبرتى، جـ٣، ص.١٢.

(٤) أشارت إحدى وثائق عام ١٧٥٣ إلى وجود أربعة ضباط ينتمون إلى فرقة المستحفظان (أربعة ملازمين وباش ملازم واحد)، وكان من بينهم ثلاثة سروجية وعقاد واحد (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٤، ص.٤٦).

(٥) كان أوده باشى العزب الحاج عبد الله يمتلك حانوتا بوكالة البارود فى حى الرميلة، أى بالقرب من ثكنة العزب التى يقيم بها (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦١، ص.٢٣٤، ١٧٥٠).

وقد تتجلى العلاقة بين العسكر والحرف المختلفة على صعيد الجيل الثانى، حيث وجدنا فى سجلات المحاكم العديد من الحرفيين والتجار الذين كان آباؤهم من ضباط الأوجاقات، بل أحياناً من كبار الضباط. ولنذكر على سبيل المثال حموده القصبجى بوكالة القصب الذى كان والده بكير الأوده باشى؛ ومصطفى شيخ طائفة القصبجية وابن الأمير إسماعيل أوده باشى المستحفظان؛ وأحمد بن عمر كتخدا الذى صار شيخ طائفة الحباكين؛ والعطار محمد شلبى بن إسماعيل أغا؛ والصرماتى على شلبى بن حسن أغا... وغيرهم. وكان الحاج أحمد الأقرقالى ابن على أغا من تجار سوق السلاح ذوى الأصول التركية، لكن شقيقيه محمد أغا ومصطفى أغا حافظا على ولائهما تجاه العمل العسكرى[1].

## جـ. المماليك

اضطلع المماليك بدور هام فى مسألة التداخل بين الحياة العسكرية ومنظومة الطوائف الحرفية التى تعرضنا لها بالوصف فى إطار جانبين من الجوانب المتكاملة؛ فقد استغل الحرفيون والتجار هؤلاء المماليك من أجل تيسير انضمامهم إلى صفوف أفراد الطبقة العسكرية، فى حين عمد رجال الأوجاقات إلى توجيه عدد من مماليكهم نحو ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية.

### المماليك وأهل الحرف

صار استخدام المماليك خلال القرن السابع عشر أحد المحركات الرئيسية للمنظومة السياسية العسكرية والحياة الاجتماعية بمصر، على غرار ما كان يحدث

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٠، ص.١٢٤ (١٧٨٥)؛ سجل رقم ٨١، ص.٤٧٣ (١٦٨٨)؛ سجل رقم ٢١٦، ص.١٧٥ (١٧٩١)؛ سجل ر قم ٢١٧، ص.٣٧ (١٧٩١)؛ سجل رقم ٢١٨، ص.٥٤٧ (١٧٩٢).

قبل مجيء العثمانيين[١]. ولا حاجة بنا لوصف خصائص هذا النظام التى يعلمها الجميع؛ فقد كان الجلابة (أو اليسؤجية) يحضرون من مناطق متفرقة فى أرجاء الدولة العثمانية، ولا سيّما جركس وجورجيا[٢]، صغار العبيد ذوى البشرة البيضاء والديانة النصرانية، كى يشتريهم الأمراء المصريون بعد اعتناقهم الإسلام، ويهتمون بتربيتهم وتعليمهم وتدريبهم على مختلف فنون القتال، ثم يعتقونهم بعد بلوغ سن الرشد. غير أن العتق لا يحول دون ارتباط المماليك بأسيادهم، حيث يحرصون على البقاء فى خدمتهم، ويحملون لهم كل تقدير. وهناك نوع من الروابط شبه الأخوية التى كانت تربط بين مماليك السيد الواحد المعروفين باسم الخشداش منذ عصر الحكم المملوكى، وتسفر عن تشكيل ما يعرف بالـ"بيت" المملوكى.

اقتصر استخدام المماليك فى بادئ الأمر على أفراد الطبقة الحاكمة (البكوات ثم الأوجاقات)، غير أن هذا الأمر قد امتد ليشمل أفراد الرعية فى ظل أوضاع غامضة. بيد أن امتلاك المماليك كان من الأمور المحظورة بالنسبة لأفراد الرعية خلال العصر المملوكى، فقد استطاع أهالى البلاد الذين يمتلكون الوسائل اللازمة شراء المماليك فى ظل الحكم العثمانى، مثل التجار، والعلماء...وغيرهم. ويبدو أن هذا الأمر هو نوع من أنواع التطاول على أحد امتيازات الطبقة الحاكمة، لا حق تم اكتسابه بالفعل ومنحه لأفراد الرعية[٣]. وقد أعربت السلطات مرات عدة عن معارضتها رسميًا لهذا النوع من التساهل، ولا سيّما عام ١٧٣٦ حينما أصدرت قرارًا بمنع التجار من شراء المماليك والرقيق الأبيض[٤]. غير أنه لم يتم

---

(١) بصدد مماليك مصر بين عامى ١٥١٧ و١٧٩٨، انظر بصفة خاصة مقالات D. AYALON في:

- J.E.S.H.O, III, 1960 : Studies in al-Jabarti.

انظر كذلك: SHAW, Ottoman Egypt, 7-10; HOLT, Beylicate, 224-6.

(٢) أشار أيالون D. AYALON إلى وجود ثمانية جراكسة وجورجيين من إجمالى أحد عشر شخصًا من البكوات المماليك الذين تمكن من معرفة أصولهم. وتزداد هذه النسبة على نحو كبير فى القوائم الخاصة بعام ١٧٩٩، حيث ورد ذكر ١٩ جركسيًا وجورجيًا من إجمالى ٢٨ مملوكًا. انظر:

- Vincennes, B 6 15, s.d.; B 6 20, 22 mars 1799.

(٣) وذلك على خلاف ما ذكره أيالون AYALON (Studies, 310-4).

(٤) أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٥٦أ.

العمل فعليًا بهذا القرار؛ فقد وجدنا حتى القرن الثامن عشر العديد من الأمثلة بصدد وجود عدد من المماليك والمعتقين لدى التجار، مثل الحاج سيد عبد السلام تاجر الأقمشة بالغورية الذى أعتق الحاج صالح بن عبد الله، كما امتلك ابنه أحمد بن عبد السلام أحد العتقاء، حينما كان شيخ تجار التوابل، وتوفى عام ١٧٩١[١]. وازداد هذا الوضع رسوخًا عند نهاية القرن، وصار من الأمور المعتادة لدى تجار البن والتوابل، حيث كتب شابرول قائلاً: "صار المماليك جزءًا من بيت أسيادهم؛ وإذا ما شعر التاجر بالرضا تجاه مملوكه، فإنه يشركه فى تجارته، ويزوجه ابنته أو يتكفل بنفقات زواجه"[٢].

وكما سبق أن ذكرنا، فإن التجار، ولا سيّما تجار البن والتوابل، كانوا ينتفعون من امتلاك المماليك فى مباشرة أعمالهم التجارية؛ غير أن وجود المماليك لدى أفراد الرعية الأثرياء كان بمثابة إحدى الوسائل الفعالة للتقرب من الطبقة الحاكمة والانضمام إلى الأوجاقات من خلال وضعهم تحت إمرة أرباب السلطة، وهو ما يعنينا فى هذا الصدد؛ حيث كانوا يحرصون على ضم عتقائهم إلى الأوجاقات المختلفة، من أجل الحصول على قدر من النفوذ المؤكد الذى يتأتى بواسطة مماليكهم السابقين. ولعل هذا الأمر يفسر سبب وجود هذا العدد من العسكر الذين كانوا من عتقاء الحرفيين والتجار: سبعة جنود يشكلون جملة العتقاء الذين وجدناهم بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، وعشرة من إجمالى أحد عشر شخصًا بين عامى ١٧٤٧ و١٧٥٦.

وتزخر الوثائق بالعديد من الأمثلة التى توضح بجلاء تام حقيقة استخدام المماليك. فإن شيخ الحريرية محمد بن عثمان الذى كان فى الوقت ذاته أحد تجار البن لم ينضم إلى أى من الأوجاقات، وهو من الشخصيات الهامة، حيث بلغت قيمة تركته ١,٥٥٤,٧٢٥/١,٦٨٩,٩١٩ بارة عام ١٦٩١؛ لكن عتقائه الثلاثة التحقوا بفرقة الانكشارية، وكان اثنان منهما قد تزوجا بابنتيه، فى حين تزوج الثالث إحدى شقيقاته؛ مما جعله يتمتع بمكانة كبيرة جعلت إبراهيم كتخدا المستحفظان يقبل أن

(١) A. RAYMOND, Ahmad ibn ʻAbd al-Salām, 93.

(٢) CHABROL, Essai sur les mœurs, 482.

يكون وكيل ابنتيه عند زواجهما، وكان هناك كذلك حرص واضح على مراقبة مسيرة الإرث الذى جذب اهتمام فرقة الانكشارية[1]. وهناك العديد من مماليك التجار الذى نجحوا فى شغل عدد من الوظائف داخل الأوجاقات، مثل الأمير أحمد الشوربجى القيومجى (وهى كلمة تركية تعنى "الصائغ") الذى شغل منصب كتخدا العزب حتى وفاته عام ١٧٠٨-١٧٠٩، وقد اشتهر بهذا الاسم بسبب مهنة سيده الصائغ حسن الشوربجي[2]؛ والأمير إبراهيم كتخدا المستحفظان الذى توفى نحو عام ١٧١٩، وكان من عتقاء على بكير أحد كتانجية بولاق[3]. ويبدو أن عائلة الشرايبى قد سلكت نهجًا خاصًا بشأن استغلال المماليك من أجل عقد روابط قوية فى صفوف الأوجاقات (مثل على أغا الذى أعتقه محمد الداده)، بل بين أفراد السناجق أيضًا (يوسف بك الشرايبى الذى توفى لدى سيده قاسم الشرايبى عام ١٧٣٠، وعثمان الشرايبى الذى صار من البكوات عام ١١٥٧/١٧٤٤-١٧٤٥)[4]. ولعل نيبور كان يقصد أحدهما حينما تحدث عن "أحد التجار الأثرياء الذين... ساعدوا بعض مماليكهم فى تولى مناصب عسكرية متميزة بين فلول القوات المصرية؛ وكان هؤلاء الضباط على استعداد دائم للدفاع عن أولياء نعمتهم"[5]. وهكذا، تشكل بيت مملوكى كبير فى ظل كل هذه الأجواء التى شهدتها مصر؛ فقد استطاع أحد المعصرانية الأثرياء فى قرية "سنجلف" شراء عدد المماليك، وإلحاقهم بفرق الأوجاقات، واشترى لهم بعض عقود الالتزام، وكان من بينهم سليمان كتخدا الذى اشترى بدوره مملوكًا يدعى رضوان كتخدا الذى صار يعرف باسم "الجلف" وجعل من بيت الجلفية أحد أقوى بيوت هذا العصر[6].

---

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٩، ص.٩٣ (١٦٩١).

(٢) الجبرتى، جـ١، ص.٩٤.

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١١٥، ص.٣٢١ (١٧١٩).

(٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٩، ص.٤٦ (١٧٥٩). القينالى، ورقة رقم ١٧٦أ. الدمرداشى، ص.٥٢١، ٥٥٨. الجبرتى، جـ١، ص.٢٠٤. انظر كذلك AYALON, Studies, 312.

(٥) NIEBUHR, Voyage en Arabie, I, 109.

(٦) الخشاب، ورقة رقم ٩ب-١٠أ. انظر كذلك: DELAPORTE, Abrégé chronologique, 171.

في حين كان بعض تجار البن والتوابل يدفعون بمماليكهم نحو الانضمام إلى الأوجاقات، كان العسكر يوجهون عتقاءهم نحو ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وإن كان ذلك يرجع بالأحرى إلى رغبتهم في تمكينهم من إعالة أنفسهم لا توفير بعض مصادر الدخل الإضافية.

وعند نهاية القرن السابع عشر، بدأت وثائق المحاكم تشهد وجود عتقاء العسكر وأتباعهم الذين يزاولون الأنشطة الحرفية والتجارية[1]. وكان عددهم قليلاً للغاية قبل عام ١٧٠٠ (عمل أحد عتقاء الأمير سليمان أغا بتجارة البن عام ١٦٦٢؛ وعمل أحد عتقاء محمود الأوده باشي[2] بتجارة الدخان عام ١٦٩٨)، غير أنه سرعان ما تزايدت أعدادهم فيما بعد. وحري بنا أن نشير هنا إلى اثنين من هؤلاء الأفراد بصفة خاصة، ألا وهما يوسف بن عبد الله القهوجي والحاج على بن الحاج محمد الصندلجى اللذان التحقا بفرق العزب، وكانا من أتباع إبراهيم الشوربجى الصابونجى قائد فرقة العزب وأحد كبار أمراء القاهرة، حيث ظلا

---

(١) انظر: (AYALON,( Studies, 278-282؛ فقد اعتبر أيالون أن كلمة "مملوك" تعادل كلمة "تابع"، وقال "إن ذكر كل منهما إلى جوار الأخرى لا يعني خلاف ذلك، بل يهدف إلى تنويع أسلوب الكلام وتجنب تكرار كلمة مملوك مرات عديدة" (p.282). بينما ذكر شو أن هاتين الكلمتين تدلان على درجتين من درجات الرق (Ottoman Egypt, 9)؛ لأن "المملوك المعتق يظل ببيت المماليك الذى يملكه أسياده، لكنه يصير في هذه الحالة من الأتباع". وعلى الرغم من أننا عجزنا عن الفصل فى هذه المسألة، فإننا نتفق مع هولت HOLT (Career, 275 et note 3) بشأن عدم قبول رأى أيالون؛ لأنه لا يمكن الاعتقاد فى تماثل هاتين الكلمتين بعد الاطلاع على سجلات المحاكم. وعلى حد علمنا، فإن كلمة "تابع" قد ظهرت فى فترة متأخرة، حيث ورد ذكرها لأول مرة فى السجلات التى فحصناها عام ١٦٩٠، وكان يتم استخدامها على نحو أقل من كلمة "معتق" (١١ مقابل ٣٨ مرة). ومن بين الأحد عشر تابعًا الذين رصدناهم فى السجلات، كان هناك خمسة أفراد يحملون لقب "ابن عبد الله"، أى أنهم كانوا فى الأصل من العبيد، بينما ورد ذكر أسماء آباء الستة الآخرين. ولعل هذه الملاحظة الأخيرة تدعونا إلى ضرورة عدم الخلط بين "الأتباع" (أو على الأقل البعض منهم) و"المماليك".

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٦٥، ص.٥٠٠ (١٦٦٢)؛ سجل رقم ٩١، ص.٣٢ (١٦٩٨).

يعملان فى خدمته حتى وفاته عام ١٧١٩. وعلى الرغم من أنهما كانا من أتباع إحدى الشخصيات القوية ذات الثراء الفاحش، فإنهما كانا قليلى الدخل، وبلغ حجم تركتيهما على التوالى ٦,٨٩٣ و ١٦,٢٧٤ بارة[1].

وكانت قلة الدخل هى السمة الغالبة على أوضاع مماليك العسكر وأتباعهم، فضلاً عن شدة تنوع الحرف التى كانوا يمارسونها. وكان معظمهم من صغار الحرفيين والتجار، مثل ذلك الدخاخنى والقندقجى الذين بلغت تركتيهما على التوالى ٥,٢٧٠ و ١,٢٨٦ بارة، وإن كان هناك بعض تجار البن (اثنان من إجمالى ثمانية وعشرين معتقًا وتابعًا)، وعدد من تجار الأقمشة (أربعة) الذين تمكن بعضهم من تحقيق بعض الثروات، مثل تاجرى البن اللذين يأتيان على رأس القائمة، حيث بلغت قيمة تركتيهما ٣٥٤,٤٢٣ و ٢٢٥,٦٣٢ بارة. واختلفت رتب أسياد المماليك على نحو كبير؛ فقد وجدنا أمراء الصف الأول مثل الأغا والكتخدا، ووجدنا ذوى الرتب المتواضعة مثل الأوده باشى.

## مكانة العتقاء على صعيد الحرف المختلفة

زاول عتقاء المدنيين الحرف المختلفة منذ بداية القرن السابع عشر، وأخذت أعدادهم فى التزايد حتى عام ١٧٣٠، لكنها بدأت تتناقص فيما بعد؛ وربما يرجع ذلك إلى القيود المختلفة التى فرضتها السلطات، أو تراجع أهمية الأوجاقات كأحد مراكز النفوذ السياسى والاقتصادى. ولم يشرع مماليك العسكر وأتباعهم فى ممارسة الأنشطة الحرفية سوى فى فترة متأخرة، وبدأ يتبلور هذا الأمر عند بداية القرن الثامن عشر، ثم أخذ حجمه يتزايد حتى عام ١٧٦٠ على وجه التقريب. وهكذا، نجد أنفسنا إزاء حركتين تسيران فى الاتجاه ذاته بقوة مختلفة تمام الاختلاف؛ لأن أعداد عتقاء المدنيين الذين شرعوا فى مزاولة الأنشطة الحرفية

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١١١، ص.٩٩ (١٧١٨)؛ سجل رقم ١١٣، ص.٥٩٣ (١٧١٩). انظر كذلك:

- A.N., Caire, B 1 319, 15 janvier 1720.

والتجارية خلال الفترات الخمس التى تضمنتها هذه الدراسة تبلغ تقريبًا ضعف عدد عتقاء العسكر وأتباعهم (٣٥ مقابل ٢١ شخصًا). ولم يكن هناك سوى عدد قليل للغاية من هؤلاء العتقاء الذين شرعوا فى ممارسة الأنشطة الحرفية خلال القرن السابع عشر (معتق واحد بين عامى ١٦٢٤ و١٦٣٦؛ وثمانية معتقين بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠ بواقع ١,٧% من العدد الكلى للحرفيين والتجار)، فى حين بلغت نسبتهم ٧% من إجمالى الحرفيين والتجار الذين ورد ذكرهم فى سجلات المحاكم بين عامى ١٧٢٥ و١٧٣٠ (١٢ معتقًا من إجمالى ١٦٨ حرفيًا). وبدأت هذه النسبة تتناقص فيما بعد على الرغم من تزايد أعدادهم، حيث صارت ٥% بين عامى ١٧٤٧ و١٧٥٦ (١٥ معتقًا من إجمالى ٢٨٣ شخصًا)، و٤% بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨ (٢٢ من إجمالى ٥٦٧)[1].

وكان عدد العتقاء مرتفعًا للغاية لدى تجار البن والتوابل؛ فقد وجدنا ستة عتقاء بين عامى ١٧٠١ و١٧٥٠ لدى ١٠٦ تاجر، وستة آخرين لدى ٦٣ تاجرًا بين عامى ١٧٥١ و١٧٩٨. وازدهرت تجارة بعض هؤلاء العتقاء على نحو كبير للغاية، مثل تجارة حسن بن عبد الله معتق محمد الموقع الذى خلف تركة بلغت قيمتها ٢,٦١٢,٣٧٠/٣,٢٢٩,٠٠٦ بارة عام ١٧٢٧؛ وحسن السراج معتق على السراج الذى بلغت قيمة تركته ٣,٢٢٢,٧٤١/٥,٣٧١,٢٣٥ بارة عام ١٧٦١[2]. ونلاحظ الأمر ذاته لدى كتانجية بولاق الذى انتفعوا بخدمات العتقاء؛ فقد كان إبراهيم الكتانجى معتق محمد باب أوغلى من أكثر المعتقين ثراءً من غير تجار البن، حيث خلف تركة قوامها ٥٧٢,٨٠٣/٩٨٧,٥٩٢ بارة عام ١٧٧٣[3]. ويمكن توزيع العتقاء الآخرين على عدد كبير من الأنشطة الحرفية المختلفة، حيث حققوا ثروات متوسطة تختلف بصورة طفيفة عن ثروات سائر الحرفيين والتجار، مما

---

(١) بلغ العدد الكلى للعتقاء والأتباع ٥٨ شخصًا خلال الفترات الخمس محل الدراسة، فى حين بلغ مجموع عتقاء المدنيين (٣٥) والعسكر (٢١) سويًا ٥٦ شخصًا، لأننا لم نتمكن من تحديد هوية أسياد اثنين من الأتباع.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٧، ص.٦١٥ (١٧٢٧)؛ وسجل رقم ١٧١، ص.٤١٠ (١٧٦١).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٩٣، ص.٤٠٥.

يوضح لنا أن هذه الفئة التى أفرزتها الطبقة الحاكمة قد اندمجت تمامًا فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى لمدينة القاهرة:

**جدول رقم ٥٠**

**متوسط تركات المُعتقين والأتباع بالبارة الثابتة**

**(من غير عتقاء تجار البن والتوابل)**

| الفترة التاريخية | المعتقون والأتباع | المتوسط العام لتركات الحرفيين والتجار |
|---|---|---|
| ١٧٢٥-١٧٣٠ | ٤٥,٩٩٢ | ٣٥,٠٢٥ |
| ١٧٤٧-١٧٥٦ | ٣٣,٧٤٣ | ٣١,٠٧٧ |
| ١٧٧٦-١٧٩٨ | ٥١,١٣٤ | ٥٣,٠٧٥ |

**المصدر: المحاكم**

ويتضح لنا مدى "اندماج" المعتقين فى المنظومة الحرفية، من خلال الوقوف على حجم السلطات التى صاروا يتمتعون بها داخل الطوائف المختلفة. فقد استطاع العديد منهم تقلد منصب شيخ الطائفة، مثل يوسف بن عبد الله (توفى عام ١٦٨٨) الذى أصبح شيخ طائفة النحاسين بفضل سيده ووالد زوجته الذى تبوأ المنصب ذاته من قبله، كما تولى مشيخة الحريرية التابع حسين بن عبد الله عام ١٧١٨، بينما تقلد المنصب نفسه عام ١٧٥٦ معتق يدعى الحاج حسن(١).

## د. الروابط الأسرية بين أهل الحرف والعسكر

تعرضنا بالوصف للعديد من مظاهر علاقات التداخل بين أهل الحرف وعسكر الأوجاقات، وهو ما أسفر عن وجود العديد من نقاط التماس بين هذين

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨١، ص.٣٨٨ (١٦٨٨)؛ ومحكمة القسمة العربية، سجل رقم ٨٦، ص.١٣٤ (١٧١٨)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٦، ص.٤٧٧ (١٧٥٦).

الطرفين. فقد توطدت هذه العلاقات وازدادت قوتها بفضل الروابط الأسرية التى مهدت الطريق أمام حالة من الاندماج الكامل، وإن كان هذا الاندماج يتجلى على بعض المستويات بين عدد من العناصر الاجتماعية التى شاع الاعتقاد أنها أكثر تناقضًا على خلاف الحقيقة الواقعة.

وتزخر وثائق المحاكم بالعديد من الأمثلة على حالات الزواج بين الحرفيين والتجار وبنات أو معتقات العسكر؛ فقد كان يفضل الزواج من إحدى معتقات الأمراء أكثر من الاقتران بابنة أحدهم[1]. وكان الحرفيون البسطاء يقترنون ببنات العسكر من ذوى الطبقات المتواضعة؛ فقد تزوجت ابنة القابجى من أحد الدخاخنية (خلف تركة بلغت قيمتها ١١,٣٥٥ بارة عام ١٧٥٤)، وكثيرًا ما اقترنت بنات ومعتقات الأوده باشى بأرباب الحرف المختلفة (الحريرى الذى خلف تركة بلغت قيمتها ٧٢,٦٠٧ بارة، والحباك الذى قدرت تركته بـــ ٨,٥٢٠ بارة)؛ ولعل الأصل العرقى المشترك كان سببًا فى زواج أحد الخردجية (بلغت قيمة ثروته ٧٧,٦٨٦ بارة) من إحدى معتقات على كتخدا، حيث ترجع أصول ضابط المستحفظان وصهره إلى مدينة "خربوط"[2]. لكن تجار البن والتوابل كانوا يصاهرون كبار رجال الأوجاقات؛ فقد تزوج على الجيلانى (توفى عام ١٦٣٠) من ابنة على كتخدا عزبان، وكان الخواجة قاسم الشرايبى (توفى عام ١٧٣٤) صهر مصطفى أغا، واقترن الحاج يوسف (توفى نحو عام ١٧٣٣) بإحدى معتقات كبير الكتبة بالمستحفظان[3]. ونحو نهاية القرن الثامن عشر، بدأت تتعقد بعض علاقات المصاهرة بين البكوات وتجار البن والتوابل؛ مثل أحمد الشرايبى (توفى نحو عام ١٧٥٩) الذى كان له ثلاث زوجات من بينهن إحدى معتقات يوسف بك، ومحمد

---

(١) لذا نجد أن أحد تجار الأقمشة الأثرياء بخان الخليلى قد اقترن بإحدى معتقات الأمير عمر الشعراوى، وهو الحاج إبراهيم الذى خلف تركة قوامها ٧٢٢,٢١٠/١,٣١٣,١١٠ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠١، ص.٤١١).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٥، ص.٢٨٦ (١٧٥٤)؛ سجل رقم ١٤٥، ص.٢٣٨ (١٧٣٧)؛ سجل رقم ١٤٥، ص.٤٣٤ (١٧٣٨)؛ سجل رقم ٢٠٩، ص.٢٧٧ (١٧٨٥).

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٣٠، ص.٤٦٢ (١٦٣٠)؛ محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٠، ص.٢١٨ (١٧٣٥)؛ سجل رقم ١٣٦، ص.٢٣٥ (١٧٣٣).

الجلاصى التونسى (توفى نحو عام ١٧٨٨) الذى اقترن بإحدى معتقات عثمان بك الجرجاوى[١].

وشاعت كذلك حالات الزواج بين ضباط الأوجاقات والفتيات المصريات، غير أن اهتمام هؤلاء الضباط كان يميل باتجاه أكثر فئات التجار نفوذًا وثراءً الذين كانوا ينتفعون على نحو هائل من عقد مثل هذه العلاقات التى تخوّل لهم الحصول على مساندة رجال الأوجاقات، ويحصل الضباط فى المقابل على الدعم المادى، كما ينجحون فى إرساء نفوذهم "السياسى". وحرىٌّ بنا أن نشير إلى العديد من الأمثلة فى هذا الشأن: فقد اقترن مصطفى كتخدا المستحفظان السابق بفاطمة ابنة تاجر البن قبل عام ١٦٩٢ (بلغت قيمة تركته ٦٧٣,٥٧٢ بارة)؛ وتزوج على كتخدا العزب الذى أعتقه حسن كتخدا الجلفى من خديجة ابنة الخواجة أحمد الجلفى قبل عام ١٧٤٠؛ واقترن لاشين كاشف البهنسا أحد أتباع رضوان كتخدا العزب السابق برُقيَّة خاتون ابنة محمد الشرايبى قبل عام ١٧٥٠؛ واقترن محمد أغا الجراكسة قبل عام ١٧٩١ بابنة تاجر البن على البرلى؛ وقبل عام ١٧٩١، اقترن على الشوربجى باش اختيار الجمالية بنفيسة ابنة عمر غراب أحد تجار البن بالغورية (وبلغت قيمة تركته ٢,٥٨٨,٩٨٥ بارة)...الخ[٢]. كما يتعين علينا تناول اثنتين من الحالات التى تجدر الإشارة إليها على نحو خاص؛ ألا وهما حالة إبراهيم الشوربجى الذى تزوج أسماء ابنة التاجر الشامى عبد الله الصابونجى الذى اشتهر بهذا الاسم بعدما صار ملتزم وكالة الصابون[٣]؛ وحالة إبراهيم كتخدا الذى تولى قيادة الانكشارية وصار أحد أمراء الحكم بين عامى ١٧٤٤ و١٧٥٤، حيث تزوج ست شويكار ابنة التاجر الثرى محمد البارودى، وأسفر هذا الزواج عن ازدياد نفوذه، فقد ذكر مارسيل "أنه استغل ثراء زوجته من أجل خطب ود المماليك والضباط العثمانيين والباشوات"[٤].

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٩، ص.٤٦ (١٧٥٩)؛ سجل رقم ٢١٤، ص.٢٦٨ (١٧٨٨).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨٦، ص.١٠٥ (١٦٩٢)؛ سجل رقم ١٤٧، ص.٣١ (١٧٤٠). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، جـ٢، ص.١٦٤ (١٧٥٠). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٧، ص.١٣٦ (١٧٩١)؛ سجل رقم ٢١٨، ص.٢٦ (١٧٩١).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١١٥، ص.٣٠١ (١٧١٩). الجبرتى، جـ١، ص.١٠٩.

(٤) الدمرداشى، ص.٥٦٦. انظر كذلك:

- DELAPORTE, Abrégé chronologique, 171. MARCEL, Histoire de l'Egypte, 226.

وهناك شكل آخر من تلك الحالات يتمثل فى اقتران العسكر بزوجات تجار البن والتوابل اللواتى فقدن أزواجهن؛ مما كان يمنحهم السيطرة الفورية على تركات زوجاتهم؛ فقد اقترن أحمد القبنجى كتخدا العزب قبل عام ١٧٠٨ بالحاجة بنت عبد الله أرملة الخواجة على الجلاد؛ وقبل عام ١٧٨٥، تزوج الأمير يوسف بن عبد الله الذى أعتقه مراد بك من خديجة بنت مصطفى الدرندلى أرملة حسن الملاطيلى الذى كان يزاول تجارة البن بخان الصاغة، حيث تزوجها بعد وفاته مباشرة لأنه تمت الإشارة إلى هذه الزيجة فى الوثيقة الخاصة بتصفية تركته[١].

ونلاحظ كذلك وجود العديد من "الألقاب" التى يحملها بعض الأمراء المصريين للدلالة على عدد من الحرف، وتعكس حجم العلاقات الوطيدة التى ربطت بين أرباب الحرف ورجال الأوجاقات؛ مثل محمد كتخدا الجاويشية "المزين" (١٦٥٩)، ومحمد أفندى "ابن البيطار" الذى صار كتخدا الجاويشية ثم كتخدا السناجق (١٦٦٥)، ومحمد "الخشاب" كتخدا الانكشارية (١٦٨٧)، والمحتسب أحمد جاويش "ابن الجوهرى" (١٦٩٦)، وأحمد "القيومجى" كتخدا العزب (١٦٩٦/١٦٩٧)، ومصطفى الشوربجى "ابن الحصرى" أحد رجال الانكشارية والأمين السابق للضربخانة (نحو عام ١٦٩٧)، وأسرة "الرزاز" التى ظل عدد كبير من أفرادها يتولون مناصب رفيعة فى فرقة العزب حتى نهاية القرن الثامن عشر...وغيرهم.

وخير مثال على مثل هذه العلاقات المتداخلة نجده فى عائلة الجبرتى التى شكلت مع أسرتى ميسو والطبال مجموعة "أسرية" معقدة تضمنت عددًا من أفراد الطبقة البرجوازية المحلية (العلماء والتجار) وبعض عسكر الأوجاقات. وكانت الأنشطة الاقتصادية تحتل مكانة كبيرة فى عائلة الجبرتى التى غلب عليها الاهتمام بالعلم والدين؛ فقد جلبت مريم زوجة حسن (توفى عام ١٦٨٥/١٦٨٦) الجد الأكبر للجبرتى لأسرتها ثروة متنوعة تشتمل على عدد من الأملاك ووكالة واحدة وبعض الحوانيت. وكان حسن والد عبد الرحمن الجبرتى (١٦٩٨/١٦٩٩-١٧٧٤/١٧٧٥) يشتغل بالعلم، ويمارس فى الوقت ذاته بعض الأنشطة التجارية، كما كانت زوجته

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٠٠، ص٤٨٣ (١٧٠٨)؛ سجل رقم ٢٠٩، ص٣٧٢ (١٧٨٥).

الثانية هى ابنة رمضان شلبى التى تحتكم على بعض الأملاك، حيث تمتلك بصفة خاصة وكالة الكتان وأحد الرباع وعدد من الحوانيت فى بولاق. وقد عقدت عائلة الجبرتى العديد من العلاقات مع أفراد الطبقة الحاكمة؛ فقد تزوجت مريم للمرة الثانية من الأمير على أغا باش اختيار المتفرقة المعروف باسم "الطورى" لأنه كان يقود إحدى الفرق العسكرية فى الطور والسويس؛ واقترن حسن الجبرتى بابنة هذا الأمير، مما جعله يخلف صهره فى مباشرة مهامه العسكرية التى سرعان ما تخلى عنها بسبب عدم رغبته فى مزاولة العمل العسكرى. وكما سبق أن ذكرنا، كانت زوجة حسن الثانية هى حفيدة يوسف الخشاب أحد أتباع أمير خور محمد. وقد تضمنت شجرة العائلة عددًا من الفروع التى مارس أصحابها الأنشطة العسكرية والاقتصادية؛ فقد اقترنت ستيتة والدة حسن للمرة الثانية بمحمد ميسو الطبال أوده باشى المستحفظان الذى تركز عمله بصفة أساسية فى البحر الأحمر، مما جعله يشتهر بلقب "الجدّاوى"، وكان له مملوك يدعى الريس محمد الطبال الذى صار آنذاك من أشهر القادة والتجار فى منطقة البحر الأحمر، وامتلك بدوره اثنين من المماليك هما سليم ومصطفى اللذان عُنيا بمباشرة أعمالة رئاسة المراكب والأنشطة التجارية. وقد تعهد حسين أحد أبناء محمد ميسو بتربية الريس محمد خلال فترة طفولته؛ ووفقًا للتسلسل الذى أثرناه من قبل، آلت تركة سليم الطبال إلى أحمد شلبى الذى ينحدر من سلالة محمد ميسو(١).

## ٢. الاستغلال والحماية

نود أن نعقد مقارنة بين حجم المنافع التى كان يجنيها كل طرف من هذين الطرفين، أى قيمة المبالغ التى يدفعها أهل الحرف للعسكر، والحماية الفعلية التى

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٩٥، ص.١٨٠؛ سجل رقم ٢٢٨، ص.٦٨. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، جـ١٠، ص.٨٨٣. الجبرتى، جـ١، ص.٣٧٦، ص.٣٨٥-٣٩٦. انظر كذلك: مقال أنيس الذى يحمل عنوان "حقائق عن عبد الرحمن الجبرتى". وقد تمت كتابة اسم "الطبال" على نحو مختلف لدى الجبرتى وفى الوثائق المختلفة. انظر:

- E.I.$^2$, (art. Djabartī par D.AYALON); AYALON (Studies in al-Jabartī); (The Historian al-Jabartī).

كانوا يحصلون عليها؛ كى نتمكن من الوقوف على حقيقة الوضع السائد آنذاك: فهل نحن بصدد نوع من الاستغلال المطلق، أم بصدد تبادل للمنفعة المشتركة.

### أ. ضرائب الحماية

استطعنا التعرف على نظام الحماية بفضل عدد من الدراسات التى أجراها كلود كاهن **M.C. Cahen** فى هذا الشأن(١)؛ لكننا لم نتمكن من الوقوف جيدًا على كيفية تطبيقه بمصر فى ظل الحكم العثمانى. فقد كان الإبهام يشوب المصادر العربية بهذا الصدد، حيث لم يهتم الكتاب بتوضيح كيفية تطبيق نظام الحماية أو التطرق إلى مختلف أشكال الضرائب التى يتعين دفعها نظير توفير هذه الحماية. وازداد الأمر التباسًا بسبب استخدام كلمة "الحماية" لوصف عدد من التشكيلات أو الممارسات التى كنا نأمل فى التمييز بينها. وكما سبق أن ذكرنا فى الفصل السابق، فإن كلمة "حماية" كانت تستخدم لوصف "رسوم الحماية" التى يجمعها رجال الأوجاقات أو المماليك من ملتزمى بعض المقاطعات أو أرباب بعض الأنشطة الصناعية والتجارية؛ وهى لم تكن تختلف كثيرًا عن الضرائب التى كان يتم جمعها آنذاك، وغالبًا ما كان يتم تسجيلها فى القوائم الرسمية الخاصة بالمقاطعات المختلفة. وتدل كلمة "الحماية" كذلك على الحماية التى حصل عليها الحرفيون والتجار من قبل القوى الفردية أو الجماعية (أحد رجال الأوجاقات أو البكوات أو المماليك).

وتعد الحماية فى أبسط أشكالها بمثابة أحد أشكال الابتزاز التى تستهدف الحرفيين والتجار؛ فقد استطعنا معرفة السبل المتبعة فى هذا الشأن؛ لأن المصادر العربية والغربية قد تعرضت بالوصف الدقيق لحالات الابتزاز التى ارتكبها العسكر خلال الفترات التى شهدت عودة العثمانية قبل عام ١٨٠٠ وبعده، ولا سيّما عام

---

(١) انظر: C.Cahen, Notes pour l'histoire de la himāya؛ وانظر مقال: himāya, III, 406-7 ,E.I.[2]. غير أن كاتب مقال himāya ما بعد الفترة الكلاسيكية (P.J. VATIKIOTIS) لم يشر مطلقًا إلى الحقبة العثمانية. انظر كذلك:

- HOLT, (The Career, 285). SHAW (Ottoman Egypt, 157-8).

١٧٨٦ إبان حملة حسن باشا، وعام ١٨٠٠ الذى شهد إبرام اتفاقية العريش وثورة القاهرة، وعام ١٨٠١ عند جلاء الفرنسيين بشكل نهائى. وكان العسكر يقتحمون الحوانيت التى تسهل السيطرة عليها، والتى تخص فى الغالب القهوجية والحمَّاميَّة والمزينين والخياطين، بل يقتحمون كذلك حوانيت التجار والحرفيين الذين يزاولون حرفًا تماثل ما كان يفعله العسكر فى موطنهم الأصلى؛ ثم يضعون على الحانوت لوحة موضوعًا عليها "الرنك" أو "النيشان" الذى يرمز إلى كتيبتهم العسكرية "الأورطه"، أو يكتبون على الباب: "أنا شريكك". وهكذا، يفرض العسكري حمايته على الحانوت، ويصير شريكًا لصاحبه، ويقضى يومه مسترخيًا بجوار الحانوت، "وهو يدخن غليونه، ويحتسى قهوته، ثم يقتسم العائد اليومى مع صاحبه"، وفقًا لما ذكره جالان عام ١٨٠٠. وكل الشواهد تؤكد أن مثل هذه الممارسات كانت تشيع خلال الفترات الأولى من حكم العثمانيين، وعند مجيء الوحدات العسكرية من خارج البلاد. غير أنه يبدو أن مثل هذه الحالات قد صارت من الأمور النادرة فيما بعد، حينما بدأت الأوضاع تجد طريقها إلى الاستقرار، وحينما صار هناك نوع من العلاقات "المنظمة" التى حددت قواعد الحماية والاستغلال بين عسكر الأوجاقات والحرفيين والتجار؛ وهو ما يفسر أسباب الدهشة التى اعترت سكان القاهرة عام ١٧٨٦ حينما تعرضوا لبعض الانتهاكات التى "لم يعتادوا عليها من قبل، بل التى لم يعرفونها على الإطلاق"[١].

(١) انظر بصدد "الرنك" و"النيشان": ابن إياس، جـ٥، ص.١٥٥، ٢٦٥. وقد تعرض الجبرتى (جـ٢، ص.١١٦) بالوصف الدقيق لجميع السبل التى انتهجها العسكر (ويجب علينا تصويب كلمة "ركنه" فى هذا النص لتصبح "رنكه"). انظر كذلك:

- PRISSE D'AVENNES, Mœurs et coutumes, B.N., 20423, 343 a-b; BARBIER DE MEYNARD, Dictionnaire turc, II, 820; MAYER, Seracenic Heraldry, 26; PAKALIN, Osmanli Tarik Deyimleri, II, 696.

- انظر بصدد أحداث عامى ١٨٠٠: الجبرتى، جـ٣، ص.٨٩. انظر كذلك:

- Vincennes, Mémoires historiques, 541, Relation du siège du Caire; Vincennes, B 6, 42, 21 mars 1800; GALLAND, Tableau de l'Egypte, I, 242.

- انظر بصدد عام ١٨٠١: الجبرتى، جـ٣، ص.١٨٧-١٩٢. انظر كذلك:

- HAMILTON, Remarks on several parts of Turkey, I, 338.

- وكانت الأمور تسير على النحو ذاته فى دمشق. انظر: LAOUST, Gouverneurs, 247.

وقد استطعنا معرفة الأشكال المنظمة لفرض رسوم الحماية، من خلال الاطِّلاع على إحدى فقرات الكتاب الذى كتبه بول لوكاس بشأن رحلته فى مصر عام ١٧٠٧. فقد تحدث هذا الرحالة عن فرق الأوجاقات السبع، وذكر أنه: "إذا ما رغب الباشا فى ابتزاز بعض التجار، فإنه يلجأ إلى فرقة الانكشارية أو العزب ويمنحهما مبلغاً من المال مقابل تنفيذ هذه المهمة، دون توريطه فى أية اعتداءات". ويستطرد لوكاس قائلاً إنه خارج نطاق "الحماية العامة" التى توفرها هذه الفرق مقابل مبلغ من المال، فإن جميع رجال الأوجاقات المتميزين يمنحون حماية "خاصة" للذين يلجأون إليهم. ومن أجل الحصول على الحماية العامة التى يوفرها الأوجاق فى مجمله، يدفع الحرفى أو التاجر مبلغاً ماليًا حينما يتم قبوله بهذا الأوجاق؛ غير أنه وفقًا لما ورد فى أحد تقارير دو مايية بشأن أحداث عام ١٧٠٣، فإن دفع رسوم الحماية يمكن أن يفضى إلى فرض مبالغ يتم جمعها بصفة دورية: "فقد ذكر القنصل أنه كان يتعين على الباعة دفع مبالغ يومية، حيث كان معظمهم ينتمون إلى فرقة الانكشارية أو يخضعون لحمايتها"(١). وقد امتد نطاق استخدام كلمة "حماية" الأوجاق لتشمل الحرفيين والتجار الذين صار بعضهم من العسكر، وإن كان ذلك بصفة شكلية تتضمن الصعيد المالى فحسب؛ وتشمل فى الوقت ذاته الذين ظلوا من "المدنيين" الذين يتبعون أحد الأوجاقات، ويدفعون له الضرائب المقررة؛ أى أننا بصدد كلمة واحدة تستخدم فى إطار موقفين مختلفين تمام الاختلاف. ولم يتوافر لدينا سوى معلومات قليلة للغاية بصدد "الحمايات الخاصة" التى ذكرها لوكاس، لكنها تختلف بصورة كبيرة عن أشكال الحماية الأخرى؛ حيث تشمل عددًا من حالات الابتزاز الفردى غير المعلن، وإن كانت تصل إلى حد فرض الحماية مقابل دفع الرسوم المقررة.

وقد شاع استخدام كلمة "الحماية" فى الحوليات الخاصة بنهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، حيث يبدو أن لها دلالة مالية بصفة خاصة، لأنها تشير إلى الحالات المختلفة التى تشمل قيام الأوجاقات بفرض الضرائب غير الشرعية على أرباب الحرف المختلفة؛ وهو ما يفسر اقترانها بكلمة "مظالم" فى الصيغة الشائعة: "المظالم والحمايات". لكنها قد تشير كذلك إلى طبيعة العلاقات

---

(١) LUCAS, Voyage, II, 67-8. A.N., Caire, B 1 315, 16 avril 1703.

التى تجمع بين أهل الحرف والأوجاقات؛ وهو المعنى ذاته الذى ورد ذكره فى الحوليات الرئيسية بصدد أحداث عام ١٧٠٩، حيث جاء أن المحتسب لم يستطع السيطرة على الخبازين بسبب "حماية" الانكشارية (الدمرداشى)؛ وجميع أهل الحرف كانوا يخضعون لـ"حماية" الانكشارية (القينلى)؛ ولم يكن يتعين على أصحاب الحوانيت الوقوع تحت "حماية" أحد الأوجاقات (أحمد شلبى)[١]. وبأى حال من الأحوال، فإننا هنا بصدد وجهين لعملة واحدة تتمثل فى حقيقة وجود الحماية التى يمنحها الأوجاقات كذريعة لجمع عدد من الضرائب التى يفرضونها.

ولم نستطع كذلك الوقوف على حجم المبالغ الإجمالية لضرائب الحماية، لأنها تخرج بصورة شبه كلية عن إطار الشئون المالية الرسمية؛ لكننا نعلم أنها كانت تشكل على الأرجح جزءًا كبيرًا من موارد المحتسب وأمين خردة والوالى. غير أن أغا الانكشارية ورجاله كانوا الأكثر انتفاعًا من جمع هذه الضرائب خلال القرن الثامن عشر؛ فقد كان يتعين على أهل الحرف المختلفة دفع مبلغًا شهريًا تتراوح قيمته بين ٥٠ و٢,٠٠٠ بارة، من أجل تجنب الانتهاكات ومظاهر العنف التى صارت من الأمور الشائعة آنذاك، سواء كان ذلك على نحو فردى أو جماعى، بل إن رجال الانكشارية كانوا يصلون إلى حد إغماض أعينهم عن بعض التجاوزات التى تستحق العقاب. ووفقًا لما ذكره شو، فإن فرقة الانكشارية كانت تجمع قرابة ٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا عند نهاية القرن الثامن عشر، وذلك خلال الفترة التى شهدت تراجعًا كبيرًا فى مقدار سيطرتها على أهل الحرف. ويبدو أن المبالغة الوحيدة التى ساقها دو مايه كانت تتعلق بقيمة ضرائب الحماية الخاصة بالانكشارية؛ فقد ذكر أنهم كانوا يحصلون على "مبالغ لا حصر لها"[٢].

---

(١) الدمرداشى، ص.١٣١. القينالى، ورقة رقم ٥٥ب. أحمد شلبى، ورقة رقم ٤٥ب.

(٢) قدّر الروزنمجى عام ١٦٩٥ قيمة ضرائب الحماية التى تمت جبايتها خارج إطار الميرى بعشرة ملايين بارة (كتاب التراجم، ص.٨٩٨). انظر:

- SHAW, Ottoman Egypt, 93-4. A.N., Caire, B 1 315, 16 avril 1703.

## ب. ضرائب التركات

كانت ضرائب التركات تحتل مكانة كبيرة- مثلها فى ذلك مثل ضرائب الحماية- لدى فرق الأوجاقات التى تستقطع مبالغ محددة من قيمة تركات رجالها الذين وافتهم المنية، بل كانت تشكل إحدى الأسس القوية التى تستند إليها مواطن نفوذهم فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، لأنها تستهدف فى حالة الحرفيين والتجار أكثر القطاعات الاقتصادية ثراءً بمدينة القاهرة.

### بداية فرض ضرائب التركات

لم نتمكن من معرفة الفترة التى شهدت بداية فرض هذه الضرائب على وجه التحديد، أو تلك التى شهدت إرساء الأنظمة الخاصة بكيفية جبايتها على النحو الذى وجدناه خلال القرن الثامن عشر. ووفقًا لما ورد فى وثائق التركات التى وجدناها بسجلات المحاكم، لم تشهد العقود الأولى من القرن السابع عشر قيام الأوجاقات باستقطاع أية مبالغ مالية من تركات الحرفيين والتجار الذين كانوا يتبعونهم. وأشارت السجلات فحسب إلى الرسوم المعتادة التى كان يتم جمعها لصالح محكمة القسمة (رسم قسمة المخالفات)، والتى تصل قيمتها إلى قرابة ٥% من قيمة التركة الإجمالية، سواء كان ذلك لصالح محكمة القسمة العربية أو القسمة العسكرية. ويبدو فى الوقت ذاته أنه كان هناك عدد من الحالات الاستثنائية التى استقطع خلالها الأوجاقات بعض المبالغ المالية؛ مثل تركة الخواجة فخر الدين عثمان شاهبندر تجار مصر السابق، حيث تم استقطاع رسمٍ يعرف باسم "حق الطريق" الذى بلغت قيمته ٥٠ قرشًا عام ١٦٣٠ (بواقع ١,٧٠٠ بارة) لصالح جاويش أوجاق المتفرقة الذى كان ينتمى إليه هذا التاجر، وإن كانت قيمة هذا الرسم تعد زهيدة للغاية بالنظر إلى حجم التركة الإجمالى الذى قدر بـــ ٢,٦٨٨,١٦٩ بارة[1]. وبحلول منتصف القرن، لم تتغير الأمور بشكل ملحوظ، حيث استمر استقطاع رسم الـــ٥% من قيمة تركات القسمة العسكرية، بينما وقع العبء الأكبر

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٤١، ص.٢٩٥ (١٦٣٠).

على تركات القسمة العربية التى استقطع منها الرسم ذاته، ولكن صارت قيمته تفوق نسبة الـــ٨% فى المتوسط[١].

وبين عامى ١٦٦٠ و١٦٧٠، ووجدنا عددًا من التركات التى شهدت استقطاع بعض المبالغ لصالح الأوجاقات، ولكن دون تحديد نسبة ثابتة؛ مثل استقطاع "حق السراج" (٣٠٠ بارة) عام ١٦٦٤ من تركة كيال (٢٦,٥٩٥ بارة) كان من أتباع كتخدا العزب؛ و٣٠٠ بارة من تركة كاتب فرقة العزب (كاتب طائفة العزبان)، بواقع ٢,٥% من قيمة التركات؛ وقد ارتفعت قيمة هذه الرسوم لتبلغ ١,٨٠٠ بارة (بواقع ٧,٥%): ١٠% بصفة إجمالية. وشهد عام ١٦٧٠ بداية قيام أوجاق الانكشارية بجمع رسم ذى مقدار ثابت لصالح الوجاق ذاته. وأول الحالات التى صادفناها كانت حالة تاجر الأقمشة الخواجة نعمان الشامى الذى ينتمى إلى فرقة المستحفظان، حيث بلغت قيمة تركته ٣٤٥,٣٢٦ بارة، واضطر ورثته إلى دفع ٣٥,٩٠٠ بارة، بواقع ١٠% من قيمة التركة على وجه التقريب لصالح الأوجاق (مصرف لباب أغات الطائفة)، فضلاً عن دفع رسم التركة المعتاد الذى بلغ مقداره ٩,٠٠٠ بارة. وبعد مرور عامين، تم استقطاع ٥٦,٨٠٠ بارة من تركة أحد تجار البن (٥٣٣,٢٧٩ بارة) الذين يتبعون الانكشارية، فضلاً عن دفع رسم التركات الذى بلغ مقداره ١٠,٠٠٠ بارة، و١,٠٠٠ بارة على سبيل البراني[٢]. وقد بدأ رجال الانكشارية فى فرض هذه الأعباء على الحرفيين والتجار الذين يتبعونهم بعدما تأكدت سيطرتهم على الصعيد السياسى، وشرعوا فى احتكار حقوق الاستغلال الضريبى لسكان القاهرة.

## ضرائب التركات عند نهاية القرن السابع عشر

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن السابع عشر تعميم نظام استقطاع الأوجاقات لبعض المبالغ المالية من تركات الأفراد الذين يتبعونهم، حيث كانت قيمة

---

(١) تم احتساب هذا المتوسط من مجموع ٢٦ تركة من تركات القسمة العسكرية بين عامى ١٦٥٩ و١٦٦٤، ومجموع ١٧ تركة من تركات القسمة العربية بين عامى ١٦٦١ و١٦٦٥.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٦٦، ص.٣٧٢ (١٦٦٤)؛ سجل رقم ٦٩، ص.١٣٦ (١٦٧٠)؛ سجل رقم ٧٠، ص.١٤٦ (١٦٧٢).

النسبة المقررة تقع فى حدود ١٠% من حجم التركة الصافى، أى خصم هذه النسبة من قيمة أصول التركة قبل استقطاع أية مبالغ أخرى. ويوضح لنا الجدول التالى حجم المبالغ الإجمالية التى تم استقطاعها، ونسبتها من قيمة التركات التى تم رصدها خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠:

## جدول رقم ٥٢

## المبالغ المستقطعة من تركات الحرفيين والتجار لصالح الأوجاقات وإجمالى رسوم التركات المخصصة للقسمة خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٦٧٩-١٧٠٠ (بالبارة)

| | التركات | | المبالغ المقتطعة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الأوجاقات | | القسمة | |
| | العدد | المبلغ الإجمالى | المبلغ الإجمالى | النسبة % | المبلغ الإجمالى | النسبة % |
| ١. القسمة العربية | ٩٩ | ٣,٢١٨,٨٩١ | | | ٢١٠,٨٣٠ | ٦,٦ |
| من غير تجار البن. | | ١,٤٦٣,٤٣٧ | | | | |
| تحار البن | ٧ | | *٤٥,٦٧٥ | ٣,١ | ٨٥,٠٠٠ | ٥,٨ |
| **المجموع** | ١٠٦ | ٤,٦٨٢,٣٢٨ | ٤٥,٦٧٥ | ١ | ٢٩٥,٨٣٠ | ٦,٣ |
| ٢. القسمة العسكرية | | | | | | |
| أ. من غير تجار البن. | ٨٥ | ٦,٦٩٢,٦٧٦ | ٧٢٩,٣٥٠ | ١٠,٩ | ١٧٤,٤٧٦ | ٢,٦ |
| - المستحفظان | ٤٧ | ٤,٩٩٣,١٠٧ | ٣٠٧,٥٩٩ | ٦,٢ | ١٣١,١٨٠ | ٢,٦ |
| - العزب | ٣٢ | ٢,٢٠٣,١٨٦ | ٣٩,٧٥٣ | ١,٨ | ٧٦,٩٤٣ | ٣,٥ |
| - فرق متنوعة | ١٦٤ | ١٣,٨٨٨,٩٦٩ | ١,٠٧٦,٧٠٢ | ٧,٨ | ٣٨٢,٥٩٩ | ٢,٨ |
| **المجموع** | | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ب. تجار البن | | | | | | |
| - المستحفظان | ٣١ | ٢٣,٥٢٢,٨٩٤ | ٢,٥٥١,٧٤٨ | ١٠,٨ | ٥٢٢,٦٧٠ | ٢,٢ |
| - العرب | ١١ | ٤,٨٦٧,٣٠٣ | ٥١٠,٤٤٠ | ١٠,٥ | ١٥٧,٠٠٠ | ٣,٢ |
| - فرق متنوعة | ٢ | ٨٧٥,١٩٢ | ٢١٨,٥٢٠ | ٢٥ | ٢٢,٠٦٠ | ٢,٥ |
| المجموع | ٤٤ | ٢٩,٢٦٥,٣٨٩ | ٣,٢٨٠,٧٠٨ | ١١,٣ | ٧٠١,٧٣٠ | ٢,٤ |
| مجموع القسمة العسكرية | ٢٠٨ | ٤٣,١٥٤,٣٥٨ | ٤,٣٥٧,٤١٠ | ١٠,١ | ١,٠٨٤,٣٢٩ | ٢,٥ |

**المصدر: المحاكم**

* لصالح أوجاق الانكشارية

ونسبة المبالغ المستقطعة من تركات القسمة العسكرية الخاصة بالتجار والحرفيين الذين يتبعون مختلف الأوجاقات كانت تدور فى فلك الـ١٠%، حيث لم يتم إثقالها بالضرائب (بخلاف أتباع الانكشارية) على النحو ذاته الذى شهدته تركات تجار البن والتوابل التى تعكس حالة من التفاوت الهائل تتضح لنا من خلال احتساب متوسط المبالغ المستقطعة منها. فقد بلغ أحيانًا حجم هذه المبالغ حدًا هائلاً، مثلما هو الحال بالنسبة لتركة تاجر البن على الجمراوى التى قدرت قيمتها المتواضعة بـــ ١٦٠,٠٢٥ بارة، فى حين تم استقطاع ٤٩,٥٠٠ بارة لصالح طائفة العزب، بواقع ٣٠% من حجم التركة الإجمالى؛ وهناك كذلك تركة أحمد المنشلى التى تعد من أكبر تركات هذا العصر، حيث بلغت قيمتها ٢,١٤٦,٤٣٤ بارة، فى حين استقطع أوجاق الانكشارية ٤٧٥,٠٠٠ بارة، بواقع ٢٢% من قيمة التركة الإجمالية[١].

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٨، ص.١٩١ (١٦٨٥)؛ سجل رقم ٨٥، ص.٤٣٢ (١٦٩٢).

وعلى الرغم من تزايد رسوم التركات المقررة لصالح القسمة العربية، فإنها كانت تدور فى فلك نسبة الـ٦% التى تقل كثيرًا عن الضرائب المفروضة على التركات من قبل الأوجاقات. وفى بعض الحالات، نجح رجال الانكشارية فى فرض عدد من الرسوم الضريبية على تركات بعض تجار البن والتوابل الذين لم يلتحقوا بالفرق العسكرية؛ وهو ما لم تسلم منه تركة الحاج محمد أبو موز (٣٧٥,١٢٠ بارة) التى استقطع منها الرسم المعتاد (٢٣,٠٠٠)، فضلاً عن استقطاع ٢٢,٥٧٥ بارة لصالح الانكشارية على سبيل الـ"صايل"؛ كما خلف تاجر البن ببولاق الحاج أحمد المكى تركة قدرت بـ ٣٦٠,٤٦٢ بارة، غير أنه تم استقطاع رسم القسمة الذى بلغت قيمته ٢٥,٠٠٠ بارة، فضلاً عن ١٤,٩٤٠ بارة لصالح أوجاق الانكشارية (١٥ قنطارًا من البن)، و٤٩,٨٠٠ بارة لصالح الوزير (٥٠ قنطارًا من البن). ونلاحظ فى هذه الحالة الأخيرة واقعة غريبة تمثلت فى تحويل التركة إلى محكمة القسمة العسكرية، حيث تم رصد تصفية المبالغ الخاصة بإحدى شحنات البن التى وردت بعد وفاة التاجر فى سجلات القسمة العسكرية وليس العربية[1]. وقد ازدادت أعباء الفرق العسكرية على نحو كبير بسبب المنافع التى يحصل عليها الحرفيون والتجار من جراء الالتحاق بها. غير أن محكمة القسمة العسكرية قد شهدت حالة مغايرة تتمثل فى تعرض أهل الحرف من غير تجار البن والتوابل الذين التحقوا بالانكشارية لحالة استغلال شديد تفوق تلك التى تعرض لها نظراؤهم الذين انضموا إلى الفرق الأخرى؛ فإن الحماية التى توفرها هذه الفرقة وحجم الضغط الذى تمارسه على أهل الحرف يفسران أسباب تزايد نسبة الانضمام إليها.

ونظرًا لأن الجزء الأكبر من تجار البن والتوابل قد آثر الانضمام إلى الانكشارية، فإن حجم الاستقطاعات الكلية المفروضة على التركات من قِبَل هذه الفرقة لا مثيل له فى أى من الفرق الأخرى بما فيها فرقة العزب ذاتها. وقد استطعنا جمع البيانات التالية بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠ لتوضيح حجم المبالغ المستقطعة من التركات خلال تلك الفترة:

---

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٧، ص.٣٧١ (١٦٩٠)؛ سجل رقم ٦٣، ص.٢٠٣ (١٦٨٦)؛ محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٩، ص.٢١٩ (١٦٨٦).

- إجمالى حجم التركات البالغ عددها ٣١٤ تركة: ٤٧,٨٣٦,٦٨٦ بارة
- استقطاعات الانكشارية: ٣,٣٢٦,٧٧٣ بارة (٧% من الحجم الكلى)
- استقطاعات العزب: ٨١٨,٠٣٩ بارة (١,٧% من الحجم الكلى)
- استقطاعات فرق الأوجاقات الأخرى: ٢٥٨,٢٧٣ بارة (٠,٥% من الحجم الكلى)
- إجمالى استقطاعات فرق الأوجاقات: ٤,٤٠٣,٠٨٥ بارة (٩,٢% من الحجم الكلى)

وقد استندت هذه الدراسة إلى عدد محدود للغاية من التركات؛ مما يجعلنا نعجز عن تقدير الحجم الفعلى للمبالغ التى كانت تستقطعها فرقة الانكشارية سنويًا من تركات الحرفيين والتجار، غير أننا نعتقد أنها قد بلغت حدًا هائلاً، وأسهمت فى إرساء الهيمنة السياسية لهذه الفرقة بدءًا من عام ١٦٧٠، مثلها فى ذلك مثل المبالغ التى تتم جبايتها من المقاطعات المختلفة.

## كيفية جمع ضرائب التركات

حين يتوفى أحد التجار أو الحرفيين الواقعين تحت حماية إحدى فرق الأوجاقات، تعمد سلطات الأوجاق المعنى (الكتخدا ذاته إذا ما كانت التركة كبيرة الحجم) إلى إرسال جاويش لوضع الأختام "بول" على منزل المتوفى وحانوته؛ ويبدو أنه كثيرًا ما كان يرسل أوجاقا الانكشارية والعزب جاويشًا يمثل كُلاً منهما بغية ضمان حسن سير أعمال التصفية، حيث كان معظم الأفراد المتعلقين بالقسمة العسكرية ينتمون إلى هاتين الفرقتين. وبعد الانتهاء من تصفية التركة، يقوم الجاويش برفع الختم من على منزله ودكانه. وكان القاضى يتولى مهمة تقدير قيمة ممتلكات المتوفى وبيعها فى حضور أحد ممثلى الأوجاق- إذا ما كان الأمر يستحق

العناء– وبمشاركة شيخ الطائفة الذى يصاحبه الكتخدا أو النائب، أو يحضران بدلاً منه(١).

وكانت استقطاعات التركة تشمل الممتلكات العقارية، والنقود السائلة، والبضائع والسلع المخزونة، والأدوات الحرفية، والماشية، والمسكن، والحانوت، والحواصل؛ وفى حالات كثيرة، لم تكن العقارات تدخل فى إطار تصفية التركات أو تخضع للرسوم المفروضة(٢).

وكان هناك العديد من الرسوم المخصصة التى يتعين دفعها للقاضى ومعاونيه؛ مثل "رسم قسمة المخلفات"، و"قلمية البرانية"، و"الكتابة"، و"حق طريق جوخدار"، و"نقل قدم أتباع القسم"، غير أن قيمتها لم تكن ثابتة، لكنها تدور فى فلك نسبة الـ٢,٥% من قيمة التركة الكلية، وهو ما يزيد قليلاً عن القيمة التى ذكر الرواة أن القاضى يحصل عليها(٣). وينطبق الأمر ذاته على الرسوم المقررة للأوجاقات، حيث تختلف قيمتها من تركة إلى أخرى؛ وتتضمن بصفة أساسية "عوائد الباب" التى يحصل عليها الأوجاق أو كبار الضباط، وتشكل عادة قرابة عُشر قيمة التركة الكلية. كما يتعين علينا إضافة عدد آخر من الرسوم التى تختلف أعدادها وقيمتها على حد سواء؛ مثل "حق الطريق"، و"نقل القدم"، فضلاً عن رسوم

---

(١) انظر بصدد كل هذه الإجراءات: الدمرداشى، ص.٤١٣. وانظر ما كتبه شابرول بشأن وضع الأختام (Essai sur les mœurs, 489)، حيث ذكر إنه "كان يتم وضع الختم بطريقتين تتمثل إحداهما فى وضع مسمار داخل قفل الباب، بحيث لا يستطيع أى شخص فتحه دون أن يكسره، بينما تتمثل الطريقة الأخرى فى وضع بعض الطمى على القفل ذاته، بحيث يحمل علامة مميزة لا يمكن فتح الباب دون إزالتها". محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٩، ص.٣٦٦ (١٧٤١)؛ سجل رقم ١٥٨، ص.٧٤٦ (١٧٤٩)؛ سجل رقم ١٦٢، ص.١٢٣ (١٧٥١)، سجل رقم ١٨٤، ص.٣٣٨ (١٧٧٠). انظر كذلك:

- C.C.M., J 572, 4 avril 1719; A.N., Caire B 1 322, 27 septembre 1734; POCKOCKE, Voyages, II, 22.

(٢) انظر على سبيل المثال تركة الخواجة عبد الرحمن الشرايبى التى قدرت قيمتها بـ ١,٢٤٢,٢١٩ بارة تضمنت عقارات بلغت قيمتها ٩٠٠,٠٠٠ بارة، فى حين استقطعت الانكشارية منها ٣٠,٣٠٠ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٥١، ص.٤٤١، ١٧٤٢).

(٣) لقد ذكرنا فى مقدمة الكتاب أن حسين أفندى قد ذكر أن نسبة الرسوم المقررة للقاضى بلغت ٢% (SHAW, Ottoman Egypt, 67).

"الخدمة" و"الكتابة" التى يحصل عليها أتباع الأوجاق: الجاويش، والقابجى، والخليفة، والحمّار، والسراجون...إلخ[1]. ولنذكر على سبيل المثال بيانات القائمة التالية التى تتضمن رسوم تركة أحد تجار البن عام ١٧٧١، وهو مصطفى البرلى الذى كان يتبع فرقة المستحفظان:

| | |
|---|---|
| - حجم التركة الإجمالي | ١١٤,١٦٩ بارة |
| - عوائد باب المستحفظان | ٢,٣٠٠ بارة |
| - قيمة صايل مصطفى أوده باشى المستحفظان | ٢٥,٥٠٠ بارة |
| - قيمة صايل سليمان الكتخدا القائم بهذه الأعمال | ٣٤,٠٠٠ بارة |
| - رسم خدمة القلفة | ٤٢٥ بارة |
| - خادم القلفة | ٢٠ بارة |
| - القابجي | ٨٠ بارة |
| - نقل قدم القاضي | ١٤٠ بارة |
| - نقل قدم الكتبة | ٢٠٠ بارة |
| - خدمة الرسل | ٣٠ بارة |
| - سراجين الكتخدا والمماليك وأتباع محمد أفندى | ٤,٢٥٠ بارة |
| - خدمة سراج الأوده باشى | ١,٠٤٤ بارة |
| - سراج اليمق | ٨٥ بارة[2] |

وتعد هذه الحالة من الحالات الاستثنائية؛ لأننا بصدد تسعة أنواع من الرسوم التى يتم دفعها لأوجاق الانكشارية وأتباعه وكبار رجاله؛ حيث بلغت قيمتها

(١) كان "الخليفة" أو "القلفة" من الموظفين المعنيين بالشئون المالية. وكان السراجون من الأشخاص الذين ولدوا أحرارًا، ويعملون فى مجال الحراسة الخاصة.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٨٥، ص. ٤١٠ (١٧٧١).

الإجمالية ٦٧,٧٠٤ بارة، بواقع ٥٩,٤% من حجم التركة الكلى، لكننا نود هنا أن نقف على مدى تعقد هذا الوضع وثقل حجم الاستقطاعات المقررة لصالح فرق الأوجاقات والضباط الذين يسيطرون عليها.

ويمكن كذلك دفع الرسوم المفروضة للأوجاقات بموجب "وصية" تتضمن قيمة المبلغ المطلوب، وفقا لما ذكره الدمرداشي بصدد تركة حسين كتخدا الدمياطى نحو عام ١٧٣٦. فقد تعمد الخازندار إخفاء نبأ وفاة أميره الذى كان ينتمى إلى فرقة المستحفظان حتى يصير من السناجق، ويحكم قبضته على تركة سيده، وحينما بلغ الخبر أسماع أوجاق الانكشارية، قام بيت المال التابع له باتخاذ الإجراءات المتبعة وإرسال جاويش وقابجي وأفندى إلى بيت المتوفى، حيث تم إخطارهم بأن المتوفى قد ترك وصية للأوجاق، ولا حاجة بالتالى إلى وضع الأختام (حيط ما أوصى للباب بشيء معلوم ما لكم بالختم)[١]. وقد شاع استخدام هذا الإجراء على الرغم من اختلاف نسبة القيمة المقررة بالوصية التى تشكل فى المتوسط ١٠% من حجم التركة الكلى؛ ويمكن توجيه قيمة الوصية للأوجاق بصفة عامة، أو توزيعها بين الأوجاق وعدد من الضباط، مثلما هو الحال بالنسبة للرسوم التى تقتطع عادة من التركات. وتنعكس الحالة الأولى من خلال الوصية التى خصصها التاجر أحمد المنزلاوى لأوجاق المستحفظان بأكمله (١٧٤١)، والتى بلغت قيمتها ١٨,٢٥٠ بارة؛ بينما تنعكس الحالة الثانية من خلال الوصايا العديدة التى خلفها تاجر البن عمر العاتكي: ٢٥,٠٠٠ بارة لكتخدا العزب، و٢٥,٠٠٠ لإسماعيل كتخدا، و١٢,٥٠٠ للخازندار التابع له، و١٢,٥٠٠ لأوده باشى العزب، و٦,٠٠٠ لبعض رجال الأوجاق، و٢٥,٠٠ على سبيل الصايل لاختيارية العزب، بواقع مبلغ كلى قوامه ١٠٦,٠٠٠ بارة من إجمالى التركة التى بلغت قيمتها ١,٠٥٨,٤٥٧ بارة (١٧٢٢)[٢].

---

(١) الدمرداشى، ص.٤١٣.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٩، ص.٣٦٦ (١٧٤١): هناك نص يحمل عنوان "فى نظر عوائد باب المستحفظان" (وكذلك فى محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨٧، ص.٤٠٨). وفضلا عن هذه الوصية، تم يوم الوفاة اقتطاع مبلغ ٣,٤٢٠ بارة من تركة أحمد الحمزاوى على سبيل "حق طريق جاويش" الانكشارية والعزب، أى انه تم اقتطاع ٢١,٦٧٠ بارة بصفة إجمالية من تركة قوامها ٢٣٩,٢٨١ بارة. وبصدد تركة العتيكى، انظر: محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٠، ص.٣٤٢.

عقب فترة طويلة من الاستغلال الشديد الذى امتد على مدار العقود الأخيرة من القرن السابع عشر، يبدو أن سيطرة الأوجاقات- ولا سيِّما الانكشارية- على أهل الحرف المختلفة قد أخذت تتراجع فى بداية القرن الثامن عشر، وهو ما يتضح لنا من خلال الوقوف على نسبة الاستقطاعات المخصصة لصالح هذه الفرق العسكرية. وعلى صعيد تركات تجار البن والتوابل، اقتطعت الانكشارية ٧,١% من قيمتها بين عامى ١٧٠١ و١٧١٠، و٣,٧% بين ١٧١١ و١٧٢٠، و٥% بين ١٧٢١ و١٧٣٠؛ بينما اقتطعت العزب ٧,١% و٤,٣% و٩,٣% خلال الفترات ذاتها. وفى ظل غياب المعلومات المختلفة بشأن هذه الظاهرة التى صاحبها تراجع حركة الانضمام إلى فرق الأوجاقات، بوسعنا أن نسوق الأسباب التالية لتفسير هذا الوضع: كثرة الصراعات بين فرق الأوجاقات وتراجع نفوذهم، والهزيمة الشديدة التى منيت بها الانكشارية عام ١٧١١، والتى تبعها انحسار دورهم بشكل نسبى خلال السنوات التالية، وما يؤكد صحة هذا الافتراض هو تجلى هذا التراجع بصورة واضحة بين عامى ١٧١١ و١٧٢٠. وبعد انتهاء هذه الأزمة، لم تتمكن الانكشارية من استعادة مكانتها المفقودة خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٧٢٥ و١٧٣٠ على النحو الذى عهدته من قبل، حيث صارت تقتطع ٦,٦% من قيمة تركات أهل الحرف المنضمين إليها من غير تجار البن والتوابل، و٦,٩% من تركات تجار البن والتوابل. لكن وضع فرقة العزب كان أفضل من الانكشارية، حيث كانت تقتطع ١١,٨% و٩,٥% من قيمة تركات هاتين الفئتين اللتين أشرنا إليهما أعلاه، وإن ظل رجال الانكشارية يحكمون سيطرتهم على أهل الحرف، ولاسيما كبار تجار البن؛ وهو ما يتضح لنا من خلال الأرقام التالية: من إجمالى ١٢٨ تركة استطعنا التوصل إليها بين عامى ١٧٢٥ و١٧٣٠ (بلغ حجمها الإجمالى ١٤,٥٩٠,٨٦٧ بارة)، كانت الانكشارية تحكم قبضتها على ٤٦ تركة (بلغ حجمها الإجمالى ١٠,٥٦٠,٢٣٧ بارة)، حيث استقطعت منها ٧٢٢,٥٥٣ بارة (٦,٨%)؛ بينما فرض العزب سيطرتهم على ١٨ تركة (بلغت قيمتها الإجمالية ٢,٦٥٧,٨٣٤ بارة)، واقتطعوا منها ٢٦٧,٢٤٨ بارة (١٠%)؛ وكان هناك ٢٤ شخصًا ينتمون

إلى بقية الفرق الأخرى أو لم يتم التعرف بدقة على الفرق التى يتبعونها، حيث بلغ إجمالى تركاتهم ٥٧٣,١٠٠ بارة تكاد تكون قد سلمت من تلك الاستقطاعات التى بلغت فى هذه الحالة ١,١٠٥ بارة.

وعلى الرغم من تفوق فرقة العزب، فإن الانكشارية كانت تتمتع بالجزء الأكبر من المنافع الناجمة عن انضمام الحرفيين والتجار للفرق العسكر؛ لأنها كانت تجمع وحدها ٧٢,٦% من إجمالى الاستقطاعات التى تفرضها الأوجاقات على التركات، فى حين تجمع فرقة العزب النسبة المتبقية. وعقب فترة طويلة من التنافس الشديد، صارت فرقتا الانكشارية والعزب تقتسمان سويًا المنافع الناجمة عن استغلال سكان القاهرة، حيث كان يتم توجيه استقطاعات التركات لصالح هاتين الفرقتين، دون النظر للفرقة التى ينتمى إليها المتوفى(١). ومن هنا أيضًا انبثق ذلك الإجماع فى المواقف إبان انتشار الوباء الشديد الذى ضرب سكان القاهرة عام ١٧٣٦، حينما احتفظ عثمان كتخدا قائد الانكشارية لنفسه بتركات بعض رجال فرقته وعدد من تجار البن والتوابل، وهو الموقف ذاته الذى تبناه يوسف كتخدا البركاوى قائد العزب، حينما بسط يده على تركات بعض رجال فرقته وعدد من أرباب الحرف(٢).

وخلال السنوات التالية التى أعقبت عام ١٧٣٠، استقام مجددًا وضع الانكشارية على الصعيد السياسى، حيث أنهك البكوات فى الصراع الطويل بين حزب شركس بك وحزب زين الفقار بك. وامتد تحسن الأوضاع ليشمل الوضع الاقتصادى، حيث بلغت نسبة استقطاعات الانكشارية من أصول تركات تجار البن المنضمين إليهم (٢٤ من إجمالى ٣٢ تاجرًا خلال عشرين عامًا) ٨,٣% بين عامى ١٧٣١ و١٧٤٠، و٩,٤% بين عامى ١٧٤١ و١٧٥٠. وشملت هذه الدراسة ٢٠٨ تركة بين عامى ١٧٤٧ و١٧٥٦، حيث بلغ حجمها الإجمالى ١٩,٢٦٤,٩١٥ بارة، فى حين امتدت سيطرة الانكشارية لتشمل ٨٧ تركة تبلغ قيمتها الإجمالية

---

(١) تم استقطاع ثلاثة مبالغ مالية من تركة تاجر البن حسن الشويخ عام ١٧٢٧ لصالح الانكشارية (١٨,٢٠٠ بارة)، والجمالية التى ينتمى إليها المتوفى (١٢,٨٠٠ بارة)، والعزب (٣٦٦ بارة): محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٧، ص. ٥٧١.

(٢) القينالى، ورقة رقم ١٨٣ب. الدمرداشى، ص. ٤١٢. الجبرتى، جـ١، ص. ١٦٨.

١٣,٤٧٤,٣٣٧ بارة، واستقطعت منها ١,٠٢١,١٤٦ بارة، بواقع ٧,٦% من القيمة الكلية؛ بينما بلغت قيمة استقطاعات العزب ١٥٢,٧٧٧ بارة (٢٣ تركة تخص أرباب الحرف من غير تجار البن والتوابل). وقد استقطعت فرق الأوجاقات بصفة عامة ١,٣٢٦,٨٦٨ بارة من التركات التى خلفها الواقعون تحت حمايتهم، بينما بلغت نسبة الانكشارية من هذه الاستقطاعات ٧٧%؛ مما عضد من موقفهم على نحو قوى، ولا سيّما بفضل هيمنتهم على تجار البن والتوابل، على الرغم من أن حجم المبالغ التى كانوا يجنونها تقل كثيرًا عما كانت عليه فى نهاية القرن السابع عشر.

وكانت هناك بعض التداعيات الطبيعية التى خلفها انحسار سيطرة الأوجاقات على الحرف المختلفة الذى تناولنا أعراضه المختلفة منذ الفترة التى سبقت عام ١٧٦٠، حيث انخفضت أعداد الحرفيين والتجار الذين تطبق عليهم هذه الاستقطاعات، وانخفضت بطبيعة الحال نسبة الاستقطاعات ذاتها. وبعدما كانت فرقة المستحفظان تضم أربعة تجار للبن من إجمالى سبعة تجار بين عامى ١٧٥١ و١٧٦٠، صارت تضم ثلاثة من إجمالى تسعة تجار بين عامى ١٧٦١ و١٧٧٠، فى حين لم يعد يتبعها أى من هؤلاء التجار من جملة ١٢ تاجرًا بين عامى ١٧٧١ و١٧٨٠ أو من جملة ١٠ تجار بين عامى ١٧٨١ و١٧٩٠، والتحق بها أخيرًا تاجر واحد فقط من إجمالى ١١ تاجرًا بين عامى ١٧٩١ و١٧٩٨. وخلال تلك الفترات الخمس التى تمتد كل منها على مدار عشرة عقود، بلغت على التوالى نسبة الاستقطاعات الموجهة لصالح الأوجاقات ٦,٥%، و١,٧%، و٠,٥%، و٠,٥%، و٠,٦% من إجمالى قيمة تركات تجار البن. وفيما يخص أرباب الحرف من غير تجار البن والتوابل خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، بلغ متوسط ما استقطعته الانكشارية ٤,٥ من مجموع تركات ٣٧ شخصًا من الحرفيين والتجار الذين التحقوا بهذه الفرقة (من إجمالى ٤٤٣ شخصًا)؛ وخلال الفترة ذاتها، بلغ متوسط المبالغ التى استقطعتها العزب ٦,٧% من قيمة تركات ١١ شخصًا انضموا إليها. ومن مجموع التركات التى تضمنتها هذه الدراسة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨ (والتى بلغت قيمتها الإجمالية ٨٦,٦٢٢,٤٤٥ بارة)، لم تجمع الانكشارية سوى ٢١٣,٠٥٤ بارة، ولم تجمع العزب كذلك سوى ٣٦,٣٣٣ بارة. وهكذا، نضب تمامًا نبع الموارد المالية الذى طالما تدفق فى خزائن رجال الأوجاقات وضباطها فى

نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. وتحولت جميع المنافع التى يمكن حصدها من استغلال الحرفيين والتجار لتسير باتجاه بكوات القاهرة الذين حلت سلطاتهم السياسية محل سلطة الأوجاقات.

### جـ. حماية الأوجاقات لأهل الحرف المختلفة

إزاء كل هذا الاستغلال الذى أوضحنا مدى حدته، أسفرت حماية الأوجاقات للتجار عن عدد من المنافع الملموسة التى تفسر إلى حد ما أسباب أهمية هذا النظام القائم على علاقات محددة.

#### المكاسب المالية والإعفاء من السلطة القضائية

يبدو أنه خلال القرن السابع عشر على الأقل، كان الالتحاق بالأوجاقات يشكل لعدد من الحرفيين والتجار نوعًا من الاستثمار الذى يؤدى إلى توظيف أموالهم عن طريق إحدى السبل الشائعة آنذاك؛ فقد كان من الممكن الحصول على "العلوفات" بواسطة دفع ١,٠٠٠ بارة لكل بارة يتم اكتسابها يوميا. ويمكن كذلك زيادة حجم المبالغ المحصلة من خلال إيداع بعض الأموال الإضافية، حيث ذكر دو ماييه أن دفع ٣,٠٠٠ جنيه سنويًا يضمن الحصول على زيادة مقدارها ١,٠٠٠ جنيه سنويًا[١]. ومن هنا، كان شراء العلوفات يشبه إلى حد ما الحصول على الحق فى الريع. ويبدو أن أهل الحرف قد استخدموا هذا النظام على نطاق واسع خلال القرن السابع عشر؛ فقد وجدنا العديد من "أرباب العلوفات" من بين الحرفيين والتجار الذين ورد ذكرهم فى سجلات القسمة العسكرية، حيث كانوا يمتلكون ثروات متوسطة ومرتفعة، وكان بعضهم من تجار البن؛ وأن لم يحل ذلك دون

---

(١) A.N., Caire, B 1 313, De Maillet, septembre 1692. SHAW, Financial, 203, 206, 208-210; Ottoman Egypt, 176-8.

بعض صغار الحرفيين، مثل المزين قرة على الذى امتلك حانوتًا بالقلعة، وبلغت قيمة ثروته ١,٤٣٢ بارة عام ١٦٩٤[١]. وبحلول بداية القرن الثامن عشر، بدأت تقل أعداد أصحاب العلوفات، حيث ورد اسم آخر من يمثل هذه الفئة فى سجلات القسمة العسكرية عام ١٧٢٩. ولعل ذلك يرجع إلى التوقف عن صرف العلوفات لحائزى صكوك الشراء وأشباه العسكر الذين سعوا إلى الفرار من الخدمة العسكرية التى كانت إجبارية بصفة أساسية. وقد قدر دو مابيه أعداد الأهالى الذين انضموا إلى فرقة الانكشارية من أجل الحصول فقط على حمايتها بـ ٦,٠٠٠ أو ٨,٠٠٠ شخص؛ حيث "أكدوا أن رجال الانكشارية الفعليين قد استولوا على رواتبهم"، وأنهم لم يتمكنوا من الحصول على الإعفاءات العسكرية سوى بواسطة شراء بعض الصكوك[٢]. وإذا ما تأكدنا من أن الحرفيين والتجار من رجال الأوجاقات كان يحصلون على رواتب عسكرية وجزء من مخصصات الجنود العينية، فإن هذا الوضع قد صار أمرًا رمزيًا خلال القرن الثامن عشر[٣].

وانصب اهتمام أهل الحرف الذين يلتحقون بالأوجاقات المختلفة- ولا سيِّما أوجاق الانكشارية- على الخلاص من السلطة القضائية بسبب وقوعهم تحت حماية الأوجاق الذى يتبعونه؛ مما يساعدهم على الفرار من العقوبات التى قد تفرضها عليهم سلطة القضاء المدنى. غير أن شيوع حركة الانضمام إلى الأوجاقات منذ نهاية القرن السابع عشر يجعلنا نتساءل عن الحدود الفعلية لتطبيق تلك الإعفاءات على الحرفيين والتجار الملتحقين بهذه الفرق[٤]. غير أن حماية الأوجاقات كانت

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨٧، ص.٥٣٣ (١٦٩٤).

(٢) A.N., Caire, B 1 313, De Maillet, septembre 1692.

(٣) ذكر الجبرتى (جـ١، ص.٢٠٤) أنه فضلاً عن المعاملات التجارية الكبيرة، كان مصدر دخل أسرة الشرايبى يتأتى من "الالتزام"، و"العقار"، و"الجماكية". انظر كذلك: GIBB et BOWEN, Islamic Society; I, 295.

(٤) انظر: GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 63, 183. وانظر بصدد بعض الأمثلة على أسباب الالتحاق بالأوجاقات: مثال ذلك البرجوازى الذى انضم إلى الانكشارية بغية الفرار من ملاحقة دائنيه لدى لوكاس LUCAS فى Voyage, I, 397. وانظر كذلك بشأن خضوع لأشخاص الواقعين تحت حماية الفرق العسكرية لسلطة الكخيا القضائية: THOMPSON, The travels, III, 390. وبصدد الملاحظة نفسها، انظر: POCKOCKE, Vouyages, II, 26.

تتيح للحرفيين والتجار التخلص من رقابة الحسبة الشديدة على أقل تقدير؛ وهو ما جعل السلطات تلجأ إلى أغا الانكشارية عند التعرض لأية أزمات اقتصادية.

### حماية الأوجاقات لأرباب الحرف

انطوت حماية الأوجاقات- ولا سيِّما الحماية التى توفرها الانكشارية- على جانب سلبى تمثل فى إعفاء الواقعين تحت هذه الحماية من أحكام القانون والعقوبات التى يتعين فرضها بسبب الانتهاكات التى ارتكبوها بأنفسهم؛ وهو ما كان يشكل لهم أفضل تعويض عن الأعباء التى يجب عليهم تحملها من جراء الالتحاق بهذه الفرق، بل جعلهم يسعون نحو هذه الفرق مهما كبدهم الأمر من معاناة. ويمكن أن نقف بجلاء على حقيقة هذا الأمر من خلال الإطلاع على نص لوكاس المذكور أعلاه بشأن "الحمايات العامة" و"الحمايات الخاصة"[١]. وانطلاقًا من هذا الوضع، نجد أن نظام الحماية، أى الاستغلال المنظم نسبيًا لأرباب الحرف، كان يقابله نوع من "التأمين" الوقائى إزاء أعمال العنف وحالات الابتزاز التى يمكن أن يتعرض لها أفراد الرعية على يد الطبقة الحاكمة.

غير أنه لا يمكن الجزم بفاعلية هذا التأمين الوقائى على نحو كامل؛ لأن اهتمام العسكر كان ينصب بصفة أساسية على زيادة موارد دخلهم، بحيث لم يكن هناك ما يحول دون تحقيق أهدافهم. لكن يتعين علينا توضيح حقيقة ما ورد ذكره فى الحوليات، من أن أكثر الانتهاكات جسامة كانت تقع من قِبَل الباشا خلال القرن السابع عشر، ودارت أحداثها قبل عقد مثل هذه العلاقات بين الأوجاقات وأرباب الحرف: قمع مصطفى باشا لتجار البن وعزله لهذا السبب (١٦١٩)؛ ورماية[*] النطرون المفروضة من قِبَل حسين باشا (١٦٢٠)؛ والرماية المفروضة من قبل إبراهيم باشا الذى أقدم على ابتزاز تجار البن وشيوخ الأسواق المختلفة (١٦٢٢)؛

---

(١) LUCAS, Voyage (1714), II, 68. FOURMONT, Description, 77.

* الرماية هى إجبار التجار على شراء سلعة ما على الرغم من عدم الحاجة إليها وركود سوقها (المراجع).

ورماية النحاس الذى أرسله السلطان إلى أحمد باشا الذى فرضها بدوره على أهل الحرف والأسواق، واشتهر باسم "رامى النحاس" (١٦٣٤)؛ وإلزام أهل الحوانيت بتقديم الهدايا لرجال حسين باشا خلال الأعياد (١٦٣٦)؛ وقرض العديد من الضرائب الجائرة من قبل محمد باشا الذى استهدف عددًا من الحرفيين ولا سيّما الحريرية (١٦٣٨)؛ والعديد من المظالم التى رفعها مقصود باشا فيما بعد (١٦٤٢-١٦٤٤)، والتى أعادها أيوب باشا مرة أخرى (١٦٤٤-١٦٤٦)(١).

وبصدد حالات العنف التى عانى منها الحرفيون وأرباب الحوانيت على مدار القرن السابع عشر وفى بداية القرن الثامن عشر، نجد انتهاكات جسيمة وحالات تمرد عارم أقدمت عليها فلول القوات "غير المصرية"، فقد تفجر غضب العسكر عند مرورهم بمصر عام ١٦١٣، وعمدوا إلى نهب الأسواق عام ١٦٢٧؛ وأغلقت الحوانيت أبوابها لمدة عشرين يومًا وقت إرسال ٣,٠٠٠ رجل إلى بغداد عام ١٧٣٣ بسبب التوتر الشديد الذى خيم على المدينة؛ كما أثارت الكتائب التى أرسلها الباشا إلى الباب العالى العديد من القلاقل، مثلما حدث عام ١٧١٧ حينما أقدم ٣,٠٠٠ شخص من رجال الانكشارية الذين طلبهم السلطان على نشر الفوضى بالقاهرة قبل رحيلهم، بل الإقدام كذلك على جرائم القتل والسرقة "دون عقاب فى وضح النهار، بحيث اضطرت الحوانيت إلى إغلاق أبوابها على مدار شهر كامل"(٢). وكثيرًا ما دفع الحرفيون وأهل الحوانيت بالقاهرة ثمن الأزمات السياسية والعسكرية التى عصفت بالمدينة خلال تلك الفترة: نهب الأسواق خلال ثورة العسكر ضد الباشا عام ١٥٨٩؛ وتدمير الحوانيت خلال النزاع الذى اندلع بين الانكشارية وفرق الأوجاقات الست عام ١٧١١(٣). وكان الحذر هو الدافع وراء

---

(١) ابن أبى السرور، ورقة رقم ٤٢أ، ٦٤أ-ب، ٦٦ب، ٧٢ب، ٨٠أ. المختصر، ورقة رقم ٤١ب، ٤٥ب، ٤٨أ. المرعى، ص.٤٠٩، ٤١٦، ٤٣٢. باريس ١٨٥٤، ورقة رقم ١٤٥أ، ١٥٠أ، ١٦٧ب، ١٦٩ب. الإسحاقى، B.M، ٤٥٨٢، ٢٤٣ب. زبده، ورقة رقم ٦ب، ٧ب، ٨أ. أحمد شلبى، ورقة رقم ١٥ب، ١٧ب، ١٨أ. انظر كذلك: BLOUNT, Voyage, 53. MARCEL, Histoire de l'Egyote, 215.

(٢) باريس، ١٨٥٤، ورقة رقم ١٢٨ب. الإسحاقى، B.M، ٤٥٨٢، ورقة رقم ٢٣٦ب-٢٣٧ب. أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٣٩أ. انظر كذلك: A.N., Caire, B 1 318, 18 mars 1717.

(٣) ابن أبى السرور، ورقة رقم ٢٨أ. الجبرتى، جـ١، ص.٤٠.

إغلاق الحوانيت والأسواق خوفًا من اندلاع بعض الأحداث الجسيمة، مثلما حدث عام ١٧٠٩ حينما اشتد التوتر بين الأوجاقات، وشاع الخوف من وقوع النزال بينهما؛ مما دفع أهل الحوانيت إلى إغلاق دكاكينهم، وأخذ العسكر يجوبون الأسواق خوفًا من شيوع الفوضى. وفى عام ١٧٢٠، اشتد الخوف من اندلاع حرب أهلية بسبب العداء القائم بين شركس بك وإسماعيل بك: " فقد ذكر لومير أن حالة من الاضطراب أحاطت بفرق الأوجاقات، وجعلت أفراد الرعية فى حالة تأهب دائم، حيث أغلقت أبواب الحوانيت، وتم نقل كل ما يوجد فى خان الخليلى". وكان عام ١٧٢٥ من السنوات التى شهدت قلاقل شديدة أدت إلى إغلاق "البازارات والحوانيت" مرتين...إلخ(١).

غير أنه يبدو أن كل هذه المظاهر قد انخفضت حدتها نسبيًا خلال الثلث الأخير من القرن السابع عشر وفى بداية القرن الثامن عشر، حينما بدأت تتوثق العلاقات بين الأوجاقات وأهل الحرف. ويبدو أيضًا أن الثمن الباهظ الذى يتكبده الحرفيون والتجار مقابل الحصول على حماية الأوجاقات كان يضمن لهم الحصول على بعض السكينة التى صاحبت حالة من الازدهار عادت عليهم بمنافع كثيرة خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٦٧٠ و١٧٠٠.

وتزخر الحوليات بالعديد من الأمثلة التى تحمل دلالة خاصة بشأن تدخل فرق الأوجاقات لصالح الواقعين تحت حمايتها. فقد وصل أحمد باشا إلى القاهرة عام ١٦٧٥، وأراد فرض بعض المظالم على المساكن والحوانيت والطواحين؛ لكن العسكر اجتمعوا بالرميلة، ونجحوا فى قتل عبد الفتاح أفندى المحرض الرئيسى على مثل هذه الأشياء، وطالبوا بضرورة عزل الباشا الذى رضخ لمطالبهم عند التهديد بقيام ثورة تضم رجال الأوجاقات والعامة، ثم غادر القلعة فى فبراير عام ١٦٧٦. وقد أفاد من هذا الموقف عبد الرحمن باشا حينما قرر بعد مرور عامين جمع ضريبة يومية من المزينين مقدارها بارة واحدة؛ مما جعل رجال الانكشارية يتوجهون إلى الديوان، ويوضحون أن هذا الإجراء لم يسبق له مثيل؛ فآثر الحاكم

---

(١) الجبرتى، جـ١، ص٣٤-٣٥. انظر كذلك:

- A.N., Caire, B 1 319, décembre 1720. A.N., Alexandrie, B 1 101, 15 août et décembre 1725.

التراجع عن موقفه بدلاً من مواجهة العقاب الجماعي الذى قد يفرضه عليه الأوجاق (ديسمبر ١٦٧٨)[١]. وفى عام ١٦٩٧، شعر تجار البن والتوابل بالخوف على مشروعاتهم المالية بسبب تهديدات إسماعيل باشا وياسف اليهودى؛ مما جعلهم يمارسون ضغوطًا على الأوجاقات من أجل التدخل لصالحهم. وطالب العسكر بضرورة تسليم ياسف، وانتزعوه من السجن الذى وضعه الباشا به حفاظًا على حياته، ثم أردوه قتيلاً (أبريل ١٦٩٧). وتوضح هذه الحالات الثلاث أن رجال الأوجاقات قد نجحوا فى فرض رغباتهم على عدد من الباشاوات الذين لم يشهدوا بعد تراجع نفوذهم السياسى. وفى بداية القرن الثامن عشر، هبت الانكشارية لمساندة أهالى القاهرة أمام السناجق؛ ففى بداية عام ١٧٢٥، بلغت الأزمة المالية ذروتها، وانتشر القحط والجفاف، وشاعت حالات الابتزاز من قِبَل رجال شركس بك؛ مما جعل أفراد الرعية يتوجهون بمظالمهم إلى رجال الانكشارية، وقد ذكر أحمد شلبى أنه "حينما تعرض الأهالى لقدر كبير من الظلم الذى سببه أحد السناجق أو أحد كبار رجال الدولة؛ فإنهم قد توجهوا بشكواهم إلى أوجاق المستحفظان" الذى تدخل فى هذه المسألة "التى كانت تقع بين أيدى الباشاوات"[٢]. لكن رجال الانكشارية واجهوا هذه المرة عدوًا لدودًا، ومحاولاتهم للتدخل باءت بالفشل.

## رجال الانكشارية وكبار التجار

عقد الانكشارية علاقات غامضة مع كبار التجار تستند إلى حماية واستغلال التجار الفرنجة أو تجار البن والتوابل من سكان البلاد. فقد سيطروا على جمارك الإسكندرية والقاهرة، وفرضوا وصايتهم على التجار الأجانب الذين كانوا يدفعون لهم مبالغ طائلة. وكثيرًا ما أعرب قناصل فرنسا عن تفاخرهم باستغلال الانكشارية لصالحهم خلال القرن الثامن عشر؛ فقد أشار بيلران **Péleran** عام

---

(١) كتاب التراجم، ص.٧٠٠؛ وسوف نعود مجددًا إلى مسألة الأزمات التى وقعت عامى ١٦٧٦ و١٦٩٧ فى الفصل التالى.

(٢) أحمد شلبى، ورقة رقم ١٥٩أ.

١٧١١ إلى الحصول على مساندة "فرنج أحمد باش أوده باشى الانكشارية الذى كان يتمتع بنفوذ كبير فى هذه البلاد"؛ وأوضح لومير عام ١٧٢١ أن "أوجاق الانكشارية قد استعاد سلطاته السابقة... وصار يوفر لنا الحماية على نحو يستحق الإطراء". وذكر بينون **Pignon** عام ١٧٣٠/١٧٣١ عثمان كتخدا الانكشارية باعتباره "يعنى الكثير لمصالحنا اليوم"، حيث كانت "البلاد تخضع لحمايته"(١).

وقد انضم معظم تجار البن والتوابل إلى أوجاق المستحفظان، حيث كانوا يدفعون له ضريبة باهظة تتمثل فى رسوم التركات والجمارك. وكان رجال الانكشارية بمثابة المدافعين الأشداء عن مصالح هؤلاء التجار الذين تربطهم بهم علاقة وثيقة تقوم على المصلحة المشتركة. وتضمنت سياسة الأوجاق الاهتمام بتجارة الشرق على نحو كبير، بل إن قول دو ماييه لم ينطو على أية مبالغة حينما ذكر أن "الانكشارية كانوا يتحركون بدافع حصد المكاسب وتحقيق مصالحهم التى كانت هدفًا لجميع اجتماعاتهم"(٢). كما تناول مشروع المعاملات التجارية المباشرة بين فرنسا والهند باتجاه مصر عام ١٦٩٨، حيث قوبل بعداء شديد من قِبَل كبار تجار البن والتوابل "الذين كانوا فى معظمهم من رجال الانكشارية أو العزب، أو حتى يقعون تحت حماية هذه الأوجاقات، وهى الحماية التى اشتروها بفضل مكاسب هذه التجارة"(٣). وقد أثارت هيمنة الانكشارية على تجارة البن غضب فرق الأوجاقات الست خلال أزمة عام ١٧٠٩، فقد "جعل رجال الانكشارية تجار البن من الألداش الخاضعين لحمايتهم، وتعمدوا إخفاء البن بحيث لا يحق لأحد المتاجرة فى هذه السلعة باستثناء التجار التابعين لهم فقط"(٤). ولم تتغير الأمور مطلقًا حتى عصر على بك.

---

(١) A.N., Caire B 1 316, 4 mai 1711. C.C.M., J 572, Le Maire, 5 décembre 1721. A.N., Caire, B 1 320, 29 juillet 1730; 321, 27 février 1731.

(٢) A.N., Caire B 1 313, 2 juillet 1697.

(٣) DE MAILLET, Mémoire sur le commerce, 136 a. LE MASCRIER, Description de l'Egypte, II, 202.

(٤) الدمرداشى، ص.١٣١.

ويمكننا الوقوف بجلاء تام على حقيقة علاقة المصالح التى كانت تربط بين رجال الانكشارية وتجار الفرنجة وتجار البن من سكان البلاد، من خلال التعرف على مسألة حظر استيراد البن التى سبق أن تطرقنا إليها عند تناول التجارة الخارجية لمصر. فى إطار الجهود المبذولة من أجل إتمام المعاملات الخاصة بتجارة البن فى الخفاء، اصطدم القناصل بمعارضة الباشاوات، وإن كانت معارضة ظاهرية على أقل تقدير، لأنهم كانوا يتغاضون أحياناً عن هذا الوضع مقابل الحصول على بعض المبالغ المالية، وإن كانوا يحصلون بصفة عامة على مساندة تجار البن المحليين ورجال الانكشارية الذين يجنون ربحًا طائلاً من هذه التجارة. وظل حماس بعض قادة الانكشارية مشتعلاً نظير الحصول على بعض المنح والعطايا التى اتخذت شكل ضرائب شبه منتظمة. ونحو عام ١٧١٠ الذى شهد ذروة نفوذ إفرنج أحمد، تكشفت بجلاء تام طبيعة علاقة الانكشارية بالتجارة الخارجية؛ فقد نجح بيلران عام ١٧٠٨ فى إقناع كتخدا الانكشارية باتخاذ بعض التدابير "تحت زعم النفع الكبير الذى يمكن أن تحققه حرية تجارة البن"؛ وذكر القنصل فى فترة لاحقة أن "إفرنج عبد الله أغا" قد "انضم إلينا". وكانت هناك بعض حالات "جباية الضرائب" التى تتم بصورة سرية، لكنها توقفت بسبب أحداث عام ١٧٠٩. وأثار الحظر المفروض شكوى العديد من تجار البن ورجال الجمارك، غير أن تقديم بعض "المنح والعطايا" كان يفضى إلى تمرير البن "خلسة"؛ فقد كتب بيلران فى الرابع من مايو ١٧١١ بشأن إحدى هذه العمليات التى تخص "إفرنج أحمد". وقد تراكمت الضغائن ضد رجال الانكشارية بسبب موقفهم من تلك المضاربات التجارية التى أدت إلى ارتفاع أسعار البن، كما حقد عليهم الكثيرون بسبب المكاسب الهائلة التى حصدوها من حماية التجارة الدولية؛ مما أسفر عن وقوع أحداث عام ١٧١١، واستبعاد الإفرنج أحمد. واستشرى الضعف فى أوجاق الانكشارية بعد هذه الأزمة، غير أنه لم يكن هناك ما يحل دون استمراره فى المعاملات الخاصة بتصدير البن، فى ظل المساندة القوية من قبل ضباط الانكشارية الذين يحصلون على التعويضات المناسبة، وتغاضى بعض الباشاوات عن هذا الوضع، على الرغم من الخطابات "الغاضبة" التى كان يرسلها الصدر الأعظم الذى أمر الباشا عام ١٧١٤ على سبيل المثال بعدم وضع جمارك الإسكندرية ورشيد ودمياط فى أيدى زمرة من "المتواطئين" الذين ينتهجون "سلوكًا خسيسًا" يتمثل فى

إخراج السلع المحظورة، وهو يعنى بالطبع رجال الانكشارية. وقبل حلول العقد الممتد بين عامى ١٧٦٠ و١٧٧٠، ظل أوجاق الانكشارية يتمتع ببعض السلطات فى مدينة القاهرة؛ مما جعله يواصل اهتمامه بتجارة التوابل والبن، وحصد الأرباح التى مكن له أن يجنيها بصورة منتظمة أو غير منتظمة[١].

وتتضح كذلك طبيعة العلاقة بين الانكشارية وتجار البن من خلال الحدث الذى وقع عام ١٧٢٢، وجعلهم يقفون فى مواجهة الباشا. فقد تلقى الباشا خلال هذا العام مذكرة "عرض حال" من بعض العلماء وأعيان البلاد المقيمين بالإسكندرية، حيث أعربوا عن استيائهم من قيام التجار الفرنجة بتصدير القمح والأرز والبن رغم الحظر المفروض على هذه السلع من قبل السلطان والباشا؛ وكانت هناك وثيقة حررها عابدين أفندى كتخدا الباشا، وتحمل أختام هؤلاء الأشخاص الذين أوضحوا بها تواطؤ العديد من أمراء القاهرة الرئيسيين مع التجار الأجانب، مثل شركس بك ومصطفى كتخدا باش اختيار المستحفظان. غير أن الباشا لم يتمكن من اتخاذ أى إجراء ضد هؤلاء الأمراء؛ مما دفعه إلى إدانة الكتخدا التابع له، وأصدر أمرًا بإعدامه. وذكر أحمد شلبى أنه حينما انتشر نبأ إعدام كتخدا الباشا لأنه أرسل الغلال إلى بلاد الفرنجة، قرر تجار البن والتوابل التخلى عن هذه المعاملات، مما أدى إلى انخفاض الأسعار؛ وهو ما يؤكد أن تصدير السلع الغذائية إلى أوروبا كان السبب الرئيسى فى انتشار حالة القحط، ويوضح كذلك أسباب معاداة السكان وممثليهم لمثل هذه المضاربات التجارية التى انخرط فيها رجال الانكشارية[٢].

ارتبط رجال الانكشارية وتجار البن بعلاقات متعددة ووطيدة، حتى ساد الانطباع نحو نهاية القرن الثامن عشر بأن هذين الطرفين يشكلان طبقة اجتماعية واحدة؛ فخلال إحدى الجلسات التى عقدها الفرنسيون بالديوان، أعلن الوكيل أن "الأوجاقات على كل حال منسوبون للغنى"[٣].

---

(١) A.N., Caire B 1 316 (1708). C.C.M., J 570, 5 janvier 1709. A.N., Caire, B 1 316, 19 novembre 1709, 4 mai 1711; B 1 317, 17 juillet 1714.

(٢) أحمد شلبى، ورقة رقم ١١٢ب-١١٣أ.

(٣) Recueil des séances, 6a.

### ٣. التقاء مصالح الطبقة الحاكمة ومصالح التجار

التقت مصالح عسكر الأوجاقات وبعض أرباب الحرف بشكل أسفر عن انعقاد علاقات وطيدة تفوق فى قوتها العلاقات التى ذكرناها للتو، والتى تستند إلى مبادئ الحماية والاستغلال. فإن القوى المختلفة لم تكن لتقنع بجنى مكاسب الأنشطة الاقتصادية الحضرية عن طريق عدد من الوسطاء؛ حيث رغبت فى متابعتها بصورة مباشرة، وانخرطت فى المعاملات المختلفة ولا سيَّما المضاربات التجارية. كما شارك عدد من التجار الطبقة الحاكمة فى استغلال البلاد بواسطة المقاطعات الزراعية والحضرية.

#### أ. الطبقة الحاكمة والأنشطة الاقتصادية

#### ضعف التشجيع الرسمى للأنشطة الاقتصادية

انصب اهتمام حكام مصر على استغلال موارد البلاد دون الانشغال بحجم النفع الذى يمكن تحقيقه من خلال تبنى التنمية الفعلية.

إلا أن السنوات الأولى من الحكم العثمانى كانت تعكس بالفعل وضعًا استثنائيًا؛ لأنه على مدار القرن السابع عشر بأكمله وعند بداية القرن الثامن عشر، تبنى حكام القاهرة نشاطًا بناءً استهدف بصفة أساسية مراكز النشاط التجارى بين الولاية العثمانية الجديدة ومقر الإمبراطورية الرئيسى، وهو ما يتجلى من خلال إنشاء العديد من التجمعات التجارية (الأسواق والوكالات) التى تمركزت فى بولاق ورشيد على وجه الخصوص. وقد عمد سليمان باشا (١٥٢٥-١٥٣٨) إلى بناء أحد المساجد ببولاق إلى جوار الأسواق والوكالات والرباع. بينما أقام محمد على باشا (١٥٤٩/١٥٥٠-١٥٥٣/١٥٥٤) إحدى الوكالات الكبيرة برشيد. وخلال فترة حكم مصطفى باشا (١٥٦٠-١٥٦٤) تم إنشاء أحد الحمامات ومجموعة من الحوانيت فى سوق السلاح. وكان سنان باشا (١٥٦٧-١٥٧٣) من أكثر الشخصيات نشاطًا

فى هذا المجال خلال تلك الفترة؛ فقد أقام مسجدًا كبيرًا ببولاق ما يزال قائمًا حتى يومنا هذا، وأنشأ بجواره سوقًا وربعًا وعددًا من الوكالات التى صارت كلها تحمل اسم سوق السنانية، بل امتد نشاطه إلى الإسكندرية التى أقام بها مسجدًا وسوقًا وعددًا من الحمامات. ثم جاء من بعده حسن باشا الخادم (١٥٨٠-١٥٨٣) الذى أقام إحدى الوكالات ببولاق أمام الترسانة الأسلحة؛ وأحمد باشا حافظ (١٥٩١-١٥٩٥) الذى أنشأ بالضاحية ذاتها وكالة كبيرة تطل على النيل ووكالة أخرى صغيرة وسوقًا ومقهى وأحد الرباع. بينما تركز نشاط محمد باشا (١٦٠٧-١٦١١) فى ميناء رشيد الذى يدين له بوجود إحدى الوكالات ومجموعة متكاملة تضم عددًا من الحوانيت ومقهى وسوقًا للصاغة. وارتبط اسم مصطفى باشا (١٦٢٣-١٦٢٦) بأحد المواسم التى تمتد على مدار ثلاثة أيام؛ لأنه أول من دعا إلى تنظيم هذا الموسم الذى يتجمع خلاله عدد من أهل الحوانيت وأرباب الملاهى على اختلاف أنشطتهم. كما أقام بيرم باشا (١٦٢٦-١٦٢٨) وكالتين ببولاق فى شون الحطب[١]. وهكذا، نرى أن أنشطة الباشاوات خلال تلك الفترة تحظى بأهمية خاصة؛ لأنهم منحوا بولاق ورشيد جزءًا كبيرًا من تراثهم الأثرى، والأجزاء المتبقية من الوكالات الكبيرة فى بولاق بصفة خاصة تقف شاهدًا على حجم الجهد المبذول فى هذا الشأن. غير أن كل هذه الأنشطة قد توقفت قبل نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر بسبب انهيار سلطة الباب العالى وممثليه بالقاهرة.

وصارت السلطة الفعلية فى أيدى الأوجاقات والبكوات الذين عجزوا عن تصميم أو إقامة أى منشآت معمارية تضاهى تلك التى أقيمت فى بولاق. واقتصرت طموحات الأمراء فى أغلب الأحيان على إقامة عدد من المنشآت المتواضعة. غير أن الاستثناء الوحيد يتمثل فى الأمير الفقارى رضوان بك (توفى عام ١٦٥٦) الذى أقام بوسط القاهرة مجموعة متميزة من الآثار جنوب باب زويلة، وتضم تلك السوق الهائل المغطى الذى تم تخصيصه للقوافين، ويحمل اسم صاحبه (قصبة

---

(١) المرعى، ص.٣٣٤، ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٩١، ٤٢٥. ابن أبى السرور، ورقة رقم ٢٢أ، ٢٩أ، ٤٦أ. المختصر، ورقة رقم ٣٢ب، ٣٤أ، ٣٥ب. الإسحاقى، ص.٢٥٥. انظر كذلك:

- DE SACY, Notices, 178. Paris 1854, 124a, 157b.

رضوان)[1]. ولم تتوافر لدينا سوى معلومات قليلة بشأن السويقة التى يبدو أن لاشين بك هو الذى أقامها بجوار مسكنه ومسجد الحين، حيث كان من مماليك رضوان بك، وتوفى عام ١٦٦٠[2]. وشهد القرن التالى بعض الحالات النادرة التى عكست الاهتمام الرسمى بتنمية الأنشطة الاقتصادية، والتى تتمثل فى منشآت على بك بطنطا (القيسارية المعروفة باسم الغورية) وبولاق (قيسارية وخان)؛ وقيصرية إسماعيل بك التى نقل إليها سوق درب الجماميز عام ١٧٨٧[3].

## المنشآت والممتلكات المخصصة للأنشطة الاقتصادية

انخرط الأمراء بشدة فى مباشرة عدد من المضاربات الاقتصادية الفردية، لكن النشاط الصناعى احتل مكانة محدودة للغاية بسبب قلة عوائده. ونادرًا ما كنا نصادف فى تركات الأمراء وجود عدد من الأماكن المخصصة للأنشطة الحرفية. ولنذكر فى هذا الصدد حسين أغا الذى امتلك مطبخًا للسكر فى سوق أمير الجيوش (١٦٨٦)، والحاج على أوده باشى المستحفظان الذى اشترى عام ١٧٣٩ اثنى عشر قيراطًا ونصف فى أحد مطابخ السكر الواقعة بقنطرة الأمير حسن. كما وجدنا عددًا من الطواحين فى أصول تركات بكير أغا (قبل عام ١٧٠٨) ومصطفى (١٧٧٨) اللذين توليا منصب أوده باشى المستحفظان[4]. وهناك حالات استثنائية أخرى تتمثل فى قاعة النسيج التى اشتراها على أوده باشى العزب عام ١٧٠٦، وكانت تضم ١٢ نولاً؛ ومعمل النشا الذى امتلكه صالح الرزاز كتخدا العزب، ومعمل الرخام الذى

---

(١) انظر بصدد رضوان بك: P.M. HOLT, Ridwan Bey et Beylicate, 243-5.

(٢) الجبرتى، جـ١، ص.٩١، ١٣٩. على باشا، الخطط، جـ٣، ص.٦٨. انظر كذلك: HOLT, Beylicate, 236.

(٣) الجبرتى، جـ١، ص.٣٨٢؛ جـ٢، ص.١٥٢.

(٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٩، ص.٤٧٧ (١٦٨٦). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، رقم ٣٨٦* (١٧٣٩). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٠٠، ص.١٧٤ (١٧٠٨). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، جـ٤، ص.٣٨٩ (١٧٧٨).

اشتراه على أغا الشعرانى عام ١٧٩٧، والمصبغة التى امتلكتها زوجة أحمد كتخدا عام ١٧٩٩[١].

وفى المقابل، ضمت تركات الأمراء عددًا كبيرًا من الأماكن المخصصة للأنشطة التجارية مثل الحوانيت والحواصل التى كانوا يستثمرونها عن طريق تأجيرها للغير. وكانت هذه الحوانيت تقع فى أماكن سكن الأمراء ذاتهم، مثل سويقة الزجاج التى قطن بها قيطاس بك وحسن أغا وعثمان كتخدا وإفرنج أحمد وسليمان كتخدا، وكانت تضم ما لا يقل عن تسعة حوانيت[٢]. وكان الأمراء ينشئون فى بعض الأحيان الحوانيت التى يستخدمونها فى معاملاتهم التجارية؛ مثل لاشين الكاشف الذى أقام عشرين حانوتًا فى قطعة أرض تقع أسفل منطقة السلطان حسن، وكان أغا الجمالية السابق وأحد أتباع رضوان الجلفى كتخدا العزب (١٧٥٠)، حيث منح ملكية هذه الحوانيت لزوجته، لكنه استعادها مرة أخرى بعد وفاتها عام ١٧٦٠، وصارت عام ١٧٦٥ وقفًا مخصصًا لصاحبه وأبنائه من بعد[٣].

وكانت الوكالات هى الشكل التقليدى للأماكن الخاصة بمباشرة الأنشطة التجارية؛ لأنها كانت الأكثر إدرارًا للربح: "كان كبار رجال الدولة يحرصون على استثمار أموالهم فى مثل هذه المنشآت التى تعج دومًا بالمارة والبضائع المختلفة" (دو ماييه)؛ "وكانوا يوجهون أموالهم نحو إقامة مثل هذه البنايات التى تعود عليهم بالأرباح الطائلة" (فورمون)[٤]. ومن خلال الاطلاع على قائمة الوكالات الواردة فى كتاب "وصف مصر" والوثائق المختلفة، يتضح لنا وجود العديد من الوكالات التى تحمل أسماء الأمراء؛ مثل وكالة عباس أغا ("وصف مصر": **5 G 304**)،

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، جـ١، ص.٦٣ (١٧٠٦). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٧، ص.٦٥٥ (١٧٢٦). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، رقم ٢٠٦* (١٧٩٧). انظر كذلك: Vincennes, B 6 63, 5 juillet 1779.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، جـ٨، ص.٧٠٤ (١٧٩٦)؛ جـ٥، ص.٤٩٨ (١٧٨٥).

(٣) أرشيف دار الوثائق بالقلعة، جـ٢، ص.١٦٣ (١٧٥٠)، ص.١٦٤ (١٧٥٠)، ص.١٦٥ (١٧٥٠)؛ جـ٣، ص.٢٢٣ (١٧٦٠)، ص.٢٥٤ (١٧٦٥).

(٤) DE MAILLET, De quelques choses remarquables, 26a. FOURMONT, Description, 65.

ووكالة المرحوم عبد الرحمن أغا المستحفظان فى الغورية، ووكالة المرحوم على أفندى (أمام الموضع رقم 161K 6)، ووكالة المرحوم أحمد الأوده باشى فى حى الأمشاطية (G 6 على وجه التقريب)، ووكالة المرحوم على كتخدا (أو القصبة: 276 L 6)...الخ. وإن لم يكن من الممكن الجزم بأنه قد تم إنشاء كل هذه الوكالات بواسطة الأشخاص الذين وضعت أسماؤهم عليها، فإننا نعتقد أن هذا الأمر ينطبق على معظم الحالات المذكورة. وإننا نعلم جيدًا أن هناك عددًا كبير من الوكالات التى أقامها بعض ضباط الأوجاقات، مثل وكالة البن الكبيرة التى أقامها بالجمالية عام ١٦٧٣ ذو الفقار كتخدا المستحفظان. ويمكن أن نذكر كذلك عددًا من الأمثلة الأخرى، مثل الوكالة التى أنشأها يوسف كتخدا العزب عام ١٧٠٥/١٧٠٤ بسوق السلاح، والوكالتين اللتين أنشأهما زين الفقار بك قبل عام ١٧٣٠، ووكالة الجلود التى أقامها بالسروجية أحمد المناع كتخدا المستحفظان، ووكالة الزيت التى أقيمت عام ١٧٧٦ على يد عبد الرحمن أغا المستحفظان(١). وهناك العديد من الوكلات الأخرى التى امتلكها عدد من الأمراء أو امتلكوا بعض أجزائها بغية استثمارها لصالحهم الخاص، مثل وكالة الكتان ببولاق ووكالة الجاموس اللتين امتلكهما حسن النجدلى كتخدا المستحفظان (نحو عام ١٧١٧)، ووكالة الحسينية التى امتلكها محمد جدك باش جاويش المستحفظان (نحو عام ١٧٢٧)، ووكالة حى صليبة طولون التى امتلكها إسماعيل الرزاز كتخدا العزب بمشاركة الحاج إسماعيل الأسمر (١٧٤٣)، ووكالة بيع الغلال بحى الرميلة التى اشترى بها لاشين الجلفى (أغا المستحفظان السابق) أربعة قراريط عام ١٧٦٥، والوكالة والربع اللذان اشتراهما الأمير مصطفى (كاشف البهنسة السابق) أمام جامع المؤيد عام ١٧٨٥(٢). وقد وجدنا فى قائمة وكالات بولاق التى أعدها الفرنسيون عام ١٧٩٨ عددًا آخر من هذه الممتلكات المنسوبة لكل من: مراد بك وزوجته (وكالة "الفسقية" ووكالة السكر)،

---

(١) الجبرتى، جـ١، ص.٩٤. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٣١، ص.٤٤٣ (١٧٣١). أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٣٠أ. الجبرتى، جـ١، ص.١٤١. على باشا، الخطط جـ٢، ص.٣٦. الجبرتى، جـ٢، ص.٣.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٠٩، ص.٤٠٢ (١٧١٧)؛ سجل رقم ١٢٨، ص.٥٥٠ (١٧٢٧). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، رقم ٤٥١* (١٧٤٣)؛ جـ٣، ص.٢٥٧ (١٧٦٥)؛ وإحدى الوثائق غير المرقمة بتاريخ ٢٨ صفر ١١٩٩/١٠ يناير ١٧٨٥.

وبشير أغا (وكالة "عثمان أغا")، وأحمد كاشف مصطفى بك (وكالة "السباسيلى")، وأيوب بك (وكالة "المرادى")، والوالى إبراهيم بك (وكالة "الدسيسى")، وسليم أغا (وكالة القمح)، وعلى بك (وكالة على بك)[١].

وتضمنت كذلك هذه الممتلكات التجارية عددًا من الحمامات العمومية التى تدر أرباحًا كبيرة[٢]، حيث كانت تشكل أحيانًا جزءًا كبيرًا من تركات الأمراء، مثلها فى ذلك مثل عقود الالتزام. وقد ضمت تركة على أغا من فرقة العزب ثمانية حوانيت بالمناطق الواقعة فى الفحامين وباب السعادة وقنطرة الموسكى والبندقيين والأشرفية وخارج باب زويلة، فضلاً عن عشرة حوانيت أخرى تقع فى عدد من الوكالات المختلفة[٣]. وفى بعض الحالات، كان اهتمام الأمراء بالأماكن المخصصة للأنشطة الاقتصادية يتخذ شكلاً مختلفًا، ويتجلى لنا ذلك من خلال الاطلاع على وثائق دار المحفوظات بالقلعة التى تضمنت نشاط كل من السيدة سلون بنت عبد الله التى أعتقها جاويش المستحفظان عمر شعراوى، وزوجها رضوان كاشف بن عبد الله معتق الأمير ذاته، حيث زاولا أعمالهما الاقتصادية بصورة منفصلة. وحرىٌّ بنا متابعة هذا الأمر؛ ففى عام ١٧٨١، اشترى رضوان كاشف أحد أفران الخبز بجوار باب الشعرية (٩,٠٠٠ بارة)، فضلاً عن حصة قوامها ١٤ قيراطًا موزعة بين أحد الرباع وأحد عشر حانوتًا بالقرب من ميدان الغلة (٥٥,٨٠٠ بارة)؛ وفى عام ١٧٨٢، اشترى حانوتين وثلاثة مخازن بالقرب من وكالة القمح (8 E 315) (١,٨٠٠ بارة)، علاوة على ثلاثة حوانيت فى حى ميدان الغلة (١٦,٩٢٠ بارة)[٤]. ثم قامت زوجته سلون بشراء عدد من الأملاك الأخرى، وجعلت من زوجها وكيلاً عنها فى بعض الأحيان؛ فقد اشترت عام ١٧٨٢ وكالة واحدة وثلاثة أفران وطاحونتين وحاصلين وربع ببولاق (١١٢,٥٠٠ بارة)؛ مكانًا آخر عام ١٧٨٥ وخمسة حوانيت فى درب زند الفيل (8 E 306) (٢٩,٧٠٠ بارة)؛ كما اشترت عام ١٧٨٨ ثلاثة حوانيت (١٠,١٧٠ بارة)؛ واشترت كذلك عام ١٧٩١ حانوتين وثلاثة

---

(١) Vincennes, B 6 11, 15 novembre 1798, Etat des différends ocquels…à Boulac.

(٢) انظر المقال الذى أعددناه تحت عنوان "الحمامات العامة": Les bains publics, 144.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، جـ٦، ص.٥٤١، ٥٤٢ (١٧٨٧).

(٤) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، جـ٥، ص.٤٣٨، ٤٤٠ (١٧٨١)؛ ص.٤٤٥، ٤٤٦ (١٧٨٢).

حواصل وطابقين فى حى بين القصرين (٢٢,٥٠٠ بارة)، بالإضافة إلى حصة قوامها ٢٣ قيراطًا وربع موزعة بين جدك أحد الحوانيت والمستلزمات الخاصة بتحميص وطحن البن فى حى الحسينية (٦,٣٠٠ بارة)؛ وامتلكت عام ١٧٩٣ حصة قوامها ١٢ قيراطًا فى حانوت أحد القبانية فى ميدان الغلة بما يتضمنه من معدات مختلفة (٨,١٠٠ بارة)(١)؛ كما امتلكت عام ١٧٩٧ مكانًا يضم أربعة حوانيت تقع بالحى ذاته (٢٨,٨٠٠ بارة)، وأخيرًا اشترت عام ١٨٠٢ طاحونة لـ"جرش الدريس" ببولاق (٨,١٠٠ بارة). كما حازت السيدة سلون عددًا من عقود الالتزام الزراعى، غير أن نشاطها قد استهدف بصفة أساسية الأنشطة الحضرية التى وقفنا على مدى تنوعها.

وحَرِىٌّ بنا أن نذكر هنا أن بعض أفراد الطبقة الحاكمة كانوا يهتمون بشراء أو إنشاء الأماكن المخصصة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية المختلفة من أجل إقامة المشروعات الدينية أو الخيرية التى تعتمد على نظام الوقف الشائع آنذاك. ونحن هنا أمام ظاهرة معروفة للغاية، ويكفينا الإشارة إلى بعض الأمثلة الدالة عليها؛ مثل عثمان أغا الذى قرر إنشاء جامع الملكة صفية الذى آل للسلطانة التى يحمل اسمها نحو عام ١٦٠٢/١٦٠٣، كما خصص له وقفًا يتضمن مجموعة من المنشآت التى تقع ببولاق، وتضم ١٧ مخزنًا، وأحد المقاهى، و٣٢ حانوتًا، وخمس طواحين، ومصبغة لدبغ جلود الأبقار، ومصبغة لدبغ جلود الأغنام، وإحدى السلخانات، حيث كان يستخدم عائد هذا الوقف لتلبية احتياجات المسجد وصيانته(٢). كما خصص على كتخدا القيصرلى وقفًا لصالح مسجده بدرب التمّار الذى انتهى من بنائه عام ١٧٣٥ خارج باب الشعرية، وهو الوقف الذى تضمن إحدى الوكالات، وأربعة قراريط فى إحدى المعاصر، وسرجة، وطاحونة(٣). ونحو عام

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، جـ٥، ص.٤٥٨ (١٧٨٢)، ص.٤٩٢ (١٧٨٥)؛ جـ٦، ص.٥٥٤ (١٧٨٨)؛ جـ٧، ص.٦٠٤، ٦١٧ (١٧٩١)؛ جـ٨، ص.٦٥٦ (١٧٩٣)، ص.٧٨١ (١٧٩٧)؛ جـ١٠، ص.٧٨٧ (١٨٠٢).

(٢) يحمل هذا المسجد رقم ٢٠٠ فى تصنيف آثار القاهرة، وقد تم الانتهاء من إنشائه عام ١٦١٠. انظر:

- Bulletin du Comité, XXXII, 1915-1919, rapport de A.Patricolo (p.178).

(٣) أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٤٤أ. على باشا، الخطط، جـ٥، ص.٩٢-٩٣.

١٧٤٣، خصص بشير أغا قيزار عائد وكالة الملايات ببولاق لإقامة بعض المشروعات الخيرية (صيانة المدارس والأسبلة العامة، وكفالة اليتيم، ومساعدة قارئى القرآن...الخ). وأخيرًا، نجد محمد بك أبو الدهب الذى أنشأ إحدى المدارس أمام الجامع الأزهر، وخصص لها وقفا يتضمن عددًا من الحوانيت تقع أسفل المسجد وأحد أسواق طنطا[١]، فضلاً عن بعض الممتلكات العقارية. غير أن بعض الشواهد تجعلنا نعتقد أن معظم الحالات الخاصة بتخصيص الأوقاف كانت تهدف إلى الهروب من الضرائب غير المشروعة والمصادرات، تحقيقًا لصالح صاحب الوقف وأبنائه؛ لأن الأهداف الخيرية التى تتضمنها الأوقاف لا يمكن أن تتحقق بصورة كاملة سوى بعد وفاة صاحب الوقف وجميع أفراد أسرته. وهو ما يتضح لنا من خلال موقف رضوان كاشف وزوجته اللذين قررا وقف جميع أملاكهما فى ٢٢ محرم ١٢٠٤ الموافق ١٢ أكتوبر ١٧٨٩. وينطبق الأمر ذاته على عثمان الشوربجى الذى قرر نحو عام ١٧٦٥ وقف جميع أملاكه التى تتضمن تسعة مساكن وأربعة حوانيت ومخزنين لصالح العبيد الذين يملكهم، ويصبح بعد وفاة جميع أبنائهم من الأوقاف المخصصة لصالح ضريحى الإمام الشافعى والسيدة نفيسة وبعض المنشآت الدينية الأخرى؛ وبعد مرور خمس وثلاثين عامًا من تخصيص الوقف، آلت الأمور بأكملها إلى محمد الشوربجى معتق عثمان الذى تزوج أرملته، وصار يحتكم على جميع الأرباح[٢].

## الانخراط مباشرة فى المعاملات التجارية

اشترك عدد من كبار رجال الدولة بشكل مباشر فى مزاولة النشاط التجارى من خلال مباشرة تجارة البن والتوابل التى كانت تدر ربحًا هائلاً دفع الضباط إلى محاكاة من يمارسون هذه التجارة؛ وازدادت الأمور يسرًا بسبب العلاقات الوطيدة التى عقدها رجال الأوجاقات مع كبار التجار، فضلاً عن

---

(١) الجبرتى، جـ١، ص٤١٩. انظر كذلك: Vincennes, B 6 61, 8 janvier 1801.

(٢) Vincennes, B 6 50, 19 août 1800.

العلاقات التى تربطهم- وخاصة رجال الانكشارية- بالحاميات العسكرية في الحجاز.

وقد زاول عددٌ من الضباط هذه التجارة- وإن لم يكن ذلك بصفة دائمة- خلال رحلاتهم بالبحر الأحمر أو إقامتهم فى الحجاز؛ وهو ما يفسر أسباب وجود كميات هائلة من البن والتوابل في أصول تركاتهم. ففي عام ١٦٧٤، خلف مصطفى كتخدا ١٢٠ قنطارًا من البن الذى بلغت قيمته ١١٣,١٠٧ بارة، فى حين قدرت قيمة تركته بـ ٨١٧,٧٧٥ بارة؛ كما خلف أوده باشي المستحفظان في تركته كميات من البن والتوابل بلغت قيمتها ٢٣,٧٥٨ بارة عام ١٦٧٧، فى حين قدرت قيمة تركته الكلية بـ ٥٨,٤٣٨ بارة؛ وخلف باش جاويش المستحفظان مصطفى (١٦٧٨) ٢٤٦,٧٦٧ بارة من إجمالى ١,٠٣٤,٣٧٠ بارة؛ وترك كتخدا المستحفظان إبراهيم (١٦٧٨) ٥٠,٨٧٢ بارة من إجمالى ٢٤٩,٨٢٢ بارة؛ بينما ترك كتخدا المستحفظان محمد (١٦٨٢) ٢٨٤ قنطارًا من البن تبلغ قيمتها ٢٩٧,٦١٦ بارة من إجمالى تركة قوامها ١,١٣٧,٤٥٧ بارة؛ وخلف سليمان كتخدا المستحفظان (١٦٨٦) ٨٥ قنطارًا تبلغ قيمتها ٨٤,٧٥٢ بارة من إجمالى ٩١٨,١٦٠ بارة؛ فى حين ترك كتخدا المستحفظان محمد الحبشلى (١٦٨٨) كميات من البن قدرت بـ ٣٤١,٢٤٨ بارة من إجمالى ١,١٤٦,٩٢٦ بارة؛ وخلف كتخدا المستحفظان سليمان كرجى (١٦٩٠) ٢١٣,٢٨٩ بارة من إجمالى ٣,٠٢٠,٥٣٩ بارة؛ وترك كتخدا العزب أحمد (١٧٠٧) ٢٦٦,٣٩٠ بارة تشكل قيمة كميات من البن بالقاهرة والسويس من إجمالى تركة قوامها ١,٨٢٢,٤٧٥ بارة؛ وخلف أحمد أغا الكركولى أحد رجال المتفرقة (١٧١٤) ٢٣٨,٤٩٩ بارة هى قيمة كميات من البن والتوابل من إجمالى تركة قدرت بـ ٣٢٥,٤٧٤ بارة، وأخيرًا خلف أمير العزب إبراهيم شوربجى الصابونجى (١٧١٩) ٣٧٦,١٧٦ بارة فى حين قدرت قيمة تركته فى سجلات المحاكم بـ ٣,٩٥٢,٨٦٨ بارة...[1]إلخ. ولم تُغَيَّر الأمور

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧١، ص.٣٥٢ (١٦٧٤)؛ سجل رقم ٧٣، ص.٢٥٧ (١٦٧٧)؛ سجل رقم ٧٤، ص.٢٤٥ (١٦٧٨)؛ سجل رقم ٧٤، ص.٢٢٤ (١٦٧٨)؛ سجل رقم ٧٧، ص.٩ (١٦٨٢)؛ سجل رقم ٨٠، ص.٩١ (١٦٨٦)؛ سجل رقم ٨١، ص.١٦٠ (١٦٨٨)؛ سجل رقم ٨٣، ص.٩٣ (١٦٩٠)؛ سجل رقم ٩٩، ص.٢٠٣ (١٧٠٧)؛ سجل رقم ١٠٥، ص.٣٩٢ (١٧١٤)؛ سجل رقم ١١٥، ص.٣٠١ (١٧١٩).

على نحو كبير فيما بعد، غير أن العقود الأخيرة من القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر كانت أكثر الفترات التى شهدت اهتمام الضباط الشديد بمزاولة هذه التجارة التى بلغت أوج ازدهارها آنذاك، ولا سيّما فى ظل العلاقات الوطيدة المبرمة بين أوجاق الانكشارية وتجار البن والتوابل.

كما اشترك بعض المتنفذين بالقاهرة فى تجارة البن عن طريق بواسطة السفن المختلفة التى كان امتلاك بعض أجزائها يشكل نوعًا آخر من الأنشطة التجارية. فقد ذكر تيفونو عام ١٦٥٧ أن "حلى بك" قد امتلك سفينتين كانتا تجوبان البحر الأحمر، وأضاف قائلاً إن "العديد من السفن كانت تخص بعض بكوات مصر"(١). وتؤكد وثائق المحاكم صحة هذا القول، فقد ورد بها أن جوربجى العزب حسن أغا قد امتلك حصة قوامها نصف سفينتين، حيث كانت إحداهما بجدة عند تصفية تركته عام ١٦٨٢؛ كما اشترى أمير الحج إبراهيم بك ثلث سفينة كانت تتضمنها تركة أحد رؤساء المراكب؛ وفى عام ١٦٩٨، باع محمد بك سفينتين لحسين باشا مقابل ١,٢٥٠,٠٠٠ بارة؛ وفى عام ١٧٣٥، اشترى على بك الكبير حصة قوامها تسعة قراريط (٥٠٩,٣٧٥) فى إحدى سفن "الإزميرلى" التى ضمتها تركة قاسم الشرايبي(٢).

وتجدر الإشارة إلى عثمان كتخدا القزدغلى قائد الانكشارية الذى حظى بسلطة شبه مطلقة خلال الفترة التى فصلت بين عام ١٧٣٠ وحادث مقتله فى نوفمبر ١٧٣٦، حيث ظلت ذكراه محفوظة حتى يومنا هذا بفضل الجامع الرائع الذى شيده فى الركن الجنوبى الغربى من الأزبكية؛ كما خلف ثروة هائلة قدرت قيمتها عام ١٧٤٠ بـ ٢١,٥٣٧,١٧٦ بارة يرجع جزء منها إلى عمليات "التوريث" التى وقعت إبان انتشار الطاعون عام ١٧٣٦، غير أن جزءًا آخر يعد نتاج المعاملات التجارية الناجحة التى تشهد وثائق التركات عليها. وكان عثمان يمتلك بصفة كلية أو جزئية ثلاثة مراكب وبعض السفن الأخرى التى تجوب البحر الأحمر، حيث بلغت قيمتها الإجمالية ٦٧٥,٣٢٠ بارة، فضلاً عن ٢٤ قطعة بحرية

(١) THÉVENOT, Voyages, II, 552.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٦، ص.٦١٦ (١٦٨٢)؛ سجل رقم ٨٤، ص.٤٢٥ (١٦٩١)؛ سجل رقم ١٤٠، ص.٢١٩ (١٧٣٥). كتاب التراجم، ص.٩٥٢.

تجوب النيل (٣٧٩,٣٩٠ بارة) وبلغت قيمة السلع التى أرسلها عثمان إلى جدة وكميات البن التى تخصه هناك (٢٠٠ فرق) حدًا هائلاً وصل إلى ٢,٤٧٠,٨١٠ بارة(١). غير أن اهتمام أفراد الطبقة الحاكمة بمزاولة الأنشطة الاقتصادية قد أخذ يتناقص منذ عام ١٧٥٠، بعدما بدأت سلطة الأوجاقات تتراجع تدريجيًا.

## ب. اشتراك تجار البن والتوابل فى استغلال البلاد من خلال الطبقة الحاكمة

اشترك أكثر التجار ثراءً فى استغلال موارد البلاد المالية عن طريق أفراد الطبقة الحاكمة الذين ساعدوهم على حيازة عقود الالتزام الزراعى والمقاطعات الحضرية؛ ففى ظل نظام مالى يستند إلى منح التزام موارد البلاد، كان لابد من وجود طبقة اجتماعية تمتلك قوة اقتصادية كبيرة وإمكانات مالية تُخول لأصحابها الحصول على عقود الالتزام؛ مما ساعد على تقليص الفجوة التى تفصل بين "الحكام" و"الرعية".

### اشتراك تجار البن والتوابل فى الاستغلال القائم على الالتزام الزراعى

كان الالتزام الزراعى قاصرًا بصفة أساسية على الطبقة الحاكمة وعسكر الأوجاقات والبكوات وأفراد البيت المملوكى. غير أن دراسة تركات أفراد الرعية توضح أنهم قد شاركوا فى حيازة عقود الالتزام الزراعى منذ فترة مبكرة(٢).

ومن المحتمل أن أسلوب الـ"رهن" كان أحد الأسباب التى يسرت فتح الطريق أمام أصحاب رؤوس الأموال من المصريين لدخول المقاطعات الزراعية الواقعة فى حيازة الأمراء(٣). وورد ذكر أولى حالات رهن القرى فى تركات تجار

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٧، ص.١٧ (١٧٤٠). الجبرتى، جـ١، ص.١٦٨.

(٢) انظر بصدد المقاطعات والالتزام الزراعي: SHAW, Financial, passim.

(٣) انظر بصدد الرهن: E.I., III, 1182, article de J.SCHACHT.

البن والتوابل نحو عام ١٧٢٠. فقد تضمنت تركة تاجر البن الحاج أحمد بن مصطفى (١٧٢٤) عدة مديونيات اشتملت على سلسلة طويلة من الرهونات: قيراطان بقرية الشون وثلاثة قراريط بإحدى قرى الشرقية تخص عبد الرحمن بك، وتبلغ قيمتها الإجمالية ٣٠٠,٠٠٠ بارة؛ وقيراط بقرية أبو صير يخص إبراهيم شلبى جاويش العزب...الخ[١]. ويبدو أن عائلة الشرايبى قد تمادت فى استغلال هذا الأسلوب من أجل إحكام قبضتها على الممتلكات العقارية؛ فحينما توفى محمد الداده الشرايبى، قدر أحمد شلبى قيمة "فايظ الرهن الذى تحت يديه من البلاد" بـ ٦٠ كيسًا تعادل قيمتها ١,٥٠٠,٠٠٠ بارة؛ وبعد مرور عدة سنوات، بلغت قيمة الديون "الذمم" و"الرهونات" فى تركة ابن محمد الداده ٧,١٦٦,٥٤٩ بارة[٢].

وهكذا، نجد أنفسنا إزاء أحد السبل التى أدت إلى حصول تجار البن والتوابل على عقود الالتزام الزراعى من المماليك أو العسكر؛ وقبيل نهاية القرن السابع عشر، بدأ ظهور هؤلاء التجار فى سجلات المحاكم باعتبارهم من حائزى الالتزام الزراعى؛ وأولى الحالات التى صادفناها فى هذا الشأن كانت حالة خليل جوربجي العزب وأحد تجار البن، حيث ورد ذكره عام ١٦٧٣ باعتباره حائز التزام ثلاث قرى بالدقهلية. وتعددت الأمثلة خلال العقود التالية، حيث نجد بعض الحرفيين والتجار الذين امتلكوا عددًا من عقود الالتزام (أحد الكتبية عام ١٦٩٤، وأحد الصباغين عام ١٧٢٦، وأحد البنانين عام ١٧٨٨...وغيرهم)، غير أن حيازة "الممتلكات العقارية" كان أكثر شيوعًا لدى كبار التجار. وكانت هذه الممتلكات تشكل أحيانًا جزءًا هامًا من الإرث؛ مثل تاجر البن المغربى الحاج الطيب المنجور الذى صاهر محمد الداده الشرايبى، وخلف لورثته ثروة ضخمة عام ١٧٢٤، حيث بلغت قيمتها الإجمالية ١,٨٢٥,٠٩٢ بارة تضمنت ١,٠١٢,٠٠٠ بارة هى قيمة أحد العقارات (١٨٧,٠٠٠ بارة) وحصة قوامها ستة قراريط فى إحدى نواحى الغربية (٨٢٥,٠٠٠ بارة). وتتجلى أهمية الأنشطة الزراعية من خلال تركة أحد تجار البن الأثرياء، وهو أحمد الداده الذى خلف ٦,٩٠٩,٢٧٥ بارة عام ١٧٥٥، وتضمنت تركته مجموعة من المواشى (ثيران وأبقار وجمال)، وسبعة نوارج، وثمانية عشر

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢١، ص.١١٩ (١٧٢٤).

(٢) أحمد شلبى، ورقة رقم ١٦٠ب. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٠، ص.٢١٨ (١٧٣٥).

محراثًا، فضلاً عن كميات هائلة من الغلال (٧١,٦٦٣ بارة). وتضمنت تركة الحاج يحيى القرولى أحد تجار سوق الغورية حصة قوامها خمسة قراريط بإحدى قرية الغربية، حيث بلغت قيمتها ١٥٠,٠٠٠ بارة، فى حين بلغت قيمة تركته بصفة إجمالية ١٧٨,٦٦٢ بارة عام ١٧٩٧. وكان التاجر أحمد محرم بن محمود محرم الذى شغل منصب شاهبندر تجار القاهرة، قد أتم إحدى عمليات البيع عام ١٨٠٤ مقابل ٣٥١,١٦٠ بارة، حيث باع ثلاث حصص بالقليوبية (اثنان وربع، وواحد ونصف، وواحد ونصف قيراط)، فضلاً عن حصة تبلغ قيراطين بإحدى قرى الغربية، وحصة قوامها قيراط ونصف فى إحدى قرى الشرقية[1].

وبدلاً من تكرار الأمثلة، يتعين علينا الرجوع مجددًا إلى مثال عائلة الشرايبى الذى يوضح مدى تزايد أهمية الأنشطة "العقارية" (استغلال الالتزام الزراعى) التى صارت تفوق الأنشطة التجارية. فحينما توفى محمد الداده الشرايبى (١٧٢٥)، لم تكن عقود الالتزام الزراعى تشكل سوى جزءًا صغيرًا للغاية من ثروة العائلة على الرغم من ارتفاع قيمتها؛ فقد قدر حجم "فايظ" القرى الخاصة بهذه الأسرة ٤٠ كيسًا تعادل ١,٠٠٠,٠٠٠ بارة من إجمالى ١,٤٨٠ كيسًا تشكل قيمة التركة الكلية. وبعد وفاة أبناء وخلفاء محمد الداده، حيث توفى قاسم عام ١٧٣٤، بينما توفى عبد الرحمن عام ١٧٤٢، تحول اهتمام العائلة باتجاه استغلال الموروثات الزراعية؛ فقد تضمنت تركة أحمد أحد أبناء الداده (توفى نحو عام ١٧٥٩) عددًا من التزامات الأطيان والمنتجات الزراعية التى بلغت قيمتها ٢٢٥,٨٠١ بارة اشتملت عليها تركة إجمالية قوامها ٥٧٤,٧٣٤ بارة؛ بينما تضمنت تركة حسن بن قاسم أصولاً مماثلة بلغت قيمتها ١٤٠,٠٠٠ بارة من إجمالى ٧٦٧,٢٩٩ بارة نحو عام ١٧٦٦. وقد بلغ هذا الوضع ذروته فى ظل وجود آخر أبناء هذه الأسرة، وهو إبراهيم أحد أحفاد الداده الذى توفى عام ١٧٩٠/١٧٩١؛ فقد ذكر الجبرتى أنه كان بمثابة أمير يجول فى أراضيه ويحرص على العناية بالمزراعين، "ولم يكن يقبل بأكثر من قيمة الضريبة المفروضة على هؤلاء

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٠، ص.٩٣٤ (١٦٧٣)؛ سجل رقم ١٢٢، ص.٥٩ (١٧٢٤)؛ سجل رقم ١٦٨، ص.٢٧١ (١٧٥٥)؛ سجل رقم ٢٢٦، ص.٦٤٧ (١٧٩٧). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، جـ١٠، ص.٨٨٣.

المزارعين، بل كان يساعد الفقراء منهم ويمدهم بالبذور وكل مستلزمات الزراعة..."[١]. وهكذا، تتضح لنا كيفية دخول تجار البن والتوابل تدريجيًا نطاق الطبقة الحاكمة التى كانت تحصل على أحد مصادر دخلها الرئيسية من استغلال سكان الريف.

## الاشتراك فى استغلال المقاطعات الحضرية

سبق أن ذكرنا آنفًا أن شيوخ الطوائف الحرفية كانوا يضطلعون بدور الملتزمين أو الوكلاء المسئولين عن طوائفهم أمام السلطات؛ فقد كان الشيخ يشترى مهام منصبه من السلطة التى تفرض سيطرتها على طائفته، ويستعيد القروض التى تم تقديمها مضافًا إليها الفائدة المقررة، كما يلتزم بجمع الضرائب المفروضة على الأشخاص الواقعين تحت إمرته. وسبق أن أشرنا فى الفصل السابق إلى تزايد حجم هذا النوع من الالتزام الحرفى الذى تولى فيه شيوخ الطوائف مهام الملتزمين. وحرِىٌّ بنا أن نذكر عددًا من الأمثلة فى هذا الصدد؛ مثل شيخ طائفة الدلالين الذى تولى ملتزم مقاطعة مشايخ دلالين مصر؛ وشيخ طائفة وسوق الحريرية "شيخ التربيعة" الذى تولى التزام مصبغة الحرير؛ وشيخ القلفطيين الذى تولى التزام مقاطعة مشيخة القلفطيين ببولاق. وفى فترة لاحقة، ذكر الجبرتى أن أحد معلمى جمرك بولاق، وهو شخص يدعى كرابت قد حاز التزام مشيخة الحمَّاميَّة، وفرض عددًا من الضرائب "الحوادث" على الواقعين تحت سلطته[٢].

---

(١) أحمد شلبى، ورقة رقم ١٦٠أ-ب. الجبرتى، جـ١، ص.٨٧؛ جـ٢، ص.٢١٣؛ الترجمة، جـ٥، ص.١٣٣. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٩، ص.٤٦ (١٧٥٩)؛ سجل رقم ١٧٩، ص.٣١١ (١٧٦٦).

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٥٦/٤٢٩٤، ١٥٨/٤٢٩٦ (قائمة ١٨٠٤/١٢١٩). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٩، ص.٢٣٥ (١٧٢٩). أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٥١ب. الجبرتى، جـ٤، ص.٢٥٢.

ولم يكن هذا النوع من الالتزام سوى وسيلة أخرى لجمع الضرائب من الطوائف الحرفية؛ لأنه فى ظل غياب هيكل إدارى ملائم، عهد بجباية الضرائب إلى شيوخ الطوائف الذين اتبعوا نظام الالتزام بشكل مبسط ومناسب للأوضاع السائدة. غير أن الأمور تختلف تمامًا بالنسبة للالتزام الكلى أو الجزئى الممنوح لتجار البن والتوابل فى المقاطعات الحضرية الكبيرة، حيث اتسع نطاق هذه الظاهرة على نحو كبير خلال القرن الثامن؛ وحينما سئل حسين أفندى الروزنامجى عن ماهية الملتزمين عام ١٨٠١، فإنه قال إن التزام الضرائب يذهب من قديم الزمان إلى "الأوجاقات والمماليك والجلبية وبعض التجار والأفندية والسيدات والهوارة ومشايخ الطرق الصوفية وبعض العلماء والشيوخ..."، وقوله "من قديم الزمان" لا يتعارض مطلقًا مع معرفتنا بشأن دخول المدنيين نطاق المقاطعات الحضرية الرئيسية، لأن هذه الظاهرة قد بدأت بالفعل قبل عام ١٧٥٠[(١)]. ويتضح لنا من خلال الوثائق التى تتناول تصفية تركة تاجر البن الحاج عبد الرحمن عام ١٧٤٧ أن هذا الشخص كان ملتزم مقاطعة الخردة ببولاق[(٢)]. وخلال النصف الثانى من القرن، بدأ وجود تجار البن والتوابل يتزايد تدريجيًا فى دفاتر المالية، ولا سيّما بشأن المقاطعات التى أنشئت فى فترة حديثة، ولم يحتكرها العسكر بعد، على الرغم من أنها تخضع غالبًا للاستغلال المشترك بين هذين الطرفين. ففى مقاطعة مباشرة كتابة عشور أصناف البحر التى تم إنشاؤها عام ١٧٥٧، كان هناك عدد من الملتزمين الذين وجدنا من بينهم- منذ عام ١٧٦٣- تاجر البن يوسف، والتاجر حسن محرم والد الشاهبندر محمود محرم، حيث حصلا على التزام حصة قوامها ١٢ قيراطًا يشتركان فى حيازتها مع عدد من الأفراد الآخرين. ومنذ عام ١٧٨٥، اضطلع الحاج مصطفى البشتيلى الذى كان من أعيان بولاق بدور هام فى ظل الاحتلال الفرنسى، حيث ورد ذكره من بين جملة ملتزمى مقاطعة وكالة الفسيخ ببولاق (تم إنشاؤها عام ١٧٥٠). كما تكرر ذكر اسم الخواجة محمود حسن فى دفاتر المالية، حيث كان من كبار تجار البن والتوابل بالجمالية، وصار عضوًا بديوان الفرنسيين، كما أصبح منذ عام ١٧٩٠ ملتزم مقاطعة كتابة عشور أصناف

---

(١) حسين أفندى، ورقة رقم ٣٦/أ٣٢. انظر كذلك: SHAW, Ottoman Egypt, 50.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٥٧، ص.٣٠٨ (١٧٤٧).

بولاق (تم إنشاؤها عام ١٧٤٦)، بل أصبح كذلك منذ عام ١٧٩٨ ملتـزم مقاطعـة مرتجع سر بازار رشيد. وحينما تم إنشاء مقاطعتين بجمرك السويس، حـاز علـى التزامهما إبراهيم أفندى بصفته كاتب البحر، حيث كان يرتبط بعلاقات وطيدة مـع تجار البن والتوابل[1].

وتنطوى هذه الظاهرة على دلالات عديدة، لأنها تعكس حجم القدرة المادية التى حظى بها كبار التجار، ولا سيِّما فى مجال تجارة البن والتوابل؛ كما أن دخول بعض أفراد "الرعية" هذا المجال الذى كان مقصورًا لفترة طويلـة علـى رجـال الأوجاقات يعكس مدى ضعف وضع العسكر على الصعيدين الاقتصادى والسياسى؛ وأخيرًا فإن اشتراك أكثر الشرائح الحضرية ثراءً ونفوذًا فى استغلال الطبقة التـى تنتمى إليها يعنى تحول الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية المنتجة باتجـاه نـوع مـن الاستغلال الطفيلى الذى كان من أبرز مظاهره حيازة الأثرياء المصريين للالتـزام الزراعى. وكان هذا التحول سببًا فى حدوث ركود اقتصادى، لأنـه أسـفر عـن حرمان الأنشطة الحرفية والتجارية من رؤوس الأموال التى يمكن أن تـسهم فـى تنميتها.

## الخاتمة

لم تعد الطبقة الحاكمة بمصر تشكل دائرة مغلقة على ذاتها خلال القـرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد نتج نوع من علاقات التداخل بين العسكر وأربـاب الحرف بسبب حركة الانضمام إلى الأوجاقات، وإقبال بعض العسكر على مزاولـة عدد من الأنشطة الحرفية. وعلى الرغم من المكاسب الطائلة التى جناهـا رجـال الأوجاقات، فلا يمكن القول إن هذه العلاقات كانت لصالح أفراد الطبقـة الحاكمـة

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٨٦/٤٢٢٦ (١١٧٧/١٧٦٣-١٧٦٤)؛ ١٢٠/٤٢٥٨ (١١٩٩/١٧٨٥-١٧٨٦)؛ ١٢٩/٤٢٦٧ (١٢٠٥/١٧٩٠-١٧٩١)؛ ١٣٤/٤٢٧٢ (١٢٠٧/١٧٩٢-١٧٩٣)؛ ١٤٦/٤٢٨٤ (١٢١٣/١٧٩٨-١٧٩٩). انظر كذلك: SHAW, Financial, 127.

دون غيرها، لأن أفراد الرعية كانوا ينتفعون بشكل أو بآخر من الحماية التي يوفرها لهم رجال الأوجاقات. وخلال القرن الثامن عشر، لم يعد أفراد الرعية يعتبرون رجال الأوجاقات بالقاهرة مجرد حكام غرباء مثل العثمانيين أو المماليك، بل أطلقوا عليهم لقب "المصرلية"(١). وقد قامت هذه العلاقات بصورة وطيدة للغاية على مستوى التجار الأثرياء، ولاسيما تجار البن والتوابل الذين ارتبطوا بعلاقات أسرية مع العسكر، وشاركوا إلى حد ما أفراد الطبقة الحاكمة في أرباحها من خلال المقاطعات الزراعية والحضرية.

وهكذا، حدث تشابك بين "حدين" من حدود المجتمع المصرى، حيث يتمثل الحد الأول فى العوامل السياسية والعرقية (الطبقة الحاكمة ذات الأصل الأجنبي/الرعايا المصريين) التى تحتل أهمية رئيسية، بينما يتمثل الحد الثانى فى اختلاف درجات النفوذ الاقتصادى والمالى الذى لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى؛ فإن التفاوت الناجم عن اختلاف المعايير الاجتماعية والمادية قد وضع فى جهة الطبقة المتميزة التى تضم الأوليجاركية الحاكمة المتمثلة فى الأوجاقات والطبقة البرجوازية التى يمثلها تجار البن والتوابل، بينما وضع فى الجهة الأخرى الطبقة الشعبية التى تضم "المصريين" المرتبطين بالعسكر ذوى الرتب الصغيرة.

وحينما بلغ هذا النظام ذروته خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر، صار من الممكن وصف طبيعة العلاقات بين طبقة المشتغلين بالنشاط الاقتصادى من المصريين والعسكر باعتبارها نوع من "الاتحاد الوثيق"، مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار التفاوت الهائل فى حجم المنافع التى يجنيها كل طرف على حدة، وذلك على الأقل فى ظل نوع من الاستغلال الذى يتسم بقدر من "الاعتدال"؛ وتجدر الإشارة هنا إلى تزامن بلوغ الانكشارية ذروة نفوذهم السياسى والمادى وتمتع حرفيو القاهرة وتجارها بأقصى درجات الازدهار الاقتصادى.

---

(١) انظر ملاحظة ويت G.WIET بشأن "المصرلية" في: TURC, Chronique d'Egypte, 312 .

## الفصل الخامس عشر

# الصعوبات السياسية الناجمة عن العلاقات بين الحرف والأوجاقات

لم تمض العلاقات الوثيقة بين أرباب الحرف والأوجاقات فى تطورها دون أن تتسبب فى إحداث توترات خطيرة داخل الفرق العسكرية الأكثر اندماجًا فى هذه العلاقات؛ ومن ناحية أخرى كان من المحتم أن تؤثر حماية العسكر لأرباب الحرف على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة إبان فترات الاضطرابات النقدية وغلاء المعيشة التى عرفتها مصر كثيرًا بين عامى ١٦٨٠ و ١٧٤٠؛ ومن ناحية ثالثة وأخيرة كانت ضخامة الأرباح التى نتجت عن نظام الحمايات، وطريقة توزيعها سببًا فى إثارة الكثير من الصراعات التى لم تهدأ قط بين الفرق العسكرية. إن تداخل تلك العناصر المختلفة فيما بينها واقترانها بالصعوبات الاقتصادية أدى إلى وقوع سلسلة من الأزمات طبَّعت السنوات التى سبقت العام ١٧٠٠ والسنوات التالية كذلك.

## ١- مساوئ النظام

### ضعف الفرق العسكرية والأزمات الداخلية

جرى فى كثير من الأحيان التعريف بالنتائج الخطيرة للغاية التى تمخضت عن ولوج عدد كبير من الحرفيين والتجار إلى داخل الأوجاقات العسكرية (ولا سيِّما مع ضعف الروح القتالية عند عسكر الأوجاقات). وحقيقة الأمر أن ما نعرفه عن الأزمات الداخلية التى كان يثيرها هذا النظام تبدو أقل وضوحًا؛ وذلك بسبب عدم اكتراث المؤرخين المعاصرين الذين لم يتعرضوا لها إلا فى الحالات التى كان يحدث بها صراعات بين أفراد أو بين جماعات على السلطة والنفوذ، ومع ذلك فإنهم لم يحاولوا البحث فى جذورها العميقة.

وفى معظم الأحـــوال لم يترتب على التحاق الحرفيين والتجار بالأوجاقـــات أية مشـــاركة فعلـــية فى الأنشطة العســـكرية مع تلك الفرق : فكما لاحظ بوكوك أن رتبة "جوربجى" التى كانت تُمنح "للأثرياء أو ذوى الحظـــوة والتميـــز" ممـــن انتسبوا إلى الأوجاقات لم تكن إلا رتبـــة شرفية مثلـــها مثل شهادة الكولونيـــل"(١). ويمدنا النص الذى يذكره الجبرتى بمـــناســـبة مـــوت الخواجـــا قاســـم الـــشرايبى (١٧٣٤) بمعلومة ذات دلالة حول الظروف التى كان يمكن خلالها أن يكتسب أحد الأعيان المنضمين للأوجاقلية هذه الرتبة العسكرية ذات الصفة الاعتباريـــة: فبعـــد موت قاسم خلفه أخوه الخواجـــا عبد الرحمن فى رئاســـة بيت الـــشرايبى؛ وبعـــد شهر واحد "ألبسوه الجربجية بباب مســـتحفظان"(٢). وكان محمد بن قاســـم أيـــضًا جربجيًا (بأوجاق عزبان)، وبالمثل كان أفراد كثيرون من عائلة الشرايبى يحظـــون بهذه الرتبة. وكانت غالبية أرباب الطوائف الحرفية المنضمين بالأوجاقـــات برتبـــة العسكر الأجناد العاديين، وعـــادة ما كانت "يولداش" (بمعنى الرفيـــق أو الزميـــل) تشير إلى رتبة العساكر، وصارت فى النهاية تطلق بـــشكل رئـــيس علـــى أولئـــك المنتسبين إلى الأوجاقات (نصف مدنى ونصف عسكرى) والذين استمرت أسماؤهم تتردد فى كشوف وقوائم مرتبات الأجناد، ولو أنهم كانوا فى الواقع يتنصلون مـــن كل الالتزامات العسكرية. وفى عريضة الشكوى التى رفعتها الأوجاقات الست ضد الانكشارية فى العام ١٧٠٩ جاء بها : "الانكشارية جاعلون تجـــار الـــبن القهـــوة يولداشات حماية" والأمر نفسه يتجلى تمـــاثله بشـــكل كامل فى نهاية القـــرن بـــين

---

(١) ويبدو أن رتبة "جوربجى" من ناحية أخرى قد فقدت كل دلالتها العسكرية عند الانكـــشارية. وكتب بوكوك أيضًا : "إن الذى يعمل جوربجى لدى الانكشارية ليس له قط أن يطمـــح فـــى الترقى إلى ما فوق هذه الرتبة كما لا يخطر بباله شئ أكثر من هذا لنفسه". إن تعيين الواحد منهم كعسكرى برتبة "جوربجى" بدا فى الواقع إجراءً شائعًا من أجل الحصول علـــى القـــوة والنفوذ. انظر :

Pockocke, Voyages, II, 24, 26; Holt, The Career, 280-4.

(٢) الجبرتى، ج١، ص ١٦٧.

المصطلحين : فقد أشار بوسيلج [مدير مالية جيش الحملة الفرنسية] لدى وصول "تجار الانكشارية" حاملين البن من القصير إلى أنهم ذكروا له باللغة العربية بأنهم "يولداشيه"(١).

وعلى الجانب الآخر نجد كثيرًا من الأجناد الأوجاقلية يندلفون إلى الأنشطة المهنية التى ذابوا من خلالها فى عامة الأهالى، وتزوجوا بنساء البلد على غرار العسكر الأول الذين قدموا إلى القاهرة مع السلطان سليم وذلك على الرغم من التشديد على تحريم هذا الأمر، وعلى الرغم أيضًا من التنبيهات الرسمية التى كان السلطان يطلقها محذرًا بأن من يرفض الانصياع للأمر يلقى عقوبة الإعدام هم وزوجاتهم المصريات(٢). ولطالما تكرر هذا الأمر فى كل مرة يصل عدد كبير من الأجناد إلى القاهرة حتى نهاية السيطرة العثمانية نفسها: ففى أغسطس من العام ١٨٠١ أعلنت السلطة بأن أهل البلد لا يزوجون نساءهم للعسكر ولكن مضى الأمر دون جدوى. وفى الحقيقة كان من المستحيل عندئذ تمييز العسكر "المصرلية" عن الأهالى المصريين، وذلك بالنظر إلى مدى الصلات الحميمة التى ربطتهما معًا والتى كانت تشعرهم بالتضامن الكامل فيما بينهم. وفى أغسطس ١٧٨٦ رفض العزب والانكشارية أن يشاركوا فى "موكب المحمل" وذلك "خوفا من اختلاط العثمانية بهم". وفى العام ١٨٠٣ عندما أرادوا طرد "الأتراك الانكشارية" واجهتهم صعوبات كبيرة؛ فحينما قابل الوالى أحد الأتراك وسأله – كما يروى الجبرتى – فرد عليه بقوله : "أنا تاجر بالقطاعى، ومتزوج من البلد من مدة طويلة"؛ وعندئذ طالب الوالى باستقصاء الأمر، وفى النهاية قرر استدعاء كل العثمانيين والأتراك والشوام.. الخ، عندئذ تأكد له أن غالبية الأعيان العثمانيين الذين استمروا يجمعون أمتعتهم كانوا متزوجين من البلد. وفى العام ١٨٠٧ وعند وقوع احتكاك عنيف بين

---

(١) الدمرداشى، ورقة ١٣١؛ Vincenne, B6 183, Poussielgue, 9 nivôse an VII وحوله مصطلح "يولداش" الذى يرد فى النصوص العربية "يولداشات"، "إلداشات"، و"ايلداشات" انظر:

Shaw, Ottoman Egypt, 93; Gibb et Bowen, Islamic Society, I, 295.

(٢) ابن اياس، ج٥، ص ص ١٨٠، ١٨٣.

أهالى القاهرة والعسكر لاحظ الجبرتى أيضًا أن كثيرًا من العسكر توجسوا خيفة من وقوع الفتنة لأنهم لن يعرفوا -عندئذ- إلى من يتوددون لأنهم "صاروا مختلطين بهم فى المساكن والحارات وتأهلوا وتزوجوا منهم"(١).

كان كل هؤلاء "المنتسبين للأوجاقات" وجميع العسكريين البورجوازيين مسجلين فى دفاتر الأوجاقات يفادون منها فى حالات الأزمة، وجميعهم كان يمتلك الحوانيت بالأسواق، وداخل الوكالات التى كانوا يقطنون بها، ولذلك كانت السلطات تضطر إلى البحث عنهم داخل تلك الأماكن، محاولة إقناعهم بالقيام بواجبهم العسكرى(٢). وفى عصر ابن اياس بالفعل عندما وقعت حادثة اقتضت السلطان إرسال تجريدة من العسكر إلى دمشق، تخفى الكثيرون منهم داخل المدينة، حيث كانوا متزوجين، واضطر خايربك إلى إصدار منشور يهدد فيه أهالى القاهرة الذين يأوون الأجناد بالموت إلا أن المنشور لم يلق استجابة تذكر(٣). وبدءًا من القرن السابع عشر انتهت كل محاولات ضبط الأولداشات والأجناد الأوجاقلية بالفشل شبه التام رغم إطلاق العديد من التحذيرات الشديدة، واضطرت السلطات أن تحصل من العسكر على بدل نقدى من الرافضين المعاندين فى الذهاب مع التجريدات العسكرية. وعندما طلب السلطان من أحمد باشا أن يرسل له من مصر (سنة ١٦٣٣) ألفين من العسكر لم يرسل سوى ٥٠٠ عسكرى، وفى العام ١٦٣٥ أرسل ألفين من ثلاثة آلاف، الأمر الذى أغضب الباب العالى عليه وفى النهاية تم إعدامه عند عودته لاستانبول حيث جرى اتهامه بأنه أرسل جيشًا من العسكر الفقراء لأنه تلقى رشوة من أغنياء العسكر الذين أعفاهم من الذهاب فى التجريدة(٤).

على أن تعبئة عسكر الأوجاقات (من غير القاطنين فى ثكناتهم) للقتال باتت

---

(١) الجبرتى، ج٢، ص١١٨؛ ج٣، ص ص ١٩٤، ٢٥٣، ٢٦٠؛ ج٤، ص٧٠.

(٢) حول استقرار عدد من "أنفار" العسكر التابعين لباب الانكشارية وباب عزبان داخل الوكالات انظر على سبيل المثال : كتاب تراجم الصواعق، ورقة ٨٦أ؛ زبدة، ورقة ٢٦؛ دمرداشى، ورقة ٥٢؛ أحمد شلبى، ورقة ٢٣٠أ.

(٣) ابن إياس، ج٥، ص ٢٣٣.

(٤) ابن أبى السرور، ورقة ٦٤ ب - ٦٥أ.

تلقى صعوبة كبيرة وخاصة فى القرن الثامن عشر. ففى العام ١٧١١ وإبان الصراع الدائر بين الأوجاقات وانكشارية حزب إفرنج أحمد، قام العزب بالانضمام إلى بعض الانكشارية الذين كانوا يُعادون إفرنج أحمد : فقد أعلن فى مدينة القاهرة، فى ١٠ يونيو، بأنه يتعين على كل من كان له "علوفه" بأوجاق مستحفظان أن يحضر وينضم تحت بيرقهم، وهددوا بأنه إن لم يتم ذلك خلال ثلاثة أيام تتعرض بيوت المخالفين للنهب؛ بيد أن هذا التهديد لم يسفر عن نتائج ذات بال، ولذلك عادوا من جديد فى ١٨ يونيو يطلقون المناداة عليهم "بأن من له اسم فى وجاق من الوجاقات السبعة ولم يحضر إلى بيت أغاته نهب ماله وقتل وأمهلوهم ثلاثة أيام.. وأن من لم يمتثل نهبنا داره وهدمناها وقتلنا من ظفرنا به ومن فر رفعنا اسمه من الدفتر"(١) وفى العام ١٧٢٤ طلب الباب العالى تجريدة عسكرية للسفر من أجل محاربة الصفويين فى فارس، وعين الانكشارية سردارًا يتولى تحصيل مبالغ نقدية معينة من الأنفار العسكر الأثرياء لقاء إعفائهم من السفر(٢) وبعد بضع سنوات، وتحديدًا فى أغسطس ١٧٢٩ أعلن زين الفقار بك فى القاهرة – وهو بصدد إعداد تجريدة عسكرية ضد غريمه جركس بك – بأن "على جميع أجناد الأوجاقات التوجه إلى أبوابهم وإلا تعرضوا للقتل". ولكن العسكر الذين تم جمعهم قاوموا هذه الرغبة : فكان الذين أرسلوا فى التجريدة منهم ضد جركس بك يشعرون بالضيق والسأم من طول انتظار لحظة بداية الحرب، ولذلك غادروا التجريدة وتوجهوا إلى القاهرة، فما كان من أغا الانكشارية وإلاّ أن أمهلهم يومين حتى يعودوا للمعسكر وإلاّ تعرضوا للموت (مارس ١٧٣٠)(٣). وعندما هُزمت قوات على بك المرسلة ضد حسين بك فى العام ١٧٦٨ خرج الباشا من القاهرة، واستدعى الأوجاقلية وكبار أهل البلد، وأمر بأن كل فرد ينتسب إلى أوجاق أو له مرتب بأوجاق أن يعجل بنفسه للانضمام إلى التجريدة وإلا تم استبداله بغيره. وإبان إعداد إسماعيل

---

(١) دمرداشى، ورقة ١٥٣-١٥٤؛ الجبرتى، ج١، ص ص ٤٤-٤٥؛ وانظر مقالتنا :
Une "Révolution" au Caire, 115-6.

(٢) أحمد شلبى، ورقة ١٤١ أ – ب.

(٣) A.N., Caire, B1 320, 9 août 1729, 9 mai 1730.

بك تجريدة ضد المماليك القبالى فى العام ١٧٧٧ قرر بموافقة الباشا استنفار أهالى القاهرة لمواجهة المماليك العصاة : وبالفعل خرج من القاهرة خليط من الجماهير الغفيرة الذين كان من بينهم التجار والحرفيين والمغاربة وأهالى الحارات، بيد أن إسماعيل بك لم يبق من المتقدمين سوى المغاربة والأولداشات[١].

وحضَّ الاولداشات بشدة على العودة إلى الخدمة العسكرية إبان أزمة ١٧٨٦. وبينما كان مراد بك وإبراهيم بك فى مصر السفلى يُحاربون ضد حسن قبودان باشا بالقاهرة (فى شوال ١٢٠٠/ يوليو – أغسطس ١٧٨٦) اضطر الباشا أن يستنهض قواته: ففى ٢٨يوليو جرت المناداة على الأولداشات وعلى كل المخلصين الأوفياء للسلطان بأن يتجمعوا تحت البيرق السلطانى؛ وتجمع بالرميلة جمع غفير من الأولداشات والتجار وأهالى خان الخليلى وأنفار آخرين، على أنهم كانوا فقراء جدًا يعجزون عن تجهيز أنفسهم بمستلزمات القتال، فتم تزويدهم بالسلاح وبملابس الحرب. وعندما ارتد الأمراء المماليك (القبالى) على القاهرة فى ٥ أغسطس استصرخ الباشا من جديد الأولداشات للحضور إلى القلعة؛ وفى اليوم التالى عقد بالرميلة اجتماعًا ألح فى طلب تجميع الأولداشات وكل من كان منتسبًا إلى الأوجاقات من الأهالى، فردوا على الباشا قائلين إنهم فقراء وليس لديهم ما يُؤمِّن احتياجاتهم اليومية وأن الجوع وقلة ما يحتكمون عليه من وسائل المعيشة هو السبب فى تشتتهم، فأمر الباشا عندئذ بأن يوزع عليهم ٤,٠٠٠ ريال. واحتل حسين باشا بعد ذلك القاهرة وأعد حملة ضد المماليك (القبالى): ففى ٩ نوفمبر نُودِى بالمدينة على أنفار العسكر والأولداشات والأجناد والمماليك بأن ينضم كل منهم إلى قادتهم وتكناتهم العسكرية خلال ثلاثة أيام؛ وأنه بانقضاء هذه المهلة تقع أشد العقوبة على المخالفين لهذا الأمر. وانقضت المهلة دون نتيجة، وبعد مضى أسبوع صدر منشور جديد: يقضى بأن يتوجه الأولداشات إلى بولاق وأن ينزلوا بالمراكب مع عسكر الأوجاقات؛ وهددوا بأن من سيجدونه يبيت فى مسكنه ليلاً سيتعرض للعقوبة الشديدة. ونظرًا لعدم ثقة السلطات فى استجابة الأولداشات للأوامر كلفت أغا الانكشارية بعمل جولات فى المدينة بحثًا عنهم: ليخرجهم من بيوتهم ويحشدهم أمام

---

(١) الجبرتى ، ج١، ص ٢٥٩ (١٧٦٨)؛ ج٢، ص ١٣ (١٧٧٧).

الوكالات، وأخذ يستعلم عن الأماكن التى يقطنون بها داخل المدينة، ليقوم بترحيل هؤلاء الأولداشات إلى السفر للقتال. وللوهلة الأولى قام الأهالى بغلق الحوانيت وتوقف النشاط التجارى بسوق خان الخليلى. وتم توجيه عدد محدود من الأولداشات إلى بولاق أو إلى ثكناتهم. وعانى بشدة الأهالى الأكثر فقرًا من هذا الأمر، لأنهم لم يُعطوا مرتبًا، وكل ما تلقوه كان عبارة عن جرايات غير كافية لهم. وتجدد فى ٢٨ نوفمبر الأمر بترحيل كل الأولداشات إلى الحرب، وأن ينضم إليهم كل من يجدونه من العسكر بالقلعة. واختبأ الأهالى داخل بيوتهم، وارتدوا ملابس الفقهاء أو ملابس الطلبة (المجاورين) حتى يحولوا دون ذهابهم إلى القتال؛ لأنهم كانوا عاجزين عن تأمين نفقاتهم خلال هذه الحملة، كما لا يمتلكون ما يؤمّن معيشة عائلاتهم خلال تغيبهم. ومع ذلك توالت النداءات، والتى واكبها سلسلة من التفتيش عنهم فى بيوتهم وداخل الوكالات التى كانوا يقطنون بها، وأثارت العقوبات التى كان يطلقها الأغا العديد من الشكاوى التى عرضت على الأوجاقات؛ وظهر شخص يُدعى أحمد جوربجى أرناؤد، اختيار أوجاق تفكجيان، أخذ مبادرة الدفاع عن الأولداشات قائلاً للباشا :" يا سلطان الجماعة الأولداشات مكروبون من هذا الحال وغالبهم فقراء ومنهم من لا يملك قوته وما أعطيتموهم نفقه" فقال الباشا : "ليست هذه الحادثة أحدثناها بل ذلك أمر قديم لأنهم ينتسبون إلى الوجاقات" فقال له أحمد جوربجى : "نعم ولكن العادة القديمة كان كل وجاق له دفتر وفيه عدة معدودة منهم ولهم جدكات وعوائد وكساوى، وهذا الأمر بطل من مدة سنين". وعندما فهم الباشا حقيقة أمرهم أصدر قرار إعفائهم "وأمر الأغا فنادى عليهم بالعفو، وكل من كان له عادة قديمة يتبعها ويكتب اسمه فى الدفتر ويأخذ جدك فأطمأنوا لذلك ثم ترك الأمر وقعدوا فى حوانيتهم وسكنت نفوسهم"(١).

وفى الحقيقة، لم تنته متاعب الأولداشات عند هذا الحد: فما كاد يرحل قبودان باشا حتى قاموا بعمل تعبئة جديدة للأجناد. ففى نهاية العام ١٧٨٧ عهد حسن قبودان باشا إلى إسماعيل باشا بإدارة مصر، وأن يتولى مواصلة القتال ضد البكوات المماليك بصعيد مصر. ونزل الأغا المدينة فى ٩ ديسمبر ونادى بالشوارع

---

(١) الجبرتى، ج٢، ص ص ١١٢-١١٣، ١٣١، ١٣٢-١٣٣، ١٣٤، ١٣٥.

على كل الأولداشات المنتسبين إلى الأوجاقات بأن يستعدوا بكامل عتادهم للقتال خلال ثلاثة أيام وذلك بورقة صادرة من بابهم، وإلا سيتعرضون لعقاب شديد. وتنتهى المدة دون استجابة أيضًا، ويقوم الأغا فى ١٢ ديسمبر بعمل جولة داخل الأسواق، وتوقف أمام الوكالات والخانات باحثًا عن الأولداشات، وأعلن أنه إذا وجد أحد منهم فى الغد بدون ورقة سيقطع أنفه وأُذنيه. وبعد عدة أيام وتحديدًا فى ١٠ يناير ١٧٨٨ تم إعداد تجريدة ضد الأمراء العصاة : فكل الأوجاقات أُمروا بالاستعداد للانضمام إلى فرقهم، ليرحلوا معًا فى هذه الحملة . وعندئذ لام حسن بك إسماعيل بك على قسوته فى التعامل مع الرعية والأولداشات: قائلاً له إنه لا يمكن توجيههم للقتال "بالسخرة" دون أن يُدفع لهم أى شئ، وأنه من الأفضل أن ندفع المال إلى الخَيَّالة وأن نترك الأوجاقات تحرس المدينة والقلعة[1]. وعندما هدد الأمير القبالى القاهرة فى العام ١٧٨٨ : أعلن الأغا فى ١٩ مارس بأن يصعد "الأنفار" الأجناد والأولداشات إلى القلعة، حيث يتلقى كل منهم ١,٠٠٠ بارة. وخلال ليلة ١٤ و ١٥ يوليو عُلم أن البكوات المتمردين بالقاهرة منشغلين ببناء المتاريس، فقام الوالى والأغا بعمل جولة فى كل أنحاء المدينة، مقتحمين أبواب الحارات عنوة لإخراج العسكر من بيوتهم، ولردهم إلى أبوابهم أو ثكناتهم، وطالبوا الأهالى والأولداشات والأجناد والعسكر بأن ينضموا إلى المعركة[2]. وأشار الجبرتى فى الحالتين إلى الأولداشات: ففى يوليو ١٧٩١ عندما مات إسماعيل بك توجس الأهالى خيفة من عودة الأمراء القبالى من الصعيد، فى حين أمرت السلطات بتوجه الأولداشات إلى القلعة وأن يعجلوا بعمل التحصينات اللازمة عند الجيزة؛ وأخيرًا فى يونيو ١٧٩٨ عندما كان المماليك متوجهين إلى التصدى للجيش الفرنسى الذى نزل بالإسكندرية، اصطحب مراد بك الأولداشات مع فرقة المشاة[3].

وتسببت مسألة الحمايات واندماج العسكر فى الطوائف الحرفية فى جعل الأوجاقات تعج بالحرفيين الذين كان من الصعب مطالبتهم بأداء الخدمة العسكرية

---

(١) الجبرتى، ج٢، ص ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) الجبرتى ، ج٢، ص ص ١٥٧-١٥٨، ١٦٢.

(٣) نفسه، ج٢، ص ١٩٤؛ ج٣، ص٤.

كأجناد الأوجاقات : وأصبحت فاعلية أداة الحرب القوية التى كانت ملموسة فى فرق الانكشارية محل شك من جراء شيوع هذه الظاهرة. ومن ناحية أخرى أخذت الفرق العسكرية تعانى بصورة متزايدة من صعوبة التوفيق بين مهامها العسكرية ومصالحها وشواغلها المادية، وكان أوجاق الانكشارية بصفة خاصة أكثر من عانى من هذا الأمر، فهو الذى انشغل بالحمايات وجنى من وراء أرباب الحرف عائدات هائلة إلى حد أصبحت معه قوته السياسية والعسكرية، عند نهاية القرن السابع عشر، تعتمد على كثرة صلاته وعلاقاته مع التجار.

ولا ريب أن هذا التناقض الكامن قد مثل أحد الأسباب الأساسية فى الاضطراب الذى كابدته فرقة الانكشارية وذلك بدءًا من العقود الأخيرة من القرن الرابع عشر، وبالأخص خلال فترات الأزمات الشديدة التى عرفتها مصر آنذاك. ويمكننا أيضًا تفسير ظهور قادة "مصلحين" ورطوا أوجاق الانكشارية فى الإصلاح الذى ألحق به – على ما يبدو – خسائر مادية مباشرة وذلك بسبب المطالبة بإلغاء نظام الحمايات أو بسبب الدفع به إلى التنازل عن التزام المقاطعات الحضرية. ويعد كل من كوجك محمد وعلى أغا أبرز شخصيتين لعبا دورًا مهمًا فى هذا الاتجاه نحو العام ١٧٠٠، فالأول (كوجك) كان أبرز ضابط فى الأوجاق وذلك منذ ١٦٨٦ وحتى اغتياله فى ١٦٩٤، أما الثانى (على أغا) استمرت سيطرته على الأوجاق من ١٧٠٣ وحتى وفاته فى العام ١٧١١ (وإن تخلل ذلك فترات طال فيها غيابه عن مسرح الأحداث). وإذا حاولنا تفسير المصادر التى تبدو أقل وضوحا حول هذه النقطة من خلال استخدام مصطلح تنقصه الدقة من الناحية التاريخية يمكننا القول بأن هذين الشخصين كانا من المدافعين عن الطبقات الوسطى والفقيرة بالقاهرة والتى ظلت تقاسى طويلاً أزمات الغلاء والمجاعة، كما كانا ضد مصالح كبار المضاربين فى أسعار الغلال، وضد كبار التجار البورجوازيين الذين كانت تربطهم بالانكشارية صلات وثيقة. ومن قبيل المبالغة دون شك أن نصفهما بـ "القادة الشعبيين" : إذ يتبين من خلال حصيلة تركة كل منهما أنهما كانا ثريين نوعًا ما، فالأول (كوجك محمد) بلغت تركته ٩٨٤,٤٤٨ بارة والأخير (على أغا) ٩٤٥,٥٣٢

بارة (١). بيد أن هذا المعدل يعد أدنى بكثير من معدل تركات كثير من الشخصيات التى لعبت دورًا مماثلاً على رأس هذا الأوجاق؛ وخاصة أن تركتهما تظهر أنهما لم ينخرطا فى الأنشطة الاقتصادية الحضرية، وأن الجزء المهم من ثروتهما ودخولهما كان مرتبطا بالاستثمار الريفى على نحو ما هو معتاد بين ممثلى الطبقة الحاكمة. ونجح هذا "المصلحان" إلى حد ما فى وقف تطور كان قد بدأ بالفعل، وأمكنهما رد أوجاق الانكشارية إلى وضعه العسكرى الأصيل الذى فقده من قبل على نطاق واسع: وإذًا كان من المتوقع أن تلقى فى النهاية كل محاولاتهما الفشل الذريع. وتفاقمت الاختلافات فى الرأى بين الانكشارية إثر تدخل الأوجاقات الست الأخرى فى هذا الأمر، وهم الذين ساءهم تزايد القوة المالية والاقتصادية للإنكشارية : فعلى سبيل المثال كانت المساندة التى قدمها "المصلحون" فى باب العزب قد ساهمت فى خلق انقسامات حقيقية سرعان ما شملت جميع الفرق العسكرية، واتخذت "الأحزاب" التقليدية القاسمية والفقارية، فى كل أوجاق، أنصارًا ومؤيدين كانوا يتداولون امتلاك السلطة. ومن البديهى والحالة هذه أن تصبح الخصومة والعداء داخل أوجاق الانكشارية عميقة، كما أصبحت الأزمات الداخلية أكثر تكرارًا وأكثر عنفًا.

## آثار النظام على الحياة الاقتصادية والاجتماعية

إن تداخل المصالح ونظام الحماية والاستغلال الذى كان يُحول الحرف إلى

---

(١) انظر سيرة وترجمة كل من كوجك محمد وعلى أغا فى الجبرتى(ج١، ص ص ٩٢، ١٠٢)، وأرجع إلى وثائق أرشيف المحاكم الشرعية بخصوص تركة كل منهما (محكمة القسمة العسكرية، سجل ٨٨، ص ٧٦، لسنة ١٦٩٥؛ سجل ١٠٢، ص ١٩٩، لسنة ١٧١٢). وانظر أيضًا :

P.M. Holt, The Career of Kücük Muhammed, et notre article Une "Revolution" au Caire.

"شبه ملكيات" للأوجاقات، أثر بالطبع على النشاط الاقتصادى للقاهرة وعلى العلاقات بين الأفراد. وكثيرًا ما يؤكد التجار الفرنسيون على النتائج السلبية لهذه الحمايات؛ ومن المؤكد أن شكواهم كان مبالغا فيها إلى حد ما، وإن كانت تحمل فى الوقت نفسه جزءًا من الحقيقة، ومن الطبيعى أن نفترض بأن التجار المحليين عانوا من نفس المشكلة : "فكل الأتراك أو رعايا السلطان الذين يقطنون القاهرة سواء كانوا من التجار أوغيرهم وقعوا تحت حماية كبار البلد"؛ وكان من الصعب عليهم الحصول على حقهم ممن يحمونهم، ومن الصعب أيضًا أن يدفعوا ما عليهم (١٧٣٦)؛ ولم يكن تجار البلد يوفون بالتزاماتهم، وذلك بسبب "حماية كبار البلد للمدينيين على وجه الخصوص" (١٧٤٧)؛ "وكان المدينون تحت ضغط المقرضين يبحثون عن حماية الكبار الذين يوفرون لهم احتياجاتهم، وبسبب هذا كان لا بُد لنا أن نوقف أى ملاحقة خوفًا من مضايقتهم وحتى لا تذهب جهودنا هباءً".... الخ[١]

وفى حالات الاضطراب المالى والاقتصادى كانت هذه المضايقات تزيد بصورة ملحوظة : وكان المحتسب هو المسئول الوحيد الذى يتمتع بقدر من السلطة (أيا كان حجمها) ومع ذلك كان يُحرم من أى وسيلة تأثير حتى على تجارة المواد الغذائية التى كانت فى الأساس من سلطته، وكانت هذه التجارة تأخذ أهمية حيوية فى مثل هذه الظروف، لأن الجند ومن يتمتعون بحمايتهم من غالبية أهل المهن الحرفية حوالى العام ١٧٠٠ كانت لهم حصانة تحميهم من الخضوع للقانون. وكان ثمة صعوبات اجتماعية كبيرة وحتى سياسية تزيد من حدة الغلاء والمجاعة، فكانت الطبقات الفقيرة الأكثر تعرضًا لمثل هذه الأزمات تفجر بأسها فى حركات مثل هياج الجوعى فى سنوات ١٦٧٨، ١٦٨٧ و ١٦٩٥. ولم يكن فى استطاعة الطبقة الحاكمة أن تتغاضى عن هذه المشاكل فهى قد تتسبب فى نتائج سياسية خطيرة. وعادة ما كانوا يلجأون إلى ممثل لأوجاق الانكشارية يتولى كل السلطات إذ كانوا أكثر المسئولين اهتمامًا بهذا الأمر، وكان لهم سلطة على أرباب الحرف والقوى الحاكمة، فيستطيعون فرض إجراءات يمكن أن تقلل من حدة مشاكل اللحظة

---

(١) A.N., Caire, B1 323, 13 décembre 1736; B1 326, 20 septembnre 1740; C.C.M., J. 590, 6 avril 1756.

الراهنة، ولو بصورة مؤقتة. وهذا ما حدث فى أزمة ١٧٠٣ عندما أوكل الباشا جميع أرباب السلطة إلى على أغا ليعالج الأزمة، فحدد الأخير برنامجًا كانت أهم بنوده إلغاء "الحمايات": وكان لمثل هذه السياسة مؤيدين من داخل أوجاق الانكشارية نفسه وما عرفته القاهرة فى هذا العصر من كل المحاولات المماثلة لحركات "الإصلاح".

## التنافس داخل أروقة الطبقة الحاكمة

كان نظام الاستغلال الذى وصفناه لتونا نتيجة توازن بين أطماع الأطراف المعنية (الباشا، الأوجاقات، البكوات)، وكانت كل أزمة تتيح لهم فرصة لإعادة توزيع الفوائد التى تدرها المهن الحرفية على الأقل نصيبًا منها.

وكان الباشوات بصفتهم ممثلين للباب العالى يعملون على رفع قيمة "الخزينة السلطانية"؛ وعلى المستوى الشخصى كانوا يتمنون تعويض ما دفعوه (فى استانبول) فى سبيل الحصول على الوظيفة، كما تمنوا أيضًا أن يجنوا من وراء ذلك مكاسب أخرى. وكانت سياستهم إذًا قائمة على الحدّ من نصيب أرباب السلطة فى القاهرة من العوائد الضريبية والإيرادات الأخرى، كما كانوا يعملون على استمرار الميرى وزيادته ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. وكان تدهور البارة يُقلل شيئًا فشيئًا من إيرادات السلطان والباشا، فكان الأخير يحاول معالجة الأمر بإجراء إصلاح نقدى أو بطلب تسديد الضرائب بعملة قوية العيار كما حدث فى العام ١٧٠٠[١]؛ فكان هذا التدهور للبارة يجعل الباشوات يحاولون الحصول على "المضاف" والحرص الشديد على توفير النزاهة والأمانة فى القطاع المالى العام. ولما كان الباشا والأوجاقات يتقاسمان عائد الالتزامات الحضرية، فإن أى تغيير فى الحالة الراهنة آنذاك كان يأتى على حساب أحدهما. وكان توازن القوى بينهما هو

(١) A.N., Caire, B1 314, Mémoire de De Maillet, décembre 1700; Alexandrie, B1 100, 15 janvier 1701.

الذى يضع حدًا للخلافات بينهما. وفى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر اتجهت الفرق العسكرية إلى زيادة قيمة العوائد والتى كانوا يحصلون عليها من الاستغلال الضريبى وغير الضريبى المفروض على السكان الحضريين بصورة كبيرة. وبذل الباشوات بعض المحاولات لتحسين الموقف المالى – دون جدوى– عندما أصبحوا فى موقف دفاعى نتيجة تدهور نفوذهم؛ فحاولوا فى كثير من الأحيان التفاوض مع القوى المتنفذة بالقاهرة على زيادة الحقوق السلطانية؛ وحاولوا بصفة عامة الاستفادة من الظروف المحلية وخاصة مع تضارب المصالح بين البكوات والأوجاقات، وبين الأوجاقات أنفسهم، للحد من السلطة على الضرائب، لأن الجند كانوا قد سيطروا على النظام الضريبى، وقد حاولوا أيضًا إلغاء نظام الحمايات وحث الأوجاقات على التنازل عن أكثر المقاطعات درًا للأموال : وفى هذا المجال الأخير أحرزوا نجاحًا إلى حين.

وبينما كانت الأوجاقات تقاوم سلطة الباشوات، سادت الخلافات بينهم بسبب توزيع المقاطعات الحضرية على نحو ما كانت عليه فى نهاية القرن السابع عشر، وكان الانكشارية قد فازوا بالنصيب الأكبر. وهذا التوزيع بُنى على القوة النسبية للأوجاقات المختلفة التى تباينت بحسب تغير علاقات السلطة سواء اختلفت سلطة هذا الأوجاق أو ذاك، أو بحسب التحالفات بين بعض الأوجاقات ضد الآخرين، وكان يحدث هذا بتدخل الباشا والبكوات الذين يجدون فى هذه الخلافات فرصة سانحة لخدمة مصالحهم السياسية أو الاقتصادية. وكان الانكشارية والعزبان هما اللذان يثيران معظم الخصومات، لحوزتهما على أكبر قوة عسكرية، وارتبط بهما أكبر عدد من الحرفيين وتجار القاهرة. وكانا يستحوذان على معظم الالتزامات الحضرية تحت سلطة الأوجاقات. وساهم التنافس بينهما فى تقسيم مصر إلى حزبين كبيرين، فالعزبان كانوا مع القاسمية والانكشارية كانوا مع الفقارية، ولكن الحال تغير نسبيًا فى بداية القرن الثامن عشر وأصبح أكثر تعقيدًا مع ظهور مجموعات "جزئية" (فعلى سبيل المثال انضم القاسمية إلى الانكشارية) فى داخل الأوجاقات نفسها. ولما كان الانكشارية الأكثر ثراءً، فقد أثار ذلك امتعاض الأوجاقات الأخرى من تلك السيطرة السياسية والاقتصادية الكاسحة، والتف الأوجاقات حول باب العزب فى محاولة للحصول على تقسيم أكثر عدلاً. وأخذ هذا

الصراع بين الأوجاقات صورة صراع بين الانكشارية وبين الأوجاقات الست الاخرى؛ أما الباشا والبكوات فكانوا ينقسمون بين الفريقين وفقا لما جرت به العادة (القاسمية ضد الفقارية) أو بحسب مصالح اللحظة التى يمرون بها آنذاك، وكل فئة تحاول تدمير الحزب المعادى وغالبا ما كان يتم ذلك بنجاح.

وفى نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر تزايدت الخلافات بين الأوجاقات، وانحسرت تلك الخلافات بين قضيتين مرتبطتين ببعضهما البعض وهما دخول الحرفيين والتجار فى الأوجاقات وانتشار العسكر فى الأنشطة الاقتصادية ، والقضية الثانية تمثلت فى سيطرة الأوجاقات على بعض المقاطعات الحضرية. ولكن من البديهى أن الأوجاقات عندما كانوا يفضحون مواطن الاستغلال والحقيقية، لم يكن فى نيتهم إلغائها لأنهم كانوا يستفيدون منها، ولكنهم كانوا يريدون إعادة تقسيمها. وقد يكون هذا هو السبب الذى جعل كل المحاولات لإنهاء هذا النظام الاستغلالى تبوء بالفشل.

## ٢- الأزمات

كانت الأزمات التى سنوالى معالجتها بعد قليل مرتبطة أساسًا بالسيطرة التدريجية للأوجاقات على المقاطعات الحضرية ودخولهم فى المهن الحرفية، وإن كان السبب المباشر غالبًا ما ارتبط بالصعوبات الاقتصادية النقدية التى كانت تبرز مساوئ النظام على النحو الذى درسناه آنفا، كما أنها كانت تتيح الفرصة لبعض القوى المتنفذة لإعادة النظر فى مسببات تلك الأزمات.

### القرن السابع عشر : *الباشوات فى مواجهة الأوجاقات*

إن مصادرنا لا تفصح عن هذه المسألة على وجه الخصوص، ولكننا نرى أن كثيرًا من الأحداث التى وقعت قبل ١٦٦٠ قد تكون ردود أفعال للباشوات إزاء

انتشار حمايات الأوجاقات للمهنيين والتجار. فتفتيش موسى باشا فى العام ١٦٣١ فى العلوفات، ورغبته فى إلغاء بعضها، وحرمان الأغنياء، قد تكون صادرة من هذا المنطلق؛ ولذلك لم يكن غريبًا أن يُقال هذا الباشا من منصبه بعد ذلك، وهو الحدث الذى كان السبب المباشر فى قتل قيطاس بك ولا شك أن العسكر لعبوا دورًا مهمًا فى إقالة موسى باشا[١]. ويبدو أيضا أن إلغاء مقصود باشا ١٦٤٢-١٦٤٤ لاثنين وثلاثين أو أربعين قلما لم تكن فقط محاولة تخفيف العبء الضريبى لصالح التجار وتجار السوق وحرفيِّ القاهرة، إنما كانت موجهة ضد الأوجاقات المستفيدين من جزء من هذه العوائد. وأيًا كان الأمر ، فبعد أن أقال العسكر هذا الباشا، جاء خليفته أيوب باشا ١٦٤٤-١٦٤٦ ليُعيد المظالم الجائرة على الفور[٢]. وقد يعزى الحدث الغامض الذى يتمثل فى طرد "أولاد العرب من المصريين والشاميين" من الأوجاق ـع والذى تم على يد مصطفى باشا (١٦٥٦-١٦٥٧) إثر مذكرة رفعها كز ـى الانكشارية والعزب (٢٧ أغسطس ١٦٥٦) - قد يعزى إلى الخلافات المثارة بين الأوجاقات بخصوص الحمايات والتى استفاد منها الوالى: وقد يؤكد ذلك سلسلة "الفتن" الداخلية التى حدثت فى الفرق المختلفة، وقد أقال الانكشارية كتخداهم وكاتبهم. وهناك حجة أخرى تؤكد هذه الرؤية وهى أن إبراهيم باشا (١٦٦١-١٦٦٤) وصل بعد ذلك بخمس سنوات ومعه أمرين سلطانيين بطرد أولاد العرب من الفرق السبع وزيادة "المضاف" ٢٠% على الالتزام (٥٠٠٠ بارة على كل كيس)[٣].

ويبدو أن هذه المحاولة لإعادة السيطرة على الموقف قد جاءت متأخرة؛ وكان دخول الحرفيين والتجار فى الأوجاقات قد أصبح أمرًا عاديًا، وتزايد بصفة

---

(١) ابن أبى السرور، ورقة ٥٦ أ-ب.

(٢) De Sacy, Notice, 240;

ابن أبى السرور، ورقة ٨٠أ؛ مرعى ، ورقة ٤٣٥، ٤٣٧؛ ومخطوطة باريس (١٨٥٤)، ورقة ١٦٧ب، ١٦٩ب؛ زبدة، ورقة ٧ب - ٨أ؛ مختصر، ورقة ٤٨أ؛ أحمد شلبى، ورقة ١٧أ، ١٨أ.

(٣) مرعى، ورقة ٤٥١-٤٥٥؛ كتاب تراجم، ورقة ٦٠١؛ زبدة، ورقة ٩ب، ١٤ب؛ مختصر، ورقة ٥١ أ-ب؛ أحمد شلبى، ورقة ٢٠أ-٢١أ.

خاصة بعد العام ١٦٧٠: وعندئذٍ نجد أن ضريبة التركات لصالح الأوجاقات قد تحددت بنسبة ١٠% وتأكدت سيطرة الانكشارية والعزبان على المقاطعات الحضرية عندما أخذ الانكشارية من الباشا الجمارك كالتزام (فيما عدا السويس) واستولى العزب على مقاطعة الخردة التى كان يسيطر عليها أوجاقا المتفرقة والجاويشية، وألغى إبراهيم باشا (٧٠-١٦٧٣) هذا التوازن : فقد استطاع إعادة تنظيم إدارة مالية مصر وزيادة عائدات الخزينة حتى وصل الفائض للباب العالى إلى ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ بارة وكذلك رفض امتلاك الأوجاقات لعدد معين من المقاطعات كما نرى فى دفتر سنة ١٠٨٣هـ (١٦٧٢-١٦٧٣)، وسوف تصبح هذه الحادثة وثيقة مرجعية يتم الاستناد إليها فيما بعد كما حدث فى سنة ١٧٢٤[١]. وكان أحمد باشا (٧٥-١٦٧٦) قد أحلَّ المسلمين محل اليهود فى الإدارات المالية وقد تكون هذه الخطوة موجهة ضد الانكشارية، وبعد ذلك اتهم بخلق مظالم وطالب العسكر بعزله من منصبه كنتيجة لذلك (فبراير ١٦٧٦)، وربما كان ذلك محاولة منهم فى الحفاظ على امتيازاتهم ومنع الباشا من زيادة امتيازاته، ولحماية أهل القاهرة كذلك[٢]. إن نقل مركز السلطة من الباشوات إلى الأوجاقات، وإلى الانكشارية بين الأوجاقات أصبح الآن أمرًا مؤكدًا. ولكن أهمية النشاط الاقتصادى للانكشارية وقوة نفوذهم المتزايد كانت تثير النزاعات داخل الأوجاقات دائمًا، بقدر ما تثير ردود فعل عدائية من جانب القوى الأخرى.

## كوجك محمد وأزمة الانكشارية فى نهاية القرن السابع عشر

كانت قوة نفوذ كوجك محمد فى باب الانكشارية مرتبطة بالأزمات الداخلية للأوجاق بين عامى ١٦٨٠ و ١٦٩٠: وكان كوجك محمد ضابطا متواضعًا يقود

---

(١) Shaw, Financial, 291-4; أحمد شلبى، ورقة ١٥٧ب

(٢) كتاب تراجم، ورقة ٦٩١-٦٩٣؛ زبدة، ورقة ١٧ب، مختصر، ورقة ٥٧ب؛ أحمد شلبى، ورقة ٢٦أ؛ الجبرتى، ج١، ص ٩٤.

شرذمة تسعى إلى السيطرة على الفرقة، ولكنه اصطدم بمعارضة أجبرته فى مرات عديدة إلى اللجوء إلى أوجاق آخر، أو الذهاب إلى المنفى حتى استطاع بفضل انقلاب حقيقى (٨ شوال ١١٠٣/٨ يوليو ١٦٩٢) – ساعده فيه على ما يبدو الحزب الفقارى – أن يتخلص من أعدائه وتوطد سلطته بصفة دائمة على الأوجاق، ليصبح هو الشخصية المسيطرة منذ العام ١٦٨٦.

وفى هذا الوقت كانت الأنظار تتركز على نظام الحمايات : فقد أصدر على باشا فى يونيو ١٦٩١ "بيورلدى شريف" إلى أمين الحسبة "محرم جاويش" بأن يعلن فى القاهرة "أن الحمايات بطالة" وأن العسكر محرم عليهم مزاولة أية حماية على المتسببين"[1]. ويبدو أن هذا التحريم لم يحترم، إذ ظلت حجة الانكشارية مرتبطة بأن الحماية والضرائب الأخرى تمثل مورد دخولهم الذى لا يمكنهم التخلى عنه بسهولة بدون مقاومة. ولكن كوجك محمد الذى كان قد سيطر مؤخرا على الأوجاق قرر بسرعة وبموافقة اختيارية الاوجاقات السبع إلغاء كل الحمايات. وهو أمر له مغزاه، إذ يبدو كأنهم يريدون انتصارًا سياسيًا لم يستطع فرضه ممثل الباب العالى (شوال ١١٠٣/يوليو ١٦٩٢). ولكن قرار الإلغاء كان نابعًا من داخلهم وباسم سلطة اكتسبها أعداء النظام وذلك بنجاح كوجك محمد فى أوجاق الانكشارية. كما قرروا بعد إلغاء حمايات الانكشارية والعزب إلغاء حمايات مناصب ميناء دمياط ورشيد وبولاق والموانئ الأخرى الخاصة بالانكشارية والعزب (وجميع الذى يتعلق ببولاق.. من المناصب). وفى الحال قرئ فى شوارع القاهرة "بيولدى شريف" صاغه الباشا، وبعد ذلك بقليل عُين محتسب جديد لتأكيد القرار الذى اتخذ؛ ولكن عندما أراد هذا المحتسب "أحمد جاويش" أن يدفع له أصحاب الحوانيت ولحسابه هو ضريبة الحماية التى كانت تدفع قبل ذلك للأوجاق عزل من منصبه[2].

---

(١) زبده، ورقة ٢٤أ؛ كتاب تراجم، ورقة ٨١٥.

(٢) Voir Holt, Career, 285;

كتاب تراجم، ورقة ٨٣٠-٨٣٤؛ زبدة، ورقة ٢٥أ؛ مختصر، ورقة ٦٣أ؛ أحمد شلبى، ورقة ٣١أ؛ الجبرتى، ج١، ص ٢٥.

ومما لا شك فيه أن النظام الجديد الذى فرضه كوجك محمد على الانكشارية بمساندة الأوجاقات الآخرين والباشا كان فى صالح الطبقات الوسطى والشعبية فى القاهرة لتخفيف الأعباء الضريبية عليهم، ولكنه كان ضد مصالح قادة الانكشارية الذين كانوا يجنون أرباحا طائلة بسبب الروابط التى كانت بين فرقتهم والتجارة الكبرى، وكان لهؤلاء القادة أتباع داخل الأوجاقات يؤيدون وجهة نظرهم. ومما لا شك فيه أن هذه القضية لعبت دورًا مؤكدًا فى الصراع على السلطة الذى استمر داخل الأوجاقات، والذى قام ضد كوجك محمد بصورة متتالية : بدأها محمد البغدادى الباش أوده باشى السابق للانكشارية، والذى كان وراء أول محاولة فاشلة لقتل الكوجك محمد ، فر بعدها إلى المنفى ١٦٩٣[١]. ثم مصطفى كتخدا القازدغلى أحد أهم رؤساء الحزب الفقارى والذى كان بسبب مركزه هذا قد ساعد فى إنجاح مؤامرة ١٦٩٢ ، ولكنه تخاصم بعد ذلك مع كوجك محمد، وكان له دور مؤثر فى النهاية المأساوية لقائد الانكشارية . وتعد مصادرنا غير دقيقة فلا نستطيع إلا التكهن، ولكن تكرار ذكر مصطفى كتخدا أكثر من مرة فى الدفاتر المالية بالقلعة كجابٍ للجمارك يبدو لنا علامة مهمة وملفتة للنظر: فقد بدا وكأنه الممثل البارز لفئة الانكشارية التى تحمى النشاط الاقتصادى للأوجاق. لأنه كان ملتزمًا لجمارك بولاق فى ١١٠١هـ/١٦٩٠-١٦٩١ قبل مؤامرة كوجك محمد داخل الأوجاق، ثم مرة أخرى بعد وفاة كوجك محمد فى ١١٠٨هـ/١٦٩٦-١٦٩٧ نجده ملتزمًا لجمارك الاسكندرية ودمياط والبرلس فى ١١٠٩هـ/١٦٩٧-١٦٩٨م.

وعلى النقيض من ذلك يُتيح لنا ما نعرفه عن أزمة عام ١٦٩٤ محاولة تحديد الدور الذى لعبته العوامل الاقتصادية فى الحياة السياسية بالقاهرة، وتحديد العناصر المادية التى كانت تسيِّر -ولو جزئيًا- اتجاه أوجاق الانكشارية. وفى الأيام الأخيرة من شهر يوليو ١٦٩٤ كانت ثمة صعوبات سياسية قد برزت داخل أوجاق الانكشارية كشفت قوة المعارضة التى كان يواجهها كوجك محمد فى فرقته: وكان الفريق المعادى له برئاسة مصطفى كتخدا القازدغلى الذى حاول إقصائه عن الأوجاق أو تحييده وذلك بإعطائه رتبة جوربجى. ويبدو أن هذا الفريق استطاع

---

(١) Holt (Career, 283).(٨٥٠) ويسميه أحمد، وقد تابعنا النص فى كتاب تراجم

كسب مساندة العلماء وأشراف البكرية والسادات لموقفهم. ولكن كوجك محمد تمكن -ولو بشكل مؤقت- من الاستمرار فى فرقته وذلك بمساعدة الباشا وخاصة أن عيد الأضحى سمح بنوعٍ من الهدنة بين الفريقين (١٠ ذى الحجة ١١٠٥/٢ أغسطس ١٦٩٤). وبينما كانت الأزمة السياسية ما تزال متأججة بين الفريقين عُرِفَ أن منسوب فيضان النيل جاء منخفضًا للغاية (٢٢ أغسطس١٦٨٤)، وبعد ذلك مباشرة شحت الحبوب وارتفع سعرها، وكان ذلك بداية لأزمة غذائية استمرت حتى العام ١٦٩٧ ودفع ثمن هذه الأزمة – كما هو معتاد – أفقر عناصر السكان. واتخذ كوجك محمد -بسرعة وبحماس ملحوظ- الإجراءات الضرورية لتخفيف حدة الأزمة ولكسر الاحتكارات التى بدأت آنذاك بالفعل: فذهب إلى بولاق، واستدعى الأمناء والكيالين وأصحاب ورؤساء المراكب التى كانت مسئولة عن نقل الغلال إلى القاهرة، وكان هؤلاء الأخيرون على علاقة – كما رأينا آنفًا- بأوجاقى عزبان والانكشارية، فأبلغهم كوجك محمد أنه سوف يشنقهم إذا ارتفع سعر أردب القمح أكثر مما يجب. ونظم توزيع الغلال بطريقة تمنع الاحتكار. وحاول الوكلاء والملتزمون والعرب الهواره الذين كانوا يُباشرون نقل الحبوب وكانوا هم أيضًا على علاقة بالانكشارية وأرباب الغلال، فحاولوا مداهنة كوجك محمد: فعرضوا عليه رشوة هائلة قدرها ٥,٠٠٠ دينارٍ حتى يتسنى لهم بيع القمح بأسعار باهظة. ورفض كوجك عرضهم وتفوّه بتهديدات حقيقية : إذ عندما اكتشف أن مراكب بولاق خاوية من القمح ألقى القبض على ثلاثة رويسا واثنين من الأمناء وأمر بقتلهم(١).

وهناك علاقة واضحة بين مقتل كوجك محمد (٢٣ محرم ١١٠٦/ ١٣ سبتمبر ١٦٩٤) وبين عاملين تمثل أولهما فى وجود فئة لدى الانكشارية كانت معارضة للأوده باشى، وثانيهما ضيق المضاربين فى الغلال أمام محاولات تثبيت سعر منخفض للأردب القمح وتوفير مؤنة كافيه للناس. وقُتِلَ الأوده باشى بطلقة

(١) Holt, Career, 283-4, 286-7;

زبده، ورقة ٢٦ أ -ب؛ كتاب تراجم، ورقة ٨٦١-٨٦٤؛ أحمد شلبى، ورقة ٣١أ-٣٣أ؛ القينلى، ورقة ٧ب-٨أ؛ دمرداشى، ورقة ١٩-٢٠.

بندقية على مسافة قصيرة من ثكنات فرقة عزبان، حيث كان عدوه مصطفى القازدغلى قد احتمى هو وأتباعه بهذا الأوجاق. وتقول بعض المصادر إن قاتل كوجك محمد كان من بين أتباع مصطفى القازدغلى: وانضم أتباع كوجك بعد مقتله إلى أوجاق الجراكسة بينما سيطرت جماعة مصطفى القازدغلى على أوجاق الانكشارية. ومن جهة أخرى تبع مقتل كوجك ارتفاع سريع لأسعار القمح وعرفت القاهرة إحدى أبشع المجاعات فى هذه المرحلة. وبالطبع لم ير أهل القاهرة بدًا من تفسير هذا الغلاء سوى مقتل كوجك محمد، وكانوا يذكرون اهتمامه بالعمل من أجل فقراء العامة، وكانوا يقولون إنه قال للمضاربين وهو يعيب عليهم جشعهم: "إن معظم أهالى مدينتنا من الفقراء والحرفيين" وتوصلوا إلى أن مقتله كان سببه قوله : "ماذمت على قيد الحياة فلن يزيد سعر القمح عن ٦٠ فضة". ودخل كوجك محمد عالم الأساطير بصفته رجلاً أمينا ومدافعًا عن الطبقات الشعبية. وهناك قصة شبه فلكورية كان يتناقلها الرواة الشعبيون عن أحد الحجاج وقد ترك صندوقًا أمانة عند رجل رفض رده إليه عندما عاد صاحبه من الحج، فذهب صاحب الصندوق إلى كوجك محمد، وكيف لجأ الأخير لفضح فساد ذمة المؤتمن، وقد لا تكون هذه القصة شاهدًا على ذكرى عدل وحكمة كوجك محمد فقط : ففى النسخة التى نقلها إلينا القينلى نجد المذنب الذى فضحه الأوده باشى يُوصف بأنه "خواجه" فهو إذًا أحد كبار التجار الذين كان لهم علاقة مع أوجاق الانكشارية، وهى علاقة أوقفها كوجك محمد مرتين: أولهما عندما ألغى الحمايات، وثانيهما عندما حاول كسر المضاربة على أسعار القمح(١).

وكان لوجود كوجك محمد على رأس الانكشارية، وانحسار حزب المصالح الاقتصادية لأوجاق الانكشارية -دون شك- علاقة بالتغيير الذى حدث فى عام ١٦٩٤ فى تأجير الجمارك. وقد سبق لنا أن لاحظنا أهميتها للانكشارية : فمؤلف كتاب التراجم يُلاحظ أنه فى ١٩ أغسطس ١٦٩٤ أعطى على باشا أمانات دمياط

---

(١) Holt, Career, 284, 286-7;

كتاب تراجم، ورقة ٨٦٨-٨٧٠؛ زبده، ورقة ٢٧أ-ب؛ مختصر، ورقة ٦٤ أ-ب؛ دمرداشى، ورقة ١٤أ-١٧ب؛ قينلى، ورقة ٦ أ-ب، ورقة ٨أ؛ أحمد شلبى، ورقة ٣٢ب-٣٣أ (حيث ينسب هذا الكلام إلى كوجك محمد).

والإسكندرية وبولاق وغيرها إلى فرقة العزب، وهى الأمانات التى كانت فى حوزة الانكشارية؛ وفى الدفتر المالى الخاص ٦-١١هـ (وهى سنة تبدأ فى ٨ سبتمبر ١٦٩٤) نرى بالفعل أن ملتزم جمرك بولاق كان فى هذه السنة محمد الكتخدا السابق للعزب والذى كان يسيطر أيضا على إيجارات "سمسارية البحرين" وكيالة غلال بولاق"[١]. ولم يدم هذا الاختفاء النسبى للانكشارية أكثر من سنتين: فمنذ العام ١١٠٨هـ (١٦٩٦-١٦٩٧)، نجد مصطفى القازدغلى غريم كوجك محمد يحوز التزام جمرك بولاق، وفى العام التالى عادت الانكشارية إلى امتلاك معظم إيجارات الجمارك فى بولاق والإسكندرية ودمياط والبرلس[٢]. ولم يكن الحال إذًا إلا توقف قصير المدى كما كان يُنبئ بذلك المصير المحتوم لكوجك محمد.

## محاولة الباشا زيادة عوائد الخزينة

كانت هناك مشكلة عوائد الباب العالى وانخفاضها المتزايد بسبب ما يستولى عليه الأوجاقات، وفى مقدمتهم الانكشارية وكان هذا المبلغ يتزايد مع مرور الزمن. وامتعض السلطان فى العام ١٦٩٥ من الإدارة المالية لعلى باشا، فأحل محله إسماعيل باشا، كما استاء السلطان من تناقص موارد الخزينة، فاقترح عندئذ الروزنامجى حسن أفندى فى الجمعية المنعقدة بالديوان أن يضم إلى الخزينة مال الحماية والذى قُدِّرَ بعشرة ملايين بارة. ولم يكن هذا الأمر بالطبع إلا مجرد كلام، واكتفوا فى هذه الجمعية بزيادة الدخول المخصصة للباب العالى بألف نصف على كل كيس أى تقرير مضاف جديد قدره ٤% (أكتوبر ١٦٩٥)[٣].

---

(١) كتاب تراجم، ص ص ٨٦٤-٨٦٥، أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر ٩/٤١٤٧ (السنة ٦-١١/ ٩٤-١٦٩٥).

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر ١٠/٤١٤٨ (السنة ١١٠٨/ ٩٦-١٦٩٧) ودفتر ١١/٤١٤٩ (السنة ١١٠٩/ ٩٧-١٦٩٨).

(٣) كتاب تراجم، ورقة ٨٩٧-٨٩٨. وبالمقارنة لاحظنا أن الباب العالى تلقى فى العام ١١٠٠/١٦٨٩ ما قدره ١٤،٥٣٢،٢٤٣ بارة كخزينة إرسالية (انظر : Shaw, Financial, 400, tableauV)

ويعد "مضاف ١٦٩٥" بمثابة نجاح محدود لإسماعيل باشا (١٦٨٥-١٦٩٧)، لذا تولى بعد فرض هذا المضاف إعادة توزيع عوائد المقاطعات الحضرية. وفي بداية العام ١٦٩٦ اتجه إسماعيل باشا إلى الحمايات على المراكب التى كانت تنقل غلال الميرى للشون السلطانية، وكان أكبر المنتفعين بهذه المقاطعة أوجاق عزبان : فحصل من الديوان على قرار بإلغاء هذه الحمايات وقرر أيضًا أن "رويسا المراكب" لن يدفعوا بعد ذلك رسومًا للأمين ولا إلى كتاب الشون كما لن يدفعوا أية رسوم أخرى إلى أوجاق عزبان الذى كان يتحصل من هذا البند على ١٢٠٠ بارة على كل ألف أردب [١]. وكانت المشروعات المالية التى صاغها ياسف اليهودى فى بداية العام ١٦٩٧ تنطوى على أبعاد أكبر من ذلك بكثير. فقد كان ياسف اليهودى أمين جمرك الاسكندرية وملتزم دار الضرب فى عهد على باشا، وقد استدعى إلى إستانبول؛ إذ يبدو أنه اقترح خطة مالية وضرائبية قبلت فى إستانبول، كان أهم بنودها إصلاح العملة التى سبق لنا الإشارة إلى خطوطها العريضة، ومن بين البنود الأخرى فرض ضريبة عينية على البن قدرها ١٠% ، ومجموعة ضرائب أخرى مثل حق دمغة الأقمشة، واحتكار دق البن، وضرائب على المحلات والمنازل... إلخ. وتسببت هذه المشاريع حال الإعلان عنها فى إثارة استياء الأهالى الذين عارضوها بشدة فى كل مكان. وكان سكان القاهرة يخشون استبدال النقد المعروف بعملات أقل عيارًا والتى كانت تتداول آنذاك، فيتسبب هذا فى ارتفاع شديد لأسعار المؤن الغذائية. وكانت الضريبة المفروضة على البن ستحل محل التقدير القديم الذى كان يقلل من دخول الباشا ولكن ذلك أغضب التجار بصفة خاصة، ويقول القنصل دومابيه إن هؤلاء التجار دفعوا "مبالغ طائلة ليضموا الفرق العسكرية إلى فريقهم" وهذا ما يؤكده مؤلف "الزبدة". والحق يقال إن الانكشارية لم يكونوا فى حاجة إلى من يثيرهم لأن مصالحهم نفسها كانت مهددة بطريقة مباشرة.وفى نفس الوقت كان احتكار دق البن يحرم أوجاق المتفرقة من دخولهم، لأن المدقات كانت عادة تابعة لهم؛ وأخيرًا كان العزبان - وهم أصحاب مقاطعات الخردة- ينظرون بارتياب إلى المشروع الخاص بدمغة الأقمشة. وكان رد فعل

---

(١) كتاب تراجم، ورقة ٩٠٨-٩٠٩.

التجار عنيفًا: فمؤلف كتاب "التراجم" يقول :"فقامت التجارة قومة واحدة" وذهبوا إلى الباشا ليقولوا له إنهم يرفضون دفع الضريبة الجديدة التى يتحدثون عنها ويرفضون تغيير أى شئ مما كان عليه فى السابق. وعندما جمع الباشا فى الديوان كل من الصناجق والأغوات واختيارية الأوجاقات السبع ليقرأ عليهم القرار الهمايونى تحول المجلس إلى زوبعة من الاحتجاجات: فقال الأمراء للباشا إن المشاريع المطروحة سوف تسبب ضررا كبيرا للرعية، وطلب العسكر أن يُلغى، وأن يُسلم لهم ياسف اليهودى بالقبض عليه وإيداعه بسجن القلعة، وقد يكون هذا أملاً فى إنقاذه. وعندئذ هجم عسكر الجند على السجن، وقتلوا ياسف فى زنزانته وسحلوا جثته إلى ميدان "الرميلة" حيث أحرقوه "أمام الجمهور الذى بدأ احتفالاته بهذه النار الموقدة (٥ أبريل ١٦٩٧)"[١].

انتهت محاولة الباب العالى ومُمَثِّله فى إعادة تنظيم الضريبة السلطانية على القاهرة على أسس تدر أرباحًا كبيرة إلى فشل ذريع : لقد وجد حرفيو وأصحاب الدكاكين بالقاهرة وكبار التجار الذين كانت مشاريع ياسف تهدد مصالحهم – وجدوا فى الأوجاقات العسكرية الذين يحمونهم ويستغلونهم المدافعين الفاعلين فى هذه الأزمة. ويبدو أن هذا الحدث الدموى أشعل فى قلوب العسكر ضغائن استمرت لفترة طويلة. ويبدو أيضًا أن هذا الحدث كان له نصيب كبير فى العصيان الذى أجبر إسماعيل باشا على التنحى عن منصبه بعد بضعة شهور(٢٩ سبتمبر ١٦٩٧)، وأيا كانت الأسباب المباشرة للعصيان العام الذى ترأسته الانكشارية : يقول دو مايبه فى تعليقه على الحدث إن السبب الحقيقى للثورة "أنه لم يترك للانكشارية إلا وسائل بسيطة للإثراء"، وهى نتيجة تبدو لنا منطقية بعد معرفة محاولات إسماعيل باشا السابقة[٢].

---

(١)A,N, Caire, B1 313, 8 avril, 3 mai et 2 juillet 1697; C.C.M., J 604 4 et 6 avril 1697;

كتاب تراجم، ورقة ٩١٩-٩٢٢؛ زبدة، ورقة ٣٣أ-ب؛ مختصر، ورقة ٦٧ب-٦٨أ؛ أحمد شلبى، ورقة ٣٦ب-٣٧أ، قينلى، ورقة ١٢ ب=- ١٣أ؛ دمرداشى، ورقة ١٠٢ (الذى أورد هذه القضية بعد العام ١١١٢/ ١٧٠٠-١٧٠١)؛ الجبرتى، ج١، ص ص ٢٧-٢٨.

(٢) A.N., Caire, B1 313, 29 octobre 1697.

## على أغا وأزمة ١٧٠٣

تنازل الباشوات مؤقتا عن محاولة استرداد كل أو بعض الضرائب التى أصبحت فى حوزة الأوجاقات، وفى هذه الأثناء ظهرت نحو نهاية القرن أولى الصعوبات الشديدة التى أثارتها الحمايات : وكثيرًا ما كان سببها الأول مشكلة نقل الغلال إلى القاهرة، وتحولت أحيانًا إلى صراعات سياسية بين أكثر الفرق العسكرية ثراءً. وهذا ما حدث فى عام ١٦٩٨ عندما أبلغ كل من عبد الرحمن بك حاكم ولاية جرجا وأعيانها حكومة القاهرة بأن البدو الهوارة رفضوا دفع الضريبة النقدية والعينية كما أبلغوا بأن حماية العزب وخاصة الانكشارية لهم تقيهم من أى عقاب، ولذلك قرر فى الحال إخراج الهوارة من الأوجاقات (أبريل ١٦٩٨). وانتهز الانكشارية هذه القضية للطعن فى الاحتكار شبه الكامل الذى يفرضه باب العزب على تجارة الغلال : ويبدو أن الحجة كانت نوعًا من التوازن بين باب العزب وباب الانشكاريّة، لذلك نجحوا فى اقتراحهم بألاّ يكون "أمين الأنبار" من العزب بعد ذلك، وأن يكون، كما فى السابق، من المتفرقة أو الجاويشية، وألا يكون "المعرّف" و"الرويسا" أيضًا من العزب[١].

وكلما أثيرت أزمة نقدية أو وقعت أزمة غلاء شديدة، تتحول مسألة الحمايات إلى قضية سياسية كبيرة ؛ فعندما انهارت "المدينى" فى عام ١٧٠٣ وارتفعت الأسعار بشدة بدأ أهل القاهرة يظهرون أمارات السخط، فكان من الصعب تجاهل هذه المشاعر وإلاّ وقعت اضطرابات خطيرة كما حدث فى ظروف مماثلة فى الماضى. وكتب مؤلف كتاب "المختصر" أن "أهل الأسواق" اجتمعوا وتوجهوا إلى الأزهر ليطلبوا من العلماء أن يبلغوا شكواهم إلى الباشا، وفى اجتماع حضره التجار والعلماء ورؤساء الطوائف دونوا عريضة أرسلت إلى محمد باشا (١٦٩٩-١٧٠٤) فجمع هذا الأخير فى ديوان كبير الصناجق والأغوات واختيارية الأوجاقات السبع لمناقشة الموقف. ولفت حسن أغا بلفيه أحد قواد أوجاق العزب

---

(١) كتاب تراجم ، ورقة ٩٤٥-٩٤٦؛ زبده، ورقة ٣٦ب.

النظر إلى أن المحتسب كان بلا سلطة بسبب الحمايات، واقترح عقد "جمعية" واسعة تشترك فيها جميع السلطات والقاضى ورؤساء الطوائف الحرفية وأعيان التجار. واجتمع رأى الجميع على أن الوسيلة الوحيدة لدفع عامة الشعب إلى تقبل الإصلاح النقدى الذى يتحملون وحدهم عبأه أن يقوموا بعمل "تخفيض عام على كل المواد الغذائية والبضائع الضرورية والأكثر استهلاكا"؛ ولكن كان من الصعب فرض تعريفة لأسعار السلع على تجار كانوا "فى معظمهم انكشارية أو تجار محظوظين بالحماية". وكان لابد إذا "من إلغاء الحمايات" وإخضاع كل الباعة "تحت رقابة شخص واحد يتم الاتفاق عليه لمراقبة المبيعات والتأكد من الموازين". ولم يكن هناك إلا قائد انكشارى يستطيع وحده تحمل هذه المسئولية الصعبة؛ وكان لا بد أيضا أن يكون له مثل كوجك محمد سلطة كافية ليقبل التضحيات المالية التى سيفرضها عليه هذا الدور.

وعندما انعقد الاجتماع فى ١٧ رمضان ١١١٤/ ٤ فبراير ١٧٠٣، اختار حسن أغا وأغلبية المشتركين على أغا، "وكان هذا الأخير من حزب القاسمية ومعروف بالشدة والنزاهة . وضع على أغا شروطه قبل أن يقبل المسئولية التى أرادوا تكليفه بها : سلطة فرض واحترام قراراته على السلطات الحاكمة والأوجاقات والبكوات، وحق الحكم على كل التجار وبالأخص تجار المواد الغذائية وتجار الغلال وبقية التجار؛ وإبطال "الحمايات"؛ وعمل إصلاح نقدى؛ ووضع تسعيرة للمواد الغذائية؛ وإغلاق محال بيع الخمور وبيوت الدعارة. كان هذا "البرنامج" غاية فى الذكاء : فالوعد بخفض الأسعار كان من أجل جعل الرعية تقبل تحريم العملات "القراصنة" وضرب العملة "الديوانى"؛ وغلق الأماكن السيئة السمعة بالقاهرة ليضفى على القوانين المطروحة صفة أخلاقية ودينية. وظهر بسرعة اتجاه سياسى لم يكن بالطبع فى صالح كبار المضاربين ولا فى صالح الانكشارية الذين كانوا يساندونها، وظهر هذا عندما صدرت أوامر بتحريم تصدير البن وتخفيض أسعار التوابل وتعارض موقف الأغا مع مصالح التجارة الأوروبية. وكان أوجاق الانكشارية يتمنى استرداد حريته ولكنه كان ممزق الأوصال. ويقول دومايية إن جزءا من هذا الأوجاق كان عندئذ متحالفا مع الباشا؛ ومن جهة أخرى وجد الانكشارية أنفسهم معزولين لأن الأوجاقات الآخرين قبلوا بسهولة تضحيات كانت

أقل ضررًا بهم. وكتب القاضى حجة وافق عليها الحضور وقُدمت إلى الباشا فى اليوم التالى فأقرها، وتولى على أغا صلاحياته الجديدة.

وحاول على أغا خلال الأسابيع التى تلت ذلك فرض احترام التعريفة الجديدة للعملات واحترام الحد الأقصى للأسعار الذى توصل إليه بمساعدة مشايخ طوائف الحرف، وحاول ذلك بعمل جولات على مرأىٍ من الناس وباستخدام القسوة مع المتجاوزين، وكان يصطحبه فى هذه الجولات ممثلون للأوجاقات الستة. ولاحظ دوماييه باندهاش ملحوظ بأن الانكشارية بدوا خاضعين "لانحسار سلطاتهم وهم الذين بدوا فى السابق وكأنهم مسيطرين على حكم الولاية منذ عشرين عامًا" ويصف دو مابيه "هذه الثورة غير المتوقعة والمدهشة حيث يجد كل من الانكشارية والعزب محرومين فجأة من المكاسب الهائلة التى كانوا يتحصلونها من البائعين، عندما كانوا يسمحون لهم بالتلاعب فى الأسعار وممارسة التجاوزات الفجة" (٢٥ فبراير). ولم يكن الانكشارية فى الواقع يقبلون حقيقة بالتنازل النهائى عن امتيازات أجبروا على التنازل عنها مؤقتًا؛ لسبب واحد وهو أن الأزمة كانت قد تطلبت إصلاحات سريعة وجذرية ووجدوا أنفسهم فى موقف ضعيف أمام تصرف على أغا وأعوانه الذين انضموا إلى جبهة أعداءهم. ويقول دوماييه إنه منذ ١١ مارس صار "الكل مقتنعًا بأن ثورة كبيرة سوف تقوم فى هذا البلد، وأن الانكشارية والعزب يستعدون لاسترداد الامتيازات التى حُرِموا منها".

وهذا بالفعل ما حدث بسرعة فائقة. فعندما انكسرت حدة الأزمة لم تعد السلطات فى حاجة إلى على أغا لإعادة النظام وتهدئة الغضب الشعبى، وبدأت السلطة المطلقة التى أُنيطت بعلى أغا تُثير الضيق، وبدأت هيبته فى الانكسار ، وكانت المصالح الاقتصادية والمالية لأهم وأقوى الأوجاقات والصلات التى كانت تربطهم بطبقة الحرفيين والتجار هى السبب فى العودة التدريجية للنظام الذى ناهضه على أغا . فقد خُلع على أغا من وظيفته، وأُعيد إليها أكثر من مرة مع كل أزمة، ولكنه كان يواجه بمعارضة شديدة داخل وخارج أوجاقه، وهى المعارضة التى أخذت تتزايد مع مرور الوقت : ففى يوم ٢٦ مايو ١٧٠٤ أعلن الانكشارية

"فى ديوان كبير" أنهم لن يسمحوا بعد ذلك "أن يسير (على أغا) فى المدينة" وتضافر معهم نصف أوجاق العزب. وأخيرا حلَّ محله رضوان أغا، واختفى من الساحة السياسية لفترة(١).

ولكن أزمة عام ١٧٠٣ نالت من سلطة الانكشارية : كان ضباط هذا الأوجاق هم ملتزمى جمارك بولاق ودمياط والبرلس، ولكن يوسف بك حلَّ محلهم فى الدفاتر المالية لهذه الالتزامات بين عامى ١١١٧ (٥-١٧٠٦) و ١١١٩(٧-١٧٠٨)؛ وهذا فى ذاته دليل انحسار له نفس المعنى الذى أكده التغيير الذى حدث فى السنوات التى تلت وفاة كوجك محمد(٢). ولكن الأمور عادت فى هذه المرة أيضًا بسرعة إلى سابق مجراها الطبيعى: ولا نملك أية معلومات عن هذه النقطة لعام ١١٢٠هـ ولكن منذ العام ١١٢١ (١٧٠٩-١٧١٠) نجد ضباطا من الانكشارية مرة أخرى على رأس الجمارك الأربعة. ومن جهة أخرى، كان من البديهى أن إلغاء الحمايات لم يستمر طويلاً : ولا نعرف لماذا ومتى وفى ظل أى ظروف أُعيدت "الحمايات" ولكن توالى الأحداث يُشير إلى أن النظام كان فى أوج قوته بعد العام ١٧٠٣.

## أزمة ١٧٠٩ :

يمكن اعتبار أزمة عام ١٧٠٩ على أنها أزمة نموذجية، ونظرًا لأنها لم تنفجر لأسباب تتعلق بالصعوبات الاقتصادية على نحو ما حدث عند تفجر أزمة

---

(١) A.N. Caire, B1 315, De Maillet 16 avril 1703, 27 juin 1704. C.CM., J 568, De Maillet , 25 Février, 11 mars 1703; j 569, De Maillet 1er juin 1704;

مختصر ، ورقة ٧٢ أ-ب؛ أحمد شلبى، ورقة ٤٠ب؛ قينلى، ورقة ٤٠أ – ٤٣أ؛ دمرداشى، ورقة ١٠٥-١١٥؛ الجبرتى، ج١، ص ص ١٠٢-١٠٤.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر ٤١٦٣/٢٥ و ٤١٦٤/٢٦ (لسنة ١١١٧/٥-١٧٠٦)؛ دفتر ٤١٦٥/٢٧ لسنة (١١١٨/٦-١٧٠٧)؛ دفتر ٤١٦٦/٢٨ (لسنة ١١١٩/٧-١٧٠٨).

١٧٠٣ كما تعد نموذجية لأن نظام الحمايات نُـوقِش علنًـا مـن خـلال مختلـف الأطراف.

لقد جاءت العناصر الأساسية لأزمة عام ١٧٠٩ مرة أخرى من داخل أوجاق الانكشارية ومن الممكن اعتبار محاولة على أغا فى العام ١٧٠٣ حلقة فى سلـسلة صراعات بين القاسمية والفقارية للسيطرة على أوجاق الانكشارية من خلال فئـات متناحرة. واستطاع الحزب القاسمى الانتصار على أعدائه وبفضل على أغا، ممـا تسبب كما رأينا فى تدهور مستمر للأوضاع الاقتصادية للأوجاق، واستمر الصراع حسب المراحل المختلفة، وانتقلت سلطة الأوجاق من فريق إلى آخر. وفـى هـذه المرحلة كانت أهم شخصية فى الأوجاق يمثلها إفرنج أحمد، وهو ضابط من رتبـة متواضعة (كان باش أوده باشى مثل كوجك محمد) وظهر على رأس الأوجاق بعد وفاة مصطفى كتخدا القازدغلى (١١١٥م/٣-١٧٠٤). وكان من حـزب الفقاريـة الذى يرتبط عادة بالانكشارية، وقد مثّل إفرنج أحمد الاتجـاه المناصـر لاشـتراك الانكشارية فى الأنشطة الاقتصادية. لقد كان إفرنج أحمد مرتبطًا ارتباطـا وثيقـا بالتجارة المصرية والأفرنجية الكبيرة أو بالأحرى كان عكس الاتجاه الإصـلاحى الذى مثّله كوجك محمد وعلى أغا. وحُورِب تأثيره بعنف لأسباب لم تكن وراءهـا طباعه وحدها التى قال عنها الجبرتى : "وكان جبارًا عنيدا". وكان موقـع إفـرنج أحمد فى الأوجاق فى الحقيقة سببًا فى المواجهة التى وقعت بين التيارات الكبـرى للانكشارية وبين فريقى الفقارية والقاسمية. وتبدو تلك الظاهرة فى سيرته السياسية فنراه تارة مسيطرًا على الأوجاق، وتارة أخرى مرفوضا منه، ممـا يـدُل علـى الانقسام بين الانكشارية، وعنف الصراع الدائر بين فئتين كانتا على المستوى نفسه من القوة. وطُرد إفرنج أحمد من الانكشارية فى العام ١٧٠٧، ونُفى، ثم عُيِّن رغمًا عنه "صنجق" (فى نوفمبر ١٧٠٧)، وكان قد أُجبر على ترك الأوجاق فـى أيـدى القاسمية ولكنه كان ينتظر الفرصة السانحة ليعود بقوة. وكانت مشكلة تصدير البن سببًا لإثارة صعوبات كثيرة زادت من حدة الأزمة السياسية الدفينة : كـان الباشـا وإفرنج أحمد وحزبه والتجار يُريدون تخفيف حظر تـصدير الـبن الـذى يـضر بمصالحهم المادية، بينما كان عامة الناس يكرهون هذه التجارة ويعتبرونها المسئولة عن ارتفاع سعر هذه السلعة التى لها أهميـة اسـتهلاكية كبيـرة، وكانـت فـرق

الأوجاقات معارضة أيضًا لسياسة تصدير البن من أجل مصالح اتباعهم من جهـــة، ومن جهة أخرى؛ لأنهم كانوا يعرفون أن العوائد الضخمة لهذه التجارة كانت تذهب أساسًا للانكشارية وكبار التجار الذين يحمونهم ويستغلونهم، وكانوا يناهضون نظام الحمايات لنفس الأسباب"[(١)].

وانفجرت أزمة عام ١٧٠٩ لسبب تافه كان عبارة عن مشادة فـــى حـــانوت جزار بين خادم (أو مملوك) لأحد الجاويشية ونوبتجي (أو حمّار) من باب زويلـــة، من هنا جاءت التسمية التى أطلقها بعض مؤرخى الحوليات : "قصة رطلين اللحـــم بباب زويلة" (ذو الحجة ١١٢٠ هـــ/ نهاية فبراير ١٧٠٩). وأخذ كل أوجاق أهبته للدفاع عن خادمه، وبسرعة تحول الموضـــوع إلـــى خـــلاف بـــين الانكـــشارية والجاويشية ثم بين الأوجاقات الست والانكشارية، وذلك على الرغم مـــن الموقـــف المتهادن للإنكشارية؛ لأن انعزالهم كان كبيرًا بسبب سيطرتهم السياسية والماديـــة، وفيما تثيره هذه السيطرة من أحقاد وغيره. وكتب بليران فى اللحظة التى بدأت فيها الأزمة : "أن العزب والجاويشية والسباهية وآخـــرين، ثـــاروا ضـــد الانكـــشارية، لأسباب أكثر أهمية "من مسألة تصدير البن"، فاستمروا فى مشروعهم الـــذى كـــان يرمى إلى الحد من نفوذ السلطة الكبرى للانكـــشارية، ويقولـــون إن الانكـــشارية يريدون الاستحواذ على كل شيء"[(٢)].

---

(١) انظر مقالى "ثورة فى القاهرة" ص ص ١٠١-١٠٢. وانظر أيضًا ملاحظات القنصل بليران ذات الدلالة فى بداية ١٧٠٩ حول الدور الذى لعبته مشكلة تصدير البن فـــى انفجـــار هـــذه الأزمة. فهو يكتب فى تاريخ ٥ يناير أن وجود مراكب كثيرة جاءت لتشحن البن تسبب فـــى وجود صعوبات جمة؛ وأبلغه الباشا أن "كل القوى فى مصر عندما اجتمعت فـــى الـــديوان أكدت عليه بقوة؛ بإجباره على منع تحميلها البن بأوامر جديدة" (C.C.M.J 570). وفـــى ١٩ يناير : تسببت كميات البن المشحونة فى ارتفاع سعره "مما أثار غضب الكثيـــرين خاصـــة الفرق العسكرية التى لا تستفيد من الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأجنبية من أجل تصديرها" فأمر الباشا بخفض سعر البن فى المدينة، حرّم أى تصدير له من أجل "تهدئة شكاوى هـــذه الفرق العسكرية (A.N., Caire, B1 316) وأخيرا فى ١٢ مارس ١٧٠٩: "كان آخر ســـبب لانفجار الفرق العسكرية ضد الانكشارية، مع أنه لم يكن أهم الأسباب، متمثلاً فى التصاريح السرية لتصدير البن"(Ibid).

(٢) A.N. Caire, B1 316, 28 février 1709;

اجتمع ممثلو الأوجاقات الست عند أيوب بك وهو أحد أهم الأمراء الفقارية وكتبوا "قائمة" بكل المظالم التى يرون أن الانكشارية ارتكبوها. وكانت هذه المظالم فى الأساس تدور حول الحمايات، فقد كان جميع أرباب الأصناف تحت حماية الانكشارية، وخاصة كبار تجار البن الذين سيطروا على تصدير البن؛ وبالتالى كان علي أهل الأسواق أن يرفضوا حماية الأوجاقات، وأن يخضعوا لمراقبة المحتسب وفقًا لما جرت به العادة، وذلك بوجود ممثل عن القاضى. كذلك يحرم على الأفراد العاملين فى دار الضرب وفى الأنبار وفى البحرين وفى المدبح السلطانى..إلخ، أن يأخذوا راتبًا من الديوان وأن ينتسبوا إلى أى أوجاق؛ كما أنه لا بُد من نقل دار الضرب خارج ثكنات الانكشارية. وكان لا بُد من إلغاء كل ما يعوق حركة المراكب المشحونة بالغلال السلطانية على النيل، ويحرم على هذه المراكب أن تكون تحت حماية الأوجاقات، كما رأوا تحريم تصدير البن إلى البلاد الأفرنجية ، وأن يُباع بسعر ١٧ بارة للرطل. ويقول القينلى إن الأوجاقات طلبوا أيضًا أن يُسحب من الانكشارية مقاطعاتهم. ونلاحظ أن الانكشارية كانوا بالطبع هم المستهدفين فى كل هذه الشكاوى، ولكن ممثلى الأوجاقات الستة أدانوا أيضًا تجاوزات أخرى كان العزب يستفيدون منها. رفض الباشا على ما يبدو الموافقة على هذه القائمة، فأخذها ستة من ممثلى الأوجاقات وأرسلوها إلى إستانبول لعرضها على الباب العالى هناك.

وعندما نمى إلى علم الانكشارية حقيقة هذا الأمر، أثبتوا بسهولة فى قائمة مضادة أن أعداءهم كانوا يستفيدون هم أيضًا من نظام الحمايات. فاعترفوا قائلين : "إن لدينا حقًا القلقات والمقاطعات من فترة طويلة" ولكن بقية الأوجاقات يتمتعون بمظالم كثيرة عدَّدها فى القائمة : الجابجى باشى، والقافلة باشى، والمعمار باشى، كانت من نصيب المتفرقة، وكان المحتسب من الجاويشية.. الخ وكانت الرسالة وأمين البحرين والخردة والمراكب... إلخ للعزب، وكان الإسباهية المرسلون إلى الأقاليم.. الخ، وينهون القائمة بقولهم : "لو حرمتونا من شئ من امتيازاتنا عليكم

---

مختصر، ورقة ٧٧ أ-ب؛ أحمد شلبى، ورقة ٤٥ أ-ب؛ القنيلى، ورقة ٥٤ أ-ب؛ دمرداشى، ورقة ١٢٩-١٣٠؛ الجبرتى، ج١، ص ص ٣٣-٣٤.

القيام بالمثل من جهتكم". وكان الباشا يميل فى قرارة نفسه إلى الانكشارية ، فعندما تلقى هذه الطلبات المتضاربة حاول التسويف فى أول الأمر. فاجتمع ممثلو الأوجاقات الست مع القاضى ونقيب الأشراف والعلماء ورؤساء الطوائف الحرفية وطالبوا بفرمان، وإلاً قاموا بعزل الباشا (٢٧ ذو الحجة ١١٢٠ / ٩ مارس ١٧٠٩)، فاضطر الأخير إلى إعلان مرسوم كتب بصيغة فضفاضة حتى لا يجد نفسه متورطًا : ويقول بليران "إنه يحرم بصفة عامة كل التصرفات الخاطئة والسرقات والعنف والنهب، ويحرم بصفة خاصة خروج البن الذى حدد سعره عند ١٦ مدينى للرطل "من أجل الرعية". واستمرت المقابلات لفترة والصناجق يحاولون التوفيق بين الحزبين، ولكن دون جدوى، وفى الاجتماع الكبير عند إبراهيم بك أبو شنب (أحد رؤساء الحزب القاسمى) استقروا على هدنة لم تستمر أكثر من سبعة أيام، وفى النهاية قرر الفريقان رفع عرائض متناقضة للباب العالى، وكانت عريضة الأوجاقات الست التى وقع عليها الصناجق والعلماء والنقيب ورؤساء الطوائف. وساند هذه العريضة – على ما يبدو – عامة القاهرة. وأرسلت هذه العريضة فى ٢٦ محرم ١١٢١ / ٧ أبريل ١٧٠٩). وأرسل الانكشارية بعدها بيومين عريضتهم إلى رؤساء أوجاق الانكشارية باستانبول(١).

قرر إفرنج أحمد أن يستفيد من عزلة أوجاقه ليعيد سيطرته عليه، بينما الجميع ينتظر فى القاهرة حكم الباب العالى: واجتمع ممثلو الأوجاقات الست عند أيوب بك، وكان ذلك –غالبًا – بإيعاز منه. وقرروا أن يفرضوا على الانكشارية طرد ثمانية من رؤسائهم الذين كانوا يعتبرون المسئولين عن مقاومة الأوجاق، وكانوا هم بالأخص رؤساء الحزب الذين استطاعوا طرد إفرنج أحمد فى العام

---

(١) A.N., Caire, B1 316, 12 et 25 mars 1709;

مختصر، ورقة ٧٨ب؛ أحمد شلبى. ورقة ٤٥ب – ٤٦أ؛ قينلى، ورقة ٥٥ب؛ دمرداشى، ورقة ١٣١–١٣٢؛ الجبرتى ، ج١، ص ص ٣٤–٣٥. ونجد قنصل فرنسا الذى تابع الموقف يؤكد على محدودية علاقة المصالح التى كانت تربط الانكشارية بالتجارة الفرنسية : ففى ٧ أبريل ١٧٠٩ اقترح بليران بأنه لتدعيم هذه العلاقة فى استانبول عمل مذكرة للانكشارية كانت فيما يبدو وراء تسهيل نقل رسائلهم الثلاث.

(A.N., Caire, B1 316, 7 avril 1709)

١٧٠٧. وبدأ الحصار بمعنى الكلمة حول ثكنة الانكشارية، وكان لإفرنج أحمد نشاط ملحوظ فى هذه العمليات بجانب أهم الصناجق الفقارية، ومن الأمور العجيبة أن يقتنع الأمراء القاسمية بضمِّ قواتهم إلى القوات المحاصرة والتى كانت تتمتع من جهة أخرى بمساندة أهل المدينة: وأصدر علماء الأزهر والقاضى والنقيب ورؤساء الطوائف الحرفية فتوى تأمر الانكشارية على نفى الثمانية الذين أثاروا ذلك وإلاَّ أصبحت محاربتهم شرعية. وأصبح موقف الانكشارية صعبًا بعد حصارهم لبضعة أيام (بين ٣٠ مايو والأيام الأولى من يونيو ١٧٠٩): فكان الانكشارية محصورين فى ثكانهم ومعزولين عن المدينة بسبب قوات إفرنج أحمد وحلفاءه، فهذه القوات كانت مسيطرة على مداخل القلعة من الشمال والغرب، كما سيطروا على المرتفعات المطلة على القلعة، فأجبروا الانكشارية على القبول بشروط أعدائهم ونفى الضباط الثمانية. وبعد ذلك ببضعة أيام أعيد أفرنج أحمد إلى أوجاقه مع رتبته كباش أوده باشى وهى الرتبة التى فقدها من قبل : وفى هذه الحال عاد الفقارية إلى السيطرة على الإنكشارية مما أصبح يشكل خطرًا على الأمراء القاسمية فى المستقبل، وهم الذين ساعدوا فى هذا التغيير[١].

ويبدو أن الإنكشارية عانوا فى الحال من هذا الفشل الخطير : فقد أصدر الباب العالى مرسومًا تم الإعلان عنه فى القاهرة فى ٨ يوليو ١٧٠٩، كان متماشيًا فى مجمل بنوده مع مصالح خصوم الانكشارية. فجاء الأمر الأول فيه بإزالة المظالم والحمايات بالشكل الذى يذكرنا تمامًا بما تضمنته عريضه شكوى الفرق العسكرية التى أرسلوها من قبل إلى استانبول، كما شمل هذا الأمر ضرورة محاسبة تجار البن على أرباحهم. وتعلق الأمر الثانى من هذا المرسوم بنقل دار الضرب من قلعة الانكشارية إلى "حوش الديوان" حيث تم تشييد دار جديدة للضرب مكان المصنع القديم لصناعة البارود. وبعد ذلك بقليل قام القاضى بإحضار مشايخ الحرف (أرباب الحرف والصنايع) ليعرفهم بأن "الخط الشريف" ينص على أن "لا

---

(١) A.N., Caire, B1 316, 31 mai et 15 juillet 1709.

الشاذلى، ورقة ١-٢، أحمد شلبى، ورقة ٤٧ب – ٤٨ ب؛ القينلى، ورقة ٥٦ب – ٥٨أ؛ دمرداشى، ورقة ١٣٥-١٣٦؛ الجبرتى، ج١، ٣٥-٣٦.

يكون أحد من أرباب الحرف والصنايع له تعلق بوجاق من الوجاقات وأن يكونـوا رعايا" . بيد أن هذه النقطة تحديدًا لا تشى بالضرورة بوجود طابع "ثورى" حقيقـى لمثل هذا المرسوم؛ إذ من الواضح أن الأمر كان يتطلب ما هو أكثر مـن إصـدار مرسوم من استانبول ليضع نهاية قاطعة لعلاقات الحماية والاستغلال التى ربطـت الأوجاقات بأرباب المهن الحرفية : فقد أجابوا على القاضى بأنهم "عسكرية وأولاد عسكرية وقاموا على غير امتثال"، وفهم القاضى "أنهم اجتمعوا على إيقاع مكـروه به، فخاف منهم، ولم يعد يذكر لهم ما جاء فى هذا الخط الشريف"(1).

إن قضية الالتحاق بالأوجاقات، كما فى محاولات كوجك محمد وعلى أغـا، ترينا بوضوح العقبات الكؤود التى كانت تعترض كل محاولة تبـذل فـى سـبيل إصلاح الركيزة الأساسية فى التنظيم الاقتصادى السياسى لمصر : فنظام الحمايات جاء نتيجة لتطور قديم دام أكثر من نصف قرن؛ كما مثل أحد المـصادر الرئيـسة التى حققت للأوجاقات الأكثر نفوذًا أرباحًا مادية هائلة. وبقدر ما بقيت علاقة القوى التى تصدت لبعضها البعض بالقاهرة على نحو ما كان عليه الحال عند مطلع القرن الثامن عشر، بقدر ما استمر الانكشارية والعزب يُهيمنان على الحياة الـسياسية، إذ تعذر على الباشوات استرداد سلطاتهم التى تدهورت، بينما ظل البكوات فى عزلـة نسبية. وعلى ذلك لم يكن هناك تغير جذرى يمكن أن يطرأ على هـذه الأوضـاع. فالضربة التى وُجهت إلى الانكشارية بسبب أزمة عام ١٧٠٩ لم تؤثر طويلاً علـى مصالحهم المادية: فقد أمكنهم خلال السنة المالية (١١٢١/٩-١٧١٠ ) أن يستردوا من جديد التزامات الجمارك التى استبعدوا منها بشكل مؤقت بعد العام ١٧٠٣. ولا يبدو أن شيئًا حدث سوى تعرض القوة الاقتصادية للحياة لهزة عنيفة، وذلـك مـن جراء التهديدات المقيتة والإجراءات المرتقبة من جانب الباب العالى التـى أثقلـت كاهلهم فى العام ١٧٠٩. ومع عودة إفرنج أحمد على رأس الانكشارية عـاد مـن جديد "الحزب الاقتـصادى" **La parti écononmique** يـتحكم فـى مـصير أوجـاق

---

(١) أحمد شلبى، ورقة ٤٨ ب – ٤٩أ؛ الجبرتى ، ج١، ص٣٦-٣٧؛ حيث أورد الجبرتى النص كلمـة كلمة مما جاء عند أحمد شلبى.. وانظر أيضا: القينلى، ورقة ٥٦ـ؛ الدمرداشى ، ورقة ١٣٣.

الانكشارية ، وليصبح من ثم قادرًا على الدفاع عن مصالحهم المادية تمامًا مثل دفاعه عن مصالحهم السياسية.

## أزمة ١٧١١ وانتكاسة الانكشارية

تعد ثورة عام ١٧١١ فى الأساس حركة سياسية، كان رهانها السيطرة على أوجاق الانكشارية، وقد تنازع فيها أطراف عدة : فمن ناحية حزب إفرنج أحمد المدعوم من الباشا والأمراء الفقارية، وهو الحزب الذى كان يستفيد من تعاطفه الواضح مع التجارة الإفرنجيَّة التى تتماشى مع مصالحه، ومن ناحية أخرى الحزب القديم المعادى لإفرنج أحمد والذى أثاره "الضباط الثمانية" إثرَ تمكنهم من العودة من منفاهم إلى القاهرة فى نهاية العام ١٧١٠. وكان هؤلاء الضباط الثمانية قد لاقوا دعمًا ومساندة من أوجاق عزبان والأمراء القاسمية. على أن الانقسام التقليدى بين المماليك الفقارية والمماليك القاسمية لم يؤثر على الإنكشارية: إذ إن معظم الأوجاقات الأخرى عانت من آثار هذا الانقسام، والمجموعات المتنافسة تصارعت للهيمنة على السلطة، مثلما كان دأبهم منذ ربع قرن مع الانكشارية. ولم يكن ثمة إمكانية لتفادى وقوع هذا الصراع، وذلك بسبب الصعوبات السياسية الطارئة داخل معسكر الحزب الفقارى، ووقوع الشقاق بين اثنين من كبار الأمراء الفقارية أيوب بك وقيطاس بك، وما تلاه من شقاق آخر بين محمد بك الكبير ومحمد بك قطامش اللذين تاقت نفس كل منهما إلى حكم ولاية جرجا بالصعيد. ونكاية فى حزبه الفقارى، تقرب قيطاس بك من حزب القاسمية الذي كان يرأسه أيواظ بك، وأخذ يعمل من أجل الانتقام من خصومه على حساب الفقارية. وكان انضمامه للحزب القاسمى قد أحدث اختلالاً فى التوازن النسبى بين الفقارية والقاسمية ذلك التوازن الذى كان يحكم الحياة السياسية بالقاهرة، فقد فجَّر الضعف المتزايد للحزب الفقارى – كما هو متوقع – الصراع داخل أوجاق الانكشارية.

وتجاوزت انعكاسات هذا الصراع المجال السياسى الذى كان آخذًا فى التطور. وعندما لم يستطع أى من الحزبين المتصارعين حسم الموقف لأى منهما، قام الأمراء القاسمية بباب العزب الذين كانوا يتحكمون فى مدينة القاهرة – بعمل

محاولة لاستمالة وضم الانكشارية المتفقين معهم أو حتى أولئك المترددين منهم إلى معسكرهم، ليخلقوا بذلك "هيراركية موازية"، وقاموا بتعيين حسن جاويش الجلب كتخدا جديدًا "للأوجاق نكاية فى الكتخدا المنضم للفقارية". ويضاف إلى هذا اختيارهم لعلى أغا ليتولى أغاة الانكشارية (فى ١٢ يونيو) بدلاً من الأغا الموالى لصفوف الفقارية، آخذين فى الاعتبار الدور الكبير الذى لعبه هذا الضابط منذ بضع سنوات مضت، ودلت هذه التحركات على وجود مسعى جديد لاقتلاع أوجاق الانكشارية من "الحزب الاقتصادى" ولقطع صلة الأوجاق بالتجارة الكبرى. وقد أثرت بالفعل الهزيمة الساحقة للانكشارية ولحلفاءهم الفقارية وموت إفرنج أحمد (فى ٢٢ يونيو ١٧١١) على الوضع الاقتصادى للأوجاق وعلى علاقاته بأرباب الحرف. ويُفسر هذا بالتأكيد سبب تقلص المستقطعات التى كان أوجاق الانكشارية يتحصلها على تركات الحرفيين والتجار الملتحقين بهذا الأوجاق، كما يفسر سبب بطء حركة الانضمام إلى الأوجاقات بين عامى ١٧١٠ و ١٧٢٠. وكان لا بُد أن يعانى التجار بشكل مباشر من صدمة الهزيمة التى لحقت بالانكشارية الذين كانوا يوفرون لهم الحماية، كما عانوا من استمرار ضعف هذا الأوجاق . ووجه المنتصرون فى نهاية العام ١٧١١ تجريدة عسكرية ضد البدو والهوارة بالصعيد الذين جاءوا من قبل فى صحبة محمد بك الكبير، وبلغت قوة التجريدة ١٠٠٠ عسكرى، وأُعطى لكل فرد فيها ٣,٠٠٠ نصف فضة كمكافأة، واتفق على أن يتم تغطية نفقات هذه التجريدة من "مال البهار سنة تاريخه". وجاء المرسوم الصادر فى نوفمبر ١٧١١ (خط شريف) موجهًا للتجار إهانة لا يمكن إنكارها، فقد حظر عليهم ركوب الخيل والبغال مثلهم فى ذلك مثل "أولاد البلد"، وكأن الباب العالى أراد التأكيد على أن التجار ليسوا إلاّ "رعايا" فى حين كان ثراؤهم وعلاقتهم بالانكشارية يعطيهم إحساسًا طبقيًا بأنهم ينتسبون إلى الطبقة الحاكمة[1].

---

(١) حول أزمة ١٧١١ انظر :

A. Reymond, Une "Révolution" au Caire. A. N. , Alexandrie, B1 100, Monhenault, 19 juin 1711.

الشاذلى ، ص ص ٦٧–٦٨، ٨٥، أحمد شلبى، ورقة ٥٨ ب، ٦٢أ، ٦٥أ؛ القينلى ، ورقة ٦٩أ؛ دمرداشى، ورقة ١٥٣؛ الجبرتى، ج١، ص ص ٤٤–٤٧، ٦٠٤.

ومع ذلك يبدو أن تغيرات طفيفة شقت طريقها فى عمق القاعدة التى كان يقوم عليها النظام السياسى. فقد مات على أغا فى ١٣ نوفمبر ١٧١١ دون أن يتمخض عن عودته إلى منصبه عمل محاولة "إصلاح للنظام" يمكن مقارنتها بمحاولته الإصلاحية السابقة فى العام ١٧٠٣. ومن ناحية أخرى كانت الضربة التى تلقاها الحزب الفقارى فى العام ١٧١١ قد خفف من حدتها – نوعًا ما– ذلك الارتباك الذى ألمَّ بالحزب القاسمى إثر سقوط رئيسه صريعًا فى ذلك الحين، كما أن التخلص من قيطاس بك الفقارى (المنشق عن حزبه) فى العام ١٧١٥ قد ساهم فى تهدئة وتخفيف حدة نتائج هزيمة الانكشارية : ويظهر أثر ذلك جليًا فى تزايد عمليات تهريب البن إلى أوربا والتى استعادت نشاطها بفضل المساعدات القيمة التى قدمتها الانكشارية فى هذه الفترة نفسها[١]. ولم يتحقق للقاسمية السيطرة على السلطة إلا بعد أن تم اغتيال قيطاس بك (١٠ يوليو ١٧١٥) وهروب محمد بك قطامش (٢١ سبتمبر). وكان التخلص من كبار قادة الحزب الفقارى قد أدى إلى خلق صعوبات خطيرة بين أوجاقى عزبان والانكشارية ثم داخل تكنات الانكشارية نفسها، فيما بين أنصار وخصوم قيطاس بك : وأصبح الحزب الفقارى فى النهاية هو الحزب المهزوم فى الساحة السياسية، وعين القاسمية على رأس أوجاق الانكشارية كدك محمد كتخدا. وبات أوجاق الانكشارية خاضعًا، لبعض الوقت، لتبعية أوجاق عزبان والحزب القاسمى.

وأيًا كان الأمر، فالنتائج على المدى البعيد كانت أكثر خطورة، إذ أن الانتصار المؤقت الذى حققه أوجاق عزبان على أوجاق مستحفظان أدى فى مجمله إلى إضعاف جميع الأوجاقات بالنسبة إلى قوة البكوات المماليك، هذا فضلاً عن الصراعات الداخلية التى مزقتهم والقوى الأخرى التى كانت تؤجج هذا الصراع وتوظفه فى خدمة مصالحها. وقامت القاسمية بتعيين أغا للانكشارية من بين اتباع إسماعيل بك بن إيواظ (رئيس الحزب القاسمى) ويدعى إسماعيل أغا "وذلك إبان الصعوبات الاقتصادية التى عرفتها مصر فى نهاية العام ١٧١٥ والتى اقتضت

(١) A.N., Caire, B1 317, 5 mai 1714.

بالضرورة عمل تسعيرة للمواد الغذائية وللعملات المتداولة(١). وخلال العقد التالى تشتعل النزاعات بين الصناجق الذين شكلوا لبّ الحياة السياسية فى مصر، والأوجاقات الذين لم يعودوا يمثلون سوى قوات مساعدة يقوم بكوات مختلف الأحزاب باستخدامها فى الاتجاه الذى يخدم مصالح كل منهم، كإسماعيل بك بن أيواظ وجركس بك (الأمير القاسمى المنشق) وزين الفقار (رئيس الأمراء الفقارية)، والمغزى العميق لهذا التغير الجارى فى مركز السلطة هو نتيجة للموقف المتقلب لجركس بك الذى نراه تارة يتحالف لبعض الوقت مع الانكشارية ويشارك فى المضاربات التجارية الدولية الكبرى وتارة أخرى نجده يظهر العداء الشديد للتجار الذين لم يسلموا لا من الإهانات ولا من وسائل الإكراه والعنف التى اقترفها هو وأتباعه.

## أزمة ١٧٢٤-١٧٢٥

كانت هذه الأزمة مثل غيرها من الأزمات التى سبق لنا دراستها، تدور حول المقاطعات والحمايات التى شكلت سببًا رئيسًا لوقوعها. بيد أن هذه الأزمة تختلف عن غيرها فى نقطة جوهرية وهى أنه : بينما كانت الصراعات الداخلية تبدأ أولاً بالأوجاقات مع الباشا ثم تقع الخصومة بين الأوجاقات الستة وأوجاق الانكشارية نجد أن أزمة١٧٢٤-١٧٢٥ تدور بين أحد البكوات المهيمنين على الساحة السياسية والأوجاقات التى تستغل الطبقات الحضرية وهو ما تسبب فى نشوب الصراع.

وبدأت الأزمة من منطق تقليدى معتاد : فترة من الصعوبات الاقتصادية الشديدة التى استمرت منذ بضع سنوات وبلغت ذروتها فى صيف ١٧٢٤ حيث بلغ أردب القمح سعرًا غير معتاد (٤٨٠ بارة للأردب)؛ وذلك بفعل حيل المضاربات السعرية لجركس بك، وهى المضاربات التى لم تكن غريبة على القاهرة. واتسع نطاق الأزمة فى شهر نوفمبر بالقاهرة حيث ثارت الرعية واحتلت الأزهر، وبعدها

---

(١) أحمد شلبى، ورقة ٧٩ب - ٨٠أ.

توجه الثائرون إلى الرميلة وإلى بيت جركس بك، فما كان من الأخير إلا أن أرسل للقاضى بأن يجمع ممثلى الأوجاقات، وطالب بأن "أغوات الجملية والتفكجية والجراكسة ومستحفظان والعزب ينزلون إلى القاهرة" ليقوموا بالتجوال بالشوارع؛ للعمل على تهدئة نفوس الأهالى. وبإزالة العقبات التى أثارتها الانكشارية تعامل جركس بك بقوة مع هؤلاء الأخيرين متهمًا إياهم بأنهم "موالسين، وأن قيام الرعية منكم"، وهكذا بدأ الصراع بين البك والأوجاق.

واشتكى مُمثِّلوا الأوجاقات ، بعد بضعة أيام، من ابتزازات ومظالم يقترفها أتباع جركس بك فى الأرياف، فرد عليهم الصنجق (جركس بك) بكل حدة واصمًا إياهم بالظلم الذى يقترفونه هم أنفسهم بالقاهرة وانتهى إلى قوله : "فإن كنتم لم تشيلوا هذا الظلم الذى فى هذه البلد [القاهرة] وإلا أمرت الكشاف بإن يأخذوا من كل بلد قدر ما كان يأخذه عشر مرات". وعندما طالبوه بأن يعرفهم ظلمهم عدَّد لهم مواطن تجاوزاتهم ذاكرًا لهم : "المقاطعات وأمانة بحر بولاق والمذبح والخردة وما زاد على الحسبة والجمركات" وأن يتم إبطال كل الزيادات عما هو مسجل بدفتر إبراهيم باشا (٧٠-١٦٧١). وبالرجوع إلى هذا الدفتر ومقارنته بما يجرى تحصيله فى العام ١١٣٧ (٢٤-١٧٢٥)، تبين لهم أن المظالم زادت بالفعل عما كان سائدًا فى العام ١٦٧٠ بما قدره ٦٨٠ كيسا (١٤ يناير ١٧٢٥) . وفى صبيحة اليوم التالى أرسل جركس إلى العلماء والبكرية والسادات ونقيب الأشراف وأغوات السبعة بلكات والصناجق وأجناد السبعة أوجاقات الذين جمعهم جميعا فى بيته وخطب فيهم بشكل مؤثر ولكن دون شك ليس بإخلاص كامل حول معاناة الناس وزيادة المظالم "جميع أهل مصر انحرقوا من تزايد الظلم وفحشه فى الأرياف وفى هذه البلد" وانتهى إلى قوله : "واحنا نظلم الرعايا وأهل بلدنا... وأننا قادرين على إزالته". ووافق الجميع واستحسنوا كلامه وكتبوا عرض حال ورفعوه إلى الباشا وقام الأخير عندئذ بإلغاء جميع "الزوايد" التى حدثت بين عام ١٠٨٣ و ١١٣٧ وبصفة خاصة ما تعلق "بالمقاطعات والجمرك والخردة وأمانة البحرين والمذبح والحسبة" وتعين أن تلغى أيضًا جميع مظالم الأرياف ولا يدفع إلى كاشف الإقليم إلا بحسب القوانين القديمة. وأعلن الانكشارية عن تنازلهم عن مقاطعاتهم وعن المذبح، وتنازل العزبان بعد تردد دام ثلاثة أيام عما يتعلق بهم فى الخردة. وليس ثمة شئ

يسمح لنا بأن نعتقد بصدق "صاحب المبادرة" من نوع "ليلة ٤ أغسطس" المصرية(*) : فنعتقد بالأحرى أنه بقدر التردد القليل عند جركس فى اقتراح تلك التضحيات بقدر ما كان لابد أن يدعم هذا الأمر بصفة خاصة بواسطة أوجاق الانكشارية الذى وجد نفسه فى حالة حرب مفتوحة، تمنى جركس لو أنها تحطم قوة هذا الأوجاق. وبالنسبة إلى الأوجاقات فإن تفاقم الأزمة النقدية والخوف من الاضطرابات الخطيرة التى يمكن أن تنجم عنها دفعتهم إلى الاستسلام لتلك الإصلاحات التى كبدتهم غاليًا ولكنهم تمنوا أن يكون الأمر مجرد مسألة مؤقتة.

ونزلت جماعة الباشا المدينة تعلن للأهالى إلغاء المظالم. ولما كانت الصعوبات النقدية لم تتوقف والغلاء والمجاعة باتا أكثر خطورة ؛ فإن الناس لم يجدوا أمامهم من سبيل سوى التوجه إلى باب مستحفظان ورفعوا لهم شكاواهم. وقرروا عندئذ تعيين باكير أغا أغاة مستحفظان مع برنامج إصلاحى يعطيه صلاحيات تذكرنا بكثير من إجراءات سلفه على أغا : "مش إبطال جميع الحمايات والجمركات الزايدة عن قانون إبراهيم باشا وإبطال المظالم ومنع أى أحد من أن يجبى ضرائب زائدة عن القانون"؛ وأصبح من صلاحيات باكير أغا المعروفة أن يقبض على أى شخص يشاء حتى ولو استجار بأى بيت مثل بيت جركس أو مصطفى كتخدا أو رجب مستحفظان أو إبراهيم كتخدا عزبان (٢ مارس ١٧٢٥). ويبدو أن الباشا كان يتطلع إلى ما هو أكثر من ذلك: إذ كان يرمى إلى "إخراج الهوارة من الأوجاقات ويجعلهم رعية والتجار من العسكرية ويجعلهم رعية لأجل إذا ما ماتوا تضبط تركاتهم". ولكن العسكر اعترضوا على هذا المطلب وطالبوا الباشا بالرجوع إلى "القوانين القديمة" فأرسل الباشا يكشف فى دفتر إبراهيم باشا عن حقيقة الأمر فتبين أن "هوارة انكشارية وعزب، وأولاد البلد والتجار عسكرية فى الأوجاقات السبع" وذلك منذ فترة تعود إلى ما قبل العام ١٦٧٠، وعندئذ ألغى الباشا تلك المشاريع. على أنهم لم يذهبوا بعيدًا فى هذا الاتجاه، لكن حدث مع ذلك عودة للنظام السابق. فقد ردَّ الباشا للانكشارية التزام الجزية (قلم الجوالى) التى كان لملتزمها حق جباية ضريبة الرءوس على أهل الذمة، الأمر الذى دفع بأوجاق

---

(*) لعله يقصد مجىء الفيضان وما يتبعه من إجراءات تتعلق بتسعير المواد الغذائية (المترجم).

عزبان للمطالبة برد "الخردة" إليهم،غير أن الباشا لم يوافقهم قائلاً لهم : "الخردة مظلمة"، وعندئذٍ اتجه العزبان إلى احتلال مسجد السلطان حسن والرميلة، مهددين بالدخول فى صراع مفتوح ضد الباشا. وممَّا لَهُ مغزى كبير فى هذا الصدد أن الانكشارية انضموا للعزبان وساعدوهم باحتلالهم لمواقع استراتيجية على أطراف القلعة (مسجد المحمودية والمحجر)؛ ثم توسطت الانكشارية لدى الباشا مطالبين إياه بإعادة "الخردة" للعزبان، فاستجاب لوساطتهم فى الحال. وإذا كان باستطاعة الباشا استغلال تفرق كلمة الأوجاقات -فيما سبق- للدفع بهم إلى التخلى عن امتيازاتهم، فإن الأمر الآن تغير مع تحالفهم الذى شكل قوة أجبرته على عدم المخاطرة بالمواجهة. وفى الوقت نفسه كان جركس بك يتطلع إلى التخلص من غريمه زين الفقار، غير أنه اصطدم بمعارضة محمد باشا؛ ولذلك قرر أن يُطيح بالباشا، وذلك من خلال التحالف مع الأوجاقات والعلماء (١٩ يوليو)؛ وفى ظل هذه الظروف باءت محاولة "الإصلاح" التى كان جركس بك نفسه باعثها – بالفشل(١). ومع ذلك لم يمر وقت طويل على نجاحه فى إقالة الباشا ولم يستفد من هذا النجاح؛ إذ أنه خلال بضعة شهور تالية تحالف مع الباشا المعزول وخليفته المعين (من استانبول) الأمراء الفقارية والموالون لزين الفقار بك والأوجاقات، ليتم إجبار جركس بك على الذهاب إلى المنفى (١٠ فبراير ١٧٢٦).

وكان هذا التعاون بين الانكشارية والعزبان فى الدفاع عن امتيازاتهم مظهرًا آخر حيث كانوا يقتسمون العوائد التى يفرضونها على التركات مما مثَّل حقيقة جديدة ذات أهمية كبيرة. بعد المنافسة وتضارب المصالح الذى أضعف مركزهما بعد العام ١٧١١، اتجه الانكشارية والعزبان بعد العام ١٧٣٠ إلى عمل شراكة فيما بينهما على اقتسام السلطة السياسية وما يترتب على ذلك من عوائد مالية، ليُشكّلا حكمًا ثنائيًا، واتفقا بصفة خاصة على أن يوزعا فيما بينهما عائد استغلال أهل الحضر : فنحو العام ١٧٣٠ كان عثمان كتخدا القازدغلى (أوجاق الانكشارية) يشاركه يوسف كتخدا البركاوى (أوجاق عزبان)؛ ثم على كتخدا الجلفى (عزبان) شاركه عبد الله كتخدا القازدغلى (انكشارية) والذى شاركه كل من عثمان بك

(١) أحمد شلبى، ورقة ١٥٣أ – ١٦٤أ.

وإبراهيم بك؛ وفى النهاية وتحديدًا بين عامى ١٧٤٤ و ١٧٥٥ كان إبراهيم كتخدا قازدغلى (انكشارية) يشاركه رضوان كتخدا الجلفى (عزبان)[١].

## المحاولات الأخيرة للباشوات فى استعادة السيطرة على الإيرادات الحضرية

أتاحت المنافسات بين الصناجق وضعفهم المتبادل الفرصة من جديد، نحو العام ١٧٢٠، الفرصة لظهور الطموحات السياسية للباشوات : وترجم ذلك فى الدسائس والحيل الملتوية فى مواجهة البكوات الواحد ضد الآخر والتى أدت تدريجيًا إلى إضعاف الأحزاب التقليدية، ليتمكن الباب العالى من الحكم المطلق والذى دعمَّ السلطة العثمانية على مصر. ونجح بعض الباشوات ببراعة فى دسائسهم: فعلى سبيل المثال، ساهم محمد باشا بقوة فى إقصاء إسماعيل بك بن إيواظ فى العام ١٧٢٣ وذلك من خلال جركس بك وزين الفقار بك؛ كذلك نجح على باشا فى إجبار جركس بك على النفى فى العام ١٧٢٦. بيد أن هذه اللعبة السياسية طالت الباشوات أنفسهم وأدت إلى استبعادهم من السلطة : فـ "رجب باشا" كان ضحية التوافق والتصالح غير المتوقع الذى حدث فى العام ١٧٢١ بين جركس بك وإسماعيل بك؛ وتم عزل باكير باشا فى أول يناير ١٧٣٧ بسبب تورطه فى الاتفاق مع صالح كاشف على تدبير مؤامرة لاغتيال "محمد بك قطامش" والتى انتهت بمذبحة راح ضحيتها أحد عشر أميرًا، كان من بينهم ثلاثة من الأمراء المتنفذين المسيطرين آنذاك على السلطة فى مصر؛ كذلك أُطيح بسليمان باشا فى يناير ١٧٤٠ بسبب تحريض على اغتيال على كتخدا الجلفى.

وحاول الباب العالى والباشوات الإفادة من هذه اللحظة التى أعيدت فيها السلطة إليهم فى تغيير تقسيم الإيرادات الناتجة عن استغلال المقاطعات الحضرية. ودبت الانشقاقات داخل أوجاق الانكشارية حيث دخل عثمان كتخدا فى صراعٍ ضد حسين كتخدا الدمياطى؛ بسبب التزام جمرك دمياك الذى تنازعا عليه فى أكتوبر

---

(١) دمرداشى، ورقة ٤١٢، ٥٦٠.

١٧٣٥، وبعدها بقليل وقع الصراع بين عثمان كتخدا الانكشارية وسليمان كتخدا العزبان بخصوص تنظيم "ليلة الرؤية" (يناير ١٧٣٦) الأمر الذى سهل الطريق إلى إلغاء العديد من امتيازات الأوجاقات فى العام ١٧٣٦ : كإبطال الحسبة وإلغاء ضرائب أخرى مثل "المكس" الذى كان أوجاق عزبان يتحصل عوائده على المواد الاستهلاكية المباعة بالرميلة، وإلغاء المظالم والحماية (فبراير ١٧٣٦). ومن بين مختلف القرارات التى اتخذت لم يتم آنذاك سوى تنفيذ قرارين منها: يتمثل الأول فى عدم استبدال إسماعيل أغا المعزول عن الحسبة بآخر، والثانى فى تحطيم "المصطبة .. المعدة لأخذ الجمرك" بالرميلة. وخلال شهر مايو التالى أصر الباشا على إبطال حمايات المراكب التى تنقل إلى القاهرة الحبوب المحصلة تحت بند الضرائب العينية. وأخيرًا فى ٥ يوليو ١٧٣٦ نزل محمد أغا مستحفظان المدينة وأعلن عن الإجراءات التى اتخذت ضد مصالح "البوجوازية المحلية" التى كانت تحتكر التجارة الكبرى وتشارك فى الاستغلال المالى لأهالى الحضر : فحرم على "المغاربة وأرباب الأقلام من أولاد البلد والتجار أن لا يشترون المماليك والجوارى البيض والذى عنده منهم شئ يبيعه ولا يقتنيه ولا يستخدموا إلا العبيد والجوارى السود". وعند التعريف بأهمية دور امتلاك المماليك فى علاقات التداخل بين كبار التجار وطبقة العسكر يتعين علينا إضافة هذا الإجراء الذى أشرنا إليه آنفًا. على أن مبادرة اغا المستحفظان قد أدت إلى "إبطال الحسبة": وتظل القاهرة بدون محتسب طيلة خمسة شهور إلى أن تم تعيين محتسب جديد فى منتصف شهر يوليو[١].

وإذا كانت أحداث العام ١٧٣٦ قد غلفها الغموض إلى حد ما فإن أحداث العام ١٧٣٨ كان واضحة تمامًا ؛ فقد وصل إلى القاهرة مصطفى باشا بعد عزل باكير باشا فى العام ١٧٣٧، حاملاً معه "خطوط شريفة" تتضمن تعنيفًا قاسيًا للقوى المتنفذة فى مصر. فجاء فى الخط الشريف : "إنكم اتخذتم عُزلان وزرائى دأبكم بغير الحق وهذا أمر يدل على استخفافكم بى.. وكأنكم أنتُم الملوك والسلاطين ونحن الرعايا والمساكين، وإنا قد عفونا عنكم فى هذه المرة والحذر ثم الحذر أن تعودوا إلى مثل هذه الفعلة فلا تلوموا إلا أنفسكم وتربة أجدادي"[٢]. وتصبح هذه

---

(١) أحمد شلبى، ورقة ٢٥٤ب – ٢٥٦ب.

(٢) نفسه، ورقة ٢٦٤ب.

اللهجة القوية مألوفة إلى حد ما فى العلاقة بين الباب العالى وسلطات القاهرة، وهذا التهديد بالثأر والانتقام لم يعد يرد فى السر، فالمراسيم الهمايونية المعلنة فى العام ١٥١١ (٣٨-١٧٣٩) جاءت واضحة : فقد حمل قابجى باشا خطًا شريفًا قرئ بالديوان فى حضور الصناجق والأغوات واختيارية الأوجاقات السبعة، يأمر الباشا : "إنك تضبط المقاطعات تمامًا ولم تعط المصرلية شئ عن سنة ١١٥٢ (٣٩-١٧٤٠)". ثم قام الباشا بدعوة الأطراف المعنية (الأغوات والكتبة) بالقاهرة ليناقشهم فى أمر جمارك رشيد والإسكندرية ودمياط وبولاق ومصر القديمة والملاحة والخضرة والحملة والخردة وسوق السمك. ونجح الانكشارية والعزبان فى استمالة الأوجاقات الخمسة الآخرينى الذين أقنعوهم بأن يكونوا جميعًا على قلب رجل واحد فى الدفاع عن مصالحهم وامتيازاتهم. وعقدوا "جمعية" فى بيت عثمان بك ذو الفقار حضرها بخلاف ممثلى الفرق الأوجاقلية قاضى العسكر ونائبه والسادات والبكرية ونقيب الأشراف وأرباب السجاجيد. وصدقوا جميعًا على العريضة التى رفعوها إلى السلطان، مطالبين إياه بالإبقاء على مقاطعاتهم التى يمتلكونها منذ مدة طويلة. وتلقى السلطان العريضة واستاء من مشاركة قاضى العسكر ونائبه فى هذا الأمر، ولكنه استجاب لمطلبهم[١]. وبعد هذه المحاولة غير المجدية من جانب الباب العالى أصدر مصطفى باشا أمرًا "برجوع المقاطعات إلى أربابها المصرلية".

ويصل سليمان باشا القاهرة فى أغسطس ١٧٣٩ إلا أن العسكر يعزلونه على وجه السرعة فى يناير ١٧٤٠ ويتم سجنه، وذلك بسبب تصرفاته، إذ أنهم كانوا يخشون إن نزل الباشا المدينة أن يؤدى ذلك قيامه بعمل مؤامرة ضد الانكشارية "تتسبب فى وقوع اضطرابات وثورة فى البلاد"[٢]. وبرغم أن حكومة الباب العالى لا تبدى ارتياحا على وجه الإطلاق للقوى المتنفذة بالقاهرة، إلاً أنها سلمت بعزله وتعيين باشا آخر يدعى "على باشا الحكيم أوغلى" الذى أعلن فور وصوله للقاهرة

(١) دمرداشى، ورقة ٤٤٥-٤٤٨؛ قينلى، ورقة ١٩٣ب – ١٩٥أ (الذى روى القضية زمن عثمان باشا) .

(٢) A.N., Caire,B1 326, 19 janvier 1740.

عن برنامجه (فى جمادى الأولى ١١٥٣/ يوليو - أغسطس ١٧٤٠) مشيرًا بوضوح إلى عجز الباب العالى وممثليه عن استعادة زمام حكم البلاد بين أيديهم، قائلاً للحاضرين بالديوان : "أنا لم آت إلى مصر لأجل إثارة فتن الأمراء وإغراء ناس على ناس، وإنما أتيت لأعطى كل ذى حق حقه، وحضرة السلطان أعطانى المقاطعات، وأنا أنعمت بها عليكم فلا تتعبونى فى خلال المال والغلال"(١). وباتت المرجعية الصورية للمقاطعات ذات أهمية كبيرة بعد محاولة العام ١٧٣٨ : تلك المحاولة التى ترمز إلى أن الباب العالى قد تنازل بشكل محدد عن تغيير توزيع الالتزامات الحضرية، جاعلاً إياها لأوجاق الانكشارية المسيطر بالقاهرة. وحينما توصل إلى التغاضى عن هذا التحفظ، كان الأمر قد بات بغير جدوى : فقام الوزير بتوجيه ضابط من أتباعه ليقوم بحيازة التزام جمرك إسكندرية باسم الباشا (فى نوفمبر ١٧٤١)، على أنهُ سرعان ما تراجع عن ذلك فى الحال. وبعد ذلك بعشرين عامًا جاء أحمد باشا للقاهرة (٤ أكتوبر ١٧٦٠) "وكان ذا شهامة وقوة مراس" ولكنه عُزل (فى سبتمبر ١٧٦١) بسبب رفضه استمرار التزام الجمارك بيد الانكشارية، وقيامه بتكليف بعض أتباعه لإدارة هذا الالتزام "ليستغل تارة لحساب الباشا، وتارة لحساب الانكشارية"(٢).

## الخلاصة

سيطر على السلطة بالقاهرة دون منازع كل من إبراهيم كتخدا (رئيس أوجاق الانكشارية) ورضوان كتخدا (رئيس أوجاق العزب)، وذلك خلال السنوات من ١٧٤٤ إلى ١٧٥٥، وبهذه السيطرة المنفردة بلغ النفوذ السياسى للعسكر ذروته . فأصبح (الانكشارية والعزبان) متضامنين فى الهيمنة السياسية وفى اقتسام الإيرادات التى ضمنوها لأنفسهم دون غيرهم من القوى الأخرى (باشوات أو بكوات)، ليستمر احتكارهم لهذه المصادر دون منازع. وفى العام ١٧٤٨ تحالف محمد باشا راغب مع حسين بك الخشاب، ولكن دون جدوى. وكان حسين بك "أقدم بكوات مصر فى ذلك الوقت، مُهَابًا لكبر سنه ولتودده إلى الناس". وكان تحالف

(١) الجبرتى، ج١، ص ١٥١؛ دمرداشى، ورقة ٤٧٧.

(٢) A.N., Alexandrie, B1 105, 15 novembre 1741; الجبرتى، ج١، ص ٢٥٠.

الباشا معه يرمى إلى إقصاء إبراهيم جاويش الذى انـزعج وتكـدر الكبـار مـن استبداده؛ فعسكر الانكشارية والعزبان كـانوا يخـشون أن يرفـع عـنهم الباشـا امتيازاتهم، وأن يقصروها على قادتهم الكبار، وأن يؤمن حياد الأوجاقات الأخرى، كما خافوا من أن يتجه الباشا إلى عزلهم عن وظائفهم، وخاصـة أن حـسين بـك الخشاب فر هاربًا بَعد فشل محاولته فى القضاء على إبراهيم ورضوان. وكان قـد فرَّ معه ستة صناجق (١٤ يوليو ١٧٤٨). ويكتب قنـصل ليرونكـور بخـصوص اتحاد الانكشارية مع عزبان قائلاً : "أصبحت حكومة مصر كلها عسكرية وتـشبه فى ذلك حكومات ولايات الجزائر وتونس وطرابلس"[١]. والخلاصـة، إنـه حتـى وفاتهما، باستثناء فاصل زمنى قصير (عبارة عن بضعة شهور خلال العـام ٥٤-١٧٥٥) قد ظَلَّ إبراهيم ورضوان يحكمان مصر تمامًا وكأنهـا مقاطعـة التـزام يقتسمان عائداتها، وكتب الدمرداشى : "انتهت الرياسة فى مصر إلى اثنـين كلمـة واحدة.. وكل شئ دخل فى يد إبراهيم كتخدا من بهار أو بلص أو غيره يعطى ثلثها إلى رضوان كتخدا الجلفى"[٢].

وبدا نجاح الانكشارية وعزبان فى السيطرة على السلطة نجاحًا تامًا، غير أن ثمة دلالات عديدة كانت تنبئ بتدهور نظام الاستغلال الحضرى ونظام الحمايـات الذى استمر ثلاثة أرباع القرن يحكم العلاقة بين الأوجاقات والحـرفيين والتجـار. وكان صعود إبراهيم ورضوان صعودًا مطلقًا، تم خلال فتـرة اسـتثنائية، تمكنـا خلالها من فرض سيطرتهما التى حلت محل "السلطة الجمعية" التى كان يمارسـها الأوجاقات، حتى بدا وكأنهما يحكمان من خلال نظام شخصى شبه ملكـى. وكـان يقابل حكم الأوجاقات التقليدى نوع من التعويض الجزئى الذى تمثل فـى الحمايـة المتوافرة لأفراد من الرعية، مع السماح لهم بمشاركتهم فى جزء من الامتيـازات التى كانت تحظى بها الطبقة الحاكمة . بينما اختلف الأمـر فـى زمـن إبـراهيم ورضوان، حيث بدا نظام الاستغلال فادحًا ومتزيدًا بدرجة خطيرة دون أن يتـرك

---

(١) A.N., Caire, B 1 328, 18 juillet, 16 août 1748.

انظر دمرداشى ، ٥٣٨- ٥٤٤؛ الجبرتى ، ج١، ١٥٣-١٥٤.

(٢) دمرداشى، ورقة ٥٦٠.

لأحد من الرعية نصيبًا فى الاستقطاع الضريبى وغير الضريبى الذى أثقل كـاهلهم (احتكارات، وفرض ضريبة على البن) مما ضاعف من المساوئ التى أخذت فـى الزيادة على حساب طبقة التجار، الأمر الذى شكل ظاهرة جديدة نسبيًا، على الأقل من جانب الأوجاقات(١). وبفضل الوضع الاقتصادى المتميز، والثبـات الاسـتثنائى للأسعار والعملات، إلى جانب الهدوء الـداخلى تميـز الحكـم الثنـائى لإبـراهيم ورضوان بأنه مرحلة مزدهرة، ظلت عالقة فى ذهن الجبرتى، على أن التـوترات أخذت تتزايد وتعاود ظهورها بقوة منذ موت إبراهيم كتخدا : فكـان السـبب فـى سقوط حكم رضوان كتخدا الذى كان يحظى مع شريكه السابق (إبـراهيم كتخـدا) بنصيب أقل من السلطة التى خُولّت له لبضعة شهور بعد وفاة الأخير – كان السبب دون شك متعلقًا بمشروع فرض ضرائب على البن، وهو ما أحدث حالة من الهياج والعصيان داخل الانكشارية الذين كان يقودهم فى هذا الصدد عبد الرحمن كتخـدا (مايو ١٧٥٥)(٢). وكان هذا الأخير تتوق نفسه إلى السلطة وأن يتم ذلك من خلال اتجاه جديد يهدف إلى تخفيف المطالب المالية (مثل تخفيـف رسـوم الـبن) التـى تزايدت من جراء الاحتكارات السيئة (فبعد وفاة رضوان كتخدا رفع عـن تجـار الجلود احتكاره لها)-وظهر العداء الواضح لليهود الذين كانوا المساعدين المعتـادين للانكشارية والذين تزايد دورهم فى فترة إبراهيم كتخدا. ولكن لم يتـوافر الوقـت الكافى للاستمرار فى هذا الاتجاه الذى كـان يتعـارض مـع الـسياسية التقليديـة

---

(١) انظر بعض النبذات المميزة فى المراسلات القنصلية. فنجد فى العام ١٧٤٣ إبان إعداد حملة عسكرية ضد "عثمان بك" يقوم إبراهيم كتخدا بسحب مبالغ مهمة من التجار: "فرض القـادة الجدد البلصى التى لم تكن موجودة قبل ذلك. على سبيل المثال. وفرض على التجار الكبار ضرائب فادحة على سبيل السلفة". وكتب آخر فى ١٧٤٩ "قطع إبراهيم جاويش رأس أغنى عشرة أواثنى عشرة ثريًا من قاطنى مدينة القاهرة حتى يستولوا على ثرواتهم". وفى ١٧٥٢: هلك أرباب جمرك بولاق "فالأكثر ثراءً والأكثر قوة بالبلاد وذلك بفعل الإساءات المستمرة". وفى العام ١٧٥٤ : "فرضوا على الأتراك أنفسهم ضرائب شاذة كما فرض على ممتلكـاتهم التى انتزعوا القليل الذى ظهر منها" راجع فى :

A.N., Carire, 6 septembre 1749; A .N., Alexandre, B1 107, 23 mai 1752; Caire, B1 331, 23 mars 1754.

(٢) A.N., Alexandre, B1 108, 22 juin 1755.

للانكشارية، والذى يعيد من نواحى معينة ذكرى المحاولات (الجادة) التى قدمت إبان سنوات ١٦٩٤، ١٧٠٣، و ١٧٢٥، إذ أنها كانت تعنى تقريبًا الانعزال عن السلطة مباشرة.

ومن كل جهة كانت مشكلة انتقال السلطة للانكشارية قد مضتى سريعًا فى المرحلة التالية لأن شكل حكومة مصر نفسه عندئذ كان قد تغير : فقد حدث تحول فى السلطة السياسية من الأوجاقات إلى البكوات بعد العام ١٧٣٠، ولكن الفترة العظيمة والزاهية للحكم الثنائى لإبراهيم ورضوان كانت تحجب فى طياتها هذا التطور الذى سرعان ما تبلور خلال عشر سنوات بعد موت رضوان كتخدا.

## الفصل السادس عشر

# هيمنة البكوات والابتزازات فى نهاية القرن الثامن عشر

بدأت عملة الاندماج بين التنظيم العسكرى (القائم على الأوجاقات) والتنظيم المملوكى (الذى كلّلته البكوية) قبل سنة ١٧٥٠. ولم يشكل انتقال السلطة، بعد العام ١٧٥٥، من يد ضباط أهم الأوجاقات العسكرية إلى البكوات المماليك "ثورة" وإنما كان تحولاً بسيطا فى مركز السلطة داخل الطبقة الحاكمة، والتى صارت منذ ذلك الحين "موحدة"، ويُضاف إلى هذه الأسباب السياسية التى تفسر انطلاقة قوة البكوات فى مقابل انزواء قوة الأوجاقات[1]، ضعف تأثير الأوجاقات على الطبقات الحضرية، وانحسار دخولها الناجمة عن هذا الاستغلال: فعندما قمنا بدراسة تطور العلاقات بين الحرفيين والتجار والفرق العسكرية، نحو منتصف القرن الثامن عشر، تبين أن عدد الأفراد المتزايد والمسجل بـ "القسمة العسكرية" قد كفّ عن الاستمرار فى الالتحاق بأوجاق معين، كما اتضح أن حصيلة أوجاق عزبان وأوجاق الانكشارية من المبالغ المستقطعة من تركات من كانوا يحمونهم قد أخذت تتناقص وتنحسر بدرجة واضحة . ومع تراجع قوة ومكانة وتأثير الأوجاقات العسكرية لصالح البيوت المملوكية أخذت تلك الظاهرة تزداد تفاقمًا. وكان للاستنزاف المتواصل لمصادر مالية الأوجاقات (وهو أحد أسباب تدهورها السياسى) علاقة بالأزمة التى أصابت اقتصاد مصر خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر، وبصفة خاصة مع التدهور النسبى لتجارة التوابل ولطبقة التجار التى كان ازدهارها وقوتها متزامنًا مع الفترة التى شهدت أوج نفوذ الانكشارية الذين كانوا يحمونهم ويستغلونهم. وتزايدت سرعة إيقاع هذا التطور خلال عقد الستينات إبان عهد على بك الذى جنحت سياسته بشكل منتظم إلى تخفيض عدد الأوجاقات. فقد أخذ يعمل، منذ وصوله للسلطة، على تصفية الأوجاقات؛ إذ كان هدفه متجهًا بوضوح نحو التخفيض التدريجى لدخول الفرق العسكرية مما جعل الأخيرة تسير فى اتجاه واحد ومحدد نحو التدهور الذى بدأ بالفعل قبل على بك.

---

[1] انظر المقدمة التاريخية.

## مصادر البكوات للدخول الناجمة عن استغلال سكان الحضر

يلاحظ أنه فى الوقت الذى حلَّ فيه البكوات محل الأوجاقات فى المركز الرئيس للسلطة (من الناحية السياسية) فإنهم تبوأوا أيضًا مكانهم فى استغلال سكان الحضر.

## سيطرة البكوات على المقاطعات الحضرية الرئيسة

حلَّ البكوات ومماليكهم محل الأوجاقات كملتزمين للمقاطعات الحضرية وذلك بدءًا من العام ١٧٧٠، سواء تم ذلك بصفة مباشرة من خلال تحملهم لمسئولية الالتزام أو كان بطريقة غير مباشرة عبر الإبقاء على المقاطعات بيد الأوجاقات صوريًا فحسب، بينما من الناحية الواقعية ظلَّ للبكوات قوة التحكم فيها. ومع أن العملية الثانية (التحكم من الباطن) كان من الصعب جدًا تبينها إلا أن كل الدلائل تشير إلى أنها كانت كثيرة ومتكررة. ويمدنا الجبرتى بمثال يبرهن بشكل حاسم تمامًا على هذه المسألة، وذلك عندما أشار فى العام ١١٩١/٧٧-١٧٧٨ إلى موت الأمير قاسم كتخدا عزبان "أمين البحرين" وهى المقاطعة التى كان تتبع فى العادة هذا الأوجاق: وفى الحقيقة كان قاسم بك أحد مماليك محمد بك أبو الذهب ويمكن أن نعتبره – إذًا– حالة نموذجية لممثلى بيوت البكوات الذين تبوأ سادتهم مراكز مهمة داخل الأوجاقات العسكرية؛ بهدف السيطرة عليها واستغلال دخولها(١). وفيما يخص الملتزم الذى كان يستأجر الجمارك ورسومها المختلفة عرض استيف الموقف بوضوح قائلاً : "كانت رسوم الجمارك فى الأصل قد فُرِضت لصالح الباشا والأوجاقات، ولكنهم أخذوا يفقدونها على التوالى رسمًا بعد آخر، بسبب تزايد سطوة البكوات، مما جعلها تئول كغنيمة للمماليك الذين كانت بالنسبة لهم مصدرًا

---

(١) الجبرتى، ج٢، ص٢١. ووجدنا الأمر نفسه مذكورًا فى دفاتر المالية بأرشيف دار المحفوظات بالقلعة كحالة سليمان عبد الله "سر أوده" بأوجاق عزبان "وتابع" على بك، حيث ورد بصفته ملتزم مقاطعة كيالة أرز دمياط (دفتر رقم ٩٨/٤٢٣٦، لسنة ١١٨٤هـ/ ٧٠-١٧٧١).

للقوة والنفوذ والاعتبار، ومع ذلك فإن هؤلاء المماليك، على ما يبدو، لم يغيروا من أغراض تلك الرسوم أو أهدافها لأنهم حين شغلوا الرتب العليا فى كل أوجـاق لـم يخصوا أنفسهم بتلك العوائد التى آلت إليهم إلا باعتبارهم قد خلفـوا أولئـك الـذين كانوا يشغلونها قبلهم، كما أنهم خضعوا – مـثلهم – لـدفع الميـرى عـن تلـك الجمارك"[١].

وثمة عدد من المقاطعات التى يبدو –فى الغالب– أنه قد تم تداولها بين أيدى البكوات المماليك وأتباعهم فى فترة مبكرة عن ذلك : فقد قام على بك فـى العـام ١٧٧٠ بانتزاع المقاطعات التى كانت تخص أوجاق الانكـشارية ، وكـان منهـا "مقاطعة حماية أمين دمغة" التى كان عثمان بك القازدغلى ميراللوا أحد ملتزميهـا، منذ العام ١١٦٩ (٥٦–١٧٥٧) بحصة قدرها أربعة قراريط وثلاثة أرباع القيراط، و"مقاطعة السنامكي" التى كانت تعلق على بك فى العـام ١٧٦٨ بالاشـتراك مـع زنانيرى الملتزم العام لها؛ "ومقاطعة مباشرة كتابة العشور" التى كان لعلى بك فيها حصة قدرها ستة قراريط نحو العام ١٧٦٩[٢]؛ و"مقاطعة السلخانة". أيضًا انتقلـت تحت حكم على بك السيطرة على الجمارك للبكوات المماليك. وإذا كانت سـجلات أرشيف دار المحفوظات بالقلعة تشير إلى أنه حتى نهاية حكومة هذا الأمير (علـى بك) قد ظلت الجمارك بين يدى ضباط الأوجاقات إلا أنه لا يوجد أى شك حول هذه النقطة : فقد كتب الجبرتى بوضوح أن على بك نزع دخول "جمرك البهار" التـى كانت بيد الانكشارية[٣]، ومن ناحية أخرى نعرف أنه فـى سـبتمبر ١٧٦٩ عهـد الأمير على بك إلى "نصارى الشوام" بإدارة الدواوين التى كانت حتى ذلك الحـين تابعة للانكشارية ووكلائهم اليهود، وكان هذا التغييـر – بكـل تأكيـد– مرتبطًـا بالتنازلات الجديدة عن الجمارك.

ولم تصبح سيطرة البكوات على الدواوين سـيطرة رسـمية إلاَّ فـى فتـرة متأخرة. وفى الدفاتر المالية بأرشيف دار المحفوظات بالقلعة نجد الأمير محمد بـك

---

(١) Estève, Mémoire, 363.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقـم ٨٠/٤٢١٨ (لـسنة ١١٦٩/٥٦–١٧٥٧)، رقـم ٤٢٣٢/ ٩٤ (لسنة ١١٨٣/٦٩–١٧٧٠).

(٣) الجبرتى، ج٢، ص ١٢٠.

أبو الذهب "مير اللوا" – فى سنة ١١٨٦/٧٢-١٧٧٣ يُشار إليه بوصفه "ملتزم مقاطعة الإسكندرية، بولاق، ودمياط" وهو الالتزام الذى آل إليه بعد رحيل على بك إلى الشام (أبريل ١٧٧٢)(١). وفى هذا العام نفسه تم نقل حيازة الالتزامات (الحضرية) التى كانت حتى ذلك الحين بيد الانكشارية، إلى السناجق. وانتقل التزام هذه المقاطعات الثلاث، بعد وفاة محمد بك أبو الذهب، إلى سيطرة إبراهيم بك حيث نجد دفاتر السنة المالية للعام ١١٨٩/٧٥-١٧٧٦ تذكره كملتزم لها والتى ظلت ملازمة له حتى ١١٩٩/٨٥-١٧٨٦(٢). وأشار فنتور دو بارادى فى تقريره عن ميناء دمياط المؤرخ فى العام ١٧٧٨، إلى أن جمارك الإسكندرية ورشيد وبولاق ودمياط قد عُهِد بإدارتها إلى "مسيحى كاثوليكى كان يستأجرها سنويًا من الأمير الأول(*) بالقاهرة"(٣). وكان كل من مراد بك وإبراهيم يستغل معظم مقاطعات هذه الجمارك، سواء بشكل مباشر أو من خلال وسيط من أتباعه، وبسيطرتهم على مقاطعات الجمارك تحكموا فى أكثر عائدتها، وكانت مقاطعة السويس التى تمكن الأمراء المماليك المسيطرون على السلطة من انتزاعها من بين مصادر دخول الباشا، و مع ذلك ظل يُشار فى الدفاتر إلى أن الوالى هو "ملتزم عشور أصناف البهار"(٤).

ولم يطرأ أى تغير حتى أحداث العام ١٧٨٦ التى أدت إلى استعادة مؤقتة لنفوذ السلطان وممثليه فى مصر : فعندما دخل حسن باشا قبودان القاهرة، سارع برد جمارك السويس إلى باشا مصر؛ وقرر تقسيم رسوم البن بالسويس بين الوالى وأمير الحاج، كما ردَّ أيضًا إلى الإنكشارية عددًا من المقاطعات التى كانت فى السابق بيد هذا الأوجاق، وخاصة "رسوم مقاطعة السلخانة ودواوين اسكندرية وبولاق ودمياط : فبدءًا من السنة المالية ١٢٠٠/٨٦-١٧٨٧ وحتى العام

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٤٢٤١/١٠٣ لسنة (١١٨٦/٧٢-١٧٧٣).

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٤٢٤٧/١٠٩ (١١٨٩/٧٥-١٧٧٦). وبين عامى ١١٩٤ و ١١٩٩ لم تذكر الدفاتر أسماء أرباب التزام المقاطعات الثلاث.

(*) يقصد "شيخ البلد" – المترجم.

(٣) Venture de Paradis, Observation sur l'Echelle de Damiette, 180a

(٤) Shaw, Financial, 106.

١٢٠٥/٩٠-١٧٩١ عادت هذه الجمارك من جديد إلى ممثل أوجاق مستحفظان الذى وجدناه مذكورًا فى الدفاتر المالية باسم "رضوان كتخدا". ومن المحتمل أيضًا كما يذكر الجبرتى، أن الانكشارية عادوا من جديد يشاركون فى عوائد جمرك البهار التى كان التزامها تابعًا للباشا[1]. ولكن هذه الحال لم تستمر بسبب فشل محاولة استعادة السلطة العثمانية بالقاهرة وموت إسماعيل بك فى ٢٠ أبريل ١٧٩١. وخلال الشهر التالى نجح إبراهيم ومراد فى الوقت نفسه فى استعادة السيطرة على السلطة السياسية بالقاهرة، واستعادا السيطرة على المقاطعات الحضرية: ففى الدفتر الذى يعود إلى السنة المالية ١٢٠٦/٩١-١٧٩٢ وجدنا هذين الأميرين يشتركان فى التزام هذه الجمارك الثلاثة (إسكندرية – بولاق – دمياط) مناصفة فيما بينهما، بواقع ١٢ قيراطًا لكل منهما. وعلى الفور أدى هذا التقسيم إلى تقليل مساوئ استغلالها عن استغلال كل جمارك مصر بصفة عامة، بما فى ذلك جمرك السويس: وبينما احتفظ مراد بك بجمرك بولاق ودمياط ورشيد والإسكندرية اختص إبراهيم بك نفسه بإيرادات جمرك السويس، الأمر الذى أمَّن لكل منهما جباية متوازنة إلى حد كبير من إيرادات تلك الجمارك؛ ذلك أن الأول (مراد بك) كان يتحصل على ٤٨٠,٠٠٠ بوطاقة (٤٣,٢٠٠,٠٠٠ بارة) على حين كان الآخر (إبراهيم بك) يتحصل على ٤٠٩,٣٦٥ بوطاقة (٣٦,٨٠٠,٠٠٠ بارة)[2]. وهكذا استقرت دخول معظم المقاطعات الحضرية بين يدى هذين الأميرين المهيمنين على السلطة فى مصر.

## الرسوم المستقطعة من التركات

وفى خط موازٍ لوضع أيديهم على المقاطعات حلَّ البكوات بالتدريج محل الأوجاقات فى استغلال الحرفيين والتجار بالقاهرة، ومن ثم سطوا على الرسوم

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٢١/٤٢٥٩ لسنة ١٢٠٠/٨٦-١٧٨٧ وما يليها؛ الجبرتى، ج٢، ص١٢٠؛ انظر كذلك: Shaw, Financial, 106-7.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر ١٣٢/٤٢٧٠ (لسنة ١٢٠٦/٩١-١٧٩٢) وما يليها؛ الجبرتى، ج٣، ص ١٦٩؛ Girard, Mémoire, 657, 679-81.

التى كانت تُستقطع من التركات والتى كانت تعد المصدر الرئيس للقوة المادية للانكشارية خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر.

حقًا كان ممثلو البكوات المتنفذين، خلال فترة ما قبل منتصف القرن الثامن عشر، يشيرون عند تصفية تركات الحرفيين والتجار إلى ما يطلق عليه "مصلحة" جديدة جرى فرضها على الطبقات الحضرية لصالح السناجق المماليك، بعد أن كان فرض مثل هذه الرسوم قاصرًا على الأوجاقات. وهكذا ففى العام ١٧٢٠ حضر على سبيل المثال محمد أغا "البواب" تابع إسماعيل ميرا اللوا تصفية تركة تاجر كبير فى البن بخان الحمزاوى، يدعى الحاج طاهر والذى كان ينتسب إلى أوجاق الانكشارية، وبلغت تركته ٢,٠٨٢,٤٦٠ بارة. وكذلك فى الحالة التى حضرها على أغا – كتخدا زين الفقار بك الذى تابع عمليات تقسيم ميراث الحاج أحمد (القوّاف بحى باب زويلة) وكان انكشاريًا بلغت قيمة تركته حدًا متواضعًا للغاية (٣٧,٩٣٢ بارة). وبهذه المشاركة البسيطة (من جانب ممثلى السلطة) عند تصفية التركة كان يتم جباية رسوم سريعة على التركات والتى كانت حصيلتها متباينة: والحالة الأولى التى رصدناها بسجلات المحكمة الشرعية بتاريخ ١٧٣٠ تتعلق بتركة الحاج صالح "الدقاق فى البن" والذى كان يعمل "بخدمة رضوان بك"، بلغت القيمة الإجمالية للتركة ٩,٦٠٧ بارة تم استقطاع ٢١٠ بارة كبدل انتقال "حق طريق"، ومن ثم بلغت القيمة المستقطعة ٢%، وبلغ الرسم المحصل على التركة والحصة المستقطعة للانكشارية، على التوالى ٣٠٠ بارة و ٩٠٠ بارة. وبعد بضع سنوات نجد تركة للحاج "جسوس" التاجر المغربى فى الأقمشة والتوابل، حُمِّلت تركته برسم "حق طريق" ١٤,٠٠٠ بارة تحصلها الأمير عثمان تابع على بك (وتمثل على الأقل ٢% أيضًا)، فى حين بلغ كل من رسم التركة وعوائد الانكشارية على التوالى ١٧,٥٢٠ بارة، و٦٣,٨٠٢ بارة[1].

ويتعين أن نضع فى الاعتبار أن القوة والنفوذ كانا بيد الأوجاقات، وهذا ما جعل السناجق لا يتدخلون فى هذه العملية إلا على استحياء : فحين وقع فى العام

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل ١١٧، ص ٢٩١ (السنة ١٧٢٠)؛ سجل ١٣٠، ص ٢ (السنة ١٧٢٩)؛ محكمة القسمة العربية سجل ٩٥، ص ٢٨٣ (السنة ١٧٣٠)؛ محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٤٥، ص ١٥ (السنة١٧٣٧).

١٧٣٦ وباء الطاعون قام أقوى ثلاثة أمــراء مهيمنــين علـــى الــسلطة باقتــسام "المصالح" المعتاد استقطاعها من التركات، وذلك وفقًا للتقسيم التقليدى على نحو ما مرَّ بنا : فآل لكتخدا أوجاق مستحفظان ولكتخدا أوجاق عزبان تركات كل من مات من الأوجاقات والتجار وأرباب الحرف، فى حين اختص محمد بك قطامش بتركات "من مات من السناجق والأغوات". على أن الجبرتى يمتدح موقف عثمان بــك ذى الفقار فيقول : "لم يعهد عليه أنه صادر أحدًا فى ماله، أو أخذ مصلحة على ميراث [ومع أنه] مات كثير من الأغنياء وأرباب الأموال العظيمة مثل عثمان حسون.. إلاَّ أنه لم تطمح نفسه لشىء من أموالهم". ويبدو لنا أن هذا التعفف له مغزى كبير: فإذا كان عدل وأنصاف وأمانة هذا الأمير قد تم الإشادة بها على هذا النحــو، فممــا لا شك فيه أن ذلك لم يكن شائعًا على الإطلاق عند نظرائه من الأمراء المماليك(١).

وخصَّ البكوات أنفسهم برسم "مصلحة" على الميراث، بــدأوه علــى وجــه الاحتمال قبل العام ١٧٧٠ بقليل، أى فى عهد على بك الكبير. ومنذ ذلــك الحــين بدأت الإشارة إلى ذكر السناجق وأتباعهم من الأمراء المماليــك تظهــر بــصورة متكررة ومتزايدة فى وثائق التركات؛ ففى شهرين فقط من العــام ١٧٦٦ رصــدنا على الأقل ثلاث حالات : الأولى تركة حميده الأسيوطى التاجر فى الأقمشة والذى بلغت تركته ٢١٥,٨٥٧ بارة، وحضرها عثمان بك؛ أما الثانية فكانت لتركة الحاج محمد التاجر بوكالة القطن (وقيمة تركته ٥٦,٤٨٢ بارة) وشارك فى تصفيتها كــل من حسن أوده باشى مستحفظان وأحد أتباع حسين بك؛ والتركة الثالثة كانت للحاج أحمد الشويخ التاجر فى البن (وبلغت قيمة تركتــه ١,٢٨٥,٧١٠ بــارة) وحــضر تصفيتها الأميران حسين كتخدا تابع حسين بك ويوسف كتخدا تابع خليل بك(٢). ولا يمكن تفسير هذه السيطرة (من جانب أولى القوة والنفوذ) على تركات كبار التجــار سوى بتطلع البكوات إلى تعظيم حصة استقطاعاتهم بطريقة أو بأخرى.

---

(١) دمرداشى، ورقة ٤١٠؛ الجبرتى، ج١، ص ١٧٩، ويعد عثمان بن حسون المغربى أحد أكثر التجار غنى فى هذا العصر: فقد مات نحو العام ١٧٤٠ مخلفًا تركــة قــدرها ٧,٩٨٦,٧٠٠ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٤٧، ص ٢٣٨؛ الجبرتى، ج٢، ص٢٢١).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٧٩، ص ٢٥٠ (٩ أغسطس)؛ سجل ١٣١ (١٠ أغسطس)؛ سجل ٣٦٧ (١٣ سبتمبر).

وكان علينا أن ننتظر فترة الحكم الثنائي إبراهيم بك/ مراد بك لكي نجد وثائق المحكمة الشرعية تمدنا بمعلومات قاطعة عن قيام البكوات بتحصيل رسوم لهم على تركات المتوفيين. وأول نموذج تطالعنا به الوثائق يتعلق بتاجر يدعى مصطفى الملاطية لي الذي بلغت قيمة تركته ٦٥٣,٥٢٧ بارة (في العام ١٧٧٨) استقطعوا منها مبلغاً يصل إلى ٣٧٨,٤٥٠ بارة، تم توزيعها على النحو التالي : صايل إبراهيم بك ٢٧٠,٤٥٠ بارة؛ وصايل سليمان بك محمد ٩٠,٠٠٠ بارة، وصايل على أغا كتخدا سليمان بك ٩,٠٠٠ بارة وصايل محمد أغا كتخدا إبراهيم بك ٩,٠٠٠ بارة[١]. ولا ريب أن هذا النوع من الاستقطاعات كان من الممارسات المعتادة منذ زمن طويل، الأمر الذي يفسر حقيقة ارتفاع القيمة المستقطعة من هذه التركة.

ويبدو أن الرسم الذي كان يتحصله البكوات لم يعمم سوى على عدد محدود من تركات التجار الكبار والأكثر ثراءً، وذلك بعكس ما كان يتحصله الأوجاقات بشكل منتظم على تركات (المنتسبين إليهم). ولم تعرف حصيلة البكوات من رسوم التركات – على ما يبدو – نسبة ثابتة : فتركة مصطفى الملاطية لي التي سبق ذكرها بلغت نسبة "الصايل" ٥٨% من قيمة التركة، لكن تركة تاجر آخر في البن يدعى مصطفى الحداد تم تصفيتها في العام ١٧٧٩ لم يبلغ "الصايل" المستقطع لإبراهيم بك الصغير سوى ٢٢,٥٠٠ بارة من تركة يبلغ إجماليها ١,٤٦١,٠٦٠ بارة، أي أن نسبة "الصايل" ١,٥%[٢]. وكان المستفيدون من "الصايل" متنوعين جدًا كذلك : فمن بين ١١ حالة تمت دراستها خلال الفترة من ١٧٧٦-١٧٨٦[٣]، لاحظنا وجود ثلاث حالات لمراد بك، بلغ صايله منها ١٦٥,٠٠٠ بارة، وحالة واحدة لإبراهيم بك بواقع ٢٧٠,٤٥٠ بارة، وأربع حالات لبكوات، وثلاث لكشاف، أقصى قيمة بلغها صايل كل منهم ٩٠,٠٠٠ بارة. ولهذه الأسباب المختلفة، فإن الابتزازات التي فرضها البكوات على تركات الحرفيين والتجار غطت عليها

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢٠٣، ص ١٤١ (٢٠ شوال ١١/١١٩٢ نوفمبر ١٧٧٨).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢٠٤، ص٨١ (١٧٧٩).

(٣) تبدأ الفترة المدروسة هنا من ١٧٧٦ وتنتهي عند ٧ أغسطس ١٧٨٦ (تاريخ وصول حسن باشا للقاهرة).

الابتزازات الأخرى التى فرضوها على الأفراد الواقعين تحت "حمايتهم" أكثر من خضوع المستقطعات (الصايل) لقواعد ثابتة ومحددة. وإجمالاً، شهدت الفترة الأولى من الحكم الثنائى لمراد وإبراهيم (١٧٧٦-١٧٨٦) قيام البكوات بفرض "الصايل"، على ثمانى تركات لتجار ( من غير تجار التوابل والبن) من إجمالى ١٢٥ تركة تاجر؛ ولكنها نسبة كبيرة ومهمة؛ لأنها تمثل ما لا يقل عن خمس القيمة الإجمالية لتركات هؤلاء التجار. وبلغت نسبة الصايل المستقطع من ثروات هؤلاء التجار (وكان من بينهم تجار الأقمشة الأكثر عددًا) ١٤,٣% من إجمالى التركات التى طالتها أيديهم، و ٢,٣% من إجمالى تركات التجار (من غير تجار التوابل والبن). وفيما يتعلق بتجارة البن والتوابل فرض "الصايل"- خلال الفترة نفسها - على ثلاث تركات من إجمالى ثمانى تركات خضعت للدراسة؛ لتصل نسبة "الصايل" المستقطع ١٦,٢% من مجمل حصيلة التركات المشار إليها و ٦,١% من حصيلة تركات جميع التجار. وبالنسبة إلى جميع التركات الخاضعة للدراسة خلال الفترة نفسها، نجد أن رسم "الصايل" فرضه البكوات المماليك على إحدى عشرة تركة (من إجمالى ١٣٣ تركة)؛ ومثلت نسبة الابتزازات ٣,٦% من القيمة المجملة لكل التركات، على أن هذا المعدل النسبى له أهميته وخاصة إذا قارناه بالمعدل الذى كانت الأوجاقات تتحصله فى الفترة عينها والبالغ ١,٧%. وإذًا يتضح أن حلول البكوات محل الأوجاقات فى مجال استغلال تجار القاهرة قد مثَّل عبئًا ثقيلاً.

ووجهت ضد السناجق بشكل أساسى حملة عسكرية فى العام ١٧٨٦ أدت إلى جعل حسن باشا على رأس السلطة فى القاهرة ثم إسماعيل بك (١٧٨٦-١٧٩١): وخلال هذه السنوات الخمس لم يتم إدانة نظام رسوم التركات وإن كان قد شهد توقفًا مؤقتًا، وآلت أرباحه ومكاسبه بالطبع إلى الحكام الجدد لمصر[١]. وقام الباشا بضم هذا الرسم إلى حصصه المستقطعة: فعند تصفية التركة المهمة جدًا للتاجر الحتفيرى الفاسى، فى العام ١٧٨٨، استقطع الباشا لنفسه تحت مسمى "صايل" ١,٨٠٠,٠٠٠ بارة، يُضاف إليها ٩٠,٠٠٠ بارة لكتخداه، وذلك من إجمالى تركته البالغة ٦,٤٤٨,٨٦٨ بارة. ويتضح فى هذه الحال مدى بشاعة الاستغلال،

(١) وعلى وجه التحديد امتدت هذه الفترة من ٨ أغسطس ١٧٨٦ إلى ٢٠ يوليو (تاريخ عودة إبراهيم ومراد للقاهرة).

على أن النسب المستقطعة من التركات ستصبح أكثر انضباطًا بين عامى ١٧٨٨ و ١٧٩١؛ بسبب اقتصار حصيلتها على الأمير المهيمن على السلطة فى هذه الفترة (أعنى إسماعيل بك)، كما أن وساطة كتخداه محمد أغا البارودى جعلته فى كثير من الأحيان ينال قسطًا منها[1]. ومثلما كان يحدث فى السنوات السابقة، لم يفرض "الصايل" سوى على عدد محدد من التركات التى كان يتم رصدها من بين أهم التركات : فهناك خمس تركات للتجار (من غير تجار التوابل والبن) من إجمالى ٩٨ تركة، تمثل ربع القيمة الإجمالية لتركات هؤلاء التجار. وظلت نسبة "الصايل" متباينة: فتركة محمد بشير التاجر فى أقمشة الشرب والجملون نال منها إسماعيل بك صايلاً قدره ٥٥٨,٠٠٠ بارة، كما آل لكتخداه محمد أغا ٢٧,٠٠٠ بارة ولعثمان بك ٤٥,٠٠٠ بارة، أى بلغ إجمالى المستقطعات ٦٣٠,٠٠٠ بارة على تركة تقدر قيمتها بـ ١,٤١٤,٧٢٨ بارة (سنة ١٧٨٨). وفى المقابل، نجد أن تركة محمد حتفيرى التى فرض عليها الباشا بالفعل رسمًا ابتزازيًا ضخمًا، لم تدفع سوى ٨٥ بوطاقة "صايل حسن بك الجداوي" و ٣٠٠ بوطاقة لمحمد البارودى ، أى ٣٤,٦٥٠ بارة[2]. وبلغت نسبة المبالغ المستقطعة للبكوات بين ١٧٨٦ و ١٧٩١ ما قدره ٨,٥ % من قيمة الثروات، و ٤,٣% من إجمالى التركات التى درسناها خلال هذه الفترة، وبالكاد تزيد هذه النسبة عن نسبة الصايل فى الفترة السابقة عليها.

وما كاد يعود الحكم الثنائى (مراد / إبراهيم) للقاهرة، حتى عاد نظام المستقطعات الضريبية يوجه لصالح هذين الأميرين ؛ ففى الوقت الذى كان فيه حراس مراد بك معسكرين بالجيزة ينتظرون دخول القاهرة تحصل خازندار مراد بك على ٥,٤٠٠ بارة "صايل" تركة شريف إسماعيل "قمصانجي بخان الخليلي" والتى صفيت فى ٢١ يوليو ١٧٩١[3]. وبعدها جرى تعميم النظام على التركات القليلة التى تخص التجار والحرفيين الأكثر غنى، وخلال السنوات الأخيرة من القرن طال "الصايل" الثروات المتوسطة للحرفيين : مثل تركة حسن الشامى "السروجي بحى القوافين"؛ حيث بلغت قيمة تركته ١٢,٠٨٩ بارة، دفع منها (فى

(١) نلفت الانتباه إلى أننا سنعود فيما بعد إلى التعريف بالدور الذى لعبه محمد أغا البارودى.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢١٤، ص ٤٠ (لسنة ١٧٨٨)؛ ص ٥٠٩ (لسنة ١٧٨٨).

(٣) وكان إجمالى التركة ٢٣٦,٧١٠ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢١٨، ص ٣٤).

العام ١٧٩٧) حق طريق ١,١٠٩ بارة لصالح اتباع أحمد بك؛ وتركة إسماعيل بن على "القوّاف بقصبة رضوان" (والتى بلغت قيمتها ١٦,٢٨٧ بارة) دُفِع عنها ٤٥٠ بارة إلى قواس إبراهيم بك، و ١,٤٠٠ بارة إلى اتباع هذا الأمير نفسه[1] ومع ذلك تشير الأرقام الإجمالية بصفة خاصة إلى أرباب التركات الضخمة والمهمة: فقد وجدنا خلال سنوات ١٧٩١-١٧٩٨ أربع عشرة تركة للتجار (من غير تجار التوابل والبن) من إجمالى ٢٢٠ تركة، ومع ذلك نجدها تمثل تقريبًا ربع القيمة الإجمالية للتركات. وبلغت حصيلة "الصايل" الذى جباه البكوات ٢٢,١% من إجمالى التركات التى طالتها أيديهم، ومن ناحية أخرى يغطى المتوسط الكبير القيمة التباينات الكبيرة: فتركة محمد الحلبى تاجر الأقمشة فُرض عليها فى أغسطس ١٧٩١ مبلغ ٢٢٥,٠٠٠ بارة "صايل" إلى كل من إبراهيم بك ومراد بك، و ٤٥,٠٠٠ بارة لسليمان كتخدا إبراهيم بك، من إجمالى قيمة التركة البالغة ٤٥٧,٣٣٢ بارة؛ ولكن تركة مصطفى الأغا "المعصراتى فى الزيت" لم تدفع سوى ١,٢٦١ بارة "صايل" إلى أتباع عثمان بك العسكر على تركة بلغت قيمتها ٧٣,٢٨٦ بارة[2] وأخذت حصيلة الاستقطاع طابعًا أكثر تنظيمًا فيما يخص تركات التجار : فعلى مستوى إحدى عشرة تركة خضعت للدراسة بين عامى ١٧٩١ و ١٧٩٨ نجد ست تركات منها طالها رسم "الصايل" لصالح البكوات وحالة استثنائية وحيدة من هذه التركات الست كانت من بين التركات الأكثر أهمية. إن متوسط المستقطعات البالغ (١٥,٢% من إجمالى التركات التى خضعت لصايل البكوات (و ١٢,٥% من الحصيلة الإجمالية لتركات التجار) كان مربحًا للغاية، مع وجود تباينات كبيرة تبعًا للحالات: فتركة الحاج حسن سنبل التى تم تصفيتها فى ١٧٩٢ قرر عليها ٨٩٣,٣٨٣ بارة صايل مع رسوم أخرى مختلفة من إجمالى قيمة التركة البالغ ٦,٧٥٤,٥٤٦ بارة، وتم توزيع هذا الصايل على النحو التالى : لعثمان بك ٣٦٠,٠٠٠ بارة، ولحسن بك الجداوى ٣٦٠,٠٠٠ بارة، ولحسن كتخدا على بك ١٢٤,٩٤٠ بارة، ومحمد مباشر حسن بك ١٨,٠٠٠ وللمماليك من أتباع هؤلاء

---

(١) محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٢٢٦، ص ٢٥٣ (لسنة ١٧٩٧)؛ سجل ٢٢٧ ، ص ٧٨ (لسنة ١٧٩٧).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٨، ص ٢ (لسنة ١٧٩١)؛ سجل ٢٢٤، ص ٧١٠ (لسنة ١٧٩٥).

الأمراء ١٢,٤٤٣ بارة[1]. وبلغت نسبة المستقطعات على مستوى هـذه المرحلـة (التى تشتمل على سبع سنوات) ٩,١% من الحصيلة الإجمالية ، مع أنه لم يفـرض الصايل إلا على ٢١ تركة من إجمالى ٢٣١ تركة. وليست هذه النسبة بعيدة تمامًـا عن متوسط نسبة الاستقطاعات التى كانت تئول للأوجاقات قبل ذلـك بقـرنٍ مـن الزمان والبالغة ١٠%، ولكن هذا الرسم المستقطع من التركات حُمِّل – آنـذاك – على كل التركات تقريبًا. وكان إبراهيم بك هو المستفيد الأساسى من هذا المصدر، فقد تلقى وحده ما يعادل ٦١,٥% من إجمالى المبالغ المستقطعة، ونال أتباعه مـن ناحية أخرى ٢,٥%. وبالمقابل ، لم يشارك مراد بك سوى بنسبة ضعيفة فى هـذا الاستغلال الذى خضع له الحرفيون والتجار الأغنياء. وتوزعـت بقيـة حـصيلة المستقطعات بين عددٍ كبيرٍ جدًا من السناجق: على بك، حسين بـك، عثمـان بـك العسكر، أحمد بك، عثمان بك إسماعيل، حسن بك الجداوى، عثمـان بـك حـسن، وكاشف واحد يُدعى يوسف كاشف.

ويمكننا أن نلخص فى هذا الجدول البيانات النقدية للمـستقطعات، لتوضـيح تطـورها بين الأوجـاقـات والبـكوات، من فترة إلى أخـرى بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨:

---

(محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٩، ص ١٦٥ (السنة١٧٩٢).

## جدول رقم ٥٣
## تطور مستقطعات البكوات من التركات
## بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨

| الفترة التاريخية | عدد التركات | | | حجم التركات الإجمالي | حجم الاستقطاعات الإجمالي | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | لصالح الأوجاقات | | لصالح البكوات | |
| | العدد الكلي | تركات مستقطع منها | % بالنسبة للعدد الكلي | | الحجم الإجمالي | % بالنسبة للحجم الكلي | الحجم الإجمالي | % بالنسبة للحجم الكلي |
| ١٧٧٦-١٧٨٦ | ١٣٣ | ١١ | ٨,٣ | ٢٢,٩٦٠,١٦٣ | ٤٠١,٠٦٤ | ١,٧ | ٧٤١,٤٧٦ | ٣,٦ |
| ١٧٨٦-١٧٩١ | ١٠٠ | ٦ | ٦ | ١٨,٦٨٤,٠٨٨ | ١٣٩,٧٤٤ | ٠,٧ | ٨٠٥,١٨٠ | ٤,٣ |
| ١٧٩١-١٧٩٨ | ٢٣١ | ٢١ | ٩,١ | ٤٤,٩٧٨,١٩٤ | ٢١٠,٣٩٥ | ٠,٥ | ٤,٠٩٨,٥١٢ | ٩,١ |

**ملحوظة:** تنتهى الفترة الأولى فى السابع من أغسطس عام ١٧٨٦؛ وتبدأ الفترة الثانية فى الثامن من أغسطس، بينما تنتهى فى التاسع والعشرين من يوليو ١٧٩١. وتبدأ الفترة الثالثة فى الحادى والعشرين من يوليو ١٧٩١.

وعدد التركات الإجمالى يتضمن التركات الواردة فى الوثائق التى توافرت لدينا مصحوبة بالبيانات التفصيلة للرسوم المقتطعة.

يوضح هذا الجدول التراجع التدريجى لسلطة الأوجاقات، وحجم الزيادة التى فرضها البكوات على ضريبة تركات الحرفيين والتجار الأثرياء؛ وهما ظاهرتان حدثتا فى فترة متزامنة، ولا سيّما فى أعقاب عام ١٧٩١. كما يوضح الجدول أن الطابع الانتقائى قد غلب على هذه المستقطعات، مما جعلها تبدو بمثابة أحد أشكال الاستبداد لا ضريبة من ضرائب الحماية. وعلى الرغم من أن اهتمام الأمراء كان ينصب على التركات الضخمة فحسب، فإن حجم الاستقطاعات كان يتسم بالثقل الشديد، وكل ما كتبه كل من الجبرتى واستيف فى هذا الصدد لا ينطوى على أى قدر من المبالغة. فقد كتب استيف قائلاً: "بمجرد وفاة أحد الأهالى ميسورى الحال، كان البكوات يسارعون بوضع مسمار كبير يحول دون فتح باب

منزل المتوفى، سواء كان لديه عدد من الورثة أو ليس هناك من يرثه، وفى الحالة الثانية يضع البكوات أيديهم على التركة بأكملها، وفى الحالة الأولى يجبرون الورثة على دفع مبلغ كبير لرفع هذه الحراسة الإجبارية" (استيف). وكان بعض الأمراء يضعون أيديهم على تركات بأكملها، وحينما يتوفى شخص ما، يعمدون إلى الاستيلاء على ممتلكاته سواء كان له ورثة أم لا". وقد ذكر الجبرتى أنه عُهد بمسئولية بيت المال إلى مجموعة من الأشخاص ذوى الأصول الحقيرة، حيث "كانت تترك لهم حرية التصرف فى التركات الصغيرة، بينما يستولى الأمراء على التركات الكبيرة" (الجبرتى)[1].

## ٢. الابتزازات وأزمات نهاية القرن

### سيطرة البكوات على أرباب الحرف

حل البكوات محل الأوجاقات فى استغلال سكان الحضر بالقاهرة، ولا سيّما كبار التجار. وإذا ما استمر الأوجاقات ظاهريًا فى السيطرة على الطوائف الحرفية المختلفة كما كان الحال فيما مضى، فإن مهام المحتسب وأغا الانكشارية والعزب كانت منوطة بطبيعة الحال بالمسئولين عنها الذين يقومون بصلاحياتهم المعتادة على صعيد الحرف التابعة لهم؛ غير أن هذه المهام كانت مختلفة تمام الاختلاف، لأن البكوات كانوا يدفعون بالمماليك التابعين إلى الأوجاقات، ويضعون رجالهم فى أهم المناصب؛ فقد استطعنا ملاحظة هذه الظاهرة بشأن الحسبة التى كان يتولى مسئوليتها قبل عام ١٧٩٨ عدد من المماليك الذين ينتمون لبيوت كبار البكوات.

ولا يجب أن نستبعد كون البكوات قد اضطلعوا بدور مباشر فى مراقبة الطوائف الحرفية بالقاهرة، فضلاً عن استخدام "الأوجاقات كوسطاء" للإشراف على مختلف الأوضاع. فقد كان محمد أغا البارودى مملوك أحمد أغا (الذى كان بدوره

---

(١) الجبرتى، جـ٢، ص.٨٣. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 367.

أحد مماليك إبراهيم كتخدا القزدغلى)، ومن الرجال الثقاة لمراد بك، ثم صار كتخدا إسماعيل بك (توفى فى الأول من رمضان ١٢٠٥/ ٤ مايو ١٧٩١)[١]، ويبدو أنه كان مكلفًا من قِبَل إسماعيل بك بمراقبة تجار البن بالقاهرة: لقد ذكرنا آنفًا أن هذا الأمير كان من بين المستفيدين من الاستقطاعات المفروضة على تركات العديد من كبار تجار القاهرة، وبوسعنا الاعتقاد أن الضرائب التى تتم جبايتها (الصايل أو الرسم) كانت تعد بمثابة تعويض عن مهمته الرقابية التى كلفه بها سيده[٢]. وهناك دلالة واضحة للدور الذى اضطلع به محمد البارودى عند خلافة أحمد بن عبد السلام شاهبندر تجار القاهرة؛ فقد كتب الجبرتى عن هذا الأخير وأحمد المحروقى (توفى فى شعبان ١٢١٩/نوفمبر ١٨٠٤)، وأشار إلى العلاقات الحميمة التى كانت تربط بينهما وبين محمد البارودى، والتى أدت إلى تعزيز قدراتهما المادية وزيادة نفوذهما لدى كل من مراد بك وإسماعيل بك؛ ويذكر الجبرتى أنه بعد وفاة احمد بن عبد السلام (١١ أبريل ١٧٩١)، طلب المحروقى وساطة محمد البارودى الذى استطاع بفضله تولى منصب صديقه، وخلفه فى مباشرة أعماله وممتلكاته[٣]. وهكذا، فإن السلطة الموكلة إلى محمد أغا لم تقتصر فقط على تجار البن والتوابل: فعندما قام هذا الأمير بتزويج ابنة سيده أحمد أغا إلى خازنداره على أغا فى عهد إسماعيل بك، عمت القاهرة مظاهر البهجة التى تمثلت أبرز مشاهدها فى زفة العروس التى اشتركت بها سبعون طائفة، وهو رقم هائل لم يسبق له مثيل، ولم يتم تجاوزه سوى مرتين فى مطلع القرن التاسع عشر إبان زفاف أبناء محمد على ذاته[٤]. ولا يمكن الزعم بعدم وجود علاقة بين حشد هذا العدد الهائل من الحرفيين

---

(١) ترجمة محمد البارودى في: الجبرتى، جـ٢، ص.٢٢٣-٤.

(٢) تركات محمد الحتفيرى (٦,٤٤٨,٨٦٨ بارة؛ واستقطاعات محمد البارودي: ٢٧,٠٠٠ بارة)، وتاجر الأقمشة محمد البشير (١,٤١٤,٧٢٨؛ وصايل البارودي: ٢٧,٠٠٠ بارة)، وحسن التطونى (٣٦٠,٤٧١ بارة؛ ورسم البارودي: ١٨,٠٠٠ بارة؛ ورسوم أتباعه: ٢,٢٥٠ بارة). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٤، ص.٥٠٩ (١٧٨٨)؛ وص.٤٠ (١٧٨٨)؛ وص.٣١٦ (١٧٨٨).

(٣) الجبرتى، جـ٢، ص.٢١٩؛ جـ٣، ص.٣٢٣. انظر المقال الذى أعددناه تحت عنوان: Ahmad ibn 'Abd al-Salam, 93.

(٤) الجبرتى، جـ٢، ص.٢٢٤. انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 117-8.

وفرض السيطرة على الطوائف الحرفية بصورة غير رسمية، وهى السيطرة التى عهد بها إلى محمد أغا البارودى من قِبَل مراد بك ثم إسماعيل بك من أجل مراقبة الطوائف الحرفية، ولا سيِّما كبار التجار. وكان من الطبيعى أن يرتبط هذا الدور الرقابى واستغلال البكوات للطوائف الحرفية المختلفة بـ"الحماية" التى منحتها القوى المختلفة للتجار الأوروبيين الذين كانوا يتبعون الانكشارية؛ وبملاحظة هذه الظاهرة فى عهد على بك، نجد أن قناصل فرنسا قد ساعدوا على تراجع سلطة الأوجاقات وصعود نجم المماليك.

وانطوى هذا التحول على أكثر من مجرد إحلال قوة ما محل قوة أخرى؛ حيث طرأ تغير كامل على طبيعة العلاقة التى كانت تربط بين أفراد الرعية وطبقة الحكام منذ قرابة قرن من الزمان. ففى الوقت الذى كان يمارس فيه رجال الانكشارية دورهم بشأن حماية الطبقة المشتغلة بالنشاط الاقتصادية فى القاهرة واستغلالها، كان كل طرف يجنى نفعًا ما من هذه الرابطة؛ لأن الضرائب الباهظة التى يدفعها الحرفيون والتجار للأوجاقات كانت تضمن لهم نوعًا من الحصانة إزاء أعمال العنف والابتزاز الجائر، حيث شهدت نهاية القرن السابع عشر فترة هدوء وازدهار مادى لأرباب الحرف المختلفة. وحينما آلت السلطة السياسية إلى البكوات بصفة نهائية خلال القرن الثامن عشر، اختلفت الأوضاع تمام الاختلاف؛ لأن استغلال البكوات ومماليكهم لأهل الحرف المختلفة لم يكن يقابله أية ضمانات تماثل تلك التى نجمت عن علاقة الحرفيين برجال الأوجاقات سواء عن طريق الالتحاق بالفرق العسكرية المختلفة أو إبرام عدد من العلاقات الشخصية. فنظام بيوت البكوات كان يقوم على استغلال المماليك الذين تم شراؤهم كعبيد، وهو أكثر انغلاقًا من نظام فرق الأوجاقات التى ارتبطت بعلاقات عديدة مع المجتمع الذى يعد بدوره مصدرًا كبيرًا للأفراد الراغبين فى الالتحاق بها. ومن هنا، يمكننا القول إن رجال الأوجاقات كانوا ينتشرون وسط المجتمع الحضرى بالقاهرة، بينما كانت بيوت البكوات تحيا فى جو من العزلة النسبية. وسبق أن أشرنا إلى وضع محمد بك الألفى أحد أكثر الأمراء ترفًا فى نهاية القرن الثامن عشر، حيث كان انشغاله بعظمته وخوفه من تردى أوضاعه يمنعانه من النظر فى المذكرات التى تعرض عليه، مما يعد سلوكًا لا يليق بأمير. بل إن هذا الأمير ذاته كان يقضى وقتًا طويلاً فى مساكنه التى بناها خارج القاهرة، و كان يتجنب السير داخل المدينة فى طريق

توجهه إلى أحد قصوره، بسبب استياءه من المرور وسط الأسواق أو رؤية أهل الحوانيت والمارة[1]. ولم يكن يحظى برعاية البكوات سوى تجار البن والتوابل، مثل أفراد عائلة الشرايبى، أو أحمد بن عبد السلام ومحمود محرم عند نهاية القرن. ويبدو أن حالات مصاهرة تجار البن والتوابل قد صارت من الأمور الاستثنائية خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر، حيث لم نجد سوى حالة تاجر البن عثمان حسون الذى تزوجت ابنته من عبد الرحمن بك، والخواجة على الشويخ (توفى نحو عام ١٧٦٦) الذى تزوجت ابنته أمينة من سليمان بك الشابورى، وكذلك التاجر محمد الحلو أحد تجار الغورية الذى تزوجت ابنته زينب من عثمان بك زاده ابن يوسف بك الجزار[2]. وهناك كذلك عدد قليل للغاية من السناجق الذى خرجوا من بين زمرة السكان المصريين بالقاهرة، بالنظر إلى الإمكانات السابقة الخاصة بضم الحرفيين والتجار الأثرياء إلى الطبقة الحاكمة عن طريق الالتحاق بالأوجاقات وامتلاك المماليك؛ وليس بوسعنا سوى الإشارة إلى يوسف بك الشرايبى، وعثمان بك الشرايبى، وأحمد بك السكرى كتخدا عثمان بك ذو الفقار الذى ارتفع لمصاف السناجق على يد إبراهيم كتخدا الذى يظن نيبور أنه كان "ابن أحد تجار السكر المسلمين بالقاهرة"، وذكر أنه صار حاكم السويس عام ١٧٦١/١٧٦٢[3].

وقد عمدت فرق الأوجاقات إلى استغلال سكان الحضر على نحو يمكن وصفه بأنه يشكل سلوكًا معتدلاً، فى ظل الأوضاع السائدة آنذاك. غير أن الأمور تغيرت تمامًا حينما صار التجار والحرفيون يعانون من تعسف البكوات، ولم يعد باستطاعة الأوجاقات سوى توفير حماية وهمية؛ وبدأت النتائج الأولى لهذا الوضع الجديد تظهر خلال فترة عشرينيات القرن الثامن عشر التى شهدت تراجعًا ملحوظًا فى نفوذ الفرق العسكرية، وتأكدت هذه النتائج خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٧٦٠ و١٧٧٠ حينما استقرت هيمنة البكوات بشكل نهائى.

---

(١) الجبرتى، جـ٤، ص ٣٩-٤٠.

(٢) الجبرتى، جـ٢، ص ٢٢١. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٧٨، ص ٨٨ (١٧٦٦)؛ سجل رقم ٢٢٤، ص ٥١٨ (١٧٩٥).

(٣) الدمرداشى، ص ٣٠٦، ٣١٥، ٣٢٩، ٣٨٠، ٣٩٦، ٤٨٥. الجبرتى، جـ١، ص ٦١، ١٤٠، ١٨٤. انظر: NIEBUHR, Voyage, I, 110.

## الابتزاز والعنف في عهد شركس بك

نحو عام ١٧٢٥، بدأ عهد شركس بك الذى صاحبته سلسلة طويلة من حالات السلب والنهب وأعمال العنف التى ظل يعانى منها أرباب الحرف حتى نهاية القرن؛ فقد دخل هذا الأمير القاسمى فى صراع مرير مع الأوجاقات عامى ١٧٢٤-١٧٢٥، وهو الصراع الذى تناولناه من قبل عن طريق عرض بعض فصوله الرئيسية، حيث اشتهر هذا الأمير فى جميع المؤلفات التاريخية بسمعته السيئة بسبب عمليات السلب والنهب التى ارتكبها رجاله السراجين فى حق تجار البن والتوابل. ويذكر أحمد شلبى أن هؤلاء السراجين كانوا يقتحمون منازل التجار خلال ليالى شهر رمضان، ويطالبونهم بتقديم الأقمشة والأموال؛ ويدفعهم الخوف إلى عدم مغادرة منازلهم، بل إن أحد هؤلاء التجار الأغنياء، وهو لطفى النطرونى قد لقى حتفه على يد السراجين داخل منزله. وبحلول نهاية عام ١٧٢٥، حينما بلغت سطوة شركس ذروتها، كان السراجون ينشرون الذعر فى الأسواق، ويجلس كل ثلاثة أو أربعة منهم فى حانوت أحد تجار البن والتوابل مطالبين إياه بأخذ كل ما يلزمهم دون دفع الثمن، وإذا ما اعترض صاحب الحانوت، فإنهم كانوا يضربونه. كما كانوا يهاجمون الحمامات وينهبونها، بل بلغت جرأتهم حد سلب الخواجات فى الطرقات، مثل الخواجة حسن مرزوق الذى سلبوه ٤٢٠ زنجرلى. فما كان من أرباب الحوانيت إلا أن أغلقوا حوانيتهم، وتوجهوا بشكواهم إلى علماء الأزهر الذين كانوا يرفضون التصدى لهذه الأوضاع؛ ولم يتم اتخاذ أية إجراءات ضد السراجين، لأن أهل السلطة (الوالى وأغا الانكشارية) كانوا من صنائع هذا الشركس. ومن أبرز المواقف الدالة على هذا الوضع كان موقف على كتخدا من أحد شيوخ الطوائف الذى جاءه حاملاً مظالم بعض متسببى الأزبكية، حيث أجابه بازدراء قائلاً له: "يا فلان، هل تتصور أننا سوف ننزل العقاب بأتباعنا من أجل فلاحين الأزبكية". ولم تنته هذه الموجة الشديدة من أعمال العنف والابتزاز سوى عقب دحر شركس بك، وفراره فى يناير عام ١٧٢٦[1].

---

[1] انظر بصدد السراجين: أحمد شلبى، ورقة رقم ١٦٢أ، ١٧٢أ. الدمرداشى، ص.٢٩٤، ٢٩٧. الجبرتى، جـ١، ص.١٢٧، ١٣٠. انظر كذلك: AYALON, Studies, 304-6.

غير أن انقضاء هذه الفترة لم يكن يعنى انتهاء متاعب تجار البن والتوابل بالقاهرة. فقد تولى زين الفقار بك زعامة القاهرة، وصار لزامًا عليه مواجهة شركس بك الذى عاد إلى استخدام صعيد مصر كمركز لعملياته العسكرية، وكان لابد من تنظيم عدة حملات استلزمت نفقات باهظة؛ واضطر زين الفقار إلى مطالبة تجار البن والتوابل بتقديم بعض "القروض" وفقًا لأسلوب آخر تم العمل به على مدار الفترة المتبقية من القرن الثامن عشر. ففى عام ١٧٢٩، تمكن من الحصول على فرمان يخول له جباية ٥٠٠ كيس (١٢,٥٠٠,٠٠٠ مدينى) تؤخذ مقدمًا من ديوان البهار، ثم صار هذا المبلغ ٤٠٠ كيس (١,٠٠٠,٠٠٠ مدينى)، حيث تم تكليف قاسم الشرايبى بجمعها من التجار بغية إعداد "تجريدة" أخرى. ولم يكن هؤلاء التجار هم الفئة الوحيدة المتضررة من هذا الوضع؛ فقد ذكر القنصل ترويار Truilhard فى أغسطس عام ١٧٢٩ أن "البك الحاكم" قد فرض ضريبة على جميع حوانيت المدينة، بحيث صار بوسعه جمع مبلغ إجمالى قوامه ١,٤٠٠,٠٠٠ مدينى. وأضاف قائلاً إن البكوات كانوا يسعون إلى الحصول على المبالغ الضخمة اللازمة لدفع رواتب الجند من خلال اتباع الأساليب الجائرة، و"فرض الضرائب الباهظة على جميع التجار"[(١)].

وانتهت بصفة مؤقتة هذه الموجة المتتالية من عمليات الابتزاز بعد اختفاء شركس بك وزين الفقار بك عام ١٧٣٠، وفى ظل غياب البكوات نسبيًا، عاد الأوجاقات بالأجواء السائدة إلى أوضاعها المعتادة.

## مصادرات تجار البن والتوابل تحت حكم على بك

بعد فترة هدوء طويلة، بدأت المصادرات تجد طريقها مجددًا قبيل عام ١٧٧٠ فى عهد على بك الكبير. فقد كان هذا الأمير يتمتع بسلطة شبه ملكية امتدت بين عامى ١٧٦٧ و١٧٧٢، حيث انتهج سياسة توسعية جعلته يتجه نحو غزو

(١) الدمرداشى، ص. ٣٧٠-٣٧١. القينالى، ورقة رقم ١٦٥أ، ١٦٨أ. أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٢٤أ. انظر كذلك:

- A.N., Caire, B 1 320, 9 août 1729.

الحجاز (عام ١٧٧٠) والشام (عام ١٧٧١). وكى يتسنى له إدارة هذه المشروعات التوسعية، كان يحتاج إلى موارد مادية هائلة، لأنه قرر إلغاء النظام العسكرى القديم القائم على الأوجاقات، ليستبدله بقوات عسكرية تحصل على رواتب ثابتة، وتدين له بالولاء التام. وكان تجار البن والتوابل هم ضحايا هذه السياسة، لأنهم يمتلكون السيولة النقدية المتمثلة فى عدد من رءوس الأموال الضخمة.

وفى حقيقة الأمر، كان أعداء على بك هم المتسببين فى إعادة سياسة الاقتراض من التجار، حينما رغبوا فى مهاجمته بواسطة إحدى الحملات العسكرية؛ مما دفعهم إلى دعوة كبار التجار والمراكبية (النواخيد) بالبحر الأحمر فى سبتمبر/أكتوبر عام ١٧٦٧، وطالبوهم بدفع أثمان التوابل معجلاً، حيث كان من بين هؤلاء التجار الملا مصطفى، وأحمد أغا الملاطيلى، وقره إبراهيم، وكاتب البهار(١).

وحينما فرض على بك سيطرته على مجريات الأمور، لم يتردد فى انتهاج السلوك ذاته؛ فمنذ فبراير عام ١٧٦٨، طالب رجال الجمارك بتقديم مبلغ ٥٤,٠٠٠ بوطاقة (٣,٨٢٥,٠٠٠ بارة)، وهم الذين طالبوا التجار الفرنسيين بدفع مقدم مالى لنبات السنا الذى سيتم تسليمه خلال سبعة أو ثمانية أشهر. وفى شهر مايو من العام ذاته، فرض على بك على تجار البلاد بعض الضرائب الأخرى من أجل سداد التكاليف الخاصة بالتدابير اللازمة لمواجهة البكوات المتمردين، كما فرض رسمًا خاصًا على البن الذى سيتم جلبه؛ وحينما "نفدت جميع السبل الممكنة لتحقيق رغباته، لجأ إلى المصادرات العنيفة"، بل توجه إلى الفرنسيين والبندقيين، حيث حصل "جميع تجار الفرنجة على صك يحمل توقيع على بك الذى يطلب دفع مبلغ مالى يتناسب مع قدرات كل منهم، وهو المبلغ الذى سيتم سداده عن طريق جمارك السويس والإسكندرية ودمياط". وقد بلغ حجم المبالغ المقترضة من الفرنسيين والبندقيين بضمان الجمارك ٤١,٠٠٠ بوطاقة (٣,٤٨٥,٠٠٠ بارة)، حيث كان يتعين على الفرنسيين تحمل ثلثى هذا المبلغ(٢).

---

(١) الجبرتى، جـ١، ص.٢٥٧.

(٢) A.N., Caire, B 1 333, 13 février 1768. A.N., Alexandrie, B 1 110, 15 mai, 16 juin 1768.

وعلى الرغم من التخفيف بعض الشيء من حدة المصادرات، فإن الأعباء كانت تثقل كاهل تجار البن والتوابل، حيث ذكر فنتور دو بارادى أنه فى ظل على بك، كان يتعين على "تاجر المنتجات الهندية دفع بعض المبالغ مقدمًا مقابل الضرائب المفروضة على البن والأقمشة المستوردة قبل وصولها بعامين"(١). وبعد هذا الشكل المبسط لأعمال الابتزاز، تطور الأمر على نحو كبير ليصبح مآله إلى مجموعة من الانتهاكات المطلقة؛ فقد ذكر الجبرتى أنه تم إلقاء القبض على إسحاق معلم جمرك بولاق اليهودى، وإجباره على دفع مبلغ قوامه ٤٠,٠٠٠ محبوبًا ذهبيًا (١٨ يناير ١٧٦٩)، ثم أضاف أن على بك قد صادر أموال العديد من تجار البن والتوابل الذين كان من بينهم العشوبى والكامن...وغيرهم. كما تعرض الجبرتى لبعض صور الظلم التى نسبها إلى على بك بقوله: "لقد ابتدع المصادرات وسلب الأموال، وحذا حذوه كل الذين جاءوا من بعده"(٢). ومن خلال الاطّلاع على مراسلات القناصل، يتضح لنا أن فترة حكم على بك قد اتسمت بكثرة المطالبة بالقروض المالية أو العينية التى لم يكن يسددها على نحو كامل، بل سرعان ما يطالب بغيرها؛ وحينما كان بعض التجار يعترضون على هذه الأوضاع، فإنه كان يجيبهم بقوله إن "جميع تجار البلاد مطالبون بتنفيذ المطالب ذاتها"، أو بقوله إن "المبلغ المطلوب ليس سوى جزء صغير للغاية من القيمة المفروضة على جميع التجار والأفراد ميسورى الحال". وبعد مرور ستة أشهر فى ظل هذه الأجواء، صار الفرنسيون مُكبَّلين بالديون؛ حيث أصابتهم الخسائر الفادحة، وبلغت نفقات القروض المعجلة ٥١٢,٦١٤ قرشًا بين عامى ١٧٦٧ و١٧٧٤؛ وهو ما يساعدنا على تصور حجم الخسائر التى منى بها تجار البلاد بسبب المطالب المالية الخاصة لعلى بك الكبير(٣).

---

(١) VENTURE DE PARADIS, Lettre d'un résident, 134b.

(٢) الجبرتى، جـ١، ص.٣٠٩.

(٣) A.N., Caire, B 1 334, 5 octobre 1769, 24 octobre 1770; B 1 335, Recettes de la caisse d'avanie.

## إبراهيم بك ومراد بك (١٧٧٥-١٧٨٦)

لم تقل الاحتياجات المالية في عهد محمد بك (١٧٧٢-١٧٧٥) الذى اشتهر بالبذخ الشديد، وإعداد الحملات التى تكبده مبالغ طائلة، مثل حملة الشام التى سببت له خسائر فادحة. فقد دفعه إعداد هذه الحملة إلى مطالبة "التجار الأتراك فى يونيو ١٧٧٥ بتقديم دفع بعض المبالغ المالية التى قدرت قيمتها بـ ١٢٠ ألف أقجة (قرابة ٥,٨٣٢,٠٠٠ بارة) فى مقابل أن يتم خصمها من الجمارك التى سيتم فرضها على البن بما فيه البن اليمنى (المخا)"(١). واشتهر محمد بك بكثرة الانتهاكات؛ فقد ذكر إسماعيل الخشاب أنه حينما أراد تنظيم حملة عكا، فإنه طالب العلماء بكتابة بيان يعربون فيه عن تأييدهم له، لكن البعض منهم رفض الانصياع لرغباته، مثل الشيخ أحمد الدمنهورى الذى أوضح استحالة الاعتراف بأنه حاكم "عادل" فى حين أنه "ظالم"(٢).

ولكن فى عهد إبراهيم ومراد بك، كان التحايل هو السبيل المتبع لحل الأزمات، لأنه أفضل الطرق التى تساعد على التصدى لردود أفعال أهالى القاهرة التى أصبحت أكثر عنفاً ضد البكوات الذين يحكمون البلاد. وعندما طالبت الحكومة العثمانية بالرسوم المفروضة على تركة محمد بك (قرابة ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه)، لم يرد البكوات سحب هذا المبلغ من خزائنهم، وعمدوا إلى "تكبيد أهالى القاهرة نصف قيمته، بينما جمعوا النصف الآخر من القرى المختلفة". وقد ذكر القنصل مور عام ١٧٧٦ "أن الضرائب قد فرضت بلا تمييز على كل من يحتكم على بعض الممتلكات". وبعد عدة أسابيع، كتب القنصل أنه منذ عودة مراد بك من إحدى الجولات الضريبية بصعيد مصر، فإنه لم يكف عن "ابتزاز الأهالى المسلمين أو أفراد الرعية"؛ ويقدر حجم المبلغ الذى طلبه من نصارى الشام فى القاهرة بـ ١٠٠,٠٠٠ بوطاقة (٩,٠٠٠,٠٠٠ بارة). وقبيل مرافقة قافلة الحج المتوجهة إلى مكة، قام مصطفى بك بـ "نهب مخازن تجار الغلال" متذرعًا بضرورة

---

(١) A.N., Caire, B 1 335, 6 juin 1775.

(٢) الخشاب، ورقة رقم ١٨أ.

الحصول على المؤن اللازمة للرحلة، بينما كان السبب الحقيقى يكمن فى بيع الغلال المنهوبة(١).

ووفقًا لما ذكره مور، فإن "عمليات النهب التى كان يقوم بها البكوات ورجالهم وصغار الضباط" لم تفتأ أن تفاقمت مع تحول الصراع بين مراد بك وإسماعيل بك إلى حرب أهلية. وبدا أن انتصار إسماعيل على مراد وإبراهيم بك بشيرًا بعودة أيام أفضل، بعد أن اضطرا إلى مغادرة القاهرة فى يوليو/أغسطس ١٧٧٧. وبعد أن تنفس سكان القاهرة الصعداء فى أعقاب انتهاء هذا الحكم الثنائى، هرع الأهالى للمشاركة فى حالة التعبئة العامة للحرب التى دعا إليها إسماعيل بك من أجل شن حملة على المماليك الفارين إلى الصعيد؛ فقد أعلن "النفير العام، وخرج لهذه الحرب القاضى، والشيوخ، والتجار، وأرباب الصنايع، والمغاربة، وأهل الحارات، والعصب، وأغلقت الأسواق"(٢).

وقد أسفرت النجاحات الأولى لإسماعيل بك عن تعزيز موجة التعاطف التى أفاد منها، وكان أهالى البلاد يدعون له بالخير، وفقًا لما ورد فى بيان الإسكندرية: "لا يبدو أنه يسعى إلى مضاعفة حالات الإذلال" (٤ أكتوبر ١٧٧٧)؛ وساد القلق قبل اندلاع المعركة الفاصلة، و"على الرغم من أن شعب القاهرة لم يعتد على الاهتمام بنزاعات كبار رجال الدولة، فإن طبيعة مراد بك الشرسة والمحبة للدماء قد أخرجته من سباته، وجعلته يخشى رؤيته منتصرًا" (الأول من يناير ١٧٧٨)، وسرعان ما تم طرد هذين البكوين على يد أفراد الحملة العسكرية، و"غمرت السعادة جميع أرجاء البلاد، وأخذ الأهالى يهنئون أنفسهم فى الطرقات وسط شعور بالرضاء التام، بعدما ساد الخوف من الخضوع لطغيان هذين البكوين الهاربين أو التعرض لقسوتهما" (١١ يناير)(٣). ولم تدم هذه الفرحة العارمة لمدة طويلة؛ لأن حاجة إسماعيل للأموال جعلته ينتهج السبل ذاتها التى أفقدت هذين البكوين شعبيتهما، ففى خلال الأيام الأولى من عام ١٧٧٨، دعا إسماعيل بك تجار التوابل

---

(١) A.N., Caire, B 1 336, 24 juin 1776; Alexandrie, B 1 111, 13 septembre 1776.

(٢) الجبرتى، جـ٢، ص١٣.

(٣) A.N., Alexandrie, B 1 111, Bulletin d'Alexandrie, 4 octobre 1777; 1er et 11 janvier 1778.

والمباشرين مطالبًا إياهم بإعطائه قرضًا ماليًا (دراهم سلفة)، بعدما تخلى عنه عدد من أنصاره. وبعد مرور عدة أيام، صار لزامًا على الأمير مغادرة القاهرة التى خضعت للحكم الثنائى(١).

وهكذا، تتابعت سلسلة طويلة من القروض والسلف والضرائب الجائرة وحالات الابتزاز التى أسهب القناصل وكتّاب الحوليات فى رواية تفاصيلها الرتيبة. ففى أغسطس عام ١٧٧٨، استخدم مراد بك جميع السبل من أجل الحصول على الأموال، حيث "طالب الجميع بتقديم الهبات أو القروض؛ ولقى الفرنجة أسوأ معاملة يمكن أن يتعرضوا لها، مثلهم فى ذلك مثل سائر أفراد الرعية". وفى نوفمبر عام ١٧٧٩، كان يتعين على مراد بك الخروج مع قافلة الحج، حيث طالب الطوائف الفرنسية والبندقية بتقديم قرض قوامه ٤,٥٠٠,٠٠٠ بارة، وأعرب عن غضبه حينما طالبوه بتخفيض قيمة المبلغ المطلوب: "وسارع جميع أهالى المدينة لتلبية رغباته، غير أنهم منحوه قروضًا تقل كثيرًا عن المبلغ المطلوب". وفى أغسطس عام ١٧٨٠، صار لزامًا على مراد بك الخروج على رأس إحدى الحملات العسكرية لمواجهة أمراء الصعيد؛ مما أسفر عن اللجوء إلى العديد من المصادرات التى تسببت فى خسائر فادحة للسكان، كما طلب مراد من تجار البن والتوابل تقديم بعض المبالغ غير القابلة للسداد التى تعد بدورها أحد أشكال السلب والمصادرات. وفى أكتوبر عام ١٧٨١، استولى إبراهيم بك على جميع الأموال المخصصة للبك قائد القافلة، وفرض "الضرائب على جميع تجار القاهرة، والمسلمين، والنصارى، والأجانب"؛ حيث بلغت قيمة ضرائب الفرنسيين وحدهم ٧٢٠,٠٠٠ بارة، ثم أخذ مراد يجوب صعيد مصر ساعيًا وراء ابتزاز أهله، وأمسك أحد الأغاوات فى الإسكندرية "باثنين من كبار التجار الأتراك" لمطالبتهم بدفع ٤,٠٠٠ جنيه؛ مما دفع الأشخاص ميسورى الحال إلى الفرار، وأغلقت الحوانيت أبوابها. وفى عام ١١٩٧/١٧٨٣، قررت سلطات القاهرة تنظيم حملة على الكشاف والمماليك الذين توجهوا نحو صعيد مصر، حيث شرع مراد بك فى إعداد الفرقة العسكرية، وتوجه إلى أثرياء القاهرة من التجار والمتسببين بغية الحصول على المال اللازم لتحرك القوات، حيث كان يتم الزج بهم فى السجون، ومصادرة مبالغ هائلة من أموالهم،

---

(١) الجبرتى، جـ٢، ص.٢٢.

وفى سبتمبر عام ١٧٨٣، خرج إبراهيم بك على رأس إحدى الحملات العسكرية، وفرض الضرائب على القرى الصغيرة والضواحى والمدن، و"تم إجبار تجار البن والتوابل على دفع مبالغ طائلة". وفى عام ١١٩٨/١٧٨٤، ولم يشأ الجبرتى إثارة تفاصيل حالات الابتزاز التى تكبدتها البلاد وهى تعانى من انتشار القحط والجفاف، وتئن تحت وطأة الخلاف بين مراد بك وإبراهيم بك؛ حيث انتهى هذا العام بعدد من المصائب التى تشبه أحداث العام المنصرم، وانهالت طلبات القروض "السلف" على تجار البن والتوابل شريطة خصم قيمتها من الضرائب المفروضة عليهم فيما بعد، غير أنه لم يتم مطلقًا الوفاء بهذه الوعود. وفى عام ١١٩٩/١٧٨٥، استولى إبراهيم بك على المبالغ التى دفعها تجار البن والتوابل مقدمًا على سبيل الرسوم الجمركية التى سيتعين عليهم دفعها للباشا. وفى مارس عام ١٧٨٦، بلغ عنف الأمراء ذروته، بينما كان مراد بك يواصل نهب صعيد مصر، وكان السناجق الذين تركهم وراءه بالقاهرة يستولون على ممتلكات الأفراد دون قيد أو شرط. وقد تميز حسين بك شفت بسلوك وحشى من نوع خاص، حيث توجه فى السادس عشر من مارس إلى حى الحسينية، وقام بنهب منزل أحد أعيان الحى، ألا وهو منزل شيخ الجزارين أحمد سالم الجزار خليفة الطريقة البيومية؛ ثم عاد أدراجه بعدما استولى على كل ما فيه بمشهد من السكان. وأرسل فى اليوم ذاته بعض رجاله من السراجين للبحث عن الخواجة محمود بن حسن محرم الذى شعر بالتهديد المحيط به، فاستغاث بإبراهيم بك الذى تدخل فى الأمر ونجح فى إنقاذه من أيدى حسين بك(١).

وتزامنت هذه الممارسات العنيفة وحالات الابتزاز مع انتشار القحط الشديد؛ مما أثار السخط والاضطرابات التى انعكست من خلال ردود الأفعال الشعبية قبل اندلاع أزمة عام ١٧٨٦. فمنذ عام ١٧٧٧، وقع نزاع بين الأزهر والبكوات بسبب تحويل ريع ممتلكات الوقف عن وجهتها الخيرية لصالح كبار رجال الدولة، مما أثار فتنة شديدة جعلت الشيوخ والمجاورين يغلقون الجامع الأزهر تعبيرًا عن سخطهم إزاء هذا النهج المشين وانتهاكات الحكام، ثم توالت عدة

---

(١) A.N., Alexandrie, b 1 111, 22 août 1778; B 1 112, 1er décembre 1779. C.C.M., J 716, 22 août 1780. A.N., Alexandrie, B 1 112, 23 avril, 12 juin 1782. A.N., Alexandrie, B 1 113, 6 septembre 1783.

- انظر كذلك: الجبرتى، جـ٢، ص.٥٦؛ جـ٢، ص.٧٣؛ جـ٢، ص.٨٣، ١٠٣، ١٢٠.

أيام عمتها الفوضى، حيث اعتصم المتمردون فى الجامع، وأخذوا "يحرضون الناس من فوق المآذن ضد جور كبار الحكام"؛ ولم تتم السيطرة على هذا الصراع سوى بصعوبة شديدة، حينما تعهد البكوات بعمل الإصلاحات اللازمة، غير أن الأمر لم يتعد كونه عدة وعود لم يتم الوفاء بها(١). وفى يونيو وديسمبر عام ١٧٨٥، ترتب على إلغاء الحصص الممنوحة للفقراء وعلماء وطلبة الأزهر عدة حوادث عنيفة استلزمت تدخل البكوات من أجل تهدئة الغضب العام المُوجَّه ضدهم وضد جميع انتهاكاتهم. وفى مطلع العام التالى، انتهج حسين بك شفت سلوكًا عنيفًا ضد أحمد سالم، مما أثار حفيظة الجزارين والبيوميين فى حى الحسينية، وانفجر البركان الخامد فى قلب القاهرة. وفى ١٧ مارس عام ١٧٨٦، احتشد أهالى الحسينية وتوجهوا إلى الأزهر؛ حيث كان من بينهم عدد من الرجال الذين يحملون العصى والهراوات. ثم توجه المتظاهرون إلى الشيخ الدردير الذى ألقى عليهم خطبة حماسية، وقال لهم: "أنا معكم، وغدًا سنجمع أهالى الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة؛ وسوف أصحبكم كى ننهب منازلهم مثلما ينهبوننا؛ وإما الشهادة أو النصر المؤزر عليهم". وفى عشية هذا اليوم، حضر إلى حى الغورية العديد من الأمراء الذين كان من بينهم كتخدا إبراهيم بك من أجل التفاوض مع الشيخ خوفًا من تفاقم الأوضاع، حيث تم الاتفاق على إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح. وفى اليوم التالى، أمر إبراهيم بك باستدعاء حسين بك الذى مثل أمامه مجلسه، وقال بوقاحة شديدة: "كلنا نهابون، أنت تسرق، ومراد بك يسرق، وأنا أسرق مثلكم". ولم يكن هناك ما يمكن إضافته بعد التصريح بهذه الحقيقة الواقعة، حيث فض المجلس، وتوقف الأمر عند هذا الحد(٢). وفى الوقت الذى عجز خلاله البكوات عن تخفيف وطأة هذا النظام الجائر القائم على الابتزاز والعنف الذى بلغ مداه، بدأ التهديد باندلاع ثورات شعبية خطيرة، واهتزت سلطة البكوات بسبب التدخل المباشر من قِبَل الباب العالى فى الشئون المصرية.

---

(١) الجبرتى، جـ٢، ص٨-٩. انظر كذلك: A.N., Caire, B 1 336, 17 juin 1777.

(٢) الجبرتى، جـ٢، ص٩٣، ١٠٢، ١٠٣.

## أزمة عام ١٧٨٦

أبدى الباب العالى قدرًا كبيرًا من التسامح إزاء سيطرة المماليك على الحكم فى مصر، طالما أن العوائد التى يحصدونها من هذه الولاية لم تتأثر بالأوضاع السائدة، غير أنه أبدى استياءً شديدًا إزاء نضب هذه الموارد بعدما استولى مراد وإبراهيم بك على السلطة بالقاهرة؛ فخلال الفترة الممتدة بين عامى ١٧٧٩ و١٧٨٥، أسهم الأمراء فى تراكم الديون المستحقة للخزانة سنويًا، حيث بلغت قيمتها ١٠٣,٧٦٢,٣٦٩ بارة، بل إنهم امتنعوا تمامًا عن سداد المبالغ المستحقة على سبيل "الحلوان" الذى يعد من الضرائب الواجب على الملتزمين الجدد دفعها، والذى بلغ قيمة مرتفعة خلال القرن الثامن عشر. وفى عام ١٧٨٥، ارتأت الحكومة العثمانية ضرورة وضع حد لهذه الأوضاع، واستعادة سلطتها المفقودة بمصر. وانعقد مجلس فى ١٥ يونيو ١٧٨٥ بديوان الصدر الأعظم، وتوصل إلى ضرورة إعداد حملة عسكرية لإصلاح هذه الأوضاع، وتم تحديد موعدها فى العام التالى. وفى الوقت ذاته، تمت مطالبة أحمد باشا الجزار والى الشام، وأحد بكوات مصر السابقين، بإعداد تقرير حول أوضاع هذه الولاية، والسبل التى يجب اتباعها من أجل إخضاع المماليك. وقد أكد الجزار فى المذكرة التى عرضها على الباب العالى أن المصريين سيرحبون بالحملة العسكرية ويساندونها بغية الخلاص من قمع المماليك لهم، كما سيبدى العلماء تعاونهم مع الوالى الذى سيتم إرساله، و"سيبذلون كل ما فى وسعهم من أجل هزيمة هؤلاء الطغاة وإبادتهم"، كما أن مشايخ الأزهر قد عانوا بدورهم من أعمال العنف والابتزاز، بحيث أضمروا "الكراهية التى وحدت الرغبة فى تدميرهم"(١). وهكذا، فإن الوقت قد حان للتدخل العثمانى بمصر، فى ظل تراجع شعبية الأمراء وكثرة انقساماتهم.

---

(١) انظر: SHAW, Ottoman Egypt in the eighteenth century, 23. انظر بصدد الحملة العسكرية:

- SHAW, Financial, 300-301; HOLT, Egypt, 99-100.

وفى الوقت نفسه، بدأت المفاوضات مع الأمراء من أجل التوصل إلى تسوية مسألة الديون والوفاء بالتزاماتهم، خاصة لصرف انتباههم عن النوايا الحقيقية للباب العالى الذى شرع بالفعل فى إعداد الحملة العسكرية. وفى يونيو عام ١٧٨٦، غادر أسطول بحرى مدينة إستانبول تحت قيادة القبودان باشا الغازى حسن؛ حيث أعلن رسميًا أنه يتوجه بصفة رسمية إلى الشام، بينما كان يتجه فى الحقيقة إلى الإسكندرية التى وصل إليها فى السادس من يوليو؛ وكان يضم ثمانى سفن حربية، وثلاثين سفينة صغيرة يمكنها عبور نهر النيل، فضلاً عن رجال الأسطول الذين يتراوح عددهم بين ٣,٠٠٠ و٤,٠٠٠ شخص. وقد نجح حسن باشا فى الاستيلاء على المدينة دون أدنى مقاومة، بينما حاول الأمراء تحويل مجرى الأحداث، والتصالح مع سكان البلاد والتعهد لهم بعدم اللجوء للتعسف أو فرض المظالم، بل الوفاء بجميع التزاماتهم؛ غير أن الباشا توجه نحو رشيد وأصدر بيانات أعلن فيها نهاية القمع والظلم، وهى البيانات التى أتت ثمارها بالفعل؛ فقد "كتب مور فى الخامس عشر من يوليو أن سكان رشيد قد حملوا السلاح طواعية...وأعرب الشعب بصفة عامة عن استعداده لمقاومة البكوات". واستقبل حسن باشا برشيد الوفد الذى أرسله إليه الأمراء، والذى ضم بعض رجال الأوجاقات ومشايخ الأزهر ذوى النفوذ (أحمد العروسى، ومحمد الأمير، ومحمد الحريرى)، وقد أكد لهم انشغاله بمصالح الرعية: "أوصانى مولانا السلطان الاهتمام أولاً بشئون الرعية". وسعى جاهدًا من أجل تأليب المشايخ ضد الأمراء، لكن محاولته لم تلق نجاحًا كبيرًا، حيث اتخذ محدثوه موقفًا متحفظًا بدافع الحذر، ورفضوا قراءة البيانات التى أصدرها فى الجامع الأزهر. وهكذا، حدث انشقاق فى صفوف المصريين، لأن الناس البسطاء صدقوا الوعود الخاصة بانتهاء الظلم، وقرروا الوقوف إلى جانب الباشا أملاً فى الإصلاح، بينما شاب الغموض موقف العلماء وأفراد الطبقة البرجوازية الذين عدهم الجبرتى بمثابة المتحدث الرسمى للسلطات، لأنهم استنكروا المظالم المفروضة، فى حين ظلوا يساندون الطبقة الحاكمة التى ربطتهم بها علاقات عديدة[1].

(١) الجبرتى، جـ٢، ص١٠٧-١١٠. الخلاصة، ورقة رقم ١٦ب-١٨أ. الخشاب، ورقة رقم ٢٠ب-٢١أ. انظر كذلك:

- A.N., Alexandrie, B 1 113, Mure, 15 juillet 1786.

واستعد كل من مراد وإبراهيم للمقاومة فى مدينة القاهرة، وعملا جاهدين من أجل الحيلولة دون اندلاع أية حركات شعبية قد تنجم عن انخفاض شعبيتهما، ويثيرها تقدم قوات حسن باشا؛ لكن العديد من الأحداث قد وقعت بسبب غضب أفراد الرعية وشعورهم بالعداء الشديد تجاه الأمراء. وفى نهاية شهر يوليو، قام مملوك أسود بضرب أحد السباخين بالأزبكية، وسرعان ما تجمهر الناس فى لحظة واحدة، وهرع إبراهيم بك إلى مكان الحادث لتعويض المصاب خوفًا من إثارة نفوس أفراد الرعية. وبعد مرور يومين، شهد سوق الصاغة بعض القلاقل التى تنطوى على عدة دلالات؛ حيث أعرب أحد عبيد المماليك عن رغبته فى امتطاء حمار أحد المكارية، مما دفع الحمارين إلى التجمع والاشتباك معه، وانتشر التوتر فى جميع أرجاء الحى، وأغلقت الحوانيت أبوابها فى الأشرفية والغورية والعقادين...الخ. وسرعان ما انتهى الأمر مثلما بدأ. وفى ظل كل هذه الأجواء المتوترة، كان الباشا المكلف بشئون القاهرة يعمل جاهدًا من أجل تعضيد موقفه قبل وصول القبودان باشا المرتقب، ويسعى إلى كسب تأييد أفراد الرعية، حيث عمد إلى رفع علمه على تكنة العزب، وأرسل جاويش المستحفظان والعزب للذين يدينون بالولاء للسلطان ودعاهم إلى الانضمام إليه، وسرعان ما انتشر هذا النبأ فى أرجاء المدينة. وبعدما حاول مراد بك دون جدوى وقف زحف حسن باشا، سارع البكوات بمغادرة القاهرة، فى حين انخرط رجالهم فى أعمال عنف عديدة، ونشروا الرعب فى كافة أنحاء المدينة. وأخيرًا، دخل حسن باشا القاهرة فى الثامن من أغسطس- كأنه "المهدى المنتظر"- وسط ترحاب شديد من قِبَل أفراد الرعية[(١)].

وسرعان ما استتب الأمن فى القاهرة بعد رحيل الأمراء وأتباعهم، ولجوء حسن باشا إلى اتخاذ بعض الإجراءات الخاصة بوقف عمليات السلب والنهب. وخلال الأيام التالية التى أعقبت وصوله، أعرب القبودان باشا عن رغبته فى إنهاء سيطرة البكوات، وإعادة بعض أجزاء النظام القديم الذى ألغاه على بك على الصعيدين السياسى والاقتصادى. وعقد فى التاسع من أغسطس إحدى جلسات الديوان التى شهدت تعيين مجموعة من السناجق وضباط الأوجاقات الذين وجه

---

(١) الجبرتى، جـ٢، ص.١١١-١١٤. الخلاصة، ورقة رقم ١٨أ. الخشاب، ورقة رقم ٢١أ.

إليهم عددًا من التوصيات التى لها دلالاتها: "احرصوا على اتباع طريقتكم وقوانينكم القديمة، ولا تدخلوا بيوت أمراء السناجق دون وجود حاجة ملحة لذلك". وقد ازداد موقف الأوجاقات قوة بفضل التدابير التى اتخذها حسن باشا. وفى الحادى عشر من أغسطس، جاب المنادون الشوارع للإعلان عن ضرورة عرض شئون "المنسوبون إلى الأبواب" على الأوجاق، بينما يتم البت فى مسائل "أولاد البلد" وفقًا لأحكام "الشرع". واتخذ هذا "الإصلاح" منعطفًا آخر ملموسًا يتمثل فى استعادة الانكشارية للعديد من المقاطعات التى سلبت منهم، ولاسيما مقاطعات جمرك التوابل والسلخانة؛ حيث بدأ ضباط الأوجاقات يعودون للظهور فى دفاتر المالية بأرشيف القلعة منذ عام ١٢٠٠ (١٧٨٦/١٧٨٧)، مثل رضوان كتخدا المستحفظان الذى حاز التزام جمارك الإسكندرية وبولاق. ويجب أن نشير فى هذا الصدد إلى تزايد الإجراءات التى تم اتخاذها ضد النصارى فى العاشر من أغسطس بعدما نعموا ببعض الرغد منذ صعود البكوات بدءًا من على بك، حيث أعيد الحظر المفروض عليهم بشأن عدم امتطاء المطايا، أو إدخال المسلمين فى خدمتهم، أو شراء العبيد، كما صار لزامًا عليهم استعادة زيهم القديم الذى كان يميزهم عن غيرهم(١).

وسرعان ما انتهى "شهر العسل" بين الأتراك وسكان القاهرة بعد عدة أسابيع؛ عندما عادت عادات العسكر السيئة، على الرغم من تخفيف حدتها لبعض الوقت بسبب الإجراءات التى أمر الباشا باتخاذها. ومنذ الحادى عشر من أغسطس، بدأ الجنود يدخلون حوانيت الحرفيين والتجار، ويجبرونهم على مشاركتهم، كما يفرضون عليهم حمايتهم الجبرية. وشهد اليوم ذاته مرور بعض العسكر فى سوق الغورية؛ حيث أقدموا على سرقة بعض الأغراض والأقمشة من الحوانيت؛ مما أثار حالة من الهياج داخل الحى. وهدأت الأمور بصفة مؤقتة بسبب تدخل الوالى والأغا، وإنزال العقاب الفورى بهؤلاء الجنود، بل إعدام ستة منهم على الملأ، ومنع العسكر من مشاركة أرباب الحرف أو التعرض لهم بأى شكل من الأشكال. غير أن الشعور بعدم الأمان ظل يغلب على القاهرة بسبب وجود عدد

---

(١) الجبرتى، جـ٢، ص١١٥، ١١٦، ١٢٠.

كبير من العسكر، ويتجلى ذلك بوضوح تام من خلال الحظر المفروض على السيدات بشأن عدم ارتياد الأسواق، أو ركوب المراكب وقت فيضان النيل، أو ارتداء ملابس مثيرة للانتباه[1].

وبرزت الحاجة إلى جمع الأموال من أجل إتمام العمليات العسكرية ضد الأمراء الفارين، مما دفع حسن باشا إلى انتهاج بعض أساليب التحايل التى أدت إلى فقدان الثقة فى الحكم الثنائى للبكوات من قبل، وهى الأساليب ذاتها التى أدانها بشدة قبل حضوره إلى مصر. وفى العشرين من أغسطس ١٧٨٦، أى بعد اثنى عشر يومًا فحسب من وصوله، طالب حسن باشا تجار البن والتوابل المسلمين والفرنجة والأقباط بتقديم قرض مالى (دراهم سلفة)، من أجل الإسراع بإعداد قافلة الحج، وأعطاهم صكوكًا مدتها ثلاثين يومًا لضمان الحصول على نقودهم. واضطر التجار إلى تقسيم قيمة المبالغ المطلوبة فيما بينهم، وفقًا لمقدرة كل واحد منهم. وقد صدق وعد الباشا هذه المرة؛ فمنذ ٣١ أغسطس بدأ سداد جميع مستحقات تجار الفرنجة، وبعض مستحقات التجار المغاربة، مع وعد بدفع المبالغ المتبقية فى فترة لاحقة، وهو ما تم بالفعل فى الثلاثين من سبتمبر. وكان هذا الأمر من الحالات النادرة بالنسبة للجبرتى الذى أكد بنبرة غاضبة أن هذا القرض كان "آخر القروض التى تم سدادها"، لأن ما حدث فيما بعد كان خلاف ذلك تمامًا[2]. فقد دفعت الحاجة إلى الأموال القبودان باشا نحو تقليل اهتمامه بتجار البن والتوابل، وحاول فى الرابع من سبتمبر ١٧٨٦ الحصول على قرار من المحكمة يقضى بإجبار هؤلاء التجار على دفع رسوم الجمارك المقررة للباشا مرة أخرى، بعدما حصل عليها إبراهيم مقدمًا حينما كان يشغل منصب القائمقام، واحتفظ بها لنفسه، وبلغت قيمة المبلغ الذى يطلبه الباشا ٤٤,٠٠٠ ريال. غير أن المحكمة رفضت طلب الباشا وطالبت بإقامة دعواه ضد إبراهيم. ولجأ الباشا إلى الأسلوب ذاته بشأن طلب القروض؛ ففى الحادى عشر من نوفمبر، طالب التجار مجددًا بتقديم بعض المبالغ التى اضطروا لتوزيعها فيما بينهم، غير أن الفقراء منهم كانوا الأكثر تأثرًا بهذا

---

(١) الجبرتى، جـ٢، ص.١١٦ (أغسطس ١٧٨٦)؛ ص.١١٧ (أغسطس ١٧٨٦)؛ ص.١٣٩ (أبريل ١٧٨٧)؛ ص.١٤٠ (أبريل/مايو ١٧٨٧).

(٢) الجبرتى، جـ٢، ص.١١٧، ١٢٠، ١٢٤.

الوضع، حيث اضطر الكثيرون منهم إلى الفرار بعد إغلاق حوانيتهم ومخـــازنهم. وبعد مرور عدة أسابيع، أى فى الثالث والعشرين من نوفمبر، تقدم إسماعيل بطلب مماثل للتجار الذى رفضوا الانصياع له فى بداية الأمر، وتذرعوا بقلـــة المـــوارد، ورحيل التجار الأثرياء إلى الحجاز، لكنهم خضعوا له فى نهاية الأمر، حيث زعـــم إسماعيل بك أن قيمة هذه الأموال ما هى إلا متأخرات مالية يتعين علـــيهم دفعهـــا (٤,٠٠٠ دينار). ومًا يثير الأسى بالفعل تصاعد طلبات القروض الذى يعد بمثابـــة عودة حالات الابتزاز التى شهدتها أسوأ أيام النظام السابق، وهو النظام ذاته الـــذى دخل بسببه حسن باشا مصر من أجل القضاء عليه؛ وتحت زعم أن عملية اعتقـــال ابن عياد التونسى وإعدامه قد كلفته عددًا من جنوده، مما يستدعى الأخذ بثأره، قرر إسماعيل كتخدا حسن باشا الحصول على تعويض يدفعه مواطنو ابن عيـــاد، وهـــم التجار المغاربة بطولون الذين صار لزامًا عليهم تقديم ٥٠٠ كيس (١٢,٥٠٠,٠٠٠ بارة). وهو ما دفعه أيضًا إلى اعتقال الحاج سليمان بن ساسى شيخ طائفة التجـــار المغاربة بهذا الحى. وحينما أكد سليمان أن المبلغ المطلوب غير متوفر، لم يتـــورع إسماعيل عن ضربه. وبعد جهود الوساطة، قبل إسماعيل أخيرًا أخـــذ ١٠٠ كـــيس (٢,٥٠٠,٠٠٠) دفع نصفها ابن ساسى، وتم بعد ذلك إطلاق سراحه[١].

وعمل القبودان باشا جاهدًا من أجل زيادة المبالغ التى يحصل عليها الباب العالى من مصر، وهو ما كان يشكل أحد الأهداف الرئيسية لحملـــة ١٧٨٦، كمـــا سبق أن ذكرنا آنفًا؛ وذلك عن طريـــق زيـــادة الـــضرائب المفروضـــة بجمـــرك الإسكندرية ومقاطعة السنا والسلخانة...الخ. وكانت يقدر حجم المبالغ التى يتعـــين على خزانة الدولة حصدها بـــ ٦,٨٠٠,٠٠٠ بارة يجب إضافتها لقيمة الإرســـالية التى تبلغ ٢٨,٥٢٣,٤١٨ بارة، وفقًا للميزانية التى عرضها حسن باشا على الديوان فى الثلاثين من نوفمبر عام ١٧٨٦. غير أنه لم يتم مطلقًا جمع كل هذه الـــضرائب الزائدة، فى حين صار أفراد الرعية يعانون من القهر الفردى الذى يفرضه العسكر على الحرفيين وأهل الحوانيت، بينما يعانى كبار التجار من الابتزاز المالى الـــذى يتعين عليهم الرضوخ له عندما تبدى الحكومة حاجة ملحة للأموال. وحرى بنـــا أن نضيف إلى كل ذلك القلاقل والاضطرابات الناجمة عن محـــاولات حـــسن باشـــا

---

(١) SHAW, Financial, 301-3; Ottoman Egypt, 166-7. ESTÈVE, Mémoire, 396.

المتكررة والفاشلة- ولا سيَّما خلال شهر نوفمبر ١٧٨٦- بشأن تعبئة البلداش والسعى إلى إشراكهم فى العمليات المختلفة ضد البكوات فى صعيد مصر[١]. ولا تعترينا الدهشة إزاء تحول موقف الرعية التى استقبلت القبودان باشا بفرحة غامرة أملاً فى الإصلاح، لكن فى ظل كل هذه الأوضاع بعد مرور عدة شهور، بدأ الإعراب عن السخط، وسادت حالة من الارتياح الشديد حينما رحل ذلك "الطاغية" فى ٧ أكتوبر عام ١٧٨٧ تلبية لمطلب الباب العالى بسبب ضرورة توجهه لمحاربة روسيا. غير أنه لم ينجح فى القضاء نهائيًا على الأمراء الذين ظلوا يشكلون أحد مصادر التهديد فى صعيد مصر، بل قضى على حالة القمع التى كانت تسود البلاد، لتحل محلها حالة أخرى لا تقل عنها ضراوة. وبالنظر إلى العداء الشديد الذى يضمره الجبرتى لحسن باشا، نجد أن هناك ما يبرر قسوته الشديدة التى اختتم بها سرد أحداث تلك الفترة، حيث أكد أنه لم يجلب معه إلى مصر سوى الشرور، ولم يعمل على إزالة البدع التى تثير الانتقاد، كما أنه لم يرفع المظالم، بل دعم هذه المظالم وفرض غيرها. فقد كان أصحاب هذه الممارسات يعملون قبل مجيئه فى الخفاء بصورة نسبية خوفًا من الحكومة العثمانية... لكنه أسهم فى تحطيم جميع الآمال... ولو كان حسن باشا قد لقى حتفه فى الإسكندرية أو رشيد، لشعر المصريون بخيبة أمل كبيرة، ولأقاموا على قبره قبة أو ضريحًا أو مزارًا يفد الناس لزيارته من كل مكان؛ ولعل تلك الأقوال تعبر بجلاء تام عن مدى إخفاق هذه الحملة فى تحقيق أهدافها[٢]. غير أن القبودان باشا لم يكن المسئول الرئيسى عن حالة الانهيار التى أصابت مصر، بل كان هناك أيضًا تعاقب حالات القحط والجفاف والطاعون التى بدأت دون انقطاع منذ عام ١٧٨٣، فضلاً عن تداعيات النزاع الذى اندلع بين سلطات القاهرة والبكوات القابعين فى صعيد مصر.

---

(١) الجبرتى، جـ٢، ص.١٣٢ (١٦ نوفمبر ١٧٨٦)، ص.١٣٤ (٢٨ نوفمبر)، ص.١٣٥.

(٢) الجبرتى، جـ٢، ص.١٤٦-١٤٧.

## الابتزازات والأزمات التى وقعت فى ظل حكم إسماعيل بك

ترك حسن الباشا السلطات بأكملها بين أيدى إسماعيل بك الذى أفاد من حملة ١٧٨٦ للقدوم إلى القاهرة، وفرض سيطرته تحت رعاية الباب العالى وممثله. وفيما يخص سكان الحضر، لم يختلف نظام إسماعيل بك كثيرًا عن نظام الحاكمين السابقين الذى حاول بصعوبة شديدة تطويقهما فى منطقة الصعيد. غير أنه فى ولاية مثل مصر تعرضت لاستنزاف مواردها، كان لابد من إثارة ردود فعل عنيفة إزاء مختلف حالات الابتزاز.

وما إن غادر حسن باشا القاهرة فى السابع من أكتوبر عام ١٧٨٧، حتى شرع إسماعيل بك فى المطالبة بقرض (دراهم قرض) يتعين دفعه بواسطة تجار البن والتوابل، وطوائف النصارى (الأقباط والروم والشوام)، والتجار المغاربة بطولون والغورية، وتجار الغلال، وتجار القطن والأقمشة...الخ. وهذا المطلب الذى يعادل فرض الضرائب على الطوائف الحرفية لم يسبق له مثيل، وأثار موجة استياء عارمة، حيث تعمد التجار إغلاق وكالات البن، وسوق الغورية، وحوانيت الميدان[1]. وبعد مرور عدة أيام، أى فى السابع والعشرين من أكتوبر، توجه أهل الطوائف المهددون إلى الجامع الأزهر للحصول على مساندة المشايخ، غير أنهم أساءوا معاملة الشيخ العروسى بسبب قلة تعاونه معهم. وحينما اطلع إسماعيل بك على المذكرة المقدمة إليه، تعهد بإعفاء الطوائف، وأكد عدم مطالبته بأية قروض أخرى سوى من القادرين على تقديمها، لكنه عجز عن إثبات حسن نواياه أمام سكان القاهرة الذى ظلوا يترقبون مجريات الأحداث. وبعد عدة اتصالات مع الشيخ العروسى، جدد البك أقواله، وتعهد بعدم إجبار أى شخص على تنفيذ مطالبه؛ وهنا فقط بدأت تتفرق حشود المتظاهرين. غير أنه بعد مرور يومين، تمت مطالبة أهل الصاغة والنحاسين بدفع المبلغ المفروض عليهم ويتعين عليهم سداده، ثم جاء الدور على الجلابة، ومن بعدهم سائر الطوائف الحرفية، حتى امتد الأمر ليشمل باعة الفسيخ، واستهدف بصفة إجمالية اثنين وسبعين طائفة؛ مما أسفر عن اندلاع أعمال عنف شديدة تسببت فى معاناة أكثر العناصر فقرًا على وجه الخصوص.

---

(١) نعنى هنا ميدان الغلة الذى يعد من أسواق القاهرة الرئيسية (F 9).

وهكذا، نجح إسماعيل بك فى تحقيق أهدافه، لكنه تسبب فى إشعال أزمة سياسية خطيرة تجلى فيها اختلاف المواقف بشكل كبير، حيث اشتد غضب الحرفيين والتجار بصورة أفضت إلى اندلاع ثورة معلنة، فى حين آثر أفراد الطبقة البرجوازية ومشايخ الأزهر تسوية الأمور مع الأمراء، وبذلوا محاولات عديدة لـ"تفريق" الجموع المحتشدة[١].

وكانت حرب إسماعيل بك مع أمراء الصعيد سببًا فى قيامه باتخاذ بعض التدابير التى أسهمت فى تراجع شعبيته تمامًا: استدعاء طوائف البنائين لعمل تحصينات القاهرة (مارس ١٧٨٨)، وبذل محاولات متكررة لتعبئة البلداش وإشراكهم فى الحملات (ديسمبر ١٧٨٧، يناير/مارس/يوليو/١٧٨٨)[٢]. غير أن السلوك العنيف الذى انتهجه رجال الأمير قد أثار رد فعل شديد من قِبَل أفراد الرعية التى كانت تعانى من القلاقل بسبب عدم الشعور بالأمان وانتشار حالة من البؤس. وقد ذكر الجبرتى ما لا يقل عن ثلاث حوادث خطيرة وقعت خلال عام ١٧٨٨: فى الخامس عشر من فبراير، اندلعت معركة بين سكان بولاق والعسكر بسبب سوء سلوكهم وإصرارهم على ابتزاز "السوقة وأصحاب الحوانيت" من خلال الاستيلاء على البضائع دون دفع أثمانها؛ واضطر الأغا لإعدام بعض وكلائه من أجل تهدئة الأوضاع. وفى الحادى عشر من أبريل، تم إعدام أحد تجار الخزف فى باب الشعرية بموجب قرار متعجل من إسماعيل بك، مما دفع أهل الحى إلى الذهاب للأزهر، وتعهد إسماعيل بك بمعاقبة المتسبب فى حدوث هذا الخطأ من أجل تهدئة النفوس مرة أخرى. وفى التاسع والعشرين من يونيو، ثارت بعض المصاعب الجديدة بسبب السلوك التعسفى الذى انتهجه العسكر ببولاق، غير أن الأمر اتسع هذه المرة ليشمل مجموعة من الحجاج المغاربة الذين قتلوا قرابة عشرين عسكريًا قبل أن تعود الأمور إلى طبيعتها[٣]. ووجدت الحكومة نفسها عاجزة عن نشر الأمن الداخلى؛ فخلال شهر يونيو عام ١٧٨٨، قام البدو بنهب

(١) الجبرتى، جـ٢، ص١٥١-١٥٢. انظر كذلك: RAYMOND, Quartiers et mouvements populaires, 115.

(٢) الجبرتى، جـ٢، ص١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٢.

(٣) الجبرتى، جـ٢، ص١٥٧، ١٥٩، ١٦١.

إحدى قوافل الحجاج وكبار التجار الذين فقدوا قرابة ستة آلاف حمولة من البضائع التى تحملها الجمال وتتضمن البن والتوابل والأقمشة وغيرها من المنتجات الأخرى؛ وحينما توجه الضحايا بشكواهم للباشا، لم يتمكنوا من مقابلته(١). ويبدو أن السلطات كانت تعنى باستغلال هؤلاء التجار دون الاهتمام بشئونهم؛ فخلال شهر سبتمبر عام ١٧٨٨، ثار مجددًا أمر المطالبة بأحد القروض فى القاهرة، وذكر القنصل فى هذا الصدد أن "الشيخ البكرى قد مهد الطريق أمام الباشا لجمع القروض من جميع الطوائف، فى حين تصدى الشيخ السادات لهذه الوسيلة الخاصة بجمع الأموال، حيث أكد أن جميع الطوائف تعانى من استنزاف مواردها بسبب الأوضاع السيئة التى تحيط بالبلاد، ولا يمكن تصديق ما يحدث بصدد زيادة معاناة التجار"(٢).

ومن أكثر الأمثلة الدالة على مدى التوتر السائد بين أهل الحرف بالقاهرة وإسماعيل بك، نجد الأحداث التى وقعت عام ١٧٩٠ بحى الحسينية بخصوص أحمد سليم الجزار. ففى شهر سبتمبر عام ١٧٩٠، أقدم رجال أحمد أغا والوالى على ارتكاب عدد من الانتهاكات التى استهدفت هذا الحى، حيث تعمدوا سجن سكانه، وإساءة معاملتهم، ونهب منازلهم.وفى الأول من أكتوبر، أرسل أحمد أغا رجاله لإلقاء القبض على أحمد سليم، وحينما أرادوا اعتقاله، هب رجال طوائفه ضد وكلاء الوالى، ومنعوهم من إتمام مهمتهم، كما انضم إليهم عدد كبير من سكان الحى. وتم إغلاق الحوانيت والأسواق، وخرج المتظاهرون فى موكب باتجاه الأزهر، ثم أغلقوا أبواب الجامع، وصعدوا على المآذن وهم يصيحون ويقرعون الطبول. وتم وقف سير حلقات الدرس، واضطر الشيخ العروسى للذهاب إلى إسماعيل بك من أجل مطالبته بعزل الوالى، وصارت الأمور أكثر صعوبة، لأن الوالى كان من رجال حسن بك الجداوى الذين يرفض التضحية بهم. وحينما كانت المفاوضات مستمرة، ازدادت الأوضاع تفاقمًا فى القاهرة، حيث أخذ أحمد أغا يجوب المدينة بصحبة رجاله الذى يتمادون فى ممارسة جميع أشكال القمع؛ مما أدى إلى احتشاد السكان الذين أعربوا عن احتجاجهم، وخلال الأحداث التى توالت

---

(١) الجبرتى، جـ٢، ص.١٦١-١٦٢.

(٢) A.N., Caire, B 1 114, 26 septembre 1788.

فيما بعد، لقى شخصان حتفهما، بينما جرح عدد كبير من سكان القاهرة. وفى الثانى عشر من أكتوبر، وصل البكوات إلى تسوية تقضى بعزل الوالى والأغا، وجعلهما من السناجق، غير أن الشخصين اللذين حلا محلهما كانا من رجال حسن بك وإسماعيل بك. لكن الوالى الجديد نزل إلى الأزهر من أجل تهدئة المشايخ وسكان القاهرة الذين أعربوا عن رضائهم، ولكنه كان رضاءً ظاهريًا، غير أنهم كفوا عن الاحتشاد مرة أخرى(١).

وهكذا، بلغ النظام الذى أرساه حسن باشا أيامه الأخيرة؛ وتسارعت عودة البكوين الفارين بسبب انتشار وباء الطاعون الذى دحر القاهرة عام ١٧٩١، وأدى إلى مقتل عدد من الأمراء من بينهم إسماعيل بك نفسه (٢٠ أبريل ١٧٩١). وبمجرد انتشار نبأ اقتراب البكوين، أسرع أمراء القاهرة والوالى بطلب مساعدة السكان لطردهما، غير أن انعدام الثقة فى أرباب السلطة جعلهم لا يحركون ساكنًا، وفى الثانى والعشرين من يوليو، دخل بكوات الصعيد القاهرة دون إراقة قطرة دم واحدة.

## السنوات الأخيرة لحكم المماليك

منذ تاريخ عودة مراد بك وإبراهيم بك لتولى مقاليد الحكم عام ١٧٩١، وحتى عام ١٧٩٨ الذى شهد مقدم الحملة الفرنسية على مصر، مرت مصر بأسوأ الفترات التى تعرضت لها على مر تاريخها. فبعد أن استشرى الوباء عام ١٧٩١، وقعت أزمة اقتصادية خطيرة صاحبتها حالة شديدة من القحط. وعلى الرغم من كل هذه الظروف، فرض الأمراء نظامًا يقوم على المصادرات وابتزاز الأفراد على نحو يفوق كل ما شهدته البلاد من قبل، وهو ما توقع سكان القاهرة حدوثه بمجرد عودة النظام السابق. فقد تناول القنصل الفرنسى مسألة انعقاد أحد الاجتماعات بالديوان الكبير فى الثامن والعشرين من يوليو عام ١٧٩١، وذكر أنهم "قد فرضوا

---

(١) الجبرتى، جـ٢، ص.١٨٩. الخشاب، ورقة رقم ٢٣ب-٢٤أ.

بالفعل ضرائب جديدة على التجار، وطالبوا بعدد من القروض الأخرى"(١). وبعد مرور عدة أشهر، أى خلال شهر ديسمبر عام ١٧٩١، قرر الأمراء جباية ضريبة جديدة من تجار البن والتوابل بحى الغورية وطولون وخان الخليلى، مما دفع العديد من هؤلاء التجار إلى الفرار من كل هذه القلاقل(٢). وظلت حالة الابتزاز قائمة حتى نهاية عصر المماليك، حيث كان أول ضحاياهم تجار البن والتوابل الذين وقع على عاتقهم معظم الأعباء الضريبية وشبه الضريبية، فضلاً عن الاستقطاعات المفروضة على التركات. وقد توسع البكوات فى استغلال القروض، أو الحصول مقدمًا على الأموال التى سيتم فرضها على المنتجات الواردة عبر الجمارك. وكثرة الأموال التى يتعين على التجار دفعها مقدمًا كانت سببًا فى إفلاسهم، وفقًا لما ذكره استيف فى كتاب "وصف مصر"؛ حيث كان يتم منحهم تيسيرات بشأن سداد مستحقاتهم تتمثل فى إعطائهم بعض الخصوم على الجمارك المفروضة على بضائعهم، مقابل فائدة تبلغ ٢٠%، مما أدى إلى اعتماد رؤوس أموالهم على الجمارك بشكل كلى؛ بل نقصت كميات البن المستوردة بسبب "الرسوم الجمركية المفروضة عليها"، وأصبحت جمارك البن لا تقدم الإمكانات اللازمة لتوفير المبالغ التى يطالب بها البكوات على نحو منتظم؛ مما أدى إلى إفلاس التجار بصورة حتمية. وعلى مدار عدة سنوات تعرض هؤلاء التجار لخسائر فادحة، وفقدوا الفوائد المقررة على الأموال التى أعطوها للجمارك؛ حيث تم تعليق إعادة رؤوس أموالهم"(٣). وفى عام ١٧٩٨، صار إبراهيم يدين لتجار البن بمبالغ هائلة، حيث تجاوز الحد بشأن الصكوك المالية التى يمنحها من خلال جمرك البحر(٤). بل إن تجار الفرنجة قد قرروا مغادرة القاهرة والذهاب إلى الإسكندرية عام ١٧٩٤ بسبب الابتزاز الشديد الذى تعرضوا له فى ظل سلطة هذا الحكم الثنائى التى صارت مدينة لهم بـ ٤,٥٠٠,٠٠٠ بارة؛ وهو ما يساعدنا على تصور وضع التجار المحليين الذى كانوا عرضة لتعسف البكوات بصورة كاملة(٥).

---

(١) A.N., Alexandrie, B 1 114, 6 août 1791.

(٢) الجبرتى، جـ٢، ص.٢٢٦.

(٣) ESTÈVE, Mémoire, 351.

(٤) Vincennes, B 6 183, Poussielgue, 30 pluviose an VII.

(٥) A.N., Caire, 25, juin 1794.

وسرعان ما بدأ الفقر ينتشر بسبب حالات الابتزاز المجاوزة للحد وتـردى الأوضاع الاقتصادية؛ وهو ما ينعكس من خلال معرفة متوسط تركات الحـرفيين والتجار بعد عام ١٧٩١، واشتداد حدة البركان الخامـد الـذى يتحـين الفرصـة للانطلاق على هيئة ثورة معلنة. وفى يناير عام ١٧٩٢، ذهب أحد كشاف البكوات للإسكندرية من أجل المطالبة بـ ٥٤٠,٠٠٠ بارة من طائفة القبانية، وفرض عـدد من الضرائب الأخرى؛ مما دفع "جميع أهالى الإسكندرية وأعيانها" إلى عقد "مجلس عام" يطالبون من خلاله برحيل الكاشف ومعلم الجمارك؛ بينما يتأهبون فى الوقـت ذاته للمقاومة عن طريق ترميم أسوار المدينة، وجمع الأسلحة والذخيرة، وشكلوا ما يشبه فرق الحراسة الحضرية، حيث كان لزامًا على كل حى من أحياء الإسكندرية الستة عشر تقديم أفراد "جماعتين من العسكر... يخضعون لسلطة عدد من القـادة الذين يتعهدون بمباشرة مهام الشرطة والحفاظ على الأمـن". وخوفًـا مـن تفـاقم الأوضاع، آثر البكوان التراجع عن موقفهما بشأن إرسال الكاشف(١). وبعد مـرور ثلاث سنوات، جاء الدور على القاهرة كى تصير مـسرحًا لاضـطرابات شـديدة أعقبت لجوء رجال البكوات إلى ابتزاز إحدى قرى الشرقية؛ مما دفع الأهالى إلـى الاستغاثة بمشايخ الأزهر، حيث أغلق العلماء أبواب الجامع، وأمروا سكان القاهرة بإغلاق الأسواق والحوانيت، ثم ذهبوا فى اليوم التالى لمقابلة الشيخ السادات وسـط حشد هائل من أهالى المدينة. وحينما سألهم إبراهيم عن مطالبهم، أجابوه بقـولهم: "إننا نريد إرساء العدل ورفع الظلم والجور؛ ونريد احترام أحكام الـشرع، وإلغـاء الحوادث والمكوسات الجديدة التى فرضتموها بـصورة جـائرة"، لكـن الأمـراء أجابوهم أن الاستجابة لمطالبهم تعنى التأثير سلبًا على أوضاعهم المالية؛ ممـا أدى إلى استمرار حالة الاضطراب، وقضت الحشود ليلتها داخل الجامع. وخوفًـا مـن تفاقم الأوضاع، نزع إبراهيم بك إلى التفاوض من خلال عرض تسوية ما، ونجـح بالفعل فى تهدئة المشايخ، والحصول على بعض التنازلات من قِبَل الأمراء الـذين قطعوا على أنفسهم وعدًا بأن "يسيروا فى الناس سيرة حـسنة". وأعـرب سـكان القاهرة عن فرحتهم الغامرة، غير أن الأمور سارت على المنوال ذاته، وانتهى أمر

---

(١) A.N., Alexandrie, 16, 16 janvier 1792.

هذا الاتفاق مثل غيره من الاتفاقات الأخرى؛ وذكر الجبرتى أنه بعد شهر واحـد، عاد فرض جميع المظالم بصورة أكثر جورًا (يونيو/يوليو ١٧٩٥)[1].

وشعر الجبرتى بالرتابة إزاء تكرار حالات الابتزاز ذاتها، مما جعله يقرر عدم الخوض فى تفاصيلها، وتجاهل الفترة التى سبقت عـام ١٧٩٨، وخـصص صفحة ونصف فقط للأحداث التى وقعت عامى ١٢٠٨ (١٧٩٣-١٧٩٤) و١٢٠٩ (١٧٩٤-١٧٩٥)، وتناول أحداث عام ١٢١٠ (١٧٩٥-١٧٩٦) فى ثلاثة سـطور، بينما تناول أحداث عامى ١٢١١ (١٧٩٦-١٧٩٧) و١٢١٢ (١٧٩٧-١٧٩٨) فـى ثمانية أسطر. فقد ذكر أنه خلال عام ١٢٠٩، لم يحدث شـيئًا يـستحق الاهتمـام "بخلاف تعسف الأمراء واستمرار المظالم". وبدأ بالطريقة ذاتها سرد أحداث عـام ١٢١٠، حيث أكد أنه لا يوجد ما يستحق الذكر "بخلاف تعسف الأمـراء وفـرض المظالم على غرار ما ورد ذكره من قبل"[2]. وعقب سنوات طويلة مـن البـؤس والمصائب المتواصلة، كانت الأمور تنذر بالنهاية المحتومة.

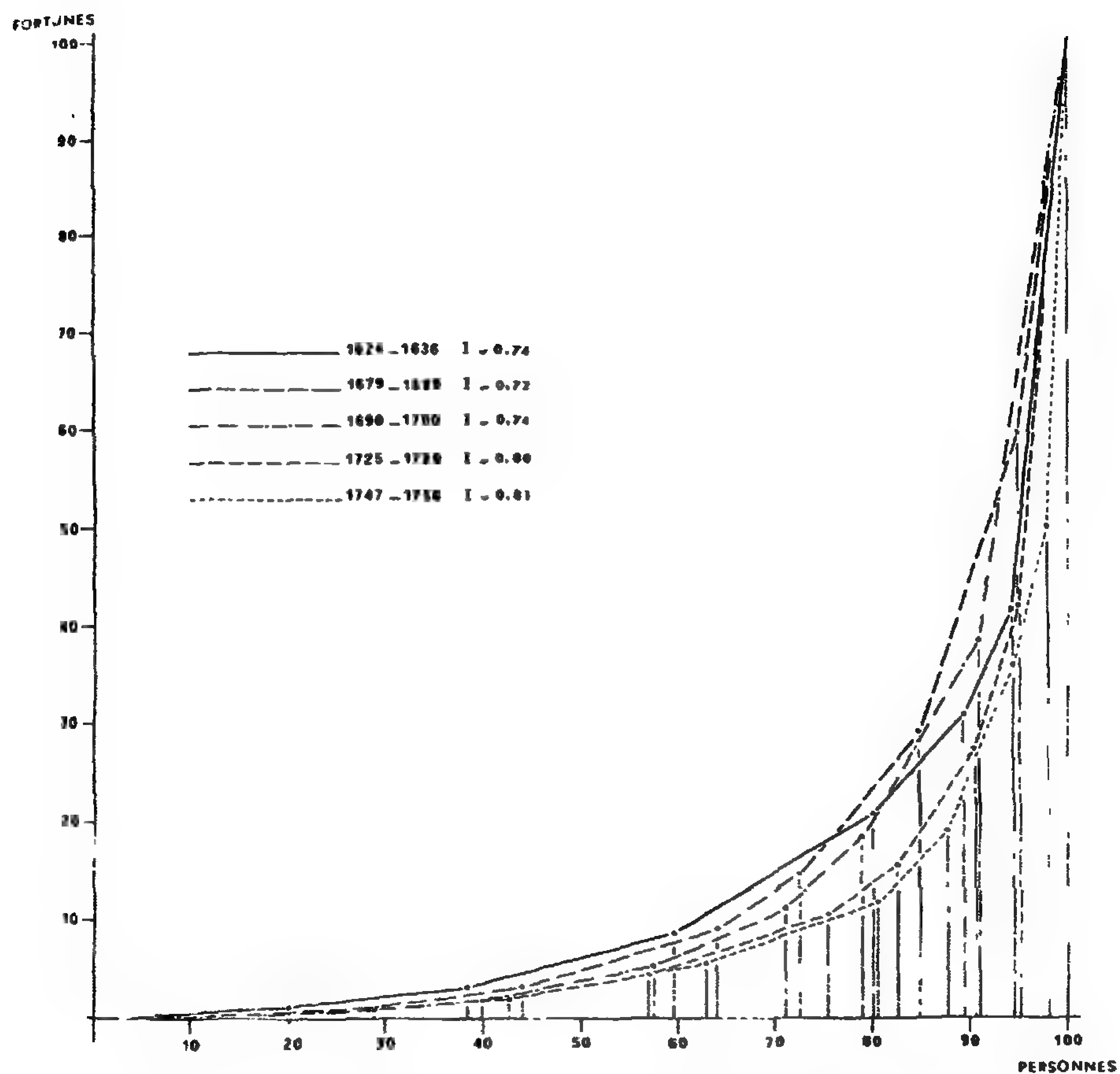
---

(١) الجبرتى، جـ٢، ص٢٥٨-٢٥٩. الخشاب، ورقة رقم ٢٥أ. الخلاصة، ورقة رقم ٢٤ب.

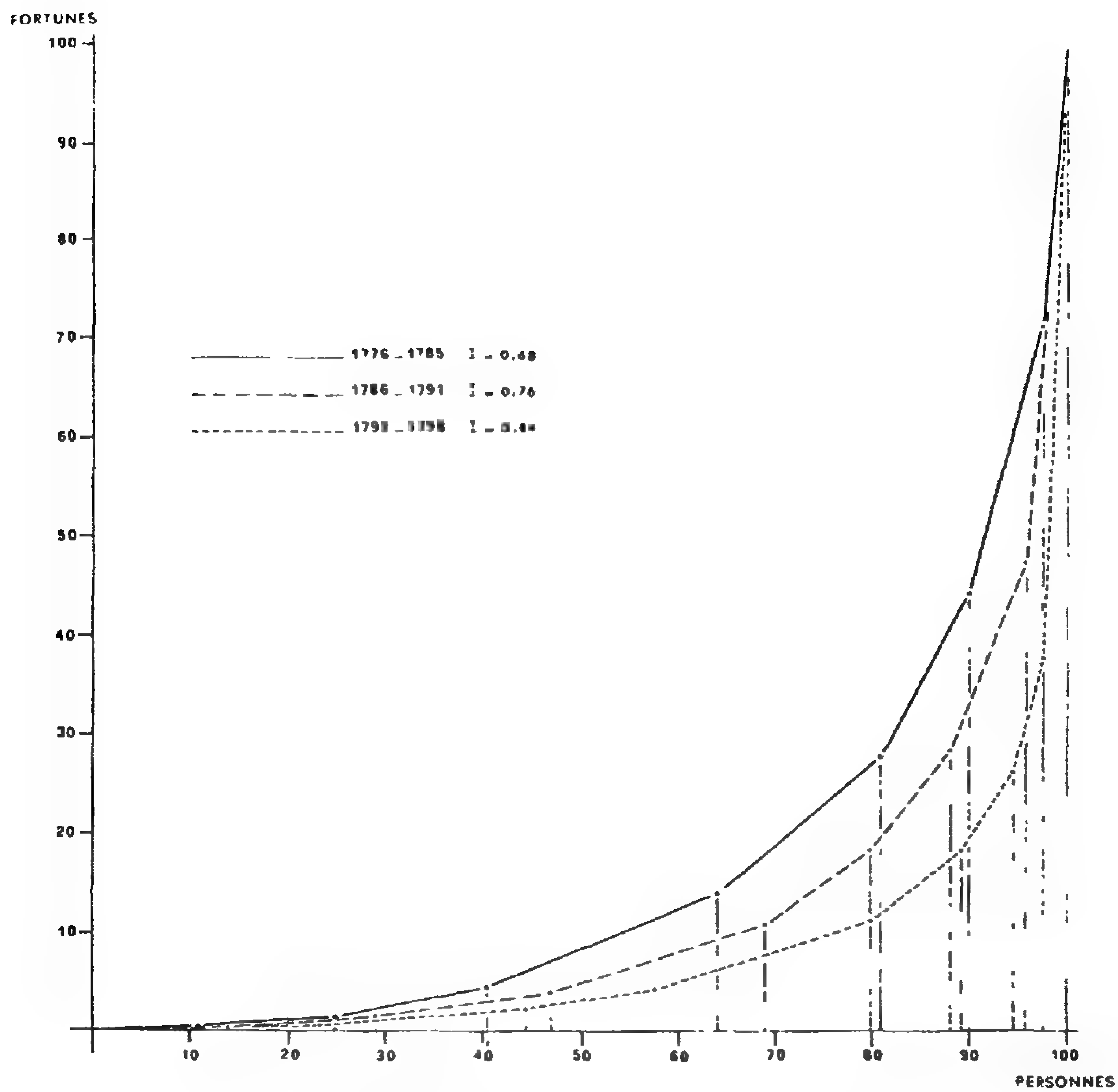
(٢) الجبرتى، جـ٢، ص٢٥٧، ٢٦٢.

## ملحق

# الأشكال




رسم بيانى لتوضيح مستوى الثروات ( أ )




رسم بيانى لتوضيح مستوى الثروات ( ب)

## المؤلف فى سطور :

### أندريه ريمون

- أستاذ فخرى بجامعة إكس أن بروفنس بفرنسا ، والمدير سابق للمعهد الفرنسى للدراسات الشرقية بدمشق ، ويعد عمدة المتخصصين فى تاريخ مصر الاجتماعى فى العصر العثمانى ، وله العديد من المؤلفات عن القاهرة والمدن العربية فى العصر العثمانى ، وتتلمذ على يديه جيلان من المتخصصين فى تاريخ العصر العثمانى بفرنسا وتونس وسوريا ومصر .

## المترجمان فى سطور :

### د. ناصر أحمد إبراهيم

- مدرس بقسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة القاهرة .
- حاصل على الماجستير فى التاريخ الاجتماعى فى «علوم الأزمات الاجتماعية فى مصر فى القرن السابع عشر» عام ١٩٩٧م .
- حاصل على درجة الدكتوراه فى «الإدارة المالية لصعيد مصر زمن الحملة الفرنسية» .
- له مقالات عديدة فى تاريخ مصر العثمانية .

### باتسى جمال الدين

- ليسانس الألسن - قسم اللغة الفرنسية - جامعة عين شمس .
- حاصلة على ماجستير فى العلوم اللغوية من كلية الألسن - جامعة عين شمس .
- تم التسجيل لنيل درجة الدكتوراه فى علوم اللغة والترجمة .
- تعمل مترجمة بدار الكتب والوثائق القومية .

**المراجع فى سطور :**

## أ. د. رءوف عباس

- أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب - جامعة القاهرة .

# المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومـى للترجمـة مشـروع تنميـة ثقافيـة بالدرجـة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

# المشروع القومى للترجمة

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١- | اللغة العليا | جون كوين | أحمد درويش |
| ٢- | الوثنية والإسلام (ط١) | ك. مادهو بانيكار | أحمد فؤاد بلبع |
| ٣- | التراث المسروق | جورج جيمس | شوقى جلال |
| ٤- | كيف تتم كتابة السيناريو | انجا كاريتنكوفا | أحمد الحضرى |
| ٥- | ثريا فى غيبوبة | إسماعيل فصيح | محمد علاء الدين منصور |
| ٦- | اتجاهات البحث اللسانى | ميلكا إفيتش | سعد مصلوح ووفاء كامل فايد |
| ٧- | العلوم الإنسانية والفلسفة | لوسيان غولدمان | يوسف الأنطكى |
| ٨- | مشعلو الحرائق | ماكس فريش | مصطفى ماهر |
| ٩- | التغيرات البيئية | أندرو. س. جودى | محمود محمد عاشور |
| ١٠- | خطاب الحكاية | چيرار چينيت | محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى |
| ١١- | مختارات | فيسوافا شيمبوريسكا | هناء عبد الفتاح |
| ١٢- | طريق الحرير | ديفيد براونيستون وايرين فرانك | أحمد محمود |
| ١٣- | ديانة الساميين | روبرتسن سميث | عبد الوهاب علوب |
| ١٤- | التحليل النفسى للأدب | جان بيلمان نويل | حسن المودن |
| ١٥- | الحركات الفنية | إدوارد لويس سميث | أشرف رفيق عفيفى |
| ١٦- | أثينة السوداء (جـ١) | مارتن برنال | بإشراف أحمد عتمان |
| ١٧- | مختارات | فيليب لاركين | محمد مصطفى بدوى |
| ١٨- | الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية | مختارات | طلعت شاهين |
| ١٩- | الأعمال الشعرية الكاملة | چورج سفيريس | نعيم عطية |
| ٢٠- | قصة العلم | ج. ج. كراوثر | يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح |
| ٢١- | خوخة وألف خوخة | صمد بهرنجى | ماجدة العنانى |
| ٢٢- | مذكرات رحالة عن المصريين | جون أنتيس | سيد أحمد على الناصرى |
| ٢٣- | تجلى الجميل | هانز جيورج جادامر | سعيد توفيق |
| ٢٤- | ظلال المستقبل | باتريك بارندر | بكر عباس |
| ٢٥- | مثنوى | مولانا جلال الدين الرومى | إبراهيم الدسوقى شتا |
| ٢٦- | دين مصر العام | محمد حسين هيكل | أحمد محمد حسين هيكل |
| ٢٧- | التنوع البشرى الخلاق | مقالات | نخبة |
| ٢٨- | رسالة فى التسامح | جون لوك | منى أبو سنة |
| ٢٩- | الموت والوجود | جيمس ب. كارس | بدر الديب |
| ٣٠- | الوثنية والإسلام (ط٢) | ك. مادهو بانيكار | أحمد فؤاد بلبع |
| ٣١- | مصادر دراسة التاريخ الإسلامى | جان سوفاجيه - كلود كاين | عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب |
| ٣٢- | الانقراض | ديفيد روس | مصطفى إبراهيم فهمى |
| ٣٣- | التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية | أ. ج. هوبكنز | أحمد فؤاد بلبع |
| ٣٤- | الرواية العربية | روجر آلن | حصة إبراهيم المنيف |
| ٣٥- | الأسطورة والحداثة | بول . ب . ديكسون | خليل كلفت |
| ٣٦- | نظريات السرد الحديثة | والاس مارتن | حياة جاسم محمد |
| ٣٧- | واحة سيوة وموسيقاها | بريجيت شيفر | جمال عبد الرحيم |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣٨- | نقد الحداثة | آلن تورين | أنور مغيث |
| ٣٩- | الإغريق والحسد | بيتر والكوت | منيرة كروان |
| ٤٠- | قصائد حب | آن سكستون | محمد عيد إبراهيم |
| ٤١- | ما بعد المركزية الأوروبية | بيتر جران | عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد |
| ٤٢- | عالم ماك | بنجامين باربر | أحمد محمود |
| ٤٣- | اللهب المزدوج | أوكتافيو باث | المهدى أخريف |
| ٤٤- | بعد عدة أصياف | ألدوس هكسلى | مارلين تادرس |
| ٤٥- | التراث المغدور | روبرت ج دنيا - جون ف أ فاين | أحمد محمود |
| ٤٦- | عشرون قصيدة حب | بابلو نيرودا | محمود السيد على |
| ٤٧- | تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١) | رينيه ويليك | مجاهد عبد المنعم مجاهد |
| ٤٨- | حضارة مصر الفرعونية | فرانسوا دوما | ماهر جويجاتى |
| ٤٩- | الإسلام فى البلقان | هـ . ت . نوريس | عبد الوهاب علوب |
| ٥٠- | ألف ليلة وليلة أو القول الأسير | جمال الدين بن الشيخ | محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى |
| ٥١- | مسار الرواية الإسبانو أمريكية | داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى | محمد أبو العطا |
| ٥٢- | العلاج النفسى التدعيمى | ب. نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل | لطفى فطيم وعادل دمرداش |
| ٥٣- | الدراما والتعليم | أ . ف . ألنجتون | مرسى سعد الدين |
| ٥٤- | المفهوم الإغريقى للمسرح | ج . مايكل والتون | محسن مصيلحى |
| ٥٥- | ما وراء العلم | چون بولكنجهوم | على يوسف على |
| ٥٦- | الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١) | فديريكو غرسية لوركا | محمود على مكى |
| ٥٧- | الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢) | فديريكو غرسية لوركا | محمود السيد و ماهر البطوطى |
| ٥٨- | مسرحيتان | فديريكو غرسية لوركا | محمد أبو العطا |
| ٥٩- | المحبرة (مسرحية) | كارلوس مونييث | السيد السيد سهيم |
| ٦٠- | التصميم والشكل | جوهانز إيتين | صبرى محمد عبد الغنى |
| ٦١- | موسوعة علم الإنسان | شارلوت سيمور - سميث | مراجعة وإشراف · محمد الجوهرى |
| ٦٢- | لذّة النّص | رولان بارت | محمد خير البقاعى . |
| ٦٣- | تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢) | رينيه ويليك | مجاهد عبد المنعم مجاهد |
| ٦٤- | برتراند راسل (سيرة حياة) | آلان وود | رمسيس عوض . |
| ٦٥- | فى مدح الكسل ومقالات أخرى | برتراند راسل | رمسيس عوض . |
| ٦٦- | خمس مسرحيات أندلسية | أنطونيو جالا | عبد اللطيف عبد الحليم |
| ٦٧- | مختارات | فرناندو بيسوا | المهدى أخريف |
| ٦٨- | نتاشا العجوز وقصص أخرى | فالنتين راسبوتين | أشرف الصباغ |
| ٦٩- | العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين | عبد الرشيد إبراهيم | أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى |
| ٧٠- | ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية | أوخينيو تشانج رودريجث | عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد |
| ٧١- | السيدة لا تصلح إلا للرمى | داريو فو | حسين محمود |
| ٧٢- | السياسى العجوز | ت . س . إليوت | فؤاد مجلى |
| ٧٣- | نقد استجابة القارئ | چين . ب . تومبكنز | حسن ناظم وعلى حاكم |
| ٧٤- | صلاح الدين والمماليك فى مصر | ل . ا . سيمينوڤا | حسن بيومى |
| ٧٥- | فن التراجم والسير الذاتية | أندريه موروا | أحمد درويش |
| ٧٦- | چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى | مجموعة من الكتاب | عبد المقصود عبد الكريم |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٧٧- | تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٣) | رينيه ويليك | مجاهد عبد المنعم مجاهد |
| ٧٨- | العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية | رونالد روبرتسون | أحمد محمود ونورا أمين |
| ٧٩- | شعرية التأليف | بوريس أوسبنسكى | سعيد الغانمى وناصر حلاوى |
| ٨٠- | بوشكين عند «نافورة الدموع» | ألكسندر بوشكين | مكارم الغمرى |
| ٨١- | الجماعات المتخيلة | بندكت أندرسن | محمد طارق الشرقاوى |
| ٨٢- | مسرح ميجيل | ميجيل دى أونامونو | محمود السيد على |
| ٨٣- | مختارات | غوتفريد بن | خالد المعالى |
| ٨٤- | موسوعة الأدب والنقد | مجموعة من الكتاب | عبد الحميد شيحة |
| ٨٥- | منصور الحلاج (مسرحية) | صلاح زكى أقطاى | عبد الرازق بركات |
| ٨٦- | طول الليل | جمال مير صادقى | أحمد فتحى يوسف شتا |
| ٨٧- | نون والقلم | جلال آل أحمد | ماجدة العنانى |
| ٨٨- | الابتلاء بالتغرب | جلال آل أحمد | إبراهيم الدسوقى شتا |
| ٨٩- | الطريق الثالث | أنتونى جيدنز | أحمد زايد ومحمد محيى الدين |
| ٩٠- | وسم السيف | ميجل دى ثربانتس | محمد إبراهيم مبروك |
| ٩١- | المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق | باربر الاسوستكا | محمد هناء عبد الفتاح |
| ٩٢- | أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر | كارلوس ميجيل | نادية جمال الدين |
| ٩٣- | محدثات العولمة | مايك فيذرستون وسكوت لاش | عبد الوهاب علوب |
| ٩٤- | الحب الأول والصحبة | صمويل بيكيت | فوزية العشماوى |
| ٩٥- | مختارات من المسرح الإسبانى | أنطونيو بويرو باييخو | سرى محمد عبد اللطيف |
| ٩٦- | ثلاث زنبقات ووردة | قصص مختارة | إدوار الخراط |
| ٩٧- | هوية فرنسا (مج١) | فرنان برودل | بشير السباعى |
| ٩٨- | الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى | نخبة | أشرف الصباغ |
| ٩٩- | تاريخ السينما العالمية | ديفيد روبنسون | إبراهيم قنديل |
| ١٠٠- | مساءلة العولمة | بول هيرست وجراهام تومبسون | إبراهيم فتحى |
| ١٠١- | النص الروائى (تقنيات ومناهج) | بيرنار فاليط | رشيد بنحدو |
| ١٠٢- | السياسة والتسامح | عبد الكريم الخطيبى | عز الدين الكتانى الإدريسى |
| ١٠٣- | قبر ابن عربى يليه آياء | عبد الوهاب المؤدب | محمد بنيس |
| ١٠٤- | أوبرا ماهوجنى | برتولت بريشت | عبد الغفار مكاوى |
| ١٠٥- | مدخل إلى النص الجامع | چيرارچينيت | عبد العزيز شبيل |
| ١٠٦- | الأدب الأندلسى | ماريا خيسوس روبييرامتى | أشرف على دعدور |
| ١٠٧- | صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر | نخبة | محمد عبد الله الجعيدى |
| ١٠٨- | ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى | مجموعة من النقاد | محمود على مكى |
| ١٠٩- | حروب المياه | چون بولوك وعادل درويش | هاشم أحمد محمد |
| ١١٠- | النساء فى العالم النامى | حسنة بيجوم | منى قطان |
| ١١١- | المرأة والجريمة | فرانسيس هيندسون | ريهام حسين إبراهيم |
| ١١٢- | الاحتجاج الهادئ | أرلين علوى ماكليود | إكرام يوسف |
| ١١٣- | راية التمرد | سادى پلانت | أحمد حسان |
| ١١٤- | مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع | وول شوينكا | نسيم مجلى |
| ١١٥- | غرفة تخص المرء وحده | فرچينيا وولف | سمية رمضان |

| | | |
|---|---|---|
| ١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق) | سينثيا نلسون | نهاد أحمد سالم |
| ١١٧- المرأة والجنوسة فى الإسلام | ليلى أحمد | منى إبراهيم وهالة كمال |
| ١١٨- النهضة النسائية فى مصر | بث بارون | لميس النقاش |
| ١١٩- النساء والأسرة وقوانين الطلاق | أميرة الأزهرى سنبل | بإشراف رءوف عباس |
| ١٢٠- الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط | ليلى أبو لغد | نخبة من المترجمين |
| ١٢١- الدليل الصغير عن الكاتبات العربيات | فاطمة موسى | محمد الجندى وإيزابيل كمال |
| ١٢٢- نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان | جوزيف فوجت | منيرة كروان |
| ١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية | نيقولاى إيفانوف | أنور محمد إبراهيم |
| ١٢٤- الفجر الكاذب | چون جراى | أحمد فؤاد بلبع |
| ١٢٥- التحليل الموسيقى | سيدريك ثورپ ديڤى | سمحة الخولى |
| ١٢٦- فعل القراءة | ڤولڤانج إيسر | عبد الوهاب علوب |
| ١٢٧- إرهاب | صفاء فتحى | بشير السباعى |
| ١٢٨- الأدب المقارن | سوزان باسنيت | أميرة حسن نويرة |
| ١٢٩- الرواية الإسبانية المعاصرة | ماريا دولورس أسيس جاروته | محمد أبو العطا وآخرون |
| ١٣٠- الشرق يصعد ثانية | أندريه جوندر فرانك | شوقى جلال |
| ١٣١- مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى) | مجموعة من المؤلفين | لويس بقطر |
| ١٣٢- ثقافة العولمة | مايك فيذرستون | عبد الوهاب علوب |
| ١٣٣- الخوف من المرايا | طارق على | طلعت الشايب |
| ١٣٤- تشريح حضارة | بارى ج. كيمب | أحمد محمود |
| ١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت | ت. س. إليوت | ماهر شفيق فريد |
| ١٣٦- فلاحو الباشا | كينيث كونو | سحر توفيق |
| ١٣٧- مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية | چوزيف مارى مواريه | كاميليا صبحى |
| ١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف | إيڤلينا تارونى | وجيه سمعان عبد المسيح |
| ١٣٩- پارسيڤال | ريشارد ڤاچنر | مصطفى ماهر |
| ١٤٠- حيث تلتقى الأنهار | هربرت ميسن | أمل الجبورى |
| ١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية | مجموعة من المؤلفين | نعيم عطية |
| ١٤٢- الإسكندرية تاريخ ودليل | أ. م. فورستر | حسن بيومى |
| ١٤٣- قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى | ديريك لايدار | عدلى السمرى |
| ١٤٤- صاحبة اللوكاندة | كارلو جولدونى | سلامة محمد سليمان |
| ١٤٥- موت أرتيميو كروث | كارلوس فوينتس | أحمد حسان |
| ١٤٦- الورقة الحمراء | ميجيل دى ليبس | على عبدالرءوف البمبى |
| ١٤٧- خطبة الإدانة الطويلة | تانكريد دورست | عبدالغفار مكاوى |
| ١٤٨- القصة القصيرة (النظرية والتقنية) | إنريكى أندرسون إمبرت | على إبراهيم منوفى |
| ١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس | عاطف فضول | أسامة إسبر |
| ١٥٠- التجربة الإغريقية | روبرت ج. ليتمان | منيرة كروان |
| ١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١) | فرنان برودل | بشير السباعى |
| ١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى | نخبة من الكتاب | محمد محمد الخطابى |
| ١٥٣- غرام الفراعنة | فيولين فانويك | فاطمة عبدالله محمود |
| ١٥٤- مدرسة فرانكفورت | فيل سليتر | خليل كلفت |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٥٥- | الشعر الأمريكى المعاصر | نخبة من الشعراء | أحمد مرسى |
| ١٥٦- | المدارس الجمالية الكبرى | جى آتيال وآلان وأوديت فيرمو | مى التلمسانى |
| ١٥٧- | خسرو وشيرين | النظامى الكنوجى | عبدالعزيز بقوش |
| ١٥٨- | هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢) | فرنان بروديل | بشير السباعى |
| ١٥٩- | الإيديولوچية | ديڤيد هوكس | إبراهيم فتحى |
| ١٦٠- | آلة الطبيعة | بول إيرليش | حسين بيومى |
| ١٦١- | من المسرح الإسبانى | اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا | زيدان عبدالحليم زيدان |
| ١٦٢- | تاريخ الكنيسة | يوحنا الآسيوى | صلاح عبدالعزيز محجوب |
| ١٦٣- | موسوعة علم الاجتماع | جوردن مارشال | بإشراف: محمد الجوهرى |
| ١٦٤- | شامبوليون (حياة من نور) | چان لاكوتير | نبيل سعد |
| ١٦٥- | حكايات الثعلب | أ. ن أفانا سيفا | سهير المصادفة |
| ١٦٦- | العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل | يشعياهو ليڤمان | محمد محمود أبو غدير |
| ١٦٧- | فى عالم طاغور | رابندرانات طاغور | شكرى محمد عياد |
| ١٦٨- | دراسات فى الأدب والثقافة | مجموعة من المؤلفين | شكرى محمد عياد |
| ١٦٩- | إبداعات أدبية | مجموعة من المبدعين | شكرى محمد عياد |
| ١٧٠- | الطريق | ميغيل دليبيس | بسام ياسين رشيد |
| ١٧١- | وضع حد | فرانك بيجو | هدى حسين |
| ١٧٢- | حجر الشمس | مختارات | محمد محمد الخطابى |
| ١٧٣- | معنى الجمال | ولتر ت. ستيس | إمام عبد الفتاح إمام |
| ١٧٤- | صناعة الثقافة السوداء | ايليس كاشمور | أحمد محمود |
| ١٧٥- | التليفزيون فى الحياة اليومية | لورينزو فيلشس | وجيه سمعان عبد المسيح |
| ١٧٦- | نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية | توم تيتنبرج | جلال البنا |
| ١٧٧- | أنطون تشيخوف | هنرى ترويا | حصة إبراهيم المنيف |
| ١٧٨- | مختارات من الشعر اليونانى الحديث | نخبة من الشعراء | محمد حمدى إبراهيم |
| ١٧٩- | حكايات أيسوب | أيسوب | إمام عبد الفتاح إمام |
| ١٨٠- | قصة جاويد | إسماعيل فصيح | سليم عبد الأمير حمدان |
| ١٨١- | النقد الأدبى الأمريكى | فنسنت ب. ليتش | محمد يحيى |
| ١٨٢- | العنف والنبوءة | و ب. ييتس | ياسين طه حافظ |
| ١٨٣- | چان كوكتو على شاشة السينما | رينيه چيلسون | فتحى العشرى |
| ١٨٤- | القاهرة .. حالمة لا تنام | هانز إيندورفر | دسوقى سعيد |
| ١٨٥- | أسفار العهد القديم | توماس تومسن | عبد الوهاب علوب |
| ١٨٦- | معجم مصطلحات هيجل | ميخائيل إنوود | إمام عبد الفتاح إمام |
| ١٨٧- | الأرضة | بُزرج علوى | محمد علاء الدين منصور |
| ١٨٨- | موت الأدب | ألفين كرنان | بدر الديب |
| ١٨٩- | العمى والبصيرة | بول دى مان | سعيد الغانمى |
| ١٩٠- | محاورات كونفوشيوس | كونفوشيوس | محسن سيد فرجانى |
| ١٩١- | الكلام رأسمال | الحاج أبو بكر إمام | مصطفى حجازى السيد |
| ١٩٢- | سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١) | زين العابدين المراغى | محمود سلامة علاوى |
| ١٩٣- | عامل المنجم | بيتر أبراهامز | محمد عبد الواحد محمد |

| | | | |
|---|---|---|---|
| -١٩٤ | مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى | مجموعة من النقاد | ماهر شفيق فريد |
| -١٩٥ | شتاء ٨٤ | إسماعيل فصيح | محمد علاء الدين منصور |
| -١٩٦ | المهلة الأخيرة | فالتين راسبوتين | أشرف الصباغ |
| -١٩٧ | الفاروق | شمس العلماء شبلى النعمانى | جلال السعيد الحفناوى |
| -١٩٨ | الاتصال الجماهيرى | ادوين إمرى وآخرون | إبراهيم سلامة إبراهيم |
| -١٩٩ | تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية | يعقوب لانداوى | جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد |
| -٢٠٠ | ضحايا التنمية | جيرمى سيبروك | فخرى لبيب |
| -٢٠١ | الجانب الدينى للفلسفة | جوزايا رويس | أحمد الأنصارى |
| -٢٠٢ | تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤) | رينيه ويليك | مجاهد عبد المنعم مجاهد |
| -٢٠٣ | الشعر والشاعرية | ألطاف حسين حالى | جلال السعيد الحفناوى |
| -٢٠٤ | تاريخ نقد العهد القديم | زالمان شازار | أحمد محمود هويدى |
| -٢٠٥ | الجينات والشعوب واللغات | لويجى لوقا كافاللى- سفورزا | أحمد مستجير |
| -٢٠٦ | الهيولية تصنع علماً جديداً | جيمس جلايك | على يوسف على |
| -٢٠٧ | ليل أفريقى | رامون خوتاسندير | محمد أبو العطا |
| -٢٠٨ | شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى | دان أوريان | محمد أحمد صالح |
| -٢٠٩ | السرد والمسرح | مجموعة من المؤلفين | أشرف الصباغ |
| -٢١٠ | مثنويات حكيم سنائى | سنائى الغزنوى | يوسف عبد الفتاح فرج |
| -٢١١ | فردينان دوسوسير | جوناثان كلر | محمود حمدى عبد الغنى |
| -٢١٢ | قصص الأمير مرزبان | مرزبان بن رستم بن شروين | يوسف عبدالفتاح فرج |
| -٢١٣ | مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر | ريمون فلاور | سيد أحمد على الناصرى |
| -٢١٤ | قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع | أنتونى جيدنز | محمد محمود محى الدين |
| -٢١٥ | سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢) | زين العابدين المراغى | محمود سلامة علاوى |
| -٢١٦ | جوانب أخرى من حياتهم | مجموعة من المؤلفين | أشرف الصباغ |
| -٢١٧ | مسرحيتان طليعيتان | ص. بيكيت | نادية البنهاوى |
| -٢١٨ | لعبة الحجلة (رايولا) | خوليو كورتازان | على إبراهيم منوفى |
| -٢١٩ | بقايا اليوم | كازو ايشجورو | طلعت الشايب |
| -٢٢٠ | الهيولية فى الكون | بارى باركر | على يوسف على |
| -٢٢١ | شعرية كفافى | جريجورى جوزدانيس | رفعت سلام |
| -٢٢٢ | فرانز كافكا | رونالد جراى | نسيم مجلى |
| -٢٢٣ | العلم فى مجتمع حر | بول فيرابنر | السيد محمد نفادى |
| -٢٢٤ | دمار يوغسلافيا | برانكا ماجاس | منى عبدالظاهر إبراهيم |
| -٢٢٥ | حكاية غريق | جابرييل جارثيا ماركث | السيد عبدالظاهر السيد |
| -٢٢٦ | أرض المساء وقصائد أخرى | ديفيد هربت لورانس | طاهر محمد على البربرى |
| -٢٢٧ | المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر | موسى ماريا ديف بوركى | السيد عبدالظاهر عبدالله |
| -٢٢٨ | علم الجمالية وعلم اجتماع الفن | جانيت وولف | مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن |
| -٢٢٩ | مأزق البطل الوحيد | نورمان كيجان | أمير إبراهيم العمرى |
| -٢٣٠ | عن الذباب والفئران والبشر | فرانسواز جاكوب | مصطفى إبراهيم فهمى |
| -٢٣١ | الدراقيل | خايمى سالوم بيدال | جمال عبدالرحمن |
| -٢٣٢ | ما بعد المعلومات | توم ستينر | مصطفى إبراهيم فهمى |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٣٣- | فكرة الاضمحلال | آرثر هومان | طلعت الشايب |
| ٢٣٤- | الإسلام فى السودان | ج. سبنسر تريمنجهام | فؤاد محمد عكود |
| ٢٣٥- | ديوان شمس تبريزى (جـ١) | مولانا جلال الدين الرومى | إبراهيم الدسوقى شتا |
| ٢٣٦- | الولاية | ميشيل تود | أحمد الطيب |
| ٢٣٧- | مصر أرض الوادى | روبين فيدين | عنايات حسين طلعت |
| ٢٣٨- | العولمة والتحرير | الانكتاد | ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد |
| ٢٣٩- | العربى فى الأدب الإسرائيلى | جيلارافر - رابوخ | نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق |
| ٢٤٠- | الإسلام والغرب وإمكانية الحوار | كامى حافظ | صلاح عبدالعزيز محجوب |
| ٢٤١- | فى انتظار البرابرة | ج . م كويتز | ابتسام عبدالله سعيد |
| ٢٤٢- | سبعة أنماط من الغموض | وليام إمبسون | صبرى محمد حسن عبدالنبى |
| ٢٤٣- | تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١) | ليفى بروفنسال | على عبدالرءوف البمبى |
| ٢٤٤- | الغليان | لاورا إسكيبيل | نادية جمال الدين محمد |
| ٢٤٥- | نساء مقاتلات | إليزابيتا أديس | توفيق على منصور |
| ٢٤٦- | مختارات قصصية | جابرييل جارثيا ماركث | على إبراهيم منوفى |
| ٢٤٧- | الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر | والتر إرمبريست | محمد طارق الشرقاوى |
| ٢٤٨- | حقول عدن الخضراء | أنطونيو جالا | عبداللطيف عبدالحليم |
| ٢٤٩- | لغة التمزق | دراجو شتامبوك | رفعت سلام |
| ٢٥٠- | علم اجتماع العلوم | دومنيك فينيك | ماجدة محسن أباظة |
| ٢٥١- | موسوعة علم الاجتماع (جـ٢) | جوردن مارشال | بإشراف: محمد الجوهرى |
| ٢٥٢- | رائدات الحركة النسوية المصرية | مارجو بدران | على بدران |
| ٢٥٣- | تاريخ مصر الفاطمية | ل. أ. سيمينوڤا | حسن بيومى |
| ٢٥٤- | الفلسفة | ديف روبنسون وجودى جروفز | إمام عبد الفتاح إمام |
| ٢٥٥- | أفلاطون | ديف روبنسون وجودى جروفز | إمام عبد الفتاح إمام |
| ٢٥٦- | ديكارت | ديف روبنسون وكريس جرات | إمام عبد الفتاح إمام |
| ٢٥٧- | تاريخ الفلسفة الحديثة | وليم كلى رايت | محمود سيد أحمد |
| ٢٥٨- | الغجر | سير أنجوس فريزر | عُبادة كُحيلة |
| ٢٥٩- | مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور | أقلام مختلفة | فاروجان كازانجيان |
| ٢٦٠- | موسوعة علم الاجتماع (جـ٣) | جوردن مارشال | بإشراف: محمد الجوهرى |
| ٢٦١- | رحلة فى فكر زكى نجيب محمود | زكى نجيب محمود | إمام عبد الفتاح إمام |
| ٢٦٢- | مدينة المعجزات | إدوارد مندوثا | محمد أبو العطا |
| ٢٦٣- | الكشف عن حافة الزمن | چون جريبين | على يوسف على |
| ٢٦٤- | إبداعات شعرية مترجمة | هوراس وشلى | لويس عوض |
| ٢٦٥- | روايات مترجمة | أوسكار وايلد وصمويئل جونسون | لويس عوض |
| ٢٦٦- | مدير المدرسة | جلال آل أحمد | عادل عبدالمنعم سويلم |
| ٢٦٧- | فن الرواية | ميلان كونديرا | بدر الدين عرودكى |
| ٢٦٨- | ديوان شمس تبريزى (جـ٢) | مولانا جلال الدين الرومى | إبراهيم الدسوقى شتا |
| ٢٦٩- | وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١) | وليم چيفور بالجريف | صبرى محمد حسن |
| ٢٧٠- | وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢) | وليم چيفور بالجريف | صبرى محمد حسن |
| ٢٧١- | الحضارة الغربية | توماس سى. باترسون | شوقى جلال |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٧٢- | الأديرة الأثرية فى مصر | س. س والترز | إبراهيم سلامة |
| ٢٧٣- | الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط | جوان أر. لوك | عنان الشهاوى |
| ٢٧٤- | السيدة باربارا | رومولو جالاجوس | محمود على مكى |
| ٢٧٥- | ت. س إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً | أقلام مختلفة | ماهر شفيق فريد |
| ٢٧٦- | فنون السينما | فرانك جوتيران | عبد القادر التلمسانى |
| ٢٧٧- | الجينات الصراع من أجل الحياة | بريان فورد | أحمد فوزى |
| ٢٧٨- | البدايات | إسحق عظيموف | ظريف عبدالله |
| ٢٧٩- | الحرب الباردة الثقافية | ف.س. سوندرز | طلعت الشايب |
| ٢٨٠- | من الأدب الهندى الحديث والمعاصر | بريم شند وآخرون | سمير عبدالحميد |
| ٢٨١- | الفردوس الأعلى | مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى | جلال الحفناوى |
| ٢٨٢- | طبيعة العلم غير الطبيعية | لويس ولبيرت | سمير حنا صادق |
| ٢٨٣- | السهل يحترق | خوان رولفو | على البمبى |
| ٢٨٤- | هرقل مجنوناً | يوريبيدس | أحمد عتمان |
| ٢٨٥- | رحلة الخواجة حسن نظامى | حسن نظامى | سمير عبد الحميد |
| ٢٨٦- | سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٣) | زين العابدين المراغى | محمود سلامة علاوى |
| ٢٨٧- | الثقافة والعولمة والنظام العالمى | انتونى كنج | محمد يحيى وآخرون |
| ٢٨٨- | الفن الروائى | ديفيد لودج | ماهر البطوطى |
| ٢٨٩- | ديوان منجوهرى الدامغانى | أبو نجم أحمد بن قوص | محمد نور الدين عبدالمنعم |
| ٢٩٠- | علم اللغة والترجمة | جورج مونان | أحمد زكريا إبراهيم |
| ٢٩١- | المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١) | فرانشسكو رويس رامون | السيد عبد الظاهر |
| ٢٩٢- | المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢) | فرانشسكو رويس رامون | السيد عبد الظاهر |
| ٢٩٣- | مقدمة للأدب العربى | روجر آلن | نخبة من المترجمين |
| ٢٩٤- | فن الشعر | بوالو | رجاء ياقوت صالح |
| ٢٩٥- | سلطان الأسطورة | جوزيف كامبل | بدر الدين حب الله الديب |
| ٢٩٦- | مكبث | وليم شكسبير | محمد مصطفى بدوى |
| ٢٩٧- | فن النحو بين اليونانية والسريانية | ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوانى | ماجدة محمد أنور |
| ٢٩٨- | مأساة العبيد | أبو بكر تفاوابليوه | مصطفى حجازى السيد |
| ٢٩٩- | ثورة فى التكنولوجيا الحيوية | جين ل. ماركس | هاشم أحمد فؤاد |
| ٣٠٠- | أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج١) | لويس عوض | جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال |
| ٣٠١- | أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج٢) | لويس عوض | جمال الجزيرى و محمد الجندى |
| ٣٠٢- | فتجنشتين | جون هيتون وجودى جروفز | إمام عبد الفتاح إمام |
| ٣٠٣- | بوذا | جين هوب وبورن فان لون | إمام عبد الفتاح إمام |
| ٣٠٤- | ماركس | ريوس | إمام عبد الفتاح إمام |
| ٣٠٥- | الجلد | كروزيو مالابارته | صلاح عبد الصبور |
| ٣٠٦- | الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ | چان فرانسوا ليوتار | نبيل سعد |
| ٣٠٧- | الشعور | ديفيد بابينو | محمود محمد أحمد |
| ٣٠٨- | علم الوراثة | ستيف جونز | ممدوح عبد المنعم أحمد |
| ٣٠٩- | الذهن والمخ | أنجوس چيلاتى | جمال الجزيرى |
| ٣١٠- | يونج | ناجى هيد | محيى الدين محمد حسن |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣١١- | مقال فى المنهج الفلسفى | كولنجوود | فاطمة إسماعيل |
| ٣١٢- | روح الشعب الأسود | وليم دى بويز | أسعد حليم |
| ٣١٣- | أمثال فلسطينية | خايير بيان | عبدالله الجعيدى |
| ٣١٤- | الفن كعدم | جينس مينيك | هويدا السباعى |
| ٣١٥- | جرامشى فى العالم العربى | ميشيل بروندينو | كاميليا صبحى |
| ٣١٦- | محاكمة سقراط | آ ف. ستون | نسيم مجلى |
| ٣١٧- | بلا غد | شير لايموفا- زنيكين | أشرف الصباغ |
| ٣١٨- | الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة | نخبة | أشرف الصباغ |
| ٣١٩- | صور دريدا | جايتر ياسبيفاك وكرستوفر نوريس | حسام نايل |
| ٣٢٠- | لمعة السراج فى حضرة التاج | مؤلف مجهول | محمد علاء الدين منصور |
| ٣٢١- | تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١) | ليفى برو فنسال | نخبة من المترجمين |
| ٣٢٢- | وجهات غربية حديثة فى تاريخ الفن | دبليو يوجين كلينباور | خالد مفلح حمزة |
| ٣٢٣- | فن الساتورا | تراث يونانى قديم | هانم سليمان |
| ٣٢٤- | اللعب بالنار | أشرف أسدى | محمود سلامة علاوى |
| ٣٢٥- | عالم الآثار | فيليب بوسان | كرستين يوسف |
| ٣٢٦- | المعرفة والمصلحة | جورجين هابرماس | حسن صقر |
| ٣٢٧- | مختارات شعرية مترجمة (جـ١) | نخبة | توفيق على منصور |
| ٣٢٨- | يوسف وزليخا | نور الدين عبد الرحمن بن أحمد | عبد العزيز بقوش |
| ٣٢٩- | رسائل عيد الميلاد | تد هيوز | محمد عيد إبراهيم |
| ٣٣٠- | كل شيء عن التمثيل الصامت | مارفن شبرد | سامى صلاح |
| ٣٣١- | عندما جاء السردين | ستيفن جراى | سامية دياب |
| ٣٣٢- | القصة القصيرة فى إسبانيا | نخبة | على إبراهيم منوفى |
| ٣٣٣- | الإسلام فى بريطانيا | نبيل مطر | بكر عباس |
| ٣٣٤- | لقطات من المستقبل | آرثر.س كلارك | مصطفى فهمى |
| ٣٣٥- | عصر الشك | ناتالى ساروت | فتحى العشرى |
| ٣٣٦- | متون الأهرام | نصوص قديمة | حسن صابر |
| ٣٣٧- | فلسفة الولاء | جوزايا رويس | أحمد الأنصارى |
| ٣٣٨- | نظرات حائرة (وقصص أخرى من الهند) | نخبة | جلال السعيد الحفناوى |
| ٣٣٩- | تاريخ الأدب فى إيران (جـ٣) | على أصغر حكمت | محمد علاء الدين منصور |
| ٣٤٠- | اضطراب فى الشرق الأوسط | بيرش بيربيروجلو | فخرى لبيب |
| ٣٤١- | قصائد من رلكه | راينر ماريا رلكه | حسن حلمى |
| ٣٤٢- | سلامان وأبسال | نور الدين عبدالرحمن بن أحمد | عبد العزيز بقوش |
| ٣٤٣- | العالم البرجوازى الزائل | نادين جورديمر | سمير عبد ربه |
| ٣٤٤- | الموت فى الشمس | بيتر بلانجوه | سمير عبد ربه |
| ٣٤٥- | الركض خلف الزمن | بونه ندائى | يوسف عبد الفتاح فرج |
| ٣٤٦- | سحر مصر | رشاد رشدى | جمال الجزيرى |
| ٣٤٧- | الصبية الطائشون | جان كوكتو | بكر الحلو |
| ٣٤٨- | المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١) | محمد فؤاد كوبريلى | عبدالله أحمد إبراهيم |
| ٣٤٩- | دليل القارئ إلى الثقافة الجادة | آرثر والدرون وآخرون | أحمد عمر شاهين |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣٥٠- | بانوراما الحياة السياحية | أقلام مختلفة | عطية شحاتة |
| ٣٥١- | مبادئ المنطق | جوزايا رويس | أحمد الانصارى |
| ٣٥٢- | قصائد من كفافيس | قسطنطين كفافيس | نعيم عطية |
| ٣٥٣- | الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة الهندسية) | باسيليو بابون مالدوناند | على إبراهيم منوفى |
| ٣٥٤- | الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة النباتية) | باسيليو بابون مالدوناند | على إبراهيم منوفى |
| ٣٥٥- | التيارات السياسية فى إيران | حجت مرتضى | محمود سلامة علاوى |
| ٣٥٦- | الميراث المر | بول سالم | بدر الرفاعى |
| ٣٥٧- | متون هيرميس | نصوص قديمة | عمر الفاروق عمر |
| ٣٥٨- | أمثال الهوسا العامية | نخبة | مصطفى حجازى السيد |
| ٣٥٩- | محاورات بارمنيدس | أفلاطون | حبيب الشارونى |
| ٣٦٠- | أنثروبولوجيا اللغة | أندريه جاكوب ونويلا باركان | ليلى الشربينى |
| ٣٦١- | التصحر: التهديد والمجابهة | آلان جرينجر | عاطف معتمد وآمال شاور |
| ٣٦٢- | تلميذ بابنيبرج | هاينرش شبورال | سيد أحمد فتح الله |
| ٣٦٣- | حركات التحرير الأفريقية | ريتشارد جيبسون | صبرى محمد حسن |
| ٣٦٤- | حداثة شكسبير | إسماعيل سراج الدين | نجلاء أبو عجاج |
| ٣٦٥- | سأم باريس | شارل بودلير | محمد أحمد حمد |
| ٣٦٦- | نساء يركضن مع الذئاب | كلاريسا بنكولا | مصطفى محمود محمد |
| ٣٦٧- | القلم الجرىء | نخبة | البرّاق عبدالهادى رضا |
| ٣٦٨- | المصطلح السردى | جيرالد برنس | عابد خزندار |
| ٣٦٩- | المرأة فى أدب نجيب محفوظ | فوزية العشماوى | فوزية العشماوى |
| ٣٧٠- | الفن والحياة فى مصر الفرعونية | كليرلا لويت | فاطمة عبدالله محمود |
| ٣٧١- | المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢) | محمد فؤاد كوبريلى | عبدالله أحمد إبراهيم |
| ٣٧٢- | عاش الشباب | وانغ مينغ | وحيد السعيد عبدالحميد |
| ٣٧٣- | كيف تعد رسالة دكتوراه | أمبرتو إيكو | على إبراهيم منوفى |
| ٣٧٤- | اليوم السادس | أندريه شديد | حمادة إبراهيم |
| ٣٧٥- | الخلود | ميلان كونديرا | خالد أبو اليزيد |
| ٣٧٦- | الغضب وأحلام السنين | نخبة | إدوار الخراط |
| ٣٧٧- | تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤) | على أصغر حكمت | محمد علاء الدين منصور |
| ٣٧٨- | المسافر | محمد إقبال | يوسف عبدالفتاح فرج |
| ٣٧٩- | ملك فى الحديقة | سنيل باث | جمال عبدالرحمن |
| ٣٨٠- | حديث عن الخسارة | جونتر جراس | شيرين عبدالسلام |
| ٣٨١- | أساسيات اللغة | ر. ل. تراسك | رانيا إبراهيم يوسف |
| ٣٨٢- | تاريخ طبرستان | بهاء الدين محمد إسفنديار | أحمد محمد نادى |
| ٣٨٣- | هدية الحجاز | محمد إقبال | سمير عبدالحميد إبراهيم |
| ٣٨٤- | القصص التى يحكيها الأطفال | سوزان إنجيل | إيزابيل كمال |
| ٣٨٥- | مشترى العشق | محمد على بهزادراد | يوسف عبدالفتاح فرج |
| ٣٨٦- | دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى | جانيت تود | ريهام حسين إبراهيم |
| ٣٨٧- | أغنيات وسوناتات | جون دن | بهاء چاهين |
| ٣٨٨- | مواعظ سعدى الشيرازى | سعدى الشيرازى | محمد علاء الدين منصور |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣٨٩- | من الأدب الباكستاني المعاصر | نخبة | سمير عبدالحميد إبراهيم |
| ٣٩٠- | الأرشيفات والمدن الكبرى | نخبة | عثمان مصطفى عثمان |
| ٣٩١- | الحافلة الليلكية | مايف بينشى | منى الدروبى |
| ٣٩٢- | مقامات ورسائل أندلسية | نخبة | عبداللطيف عبدالحليم |
| ٣٩٣- | فى قلب الشرق | ندوة لويس ماسينيون | زينب محمود الخضيرى |
| ٣٩٤- | القوى الأربع الأساسية فى الكون | بول ديفيز | هاشم أحمد محمد |
| ٣٩٥- | آلام سياوش | إسماعيل فصيح | سليم حمدان |
| ٣٩٦- | السافاك | تقى نجارى راد | محمود سلامة علاوى |
| ٣٩٧- | نيتشه | لورانس جين | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٣٩٨- | سارتر | فيليب تودى | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٣٩٩- | كامى | ديفيد ميروفتس | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٤٠٠- | مومو | مشيائيل إنده | باهر الجوهرى |
| ٤٠١- | الرياضيات | زيادون ساردر | ممدوح عبد المنعم |
| ٤٠٢- | هوكنج | ج. ب. ماك ايفوى | ممدوح عبدالمنعم |
| ٤٠٣- | ربة المطر والملابس تصنع الناس | تودور شتورم | عماد حسن بكر |
| ٤٠٤- | تعويذة الحسى | ديفيد إبرام | ظبية خميس |
| ٤٠٥- | إيزابيل | أندريه جيد | حمادة إبراهيم |
| ٤٠٦- | المستعربون الإسبان فى القرن ١٩ | مانويلا مانتاناريس | جمال عبد الرحمن |
| ٤٠٧- | الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه | أقلام مختلفة | طلعت شاهين |
| ٤٠٨- | معجم تاريخ مصر | جوان فوتشركنج | عنان الشهاوى |
| ٤٠٩- | انتصار السعادة | برتراند راسل | إلهامى عمارة |
| ٤١٠- | خلاصة القرن | كارل بوبر | الزواوى بغورة |
| ٤١١- | همس من الماضى | جينيفر أكرمان | أحمد مستجير |
| ٤١٢- | تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢) | ليفى بروفنسال | نخبة |
| ٤١٣- | أغنيات المنفى | ناظم حكمت | محمد البخارى |
| ٤١٤- | الجمهورية العالمية للآداب | باسكال كازانوفا | أمل الصبان |
| ٤١٥- | صورة كوكب | فريدريش دورنيمات | أحمد كامل عبدالرحيم |
| ٤١٦- | مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر | أ. أ. رتشاردز | مصطفى بدوى |
| ٤١٧- | تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥) | رينيه ويليك | مجاهد عبدالمنعم مجاهد |
| ٤١٨- | سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية | جين هاثواى | عبد الرحمن الشيخ |
| ٤١٩- | العصر الذهبى للإسكندرية | جون مايو | نسيم مجلى |
| ٤٢٠- | مكرو ميجاس | فولتير | الطيب بن رجب |
| ٤٢١- | الولاء والقيادة | روى متحدة | أشرف محمد كيلانى |
| ٤٢٢- | رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١) | نخبة | عبدالله عبدالرازق إبراهيم |
| ٤٢٣- | إسراءات الرجل الطيف | نخبة | وحيد النقاش |
| ٤٢٤- | لوائح الحق ولوامع العشق | نور الدين عبدالرحمن الجامى | محمد علاء الدين منصور |
| ٤٢٥- | من طاووس إلى فرح | محمود طلوعى | محموبد سلامة علاوى |
| ٤٢٦- | الخفافيش وقصص أخرى | نخبة | محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب |
| ٤٢٧- | باندراس الطاغية | باى إنكلان | ثريا شلبى |

| | | |
|---|---|---|
| ٤٢٨- الخزانة الخفية | محمد هوتك | محمد أمان صافى |
| ٤٢٩- هيجل | ليود سبنسر وأندرزجى كروز | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٤٣٠- كانط | كرستوفر وانت وأندرزجى كليموفسكى | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٤٣١- فوكو | كريس هوروكس وزوران جفتيك | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٤٣٢- ماكياڤللى | باتريك كيرى وأوسكار زاريت | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٤٣٣- جويس | ديفيد نوريس وكارل فلنت | حمدى الجابرى |
| ٤٣٤- الرومانسية | دونكان هيث وجودن بورهام | عصام حجازى |
| ٤٣٥- توجهات ما بعد الحداثة | نيكولاس زربرج | ناجى رشوان |
| ٤٣٦- تاريخ الفلسفة (مج١) | فردريك كوبلستون | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٤٣٧- رحالة هندى فى بلاد الشرق | شبلى النعمانى | جلال السعيد الحفناوى |
| ٤٣٨- بطلات وضحايا | إيمان ضياء الدين بيبرس | عايدة سيف الدولة |
| ٤٣٩- موت المرابى | صدر الدين عينى | محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب |
| ٤٤٠- قواعد اللهجات العربية | كرستن بروستاد | محمد طارق الشرقاوى |
| ٤٤١- رب الأشياء الصغيرة | أرونداتى روى | فخرى لبيب |
| ٤٤٢- حتشبسوت (المرأة الفرعونية) | فوزية أسعد | ماهر جويجاتى |
| ٤٤٣- اللغة العربية | كيس فرستيغ | محمد طارق الشرقاوى |
| ٤٤٤- أمريكا اللاتينية الثقافات القديمة | لاوريت سيجورنه | صالح علمانى |
| ٤٤٥- حول وزن الشعر | پرويز ناتل خانلرى | محمد محمد يونس |
| ٤٤٦- التحالف الأسود | ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير | أحمد محمود |
| ٤٤٧- نظرية الكم | ج. پ. ماك إيڤوى | ممدوح عبدالمنعم |
| ٤٤٨- علم نفس التطور | ديلان إيڤانز وأوسكار زاريت | ممدوح عبدالمنعم |
| ٤٤٩- الحركة النسائية | نخبة | جمال الجزيرى |
| ٤٥٠- ما بعد الحركة النسائية | صوفيا فوكا ورييبكا رايت | جمال الجزيرى |
| ٤٥١- الفلسفة الشرقية | ريتشارد أوزبورن وبورن ڤان لون | إمام عبد الفتاح إمام |
| ٤٥٢- لينين والثورة الروسية | ريتشارد إيجناتزى وأوسكار زاريت | محيى الدين مزيد |
| ٤٥٣- القاهرة إقامة مدينة حديثة | جان لوك أرنو | حليم طوسون وفؤاد الدهان |
| ٤٥٤- خمسون عامًا من السينما الفرنسية | رينيه بريدال | سوزان خليل |
| ٤٥٥- تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥) | فردريك كوبلستون | محمود سيد أحمد |
| ٤٥٦- لا تنسنى | مريم جعفرى | هويدا عزت محمد |
| ٤٥٧- النساء فى الفكر السياسى الغربى | سوزان موللر أوكين | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٤٥٨- الموريسكيون الأندلسيون | مرثيدس غارثيا أرينال | جمال عبد الرحمن |
| ٤٥٩- نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية | توم تيتنبرج | جلال البنا |
| ٤٦٠- الفاشية والنازية | ستوارت هود وليتزا جانستز | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٤٦١- لكان | داريان ليدر وجودى جروفز | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٤٦٢- طه حسين من الأزهر إلى السوربون | عبدالرشيد الصادق محمودى | عبدالرشيد الصادق محمودى |
| ٤٦٣- الدولة المارقة | ويليام بلوم | كمال السيد |
| ٤٦٤- ديمقراطية للقلة | مايكل بارنتى | حصة إبراهيم المنيف |
| ٤٦٥- قصص اليهود | لويس جنزبرج | جمال الرفاعى |
| ٤٦٦- حكايات حب وبطولات فرعونية | فيولين فانويك | فاطمة محمود |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٦٧- | التفكير السياسى | ستيفين ديلو | ربيع وهبة |
| ٤٦٨- | روح الفلسفة الحديثة | جوزايا رويس | أحمد الأنصارى |
| ٤٦٩- | جلال الملوك | نصوص حبشية قديمة | مجدى عبدالرازق |
| ٤٧٠- | الأراضى والجودة البيئية | نخبة | محمد السيد الننة |
| ٤٧١- | رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢) | نخبة | عبد الله عبد الرازق إبراهيم |
| ٤٧٢- | دون كيخوتى (القسم الأول) | ميجيل دى ثربانتس سابيدرا | سليمان العطار |
| ٤٧٣- | دون كيخوتى (القسم الثانى) | ميجيل دى ثربانتس سابيدرا | سليمان العطار |
| ٤٧٤- | الأدب والنسوية | بام موريس | سهام عبدالسلام |
| ٤٧٥- | صوت مصر أم كلثوم | فرجينيا دانيلسون | عادل هلال عنانى |
| ٤٧٦- | أرض الحبايب بعيدة بيرم التونسى | ماريلين بوث | سحر توفيق |
| ٤٧٧- | تاريخ الصين | هيلدا هوخام | أشرف كيلانى |
| ٤٧٨- | الصين والولايات المتحدة | ليوشيه شنج و لى شى دونج | عبد العزيز حمدى |
| ٤٧٩- | المقهـــى (مسرحية صينية) | لاوشه | عبد العزيز حمدى |
| ٤٨٠- | تساى ون جى (مسرحية صينية) | كو مو روا | عبد العزيز حمدى |
| ٤٨١- | عباءة النبى | روى متحدة | رضوان السيد |
| ٤٨٢- | موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية | روبير جاك تيبو | فاطمة محمود |
| ٤٨٣- | النسوية وما بعد النسوية | سارة چامبل | أحمد الشامى |
| ٤٨٤- | جمالية التلقى | هانسن روبيرت ياوس | رشيد بنحدو |
| ٤٨٥- | التوبة (رواية) | نذير أحمد الدهلوى | سمير عبدالحميد إبراهيم |
| ٤٨٦- | الذاكرة الحضارية | يان أسمن | عبدالحليم عبدالغنى رجب |
| ٤٨٧- | الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية | رفيع الدين المراد آبادى | سمير عبدالحميد إبراهيم |
| ٤٨٨- | الحب الذى كان وقصائد أخرى | نخبة | سمير عبدالحميد إبراهيم |
| ٤٨٩- | هُسِرل الفلسفة علمًا دقيقًا | هُسِرل | محمود رجب |
| ٤٩٠- | أسمار البيغاء | محمد قادرى | عبد الوهاب علوب |
| ٤٩١- | نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى | نخبة | سمير عبد ربه |
| ٤٩٢- | محمد على مؤسس مصر الحديثة | جى فارجيت | محمد رفعت عواد |
| ٤٩٣- | خطابات إلى طالب الصوتيات | هارولد بالمر | محمد صالح الضالع |
| ٤٩٤- | كتاب الموتى (الخروج فى النهار) | نصوص مصرية قديمة | شريف الصيفى |
| ٤٩٥- | اللوبى | إدوارد تيفان | حسن عبد ربه المصرى |
| ٤٩٦- | الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١) | إكوادو بانولى | نخبة |
| ٤٩٧- | العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط | نادية العلىّ | مصطفى رياض |
| ٤٩٨- | النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث | جوديث تاكر ومارجريت مريودز | أحمد على بدوى |
| ٤٩٩- | تقاطعات الأمة والمجتمع والجنس | نخبة | فيصل بن خضراء |
| ٥٠٠- | فى طفولتى (دراسة فى السيرة الذاتية العربية) | تيتز رووكى | طلعت الشايب |
| ٥٠١- | تاريخ النساء فى الغرب (جـ١) | أرثر جولد هامر | سحر فراج |
| ٥٠٢- | أصوات بديلة | هدى الصدّة | هالة كمال |
| ٥٠٣- | مختارات من الشعر الفارسى الحديث | نخبة | محمد نور الدين عبدالمنعم |
| ٥٠٤- | كتابات أساسية (جـ١) | مارتن هايدجر | إسماعيل المصدق |
| ٥٠٥- | كتابات أساسية (جـ٢) | مارتن هايدجر | إسماعيل المصدق |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٦- | ربما كان قديساً | آن تيلر | عبدالحميد فهمى الجمال |
| ٥٠٧- | سيدة الماضى الجميل | بيتر شيفر | شوقى فهيم |
| ٥٠٨- | المولوية بعد جلال الدين الرومى | عبدالباقى جلبنارلى | عبدالله أحمد إبراهيم |
| ٥٠٩- | الفقر والإحسان فى عهد سلاطين المماليك | آدم صبرة | قاسم عبده قاسم |
| ٥١٠- | الأرملة الماكرة | كارلو جولدونى | عبدالرازق عيد |
| ٥١١- | كوكب مرقّع | آن تيلر | عبدالحميد فهمى الجمال |
| ٥١٢- | كتابة النقد السينمائى | تيموثى كوريجان | جمال عبد الناصر |
| ٥١٣- | العلم الجسور | تيد أنتون | مصطفى إبراهيم فهمى |
| ٥١٤- | مدخل إلى النظرية الأدبية | چوناثان كولر | مصطفى بيومى عبد السلام |
| ٥١٥- | من التقليد إلى ما بعد الحداثة | فدوى مالطى دوجلاس | فدوى مالطى دوجلاس |
| ٥١٦- | إرادة الإنسان فى شفاء الإدمان | أرنولد واشنطون ودونا باوندى | صبرى محمد حسن |
| ٥١٧- | نقش على الماء وقصص أخرى | نخبة | سمير عبد الحميد إبراهيم |
| ٥١٨- | استكشاف الأرض والكون | إسحق عظيموف | هاشم أحمد محمد |
| ٥١٩- | محاضرات فى المثالية الحديثة | جوزايا رويس | أحمد الأنصارى |
| ٥٢٠- | الولع بمصر من الحلم إلى المشروع | أحمد يوسف | أمل الصبان |
| ٥٢١- | قاموس تراجم مصر الحديثة | آرثر جولد سميث | عبدالوهاب بكر |
| ٥٢٢- | إسبانيا فى تاريخها | أميركو كاسترو | على إبراهيم منوفى |
| ٥٢٣- | الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن | باسيليو بابون مالدونادو | على إبراهيم منوفى |
| ٥٢٤- | الملك لير | وليم شكسبير | محمد مصطفى بدوى |
| ٥٢٥- | موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى | دنيس جونسون رزيفز | نادية رفعت |
| ٥٢٦- | علم السياسة البيئية | ستيفن كرول ووليم رانكين | محيى الدين مزيد |
| ٥٢٧- | كافكا | ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب | جمال الجزيرى |
| ٥٢٨- | تروتسكى والماركسية | طارق على وفِلْ إيفانز | جمال الجزيرى |
| ٥٢٩- | بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى | محمد إقبال | حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى |
| ٥٣٠- | مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية | رينيه جينو | عمر الفاروق عمر |
| ٥٣١- | ما الذى حَدَثَ فى «حَدَث» ١١ سبتمبر؟ | چاك دريدا | صفاء فتحى |
| ٥٣٢- | المغامرُ والمستشرق | هنرى لورنس | بشير السباعى |
| ٥٣٣- | تعلُّم اللغة الثانية | سوزان جاس | محمد الشرقاوى |
| ٥٣٤- | الإسلاميون الجزائريون | سيڤرين لابا | حمادة إبراهيم |
| ٥٣٥- | مخزن الأسرار | نظامى الكنجوى | عبدالعزيز بقوش |
| ٥٣٦- | الثقافات وقيم التقدم | صمويل هنتنجتون | شوقى جلال |
| ٥٣٧- | الحب والحرية | نخبة | عبدالغفار مكاوى |
| ٥٣٨- | النفس والآخر فى قصص يوسف الشارونى | كيت دانيلر | محمد الحديدى |
| ٥٣٩- | خمس مسرحيات قصيرة | كاريل تشرشل | محسن مصيلحى |
| ٥٤٠- | توجهات بريطانية - شرقية | السير روناك ستورس | رءوف عباس |
| ٥٤١- | هى تتخيل وهلاوس أخرى | خوان خوسيه مياس | مروة رزق |
| ٥٤٢- | قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث | نخبة | نعيم عطية |
| ٥٤٣- | السياسة الأمريكية | باتريك بروجان وكريس جرات | وفاء عبدالقادر |
| ٥٤٤- | ميلانى كلاين | نخبة | حمدى الجابرى |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٤٥- | يا له من سباق محموم | فرانسيس كريك | عزت عامر |
| ٥٤٦- | ريموس | ت. ب. وايزمان | توفيق على منصور |
| ٥٤٧- | بارت | فيليب ثودى وآن كورس | جمال الجزيرى |
| ٥٤٨- | علم الاجتماع | ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون | حمدى الجابرى |
| ٥٤٩- | علم العلامات | بول كوبلى وليتاجانز | جمال الجزيرى |
| ٥٥٠- | شكسبير | نيك جروم وبيرو | حمدى الجابرى |
| ٥٥١- | الموسيقى والعولمة | سايمون ماندى | سمحة الخولى |
| ٥٥٢- | قصص مثالية | ميجيل دى ثربانتس | على عبد الرءوف البمبى |
| ٥٥٣- | مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر | دانيال لوفرس | رجاء ياقوت |
| ٥٥٤- | مصر فى عهد محمد على | عفاف لطفى السيد مارسوه | عبدالسميع عمر زين الدين |
| ٥٥٥- | الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين | أناتولى أوتكين | أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالى |
| ٥٥٦- | چان بودريار | كريس هوروكس وزوران جيفتك | حمدى الجابرى |
| ٥٥٧- | الماركيز دى ساد | ستوارت هود وجراهام كرولى | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٥٥٨- | الدراسات الثقافية | زيودين ساردارويورين فان لون | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٥٥٩- | الماس الزائف | تشا تشاجى | عبدالحى أحمد سالم |
| ٥٦٠- | صلصلة الجرس | نخبة | جلال السعيد الحفناوى |
| ٥٦١- | جناح جبريل | محمد إقبال | جلال السعيد الحفناوى |
| ٥٦٢- | بلايين وبلايين | كارل ساجان | عزت عامر |
| ٥٦٣- | ورود الخريف | خاثينتو بينابينتى | صبرى محمدى التهامى |
| ٥٦٤- | عُش الغريب | خاثينتو بينابينتى | صبرى محمدى التهامى |
| ٥٦٥- | الشرق الأوسط المعاصر | ديبورا. ج. جيرنر | أحمد عبدالحميد أحمد |
| ٥٦٦- | تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى | موريس بيشوب | على السيد على |
| ٥٦٧- | الوطن المغتصب | مايكل رايس | إبراهيم سلامة إبراهيم |
| ٥٦٨- | الأصولى فى الرواية | عبد السلام حيدر | عبد السلام حيدر |
| ٥٦٩- | موقع الثقافة | هومى. ك. بابا | ثائر ديب |
| ٥٧٠- | دول الخليج الفارسى | سير رويرت هاى | يوسف الشارونى |
| ٥٧١- | تاريخ النقد الإسبانى المعاصر | إيميليا دى ثوليتا | السيد عبد الظاهر |
| ٥٧٢- | الطب فى زمن الفراعنة | برونو أليوا | كمال السيد |
| ٥٧٣- | فرويد | ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى | جمال الجزيرى |
| ٥٧٤- | مصر القديمة فى عيون الإيرانيين | حسن بيرنيا | علاء الدين عبد العزيز السباعى |
| ٥٧٥- | الاقتصاد السياسى للعولمة | نجير وودز | أحمد محمود |
| ٥٧٦- | فكر ثربانتس | أمريكو كاسترو | ناهد العشرى محمد |
| ٥٧٧- | مغامرات بينوكيو | كارلو كولودى | محمد قدرى عمارة |
| ٥٧٨- | الجماليات عند كيتس وهنت | أيومى ميزوكوشى | محمد إبراهيم وعصام عبد الرءوف |
| ٥٧٩- | تشومسكى | چون ماهر وچودى جروبنز | محيى الدين مزيد |
| ٥٨٠- | دائرة المعارف الدولية (جـ١) | جون فيزر وبول سيترجز | محمد فتحى عبدالهادى |
| ٥٨١- | الحمقى يموتون | ماريو بوزو | سليم عبد الأمير حمدان |
| ٥٨٢- | مرايا الذات | هوشنك كلشيرى | سليم عبد الأمير حمدان |
| ٥٨٣- | الجيران | أحمد محمود | سليم عبد الأمير حمدان |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٨٤- | سفر | محمود دولت آبادى | سليم عبد الأمير حمدان |
| ٥٨٥- | الأمير احتجاب | هوشنك كلشيرى | سليم عبد الأمير حمدان |
| ٥٨٦- | السينما العربية والأفريقية | ليزبيث مالكموس وروى آرمز | سهام عبد السلام |
| ٥٨٧- | تاريخ تطور الفكر الصينى | نخبة | عبدالعزيز حمدى |
| ٥٨٨- | أمنحوتب الثالث | آنييس كابرول | ماهر جويجاتى |
| ٥٨٩- | تمبكت العجيبة | فيلكس ديبواه | عبدالله عبدالرازق إبراهيم |
| ٥٩٠- | أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية | نخبة | محمود مهدى عبدالله |
| ٥٩١- | الشاعر والمفكر | هوراتيوس | على عبدالتواب على وصلاح رمضان السيد |
| ٥٩٢- | الثورة المصرية | محمد صبرى السوربونى | مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان |
| ٥٩٣- | قصائد ساحرة | بول فاليرى | بكر الحلو |
| ٥٩٤- | القلب السمين | سوزانا تامارو | أمانى فوزى |
| ٥٩٥- | الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ٢) | إكوادو بانولى | نخبة |
| ٥٩٦- | الصحة العقلية فى العالم | روبرت ديجارليه وآخرون | إيهاب عبدالرحيم محمد |
| ٥٩٧- | مسلمو غرناطة | خوليو كاروباروخا | جمال عبدالرحمن |
| ٥٩٨- | مصر وكنعان وإسرائيل | دونالد ريدفورد | بيومى على قنديل |
| ٥٩٩- | فلسفة الشرق | هرداد مهرين | محمود سلامة علاوى |
| ٦٠٠- | الإسلام فى التاريخ | برنارد لويس | مدحت طه |
| ٦٠١- | النسوية والمواطنة | ريان ڤوت | أيمن بكر وسمر الشيشكلى |
| ٦٠٢- | ليوتار نحو فلسفة ما بعد حداثية | چيمس وليامز | إيمان عبدالعزيز |
| ٦٠٣- | النقد الثقافى | آرثر أيزابرجر | وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى |
| ٦٠٤- | الكوارث الطبيعية (جـ١) | باتريك ل. أبوت | توفيق على منصور |
| ٦٠٥- | مخاطر كوكبنا المضطرب | إرنست زيبروسكى الصغير | مصطفى إبراهيم فهمى |
| ٦٠٦- | قصة البردى اليونانى فى مصر | ريتشارد هاريس | محمود إبراهيم السعدنى |
| ٦٠٧- | قلب الجزيرة العربية (جـ١) | هارى سينت فيلبى | صبرى محمد حسن |
| ٦٠٨- | قلب الجزيرة العربية (جـ٢) | هارى سينت فيلبى | صبرى محمد حسن |
| ٦٠٩- | الانتخاب الثقافى | أجنر فوج | شوقى جلال |
| ٦١٠- | العمارة المدجنة | رفائيل لوبث جوثمان | على إبراهيم منوفى |
| ٦١١- | النقد والأيديولوجية | تيرى إيجلتون | فخرى صالح |
| ٦١٢- | رسالة النفسية | فضل الله بن حامد الحسينى | محمد محمد يونس |
| ٦١٣- | السياحة والسياسة | كولن مايكل هول | محمد فريد حجاب |
| ٦١٤- | بيت الأقصر الكبير | فوزية أسعد | منى قطان |
| ٦١٥- | عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد | أليس بسيرينى | محمد رفعت عواد |
| ٦١٦- | أساطير بيضاء | روبرت يانج | أحمد محمود |
| ٦١٧- | الفولكلور والبحر | هوراس بيك | أحمد محمود |
| ٦١٨- | نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة | تشارلز فيلبس | جلال البنا |
| ٦١٩- | مفاتيح أورشليم القدس | ريمون استانبولى | عايدة الباجورى |
| ٦٢٠- | السلام الصليبى | توماش ماستناك | بشير السباعى |
| ٦٢١- | النوبة المعبر الحضارى | وليم. ى. آدمز | فؤاد عكود |
| ٦٢٢- | أشعار من عالم اسمه الصين | آى تشينغ | أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٦٢٣- | نوادر جحا الإيرانى | سعيد قانعى | يوسف عبدالفتاح |
| ٦٢٤- | أزمة العالم الحديث | رينيه جينو | عمر الفاروق |
| ٦٢٥- | الجرح السرى | جان جينيه | محمد برادة |
| ٦٢٦- | مختارات شعرية مترجمة (جـ٢) | نخبة | توفيق على منصور |
| ٦٢٧- | حكايات إيرانية | نخبة | عبدالوهاب علوب |
| ٦٢٨- | أصل الأنواع | تشارلس داروين | مجدى محمود المليجى |
| ٦٢٩- | قرن آخر من الهيمنة الأمريكية | نيقولاس جويات | عزة الخميسى |
| ٦٣٠- | سيرتى الذاتية | أحمد بللو | صبرى محمد حسن |
| ٦٣١- | مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر | نخبة | بإشراف حسن طلب |
| ٦٣٢- | المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا | دولورس برامون | رانيا محمد |
| ٦٣٣- | الحب وفنونه | نخبة | حمادة إبراهيم |
| ٦٣٤- | مكتبة الإسكندرية | روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين | مصطفى البهنساوى |
| ٦٣٥- | التثبيت والتكيف فى مصر | جودة عبد الخالق | سمير كريم |
| ٦٣٦- | حج يولندة | جناب شهاب الدين | سامية محمد جلال |
| ٦٣٧- | مصر الخديوية | ف. روبرت هنتر | بدر الرفاعى |
| ٦٣٨- | الديمقراطية والشعر | روبرت بن وربن | فؤاد عبد المطلب |
| ٦٣٩- | فندق الأرق | تشارلز سيميك | أحمد شافعى |
| ٦٤٠- | ألكسياد | الأميرة أناكومنينا | حسن حبشى |
| ٦٤١- | برتراندرسل (مختارات) | برتراند رسل | محمد قدرى عمارة |
| ٦٤٢- | داروين والتطور | جوناثان ميلر وبورين فان لون | ممدوح عبد المنعم |
| ٦٤٣- | سفرنامه حجاز | عبد الماجد الدريابادى | سمير عبدالحميد إبراهيم |
| ٦٤٤- | العلوم عند المسلمين | هوارد د.تيرنر | فتح الله الشيخ |
| ٦٤٥- | السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية | تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف | عبد الوهاب علوب |
| ٦٤٦- | قصة الثورة الإيرانية | سپهر ذبيح | عبد الوهاب علوب |
| ٦٤٧- | رسائل من مصر | جون نينيه | فتحى العشرى |
| ٦٤٨- | بورخيس | بياتريث سارلو | خليل كلفت |
| ٦٤٩- | الخوف وقصص خرافية أخرى | نخبة | سحر يوسف |
| ٦٥٠- | الدولة والسلطة والسياسة فى الشرق الأوسط | روجر أوين | عبد الوهاب علوب |
| ٦٥١- | ديليسبس الذى لا نعرفه | وثائق قديمة | أمل الصبان |
| ٦٥٢- | آلهة مصر القديمة | كلود ترونكر | حسن نصر الدين |
| ٦٥٣- | مدرسة الطغاة | إيريش كستنر | سمير جريس |
| ٦٥٤- | أساطير شعبية من أوزبكستان (جـ١) | نصوص قديمة | عبد الرحمن الخميسى |
| ٦٥٥- | أساطير وآلهة | إيزابيل فرانكو | حليم طوسون ومحمود ماهر طه |
| ٦٥٦- | خبز الشعب والأرض الحمراء | ألفونسو ساستري | ممدوح البستاوى |
| ٦٥٧- | محاكم التفتيش والموريسكيون | مرثيديس غارثيا- أرينال | خالد عباس |
| ٦٥٨- | حوارات مع خوان رامون خيمينيث | خوان رامون خيمينيث | صبرى التهامى |
| ٦٥٩- | قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية | نخبة | عبداللطيف عبدالحليم |
| ٦٦٠- | نافذة على أحدث العلوم | ريتشارد فايفيلد | هاشم أحمد محمد |
| ٦٦١- | روائع أندلسية إسلامية | نخبة | صبرى التهامى |

| | | |
|---|---|---|
| ٦٦٢- رحلة إلى الجنور | داسو سالدييار | صبرى التهامى |
| ٦٦٣- امرأة عادية | ليوسيل كليفتون | أحمد شافعى |
| ٦٦٤- الرجل على الشاشة | ستيفن كوهان - إنا راى هارك | عصام زكريا |
| ٦٦٥- عوالم أخرى | بول دافيز | هاشم أحمد محمد |
| ٦٦٦- تطور الصورة الشعرية عند شكسبير | ولفجانج اتش كليمن | ممدحت الجيار |
| ٦٦٧- الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى | ألفن جولدنر | على ليلة |
| ٦٦٨- ثقافات العولمة | فريدريك جيمسون - ماساو ميوشى | ليلى الجبالى |
| ٦٦٩- ثلاث مسرحيات | وول شوينكا | نسيم مجلى |
| ٦٧٠- أشعار جوستاف أدولفو | جوستاف أدولفو | ماهر البطوطى |
| ٦٧١- قل لى كم مضى على رحيل القطار؟ | جيمس بولدوين | على عبدالأمير صالح |
| ٦٧٢- مختارات قصائد فرنسية للأطفال | نخبة | إيتهال سالم |
| ٦٧٣- ضرب الكليم | محمد إقبال | جلال السعيد الحفناوى |
| ٦٧٤- ديوان الإمام الخمينى | آية الله العظمى الخمينى | محمد علاء الدين منصور |
| ٦٧٥- أثينا السوداء (جـ٢، مج١) | مارتن برنال | بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى |
| ٦٧٦- أثينا السوداء (جـ٢، مج٢) | مارتن برنال | بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى |
| ٦٧٧- تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج١) | إدوارد جرانفيل براون | أحمد كمال الدين حلمى |
| ٦٧٨- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢ ، مج٢) | إدوارد جرانفيل براون | أحمد كمال الدين حلمى |
| ٦٧٩- مختارات شعرية مترجمة (جـ٢) | ويليام شكسبير | توفيق على منصور |
| ٦٨٠- سنوات الطفولة | وول سوينكا | سمير عبد ربه |
| ٦٨١- هل يوجد نص فى هذا الفصل؟ | ستانلى فش | أحمد الشيمى |
| ٦٨٢- نجوم حظر التجول الجديد | بن أوكرى | صبرى محمد حسن |
| ٦٨٣- سكين واحد لكل رجل | تى. م. ألوكو | صبرى محمد حسن |
| ٦٨٤- الأعمال القصصية (جـ١) | أوراثيو كيروجا | رزق أحمد بهنسى |
| ٦٨٥- الأعمال القصصية (جـ٢) | أوراثيو كيروجا | رزق أحمد بهنسى |
| ٦٨٦- امرأة محاربة | ماكسين هونج كنجستون | سحر توفيق |
| ٦٨٧- محبوبة | فتانة حاج سيد جوادى | ماجدة العنانى |
| ٦٨٨- الانفجارات الثلاثة الكبرى | فيليب م. دوبر وريتشارد أ. موار | فتح الله الشيخ وأحمد السماحى |
| ٦٨٩- الملف | تادووش روجيفيتش | هناء عبد الفتاح |
| ٦٩٠- محاكم التفتيش فى فرنسا | جوزيف ر. سترايير | رمسيس عوض |
| ٦٩١- ألبرت أينشتين: حياته وغرامياته | دنيس براين | رمسيس عوض |
| ٦٩٢- الوجودية | ريتشارد أبيجانسي وأوسكار زاريت | حمدى الجابرى |
| ٦٩٣- القتل الجماعى: المحرقة | حاييم برشيت وآخران | جمال الجزيرى |
| ٦٩٤- دريدا | جيف كولينز وبيل مايبلين | حمدى الجابرى |
| ٦٩٥- رسل | ديف روبنسون وجودى جروف | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٦٩٦- روسو | ديف روبنسون وأوسكار زاريت | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٦٩٧- أرسطو | روبرت ودفين وجودى جروفس | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٦٩٨- عصر التنوير | ليود سبنسر وأندرزيجى كروز | إمام عبدالفتاح إمام |
| ٦٩٩- التحليل النفسى | إيفان وارد وأوسكار زاراتى | جمال الجزيرى |
| ٧٠٠- حقيقة كاتب | ماريو فرجاش | بسمة عبدالرحمن |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٧٠١- | الذاكرة والحداثة | وليم رود ڤيفيان | منى البرنس |
| ٧٠٢- | الأمثال الفارسية | أحمد وكيليان | محمود علاوى |
| ٧٠٣- | تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢) | إدوارد جرانڤيل براون | أمين الشواربى |
| ٧٠٤- | فيه ما فيه | مولانا جلال الدين الرومى | محمد علاء الدين منصور وآخران |
| ٧٠٥- | فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام | الإمام الغزالى | عبدالحميد مدكور |
| ٧٠٦- | الشفرة الوراثية وكتاب التحولات | جونسون ف. يان | عزت عامر |
| ٧٠٧- | ڤالتر بنيامين | نخبة | وفاء عبدالقادر |
| ٧٠٨- | فراعنة من؟ | دونالد مالكولم ريد | رءوف عباس |
| ٧٠٩- | معنى الحياة | ألفريد آدلر | عادل نجيب بشرى |
| ٧١٠- | الأطفال التكنولوچيا والثقافة | يان هاتشباى وجوموران - إليس | دعاء محمد الخطيب |
| ٧١١- | درة التاج | ميرزا محمد هادى رسوا | هناء عبد الفتاح |
| ٧١٢- | الإلياذة (جـ١) | هوميروس | سليمان البستانى |
| ٧١٣- | الإلياذة (جـ٢) | هوميروس | سليمان البستانى |
| ٧١٤- | حديث القلوب | لامنيه | حنا صاوه |
| ٧١٥- | جامعة كل المعارف (جـ١) | مجموعة من المؤلفين | نخبة من المترجمين |
| ٧١٦- | جامعة كل المعارف (جـ٢) | مجموعة من المؤلفين | نخبة من المترجمين |
| ٧١٧- | جامعة كل المعارف (جـ٣) | مجموعة من المؤلفين | نخبة من المترجمين |
| ٧١٨- | جامعة كل المعارف (جـ٤) | مجموعة من المؤلفين | نخبة من المترجمين |
| ٧١٩- | جامعة كل المعارف (جـ٥) | مجموعة من المؤلفين | نخبة من المترجمين |
| ٧٢٠- | جامعة كل المعارف (جـ٦) | مجموعة من المؤلفين | نخبة من المترجمين |
| ٧٢١- | فلسفة المتكلمين فى الإسلام (مج١) | هارى أ. ولفسون | مصطفى لبيب عبد الغنى |
| ٧٢٢- | الصفيحة وقصص أخرى | يشار كمال | الصفصافى أحمد القطورى |
| ٧٢٣- | تحديات ما بعد الصهيونية | إفرايم نيمنى | أحمد ثابت |
| ٧٢٤- | اليسار الفرويدى | بول روبنسون | عبده الريس |
| ٧٢٥- | الاضطراب النفسى | جون فيتكس | مى مقلد |
| ٧٢٦- | الموريسكيون فى الغرب | غيرمو غوثاليبس بوستو | مروة محمد إبراهيم |
| ٧٢٧- | حلم البحر | باچين | وحيد السعيد |
| ٧٢٨- | العولمة: تدمير العمالة والنمو | موريس آليه | أميرة جمعة |
| ٧٢٩- | الثورة الإسلامية فى إيران | صادق زيباكلام | هويدا عزت |
| ٧٣٠- | حكايات من السهول الأفريقية | آن جاتى | عزت عامر |
| ٧٣١- | النوع. الذكر والأنثى بين التميز والاختلاف | نخبة | محمد قدرى عمارة |
| ٧٣٢- | قصص بسيطة | إنجو شولتسه | سمير جريس |
| ٧٣٣- | مأساة عطيل | وليم شيكسبير | محمد مصطفى بدوى |
| ٧٣٤- | بونابرت فى الشرق الإسلامى | أحمد يوسف | أمل الصبان |
| ٧٣٥- | فن السيرة فى العربية | مايكل كوبرسون | محمود محمد مكى |
| ٧٣٦- | التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ١) | هوارد زن | شعبان مكاوى |
| ٧٣٧- | الكوارث الطبيعية (جـ٢) | باتريك ل. أبوت | توفيق على منصور |
| ٧٣٨- | دمشق من عصر ما قبل التاريخ إلى الدولة المملوكية (جـ١) | جيرار دى جورج | محمد عواد |
| ٧٣٩- | دمشق من الإمبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر (جـ٢) | جيرار دى جورج | محمد عواد |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٧٤٠- | خطابات القوة | بارى هندس | مرفت ياقوت |
| ٧٤١- | الإسلام وأزمة العصر | برنارد لويس | أحمد هيكل |
| ٧٤٢- | أرض حارة | خوسيه لاكوادرا | رزق بهنسى |
| ٧٤٣- | الثقافة منظور داروينى | روبرت أونجر | شوقى جلال |
| ٧٤٤- | ديوان الأسرار والرموز | محمد إقبال | سمير عبد الحميد |
| ٧٤٥- | المآثر السلطانية | بيك الدنبلى | محمد أبو زيد |
| ٧٤٦- | تاريخ التحليل الاقتصادى (مج١) | جوزيف . أ. شومبيتر | حسن النعيمى |
| ٧٤٧- | المجاز فى لغة السينما | تريفور وايتوك | إيمان عبد العزيز |
| ٧٤٨- | تدمير النظام العالمى | فرانسيس بويل | سمير كريم |
| ٧٤٩- | أيكولوجيا لغات العالم | ل ج. كالفيه | باتسى جمال الدين |
| ٧٥٠- | الإلياذة | هوميروس | أحمد عتمان |
| ٧٥١- | الإسراء والمعراج فى تراث الشعر الفارسى | نخبة | علاء السباعى |
| ٧٥٢- | ألمانيا بين عقدتى الذنب والخوف | جمال قارصلى | نمر عاروری |
| ٧٥٣- | التنمية والقيم | إسماعيل سراج الدين وآخرون | محسن يوسف |
| ٧٥٤- | الشرق والغرب | أنّا مارى شيمل | عبدالسلام حيدر |
| ٧٥٥- | تاريخ الشعر الإسبانى خلال القرن العشرين | أندروب دبيكى | على إبراهيم منوفى |
| ٧٥٦- | ذات العيون الساحرة | إنريكى خارديل بونثيلا | خالد محمد عباس |
| ٧٥٧- | تجارة مكة | باتريشيا كرون | آمال الروبى |
| ٧٥٨- | الإحساس بالعولمة | بروس روبنز | عاطف عبدالحميد |
| ٧٥٩- | النثر الأردى | مولوى سيد محمد | جلال السعيد الحفناوى |
| ٧٦٠- | الدين والتصور الشعبى للكون | السيد الأسود | السيد الأسود |
| ٧٦١- | جيوب مثقلة بالحجارة | فيرجينيا وولف | فاطمة ناعوت |
| ٧٦٢- | المسلم عدوًا و صديقًا | ماريا سوليداد | عبدالعال صالح |
| ٧٦٣- | الحياة فى مصر | أنريكو بيا | نجوى عمر |
| ٧٦٤- | ديوان غالب الدهلوى (شعر غزل) | غالب الدهلوى | حازم محفوظ |
| ٧٦٥- | ديوان خواجة الدهلوى (شعر تصوف) | خواجة الدهلوى | حازم محفوظ |
| ٧٦٦- | الشرق المتخيل | تييرى هنتش | غازى برو وخليل أحمد خليل |
| ٧٦٧- | الغرب المتخيل | نسيب سمير الحسينى | غازى برو |
| ٧٦٨- | حوار الثقافات | محمود فهمى حجازى | محمود فهمى حجازى |
| ٧٦٩- | أدباء أحياء | فريدريك هتمان | رندا النشار وضياء زاهر |
| ٧٧٠- | السيدة بيرفيكتا | بينيتو بيريث جالدوس | صبرى التهامى |
| ٧٧١- | السيد سيجوندو سومبرا | ريكاردو جويرالديس | صبرى التهامى |
| ٧٧٢- | برخت ما بعد الحداثة | إليزابيث رايت | محسن مصيلحى |
| ٧٧٣- | دائرة المعارف الدولية ج٢ | جون فيزر وبول ستيرجز | محمد فتحى عبدالهادى |
| ٧٧٤- | الديموقراطية الأمريكية.. التاريخ والمرتكزات | نخبة | حسن عبد ربه المصرى |
| ٧٧٥- | مرآة العروس | نذير أحمد الدهلوى | جلال الحفناوى |
| ٧٧٦- | منظومة مصيبت نامه (مج١) | فريد الدين العطار | محمد محمد يونس |
| ٧٧٧- | الانفجار الأعظم | جيمس إ. ليدسى | عزت عامر |
| ٧٧٨- | صفوة المديح | مولانا محمد أحمد، ورضا القادرى | حازم محفوظ |
| ٧٧٩- | مختارات من الأدب اليابانى المعاصر | نخبة | سمير عبدالحميد إبراهيم، وسارة تاكاهاشى |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٧٨٠- | من أدب الرسائل الهندية حجاز ١٩٣٠ | غلام رسول مهر | سمير عبد الحميد إبراهيم |
| ٧٨١- | الطريق إلى بكين | هدى بدران | نبيلة بدران |
| ٧٨٢- | المسرح المسكون | مارفن كارلسون | جلال عبد المقصود |
| ٧٨٣- | العولمة والرعاية الإنسانية | ڤيك جورج وبول ويلدنج | طلعت السروجى |
| ٧٨٤- | الإساءة للطفل | ديڤيد أ. وولف | جمعة سيد يوسف |
| ٧٨٥- | تأملات عن تطور ذكاء الإنسان | كارل سجان | سمير حنا صادق |
| ٧٨٦- | المذنبة | مارجريت أتوود | سحر توفيق |
| ٧٨٧- | العودة من فلسطين | جوزيه بوفيه | إيناس صادق |
| ٧٨٨- | سر الأهرامات | ميروسلاف فرنر | خالد أبو اليزيد البلتاجى |
| ٧٨٩- | الانتظار | هاجين | منى الدروبى |
| ٧٩٠- | الفرانكفونية العربية | مونيك بونتو | جيهان العيسوى |
| ٧٩١- | العطور ومعامل العطور فى مصر القديمة | محمد الشيمى | ماهر جويجاتى |
| ٧٩٢- | دراسات حول القصص القصيرة | منى ميخائيل | منى إبراهيم |
| ٧٩٣- | ثلاث رؤى للمستقبل | جون جريفيس | رءوف وصفى |
| ٧٩٤- | التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ٢) | هوارد زن | شعبان مكاوى |
| ٧٩٥- | مختارات من الشعر الإسبانى (جـ١) | نخبة | على البمبى |
| ٧٩٦- | آفاق جديدة فى دراسة اللغة والذهن | تشومسكى | حمزة المزينى |
| ٧٩٧- | الرؤية فى ليلة معتمة (مختارات) | نخبة | طلعت شاهين |
| ٧٩٨- | الإرشاد النفسى للأطفال | كاترين جيلدرد ودافيد جيلدرو | سميرة أبو الحسن |
| ٧٩٩- | سلم السنوات | آن تيلر | عبد الحميد الجمال |
| ٨٠٠- | قضايا فى علم اللغة التطبيقى | ميشيل ماكارثى | عبد الجواد توفيق |
| ٨٠١- | نحو مستقبل أفضل | نخبة | نخبة |
| ٨٠٢- | مسلمو غرناطة فى الآداب الأوروبية | ماريا سوليداد | شرين محمود الرفاعى |
| ٨٠٣- | التغير والتنمية فى القرن العشرين | توماس باترسون | عزة الخميسى |
| ٨٠٤- | سوسيولوجيا الدين | دانييل هيرڤيه ليجيه وچان بول ويلام | درويش الحلوجى |
| ٨٠٥- | من لا عزاء لهم | كازو إيشيجورو ليش | طاهر البربرى |
| ٨٠٦- | الطبقة العليا المتوسطة | ماجدة بركة | محمود ماجد |
| ٨٠٧- | يحى حقى تشريح مفكر مصرى | ميريام كوك | خيرى دومة |
| ٨٠٨- | الشرق الأوسط والولايات المتحدة | ديڤيد دابليو ليش | أحمد محمود |
| ٨٠٩- | تاريخ الفلسفة السياسية (جـ١) | ليو شتراوس وجوزيف كروبسى | محمود سيد أحمد |
| ٨١٠- | تاريخ الفلسفة السياسية (جـ٢) | ليو شتراوس وجوزيف كروبسى | محمود سيد أحمد |
| ٨١١- | تاريخ التحليل الاقتصادى (مج٢) | جوزيف أ شومبيتر | حسن النعيمى |
| ٨١٢- | تأمل العالم الصورة والأسلوب فى الحياة الاجتماعية | ميشيل مافيزولى | فريد الزاهى |
| ٨١٣- | لم أخرج من ليلى | آنى إرنو | نورا أمين |
| ٨١٤- | الحياة اليومية فى مصر الرومانية | نافتال لويس | آمال الروبى |
| ٨١٥- | فلسفة المتكلمين (مج٢) | هارى أ ولفسون | مصطفى لبيب عبد الغنى |
| ٨١٦- | العدو الأمريكى أصول النزعة الفرنسية المعادية لأمريكا | فيليب روچيه | بدر الدين عرودكى |
| ٨١٧- | مائدة أفلاطون · كلام فى الحب | أفلاطون | محمد لطفى جمعة |
| ٨١٨- | الحرفيون والتجار فى القرن ١٨ (جـ١) | أندريه ريمون | ناصر أحمد إبراهيم و باتسى جمال الدين |
| ٨١٩- | الحرفيون والتجار فى القرن ١٨ (جـ٢) | أندريه ريمون | ناصر أحمد إبراهيم و باتسى جمال الدين |

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٧٠٢٥ / ٢٠٠٥

الرقم الدولى - 977-305-805-0

هذا الكتاب يعد المرجع العمدة فى تاريخ مصر الاجتماعى فى القرن الثامن عشر، اعتمد مؤلفه على المصادر الوثائقية العربية والأجنبية، وعلى أمهات المخطوطات العربية، ومنذ صدور طبعته الأولى بالفرنسية عام ١٩٧٣ وإعادة طبعه عام ١٩٩٩ كان المرجع الأساسى لكل من تناول تاريخ مصر فى العصر العثمانى، ولم يسبق ترجمته إلى لغة أخرى، وهذه أول ترجمة له بالعربية.

والمؤلف هو المستشرق الفرنسى المرموق أندريه ريمون الذى تتلمذ عليه جيلان من المتخصصين على مدى نصف القرن من الزمان.

المجلس الأعلى للثقافة

لوحة الغلاف للفنان: رودلف إرنست

تصميم الغلاف: هشام نوار